



المكتبة الظاهرية

مخطوطة

بداية المبتدي

المؤلف

علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني برهان الدين (المرغيناني)

للابن سهران وللخنثى سهم وهو انثى عندك في الميراث الا ان
 يتبين غير ذلك وقال الخنثى نصف ميراث ذكر ونصف ميراث
 انثى وهو قول الشيخين ثم اختلفا في قياس قوله قال محمد بن
 ابي سهران انثى عشر سهم لابن سبعة وللخنثى خمسة وقال ابو يوسف
 المال بينهما على سبعة اسهم لابن ابنة وللخنثى ثلثة **مسائل ثلثي**
 واذا قرئ على الاخرى كتاب وصية فقبله اشهد عليك
 بما في الكتاب فادعى براسد اعني نعم او كتب فاذا جاء من ذلك ما يعرف
 انه اقرار فهو جائز ولا يجوز ذلك في الكنى يعتقل لسانه واذا كان
 الاخرى يكتب كتابا او يوصي ايماء يعرف به فانه يجوز فكاحه وطلا
 وبيعه وشراؤه ويقتصر منه وله ولا يحد به ولا يحد له واذا كان
 الفهم مذبوحة وفيها مائة فان كانت المذبوحة اكثر يتجرى
 فيها وكل وان كانت المئنة اكثر او كانت
 نصفين لم تقل

وقد وقع الفراغ من تحرير هذه المبدئية في وقت العصر من يوم
 في يوم سبعة عشر من شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة
 في يوم سبعة عشر من شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة

كتاب

١٩١
 ١٥

بغير عظم الغرماء فهو جائز ولو وصى بان يباع عبك ويتصدق
 بثمنه على المساكين فباعه الوصي وقبض الثمن فقضى في دين
 واستحق العبد ضمن الوصي ويرجع فيما ترك الميت ولا تقسم الوفاة
 الميراث فاصاب صغيرا او ثمة عبد فباعه وقبض الثمن فملك
 واستحق العبد جميع في مال الصغير ويرجع الصغير على الورثة
 في حصته واذا احتال الوصي بمال اليتيم وكان خير اليتيم جان
 ولا يجوز بيع الوصي ولا شراؤه الا بما يتغابى الناس في مثله واذا كتب
 كتاب الشراء على وصي كتب كتاب الوصية على حقه وبيع الوصي على
 اكبر الغايب جائز في كل شيء الا في العقار ولا يتخير في المال وقال
 ابو يوسف ومحمد نعم الوصي الا في الصغير والكبير الغايب بمنزلة
 وصي الاب في الكبير والغايب والوصي احرى بمال الصغير من المجد
 فان لم يوجد الاب فالمجد بمنزلة الاب **فصل في الشهادة** واذا
 شهد الوصيان للميت اوصى الى فلان جميعا فالشهادة باطلة
 الا ان يدعيها الشهود له وكذلك الابان ولو شهد الوارث صغير
 بشئ من مال الميت او غيره فشهادته باطلة ولا تشهد الوارث كبير

كبير في مال الميت لم يجز ولو كان في غير مال الميت جاز عندنا
 وقالوا لا تشهد الوارث كبير يجوز في الوجهين واذا شهد رجلان
 رجلين على ميت يدين الف درهم وشهد الاخوان الاولين بمثل
 ذلك جازت شهادتهما ولو كان شهادة كل فريق للاخرين بوصية
 الف درهم لم يجز **كتاب الخشى** واذا كان المولود ذكرا وفرج
 فهو خشي فان كان يبول الذكر فهو غلام ولو كان يبول من
 الفرج فهو انثى ولو نزل منها فالحكم للاسبق ولا مكان في السابق
 سواء فلا يفتبر بالكثر عندنا في جنس ولا ينسب الى اكثرهما
 واذا بلغ الخشى وخرجت له الحية او وصل الى النساء فهو رجل
 ولا يظهر له ثدي كثندي المرأة او نزل له لبن في ثدييه او مضى او
 حبلا او امكن الوصول اليه من الفرج فهي امرأة وان لم يظهر احد
 هذه الاعلامات فهو خشي مشكل واذا وقف خلف الامام قام
 بين صف الرجال والنساء وتباعد له امته بخفقه لكان له مال
 ولم يكن له مال اتباعا له الامام من بيت المال فاذا اختتمه
 باعها ولم يات ابو وخلف ابنا فاما مال بينهما انزلت عنك

وحدها وأقل له ثم بستانى أبداً فله هذه الثمرة ثم فيها
 يستقبل ما عاش وأوصى له بغلة بستانه كان له هذه الغلة
 القائمة وغلة فما يستقبل وأوصى له جمل صوف غنمه أبداً أو
 ما ولدها أو بلبتها غنمات فله ما في بطونها من الولد وما في صدر
 ضرعها من اللبن وما على ظهرها من الصوف وثوب ثوب الوصي
باب وصية الذمي وإذا صنع يهودي أو نصراني في بيعته
 أو كنيسة في صحته غنمات فله مبررات وأوصى بذلك القرآن
 مسمين فهو من الثلث وأوصى بدار كنيسة لقوم غير مسمين
 جازت الوصية وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله الوصية باطله وإذا
 دخل الحرب بآمان فأوصى لمسلم أو ذمي بالكلية **باب**
الوصي وما يملكه وأوصى إلى رجل قبل الوصي في وجه الوصي
 وردها في غير وجهه فليس يرد ولا يرد لها في وجهه فهو ردة
 فإن لم يقبل حتى مات الوصي فباع ثمن تركته فقد ارثته وإن لم
 يقبل حتى مات الوصي فقال لا أقبل فله ذلك ولا يرد له في القاضى
 الوصية أخرج حين قال لا أقبل وأوصى إلى عبد أو كافر

أو فاسق أخرجهم القاضى الوصية وينصب غيره من وصي
 إلى عبد نفسه وفي الورثة كما لم يصح الوصية وأوصى إلى ميت
 أو القام بالوصية ضم إليه القاضى غيره وأوصى إلى اثنين لم
 يكن لأحدهما أن يتصرف عند الحياة ومحمد رحمهما الله وصاحبه
 إلا في شئ الكفر وتجدين وطعام الصغار وكسوتهم وردود بعة
 بعينها وقضا الدين وتنفيذ وصية بعينها وعق عبد بعينه
 والمصومة بغيره في حقوق الميت ومقاسمة الوصي الوصي
 على الورثة جائزة ومقاسمة الوصي الوصي له عن الورثة الورثة عن
 الوصي له بالكلية فإن قاسم الورثة وأخذ نصيب الوصي له فصالح
 الوصي له بذلك ما بقي وإن كان أوصى الميت بحجة فقاسم الورثة فملك
 ما في يده حج عليه مثل ما بقي وكذلك إذا فعل إلى جليل عنده
 فضاء فزده وقال أبو يوسف رحمه الله لو مستغفر للثلث
 لم يرجع بشئ والأربع بتمام الثلث وقال محمد لا يرجع بشئ
 وأوصى بثلث ألف درهم فدفعها الورثة إلى القاضى قسمها
 والوصي لم يغايب فقسمة جائزة وإذا باع الولي عبداً من التركة

ثم مات فنجى العبد جنابة فدفع بالجنابة بطل الوصية فأراده
 الورثة كان الكفا في أموالهم وجازت الوصية ومأوصى ثلث
 ماله لا خفا في الوصية له والوارث لم يثبت اعتق هذا العبد
 فقال الموصي له اعتق في الصلة وقال الوارث اعتق في المرض
 قال قول قول الوارث ولا شيء للموصي له إلا بفضل الثلث
 شيء أو يقوم له البينة أنه اعتق في الصلة ومشارك عبد فقال
 للوارث اعتقني أبوك في الصلة وقال جلي على إبيك ألف
 درهم فقال صدقما فإن العبد يسعي في قيمته عند الحنفية لله
 وقال لا يعتق ولا يسعي في شيء **فصل** ومأوصى بوصايا من
 حقوق الله به قدمت الفرائض منها قدمها الموصي إذا خرها
 مثل الحج والركعة والكفارات وما ليس بواجب قدم ما قدمه
 الموصي ومأوصى بحجة الاسلام أجوا عنه جلا مبله حج
 فإن لم تبلغ الوصية النفقة أجوا عنه حيث يبلغ ومجروح
 مبله حاجات في الطريق وأوصى لزوج عنج مبله عند
 أبي حنيفة **باب الوصية للأقارب وغيرهم** ومأوصى لحيوانه

فهم المأصون عند الحنفية رثني ومأوصى لأصهاره ما وصية
 لكل ذي رحم محرم وأمارة ومأوصى لأختانته ما وصية لزوجها
 ذات رحم محرم منه ومأوصى لأقربائه في الأقرب فالأقرب من
 كل ذي رحم محرم منه لا يدخل فيهم الوالدان والولد ويكون الأسرى
 فصاعدا وإذا وصى بذلك وله عمن وفلان فالوصية له
 عند الحنفية لله ولا تكون له عم وخالان فللم نصف وللخالين
 النصف وقال أصحابه الوصية لكل من نسب إلى أقصى أب له
 في الاسلام ومأوصى لولد فلان فالوصية بينهم الذكر والأنثى
 سواء وإن وصى لورثة فلان فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الأنثى
باب الوصية بالسكنى والتجارة وتجاوز الوصية بخدمة
 عبك وسكنى دار سنين معلومة وتجاوز بذلك أبدا فأجر
 رتبة العبد من الثلث يسلم إليه لخدمته ولو كان له مال له غير خدم
 للورثة يومين وللموصي له يومان فإن مات الموصي له عادلي
 الورثة ولم مات الموصي له في حياة الموصي بطلت الوصية
 ومأوصى لغيره بستان ثم مات وفيه ثمرة فله هذه الثمرة

نشيبي

الجيد تلك الثوب الاجود ولصاحب الوسط تلك الجيد
 وتلك الادون ولصاحب الادون تلك الثوب الادون واذا
 كانت لدار بني جليلي فادعى لجد هيايت بعينه لرجل ومات
 فانها اتقسم فان وقع لكيت بن نصيب الخصى له فان وقع في نصيب
 الاخر فالموصى له مثل درع لكيت وهذا عند ابي حنيفة واليوسف
 وقال محمد بن عيسى مثل درع نصف لكيت ومروعي مال رجل اخر
 بالغ ذرهم بعينه ولصاحب المال بعد موت الموصى فاذا دفعه
 فهو جازي وله له ينصفه واذا اتقسم الابان تركه الاب الغائم اقر
 لجد هيا لرجل لرجل اب ادعى له بنك ماله فان اقر بعطية تلك
 ما في ذرهم ومروعي لرجل بجارية فولدت بعد موت الموصى ولا اكلها
 بخرجان لكنت في مال الموصى له وان لم يخججها لكنت ضربا لكنت
 ولحق ما يحصر منها جميعا في قول اليوسف ومحمد بن عيسى وقال ابو حنيفة
 ياخذ ذلك الملام فان فضل شيء ياخذ المولى قال يمين وهذا اذا
 ولدت قبل القسمة فان ولدت بعد القسمة فهو الموصى **فصل**
واعبا والوصية واذا اقر مرضي لامرأة بن او ادعى لفاشي

بشي او وهب لها ثم تزوجها ثم مات جاز الاقرار وبطل الوصية
 والهيبة واذا اقر مرضي لابنه بدين وابنه نصاري او وهب او
 له فاسلم الابن قبل موته بطل ذلك وكذلك لو كان الابن عبدا
 او مكاتباً فاعتق والتفقد والمفلوج والاشد والمسلول اذا **بطل**
 ذلك فلم يخف منه الموت فربته من جميع المال وان وهب عند
 ما اصابه ذلك ومات من ايامه **باب العتق في المرض**
والوصية بالعتق وماعتق عبدا في مرضه او باع وحاييا او هب
 فذلك كله جائز وهو معتبر من الثلث ويضرب به مع اصحاب العتق
 فان حبا ثم اعتق فالحياة او عند ابي حنيفة نفق ولا اعتق ثم حاييا
 فهو سواء وقال العتق اولى في مسئلتين ومروعي بان يعتق عنه
 بيهك الماية بعد فضلك منها درهم لم يعتق عنه ما بقي عند ابي حنيفة
 ولكنت وصية محمد بن عيسى عنه باق في حيث بلغ ولم يهلك
 منها شيء وبقي شيء ملحقة رد على الورثة وقال ابو حنيفة عنه باق
 ومترك ابين ومائة درهم وعبدا قيمته مائة درهم وكان قد اعطى
 في مرضه واجاز الوارثان ذلك لم يسع في شيء ومروعي يعتق عبدا

وقال له من نصيب أحد الورثة ولا يزداد على الثلث الآله يخرج
 الورثة وما وصي به من ماله قبل للورثة اعطوه ما شئتم ومن
 قال سدس مالى فلان ثم قال فى ذلك المجلس ومجلس آخر الثلث
 مالى ولجأت الورثة فله ثلث المال ولم قال سدس مالى فلان
 فى ذلك المجلس وفى غيره سدس مالى فلان فله سدس ماله
 وما وصي لرجل بثلث دراهم او ثلث غنم فله ثلث ذلك وبقى
 ثلثه وهو يخرج بثلث ما بقى ماله فله جميع ما بقى ولكن اوصى له
 بثلث ثيابه فله ثلثها وبقى ثلثها ويخرج بثلث ما بقى ماله
 لم يستحق الثلث ما بقى الثياب قال رحمه الله هذه الذكوات الثياب
 ما خاس مختلف وكذا لك اذا وصى بثلث ثلثة مائة فان اثنان
 لم يكن له الثلث الباقي وكذلك الكد والمختلفة وما وصي لرجل بالثمن
 وله مال عين ودين فان خرجت الالف من ثلث العين دفعت الى
 ولم يخرج دفع لثلث العين فكلما خرج شئ من الدين لم يملك بثلث
 حتى يستوفى الاثر وما وصي لزيد وعمر بثلث ماله فاذا عمريت فملك
 كله لزيد ولم يترك لثلث مالى بين زيد وعمر ويزيد ميت كان عمر ونصف

الثلث وما وصى بثلث ماله ولا ماله واكتسب مالا استحق
 الوصى له ثلث ما يملكه عند الموت وما وصى بثلث ماله لامهات
 اولاده وهى ثلث وللفقراء والمساكين فله ثلثة اسهم مخفية اسهم
 وللفقراء اسهم والمساكين اسهم والوصى بثلثة لفلان وللمساكين
 فنصفه لفلان ونصفه للمساكين وما وصي لرجل بباية درهم واخرى
 باية ثم قال لا خاشع كك معهما فله ثلث كل باية والوصى لرجل بباية
 درهم واخرى بايتين ثم قال لا خاشع كك معهما فله نصف ما وصي
 لكل واحد منهما وقال لفلان على دين فصدقوه فانه يصدق الى
 الثلث والوصى بوصايا غيود لك بغز الثلث لاصحاب الوصايا
 والثلثان للورثة وقبل لاصحاب الوصايا صدقهم فيما شئتم ويقال
 للورثة صدقوه ما شئتم وما بقى فاصحاب الوصايا الحق به وما وصي
 لاجنبى ولو ارثه فلا اجنبى نصف الوصية وبطل وصية الوارث ومن
 كان له ثلثة اثنان جيتا ووسط ورثي فوصى بكل واحد لرجل فافضا
 ثوب ولا يدري ايها هو والورثة تحدد بذلك والوصية باطلة
 الا ليس لم الوثة الثوبين الباقيين فان سلموا فلهما صاحب

ع

درهم وثلاث وبنقص منها ولم تكن تسع القبيلة لذلك
 ثم اليهم اقرب القبائل يدخل القاتل مع العاقلة ويكون فيما
 تؤدي كاحدهم وعاقلة المعتق قبيلة مولاه ومولى الوالة يعقل
 عنه مولاه وقبيلة ولا يدخل العاقلة اقل من نصف عشرة كدية
 ويحمل نصف العشرة فصاعداً وانقص ذلك ففي مال الجاني
 ولا تغفل العاقلة جناية العبد ولا تغفل مالهم بالصلي او بالثمن
 باعتارف الجاني الا ان صدقوه واذا جنى الحر على العبد جناية
 خطأ كانت على عاقلة **كتاب الوصايا** الوصية غير واجبة
 مستحبة ولا يجوز ان ادعى الثلث ولا للقاتل ولا يجوز لوارثه
 الا ان يخبرها الورثة ويجوز لوصي المسلم للكافر والمسلم للمسلم
 وفي الجماع الصغير الوصية لاهل الحرب باطلة وقبول الوصية
 بعد الموت فان قبلها الوصي له في حال الحياة او ردّها فذلك باطل
 ويستحب لوصي الانسان بعد الثلث والوصي به يملك بالثمن
 الذي في مسئلة واحدة وهو ان يموت الوصي ثم الوصي له قبل القبول
 فيدخل الوصي به في ملك ورثته ووصي وعي الدين يحيط بماله

بماله لم تجز الوصية الا لغيره الكافر والكافر ولا تصح وصية العبي
 والكتاب ولا ترك وفاء وتجوز الوصية للمحرر والمحرر اذا وضع لاقبل
 ستة اشهر وموت الوصية ولا تجوز الوصية له فان اوصى بجارية
 الاحلها صحت الوصية ولا تغشأ وتجوز للموصي الرجوع عن الوصية
 فاذا صرح بالرجوع او فعل ما يدل على الرجوع كان جوعاً وان
 لم يجد الوصية لم يكن جوعاً **باب الوصية ثلث المال** ووصي
 لرجل ثلث ماله ولم تجز الورثة والثلث بينهما نصفان ولو وصى
 لاحدهما بالثلث والاخر بالسدس والثلث بينهما اثلاثاً ولو وصى
 لاحدهما بجميع ماله والاخر بثلث ماله فلم تجز الورثة والثلث بينهما
 على اربعة عندها وقال ابو حنيفة رضي الله عنه الثلث بينهما نصفان ولا
 يضرب ابو حنيفة ثلث الوصية لغيره ان ادعى الثلث الا في المحال
 والسعاية والديارهم امرسلة ووصي بنصيب ابنه فالوصية با
 ووصي بثلث نصيب ابنه جاز فان كان له ابان فلم يوصى له ^{الثلث}
 ووصي بسهم ماله فله احسن سهام الورثة الا ان ينقص عن
 السدس فيتم له السدس ولا يرد عليه وهذا عند ابو حنيفة رضي الله

طله

دون اهل المحلة ولمست الكدابة بين قريتين وعليها قيل
فالدية على اقر بها ولو وجد القتل في دار انسان فالقسامة
عليه والدية على عاقلة ولا يدخل السكان في القسامة مع الا
عند الحنفية وهم وهي على اهل الخطه دون المشتري ولو بقي
واحد منهم فذلكه وان لم يبق واحد منهم بان باعوا كلهم فهو
على المشتري ولو وجد القتل في دار مشتركة نصفها الجار
وعشرها الجار ولا خرابي فهو على رؤس الرجال ومشتري دار
فلم يقضها حتى وجد فيها قتل فهو على عاقلة البائع والمكان
في البيع خيار لاحدهما فهو على عاقلة الذي في يده وهذا عند
وقالوا لم يكن في البيع خيار فعلى عاقلة المشتري ولو كان فيه خيار
فعلى عاقلة الذي تصيره وهو كان في يده دار فوجد فيها قتل
لم تقبل العاقلة حتى يشهد الكشود انها للذي في يده ولو وجد القتل
في سفينة فالقسامة على مرفئها مركاب والملاحين ولو وجد
في مسجد محلة فالقسامة على اهلها ولو وجد في الجامع او الشارع
الاغظم فلا قسامة فيه والدية على بيت المال ولو وجد في بيرة ليس

ليس بقر بها عادة فهو هدر وان وجد بين قريتين كان على
اقر بها منه ولو وجد في وسط القرية يمين الماء فهو هدر ولو
كان محبسا بالشاطئ فهو على اقرب القرى فذلك المكان
ولو ادعى الكوي على اهل المحلة بعينه لم يسقط القسامة منهم وان
ادعى على جرح غيرهم سقط عنهم واذا التقى قوم بالسيوف
فاجلوه على قتل فهو على اهل المحلة الا الذي ادعى الاوليا على
اولئك او على جرح بعينه فلم يكن على اهل المحلة ولا على اولئك
شيء حتى يقيموا البينة واذا قاتل المستخلف قتل فلان اختلف
بأبنة ما قاتل ولا عرف له قاتلا غير فلان واذا شهد انسان
ماهل المحلة على جرح غيرهم انه قتل لم يقبل شهادته **كما عاقل**
الدية في شبه العمد والخطا وكل دية وجبت بنفس القتل على
العاقلة والعاقلة اهل الديوان ان كان القاتل ماهل الديوان
يؤخذ من عطاياهم في تلك سنين فان خرجت العطايا في
السنين الثلاثة او اقل اخذ منها ومم كن ماهل الديوان فعاقلة
قبيلة يقيم عليهم سنين وثلاثة او واحد على اربعة داهم في

كل سنة

وَاذا عَصَبُ الْعَبْدِ الْمُجْمُودِ عَلَيْهِ عِيدًا مَجْمُورًا فَمَاتَ فِي يَدِهِ نَهْرٌ
 ضَامِنٌ وَمَغْصَبٌ مَذْبُوحٌ فَجَنَى عِنْدَهُ جَنَابَةً ثُمَّ رَدَّهَ عَلَى الْمَوْلَى
 فَجَنَى عِنْدَهُ جَنَابَةً أُخْرَى فَعَلَى الْمَوْلَى قِيَمَتُهُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ وَيَرْجِعُ
 بِنِصْفِ قِيَمَتِهِ عَلَى الْغَاصِبِ فَيُدْفَعُ إِلَى الْوَلِيِّ الْجَنَابَةَ الْأُولَى ثُمَّ يَرْجِعُ
 بِذَلِكَ عَلَى الْغَاصِبِ وَهَذَا عِنْدَ حَنِيفَةِ اللَّهِ ^{وَيُؤَيِّدُ} وَقَالَ مُحَمَّدٌ ثُمَّ يَرْجِعُ
 بِنِصْفِ قِيَمَتِهِ فَيُسَلِّمُ لَهُ وَلَا يَدْفَعُ إِلَى الْوَلِيِّ الْجَنَابَةَ الْأُولَى وَلَكِنْ
 جَنَى عِنْدَ الْمَوْلَى جَنَابَةً فَقَصَبَهُ رَجُلٌ فَجَنَى عِنْدَهُ جَنَابَةً أُخْرَى فَعَلَى
 الْمَوْلَى قِيَمَتُهُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ وَيَرْجِعُ بِنِصْفِ الْقِيَمَةِ عَلَى الْغَاصِبِ فَيُدْفَعُ
 إِلَى الْوَلِيِّ الْجَنَابَةَ وَلَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْغَاصِبِ وَمَغْصَبُ عَبْدٍ فَجَنَى فِي
 يَدِهِ ثُمَّ رَدَّهَ عَلَى الْمَوْلَى فَجَنَى جَنَابَةً أُخْرَى فَإِنَّ الْمَوْلَى يَدْفَعُ إِلَى الْوَلِيِّ الْجَنَابَةَ
 ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَى الْغَاصِبِ بِنِصْفِ الْقِيَمَةِ فَيُدْفَعُ إِلَى الْأُولَى وَيَرْجِعُ
 عَلَى الْغَاصِبِ وَهَذَا عِنْدَ حَنِيفَةِ دَاوُدَ وَيُؤَيِّدُ اللَّهُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ ثُمَّ
 يَرْجِعُ بِنِصْفِ الْقِيَمَةِ فَيُسَلِّمُ لَهُ وَأَجْزَى عِنْدَ الْمَوْلَى ثُمَّ غَضِبَ فَجَنَى
 فِي يَدِهِ دَفْعَةً الْمَوْلَى نِصْفَيْنِ وَيَرْجِعُ بِنِصْفِ قِيَمَتِهِ فَيُدْفَعُ إِلَى الْأُولَى
 وَيَرْجِعُ بِهِ وَمَغْصَبٌ مَذْبُوحٌ فَجَنَى عِنْدَهُ جَنَابَةً ثُمَّ رَدَّهَ عَلَى الْمَوْلَى ثُمَّ

١٨٢
 ثُمَّ رَدَّهَ عَلَى الْمَوْلَى ثُمَّ غَضِبَ أَيْضًا ثُمَّ جَنَى عِنْدَهُ جَنَابَةً أُخْرَى فَعَلَى
 الْمَوْلَى قِيَمَتُهُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ ثُمَّ يَرْجِعُ بِقِيَمَتِهِ عَلَى الْغَاصِبِ فَيُدْفَعُ
 نِصْفُهَا إِلَى الْأُولَى وَيَرْجِعُ بِذَلِكَ النِّصْفَ عَلَى الْغَاصِبِ
 وَمَغْصَبٌ صَيَّاخَرًا فَمَاتَ فِي يَدِهِ فُجَاءَةً أَوْ حَتَّى فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ
 وَلَكِنْ مَصَاعِقَةٌ أَوْ نَفْسَةٌ حَيَّةٌ فَعَلَى عَاقِلَةِ الْغَاصِبِ الْكَدِيَّةُ
 وَلَنْ يُدْرِعَ صَبِيَّ عَبْدًا فَقِيلَ فَعَلَى عَاقِلَتِهِ الْكَدِيَّةُ وَلَمْ يَدْرِعْ طَعَاءُ
 فَالْكَلِمَةُ لَمْ يَضْمَنْ وَلَمْ يَسْتَهْلِكْ مَا لَمْ يَضْمَنْ **بَابُ الْقَسَامَةِ**
 وَأَذَا جَدُّ الْقَتْلِ فِي مَحَلَةٍ لَا يَعْلَمُ مَقْتُلَهُ اسْتَخْلَفَ خَمْسُونَ رَجُلًا
 مِنْهُمْ يَتَخَيَّرُ الْمَوْلَى بِاللَّهِ مَا قَتَلْنَا وَمَا عَلَّمْنَا لَهُ قَاتِلًا فَإِذَا لَطَفُوا
 فَضَى عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَةِ بِالْكَدِيَّةِ وَلَا يَسْتَخْلَفُ الْمَوْلَى وَلَا يَقْضِي لَهُ بِالْجَنَابَةِ
 وَلَمْ يَحْلَفْ وَلَمْ يَكِلْ أَهْلَ الْمَحَلَةِ كَرِهَتْ الْإِيمَانُ عَلَيْهِمْ حَتَّى يَجْمَعُوا
 وَلَا يَدْخُلُوا فِي الْقَسَامَةِ صَبِيًّا وَلَا جُنُونَ وَلَا امْرَأَةً وَلَا عَبْدًا وَلَا قَبِيلَةً
 مَيِّتًا لَا أَثَرَهُ فَلَا قَسَامَةَ وَلَا دِيَّةَ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الْكَدِيَّةُ سَيْلًا
 مَاتَ أَوْ فُتِرَ أَوْ دُبِرَ فَإِنْ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ عَيْنَيْهِ أَوْ ذَنِيهِ فَيُؤَيِّدُ
 قَتِيلًا وَلَوْ جَدُّ الْقَتِيلِ عَلَى دِيَّةٍ يَسُوقُهَا رَجُلًا فَالْكَدِيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ

فان المولى يدفع نصفه الى الاخرين او يفديه بعشرة الاف درهم فان
كان قتل المذموم اعدا والاخر خطأ فحقا احد المولى العمد فان ذلك المولى
قد لا بمائة عشرة الفا خمسة الاف للذى لم يعف مولى العمد
عشرة الاف لمولى الخطا فان دفعه اليهم اثنان ثلثاه لمولى الخطا
وثلاثة لمولى العمد الذى لم يعف عنه عند الجنيعة **وقال** يدفعه
اربعا اثنان اربعة لمولى الخطا واربعة لمولى العمد الذى لم يعف
واذا كان العبد بين رجلين فقتل مولى اى قريبا لها فحقا
بطل الجميع عند الجنيعة **وقال** يدفع كذا عفا نصف نصيبه
الى الاخر او يفديه بربع الكدية **فصل** ومن قتل عبدا خطأ فليعلم
قيمه لا يزداد على عشرة الاف درهم فان كانت قيمته عشرة الاف
التر ففنى عليه بعشرة الاف الا عشرة وفي الامة اذا زادت قيمتها
على الكدية خمسة الاف الا عشرة وفي العبد نصف قيمته ولا يزداد
على خمسة الاف الا خمسة وكذا ما يقدر مائة المخرج من مؤذن
قيمة العبد واغصب امته قيمتها عشرون الفا فان كانت في يد
فعليه تمام قيمتها ومن قطع يد عبدا فاعتقه المولى ثم مات من ذلك

ها

ذلك فان كان له ورثة غير المولى فلا ضمان فيه والا اقتصر
فيه وهذا عند الجنيعة والمولى يوسف بنهما وقال محمد بن لاقتصاص
في ذلك وعلى الفاطمى ارش البدو ما نقصه من ذلك الى ما اعتقه
ويبطل الفضل ومقال لعبدية احكاما حرتم شجا فافوتع الفنى
على احدها فان شها المولى ومقال عني عبد فان ش المولى دفع
عبدك واخذ قيمته وان ش امسك ولا شى من نقصان عند الج
وقال الاشاعر اسك العبد واخذ ما نقصه **فصل في ضمان الكدية**
واذا جنى المذموم المولى الجناية ضمن المولى الاقل مائة ومائة
ولجنى اخرى وقد دفع المولى القيمة الى الجناية الاولى بقضا
فلا شى عليه ويتبع الى الجناية الثانية والى الجناية الاولى قبضا
فيما اخذوا لكن المولى دفع القيمة بغير قضا فالى الجناية
ان شاء اتبع المولى ولا شى اتبع والى الجناية **يا عصب العبد والدية**
والعصب والجناية في ذلك ومن قطع يد عبدا ثم غصبه رجل فاقطع
في يده من القطع فعليه قيمته اقطع وان كان المولى قطع يده في
يد الغاصب فان ذلك في يد الغاصب فلا شى عليه

الولد

ركه

الدية على العاقلة فان كان معه سابق فاكضان عليها وان ربط
 رجل بعيرا الى اقطار فوطى الربوط انسانا فقتله فعلى عاقلة
 القابله الدية ويرجع بها على عاقلة الرباط ومارسل بهيمة وكان
 لها سائقا فان اصاب في فورها ضمن ومارسل طير لم يغن
 وكذلك ان ارسل كلبا ولم يكن له سائقا واذا كانت شاة لقضا
 فقتل عينها ففيها ما قصها وفي عين بقرة الخمار وجوزع
 ربع القيمة **يا جناية المملوك والجناية عليه** واذا جنى العبد جناية
 خطأ قتل لمولاه اما ان تدفع بها او تغديه فان دفعه ملكه على
 الجناية وان فداه فداه بارضاها فان عارضه في كان حكم الجناية القاتلة
 حكم الاولي وجنى جنايتين قبل للمولى اما ان تدفعه الى حوال الجنا
 بضم انه على قدر حقيقها واما ان تغديه بارش كل واحد منها فان تغده
 المولى وهو لا يعلم بالجناية ضمن القتل قيمته وارشها ولباعها او
 اعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه الارش ومقال لعبد ان
 قتل فلانا او رمسه او شجته فانت حرمه ومختار للفداء ان
 فعل ذلك واذا قطع العبد يده رجل عدا فدفع اليه بقضا او بغير

قضا فاعتقه ثم مات من البعد فالعبد صلح بالجناية وان كان لم يمت
 رده على المولى وقيل الاوليا اقلوه او اغفوا عنه واذا جنى العبد
 المادون جنابة وعليه الغددهم فاعتقه المولى ولم يعلم بالجناية
 فعليه قيمتان قيمة لصاحب الدين وقيمة لاولياء الجناية واذا
 المادون ثم ولدت فانه يباع كولد معها في الدين وان جنى جنابة
 لم يدفع المولى معها واذا كان العبد جليزا ثم رجل لمولاه غنمة
 فقتل العبد وليا لذلك الرجل خطأ فله شيء عليه واذا اغتوى العبد
 رجلا قتل لخاله خطأ وانا عيد وقال الاخر قتلته وان حر قال قول
 قول العبد ومن اغتوى جارية ثم قال لها قطعت بك وانتي امي فما
 قطعنها وانا حره فالقول قولها وكذلك القول قولها في جميع ما يخذ
 منها الا للجوارح والغلة استحسانا وهذا عند حنيفة والي يوسف
 لله او قال محمد لله لا يضمن الا بشئ فاما بغيره يؤمر بده عليها
 واذا امر العبد المحور صياحرا بقتل رجل فقتله جلا فعلى قلة
 الصبي الدية ولا شيء على الامم وكذلك لو امر عبد او اذن العبد
 رجلين عدا ولكل واحد منهما وليا رفعوا الحد ليعكلا واحدا

السلطان او اجبر عليه لم يضمن وكذلك ان حفر في ملككم بضم
ومن جعل قطرة بغير ادن الامام فعمد رجل المرد عليها فغضب
عليها فلا ضمان على الذي وضع قطرة وكذلك ان وضع خشبة
في الطريق فعمد رجل المرد عليها ومن حمل شاة في الطريق
على انسان فعطب به فهو ضامن وان كان ردعا قد لبسه فسقط
فعطب به انسان لم يضمن وان كان السجدة للعشيرة فعلق
رجل منهم فيه فتدبلا او جعل بواكي او حصاة فعطب به رجل
لم يضمن وان كان الذي فعل ذلك من غير العشرة ضمن قالوا
هذا عند ابي حنيفة وقال لا يضمن في الوجع وان جلس رجل
منهم فعطب به رجل لم يضمن ان كان في الصلوة ولو كان في غير
ضمن وهذا عند ابي حنيفة نعم وقال لا يضمن على كل حال **فصل**
في الحايطة المائل واذا مال الحايطة الى الطريق المسلمين فطوبى
بنقضه واشهد عليه فلم ينقضه في ملكه بقدر على بنقضه حتى سقط
ضمن ما تلف من نفس او مال ويستوى على بطالبه بنقضه مسلم او
وان مال الى دار رجل فطالبه الى مالك الدار خاصة ولو كان الى

او طيئت

الحايطين خمسة رجال اشهد على احدهم ثم سقط فقتل انسانا ضمن
خمس ادية وان كان دار بين ثلاثة فحفر احدهم فيها بئر او بني
حايطة فعطب به انسان فعليه ثلث ادية وهذا عند ابي حنيفة وقال
نصف ادية في الفصيلين **باب اجابة البيهقي والحنابلة عليها** **وقيل**
الراكب ضامن لما وطئت الدابة وما اصاب يدها او رجلها
او اسننها او كدمت او حطت ولا يضمن ما تحت يديها او
ذنبها فان اوقنها في الطريق ضمن النقرة ايضا ولما اصاب يدها
او رجلها حصاة او نواة او ثارت غبارا او حجر صغيرا
ففقأ عين انسان لم يضمن وان اوقنها لغير ذلك فعطب
انسان بروثها او بولها ضمن والسياق ضامن لما اصاب
يديها دون رجلها وفي الجامعي الصغير وكل شيء ضمنه الراكب
ضمنه السياق والقابض على الراكب الكفارة وليست عليها
واذا اصطدم فارسان فانا فعلى عاقلة كل واحد منهما دية الا
ومساق دابة فوقع السرج على رجل فقتله ضمن ومقاد
قطار فهو ضامن لما او طأ فان وطئ بغير انسانا ضمن

ها

سن رجل فانتزع المنزوع سنة سن الكنازع فنبئت
سن الاول فعلى الاول لصاحبه خمس مائة درهم ومن شئ
رجلا فالتفت فلم يبق لها اثر ونبت اشعر سقط الارش عند
الحنية لله وقال ابو يوسف لله ارش الدم وقال محمد لله عليه
الطبيب ومن ضرب رجلا مائة سوط فخره فبرأ منها فعليه
ارش الضرب ومن قطع يد رجل خطا ثم قتله قبل البراء فعليه
الدية وسقط ارش اليد ومن جرح رجلا جرحا لم يقتل
منه حتى يبرأ ويكسر سقط فيه العصاص يشبهه فالكديت في
مال الكائن وكل ارش وجب بالصلح فهو في مال القاتل واذا
قتل الاب ابنه عمك فالدية في مال في ثلث سنين وكل جنابة
اعترف به الجاني فهي في ماله ولا يصح على عاقلة وعمل الصبي
والجنون خطأ وفيه خطأ وفيه كدية على العاقلة **فصل**
في الجنين واذا ضرب بطن امرأة فالقت جنينا ميتا ففيه
عقوبة نصف عشر كدية فان اقلت حيا ثم مات ففيه كدية ^{موت}
وان القته ميتة ثم مات الام فعليه دية وعقوبة وان مات

ميتا

ثم اقلت ميتا فعليه دية ولا شيء في الجنين وما يجب في الجنين
موردت عنه ولا يرث منه الضارب حتى لو ضرب بطن امرأة
فالقت ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب عتق ولا يرث منها اب وفي
جنين الامه اذا كان ذكر انصف عشرة قيمة لو كان حيا وعشرة
ان كان انثى فان ضربت فاعتق المولى ما في بطنها ثم القته حيا
ثم مات ففيه قيمة حيا ولا كفارة في الجنين **باب ما يحدث في**
الطريق ومن اخرج الى الطريق الا عظم كنيفا او ميزابا او جرحا
او بئرا دكانا فخرج من عرض الناس لم ينزع عنه ويسع الذي عمله
ان ينفع به مالم يضر بالمسلمين واذا اضر بالمسلمين كره له
وليس لاحد من اهل الدرب الذي ليس بنافذ له شئ ^{كنيفا}
ولا ميزابا الا باذنهم واذا اشروع في الطريق روثا او ميزابا
او غوم فسقط على انسان فعطب فالكدية على عاقلة ومن
حفر بئرا في طريق المسلمين او وضع حجرا فتلف بذلك انسان
فدية على عاقلة وان تلف بهيمة فضاها في ماله وفي الجامع
الصغير في المبالغة حفرها الناحل في الطريق فان امر بذلك

الجلاء أي تحلش ولا تخرج الدم والدامعة وهي التي تظهر
 الدم ولا تسيل كالدمع في العين والدامية وهي التي تسيل الدم
 والباضعة وهي التي نبض الجلاء أي تقطعه والتلاحمة وهي التي
 تأخذ في اللحم والسمحاق وهي التي تصل إلى السمحاق وهي جلد
 رقيقة بين اللحم وعظم الرأس والموضحة وهي التي توضح العظم
 أي تبينه والمهاشمة وهي التي تكسر العظم والمنقلة وهي التي تنقل
 العظم بعد الكسار أي تحوله والأمة وهي التي تصل إلى الرأس وهو
 الذي فيه الدماغ ففي الموضحة القصاص أن كانت عدا ولاقصا
 في بقية الشجاج وما دون الموضحة ففيه حكومة عدل وفي الموضحة
 أن كانت خطأ نصف عشر الكدية وفي الهاشمة عشر الكدية وفي المنقلة
 عشر الكدية ونصف عشر الكدية وفي الأمة ثلث الكدية وفي الجائفة ثلث
 الكدية فإن نفذت فهي جائفتان ففيها ثلث الكدية **فصل** وفي أصابع
 اليد نصف الكدية فإن قطرها مع الكف ففيها أيضا نصف الكدية
 ولقطرها مع نصف الساعد ففي الأصابع والكف نصف
 الكدية وفي الزيادة حكومة عدل ولا يقطع الكف المفصل

المفصل وفيها اصبع واحدة ففيه عشر الكدية وإن كانت أصبعان
 فالحس ولا شيء في الكف وهذا عند أخيلة يمينه وقا لا ينظر إلا إلى الكف
 والأصبع فيكون عليه الأكثر ويخل القليل في الكثير وفي الأصبع الكدية
 حكومة عدل وفي عين الصبي ولسانه وذكره إذا لم تعلم صحة حكومة
 عدل وكذلك إذا شغل الصبي وإذا تكلم أو أبصر أو تحرك ذكره
 فقد علم صحة ومن شجر جلاء فذهب عقله أو شعر رأسه دخل الأرض
 الموضحة في الكدية وإن ذهب سمعه أو بصره أو كلامه فعليه الأرض
 مع الكدية وفي الجامع الصغير ومن شجر جلاء موضحة فذهب
 عيناه فلاقصاص في ذلك عند أخيلة يمينه وقا لا في موضحة القصاص
 ومن قطع اصبع رجل قتل أخرى إلى جنبها ففيها الأرض
 ولاقصاص فيه عند أخيلة يمينه وفي الجامع الصغير ومن قطع
 اصبع جمل المفصل الأعلى قتل ما بقي من الأصبع أو اليد كلها
 فلاقصاص في ذلك وكذلك إن كسر نصف سن فاستود
 ما بقي ولم يحل خلافا ومن قلع سن وجل فلبت مكانها
 أخرى سقط الأرض عند أخيلة يمينه وقا لا على الأرض ومن نزع

وأن رمي جلاله أحرم فلا شيء عليه **كتاب الديات** وفي تشبه
 العمدية مغلظة على العاقلة وكفارة على القاتلة كفارة عن قربة
 مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا يجزئ فيها
 الطعام ويجزئ بدريضع أحد ابويه مسلم ولا يجزئ به ما في البطن
 وهو الكفارة في الخطأ ودية عند الحنية والى يوسف لغيرها مائة
 مائة الأبل أربعة أخماس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون
 بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة
 وقال حمزة ثلثون حقة وثلثون جذعة وأربعون شاة كلها
 حوامل ولا يثبت التغليب إلا في الأبل خاصة فإن قضى بالدية
 في غير الأبل لم يتغلظ وفي قتل الخطأ يجب به الدية على العاقلة
 والكفارة على القاتلة والدية في الخطأ مائة من الأبل أو خمسًا
 عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض
 وعشرون حقة وعشرون جذعة ومائة الف دينار والوق
 عشرة الف درهم ولا يثبت الدية إلا بهذه الأضلاع الثلاثة عند
 الحنية لله وقاله المبرق ما أتت به ومائة الف غنم الفاشاة ومن

خلفاء

الحلال ما يتاح له كل حلة نوبان ودية المرأة على النصف من دية
 الرجل ودية المسلم والذي سواه **فصل في ما دوى النفس** وفي
 الدية وفي المارن الدية وفي اللسان الدية وفي الذكر الدية وفي
 الخشعة الدية وفي العقل إذا ذهب بالضبب الدية وفي الحية
 إذا حلت ولم تنبت الدية وفي سحر رأس الدية وفي الحمار
 الدية وفي العينين الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية
 وفي الشفتين الدية وفي الأذنين الدية وفي ندى المرأة الدية وفي
 كل واحد من هذه الأشياء نصف الدية وفي استغار العينين الدية
 وفي إحداهما ربع الدية وفي كإصبع أصابع اليدين والرجلين
 عشر الدية والأصابع كلها سواء وفي كل أصبع فيها ثلث مقل
 ففي إحداهن ثلث الدية وما فيها مفصلان ففي إحداهن نصف دية
 الأصبع وفي كل سن خمس الأبل أو خمس مائة درهم والحنان الأض
 كلها سواء ومضرب عضو إذا ذهب منفعته فقيمة دية كاملة
 كما لو قطع كاليد إذا شلت والعين إذا ذهب صوابها
فصل في الشجاج الشجاج عشرة الحارصة وهي التي تخرص

أس

١٧٥
 وان كان خطا رفع العياقة مهر مثلها ولهم ثلث ما ترك
 البيت وصية وقال ابو يوسف ومحمد ^{عليهم السلام} كذلك ان تزوجها
 على كيد وقطعت يده فاقص له ما كيد ثم مات فانزعت ^{الفتنة}
 منه ومقتل وليه عكرا فقطع به فانتقم عني وقد قضى ^{القصاص}
 او لم يقض فعلى قاطع الكيد في ماله دية الكيد في ماله عند الحنفية ^{الله}
 وقالوا لاشي عليه **باب الشهادة في القتل** ومن قتل وله ابنان
 حاضر وغائب فاقام الحاضر البينة على القتل ثم قدیم الغائب فانه
 يعيد البينة عند الحنفية ^{الله} وقالوا لا يعيد وان كان خطا لم يعيد
 بالاجماع وكذلك الدين يكمل على الاخر فان كان اقام العالم
 البينة ان الغائب قد عفا فالتشاهد خصم ويسقط القصاص
 وكذلك عبد بين جليلين فان كان الاول ثلثة قبيلة اثنتان
 منهم على اخراثة قد عفى فشهادتهما ماطلة وهو عفو منهما وان صدق
 القاتل ما كذبه بينهم اثلاثا فان كذبها فلا شيء لهما والاخر
 ثلث اكدية واذا شهد الشهود انضربه فلم يزل صاحب
 فراش حتى مات فعليه العود اذ كان عكرا واذا اختلف ^{شاهد}
 ان

شاهدان القتل في الامام اوفي الكيدان اوفي الكيد كان به القتل
 اوفي احدى قتل بعضا وقال الاخر لا يرى باي شيء قتله
 فهو باطل وان شهد انه قتله وقال لا يدرى باي شيء قتله ففيه
 الدية استحسانا فاذا اقر رجلان كل واحد منهما انه قتل فلانا
 فقالوا لولى قتلناه جميعا فله يستلها وان شهدوا على رجل انه قتل
 فلانا وشهد اخران على اخر بقتله فقال لولى قتلناه جميعا بطاعة لك كله
باب في اعتبار حالة القتل ومن قتل مسلما فارتد امره اليه ثم وقع
 به السهم فعلى الرامي الدية عند الحنفية ^{الله} وقالوا لاشي عليه واذا رجع ^{الله}
 وهو مرتد فاسلم ثم وقع به السهم فلا شيء عليه في قولهم جميعا وكذلك
 ان رمى بياقلم وان رمى عبدا فاعتقه مولاه ثم وقع به السهم
 فعليه قيمة للمولى عند الحنفية ^{الله} وقال محمد بن عيسى عليه افضل الصلوات
 مريتا الى غير مريتين ومقتضى عليهما انهم فرماه جليثم يجعل لهما الشهود
 ثم وقع به الحجر فلا شيء على الرامي واذا رمى المجوسى صيدا ثم وقعت
 الرمية بالصيد لم يوكلا وان رماه وهو مسلم فمقتضى كل واحد مني
 المحرم صيدا ثم حذ وقعت الرمية بالصيد فعليه الجوزان وان رمى

ثم يسمي

القصاص وجب المال قليلا كان او كثيرا فان لم يذكر واحدا
 ولا مؤجلا فهو حال ولو كان القتال حرا وعبد فامر الحر بقتل
 العبد جلادان يصلح عن دمها على الف ففعل فالالف على
 الحر ومولى العبد نصفان واذا عفا احد الشركاء من الدم
 او صالح من نصيبه على عوض سقط حق الباقيين من القصاص
 وكان لهم نصيبهم من الدية واذا قتل واحد عملا اقتص من جانيهما
 واذا قتل واحد جماعة عملا محض اوليا القتولين قتل جميعا
 ولا شيء لهم غير ذلك وان حضر واحد قتل به وسقط حق
 الباقيين ومن وجب عليه القصاص فان سقط القصاص
 واذا قطع رجلان يده جلاد واحد فلا قصاص على واحد منهما
 وعليهما نصف الدية وان قطع واحد عيني جلدين فحضر كان
 ان يقطعها يده وياخذ منه نصف الدية يقسمانه نصفين وان
 حضر واحد منها فقطع يده فلا امر عليه نصف الدية واذا قتل
 العبد بقتل العبد لزمه القود ومزجه جلاد او قتل من
 الاخر فانا فعليه القصاص الاول والدية للثاني عاقلة فصاعدا

عنهم

ومن

ومن قطع يده جلاد فمات قتل عمدا قبل استرواء يده او قطع يده
 ثم قتل خطأ او قطع يده خطأ فمات يده ثم قتل خطأ او قطع
 يده عمدا فمات ثم قتل عمدا فانه تؤخذ بالامر بين جميعا فان قتل
 يده عمدا ثم قتل عمدا قبل استرواء يده فان شاء الامام قال قطع يده
 ثم اقلوه وان شاء قال اقلوه وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى يقتل
 ولا يقطع يده وعرضه رجل باية سوط فبرأ من تسعين
 من عشرة ففيه دية ولو حاك ومن قطع يده جلاد فعفا المقتوحة
 يده عن القطع ثم مات من ذلك فعلى القاطع الدية في مال فان
 عفا عن القطع وما حدث منه او على الجناية ثم مات من ذلك فبرأ
 عن النفس ثم ان كان خطأ فهو مكنت وان كان عمدا فهو مشع
 المال وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما اذا عفا القاطع فهو عاقل النفس
 عفو واذا قطعت المرأة يده جلاد فماتت يدها على يدها ثم ماتت فليها مهر
 المثل وعلى عاقلتها الدية لكان خطأ خطأ ولو كان عمدا ففي مالها
 فماتت وتزوجها على اليد وما يحدث منها او على الجناية ثم
 مات من ذلك ولا يقطع عدا فلها مهر مثلها ولا شيء عليها

حقوقاً فعليه القصاص فإذا التقي الصغان من المسلمين
 والمشركون فقتل مسلم مسلماً ظناً أنه مشرك فلا تقود فيه وعليه
 الكفارة ومن شج نفسه وشج رجلاً وعقر اسداً صاحبة
 فإن من ذلك فعلى الأجنبي تلك الكدية **فصل** ومن شهر على
 المسلمين سيفاً فلم ين يقتلوه ولا تنى عليهم وفي الجاهليين
 ومن شهر على رجل اسداً ونهاراً شهر على عصفار في مصر ليلاد
 في غير مصر نهاراً فقتله المشرك عليه عداً فلا تنى عليه وإن شهر
 عصفاراً في مصر فقتله المسلم عليه عداً فقتله فإن شهر الجحون
 على غيره ساداً فقتله المشرك عليه كدية في ماله ومن شهر
 على غيره ساداً في مصر فقتله الاخر بعد ذلك فعلى القاتل
 القصاص ومن دخل عليه غيره ليلاد وخرج السرقة فانبه فقتله
 فلا تنى عليه **باب القصاص في يادون النفس** فمن قطع يد غيره
 عداً من الفصل قطوع يده وإن كانت يد أكبر من اليد المقطوعة
 وكذلك الرجل وما من الألف والاذن ومن ضرب عين رجل
 فقلها فلا قصاص عليه فإن كانت قايمة وزهبت ضوؤها فعليه

القصاص تخم له المرأة ويجعل على وجهه قطن رطب وتغالب عنه
 بالمرأة حتى يذهب ضوؤها وفي سنن القصاص فإن كانت
 سنن القصاص منه أكبر من سنن الاخر في كل شجة يمكن فيها
 المماثلة القصاص ولا قصاص في عظم الا في السن وليس في يادون
 النفس شبه عداً وإنما هو عداً وحطاً ولا قصاص بين الرجل والمرأة
 في يادون النفس ولا بين الحر والعبد ويجب القصاص في الاطراف
 بين المسلم والكافر ومن قطع يد رجل من نصف الساعد وجرح
 جايته فبرأ منها فلا قصاص عليه وإن كانت يد المقطوع مجهزة
 ويد القاطع مثلاً او ناقصة الاصابع والمقطوع بالخيار ان
 قطع اليد العيبة ولا تنى له غيرها وإن شاء أخذ الارض كاملاً
 ومن شج رجلاً فاستوعبت الشجة ما بين قرصه ولا تنى
 ما بين قرص الشج فالتجوج بالخيار ان شاء اقتصم بقدر
 شجة بيتدي من أي الجانبين شاء وإذا شأ أخذ الارض كاملاً
 ولا قصاص في اللسان ولا في الذكر الا ان يقطع الحشفة
فصل وإذا اصططح القاتل اوليا المقتول على ما سقط

وجعلت رهنا مكانه حتى يجلب الدين وان كان معسرا سعى العبد
 في قيمة وقضى به الدين وكذلك ان استهلك الرهن الرهن فان
 استهلكه لجنب فالرهن هو الخصم في تضمينه وياخذ القيمة منه
 رهنا في يده واذا اعار الرهن للرهن للرهن فقبضه خرج
 من ضمان الرهن وكذلك ان دخله عيب فان هلك في يد ^{الرجل} ^{الضامن}
 هلك بغير شيء وللمرته ان يسير جمل اليه فاذا اخذه عاد
 وجناية الرهن على الرهن مضمونة وجناية الرهن عليه ^{تسقط}
 من دينه بقدرها وجناية الرهن على الرهن والرهن وعلى
 مالها هدمه وقال اجابته على الرهن معيرة ومن رهن عبدا
 يساوي القابل الى الجلف نقص في السفر فرجعت قيمته الى
 مائة ثم قتله رجل وعزم قيمته مائة ثم حل الجلف فان الرهن
 يقبض الماية قضاء من حقه ولا يرجع على الرهن بشئ وان كان امر
 الرهن ببيعة باع مائة وقبض الماية قضاء من حقه ورجع ^{تسعى}
 فان قتله عبد قيمته مائة يدفع اليه مكانه افتكه بجميع الدين
 وقال محمد بن عيسى هو بالخيار ان شاء افتكه بجميع الدين وان شاء

سلم عبد الله فمضى الى الرهن بالرهن واذا مات الرهن باع وصية
 الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا
 امر ببيع **قصاصة** ومن رهن عسيرا بعشرة وقيمة عشرة فخرج ثم
 صار خلايسا وي عشرة فهو رهن بالعشرة ولو رهن ثلثا قيمته
 عشرة بعشرة فان فلع جلدتها فصار يساوي درهما فهو رهن
 بدينه وما الرهن للرهن ويكون رهنا مع الاصل فان هلك هلك
 بغير شيء وان هلك الاصل وبقي الثمن افتكه الرهن بحصة يقيم
 الدين على قيمة الرهن يوم القبض وقيمة الثمن يوم العكاف ^{والا}
 الثمن افتكه الرهن به ويجوز ان ياتي في الرهن ولا يجوز في الدين ^{على}
 ومحمد بن عيسى لا يصير الرهن رهنا بها وقال ابو يوسف ثم يجوز الزيادة
 بالدين ايضا فان رهن عبدا يساوي القابل امره رهن ثم اعطاه
 عبدا اخرى قيمة الف رهنا مكان الاول فالاول رهن حتى يردده الى
 الرهن والمرفق في الاخرامين حتى يجعله مكنى القتل **كما الجنائيات**
 القتل على خمسة اوجبة عمد وشبهة عمد وخطا وما جرى مجرى الخطا
 والقتل بسبب فالعمل ما تعرض به بسلاح او ما جرى مجرى ^{السلاح}

المشتري الثمن حالا او يدفع قيمة الرهن رهنا ومن اشترى
شأبه اعم فقال للبائع امسك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن
فالثوب رهن **فصل** ومن رهن عبدين بالكن فقصى حصته
لحدهما لم يكن له ان يقبضه حتى يؤدي باقي الدين فان رهن عينا
واحدة عند جليلين يدين لكل واحد منها عليه جاز وجميعها رهن
عند كل واحد منها حصته دينها فان قضى احدهما دينه كان كل واحد
رهنا في يد الاخر حتى يستوفي الاخر دينه فان اقام الرجل كل
واحد منها الكفيلة على رجل انه رهنه عبد الذي في يده وقبضه
فهو باطل وان مات الرهن والعبد في ايديهما اقام كل واحد
منهما بينة على ما وصفنا كان في يد كل واحد منهما نصف رهنا يسع
حقه استغنا **انا** **الرهن بوضع على يد**
واذا اتفقا على وضع الرهن على يد عدل جاز وليس للمرتن
ولا للراهن اخذه فريده فان هلك في يده هلك في ضمان
المرتن واذا وكل الرهن لمرتن والعدل او غيرها يبيع
الرهن عند حلول الدين فالوكالة حايثة ولا شرطت

170
شرطت في عقد الرهن فليس للراهن ان يعزل الكفيل وان غل
لم يعزل وان مات الرهن لم يعزل والكفيل ان يبيعه بغير محض
من ورثة وان مات المرتن فالوكيل على وكالة فان مات الكفيل
انتقضت الوكالة وليس للمرتن ان يبيعها الا برضا الرهن فان
حل الاجل وبات الكفيل الذي في يد الرهن ان يبيعه والرهن عايب
على بيعه وكذلك الرجل يوكله غيره بالخصومة وغاب الموكل فاني
اجبر على الخصومة وان باع العدل الرهن وفي المرتن الثمن
استحق الرهن فيضمن العدل وان شا العدل ضمن الرهن
وان شا ضمن المرتن الثمن الذي اعطاه وان مات الكفيل وهو
ثم استحقه جلا وضمن الرهن القيمة فقامت بالدين وان ضمن
المرتن القيمة رجع على الرهن لما ضمن من القيمة **باب التصرف في الرهن**
والجناية عليه واذا باع الرهن بغير اذن المرتن فالبيع
موقوف ان اجاز المرتن جاز وان قضاه الرهن دينه جاز
وان اعتق الرهن ه عبد الرهن فقد عتقه فان كان الدين
حالا طوب باءا الدين وان كان مؤجلا اخذ منه قيمة العبد

بالقبض وإذا قبض الرهن من الرهن هو من غلب من اثم العقد فيه
 وما لم يقبضه فالرهن بالخيار ان شاء سلمه وان شاء باع الرهن
 فاذا سلم اليه فقبضه دخل في ضمانه ولا يبيع الرهن الا بدين مضمون
 وهو مضمون بالاداء من قيمة ومن الدين فان هلك في يد الرهن
 وقيمة الدين سواء صار للرهن مستوفيا لدينه حكما وان كانت
 قيمة الرهن اكثر من الفضل امانته وان كانت اقل سقط من
 الدين بقدرها ويحل للرهن بالفضل والرهن ان يطالب الرهن
 بدينه ويجبره وان كان الرهن في يد الرهن وليس عليه تركه من
 البيع حتى يقضيه الدين فاذا قضاه الدين قيل له سلم الرهن اليه
 والرهن ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجه ودله وخادمه الذي
 في عياله وان حفظه غيره من في عياله او اودعه ضمن فاذا اقلعت
 للرهن في الرهن ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته واجرة البيت
 الذي يحفظ فيه الرهن على الرهن وكذلك اجرة الحافظ واجرة
 الراعي ونفقة الرهن على الرهن **يا يجوز ان يهاجمه والارثان**
وما لا يجوز ولا يجوز رهن المشاع ولا رهن ثمره على رؤس

القول

الخلدون القتل ولا ذبح الارض ولا رهن القتل والارض
 دونها ولا يبيع الرهن بالامانات كالودائع والضاريات وما لا
 اشركة والرهن بالدين باطل ويبيع الرهن برأس مال السلم
 ومن الصرف والسلم فيه والرهن بالبيع باطل فان هلك ذهب غير
 شيء وان هلك الرهن بدين الصرف ورأس مال السلم في مجلس العقد
 ثم الصرف والسلم وصار للرهن مستوفيا وان هلك الرهن بالسلم
 فيه بطل السلم بهلاكه يعني يصير مستوفيا للسلم فيه ولا يبيع الرهن
 للموالدبر والمكاتب وام الولد ويجوز ان يرهن الاب بدين عليه
 عبد ابنه الصغير ويجوز رهن الكراهم والكذابين والكميل والوزون
 فان رهنهت بجنسها هلكت بمنزلها من الدين وان اختلفا في الجو
 وفي الحاشي الصغيران رهن ابريق فضة وزنة عشرة بعشرة فضا
 فهو قضا باقية فكيف معناه اذا كانت قيمة متلازمة واكثر فان
 كانت اقل فهو على الاختلاف ومن باع عبدا على ان يرهنه المشتري
 شيئا بعينه فامتنع المشتري من تسليم الرهن لا يجبر عليه لكن انما
 بالخيار ان شاء رضى بترك الرهن وان شاء فسخ البيع الا ان

يدفع

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

اذ اطيح حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه جلا وان اشتد ولا باس
 بالانتباه في كدباء والمختم والمزفت والتغير واذا انحلت الخمر
 حلت سواء صارت خالا بنفسها او بشئ طرغ فيها ولا يؤكل
 ويكره شرب دودي الخمر والامتشاط به ولا يجد شاربها ان لم يسكر
كتاب الصيد يجوز الاصطياد بالكلب العلم والفهد واليافى
 وسائر الحواشي العالمة وفي الجامع الصغير وكل شئ عملته من
 نى ناب من السباع وذئ مخلب من الطير فلا باس بصيده
 ولا خير فيما سوى ذلك الا ان تدره فكانت تعلم الكلب ان يترك
 الاكل ثلث مرات وتعليم كلب ان يرجع ويحجب اذا دعوه واذا
 ارسل كلبك المعلم او بازيه وذكر اسم الله تعالى عند راسه فاخذ الصيد
 وجرحه فمات حل اكله فان اكل منه الكلب او الفهد لم يؤكل
 وان اكل منه البازي اكل وان ادرك المرسل الصيد حيا وجب عليه
 ان يذبحه وان ترك تركته حتى مات لم يؤكل وان حنقه الكلب
 ولم يجره لم يؤكل وان تارك كلب غير معلم او كلب مجوسي او
 كلب لم يذكر اسم الله تعالى لم يؤكل واذا ارسل المسلم كلبه فزجه

مجوسي فانزج فلا باس بصيده ولو ارسله مجوسي فزجه مسلم
 فانزج لم يؤكل وان لم يرسله احد فزجه مسلم فانزج واخذ الصيد
 فلا باس بكله واذا شئ الرجل عند رمي اكل ما اصاب اذا جرحه السم
 فمات وان ادركه حيا ذكاه وان لم يذكه لم يؤكل واذا وقع السم بالصيد
 فتحامل حتى غاب ولم يذك في طلبه حتى اصابه ميتا اكل وان قد
 عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يؤكل وان رمى صيدا فوق الماء او وقع على
 سطح او جلد ثم ندى منه الى الارض لم يؤكل وان وقع على الارض
 ابتداء اكله وما اصاب الحواشي بعرض لم يؤكل وان جرح اكله ولا يؤكل
 ما اصابه البندقة فمات بها واذا رمى الى صيد فقطع عضوا منه
 اكل الصيد ولم يعضوا وان قطع اثنائنا والاكثر مما يلي البحر اكل
 الكل ولا يؤكل صيد المحوسى والمتردد الوثقى ومن رمى صيدا فاصابنا
 ولم يفقه ولم يجره من حين المتاع فراه اخر فصله في المثنى ويؤكل
 وان كان الاول اثنى فراه الثاني فقتله لم يؤكل والثاني ضامق
 للاول غير ناقصة جرحته ويجوز اصطياد ما يؤكل من الحيوان
 وما لا يؤكل **كتاب الرهن** الرهن ينعقد بالايجاب والقبول

يقيه ولا بأس بالحفنة ولا بأس برزق القاضي ولا بأس بان تنقلا
 الامة ولم اولد بغير محرم **كتاب احياء الموات** الموات ما لا يتفق
 به من الاراضي لا تقطع على الماء عنه او لعلية الماء عليه وما اشبه ذلك
 مما يمنع الزراعة وكان منها عادي الامالك له او كان ملكا في الاسلام
 لا يعرف له مالك بعينه وهو بعد من القرية بحيث اذا وقف
 انسان من اقصى الكمام فصاح لا يسمع الصوت فيه فهو موات
 من احياء باذن الامام ملكه ومن احياء بغير اذن الامام لم يملكه
 عند الحنفية نعم وقالوا يملكه ويملك الكفعي بالاحياء يملك المسلم
 ومن حرا ارض ولم يعمرها تلك سنين فخذها الاسم ودفعها الي
 غيره ولا يجوز احياء ما قرب من الكمام ويترك مرعا اهلا القرية
 ومطرحا حصا يدع ومن حفر بئر في بئرته فله حريمها فان كانت ^{للعطن}
 فحريمها اربعون ذراعا وان كانت للناس فستون ذراعا فاذا كان
 وهذا عندها اما عند الحنفية نعم فاربعون ذراعا وان كانت
 عينا فحريمها خمسة اذراع وفي رواية ثلث مائة ذراع فمن اراد
 يحفر في حريمها منع منه وما تركه الكفري والجدلية وعدل عنه

عنه ويجوز عوده لم يحياؤه وان كان لا يجوز ان يعود اليه فهو
 كالموات اذا لم يكن حريمها العامر ومن كان له نهر في ارض غيره فليس له
 حريم عند الحنفية نعم الا ان يقيم بنية على ذلك وقاله مسنة النهر
 يشي عليها ويلقى عليها طينه وفي الجامع الصغير نهر رجل الى الحنفية
 ولا خلاف المسنة ارض تلقى فيها وليست المسنة في يد واحد منها فهي
 لصاحب الارض عند الحنفية نعم وقال صاحب النهر حريم الملقى طينه
 وغير ذلك **كتاب الاشربة** قال الاشربة الحرم اربعة اذرع وعصير
 العنب اذا غلا واشتد قذف بالركن يجرم قليلا وكثيرا والعصير
 اذا طبخ حتى ذهب اقل من ثلثه وهو كطلاء المذكور في الجامع الصغير
 وسوى ذلك من الاشربة فلا بأس به فقال ابو يوسف يقول ما كان من
 الاشربة يبقى بعد ما يبلغ عشرة ايام ولا يفسد فاني اكره ثم جمع الى قول
 الحنفية نعم وقال في المختصر ونبيذ الكرم والكزيب اذا طبخ كلا واحد منهما
 ادنى بطبخه حلال وان اشتد اذا شرب منه ما يغلب على طعمه لا ^{سكره}
 من غير لهو ولا طرب ولا بأس بالخليطين ونبيذ العسل والكتبخ
 نبيذ الحنطة والكثير والكثير حلال وان لم يطبخ وعصير العنب

انما اشتد طعمه اذا كان في ارض الفقيه

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

الان يسر على الناس ويكرم بيع السلاح في ايام الفتنة ولا باس
 امكنه ضيعة او ما جلبه من بلاد افرطيس يحترق ولا ينبغي
 سلطان
 منه وعلى
 هذا اذا
 ما سئل
 وورثه

ولا يقبل في أخبار الديانات إلا العدل ومن دعى إلى غير ذلك
ثم لعبا وغنا فلا بأس أن يقولوا بكل قال أبو حنيفة رحمه الله أثبتت
بهذا ثم **فصل في اللبس** لا يحل للرجال لبس الحرير ويحل
للنساء ولا بأس بوسدك والنوم عليه عند الحنيفة ثم وقالوا بكم
وفي الجامع الصغير ذكر قول محمد بن حنبل ولا بأس بأن يلبس
والديباج في الحرب عندهما وبكره عند أبي حنيفة ولا بأس بلبس ما
سواه حرير وغير حرير كالقطن والكتان في الحرب وغير الحرب
وما كان لحمة حريرا وسداه غير حرير لا بأس به في الحرب وغيره
ولا يجوز للرجال التحلي بالذهب والفضة إلا بالخاتم والمنطقة
وحلية السيف من الفضة ويجوز للنساء التحلي بالذهب والفضة
وفي الجامع الصغير ولا يتم إلا بالفضة ولا بأس بعمار الذهب
يجعل في حجر الفص ولا يشد الأسنان بالذهب وبشبه
عند أبي حنيفة ثم قال محمد بن أبي حنيفة لا بأس بالذهب وبكره
الذكر من الصبيان الحرير والذهب وبكره المرأة التي تحمل
فيسج بها العرق فلا بأس بأن يربط الرجل في أصبعه أو خاتمته

الخيطة

الخيطة للحاجة ويسمى الرتم والريتم **فصل في النظر والنظر**
ولا يجوز أن ينظر الرجل من الأجنبية الأوجهم وكيفها فإن كان
لا بأس من مشيهم لم ينظر إلى وجهها إلا الحاجة ويجوز للنساء إذا
أراد أن يحكم عليها ولشاهد إذا أراد الشهادة عليها النظر إلى
وجهها ولو أن خاف أن يشتم ويجوز للطبيب أن ينظر إلى موضع
المرض منها وينظر الرجل من الرجل إلى جميع بدنه إلا ما بين منتهى
ويجوز للمرأة أن تنظر من الرجل إلى ما ينظر الرجل منه وتنظر المرأة من
المرأة إلى ما يجوز للرجل أن ينظر إليه من الرجل وينظر الرجل من أمته التي
تحل له فزوجها إلى فرجها وينظر الرجل من دوان محارم إلى الراس
والوجه والصدر والساقين والعضدين ولا ينظر إلى ظهرها
وبطنها وفخذها ولا بأس بأن يمس ما جاز أن ينظر إليه منها وينظر
الرجل من ملوكة غيره إلى ما يجوز أن ينظر إليه من دوان محارم ولا
باس بأن يمس ذلك إذا أراد المشي وإن خاف أن يشتم وإذا
حاضت الأم لم تعرض في أزار واحد والخصي في النظر إلى الأجنبية
كالنهي ولا يجوز للمملوك أن ينظر من سيده إلا إلى ما يجوز للمملوك

يسمى الرتم والريتم
اللبس الحرير
ولا بأس بعمار الذهب
يجعل في حجر الفص
ولا يشد الأسنان بالذهب
وبشبه
عند أبي حنيفة
ثم قال محمد بن أبي حنيفة
لا بأس بالذهب
وبكره
الذكر من الصبيان
الحرير والذهب
وبكره
المرأة التي تحمل
فيسج بها العرق
فلا بأس بأن يربط
الرجل في أصبعه
أو خاتمته

والمسافر اصحية ووقت الاصحية يدخل بطالع الجمن يوم
 الخ لا انه لا يجوز لاهل الامصار الذبح حتى يصلي الامم العبد
 فاما اهل السواد فيذبحون بعد الفجر وهي جائزة في ثلثة ايام يوم
 النحر ويومان بعده ولا يصح بالعمياء والعوراء والمرجأ التي
 لا يشي الى المنسل ولا التجفأ ولا تجرى مقطوع الاذن والذنب
 ولا الذي ذهب اكثر اذنها فان بقي اكثر الاذن والذنب جاز
 وفي الجامع الصغير وان قطعي الذنب والاذن او العين او الال
 الثلث او الاقل اجزاء وان كان اكثر لم يجر عند حنيفة نهي وقالوا اذا
 بقي اكثر من النصف اجزائه قال ابو يوسف لم يجر بقولي با حنيفة نهي
 فقال قول هو قولك ويجوز ان يصح بالحاء والحضي والثولع والاصحية
 من الابل والبقر والغنم يجرى من ذلك كله الا في صاعدا الا الضان
 فان الجاني منه يجرى واذا اشترى سبعة بقرة ليضحي بها فماتت
 احدهم قبل يوم الغرة قالت الكورثة اذبحوها عند عنكم اجرام
 وان كان شريك الستة نصرانيا او رجلا يريد اللحم لم يجر عز وجلهم
 ويكلم من لحم الاصحية ويطعم الاغنياء والفقراء ويدعو ويستحب

ان لا تنقص الصدقة من الثلث وتصدق على عائلها او يعول
 منه انه يستعمل في البيت والافضل ان يذبح اصحية بيده
 ان كان يحسن الذبح ويكره ان يذبحها الكتابي واذا غلظت
 فذبح كل واحد منها اصحية الا خراجها عنها ولا ضمان عليها
كتاب الكراهية باب الكراهية في الاكل والشرب وتكره
 لحوم الاثن والبانها وابوال الابل وقال ابو يوسف ومحمد نهي لا ياب
 بها ابوال الابل قال نهي وتاويل قول ابو يوسف نهي انه لا يابس بها
 للذاري ولا يجوز الاكل والشرب والادهان والتنطيب في
 انية الذهب والفضة للرجال والنساء ولا يابس استعمال ائنة زجاج
 والبلور والعقيق ويجوز الشرب في الانا المفضض عند حنيفة
 والركوب على السرج المفضض والجلوس على الكرسي المفضض اذا كان
 يتيق موضع الفضة ومن ارسل الجير المجوسيا او خادما فاما
 لما فقال اشترى من يهودي او نصراني او مسلم وسعة كلب
 ويجوز ان يقبل في الهدية والاذن قول الهيد والحارثية
 وفي الجامع الصغير ويقبل في الهدية المعالاة قول الامام

الذابح التسمية عند الذبيحة مبيته لا يؤكل وإن تركها ناسياً أكل
 ويكره أن يذكر مع اسم الله تعالى غيره وإن قيل عند الذبح اللهم
 تقبل من فلان وإن قال ذلك قبل التسمية وقبل أن يضع الذبح
 فلا بأس به الذبح في الحلق واللب في الجامع الصغير لا بأس بالذبح
 في الحلق كله وسطه وأعله وأسفله والعروق التي تقطع في الأ
 أربعة الخاقوم والرئ والودجان فإذا قطعها حل الأكل وإن
 قطع غيرها فذلك عند الحنفية وقال الأئمة من قطع الخاقوم
 والرئ ولحد الودجيني وإن قطع نصف الخاقوم ونصف الود
 لم يؤكل وإن قطع أكثر من الوداج والفاقوم قبل أن يموت
 أكل في الجامع الصغير ولم يحل خلافاً ويجوز الذبح بالظفر
 والقرن والعظم والسن إذا كان منزوعاً ويجوز الذبح بالليطة
 والمروية وبكل شيء أنه لا دم إلا السن القائم والظفر القائم فإن
 الذبوح بهاميته ويستحب أن يحل الذابح شفرته ومن بلغ
 بالسكين الخناق أو قطع الراس كره له ذلك ويكذب بيمينه فإن
 ذبح الشاة من قفاها فبقيت حية حتى قطع العروق يؤكل ويكره

كوة

داج

حله

يكره

ويكره وأن مات قبل قطع العروق لم يؤكل وما استأنس من الصيد
 فذكاة الذبوح وما توحش من النعم فزكوة العقر والجرح والسحب
 في الأبدان فأن ذبحها جاز ويكره والسحب في البقر والغنم الذبح
 فإن غرهما جاز ويكره ومن غر ناقته أو ذبح بقره أو شاة فوجد
 في بطنها جنيهاً ميتاً لم يؤكل اشترط أن يشترط فصل فيما يحل الأكل ولا
 ولا يجوز الأكل كل ذي ناب من السباع ولا ذي مخلب من الطيور
 ولا بأس بغراب الزرع ولا يؤكل إلا بقعي الذي يأكل الخيف ويكره أكل
 الضبع والضب والذئبور والسلمحان والحشرات كلها ولا يجوز أكل
 لحم حمر الأهلية والبغال ويكره أكل لحم الفرس عند الحنفية ونهى ولا بأس
 بأكل الأرنب وإذا ذبح ماله يؤكل لحمه طهر لحمه وجلده إلا الأدمى والميت
 فإن الركوة لا تعمل فيها ولا يؤكل من حيوان الماء إلا السمك ويكره
 أكل كطافي منه ولا بأس بأكل الجربث والمارماهي وأنواع السمك و
 الجراد بلا ذكاة **كتاب الاضحية** الاضحية واجبة على كل مسلم مقيم
 موسر في يوم الاضحية عن نفسه وعن أولاده الصغار يذبح عن كل
 واحد منهم شاة أو يذبح بقره أو بدنة عن سبعة وليس على الفقير

يجل

ولا يحل

عند الخليفة فتم ويرجع بحصته ذلك في نصيب شريكه قال ابو
نفس القسم **كتاب المزارعة** قال ابو حنيفة نعم المزارعة با
والربع باطلا فان سقى الارض وكربها ولم يخرج شئ فلا اجر
مثله وقال هي جائزة وهي عندها على اربعة اوجه اذا كانت الارض
والبذر لولد والعمل للبقر لاخر جائز المزارعة وان كانت الارض
لولد والعمل والبقر والبذر لولد جائز وان كانت الارض
والبقر والبذر لولد والعمل من اخراج وان كانت الارض والبقر
لولد والعمل والبذر لاخر فمى بالطله ولا تقع المزارعة الا على مد
معلومة وان يكون الخارج شايعا بينهما فان شرط احدهما قفرا
مسماة فمى باطلا وكذلك ان شرط احد على المذانيات والسواقي
واذا حلت المزارعة فالخارج على الشوط وان لم يخرج الارض شئ
فلا شئ للعامل واذا فسدت المزارعة فالخارج لصاحب البذر
فان كانت البذر من رب الارض فللعامل اجر مثله لايزاد على
مقدار ما شرط له من الخارج وقال محمد بن قيس له اجر مثله بالغابا بنية
وان كان البذر من قبل العامل فلصاحب الارض اجر مثله فان

١٦٠
فان عقدت المزارعة فامتنع صاحب البذر من العمل لم يجبر
عليه وان امتنع الكذا ليس من قبل البذر لاجب الحاكم على العمل
واذا مات احد المتعاقدين بطلت المزارعة واذا انقضت
مدة المزارعة والزرع لم يدر لك كان على المزارع اجر مثل نصيب
من الارض الى ان يستحصل والتفقد على الزرع عليه ما على مقدار
حقوقها وكذلك اجره الحصاد والرفاع والدياس والتذرية
عليها بالمخصص فان شرطاه في المزارعة على العامل فسدت **كتاب**
المساقاة قال ابو حنيفة نعم المساقاة اجرة من الثمرة باطلا وقال
جائزة اذا ذكر مدة معلومة وسمى جزء من الثمرة مشاعا وتجوز
المساقاة في النخل والشجر والكرم والرباط واصول الساذج
فان دفع خلافة ثمرة مساقاة والثمره تزيد بالعمل جائز وان كانت قد
انتهت لم تجز واذا فسدت المساقاة فللعامل اجر مثله
وتبطل المساقاة بالموت وتفسخ بالاعذار كما تفسخ العجارة
كتاب الذبايح ذبيحة المسلم واكتافي حلال ولا يؤكل ذبيحة
المجوسي والمترد والوثني والحرم يعني من الصيد وان تركه

فصل في ما يقسم ولا يقسم وإذا كان كل واحد من
 الشركاء ينتفع بنصيبه قسم بطلب أحدهم وإذا كان ينتفع
 أحدهم والاخر يستغرم به لفئة نصيبه فان طلب صاحب الكثرة
 قسم وإن طلب صاحب القليل لم يقسم وإن كان كل واحد
 منها يتضرر لم يقسم بالابتراضيهما ويقسم العروض إذا
 كانت من صف واحد ولا يقسم الجنس بين بعضها في بعض
 وقال الإحنيفة نعم لا يقسم الرقيق والجواهر لتفاوتة وقالوا
 يقسم الرقيق ولا يقسم حمام ولا بئر ولا راحا إلا أن يكون يترأضها
 الشركاء وإذا كانت دور مشتركة في مصر واحد قسم كل
 دار على حدة لها في قول الإحنيفة نعم وقالوا إن كان الأصل لهم
 قسم بعضها في بعض بعضها وإن كانت دارا وضعية ودارا
 وحائوتا يقسم كل واحد منها على حدة **فصل في كيفية القسمة**
 وينبغي للقاسم أن يصور ما يقسم ويعده ويذكره ويقوم
 البناء ويغير لكل نصيب من الباقي بطريقة وشربة حتى لا
 يكون لنصيب بعضهم نصيب الاخر تعلق ثم يكتب أسامهم

قسمها

أسامهم ويجعلها قرعة ثم يلقب نصيبا بالاول والذي
 يليه بالثاني والثالث على هذا ثم يخرج القرعة فمن خرج اسمه
 اولافه السهم الاول ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني ولا يدخل
 في القسم الدراهم والدنانير الا بتراضيهما فان قسم بينهما ولا يتم
 مسيل في ملك الاخر او طريق لم يشترط في القسمة فان استقر صرف
 الطريق والمسيلة عنه ليس ان يستطرف ومسيل في نصيب الاخر
 وإن لم يكن فصح القسمة وإذا كان سفلا لعلوله وعلو لاسعلاه
 وسفلا لعلوقوم كل واحد على حدة وقسم بالقينة ولا معتبر بغير ذلك
 وإذا اختلف القاسمون وشهد القاسمان قبلت شهادتهما **باب**
دعوى الخلط في القسمة لا تعلق فيها وإذا ادعى أحدهما ^{الخلط}
 فنعم ان ما اصابه شأ في يد صاحبه وقد شهد على نفسه بالاداة ^{استفاد}
 لم يصدق على ذلك الابنية وإن قال استوفيت حقي ولخذت بعضه
 والقول قول خصمه مع يمينه وإن قال اصابني الى موضع كذا فلم ^{يسلم}
 الى ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء وكذبه شريكه تعا لفا وفتحت
 القسمة وإذا استحق بعض نصيب احدها بعين لم تفسخ ^{القسمة}

وإذا قيل له المشتري فلان فسلم الشفعة ثم علم انه غيره فله
 الشفعة **فصل** وإذا باع دار الاموال فباع في طول
 الخد الذي يلي الشفع فلا شفعة له وإن ابتاع منها شيئاً
 ثم ابتاع بقيتها فالشفعة للجار في السهم الاول دون الثاني
 وإذا ابتاعها بشئ ثم دفع اليه فباعه فالشفعة بالثمن دون
 الثوب ولا تكرم الحلية في اسقاط الشفعة عند يوسف
 وتكرم عند محمد بن **مسائل متفرقة** وإذا اشترى خمسة نفر
 دار من رجل وللشفيع ان يأخذ نصيب احدهم وإن تركها
 رجل من خمسة اخذها كلها أو تركها ومن اشترى نصف دار
 غير مقسوم فقا سم البائع اخذ الشفع النصف الذي
 صار للمشتري أو يبيع ومن باع دار وله عبد ماذون عليه
 دين فله الشفعة وكذلك ان كان العبد هو البائع فلولاه ^{الشفعة}
 وتسليم الاب والوصي الشفعة على الصغير جاز عند الحنفية
 ياب يوسف بن **قال محمد** وزجر هو على شفعة اذا بلغ ^{العلم}
كتاب القسمة ينبغي للقاضي ان ينصب قاسماً يقسم ^{الاجر} ويجب

ويجب ان يكون عدلاً موثقاً بالقسمة ولا يجبر القاضي المدين
 على قاسم واحد ولا ينوب القسام يشتركون ووجه القسمة على
 عدد الرؤس عند الحنفية ^{نعم} وقال على قدام انصباً وإذا حضر ^{الشركاء}
 عند القاضي وفي ايديهم دار وضيعة ادعوا انهم ورثوها عن فلان
 لم يقسمها القاضي عند الحنفية ^{نعم} حتى يقيموا البينة على موته وعدد
 ورثته وقال صاحباه يقسمها ما عترفهم ويذكر في كتاب القسمة انه
 قسمها لمعلم فان كان المال المشترك ما سوى العقار وادعوا انه
 ميراث قسم في قولهم ولو ادعوا في العقار انهم اشتروه قسم بينهم
 وان ادعوا الملك ولم يذكر وكيف انتقل اليهم قسم بينهم وفي الجا
 الصغير ارض او عاها جلان واقاما البينة انها في ايديها فاراد
 القسمة لم يقسم حتى يقيموا البينة انها لها وإذا حضر وارثان واقاما
 البينة على الوفاة وعدد الورثة والدار في ايديهم ومعهم وارث غائب
 قسمه القاضي بطالب الحاضر بن ونصب للغائب وكلا يتقبض
 نصيبه وإذا كانوا مشركين لم يقسم مع غيبة احدهم ^{العقار} وإن كان
 في يد الوارث الغائب لم يقسم وإذا حضر وارث واحد لم يقسم ^{العلم} وانهم

ارضا على ثقلها ثم اخذها الشفيع ثمها وكذلك ان ابتاع
 وليس في التخلل ثم فاشترى فان جده الشفيع سقط
 عن الشفيع حصته قال وهذا جواب الفصل الاول في
 الوجه الثاني اخذها سوى اكثر جميع الثمن ان شابا **باعت**
الشفيع **وبالوجوب** الشفيع ولجبة في العقار وان كان مما لا يقسم
 ولا شفيع في العروض والسفن والسلم والذمي في الشفعة سواء
 واذا ملك العقار بعوض وهو مال وجبت فيه الشفعة ولا شفيع
 في دار يتزوج الرجل عليها او خال المرأة بها او يتاجر بها
 رادا او يصلح بها عن دم عدا ويعتق عليها عبدا او يصلح
 عنها بائنا فان صالح عنها بائنا وسكوت وجبت الشفعة
 ولا شفيع في الهبة الا ان يكون بعوض مشروط ومن باع
 الخيار فلا شفيع للشفيع فان سقط الخيار وجبت الشفعة
 وان اشترى بشرط الخيار وجبت الشفعة ومن ابتاع دارا
 شرا فاسدا فلا شفيع فيها ومن المتعاقدين الفسخ وان سقط
 الفسخ وجبت الشفعة واذا اقسما الشركاء العقار فلا شفيع

شفيع لخيارهم بالقسم واذا اشترى دارا فسلم الشفيع الشفعة
 ثم ردها المشتري بخيار رخصة او بشرط او بعيب او بقضاء او قبل
 فلا شفيع للشفيع وان ردها بغير قضاء او بقبيل البيع فلا شفيع
 الشفعة وذكر في الجامع الصغير ولا شفيع في قيمة ولا خيار ردة
 وهو بكسر الراء **باب ما يبطل الشفعة** فاذا ترك الشفيع الاشهاد
 حين علم بالبيع وهو يترك على ذلك بطلت شفيعته وكذلك ان
 اشهد في المجلس ولم تشهد على احد المتبايعين ولا عند العقار
 وان صالح من شفيعته على عوض بطلت الشفعة ورد العوض وان
 مات الشفيع بطلت شفيعته وان مات المشتري لم تبطل وان
 باع الشفيع ما يشفيع به قبل ان يقضى له بالشفعة بطلت الشفعة
 ووكله بالبيع اذا باع وهو الشفيع فلا شفيع له وكذلك ان ضمن
 المدرك عن البايع وهو الشفيع ووكل المشتري اذا ابتاع
 فله الشفعة واذا بلغ الشفيع انها بيعت بالف فلم يعلم انها
 بيعت باقلا ومخطئة او شعيرة قيمتها الف او اكثر فتسليمه باطل
 وله الشفعة وان بان انها بيعت بدنانير قيمتها الف فلا شفيع

فصاحب الخمر ان يخذ الخمر غير شئ وياخذ جلد البتة و
يرد عليه ما زاد الباغ فيه وان استهلكها ضمن الخمر ولم يضمن
الجلد عند جنيته ثم قال لا يضمن قيمة الجلود مدبوغا ويعطى
ما زاد الباغ فيه ومن كسر اسلم بربط او طبلا او مزمارا
او دف او اهرق له سكر او منصفافه وضامن وبيع هذه الاشياء
جائز عند جنيته ثم قال لا يضمن ولا يجوز بيعها ومن غصب
ام ولدا ومدبرة فمات في يده ضمن قيمة المدبرة ولم يضمن قيمة
ام الولد عند جنيته وقال لا يضمن قيمتها **كتاب الشفعة**
الشفعة واجبة للخليط في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع كما
والطريق ثم للجوار وليس للشريك في الطريق والجوار شفعة مع الخليط
في الرقبة فان سلم فالشفعة للشريك في الطريق وان سلم اخذها
الجوار ولا يكون الرجل الجذوع على الحائط شفع شركه ولكنه شفع
جوار والشريك في الخشبة يكون على حائط الدار جارا واذا
اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤسهم ولا يعتبر اختلاف
الاملاك والشفعة تجب بعقد البيع وتستقر بالاشهاد ويملك

في كل سنة يبيع من الخمر ما يملكه من الخمر
في كل سنة يبيع من الخمر ما يملكه من الخمر
في كل سنة يبيع من الخمر ما يملكه من الخمر
في كل سنة يبيع من الخمر ما يملكه من الخمر
في كل سنة يبيع من الخمر ما يملكه من الخمر
في كل سنة يبيع من الخمر ما يملكه من الخمر
في كل سنة يبيع من الخمر ما يملكه من الخمر
في كل سنة يبيع من الخمر ما يملكه من الخمر
في كل سنة يبيع من الخمر ما يملكه من الخمر
في كل سنة يبيع من الخمر ما يملكه من الخمر

ويملك بالاحتذاء سلمها المشتري او حكم بها الحاكم **باب**
طلب الشفعة والخصومة فيها واذا علم الشفع بالبيع اشهد
في مجلسه ذلك على المطالبة ثم ينهض فيه فيشهد على البائع ان كان
المبيع في يده او على المبتاع او عند العقار فاذا فعل ذلك استقر
شفعة ثم لا تسقط بالخير عند جنيته وقال محمد ان تركها
شهر بعد الاشهاد بطلت واذا تقدم الشفع الى القاضي فادعى
الشراء وطلب الشفعة سأل القاضي المدعى عليه فان اعترف
بملكه الذي يشفع به والاكلفة لحضار البيعة فان عجز عن البيعة
المشتري بالله ما يعلم انه مالك للذي ذكره ما يشفع به فان
نكل اقامت للشفيع بيعة سأل القاضي هذا ابتاع ام لا فان
انكر الابتاع قيل للشفيع اقم البيعة فان عجز عن البيعة استخلف
المشتري بالله ما ابتاع او بالله ما لم يمتحن عليه في هذه الدار شفعة
من الوجه الذي ذكره وتجوز المنازعة في الشفعة وان عجز
الشفيع التفت الى مجلس القاضي فاذا قضى القاضي بالشفعة
لزمه احضار القن قال وهذا ظاهر رواية الاصل ما عجز محمد

١٥٦
 وان غصب فضة او ذهبا فضر بها دنانير او دراهم او انية لم يزل ملك ما كثر باعنها عند حقيقته لقيمة خلاصها ومن غصب حبة نبت عليها زال ملك ما كثر باعنها عند حقيقته ولزم الغاصب فيها ومن زج شاة غير فاكها بالخيار ان شاة ضمة قيمتها وسلمها له وان شاة ضمة نقصانها ومن خرق ثوب غير خرقا يسيرا ضمن نقصانه وان خرق خرقا كبيرا بطل عامة منافعه فلما لك ان يضمن جميع قيمة ومن غصب ارضا فغرس فيها او بنى قريلا او قلعا لبناء والغرس وردّها فان كانت الارض تنقص بقلع ذلك فلما لك ان يضمن له قيمة البناء والغرس مقلوعا او يكون له ومن غصب ثوبا فصبغه احمر او سويقا فلبته ثمنه وصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض ومثل السويق وسلمها للغاصب وان شاء اخذها وغرم ما زاد الصبغ واليمن فيها **فصل** ومن غصب عينا فغيبها فضمنه المالك قيمتها ملكها والقول في القيمة قول الغاصب مع يمينه الا ان يقيم المالك البينة باكثر من ذلك فان ظهرت اليقين وقيمتها اكثر مما

ضمن وقد ضمنها يقول المالك او بينة اقامها او بتكول الغاصب عن اليقين فلا خيار للمالك وهو للغاصب وان كان ضمنه يقول الغاصب مع يمينه فلما لك بالخيار ان شاء ضمنه الضمان وان شاء اخذ العين وردّ العوض ومن غصب عبدا فباعه فضمنه المولى قيمته جازيعة وان اعتقه ثم ضمن القيمة لم يضمن عتقه وولد المفضولة وعماؤها وثمر البستان المفضول امانة في يد الغاصب ان هلك فلا ضمان عليه الا ان يتعدى فيها او يبطأها ما كثر اقيمها اياها وما قصت الجارية بالولادة في ضمان الغاصب فان كان في قيمة الولد وفاء به جبر النقصان بالولد وسقط ضمانه عن الغاصب ومن غصب جارية فزني بها ثم ردّها حبلت وماتت في تقاسمها يضمن قيمتها يوم علفت ولا ضمان عليه في الحرّة وهذا عند حقيقته لقيمة الولد في الامتة ايضا ولا يضمن الغاصب منافعه ما غصبه الا ان ينقص باستعماله فيغرم النقصان **فصل** في غصب ما لا يتقوم واذا ائلف مسلم نجرا الذي او خنزيرة ضمن قيمتها وان ائلفها ا مسلم لم يضمن فان غصب من مسلم نجرا فخلها او جلد ميتة قد

يرجع بالقيمة ويكون حق الغراء في العبد ولو كان الولي باع من رجل واعلم بالدين فلفروا وان يردوا البيع فان كان البايع غايبا فلا حصومة بينهم وبين المشتري عند الحنفية ومنهم من قال ابو يوسف لم المشتري خصم ويقضى لهم بدنيهم ومن قدمه قال فقال انا عبد لفلان فاشترى وبيع لزومه كل شيء من التجارة الا انه لا يبيع حتى يحضر مولاه فان حضر فقال هو الماذن ببيعي في الدين واذا اذن ولي العبي للصبي في التجارة فهو في كسره او البيع كالعبد الماذن اذا كان يعقل البيع **كتاب الغصب** ومن غصب مثالا مثل كالكيل والموزن فهلك في يده فعليه مثله فان لم يدر على مثله فعليه قيمة يوم يقتصمون عند الحنفية لله وقال ابو يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع وان كان مما لا مثله فعليه قيمة يوم غصبه وعلى الغاصب رد العين المفصولة فان هلكها حبسه الحاكم حتى يعلم انها لو كانت باقية لاطروها ثم تقضى عليه يدها والغصب فيما ينقله بحول واذا غصب عقارا فهلك في يده لم يضمنه عند الحنفية وابي يوسف يضمنه وقال محمد يضمنه

بضمه وما نقص منه بفعله وسكناه ضمنه في قولهم جميعا وان انتقص بالزراعة يفرم النقصان واخذ ماله ويتصدق بالنقد قال وهذا عندهما وانا عند ابي يوسف لله لا يتصدق واذا هلك النقلي في يد الغاصب بفعله او بغير فعله ضمنه وان نقص في ضمن النقصان ومن غصب عبدا فاستغله فنقصته الغلة فعليه النقصان ويتصدق بالغلة قال وهذا ايضا عندهما ومن غصب الغنم فاشترى بها جارية وباعها بالقبين ثم اشترى بالالقبين جارية فباعها بثلاثة الاف فانه يتصدق بجميع الربح وان اشترى جارية بالقبين فاشترى الفين فوهبها او طعما فاكله لم يتصدق بشي قال محمد وهذا عند ابي يوسف لم يتصدق في الوجهين **باب ما يتغير بعمل الغاصب** واذا تغيرت العين المفصولة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم منافعتها زال ملك المفصوب منه عنها ومكها الغاصب وضمنها لا يحل له الانتفاع بها حتى تؤدي بدلها كمن غصب شاة ودبحها وشواها او طبخها او حنطه فطعمها او حديدك فاتحك سيفا او سيفرا فعمله

يقسم بينهم بالخصص وقالوا اذا اقلست الحكم حال بين وبين
 العراء الا ان يقيموا البينة انك قد حصلت المال ومن اقلست
 وعندك متاع رجل بعينه ابتاعه منه فصاحب المتاع اسوة للرجل فيه
كتاب الماذون واذا اذن المولى لعبده في التجارة اذنا
 عامًا حاز تصرفه في سائر التجارات يبيع ويشترى ويرهن
 ويرتهن فاذا اذن له في نوع دون غيره فهو ماذون في جميعها
 فان اذن له في شيء بعينه فليس ماذون واقرار الماذون بالديون
 والعصوب جازر وليس ان يتزوج ولا ينزع مما يملك ولا يملك
 ولا يعق على مال ولا يعرض ولا يهب بعوض ولا يغير عوض الا
 الا ان يهدي اليسير من الطعام او يضيف من يطعمه ولا يحيط
 من الثمن بالعبء مثل ما يحيط التجار وديونه متعلقة برقبته يباع
 للعراء الا ان يفديه المولى ويقسم ثمنه بينهم بالخصص فان فصل
 شيء من ديونه طوب بعد الحرية وان حجر عليه لم يجر حتى يظهر
 بين اهل سوقه فان مات المولى او جنى الحق بذل الحرب مرتك
 صار الماذون مجورًا واذا ابى العبد صانعًا محوًا عليه واذا ولدت

ولدت الماذونة من مولاها فذلك حجر عليها ويعتق المولى
 قيمتها ان ركبها ديون وان اسندت الماذون لها اكثر من قيمتها
 فديرتها المولى فهي ماذون لها على حالها والمولى ضامن لقيمتها
 واذا حجر على الماذون فاقراره جائز فيما في يده من المال عندك
 واذا الرهنه ديون يحيط بها له ورقبته لم يملك المولى ما في يده ولو
 اعتق المولى عبداً من كسبه لم يعق عندك خيفة لقيته وقال لا يملك
 ما في يده ويعق وعليه قيمة وان لم يكن الايدي يحيط بالاجازعة
 في قولهم جميعا واذا باع من المولى شيئاً بمثل قيمته جاز ان يباع بنفسه
 لم يجر وان باعه المولى بمثل القيمة او اقل جاز البيع فان سلم اليه قبل
 قبض الثمن بطل الثمن وان اسكر في يده حتى يستوفي الثمن جاز
 اعتق المولى الماذون وعليه ديون فعقده جائز والمولى ضامن لقيمته
 للعراء وما بقي من الديون يطالب به للمعتق فان باعه المولى وعليه
 دين يحيط برقبته وقيمته المشتري فغيته وان شال العراء ضمنوا
 قيمته وان شالوا ضمنوا المشتري وان شالوا اجازوا البيع ولقد
 الثمن فان ضمنوا الكبايع قيمته ثم رد على المولى بعيب فله المولى ان

ضمنوا

لا بد فعليه ماله ابدًا حتى يؤنس منه شك ولا يجوز نفقه
فيه وتخرج الزوجة من مال السفينة وينفق على اولاده وزوجته
ومن يجب نفقته من ذوى رحمه فان اراد حجة الاسلام لا
ينفع منها ولا يسلم القاضى النفقة اليه ويسلمها الى نفقة من الحاجة
ينفقها عليه في طريق الحج فان مرض او صابوصيا في القرب والاب
لغير جاز ذلك من ثلث ماله ولا يجوز على الفاسق ان يكون مصليا
للماله والفاسق الاصلي والطاري سواء **فصل في حد البلوغ**
بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والانتزال اذا وطئ فان لم
ذلك حتى يتم له ثمان عشرة سنة عند حنفية ثمة وبلوغ الجارية
بالحيض والاحتلام والمجمل فان لم يوجد ذلك حتى يتم لها
سبع عشرة سنة وقالوا اذا تم للغلام والجارية عشرين سنة
فقد بلغا وادارها هو الغلام او الجارية في كل امر في البلوغ
فقال قد بلغت والقول قوله والحكام احكام البالغين **باب حبس**
الدين قال ابو حنيفة ثمة لا يحج في الدين اذا وجب الدين على رجل
وطالب غمارة حبسه الحجر عليه ان كان له مال لم ينقص

فيه الحاكم ولكن يحبس ابدًا حتى يبيع في دينه وان كان دينه
دراهم وله درهم قضاها القاضي بغير امره وان كان دينه
دراهم وله دنانير او على ضد ذلك باعها القاضي في دينه وقال
اذا طلب غمارة الفلاس الحجر عليه حجر القاضي عليه ومنعه من بيع
والصرف والاقرار حتى لا يضره بالغمارة وباع ماله ان اقتنع
الفلاس من يبيع وقسمه بين غمارة بلخص فان اقر في حال
الحجر باقرار لزمه ذلك بعد قضاء الديون وينفق على الفلاس
وعلى زوجته وولده الصغار وذوى رحمه وان لم يعرف للفلاس
مال وطلب غمارة حبسه الحاكم في كل دين لزمه بدلا عن مال المصل
في دين ثمن البيع ونحوه وفي كل دين التزمه بعقله كالمهر والكفالة ولم
يجب عليه فيما سوى ذلك كعوض المقتوب وارث الجنابة الا ان يتم
البينة ان له مالا فاذا حبسه القاضي شهرين او ثلثة سال عن ماله
فان لم يتكشف له مال خلى سبيله وكذلك ان اقام البينة انه لا مال
له ولا يحول بينه وبين غمارة بعد خروجه من الحبس ولا يملك
ولا ينعونه من التصرف والسفر ويأخذون فضل كسبه

١٥٢
 وَأَنْ صَبِرَ حَتَّى قُتِلَ وَلَمْ يُظْهَرِ الْكُفْرُ كَانَ مَا جُورًا وَأَنْ أَكْرَمَ عَلَى النَّاسِ
 مَا أَسْلَمَ بِهِمْ غِيَاظَ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَى عَضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ
 إِنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ وَلِصَاحِبِ الْمَالِ أَنْ يَضْمِنَ الْكُفْرَ إِنْ شَاءَ وَأَنْ
 أَكْرَمَ بِقَتْلِ عَلَى قَتْلِ غَيْرِهِ لَمْ يَسْعَ أَنْ يَقْدَمَ عَلَيْهِ وَيَصِيرَ حَتَّى يَقْتُلَ
 فَإِنْ قَتَلَهُ كَانَ إِثْمًا وَالْقصاصُ عَلَى الْكُفْرِ إِنْ كَانَ عَمَلًا قَالَ يَحْيَى وَهَذَا
 عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ يَقُولُونَ أَنَّ كُرْهَهُ بَقِيَّةُ الْعَبْدِ عَلَى طَلْقِ أَمْرَاتِهِ أَوْ عَتَقِ
 عَبْدَهُ فَفَعَلَ وَقَعَ مَا كُرِهَ عَلَيْهِ وَيُوجِبُ عَلَى الْكُفْرِ كُرْهَهُ بَقِيَّةُ الْعَبْدِ
 وَنِصْفُ مَهْرِ الزَّوْجَةِ إِنْ كَانَ قَبْلَ الدَّخُولِ وَأَنَّ كُرْهَهُ عَلَى الزَّوْجِ
 عَلَيْهِ الْحَدُّ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ إِنْ بَكَرَ هُوَ السُّلْطَانُ وَقَالَ لَا يُلَاقِيهِ الْحَدُّ
 وَإِذَا كُرِهَ عَلَى الرِّدَّةِ لَمْ تَبْنِ أَمْرَاتُهُ مِنْهُ **كِتَابُ الْحَجَرِ** الْأَسْبَابُ الْمُوجِبَةُ
 لِلْحَجَرِ الصَّغِيرِ وَالرَّقِ وَالْجُنُونِ وَلَا يَجُوزُ نَصْرُ الصَّغِيرِ إِلَّا بِإِذْنِ
 وَلِيِّهِ وَلَا يَنْصَرِفُ الْعَبْدُ إِلَّا بِإِذْنِ مَوْلَاهُ وَلَا يَجُوزُ نَصْرُ الْجُنُونِ
 الْمُتَغَلُّوبِ بِجَالٍ مِنْ بَايَعٍ مِنْ كُنَى هُوَ أَوْ شَاءَ أَوْ اسْتَفْرَاهُ وَهُوَ يَقْتُلُ
 الْبَيْعَ وَيَقْصِدُ قَاتِلَ الْبَايَعِ إِنْ شَاءَ إِجَازَةُ إِنْ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ
 وَأَنْ شَاءَ فَتَحَهُ وَهَذَا الْحَقُّ الثَّلَاثَةُ يُوجِبُ الْحَجَرَ فِي الْأَقْوَالِ وَفِي الْأَعْمَالِ

١٥٣
 الْأَعْمَالِ وَالْأَصْبَى وَالْجُنُونِ لَا يَبْعُ عَقْدُوهَا وَلَا أَقْرَاهَا
 وَلَا يَقَعُ طَلَقُهَا وَلَا عَتَاقُهَا وَأَنْ اتَّفَقَا شَاءَ لَوْ هُمَا مُضَامَانِ وَأَمَّا
 الْعَبْدُ فَأَقْرَاهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ نَافِذٌ غَيْرُ نَافِذٍ فِي حَقِّ مَوْلَاهُ وَأَنْ
 أَقْرَاهُ لَوْ هُمَا مُضَامَانِ وَلَمْ يَلْزَمْ فِي الْحَالِ وَأَنْ أَقْرَاهُ أَوْ قَصَا
 لَوْ هُمَا فِي الْحَالِ وَيَنْفَذُ طَلَقُهُ **بَابُ الْحَجَرِ سَبَبُ الْفَسَادِ** قَالَ أَبُو
 حَنِيفَةَ بَقِيَ اللَّهُ لَا يَحْجَرُ عَلَى الْحَرِّ الْعَاقِلِ الْبَالِغِ السَّفِيهِ وَتَصَرُّفِي
 مَالَهُ جَائِزٌ وَلَنْ كَامِنٌ مَضْمُونٌ تِلْكَ مَالُهُ فِيهِ الْأَرْضُ لَهُ فِيهِ
 وَلَا مَصْلَحَةٌ إِلَّا أَنْ قَالَ إِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ غَيْرَ رَشِيدٍ لَمْ يَسْلَمْ إِلَيْهِ
 مَالُهُ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسًا وَعَشْرِينَ سَنَةً فَإِنْ تَصَرَّفَ قَبْلَ ذَلِكَ نَفَذَ
 تَصَرُّفُهُ وَإِذَا بَلَغَ خَمْسًا وَعَشْرِينَ سَنَةً سَلَّمَ إِلَيْهِ مَالَهُ وَأَنْ لَمْ يَبْ
 مِنْهُ الرِّشْدُ قَالَ أَبُو يُونُسَ وَمَجْلِسُهُمَا يَحْجَرُ عَلَى السَّفِيهِ وَيَنْتَعِ
 مِنْ تَصَرُّفِي مَالِهِ فَإِنْ بَاعَ لَا يَنْفَذُ بَيْعُهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ
 إِجَازَةُ الْحَاكِمِ وَأَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا نَفَذَ عَتَقُهُ وَكَانَ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ
 يَسْعَى فِي قِيَمَتِهِ وَأَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً جَائِزَةً وَأَنْ سَمِيَ لَهَا مَهْرًا
 جَائِزًا وَمَهْرُ مِثْلِهَا وَبَطْلُ الْفَضْلِ وَقَالَ فِيهِ بَلِغٌ غَيْرُ رَشِيدٍ

بنطي كافر تزوج بعققة ثم أسلم النبطي ووالى جلائم ولدت
اولاد اقالوا حنيفة ومحمد بنهما فوالدهم موالى اتم وقال ابو يوسف
موالى اسمهم قال ولاد العنقة تعصيب وهو احق بالميراث من
العمة والحالة فان كان المعتق عصبة من النسب فهو واولي منه
فان لم يكن له عصبة من النسب فيرثه المعتق فان مات
المولى ثم مات المعتق فيرثه لبي المولى دون بناته وليس
للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كان
او كاتب من كاتبي او دبرين او دبرين وادراك المولى
ابنا واولاد ابن اخر فيرث المعتق الابن بعد بنى الابن لان الولاء
قصص في ولاد الموالاة واذ أسلم رجل على يد رجل وولاه
على ان يرثه ويعقل عنه اذا جنى واسلم على يد غيره وولاه فإلى
صحيح وعقله على مولاه فان مات ولا وارث له غيره فيرثه
للمولى وان كان له وارث فهو ولى منه وان كانت عمة او عمالة
والمولى ان ينتقل عنه بولاية الى غيره ما لم يعقل عنه فاذا عقل
عنه لم يكن ان يتحول بولاية الى غيره وليس للمولى العتاقة ان يوالى احد

بسم الله الرحمن الرحيم

کتاب

كتاب الأكرام
ما توعده سلطان كان أو لصا أو أذاكركم الرجل على بيع ماله أو
شراء سلعة أو على أن يقر لرجل بألف أو بواجب داره فأكرم على ذلك
بالقتل أو بالضرب المشديد أو بالحبس فباع واشترى فهو بالخيار
أن شاء أمضى البيع وإن شاء فسخه وبيع بالبيع فإن كان قبض الثمن
طوعا فقد جاز البيع وإن كان قبضه بغيره فليس باجاة وعليه
أن كان قايما في يده وإن هلك البيع في يد المشتري وهو غير مكره
ضمن قيمة المبيع ولكن إن يضمن الأكرام أن شاء وإن أكرام على أن يأكل
الميتة أو يشرب الخمر يحبس أو ضرب أو قيد لم يحاله إلا أن يكفر
بما يخاف منه على نفسه أو على عضوين أو أعضاء فإذا خاف ذلك
وسعه أن يقدم على ما أكرام عليه ولا يسهل أن يصبر على ما توعده قال
صبر حتى أو تعذبه ولم يأكل فهو آثم فإن أكرام على الأكرام بالله أو بسب النبي
بغيره أو ضرب لم يكن ذلك أكراما حتى يكره بامر يخاف منه على نفسه
أو على عضوين أو أعضاء فإذا خاف ذلك وسعه أن يظهر ما
أمر به ويؤذي فإن أظهر ذلك وقلبه مطمئن بالإيمان فلا يثم

نسخه

بعثني في اخرج من اجراء حيوة ولم يترك وفاء وترك
 لدا في الكتابة سعي في كتابة ابيه على نجومه فاذا ادى حكمته
 ابيه قبل موته وعق الولد وان ترك ولد امشترى قيل اما
 ان تؤدى في الكتابة حالة او ترك رقيقا فان اشترى ابنه مات
 وترك وفاء ورثة ابنه وكذلك ان كان هو وابنه مكاتبين
 كتابة واحدة وان مات المكاتب وله ولد من حرة وترك دينا
 وفاء بمكاتبه فحفي الولد فقصي به على عاقلة الام لم يكن ذلك
 بعين المكاتب وان اختص مولد ام ومولى الاب في ولاية
 به لمولى الام فهو قضا بالجز وما ادى المكاتب من الصداق
 الى مولاه ثم عجز فهو طيب للمولى واذا اجنى العبد فمكاتبه
 ولم يعلم بالجمالية ثم عجز فانه يدفع او يفدى وكذلك اذا عجز
 المكاتب ولم يقض به حتى عجز وان قضى به عليه كتابته ثم عجز
 فهو دين ببيع فيه عند الخليفة ومحمد بنهما وقد جمع ابو يوسف
 اليه واذا مات مولى المكاتب لم تنسخ الكتابة وقيل له اذا ملك
 الى ورثة المولى على نجومه فان اعتقه احد الورثة لم ينفذ عتقه

لاه

عتقه فان اعتق جميعا عتق وسقط عنه مال الكتابة كما اولا
 واذا اعتق المولى مملوكه فولاه له وكذلك المرأة تعتق فان شرط
 انه ساسه فالشرط باطل والولاء لمن اعتق واذا ادى المكاتب
 فولاه للمولى وان اعتق بعد موت المولى فولاه لبنى المولى
 وان مات المولى عتق مديرون وامهات وامهات اولادهم وولاه
 ومن ملك دارم محرم منه عتق عليه فولاه له واذا تزوج عبد
 امته لا خوف عتق مولى الامه الامه وهي حامل من العبد عتقت
 وعتق جملها وولاء الحمل للحمل الام لا ينقل عنه الا فان ولدت
 بعد عتقها الاكثر من ستة اشهر ولدا فولاه لمولى الام فان اعتق
 الاب جوالا ولا ابنه وانتقل عن مولى الام الى مولى الاب وفي
 الجامع الصغير واذا تزوجت معتقة بعد فولدت اولادا
 فحفي الاولاد فعتقهم على مولى الام فان اعتق العبد جرولا
 الاولاد الى نفسه ولا يرجعون على عاقلة الاب باعقولة ومن
 تزوج من العجم يعتقه من العرب فولدت اولاد فولاه ولدا
 لمولىها عند الخليفة بنهما قال وهو قول محمد ايضا في الجاهلية

وهو له

فكتاب وقبض بعض الالف ثم عجز فالال الذي قبضه عند أبي ج
وقال هو مكاتب بينهما وما ادى فهو بينهما واذا كاتب جارية
بين رجلين كاتبها فوطئها احدهما فجاءت بولد فادعاه ثم وطئها
الاخر فجاءت بولد فادعاه ثم عجزت فمى ام ولد الاول ويضم
لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها ويضم شريكه عقرها قيمة
الولد ويكون ابنه وايها ادفع العقر الى الكاتبة تجان وهذا عند
ابن حنيفة رحمه الله وقال ابي ام ولد الاول ولا يجوز وطئ الاخر ولا ثبت
نسب الولد منه ولا يكون ابنه بالقيمة ويغرم لها العقر ويضم
الاول لشريكه في قياس قول ابي يوسف رحمه الله نصف قيمتها ووطئ
محمدا لا قدام نصف قيمتها ومن نصف ما بقي من بدل الكتابة
وان كان الثاني لم يطأها ولكن دبرها ثم عجزت بطل التدبير
وهي ام ولد الاول ويضم لشريكه نصف عقرها ونصف قيمتها
والولد ولا الاول وهذا قولهم جميعا وان كانت كاتبها ثم اغتتمها
احدها وهو موسر ثم عجزت ضمن المقتن لشريكه نصف قيمتها
ويرجع بذلك عليها عند ابن حنيفة رحمه الله وقال لا يرجع عليها

عليها واذا كان العبد بين رجلين دبره احدهما ثم اعتقه الاخر
فان هو موسر فان شا الذي دبره ضمن المقتن نصف قيمته
وان شا استسعى العبد وان شا اعتق وان اعتقه لحدوها
ثم دبره الاخر لم يكن له ان يضم المقتن ويستسعى او يعتق وهذا
عند ابن حنيفة رحمه الله وقال اذا دبره احدهما فعتق الاخر باطل ويضم
نصف قيمته موسر كان او معسر وان اعتقه احدهما فذبير
باطل ويضم نصف قيمته ان كان موسرا ويسعى العبد في ذلك
ان كان معسرا **باب المكاتب وعجزهم وموتهم** واذا عجز المكاتب
عن نحر الحاكم في حاله فان كان له دين يقتضيه او مال يقدم عليه
لم يجعل تعجزه واشطر عليه اليومين والثلاثة فان لم يكن له وجه الولد
وطلب الولد تعجزه وعجزه ففسخ الكتابة وقال ابو يوسف رحمه الله لا
يجزى حتى يتوالى عليه نحران فان اجل بعث عند غير سلطان فعجز
ورده مولاه برضاه فراجز واذا عجز المكاتب عاذا الى احوال
الرق وما كان في يده من الاكساب لمولاه فان مات المكاتب
وله مال لم تنسخ الكتابة وقضى ما عليه من ماله وحكم عليه

وإذا اشترى المكاتب جارية شراء فاسدا ثم وطئها فزدها اخذ
 بالمعقر في المكاتبه **نصف** وإذا ولدت المكاتبه من المولى في
 بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها
 وصارت ام ولد له وإذا كاتب المولى ولد جاز وان ما لم يولد
 عتقت وسقط عنها بدل الكتابة وان كانت مدبرة جاز وان
 مات المولى ولا مال له غيرها كانت بالخيار بين ان تسعي في ثلثي
 قيمتها او جميع مال الكتابة وان تبرم مكاتبته مع التدبير ولها
 الخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها
 وصارت مدبرة فان مضت على كتابتها فان المولى ولا مال له
 غيرها فهي بالخيار ان شاءت سعت في ثلثي مال الكتابة او ثلثي
 قيمتها عند خفيضة **نصف** وقال تسعي في الاقل منها اذا اعتق المولى كما
 عتق بعقده وسقط عنه بدل الكتابة فان كان كاتبه على الف درهم
 الى سنة ثم صالحه على خمسين درهم محلة فهو جاز وإذا كاتب الميراث
 عبدا على العتق السنة وقيمة الف درهم ثم مات ولا مال له غيره
 ولم تجز الورثة فانه يؤدي ثلثي الالفين حالا والباقي الى اجل او يتردد

رقيقا عند خفيضة ولو يوسف **نصف** وقال محمد يؤدي ثلثي الالف
 حالا والباقي الى اجل وان كان كاتبه على الف الى سنة وقيمة الف
 ولم تجز الورثة ادى ثلثي القيمة حالا او يتردد رقيقا في قولهم جميعا
باب من يكاتب عن العبد وإذا كاتب الحر عن عبد يالكف هم
 فان ادى عنه عتق فان بلغ العبد فقتله فهو مكاتب وإذا كاتب
 العبد عن نفسه وعن عبد اخذ لولا غايب فان ادى كشاهد
 او كغايب عتقا وايها ادى لا يرجع على صاحبه ليس للمولى ان
 يأخذ الغايب بشيء وان قبل العبد كغايب او لم يقبل فليس ذلك
 منه بشيء والكتابة لازمة للشاهد وإذا كاتب الامة عن نفسها وعن
 ابنين لها صغيرين فهو جاز ويأثم ادى لم يرجع على صاحبه وإذا
 كاتب عبدا ككاتب واحدة على الف درهم ان ادياه عتقا وان عجزا
 رد في الكف وان كاتبها على النكاح واحد منها صان من غير الاخر
 الكتابة وايها ادى عتقا ويرجع على من تركه بنصف ما ادى **باب كتابة**
العبد المشترك وإذا كان العبد بين شركيين اذن احدهما
 صاحبه ان يكاتب نصيبه بالحد درهم ويقبض بدل الكتابة

المسلم عبد على فخر وخزير وعلى قيمة نفسه والكتابة فاسدة
فإن أدى الخمر عتق ولزمه أن يسعى في قيمته ولا ينقص من السعي
ويؤد عليه وكذلك إن كاتبه بعينه لغيره لم يجز وأن كاتبه على ما به
ديار على أن يردده المولى عبد بغير عينه فالكتابة فاسدة عندك²
ومحمد بنهما قال أبو يوسف ثمة هي جائزة وتقسّم المائة الدينار
على قيمة المكاتب وقيمة عبد وسط وتبطل منها حصصة العبد
ويكون مكانها باقي وإذا كاتبه على حيوان غير موصوف فالكتابة
جائزة وإذا كاتب النصارى عبد على خمر فهو جائز وإيها المسلم
فالموطوعة الخمر فإذا قبضها عتق **باب ما يجوز للمكاتب أن يفيد**
ويجوز للمكاتب البيع والشراء والسفر فإن شرط عليه أن لا يخرج
من الكوفة فلا أن يخرج أحسنا ولا يتزوج إلا باذن المولى
ولا يهب ولا يتصدق إلا بشئ اليسير ولا يتكفل ولا يقرض
فإن وهب على عوض لم يقع فإن زوج أمته جاز وكذلك
أن كاتب عبد الأول فإن أدى الثاني قبل أن يعتق العلاف
للمولى وإن أدى بعد أن يعتق الأول فولأه له وإن اعتق³ عبده

لأوله

عبد على مال أو باع نفسه أو زوج عبده لم يجز وكذلك الأب
والوصي في رقيق الصغير بمنزلة المكاتب فأما المازون له فلا
يجوز له شيء من ذلك عند الخليفة ومحمد بنهما قال أبو يوسف⁴
له أن يزوج أمته **فصل** وإذا اشترى المكاتب أياه أو ابنه دخل
في كتابته وإذا اشترى ذارحم محرم منه لا ولاد له لم يدخل في كتابته
عند الخليفة نعم وإذا اشترى أم ولد دخل ولدها في الكتابة
ولم يجز بيعها وإن ولاد له ولد من أمته لم يدخل في كتابته وكان حكمه
حكمه وكسبه له ومن زوج أمته من عبده ثم كاتبها فولدت صرة⁵
دخل في كتابتها وكان كسبه لها وإن تزوج المكاتب بامرأته
امرأة زعت لها حرة فولدت منه ولدا ثم استحققت ولادها
عبيد ولا يأخذهم بالقيمة وكذلك العبد ما ذن له المولى بالزواج
وهذا عند الخليفة وأبو يوسف بنهما قال محمد بنهما ولادها
أحرار بالقيمة وإن وطئ المكاتب أمته على وجه الملك بغير إذن
المولى ثم استحقها رجل فغلبه المعقر ويؤخذ به في الكتابة وإن وطئها
على وجه الكل لم يؤخذ به حتى يعتق وكذلك المانعة له

حريفاً له الاجر والافلا وقال محمد بن نعيم ان كان الصانع معروفاً
 بهذه الصنعة بالاجرة فالقول قوله **باب فتح الاجارة**
 ومن استاجر داراً فوجد بها عيباً يضر الكون فله الفسخ وإذا
 خرب الدار وانقطع مشرب الطبيعة وانقطع الماء عن الجراد
 انفست الاجارة وإذا مات احد المتعاقدين وقعد العقد الباقي
 لنفسه انفست وإن عتدها غيره لم تنسخ ويصح شرط الخيار
 في الاجارة وتنسخ الاجارة بالاعتذار كن استاجر داراً في السوق
 ليتجر فيه فذهب ماله وكن اجرة داراً ثم ارغم فليس ولزمه دين
 لا يقبله على ادايتها الا من ثمن ما آجره فسخ القاضى العقد وبيعها
 في الدين وفي الجاهل مع الصغير وكل ما ذكرنا ان عتدها ان الاجارة
 فيه تنقضي ومن استاجر دابة ليسا فاعليه ثم بدله من السفر
 فهو عتدها فان بدلكا رى فليس ذلك بعذر ومن اجر عبداً ثم
 باعه فليس بعذر وإذا استاجر الخياط غلاماً فافلس وترك فهو
 عتدها وإن اراد ترك الخياطة وإن يعمل في الحرف فليس بعذر
 ومن استاجر غلاماً يخدمه في مصر ثم سافر فهو عتدها والقاعدة علم

مسائل متفرقة ومن استاجر ارضاً واستعارها فاحرق
 الحصاد ولحقق شئ من ارض اخرى بغير فعله فلا ضمان عليه
 وإذا قعد الخياط او الصباغ في حانوته من بطرح عليه العمل بالنصف
 فهو جائز ومن استاجر جلاً يحمل عليه ثوباً وراكبين الى مكة حبان
 وله الحمل المعتاد وان شاهد الجال المحمل فهو جواد وان استاجر
 بغير الحمل عليه مقدار من الزاد فاكل منه في الطريق جاز ان يرد عوض
كتاب المكاتب وإذا كاتب المولى عبداً او امته على مال شرطه
 عليه قبل العبد ذلك صار كاتباً ويجوز ان يشترط المال الحلال
 ويجوز مؤجلاً ونسيئاً ويجوز كتابة العبد الصغير إذا كان يعقل
 الشراء والبيع ومن قال لعتيد جعلت عليك الفاتورة بها الى
 نحو ما اول النعم كذا واخره كذا فإذا ادبرتها فانت حر وإن عجزت
 فانت رقيق فإن هذه مكاتب جارية وإذا صحت الكتابة خرج
 المكاتب من يد المولى ولم يخرج من ملكه وإن وطئ المولى كاتبة
 له لم يعرف وإن جنى عليها او على ولدها لم يمتنع الخايزه وإن
 اتلف مالها غرم **فصل في الكتابة المكاتبه** وإذا كاتب

هذين العملين عمل اسحق الاجرة ولوقال ان خطته اليوم
 فيدهم وان خطته عند انصف درهم فان خاطه اليوم فله درهم
 وان خاطه غدا فله اجر مثله عند الخيفة لله ولا يجاوز به نصف
 درهم وفي الجامع الصغير لا ينقص من نصف درهم ولا يزاد على
 درهم وقال الشيطان جازان ولوقال ان سكنت في هذا المكان
 عطارا فبدرهم وان سكنته حدا فبدرهمين جازواي العليان
 فعول اسحق المسمى في عند الخيفة لله وقالوا العجاءة فاسد وكذا
 اذا استاجر بيتا على ان يان سكن في عطارا فبدرهم وان سكن فيه
 حدا فبدرهمين فهو جازن عند الخيفة لله وقالوا لا يجوز
 ومن استاجر دابة الى الخيرة بدرهم وان جازن بها الى القاد
 فبدرهمين فهو جازن وان استاجرها الى الخيرة على ان يان حمل عليها
 كرسعير فبنصف درهم وان حمل عليها كرسعير فبدرهم فهو جازن
 في قول الخيفة لله وقالوا لا يجوز **باب اجارة العبد** ومن استاجر
 عبدا لخدمه فليس ان يسا فيه الا ان يشترط ذلك ومن استاجر
 عبدا محورا عليه شهرا فاعطاه الاجر فليس للاستاجر ان يأخذ الاجر

الاجر ومن غصب عبدا فاجر العبد نفسه فاخذ القاصب
 الاجر فكله فلا ضمان عليه عند الخيفة لله وقالوا هو ضامن وان وجد
 المولى الاجر فايا بعينه اخذ وهو يزقبض العبد الاجر في قولهم
 ومن استاجر هذين الشهرين شهر اباربعة وشهر ايجسة فهو
 والاقول منها اباربعة ومن استاجر عبدا شهرا بدرهم فقبضه في اول
 الشهر ثم جاء اخر الشهر وهو ابن او مريض فقال الاستاجر ابن
 او مريض حين اخذته وقال المولى لم يكن ذلك الا قبل ان ياتي
 بساعة فالقول قول المستاجر وان جابره وهو صحيح فالقول قول المولى
باب الاختلاف واذا اختلف الخياط ورب الثوب فقال
 صاحب الثوب امرتك ان تعمل فبا وقال الخياط لا بل امرتني
 قيصا او قال صاحب الثوب للصباغ امرتك ان تصبغ احر
 فصبغت اصف فقال الصباغ لا بل امرتني اصف فالقول قول صاحب
 الثوب مع يمينه فان حلف فالخياط ضامن واذا قال صاحب
 الثوب عملتني بخير احر فقال الصانع بل عملتني باحر فالقول قول
 صاحب الثوب عند الخيفة لله وقال ابو يوسف ان كان الخياط

وكذلك ان استاجر حمارا يحمل عليه طعاما بغير منة العجزة
 فاسد ولا يجاوز بالاجرة فغير او مثل استاجر حمارا بغير منة هذه
 العشرة الخاتم هذا اليوم بدرهم فهو فاسد وهذا عند ابي حنيفة
 وقال في الاجارات انه جائز ومن استاجر ارضا على ان يكرها
 ويردها او يسبقها فهو جائز فان اشترط على ان يشيئها
 او يكرها لم يفسد فاسد فانه استاجر حمارا ليرعى بها
 بزراعة ارض اخرى فلا خير فيه وان كان الطعام بين رجلين
 فاستاجر احدهما صاحبه او حمار صاحبه على ان يحمل نصيبه فحمل
 الطعام كله فلا اجرة ومثل استاجر ارضا ولم يبين ان يزرعها او ان
 شيء يزرعها فالاجارة فاسدة فان رعىها ومضى الاجل في السنة
 ومن استاجر حمارا الى بعد ابد درهم ولم يسم ما يحمل عليه لم يحمل
 الناس فنفق في بعض الطريق فلا ضمان عليه فان بلغ بعد اقل الاجل
 المسمى في الاستئمان وان اختصا قبل ان يحمل عليه نقصت الاجارة
باب ضمان العجير الاجزاء على ضربين العجير مشترك وان
 خاص والمشارك لا يستحق الاجرة حتى يعجز الصباغ

انقصار

والانقصار وانما امانته في يدك ان هلك لم يضمن شيئا عند ابي حنيفة
 ويضمنه عند ابي الا من شئ غالب كل الحق الغالب والعقد الكاثر
 تلف بعلمه لم يضمن الثوب من نقره وزلق الحمار وانقطعت الحبل الذي
 الكاري الحبل وعرق السفينة من مدها مضمون عليه الا انه لا يضمن
 به بني ادم من غرق في السفينة او سقط من الدابة او مثل استاجر حمارا
 يحمل له دنانير فغرات فوقع في بعض الطريق فانكسر فلان شأضه
 قيمة في الكان الذي حمله ولا اجرة وان شأضه قيمة في الموضع الذي
 انكسر اعطاه اجرة بحسابه واذا فسد الفصاد او بنوع البزاع ولم يجر
 الموضع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عطف من ذلك وفي الجامعي الصغير
 يطار بنوع دابة يدان فنفقت او حجام حرم عبد بامر مولاه فمات
 فلا ضمان عليه فالعجير الخاص الذي يستحق الاجرة بتسليم نفسه
 في المدة وان لم يعجز كان استاجر شهر النخلة او رعى القمح فلا
 على العجير الخاص فيما تلف في يده ولا ما تلف في عمله **باب الامانة**
على الجداكسطين واذا قال الحياط ان خطت هذا الثوب
 فارسيًا فبدرهم وان خطته روميًا فبدرهمين جازي من

عند الخليفة ثم وان استاجرها الى الخيرة في اوزنها الى
 القادسية ثم ردها الى الخيرة فعطبت فهو ضامن وكذلك
 العارية ومن اكثرى حمارا بستره فنزع السرج او سرجه
 بسرج يسر بمثل الخمر فلا ضمان عليه وان كان لا يسر
 بمثل ضمن وان او كفه بكاف يوكف بمثل الخمر ضمن عند الخليفة
 وقال ايضا بحسابه وان استاجر حمارا ليحمله متاعا فخرق
 كذا فاحذف طريق غيره يسلكه الناس فهلك المتاع فلا ضمان
 عليه وان بلغ فله الاجر وان حمله في البحر فيما يحمله الناس ضمن وان
 بلغ فله الاجر ومن استاجر ارضا ليزرعها حطه فزعمها رطبة
 ضمن ما نقصتها ولا اجر عليه ومن رفع الى اخطا ثوبا ليخيطه
 بدهم فخطا قبا كان شائمه فممة الثوب وان شاء اخذ
 القبا واعطاه اجر مثله ولا يجاوز به درهم **باب الاجارة المقتضية**
 الاجارة يفسدها الشرط كما يفسد البيع والكولي في الاجارة
 هلكه اجر مثله لا يجاوز به المسمى ومن استاجر دارا لكل شهر
 فالعقد صحيح في شهر واحد فاسد في بقية الشهر الا ان يسمي حمله

م

جملة الشهر معلومة فان سكن ساعة من الشهر الثاني
 صح العقد فيه ولم يكن للرجوع ان تنقضي وكذلك
 كل شهر سكن في اوله ساعة وان استاجر دارا شهر ابدى
 شهرين فعليه اجر الشهر الاول فلا شيء عليه في الشهر الثاني ومن
 استاجر دار سنة بعشرة دراهم جاز وان لم يسم قسط كل شهر
 من الاجرة ويجوز اخذ اجرة الحمام والحمام ولا يجوز اخذ اجرة
 التيس ولا يجوز الاستئجار على الاذن والحج والكفا والبيع
 ولا يجوز اجارة الشاع عند الخليفة ثم الامن اكثر لا يوق الا كجا
 الشاع حائزة ويجوز استئجار الطير باجرة معلومة ويجوز ربطها
 وكسوتها الخمسة انا عند الخليفة ثم وقال لا يجوز ذوق الصبي
 فان سمي طعاما درهم ووصف جنس الكسوة واجلها ووزنها
 فهو حايرو وليس للاستئجار ان يمنع زوجها من وطئها فان
 كان لهم ان يفسخوا الاجارة اذا خافوا على الصبي من ابنتها عليها
 ان تصلح طعام الصبي وان ارضعت في المدة يلبس شاة فلا
 اجر لها ومن دفع الى حايك غزلا لينسجه بالنصف فله اجر مثله

بحسابه وان استاجم ليذهب بكتابه الى فلان بالصفة
ويجي بجوابه فذهب فوجد فلان ميتا فزده فلا اجر له عند
وقال محمد بن النضر لا اجر في الذهاب وان استاجم ليذهب
بطعام الى فلان بالصفة فذهب فوجد فلان ميتا فزده فلا
اجر له في قوله جميعا **باب ما يجوز من الوزاره ويكون**
خلافا فيها ويجوز استيجار الدور والجوانيت للسكنى
وان لم يبين ما يعمل فيها وله ان يعمل كل شئ الا انه لا يسكن
حدا ولا اقصارا ولا طحا نا ويجوز استيجار الاراضي للزراعة
وللستاجر الشرب والطريق وان لم يشترط ولا يبيع العقد
حتى يسمى ما يزرع فيها او يقول على ان يزرع ماشا ويجوز
ان يستاجر الساحة لبني فيها او بغرس فيها بخلا وسجرا
فاذا انقضت مدة الاجارة لم يملك البنا والغرس
يسلمها فارغة الا ان يختار صاحب الارض ان يغرم له قيمة
ذلك معلوما ويملكه تبعاً للارض او يرضى بتركه على حاله
فيكون البنا لهذا والارض لهذا وفي المانع الصغير اذا

واذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطبة فانها يرفع
ويتوزن الزرع باجره مثل ويجوز استيجار الدواب للركوب
والحمل فان اطلق الركوب جاز ان يركبها من شاء وكذلك اذا
نوب اليه والبس واطلق فان قال على ان يركبها فلان او يلبسه فلان
فأركبها غيره او البسه غيره فعطب كان ضامنا وكذلك كل ما
يختلف باختلاف الاستعمال فاما العقار وما لا يختلف باختلاف
الاستعمال فالأشطر سكنى واحداً له ان يسكن غيره وان سعى
وقد ايجل على الكدابة مثلاً ان يقول خمسة اقفره خبطة فلان
يجل ما هو مثل الخبطة في الضرب او اقله كالمشعير والمسم
وليس له ان يجمل ما هو اضر من الخبطة كالمخ والمجد يدوان
استاجرهما ليحمل عليهما قطناً سماه فيليبس ان يجمل مثله وزنه
وان استاجرهما ليركبهما فارف معه رجلاً فعطب ضمن
نصف قيمتهما ولا يعتبر بالنقل وان استاجرهما ليحمل عليهما
مقداراً من الخبطة في اكثر منه فعطب ضمن ما زاد النقل
وان كبح الكدابة بليها اضر بها فعطب فهو ضامن

ان يتصلق بالجميع وتقال له امسك عنده ما تنفق على نفسك و
 عيالك الى ان تكتب ما لا فاذا اكتب ما لا تنفق بثل ما انت
 من ما اكتب امسك **كتاب العجارات** العجارة عقد على
 النافع بعوض ولا يقع حتى تكون النافع معلومة والاجرة
 معلومة وما جاز ان يكون ثنائي البيع جاز ان يكون لجرة والنافع
 تارة نصير معلومة بالمدى كاستيجار الدور للسكنى والارضين
 للزراعة فيصح العقد على مدة معلومة اى ملكات وقار
 معلومة بنفسه كمن استاجر رجلا على صنع ثوب او خياطة او
 استاجر دابة ليحمل عليها مقلا او معلوما او يركبها مسافرا
 وتارة نصير معلومة بالعميين والاشارة كمن استاجر رجلا
 ينقل هذا الطعام الى موضع كذا **باب الاجرة متى يستحق**
 لا تجب بنفس العقد ويستحق باحدى معان ثلثة اما بشرط العمل
 او بالتعجيل من غير شرط او باستيفاء العقود عليه واذا قضى
 الدار فعليه الاجرة وان لم يكن لها فان غصبها غاصب من يد
 الاجرة ومن استاجر دارا فلم يجز ان يطالب بالاجرة كل يوم الا ان يبين

يبين وقت الاستحقاق بالعقد وكذا اجارة الاراضى و
 من استاجر بغير الواسطة فللمحال ان يطالب بالاجرة كل حلة
 وليس للقصار والخياط ان يطالب بالاجرة حتى يبيع من العمل
 الا ان يشترط التعجيل ومن استاجر خبازا الخبز في بيته فغير
 دقيق بلهزم لم يستحق الاجرة حتى يخرج الخبز من الثور فان
 لم يعرق من غير فعله الاجرة ولا ضمان عليه ومن استاجر حيا
 ليطبخ له طعاما للوليمة فالكف عليه ومن استاجر اناسا ليقطع
 لبنا استحق الاجرة اذا اقامه عند اخيصة بقة وقال لا يستحقها
 حتى يشربه وكل صانع لعمل اثر في العين كالقصار والمصانع فله ان
 يجبس العين حتى يستوفي الاجرة فاذا حبسه فضاء فلا ضمان عليه
 ولا اجرة وكل صانع ليس لعمل اثر في العين فليس له ان يجبس
 العين للاجر كالحمال واللاح واذ اشترط على الصانع ان يعمل
 بنفسه فليس له ان يستعمل غيره وان اطلق له العمل فلا يستحق
 من عمله **فصل** ومن استاجر رجلا ليذهب الى البصرة
 فيبيع بعماله فذهب فوجد بعضهم قد مات فبقي بقى فله الاجرة

لان العمل في الكسب غير مشغور فلا مستوجب
 الاجر بمقابلته حتى يفرغ من العمل مستحقا
 وكذا اذا عمل في بيت المستاجر ولم يفرغ من
 العمل لا يستحق شئ من الاجر على ما ذكره صاحب
 المسألة وصاحب التحرير وذكره المسبوط
 وكذا لو استاجر ليطبخ له طعاما للوليمة
 لم يستحق الاجرة وسرع الخاطى المسبوط
 انه اذا احاط الكسب في ملكه استحق
 الاجرة بحسابه حتى اذا سرق الثوب
 بعد ما احاط ببعضه سعى الامر بحسابه
 رسلو رسلو

لها ما زاد فان تصدق بها على غنيين او وهبها لهما لم يجز وقالوا
يجوز للغنيين ايضا **باب الرجوع في الهبة** واذا هبته
لاجنبي فلا رجوع فيها الا ان يعرض عنها او يزيد زيادة متصلة
اي موت احد المتعاقدين او تخرج الهبة من ملك الموهوب
فان وهب لاخراضا ايضا قائمت في ناحية منها مثلا او بني
بيتا او دكانا او اربا وكان ذلك زيادة فيها فليس ان يرجع في شيء منها
ولو باع نصفها غير مقسوم رجع في الباقي وان لم يبيع شيئا منها
ان يرجع في نصفها وان وهب هبة لذي رحم محرم منه فلا رجوع
فيها وكذلك ما وهب لاحد من زوجين الا مخرقا اقل الموهوب
لواهب خذله لعوضا عن هبته او بدلا عنها او في مقابلة
فقبضه الواهب سقط الرجوع وان عوضه اجنبي عن الموهوب
مبتدئا فقبض الواهب العوض بطل الرجوع واذا استحق نصف
الهبة رجع بنصف العوض واذا استحق نصف العوض
لم يرجع في الهبة الا بزيادة ما بقي من العوض ثم يرجع وان وهب
دارا فعوضه من نصفها رجع في النصف الذي لم يعرض ^{والا}

بذلها

ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما او بحكم الحاكم واذا تلفت العين
الموهوبة ثم استحقها مستحق فضمن الموهوب لم يرجع على الواهب
بشيء فاذا وهب بشرط العوض اعتبر التقابض في العوضين فانه
تقابض صحيح العقد وصار في حكم البيع يرد بالعيب وخيار الرقبة
ويستحق فيه الشفعة **فصل** ومن وهب جارية الاممها صحت
الهبة وبطل الاستثناء فان وهبها لعلو ان يرد لها على او على
يعتمها او يتخذها ام ولد او وهب له دارا او تصدق على يدار
على ان يرد عليها شيئا منها او يعرضه شيئا منها فالهبة جائزة وان شرط
باطلا ومن كان له على اخر الف درهم فقال اذا جاء عند فري لك اوا
منها برئ او قال اذا اديت الي النصف فلك نصفه او ات برئ من
النصف الباقي فهو باطل والكره جائرة للعلم بحال حيوتها ولو شره
بعد وفاته والوفى باطلة عند اجنبي ومعه الله **فصل في الصدقة**
والصدقة كالهبه لا تقع الا بالقبض ولا تجوز في مشاع يمتثل
القسم ولا رجوع في الصدقة ومن نذر ان يتصدق بماله
يجنس ما عجب فيه الكوة ومن نذر ان يتصدق بماله لزمه

اذا كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل وعارية الكدراهم و
 الكدناير والكيل والكوزون والمعدود قرض واذا استعار
 ارضا لبنى فيها او لغرس فيها جاز والمعدون يرجع فيها ويكلف
 قلع البناء والغرس ثم ان لم يكن وقت العارية فلا ضمان عليه
 وان كان وقت العارية فرجع قبل الوقت ضمن المعدن ما نقص
 البناء والغرس بالقلع واجرة رد العارية على المستعير واجرة
 رد العين المستاجرة على الموجد واجرة رد العين المضمومة
 على الغاصب واذا استعار دابة وردها الى اصطلحها فكما هي
 لم يضمن وان استعار عينا فردها الى دار المالك ولم يسلمها اليه
 يضمن فان رد العين المضمومة والكوديعة الى دار المالك ولم
 يضمن ومن استعار دابة وردها مع عيب او جرح او جرح
 رقب الدابة او اجبره فهلك لم يضمن وان ردها مع اجنبى
 ضمن ومن استعار ارضا ايضا للزراعة يكتب انك اطعمني
 عند الحنيفة ثم وقال لا يكتب انك اعزني **كتاب الهبة الهبة**
 تصح بالايجاب والقبول وتتم بالقبض فان قبض كوهوب

في القبض وتنفذ بقوله وهبت ونقلت واعطيت ولطمنتك و
 هذا الطعام وجعلت هذا الثوب لك واعطيتك هذا الشيء وعملك
 هذه الدابة الا انى بالجلان الهبة ولو قال ادرك لك هبة
 سكنى وسكنى هبة ففي عارية ولو قال هبة نسكنها ففى هبة ولا
 تجوز الهبة فيما انقسم الامموزة مقسومة وهبة الشاع فيما لا
 انقسم جائزة ومن وهب شقصا مشاعا فالهبة فاسدة وان قسم
 وسلم جاز ومن وهب دقيقا في خنطة او دهن في سمس فالهبة
 فاسدة وان لطحن وسلم لم يجز واذا كانت العين في يد الموهوب له
 ملكها بالهبة وان لم يجدد فيها قبضا واذا وهب الاب لابنه الصغير
 هبة ملكها الابن بالعقد وان وهب لاجنبى تمت بقبض الاب وان
 وهب لغيره هبة بقبضه الاوليه وان كان في جرامة فقبضها الجار
 وكذلك اذا كان في جرح اجنبى برهية فقبضه له جاز وان قبض الصبي
 الهبة بنفسه جاز واذا وهب اثنان من واحد دارا جاز وان وهب
 واحد من اثنين لم يصح عند الحنيفة لقمة وقال لا تصح وفي الجامع
 الصغير واذا تصدق على محتاجين بعشرة دراهم او وهبها

للمودع عليها عند الخسفة ^{نعم} وقالوا اذا خلطها بجنسها
 شكره ان شاء وان اختلطت بما له من غير فعله فهو شركه ^{حيثما}
 فان اتفق المودع بعضها ثم رد مثله في الخلط باليكافى ضمن الجميع
 واذا تعدى المودع في الوديعة بان كان دابة فركبها او ثوبا فلبسه
 او عبدا فاستخدمه او اودعها عند غيره ثم ازال التمسك فربما
 الى يد زالك ضمان فان طلبها صاحبها فجددناها ضمنها فان عا
 الى الاعتراف لم يبرأ عن ضمان والمودع ان يسافر بالوديعة وان
 كان له حمل ومؤنة عند الخسفة ^{نعم} وقال ليس له ذلك اذا كان له
 حمل ومؤنة واذا انهاء المودع ان يخرج بالوديعة فخرج بها ضمن
 واذا اودع رجلا عند رجل وديعة فحضر لحملها لطلب نصيبه
 يدفع اليه شأ حتى يحضر الاخر عند الخسفة وقال يدفع اليه نصيبه
 وان اودع رجلا عند رجلين شيئا ما يقسم لم يجز ان يدفعه
 احدهما الى الاخر ولكنهما يقسمانه كل واحد منهما فيحفظ كل واحد
 منها انفسه وان كان عمالا يقسم جازا ان يحفظه احدهما بان
 الاخر واذا قال صاحب الوديعة للمودع لا سلمها الى رجلتك

زوجتك فسلمها اليها لا يضمن وفي الجامع الصغير اذا نهاه
 ان يدفعها الى احد من عماله فدفعها الى من لا بد له من يضمن فان كان
 له منه بد يضمن وان قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت اخر
 من الدار لم يضمن وان حفظها في دار اخرى ضمن ومن اودع رجلا
 وديعة فادومها اخر فملكته فله ان يضمن الاول وليس ان يأخذ
 الاخر عند الخسفة وقال لا ان يضمن ايها شأ فان ضمن الاخر رجع
 به على الاول وان ضمن الاول لم يرجع على الاخر ومن كان في يده الف
 فادعى جلان كل واحد منهما انها له اودعها اليه وان علف لها فاما
 بينهما وعليه الف اخرى بينهما **كتاب العارية** العارية تجارة
 وهي تملك النافع بغير عوض ونصحه بقوله عزتك واظمتك ^{هذه}
 الارض ومنحتك هذا الثوب ومنحتك على هذه الدابة اذا لم يرد
 الهبة واخذت منك هذا العبد ودارى لك سكنى ودانك كد
 عمري سكنى وللمعير ان يرجع في العارية متى شاء والعارية
 امانة ان هلك من غير تعد لم يضمن وليس المستعير
 ان يؤجر ما استعاره فان اجره فعطى ضمن وله ان يعيره

وبسبب بالنقد والنسبة لا يردع عبدا ولا أمة من مال المضاربة
 فان رفع شأن من مال المضاربة الى مال بضاعة فاشترى رب
 المال وباع فهو على المضاربة واذا عمل المضارب في الغمر فليست
 نفقة في المال وان سافر فطعام وشراة وكسوة وركوب في المال
 وانا الدواد في ماله واذا ربح المالك ما انفق من راس المال
 حتى يستوفي المال فان باع المتاع مائة بحسب ما انفق عليه
 من الحوائج وغيره ولا يحتسب ما انفق على نفسه فان كان معه
 الف فاشترى بها ثيابا وقصرها او حملها بمائة من عنقه فقد
 عمل برباله فهو متطوع وان صبغها اخرج فهو شريك با زاد
 الصبغ فيه ولا يضمن **فصل آخر** فان كان معه الف بالنصف
 فاشترى بها بواضع بالعين واشترى عبدا فلم ينفد هما
 حتى ضاعا فانه يبيع رب المال الف وخمسة مائة والمضارب خمسة مائة
 ويكون ربع العبد للمضارب وثلاثة ارباعه على المضاربة ويكون
 راس مال العين وخمسة مائة ولا يبيعهم مائة الا على العين وان
 كان معه الف فاشترى رب المال عبدا بخمسة مائة وباعه اياه بالف

بالف فانه يبيع مائة على خمسة مائة فان كان معه الف بالنصف
 فاشترى بها عبدا قيمته الفان فقتل العبد رجلا خطأ فثلاثة
 ارباع الفداء على رب المال ويبيع على المضارب ويكون العبد بينهما
 يخدم رب المال ثلثة ايام والمضارب يوما وقد يخرج من المضاربة
 فان كان معه الف فاشترى بها عبدا فلم ينفد هاتين هلكت يدفع
 المال ذلك الثمن ورأس المال جميع ما دفع **فصل في الاختلاف**
 واذا كان معه الفان فقال دفعت الى الفاق قال رب المال ابلد دفعت
 اليك الفين فالقول قول المضارب ومن كان معه الف فقال هي مائة
 لفان بالنصف فقد ربح الفاق قال فان هي بضاعة فالقول قول ^{المال}
كتاب الوديعة الوديعة امانة في يد مودع اذا هلكت
 لم يضمن المودع ان يحفظها بنفسه ومن في عياله فان حفظها
 بغيرهم او اودعها غيرهم ضمن الا ان يقع في دار حريق فيسلمها
 الحمار او يكون في سفينة فخاف الفرق فيلقها الى سفينة
 اخرى فان طلبها صاحبها فحبسها وهو بقدر على تسليمها
 ضمنها وان خلطها المودع باله حتى لا يتميز ضمنها ثم لا يسيل

وبيع فان كان رب المال قال له على ان ما رزق الله فهو
 بيننا نصفان فرب المال النصف والمضارب الثاني الثلث
 والمضارب الاول السدس وان كان قال له ان ما رزقك
 الله فهو سنا نصفان فله المضارب الثاني الثلث والباقي
 بين المضارب الاول ورب المال نصفان وان كان قال له
 فما ربحت من شئ فبيني وبينك نصفان وقد دفع الى غيره
 مضاربة بالنصف فله الثاني النصف والباقي بين الاول ورب
 المال نصفان وان كان قال له على ما ان رزق الله فلي نصفه او
 قال له فما كان من فضل فبيني وبينك نصفين وقد دفع الى
 اخر مضاربة بالنصف فرب المال النصف والمضارب الثاني
 النصف ولا شئ للمضارب الاول وان شرط الثاني ثلثي الربح
 فرب المال النصف والمضارب الثاني النصف ويضمن
 المضارب الاول للثاني سدس الربح واذا شرط المضارب رب
 المال ثلث الربح ولعده رب المال ثلث الربح على ان يعمل العبد
 معه ولنفسه ثلث الربح فهو جائز **فصل في العزل والقسمة** واذا

واذا

واذا مات رب المال او المضارب بطل المضاربة وان ارتد رب
 المال عن الاسلام ولم يحن بدار الحرب بطلت فان غول رب المال
 المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشترى او باع فتصرفه جائز وان علم
 بعزله والمال عروض فله ان يبيعها ولا يمنع العزل من ذلك
 ثم لا يجوز له ان يشتري بثمنها شئ اخر فان غول ورأس المال
 دراهم او دنانير قد نضت لم يحزنه ان يتصرف فيها واذا افترا
 وفي المال دين فله حجب المضارب فيه اجبره الحاكم على اقتضاء
 الدين وان لم يكن ربح لم يلزمه الاقتضاء وقيل وكذا رب
 المال في الاقتضاء وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح
 دون رأس المال فان راجعها له على الجميع فلا ضمان على المضارب
 فان كانا اقسموا الربح والمضاربة بما هما هلك المالك وله
 تراد الربح حتى يستوفي رب المال رأس المال فان فضل شئ كان
 بينهما وان نقص فلا ضمان على المضارب وان اقسما الربح وحسب
 المضاربة ثم عقداها فلهلك المال لم يتراذ الربح الاول والثاني
فصل في ما يفعله المضارب ويجوز للمضارب ان يشتري

وغير ذلك فصالحه على ذهب او فضة فلا بد ان يكون ما
اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون نصيبه بمثله
وكر زيادة عجة من بقية التركة واذا كان في التركة دين على كذا
فادخلوه في الصالح على ان يخرجوا الصالح عنه ويكون الدين لهم
فالصالح باطل فان شرطوا على ان يبرأوا الفراء منه ولا يرجع عليهم
بنصيب الصالح والصالح جاز **كتاب المضاربة المضاربة**
عقد على الشركة بالمال من احد الشريكين ولا يقع الا بالمال الذي
تصح به الشركة ومن شرطها ان يكون كسرها من مائة الى تسعين
احدها درهم مائة فان شرطت زيادة عشرة فله اجر مثله ولا بد
من ان يكون الماسك الى المضارب ولا يدرب المال فيه واذا
صحّت المضاربة مطلقة عجز للمضارب ان يسحب ويشترى
ويؤكل ويسافر ويضع ولا يضارب الا ان ياذن له رب المال
بذلك او يقول له اعمل بربالك فان خص له رب المال التصرف
في بلد بعينه او في سعة بعينها لم يجز له ان يتجاوزها فان اخرج
للغير ذلك البلد واشترى ضمن وكذلك ان وقت للمضارب

وقتا

وقتا بعينه ويطلق العقد بعينها وليس للمضارب ان يشتري
من يفتق على رب المال بقراءة او غيرها فلو فعل صار مشتركا
لنفسه دون المضاربة فان كان في المال دمج لم يجز له ان يشتري
من يفتق عليه وان اشترى ضمن مال المضاربة وان لم يكن في المال
رجح جاز ان يشتريه فان زادت قيمته بعد الشراء عتق نصيبه
منهم ولم يضمن لرب المال شيئا ويسعى العتق في قيمة نصيبه منه
وان كان مع المضارب الف بالنصف واشترى بها جارية قيمتها
الف فوطئها فجاءت بولد يساوي الف ادعاه ثم بلغت قيمة الف الف
الف وخمسة وثلثي مائة فان شارب المال استسعى الف الف
في الف ومائتي وخمسين وان شارب الف فاذ اقتضى رب المال
له ان يضمن المسمى نصف قيمة الام **باب المضارب يضارب**
واذا دفع المضارب المال للغير مضاربة ولم ياذن له رب المال في
ذلك لم يضمن بالدفع ولا يتصرف المضارب الثاني حتى يرجع فاذ
رجع ضمن الاول المال لرب المال فان دفع اليه رب المال المضاربة
بالنصف واذا لم يذفعه اليه فله دفعه بالثلث وقد تصرف

الثاني

شبكة

صلحتك على الف هذه أو على عبدي هذا ثم الصلح ولو زمه
 تسليمها وكذلك لو قال صلحتك على الف وسلمها أو أن قال
 صلحتك على الف فالعقد موقوف فإن لجأه المدعي عليه
 جاز ولو لم لا الف وإن لم يجز بطل **باب الصلح في الدين**
 وكل شيء وقع عليه الصلح وهو مستحق بعقد المديون لم يجل
 على المعاوضة وإنما جعل على أنه استوفى بعض حقه واسقط
 باقيه كمن له على آخر الف درهم فصالحه على خمسمائة أو الف
 جيا دفصلحه على خمسمائة زبوف جاز وكانه أبرأه عن بعض حقه
 ولو صالح على الف مؤجلا جاز وكانه لجأ بنفسه للحق وإن صالحه
 على ما ينوي إلى شهر لم يجز ولو كان الف مؤجلا فصالحه على خمسمائة
 حاله لم يجز وإن كان له الف سود فصالحه ببيض لم يجز ومن كان
 على آخر الف درهم فقال أد إلى سغدا خمسمائة على أنك برئ من الفضل
 ففعل فهو برئ فإن لم يدفع إليه الخمسمائة غدا عليه اللقب
 ما لو قال أبرأتك خمسمائة من ألف على تعطيني الخمسمائة فهو
 قولهم زعم وقال أبو يوسف لا يعود فيها ولو قال صلحتك من

الألف

الألف على خمسمائة تدفعها إلى غدا وانت برئ من الفضل على أنك
 إن لم تدفعها إلى غدا فالألف عليك على حالها لا تبرئ إن لم تدفع
 في الغد في قولهم ومن قال لا خير لك بالك حتى تؤخر عنى أو
 تخط عنى ففعل جاز **صلح** في الدين المشترك وإذا كان
 الدين بين الشريكين فصالح أحدهما من نصيبه على ثوب
 شريكه بالخير إن شاء اتبع الكسب عليه الدين بنصفه وإن شأ
 أخذ نصف الثوب إلا أن يضمن له شريكه ربع الدين ولو استوفى
 نصف نصيبه من الدين كان لشريكه إن يشاركه فيما قبض ثم يملك
 على الغيرم بالباقي ولو اشتري أحدهما بنصيبه من الدين سلمه كان
 لشريكه أن يضمن ربع الدين وإذا كان السلم بين الشريكين
 فصالح أحدهما من نصيبه على أس المال لم يجز عند حنيفة ومالك
 وعند أبي يوسف يجوز الصلح **صلح** في الخارج والذات
 المشتركة بين ورثة فأخرجوا العدم منها مال أعطوا إياه والورثة
 عقار أو عرض قليل ما أعطوا إياه أو كثيرا وإن كانت
 التركة فضة فهو كذلك وإن كانت التركة ذهباً وفضة

على خمائة درهم فاقرا حدها ان اياه قبض منها خمسين
فلا شئ للمقرولا اخر خمسون **كتاب المصلح**
على ثلاثة اضرب مصلح مع اقرار مصلح مع سكوت وهو ان لا يتر
المدعي عليه ولا ينكر مصلح مع انكار فكل ذلك جائز فان وقع
المصلح عن اقرار اعتبر فيه ما يعتبر في البياعات ان وقع عن
مال بال وان وقع عن مال بمنافع يعتبر بالاجارات و
والمصلح عن السكوت والانكار في حق المدعي عليه لا فائدة ^{اليمين}
وقطع الخصومة في حق المدعي بمعنى المعاوضة واذا صالح عن
دار لم تجب فيها الشفعة واذا صالح على دار وجبت فيها الشفعة
واذا كان المصلح عن اقرار واستحق بعض المصلح عنه جمع المدعي
عليه حصته ذلك من العوض وان وقع المصلح عن سكوت او انكار
فاستحق الشئان فيه جمع المدعي بالخصومة وذا العوض
استحق بعض ذلك يريد حصته ويرجع بالخصومة وان ادعى حقا
في دار لم يسه فصول من ذلك على عوض ثم استحق بعض الدار
لم يرد شئ من العوض لان دعواه يجوز ان يكون فيما بقي فصل

فصل في المصلح جائز من دعوى الاموال والمنافع وجنا
العبد والخطا ولا يجوز من دعوى حد واذا ادعى رجل على امرأة
تكا ما هو يتحد فصالحته على مال بذاته حتى يترك الدعوى جهلا
فكان في معنى الخلع وان ادعت امرأة على رجل تكا فصالحهما
على مال بذلهما لم يجز واذا ادعى على رجل انه عبده فصلحه على
مال اعطاه جاز وكان في حق المدعي في معنى الحق على مال واذا قتل
العبد المانول له جلا عدا لم يجز له ان يصالح عن نفسه وان قتل
عبده رجلا عدا فصلحه عنه جاز ومن نصب ثوبا بهوديا قيمة ثوب
الاية فصلحه منها على باية درهم جاز عند الخليفة نعم وقال ابطال
الفضل على قيمة بالابتغاب الناس فيه واذا كان العبد بين رجلين
اعتقه احدهما وهو موصر فصلحه الاخر على اكثر من نصف قيمته فا
ياطل فان صلحه على عرض جاز **باب التبع بالمصلح**
ومن وكل رجلا بالمصلح عنه فصلحه لم يلزم الوكيل ما صالح عليه
الا ان يضمنه مال لان الموكل وان صالح عنه رجل بغير امر
فهو اربعة اوجير ان صالح بال وضمنه المصلح وكذلك ان قال

لفضل

او بنهرجة وقال المقر له جيا دلزمه الجيا في قول الحنفية وقالوا
 ان قال موصولا يصدق وان قال مفصلا لا يصدق وان قال
 غصبت منها الفا او قال او دعني ثم قال هي زبوف او بنهرجة
 صدق وان قال في هذا كله الفا ثم قال الا انه ينقص كذا لم يصدق
 وان وصل صدق ومن اقرب غصب ثوب ثم جاء بثوب معيب
 فالقول قول ومن قال لا اخراخذت منك الفا وديعة فهلكك
 فقال لا بل اخذتها غصبا فهو ضامن وان قال اعطينتها وديعة
 فقال غصبتها لم يضمن وان قال هذه الالف كانت وديعة عند
 فلان فاخذتها وقال فلان هي فانه ياخذها وان قال اعني
 دابتي هذه فركبها وردها او قال اعرت ثوبي هذا فليس هو
 فالقول قوله وقال ابو يوسف ومحمد القول قول الذي اخذ منه
 الدابة والثوب **باب الاقارب في المرض** واذا اراد الرجل في
 مرض موته يدون وعليه ديون في صحته وديون له في مرضه لم يثبت
 معلوم فدين الصحة والدين المعروف للاسباب مقدم واذا
 قضيت وفضل شيء صرف الى ما اقرب في حال المرض وان لم يكن

يكن عليه ديون في صحته جاز اقراؤه وكان المقر له اولى من العينة
 ولو اقرا المرض لوارثه لا يصح الا ان تصدق ببقية المورث وان
 اقرا اجنبي جاز وان مخاطبا له ومن اقرا اجنبي ثم قال هو ابني
 ثبت نسبه منه وبطل اقراؤه فان اقرا اجنبيته ثم تزوجها لم يطل
 اقراؤه لها ومن طلق زوجته في مرضه ثلث ثمن اقراؤها يدين فلهما
 الاقل من الدين ومن ميراثها منه **فصل** ومن اقرا غلام
 يولد مثله لثله وليس له نسب معروف ان ابنه وصدقه اعلام ثبت
 نسبه منه وان كان مريضا وتشارك المورث في الميراث ويجوز
 اقرا الرجل بالوالدين والولد والزوجة والمولى ويقبل اقرا المرأة
 بالوالدين والزوجة والمولى ولا يقبل بالولد الا ان يصدقها الزوج
 او تشهد بيولايتها قابله ومن اقرا ينسب من غير الوالدين والولد
 نحو الاخ والعم والعم لا يقبل الاقراء في النسب فان كان له وارث معروف
 قريب او بعيد فهو اولى بالميراث من المقر له وان لم يكن له وارث
 استحق المقر له ميراثه ومن مات ابوه فاقر باخ لم يثبت نسب
 اخيه ويشارك في الميراث ومن مات وترك ابني وله

على الاجل وان قال له على مائة درهم لزمه كلها ثم وان قال
مائة وثوب لزمه ثوب واحد **والمرجع** في تفسير المائة اليه من
اقر بتم في قوصة لزمه التمر والقوصة ومن اقر بباية في اصطبل
لزمه الدابة خاصة ومن اقر بغيره بجام فله الحقة والفق ومن
اقر له ببيع فله النصل والجفن والحمايل ومن اقر بجملة فله العيدان
والكسوة وان قال غصبت ثوباً في منديل لزمه جميعاً وكذلك في ثوب
لزمه وان قال ثوب في عشرة اذاب لم يلزمه الا ثوب واحد عند
ابو يوسف **لعم** وقال محمد يلزمه احد عشر ثوباً ولو قال لفلان
على خمسة في خمسة يريداً ضرباً والحساب لزمه خمسة **حالة**
وان قال اردت خمسة مع خمسة لزمه عشرة ولو قال له على من
درهم الى عشرة او مائتين درهم الى عشرة لزمه تسعة عندنا في
يلزمه الابتداء وما بعدك وتسقط الغاية وقال لا يلزمه المشرع
كلها وان قال له من داري مائتين هذا الحائط الى هذا الحائط فله ما
بينهما وليس له من الحائطين شئ **فصل** ومن قال لفلان
على الف درهم فان قال او صلح بها فلان ادمان ابو فودته فالقرار **صحيح**

صحيح وان ابرم الاقرار لم يصح عند ابو يوسف **لعم** وقال محمد
يصح الاقرار ولو اقر بجل جارية او حلة مثاة لوجله الاقرار
ولزمه ومن اقر بشرط الخيار بطل الشرط ولزمه المال **باب**
الاستثناء ومن اقر واستثنى متصلاً باقراره صح الاستثناء ولزمه
الباقى سواء استثنى الاقل والاكثر فان استثنى الجميع لزمه الاقرار
وبطل الاستثناء ولو قال له على مائة درهم الادينار والاقفيز **حظ**
لزمه مائة درهم القيمة الادينار والاقفيز ومن اقر بجن وقال
ان شئت الله متصلاً باقراره لم يلزمه الاقرار ومن اقر بدار واستثنى بناها
لنفسه فللمقر الدار والبناء وان قال بنا هذه الدار والعرصة لفلان
فهو كما قال ولو قال له على الف درهم من ثمن عبد اشتريته منه ولم يقض
فان ذكر عبد بعينه قيل للمقر ان سيئت فسلم العبد وخذ الالف
والا فلا شئ لك وان قال من ثمن عبد ولم يعينه لزمه الالف
ولا يصدق في قوله ما قبضت عنك حتى سيفت وقال ان وصل لم يلزم
شئ وكذا لو قال من ثمن نخار وخنزير لزمه الالف ولم يقبل **تفسيره**
ولو قال له على من ثمن متاع او قال افرضني الف درهم ثم قال حتى يفي

وإذا كان في يديمان أو امان ولد اعنك فباع احدهما واعتقه
المشترى ثم ادعى البائع الذي في يدك فها ايمان ويطلق عتقه
المشترى وإذا كان الصبي في يد رجل قال هو ابن عمدي فلان
الغايبة قال هو ابني لم يكن ابني ابدأ وان جحد العبد ان يكون
ابن عند أبي خيفة نفي وقال اذا جحد العبد فهو ابن الولي وإذا
كان الصبي في يد مسلم ونصراني فقال النصراني هو ابني وقال
المسلم هو عبدي فهو ابن النصراني وإذا ادعت امرأة صبا انه
ابنها لم يجز دعوتها حتى تشهد امرأة على الولادة وان صدقها
الزوج فهو ابنها وان لم تشهد امرأة وان كان لها زوج وزعت
انه ابنها منه وصدقها فهو ابنها وان لم تشهد امرأة وان كان
الصبي في ايديهما فزعم الزوج انه ابنه من غيرها وزعت انه
ابنها من غيره فهو ابنها ومن اشترى جارية فولدت عنده
ولدا منه فاستحقها رجل عزم الاب قيمة الولد يوم الخصومة
وان مات الولد قبل الخصومة وترك ميراثا فهو لابيه ولا تجب
على الاب قيمة الولي وان قتل الولد واخذوا الدية فعلى الاب قيمة

قيمة فان جاء نقد ما وترك عشرة اقد درهم فليس على الاب
قيمة وان جاء وقد قتل الولد واخذ دية عم الاب قيمة الولد
كتاب الاقرار وإذا اقر الرجل بالشيء العاقل بحق لم يضر امره
بجهول كان ما اقر به او معلوما او يقال له بين الجهول وان قال
لفلان على شيء لزمه ان يبني ماله قيمة والقول قوله مع عيتمان
ادعى الغريم اكثر من ذلك وان قال له على مال فالمرجع الى ما يذوق قبل
قوله في القليل والكثير ولو قال مال عظيم لم يصدق في اقل من مائة درهم
وان قال دراهم كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة دراهم وان قال درهم
فهو ثلثه الا ان بين التوسنها وان قال كذا كذا درهما لم يصدق
في اقل من احد عشر درهما وان قال كذا او كذا درهما لم يصدق في اقل
من احد عشر درهما وان قال له على او قبلي فقد اقر بهين وان قال
عندي او معي او في بيتي او في كيسه او في صندوقه فهو اقرار ما لم يثبت
وان قال له رجل عليك الف درهم فقال اتينها واتخذها واطبق
بها او قد قضيتكها فخذ اخر ومن اقر بدين مؤجل فصدق قوله
في الدين وكذب في الكناجيل لزمه الدين حالاً ويستحق القول

اقام رجلان عليه ائينة احدهما يغصب والآخر يوديعه فهو
فصل في التنازع بالأيدي واذا تنازع في ائنة احدهما
 ركبها والآخر متعلق بلجامها فلكل ارباب اولى وكذلك اذا
 تنازع في بيع روع عليه لاجل احدهما فصاحب الجمل اولى واذا
 تنازع في قبض احدهما الايسر والآخر متعلق بكمه فالايسر
 اولى واذا كان ثوب في يد رجل فطرف مشى في يده اخر فهو بينهما
 نصفان واذا كان الصبي في يد رجل وهو يعبر عن نفسه فكل
 انا حر قال قول قوله وان قال انا عبد لفلان فهو عبد للذي في
 يده وان كان لا يعبر عن نفسه فهو عبد للذي هو في يده واذا كان
 الحايط لرجل عليه جذوع او متصل ينائيه ولا خر عليه هراوى
 فهو لصاحب الجذوع والاتصال والهراوى ليس بشئ واذا كانت
 دار منها في يد رجل عشرة ابيات وفي يد اخريتين فالكساحه بينهما
 نصفان واذا ادعى الرجلان ارضا يعني كل واحد منهما يدعي انها
 في يده لم يقض انها في يد واحد منهما حتى يقيم ائينة انها في ايديهما
 وان اقام احدهما ائينة جعلت في يده وان كانت احدهما قد

بينهما

لبن في الارض او بنا او حف في يده **باب دعوى النسب**
 واذا باع جاربه فجات بولد فادعاه البايع فان جاء لاقل من ستة
 اشهر من يوم باع فهو ابن البايع واقمه ام ولد له ونسخ البيع ويرد
 الثمن وان ادعاه المشتري مع دعوة البايع او بعد فادعاه البايع
 اولى وان جات به اكثر من ستة اشهر لم تقبل دعوة البايع فيه
 الا ان يصدق المشتري فان مات الولد فادعاه البايع وقد جات
 به لاقل من ستة اشهر لم يثبت الاستلزام في الام وان مات الام فادعاه
 البايع وقد جات به لاقل من ستة اشهر يثبت النسب في الولد ^{خلف}
 البايع ويرد الثمن كل في قول الحنفية ^{ثمة} وقالوا ترد حصته الولد ولا ترد
 حصته الام وفي الجامع الصغير واذا لعبت الجارية في ملك رجل فبها
 فولدت في يد المشتري لاقل من ستة اشهر فادعاه البايع الولد فقط ^{معتق}
 المشتري الام فهو ابنه يرد عليه حصته من الثمن وان كان المشتري
 انا اعتق الولد فدعواه باطلة ومن باع عبدا ولد عنه وباعه
 المشتري من اخر ثم ادعاه البايع الاول فهو ابنه ويطلب البيع
 ومن ادعى نسب احد التوأمين ثبت نسبهما منه وفي الجامع ^{الصغير}

سواء وان اقام الخارج البيعة على ملك موثق وصاحب اليد
بيعة على ملك اقدم تايج كان الى ذلك اقام الخارج وصاحب
اليك واحد منها بيعة التاج فصاحب اليد الى ذلك ^{النسج}
في الكتاب التي لا تنسج الاعز واحدة وكذلك كراسيب في الملك
لا يتكرر وان اقام الخارج البيعة على الملك وصاحب اليد بيعة
على اكثر او من كان صاحب اليد الى وان اقام كل واحد منهما البيعة
على اكثر من الاخر ولا تاريخ معها تهاوت البيعتان وان اقام
احد المدعين شاهدين والاخر اربعة فما سوا واذ كانت اثار
في يد رجل ادعاها اثنان احدهما جميعا والاخر نصفها او قلما
البيعة فلصاحب الجميع ثلثة ارباعا ولصاحب النصف ربعها
غنى عن نصفه ^{نعم} وقالوا هي بينهما الثلثا ولو كانت في ايديهما سلم
لصاحب الجميع نصفها على وجه القضاء ونصفها الا على وجه
القضاء واذ اثنان عا في دابة واقام كل واحد منهما بيعة انها رقت
عنه فذكر ان تاريخا وست الدابة يوافق احد التاريخين فهو
اولى وان اسفل ذلك كانت بينهما واذ كان احد في يد رجل

نصفان فان ادعى كل واحد منهما كساح امرأة واقاما ابينة لم
يقض بواحدة من ابنتين وترجع الى بصدق المرأة لاحدها
وان ادعى اثنان كل واحد منهما انه اشترى منه هذا العبد واقا
ابينة فكل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد بنصف
الثمن وان شأ تركه ولم يقض العااضي بينهما بصدق الاحدهما او
اختار لم يكن للاخوان ياخذ جميعه وان ذكر كل واحد منهما
تاريخا فهو الاول وان رقت احدهما كان اولى وان لم يذكر
تاريخا ومع احدهما فهو اولى وان ادعى احدهما شرا والاخر
هبة وقبضا واقاما ابينة ولا تاريخ معها فالكساح اولى وان
ادعى احدهما الشري وادعت المرأة تزوجها عليه فما سوا
وان ادعى احدهما وقبضا والاخر هبة وقبضا واقاما ابينة
فالزوجه اولى وان افادها الخارجا ابينة على ملك والتاريخ
القديم مضاب التاريخ الاقدم اولى فان ادعى الشري من
ولحد واقاما ابينة على التاريخين والاولى وان افاد
كل واحد منهما ابينة على الشري من الاخر فالتاريخ مضاب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الاول ومن اسلم عشرة دنانير في كرخة ثم تنابلا ثم اختلفا في الف
 قالوا قولوا اسلم اية ولا يعود اسلم واذا اختلف الزوجان في
 المهر فادعى الزوج انه تزوجها على الف وقالت تزوجني بالدين
 فابها اقام البينة فبكت بينته وان اقاما البينة فالبينة بينته
 وان لم تكن لهما بينة يتخالفان عند ابي حنيفة رضي الله عنه ولم يفسخ
 النكاح ولكن بحكم مهر كمثل فان كان مثل ما اعترف به الزوج
 او اقل فبقي باقيا لان الزوج وان كان مثل ما ادعت المرأة او اكثر
 قضى باذاعت المرأة وان كان مهر كمثل اكثر مما اعترف به الزوج
 واقل ما ادعت المرأة قضى لها بمهر كمثل وان اختلفا في الاجارة
 قبل استيفاء المعقود عليه يتخالفان وتراوان اختلفا بعد الاستيفاء
 لم يتخالفوا وكان الحق اقوال مستاجر وان اختلفا بعد استيفاء
 بعض المعقود عليه يتخالفان وفسخ العقد فيما بقي وكان القول في
 الماضي قول المستاجر واذا اختلف المولى والمكاتب في مال الكفا
 لم يتخالفا عند ابي حنيفة رضي الله عنه ولا يتخالفان وفسخ الكتاب وان
 اختلف الزوجان في مائة بيت فابطل للرجل فهو للرجل ^{فقط}

يصلح للنساء فهو للامه وما يصلح لهما فهو للرجل وان مات احدهما
 واختلفت الحصة مع الآخر فابطل للرجل والنساء فهو للباقي منهما
 وقال ابو يوسف يدفع الى المرأة ما يجهز به مثلها واكيا في الزوج في الطلاق
 ولو كان وقال محمد لا مكان للرجل فهو للرجل وما كان للنساء
 فهو للامه وما يكون لهما فهو للرجل او لورثته والطلاق والوف
 سواء وان كان احدهما مملوكا فالمتاع للمرأة في الحرة وللحي بعد المات
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقالوا لا ابدان اذن والمكاتب بمنزلة الحر **فصل**
فيمن لا يكون خصما وان قال المدعي عليه هذا الشيء او عني فلان ^{الغايب}
 او عني عندي او غصبته منه واقام البينة على ذلك فلا خصومة
 بينه وبين المدعي وان قال ابتعته من الغايب فهو خصم وان قال
 المدعي سرقه مني وقال صاحب اريد او عني فلان واقام بينته
 فندفع الخصومة وان قال المدعي ابتعته من فلان وقال
 صاحب اريد او عني فلان ذلك سقطت الخصومة ^{بغير}
باب ما يدعيه الرجل واذا ادعى اثنان عينا في يد
 اخر كل واحد منهما يزعم انها له واقام البينة قضى بها بينهما

الذي خلق النار ولا يخلقون في بيوت عبادهم ولا يجب تسليم
 اليمين على مسلم برمان ولا بكان ومن ادعى انه اتباع من هذا ^{عبد}
 بالف فخذ استخلف بالله ما ينكح ابيع قائم فيه ولا يتخلف
 بالله ما بيعت ويتخلف في الغصب بالله ما يستحق عليك رده
 ولا يستخلف بالله ما غصبته وفي النكاح بالله ما ينكح انكاح
 قائم في الحال وفي دعوى كطلاق بالله ما هي بان منك الساعة بما
 ذكرت ولا يستخلف بالله ما طلقها ومن ورث عبد فادعى اخرا
 استخلف على علمه وان وهب له واشتراه فاليمين على ابيات من
 ادعى على اخر ما لا فافتدى بيمينه او صالحه منها على عشرة فهورقا
 وليس ان يستخلف على تلك اليمين ابدا **باب التحالف** اذا
 التبايعان في بيع فادعى احدهما ثناء وادعى البايع اكثر منه او اعترف
 البايع بغيره من البيع وادعى المشتري اكثر منه واقام احدهما
 ائينة قضى به له وان اقام كل واحد منهما ائينة كانت ائينة
 للزيادة اولى فان لم تكن لواحد منهما بينة قيل للمشتري ان ان
 ترضى بالثمن الذي ادعاه البايع والافسخنا البيع وقيل للبايع

للبايع ان ان تسلم ما ادعاه المشتري من البيع والافسخنا الـ
 البيع فان لم يرضيا استخلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى
 الاخر ويستدعي يمين المشتري فان حلفا نسخ القاضى بينهما
 وان نكل احدهما عن اليمين لزم دعوى الاخر واذا اختلفا في الاجل
 او في شرط الخيار او استيفا بعض الثمن فلا تحالف بينهما والقول
 قول من ينكر الخيار والاجل مع يمينه فان هلك البيع ثم اختلفا
 لم يتخلفا عند ابي حنيفة وابي يوسف ففهما والقول قول المشتري
 وقال محمد بن يحيى يتخلفان وينسخ البيع على قيمة الهالك وان هلك
 احدهما بعد ين ثم اختلفا في الثمن لم يتخلفا عند ابي حنيفة ثم لا
 ان رضى البايع ان يتولى في حصص الهالك وفي الجاسع الصغار
 القول قول المشتري مع يمينه الا ان يشأ البايع ان ياخذ الحق
 ولا شئ له وقال ابو يوسف يتخالفان في الحق وينسخ العقد
 في الحق والقول قول المشتري في حصص الهالك وقال محمد بن يحيى
 يتخالفان عليه ما ويرد الحق وقيمة الهالك ومن اشترى جارية
 فقبضها ثم تقايل ثم اختلفا في الثمن فانها يتخالفان ويمود كبيع

كتاب الدعوى المدعى من لا يجبر على الخصومة اذا ذكرها
والمدعى عليه من يجبر على الخصومة ولا تقبل الدعوى حتى يذكر
شيئا معلوما في جنسه وقدره فان كان عينا في يد المدعى عليه كلف
احضارها البشير اليها بالدعوى وان لم يكن احضارها ذكر فبها
وان ادعى عقارا حده فذكرانه في يد المدعى عليه بطلان الدعوى فان كان
حقا في الذمة ذكرانه بطلان الدعوى واذا احتج المدعى سأل القاضى
المدعى عليه عنها فان اعترف قضى عليه وان انكر سأل المدعى البينة
فان احضرها قضى بها وان عجز وطلب يمين خصمه استخلف عليها
باب اليمين واذا قال المدعى لى بينة حاضرة وطلب اليمين لم يستخلف
عند الخصم نعم ولا ترد اليمين على المدعى ولا تقبل بيته صاحب
في ملك المطلق واذا اكل المدعى عليه عن اليمين قضى عليه بالكنول
والزهر ما ادعى عليه وينبغي للقاضى ان يقول لى اعرض عليك اليمين ^{ثلاثا}
فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعىه واذا اكر العرض عليه ^{ثلاث}
مرات قضى عليه بالكنول وان كانت الدعوى كالحام يستخلف المكر
عند الخصم نعم ولا يستخلف عندك في السكاح والرجعة والنفى و

والنفى في الابلاء والرق والكولاء والنسب والاستيلاء و
الحجود واللعان وقال يستخلف في ذلك كله الا في الحدود
واللعان وصورة الاستيلاء وهو ان تقول الجارية انا ام
ولد لولاي وهذا ابني مني انكر كولى ويستخلف السارق
فان نكل ضمن ولم تقطع واذا ادعت المرأة طلاقا قبل الدخول
استخلف الزوج فان نكل ضمن نصف المهر في قولهم جميعا ومن
ادعى قصدا على غيره فخذ استخلف فان نكل عن اليمين فيما
دون النفس لزمه القصاص فان نكل في النفس حبس حتى يقر او
او يحلف وقال يلزم الارش فيها واذا قال المدعى لى بيته حاضرة
فيلخصمه اعطه كفيلا بنفسه ثلثة ايام فان فعل والا امر
بلا زمة الا ان يكون غريبا على الطريق فلا زمة فقد تجلس
القاضى **قصص في كيفية اليمين** واليمين بالله تعاقد
غيره ويؤكد بذكر اوصافه ولا يستخلف بالطلاق والعتاق
ويستخلف اليهودى بالله الذى اتى التوراة على موسى و
النصارى بالله الذى اتى الانجيل على عيسى والمجوسى بالله

في القبض على الكيلين بالخصومة
 فلا حد لها ان يحاصم ولا يقبضان الا معا والوكيل يقبض ادين
 وكيل بالخصومة عند حيفته فهو قال لا يكون خصما والوكيل
 يقبض العين لا يكون وكيل بالخصومة بالاجماع حتى ان من وكل
 وكيل بقبض عبده فاقام الذي هو في يده اليه ان الموكل اياه
 اياه وقف الامر حتى يحضر الغائب وكذلك العتاق والطلاق وغير
 ذلك واذ لقي الوكيل بالخصومة على بوكلة عند القاضي جازا
 عليه عند غير القاضي عند حيفته ومحمد بنهما السعدي الا انه
 يخرج من الوكالة وقال ابو يوسف يجوز ان يراه عليه عند غير القاضي
 ومن كلف رجل بالوكلة صاحب المال بقبض عن الغريم لم يكن
 في ذلك وكيل ابد ومن ادعى انه وكيل الغائب في قبض دينه
 فصدقه الغريم امر بنسليم الدين اليه فان حضر الغائب فصدقه
 والا دفع اليه الغريم الدين ثانيا ويرجع به على الوكيل ان كان قايما
 في يده وان كان ضاع في يده لم يرجع عليه الا ان يكون ضمنه عند كلفه
 ولو كان الغريم لم يصدق على الوكالة ودفع اليه على ادعائه فان رجح

برجع صاحب المال على الغريم برجع الغريم على الوكيل ومن قال
 ان وكيل فلان يقبض كوربة فصدقه كونه لم يؤمر بالتسليم اليه
 فان وكله وكيل بقبض مال فادعى الغريم ان صاحب المال قد استوفاه
 فانه يدفع المال اليه ويتبع رب المال فيستحلفه وان كلفه بحبيب
 في جارية فادعى البائع رضى المشتري لم يرد عليه حتى يحلف المشتري
 ومن منع الى جارية عشرة دراهم لينقمها على اهله فانفق عليهم عشرة
 من عندك فالثلاثة بعشرة استحسانا **باب عن الوكيل** والوكيل
 ان يعزل الوكيل عن الوكالة فان لم يبلغه العزل فهو على وكالة
 وتصرفه جائز حتى يعلم وبطلت الوكالة بموت الموكل وجنونه جنونا مطبقا
 ولما قد بدا للحرب موت او كان الموكل امرأة فارتدت فالوكيل على
 وكالة حتى يموت او يلحق بداء الحرب واذا قتل الكاتب ثم عجز او امانه
 ثم عجز عليه او اشركا كان فافترقا فانه الوكيل بطلت الوكالة علم الوكيل
 او لم يعلم فاذا مات الوكيل او جن جنونا مطبقا بطلت الوكالة وان
 لحق بداء الحرب فزاد لم يجز له التصرف الا ان يعود مسلما ومن وكل
 رجلا بشئ ثم تصرف بنفسه فيما وكل به بطلت الوكالة والله اعلم

وعلى المشتري الكف مثل ما قال لعبد اشترى نفسه من مولاه
 بالفسخ قال نعم فقال للمولى يعني لفلان بكذا ففعل فهو لادم وان
 قال بغير نفسه ولم يقل لفلان فهو حر **فصل في البيع والوكيل**
 بالبيع والكسر على يجوز ان يعقد مع ابي وجدة ومن لا تقبل
 شهادته له عند الخليفة ثمة وقال يجوز بيعه منهم بمثل القيمة لا
 من عبد ومكاتبه والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقبيل والكنية
 وبالكروى عند الخليفة ثمة وقال لا يجوز بيعه بخصان لا يتغابن
 الناس في مثل ولا يجوز الا بالكم اعم والكدناير والوكيل بالشرع
 عقده بمثل القيمة وبزيادة يتغابن الناس في مثلها ولا يجوز الا
 يتغابن في مثلها والذى لا يتغابن فيه الناس ما لا يدخل تحت تعويم
 العمومين واذا وكل بيع عبدك فباع نصفه جاز عند الخليفة ثمة
 وقال لا يجوز الا ان يبيع النصف الاخر قبل ان يختصما واذا وكل
 بشري عبد فاشترى نصفه فاشترى الموقوف فان اشترى باقية لم
 هو كوا من رجل يبيع عبدك فباعه وقضى الثمن ولم يقض رده
 عليه اشترى بغيره لا يحد مثله بيته او ياتي من فان كان ذلك

كسر يمينه او ياتي من
 كسر يمينه او ياتي من
 كسر يمينه او ياتي من
 كسر يمينه او ياتي من

ذلك باقرار الموم المامور ومن قال لاخر امرتك ببيع عبد بثلثه
 فبعته بنصفه وقال المامور امرتني ببيعه ولم يقل شأنا فقال لا امر
 وان اختلف في ذلك المضارب ورب المال فالقول قول المضارب
 ومن امر رجلا ببيع عبدك فباعه واخذ بالثمن رجعا فضاغ في يده
 واخذ به كقبلا فتوى المال ولا ضمان عليه **فصل في** واذا وكل
 رجلين فليس لاحدهما ان يتصرف فيما وكل به دون الاخر
 الا ان يوكلها بالخصومة او بطلاق زوجة بغير عوض
 او بعقود عبدك بغير عوض او ببرد وبيعته عنك او بقضاء
 دين عليه وليس للوكيل ان يوكل فيما وكل به الا ان ياذن له الوكيل
 او يقول له اعمل بياك فان وكل بغير اذن موكله فعهق وكيلا
 بحضرة جاز وان عقدا بغير حفرة فاجاز الوكيل الاول
 جاز وكذا اذا باع غير الوكيل فبلغه فاجازه واذا رجع ^{حارم} حاله
 او العبد او الدتني ابنته وهي صغيرة حرة مسلمة او باع لها شاة
 او اشترى لم يجز وقال ابو يوسف ومن ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة
 مردته والحري كذلك **باب الوكالة بالخصومة** ^{المقضى}

الانسان بنفسه جاز ان يوكل برغبته ويجوز الوكالة بالاختصاص
 في سائر الحقوق ما يقع فيها واستيفائها في الحدود والقصاص
 فان الوكالة لا تنفع باستيفائها مع غيبة الموكل عن المجلس قال
 ابو يوسف ومحمد نعم لا يجوز الوكالة ما تباين الحدود والقصاص
 باقامة الشهود وقال ابو حنيفة نعم لا يجوز التوكيل بالخصومة
 الا برضا الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا مسيرة ثلثة
 ايام فصاعدا وقال لا يجوز التوكيل بغير رضا الخصم ومن شرط
 الوكالة ان يكون الموكل من مملك التصرف ويلزمه الاحكام و
 الوكيل من يعقل السبع والثاني ويقصه واذا وكل الحر كالبغ
 او كان دون له مقامها جاز وان وكل اصبيا محجرا يعقل السبع والثاني
 او عبدا محجورا جاز ولا يتعلق بها الحقوق وتعلق بوكلمها والعقد
 التي تعقدها الوكلاء على ضربين كل عقد يضيفه الوكيل لانفسه
 كالبيع والاجارة فحقه تتعلق بالوكيل دون الموكل فيسلم
 السبع ويقبض الثمن ويطالب بالثمن اذا اشترى ويقبض المبيع
 ويخاصم في العيب وكل عقد يضيفه الى موكله كالنكاح والطلاق

والخلع والصلح عن دم المحدث فان حققة تتعلق بالوكيل دون
 الوكيل ولا يطالب بالثمن ولا يزوج بالهر ولا يلزم وكيل المقتسما
 واذا طالب الموكل المشتري بالثمن فله ان ينعه اياه وان دفعه اليه
 جاز ولم يكن للوكيل ان يطالبه ثانيا **باب الوكالة بالشرع**
فصل في الشراء ومن وكل بجهة بشرى شيء فلا يدل من تسمية
 جنسه وصفته وصلح فله الا ان يوكل وكالاته فيقول ابيع لي
 ما رايت وفي الجاهل الصغير ومن قال لا خاشع لي ثوبا او دابة
 او دارا فاشتراه فالوكالة باطله وان سمي ثمن الكد او وصف جنس
 الكد او كقول جاز ومن دفع الى اخيه راحم وقال اشترى بها طعنا
 فهو على الخطر والذوق واذا اشترى الوكيل وقبض ثم اطلع على
 ثمة ان يريه بالعيب ما دام السبع في يده فان سلمه الى الموكل لم يرد
 الا باذنه ويجوز التوكيل بعقد مصرف والسلم فان قامت الوكيل
 صاحب قبل القبض بطل العقد ولا يعتبر مغالطة الموكل واذا دفع
 الوكيل بالشرع الثمن من ماله وقبض المبيع فله ان يبيع به على
 الموكل وان هلك السبع في يده قبل حجب هلاك من مال الموكل

الوكيل برأسه في بيعاته والاجارات وهذا
 في كل شيء يحوز التوكيل
 من الجاهل والامام السلم فانما يجوز بدونه
 اذ ليس له مال فقط واما ما بيع فلا
 مبيع وراس المال مبيع
 الانسان من ماله بشرط ان يكون
 الذي يبيعه له كاهن
 وادبوا في بيعه
 عاقل النور
 دونه وراس المال
 وادبوا في بيعه
 وهو المملك منه كان
 وادبوا في بيعه

شبكة
الألوكة
 www.alukah.net

وَأَنَّ قَالَ فِي هَذَيْنِ السَّابِقَيْنِ التَّحْمِيلُ لَمْ تَخْرُجْ بِسُوءِهَا إِلَى
فصل قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ نَحْنُ فِي شَاهِدَاتِ رُءُوسِ الشُّهُورِ فِي السُّوقِ لَا
أَعْرُءُ وَقَالَ أَبُو جَرُّودٍ وَابْنُ أَبِي عُبَيْدٍ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ شَاهِدَاتُ
أَقْرَابَتِهِمْ شَاهِدَاتُ بَنِي رُءُوسِ الشُّهُورِ وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُبَيْدٍ **كتاب الرجوع عن**
الشهادات إِذَا رَجَعَ الشَّاهِدُ عَنْ شَهَادَتِهِ قَبْلَ الْحُكْمِ بِهَا سَقَطَتْ
وَأَنْ حُكِمَ بِشَهَادَتِهِمْ ثُمَّ رَجَعُوا لَمْ يَنْفُسِحِ الْحُكْمُ وَعَلَيْهِمْ ضَمَانُ مَا اتَّفَقُوا
بِشَهَادَتِهِمْ وَلَا يَبْعَثُ الرَّجُوعُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ
بِمَالٍ فَحُكِمَ لِحَاكِمٍ بَرٍّ ثُمَّ رَجَعَا ضَمَانُ كَمَالِ الشَّهْرِ وَدَعَا عَلَيْهِمَا أَنْ يَرْجِعَ
أَحَدُهُمَا ضَمِنَ الْآخَرُ النِّصْفَ وَإِنْ شَهِدَ بِأَمَالٍ ثَلَاثَةً فَرَجَعَ أَحَدُهُمْ فَلَا ضَمَانَ
عَلَيْهِ فَإِنْ رَجَعَ الْآخَرُ ضَمِنَ الرَّاجِعَانِ نِصْفَ كَمَالٍ وَإِنْ شَهِدَ
رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ فَرَجَعَتِ امْرَأَةٌ ضَمِنَتْ رُبْعَ الْحَقِّ وَإِنْ رَجَعَتَا
ضَمِنَتْ نِصْفَ الْحَقِّ وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَعَشْرُ نِسْوَةٍ ثُمَّ رَجَعَ
ثُمَّانٌ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِنَ فَإِنْ رَجَعَتْ أُخْرَى كَانَ عَلَيْهِنَ رُبْعُ
الْحَقِّ فَإِنْ رَجَعَ الرَّجُلُ وَكُنَّ أَعْلَى الرَّجُلِ سُدْسُ الْحَقِّ
عَلَى النِّسْوَةِ خَمْسَةُ أَسْدَاسٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ نَحْنُ وَعِنْدَهُمَا عَلَى الرَّجُلِ

١٢٠
الرَّجُلِ النِّصْفَ وَعَلَى النِّسْوَةِ النِّصْفَ وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ
عَلَى امْرَأَةٍ بِالنِّكَاحِ بِمَقْدَارٍ مِثْلَهَا ثُمَّ رَجَعَا وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا وَ
كَذَلِكَ إِنْ شَهِدَ عَلَى رَجُلٍ بِزَوْجِ امْرَأَةٍ بِمَقْدَارٍ مِثْلَهَا وَإِنْ
شَهِدَ بِأَكْثَرٍ مِنْ مَقْدَارٍ مِثْلَهَا ثُمَّ رَجَعَا ضَمِنَتْ الزَّيْدَةُ وَإِنْ شَهِدَ
بِشَيْءٍ يَنْتَهِى الْقِيَمَةُ أَوْ أَكْثَرُ ثُمَّ رَجَعَا لَمْ يَضْمَنْ وَإِنْ كَانَ بَاقٍ مِنَ
الْقِيَمَةِ ضَمِنَ الْكَفْضَانِ وَإِنْ شَهِدَ عَلَى رَجُلٍ أَنْ يَطْلُقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ الْإِذَا
بِهَا ثُمَّ رَجَعَا ضَمِنَ نِصْفَ الْكَهْرِ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ دَخُولُ لَمْ يَضْمَنْ
وَإِنْ شَهِدَ أَنَّ عَقْدَ عَيْدٍ ثُمَّ رَجَعَا ضَمِنَ قِيَمَتَهُ وَإِنْ شَهِدَ بِفَضْلِ
ثُمَّ رَجَعَا بَعْدَ الْعَقْدِ ضَمِنَ الْكَدِيرَةَ وَلَا يَقْتَصِرُ مِنْهَا وَإِذَا رَجَعَ شَاهِدٌ
أَفْرَعُ ضَمِنُوا وَإِنْ رَجَعَ شَاهِدٌ الْأَصْلَ فَقَالَ لَمْ يَشْهَدْ شَهْرًا ثُمَّ رَجَعَ
عَلَى شَهَادَتِنَا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ وَإِنْ قَالَوا شَهِدْنَا هُمْ وَغُلَطْنَا هُمْ
ضَمِنُوا وَلَوْ قَالَ شَهِدُوا كَذِبَ شَاهِدٍ الْأَصْلَ دَخَلُوا فِي شَهَادَتِهِمْ
لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى ذَلِكَ وَإِنْ رَجَعَ الْمُكَوِّنُ عَنْ التَّرَكِيَةِ ضَمِنُوا وَإِذَا شَهِدَ
شَاهِدَانِ بِالْيَمِينِ وَشَهِدَ بَرٌّ بِوَجْهِ الشَّهِيدِ ثُمَّ رَجَعَا وَلَا ضَمَانَ
عَلَى شَاهِدِي الْيَمِينِ بِخَاصَّةٍ **كتاب الوكالة** كُلُّ عَقْدٍ جَائِزٌ بِمَقْدَارٍ

يا حب يا كطيور ولا من يغني للناس ولا من ياتي بيا من
 الكبار التي تتعلق بها الحدود ولا من يدخل الحمام بغير اذن ولا من
 يأكل كبريا ولا من يقامر بالكبر والكسوف ولا من يفعل
 الافعال المستحقة كالبول على الطريق والكل على الطريق ولا
 تقبل شهادة من يظهر سب السلف وتقبل شهادة اهل الاهل
 الا الخطاينة وتقبل شهادة اهل الكدمة بعضهم على بعض وان
 اختلف ملهم ولا تقبل شهادة الحربي على الكمي وان كانت
 الحسنات اكثر من السيئات والرجل يجنب الكبار قبلت
 شهادته وان التمس بصيرة وتقبل شهادة الاقل والخصي
 ولذا كن شهادة الخنثى جائزة وشهادة العال جائزة والاشهد
 الرجل ان اباه اوصى الى فلان والوصي يدعي فيه جائزة انما
 وان انكر الوصي لم تجز وان شهد ان اباه الغائب وكله قبض
 ديونه بالكوفة وادعى الوكيل وانكر لم تجز شهادتهما ولا يسمع ^{القاضي}
 الشهادة على جرح ولا يحكم بذلك وان اقام المدعي عليه بيته
 ان المدعي استأجر له شهود لم تقبل ومن شهد ولم يبرع حتى

قال او هت بعض شهادتي فان كان عدلا جازت شهادته وان لم
باب الاختلاف في الشهادة الشهادة اذا وقعت الدعوى
 قبلت وان خالفتم لم تقبل ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ
 والمعنى عند الخيفة ^{الله} فان شهد احدهما بالف والاخر بالعين لم تقبل
 الشهادة عندك ولا تقبل على الالف اذا كان المدعي يدعي العين و
 ان شهد احدهما بالف والاخر بالف وخمسائة والمدعي يدعي الفا و
 خمسائة قبلت كشهادة على الالف وان قال المدعي لم يكن الا الالف
 فشهادة الذي يشهد بالف وخمسائة باطلة فاذا شهد بالف وقال
 احدهما قضاء منها خمسائة قبلت شهادته بالف ولم يسمع قوله انه
 قضاء الا ان يشهد معه اخو يدعي للشاهد ان علم ذلك ان لا يشهد
 بالف حتى يقر المدعي ان قبض خمسائة وفي الجامع الصغير رجلان شهدا
 على رجل بقرض الف درهم فشهد احدهما انه قد قضاها فالكشهادة
 جائزة على القرض واذا شهد شاهدان انه قتل زيد لم يمكن ان يبرأ
 وشهد اخران انه قتلهم القريب الكوفة واجتمعوا عند الحاكم لم
 يقبل كشهادتين فان سبقت شهادة احدهما وقضى بهما

والقصص تقبل فيها شهادة الرجال ولا تقبل شهادة النساء
وما سوى ذلك من الحقوق تقبل فيها شهادة رجلين أو رجل
وأمرأتين سواء كان الحق مالا أو غير مالا مثل الكساح والطلاقة
والوكالة والوصية وتقبل في البكارة والولادة والحبوب في
النساق موضع لا تطلع عليه رجال شهادة امرأة واحدة ولا
بدن ذلك كله من العدالة ولقطة الشهادة فإن لم يكن الشا
هد
لقطة الشهادة وقال أعلم أو اتقن لم تقبل شهادته وقال الجنيبة
يقصر الحكم على ظاهر عدلته في السلم ولا يسأل حتى يطعن الخصم
الفي الحدود والقصاص فإنه يسأل عن الشهود فإن طعن الخصم
فيهم سأل عنهم وقال لا بد أن يسأل عنهم في السر والعلانية
سائر الحقوق وقال الغول ثم لم ير أن يسأل عن الشهود ولم يقبل
قول الخصم أنه عدل وإذا كان رسول القاضى الذي يسأل عن الشهود
واحدا جازا لاثنتان أفضل وهذا عند جنيبة وأبو يوسف نعمهما
وقال الجمل لا يجوز إلا لاثنتان **فصل** وما يتجمل الشاهد على ضربين
أحدهما ما ثبت حكمه بنفسه مثل السبع والأقارب والغصب والقتل

وحكم الحاكم فإذا سمع ذلك الشاهد أو رآه وسعه أن يشهد به وإن
لم يشهد عليه يقول الشاهد أنه باع ولا يقول الشاهد كذا ومنه لا يثبت
حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة فإذا سمع شاهد يشهد
بشيء لم يجز أن يشهد على شهادته إلا أن يشهد وكذلك لو سمع
شاهد الشاهد على شهادته لم يشهد للمسامح أن يشهد ولا يجزى للشاهد
إذا رأى خطبان يشهد إلا أن يتذكر الشهادة ولا يجوز للشاهد
أن يشهد بشيء لم يعاينه إلا الذنب والموت والكساح والدخول
وولاية القاضى فإنه يسع أن يشهد بهذه الأشياء إذا أخبره بها
من يثق به ومن كان في يده شيء سوى العبد والامة وسعك أن
يشهد أنه له **باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل** ولا تقبل شهادة
الاعمى ولا المملوك ولا المحذور وفي قذف وأن تاب ولا شهادة الوالد
لولد ولا شهادة الولد لأبويه وإجداده ولا تقبل شهادة أحد الزوجين
للاخر ولا شهادة المولى للعبد ولا كتمانته ولا شهادة الشريك لشريكه
فيما هو من شركتهما وتقبل شهادة الرجل لأخيه وعمه ولا تقبل شهادته
ناجحة ولا مغنية ولا مخنث ولا مدمن الكسب على الله ولا من

جبن

رفع حكمه للقاضي فوافق مذهبهم امضاء وان خالفه بطله
ولا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص وان حكما في دم خطاء
نقض بالدية على المقاتلة لم ينفذ حكمه ويجوز ان يسلم البيعة
وتنقض النكول وحكم الحاكم لا يبرئ ولا يزوج ولا يطل
مسائل شتى وان كان علوا جلا وسفلا لا يحل فليس لصاحب
السفلا ان يتدخله تدلا ولا ينقب كوة عند الخيفة ثم وقال
يصنع ما لا يضر بالعلو والاذكات زائفة مستطيلة ينشعب
منها زائفة مستطيلة وهي غير نافذة فليس لاهل الكرافة
الاولى ان يفتعوا اياها في الكرافة القصوى وان كانت مستدرة
قد لزق طرفاها فلم ان يفتعوا اياها ومن ادعى بها حقا في دار
وانكرها الذي في يده ثم صالح فيها فهو جائز ومن ادعى دارا
في يد جلد باز وهبها للزوجة فسيلا البيعة فقال احمد في البيعة
فاشتريتها من واقام البيعة على الشراء قبل الوقت الذي ينفذ
فيه البيعة لم تقبل بيعة ومن قال لا اشتريتها من هذه الجارية
فانكر الاخر الشراء واجمع على ترك الخصومة وسعد ان يطاها

هذا هو الحكم في البيعة
والبيعة هي بيع المثل
في كل شيء من الثمن
والبيعة هي بيع المثل
في كل شيء من الثمن

يطاها وان اقرانه قبض من فلان عشرة عداهم ثم ادعى انما زوجه
صدق ومن قال لا خولك على القدم فقال ليس لم عليك
شيء ثم قال في مكانه بل عليك الف فليس عليه شيء ومن ادعى
على اخيه لا فقال مكانه لا شيء فقام المذعي البيعة بالف
واقام هو البيعة على القضاء قبلت بينته وان قال مكانه لك
على شيء قط ولا عرفك لم تقبل بينته على القضاء ومن ادعى
على رجل انه باع جارية فقال البائع لم ابهرها منك قط واقام المذعي
البيعة على الشراء فوجد بها اصبعان لينة فاقام البائع البيعة
انه ربي اليد من عيب لم تقبل البيعة البائع ذكر حق كتب في اسفله
ومن قام بهذا الذكر فهو على ما فيه ان شاء الله اكتب في شراء
فعلى فلان خلاصه لك وتسليم ان شاء الله بطل الذكر كله عند الج
وقال لان شاء الله هو على الخلاص وعلى من قام بذكر الحق وقولها
استمسك ان ذكره في الاخر **فصل في القضاء بالمواريث** واذا
مات النصراني في ان امراته مسلمة فقالت اسلمت بعد موته
قالت الوثنة اسلمت قبل موته فالقول قول الوثنة ومن مات له

في يد كفن البيع وبذل الفرض او التزيم بمقدار مهر وانكفالة
ولا يجبس فيما سوى ذلك كعوض المنسوب وارث الجنائيات
اذ قال القتيبي الا ان يثبت غير ان له مالا فيجب به شهر يراف
ثلاثة اشهر ثم يسال عنه فان لم يظهر له مال خلى سبيله ولا يحول
بينه وبين عرايه وفي الجامع الصغير جلا في عند القاضي
بدني فانه يجبس ثم يسال عنه فان كان موصلا ابد اجبس فان كان
معصرا خلى سبيله ويجبس الرجل في نفقة زوجته ولا يجبس والد
في دين ولد الا اذا اتفق من الاتفاق عليه **باب كتاب القاضي**
الى القاضي ويقبل كتاب القاضي الى القاضي في الحقوق الا شهدوا
عنده فان شهدوا على خصم حاضر حكم بشهادتهم وكتب بحكمه وان
شهدوا بغير حضره خصمه لم يحكم وكتب بالشهادة ليحكم بها
لكنه كبير ولا يقبل الكتاب الا بشهادة رجلين لو جلا والذين
وتجب ان يراء الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه ثم يختمه ويسلم اليهم
فاذا وصل الى القاضي لم يقبله الا بحضور الخصم فاذا سلمه للشهود
نظر الختم فاذا شهدوا انه كتاب فلان القاضي سلمه اليه في

في مجلس حكمه وقراءه علينا وختمه فتح القاضي وقراءه على الخصم
والرسم ما فيه ولا يقبل كتاب القاضي الى القاضي في الحدود والقصاص
فصل ويجوز قضاء المرأة في كل شيء الا في الحدود والقصاص
وليس للقاضي ان يستخلف على القضاء الا ان يفوض اليه
ذلك واذا رفع الى القاضي حكم عالم امضاه الا ان يالف الكتاب
والسنة والاجماع او يكون قول لا دليل له عليه وفي الجامع
الصغير وما اختلف فيه الفقهاء ففوض به القاضي ثم جاء
قاضي اخري غير ذلك امضاه وكل شيء قضى به القاضي في
الظاهر يتجرى به وفي الجاهل كذلك عند الجاحفة واليوسف
ولا يقضى القاضي على غائب الا ان يحضر من يقدم مقامه **ضمن**
القاضي اموال المتأمن ويكتب ذكر الحق وان اقرض الابن
باب التحكيم واذ حكم الرجلان جلا فحكم بينهما ورضيا
بحكمه جاز اذا كان بصفة الحاكم ولا يجوز تحكيم الكافر والعبد
والذمي والمحدود وفي القذف والناسق والكسبي وكل واحد
واحد من المحكمين ان يرجع ما لم يحكم عليه فاذا حكم لزمه ما

لا بأس بالمال قبل ان يؤدجى عنه فان لزم بالمال كان له ان

الكنفول عنه بالمال قبل ان يؤدجى عنه فان لزم بالمال كان له ان
 يلزم الكنفول عنه حتى يخلصه وان ابرأ الطالب الكنفول عنه او
 استوفى منه برأى الكنفول وان ابرأ الكنفول لم يبرأ الكنفول عنه ولا
 اذا اخرج الطالب عن الاصيل فهو ناخير عن كنفيله وان اخرج عن الكنفول
 لم يكن ناخرا عن الاصيل فان صالح الكنفول رب المال من الالف
 على خمسين فيقذف برأى الكنفول والذي على الاصل ومن قال لكفيل
 ضمن له مالا فثبتت اليه من المال رجع الكنفول على الكنفول عنه وان
 قال ابرأتك لم يرجع الكنفول على الكنفول عنه ولا يجوز تعليق البراءة
 من الكفالة بشروط وكل حق لا يمكن استيفاؤه من الكنفول لانصح الكفالة
 كحدود والقصاص واذا تكفلت المشوى بالحقن جاز واذا تكفلت
 على الكفيل بالبيع لم يبيع ومن استاجر دابة ليعمل عليها فان كانت
 بعينها لم يبيع الكفالة ما عمل وان كانت بغيره اجازت الكفالة
 وكذا من استاجر عبد الخدمه وكذا له رجل جندته فهو باطل و
 يصح الكفالة لا يقول الكنفول لم يبيع المقتد الا في سله و
 وهوان يقول المربى لو انشء تكفلا عني بما على من الدين فتكفل ببيع

لا بأس بالمال قبل ان يؤدجى عنه فان لزم بالمال كان له ان
 يلزم الكنفول عنه حتى يخلصه وان ابرأ الطالب الكنفول عنه او
 استوفى منه برأى الكنفول وان ابرأ الكنفول لم يبرأ الكنفول عنه ولا
 اذا اخرج الطالب عن الاصيل فهو ناخير عن كنفيله وان اخرج عن الكنفول
 لم يكن ناخرا عن الاصيل فان صالح الكنفول رب المال من الالف
 على خمسين فيقذف برأى الكنفول والذي على الاصل ومن قال لكفيل
 ضمن له مالا فثبتت اليه من المال رجع الكنفول على الكنفول عنه وان
 قال ابرأتك لم يرجع الكنفول على الكنفول عنه ولا يجوز تعليق البراءة
 من الكفالة بشروط وكل حق لا يمكن استيفاؤه من الكنفول لانصح الكفالة
 كحدود والقصاص واذا تكفلت المشوى بالحقن جاز واذا تكفلت
 على الكفيل بالبيع لم يبيع ومن استاجر دابة ليعمل عليها فان كانت
 بعينها لم يبيع الكفالة ما عمل وان كانت بغيره اجازت الكفالة
 وكذا من استاجر عبد الخدمه وكذا له رجل جندته فهو باطل و
 يصح الكفالة لا يقول الكنفول لم يبيع المقتد الا في سله و
 وهوان يقول المربى لو انشء تكفلا عني بما على من الدين فتكفل ببيع

لا بأس بالمال قبل ان يؤدجى عنه فان لزم بالمال كان له ان
 يلزم الكنفول عنه حتى يخلصه وان ابرأ الطالب الكنفول عنه او
 استوفى منه برأى الكنفول وان ابرأ الكنفول لم يبرأ الكنفول عنه ولا
 اذا اخرج الطالب عن الاصيل فهو ناخير عن كنفيله وان اخرج عن الكنفول
 لم يكن ناخرا عن الاصيل فان صالح الكنفول رب المال من الالف
 على خمسين فيقذف برأى الكنفول والذي على الاصل ومن قال لكفيل
 ضمن له مالا فثبتت اليه من المال رجع الكنفول على الكنفول عنه وان
 قال ابرأتك لم يرجع الكنفول على الكنفول عنه ولا يجوز تعليق البراءة
 من الكفالة بشروط وكل حق لا يمكن استيفاؤه من الكنفول لانصح الكفالة
 كحدود والقصاص واذا تكفلت المشوى بالحقن جاز واذا تكفلت
 على الكفيل بالبيع لم يبيع ومن استاجر دابة ليعمل عليها فان كانت
 بعينها لم يبيع الكفالة ما عمل وان كانت بغيره اجازت الكفالة
 وكذا من استاجر عبد الخدمه وكذا له رجل جندته فهو باطل و
 يصح الكفالة لا يقول الكنفول لم يبيع المقتد الا في سله و
 وهوان يقول المربى لو انشء تكفلا عني بما على من الدين فتكفل ببيع

لا بأس بالمال قبل ان يؤدجى عنه فان لزم بالمال كان له ان
 يلزم الكنفول عنه حتى يخلصه وان ابرأ الطالب الكنفول عنه او
 استوفى منه برأى الكنفول وان ابرأ الكنفول لم يبرأ الكنفول عنه ولا
 اذا اخرج الطالب عن الاصيل فهو ناخير عن كنفيله وان اخرج عن الكنفول
 لم يكن ناخرا عن الاصيل فان صالح الكنفول رب المال من الالف
 على خمسين فيقذف برأى الكنفول والذي على الاصل ومن قال لكفيل
 ضمن له مالا فثبتت اليه من المال رجع الكنفول على الكنفول عنه وان
 قال ابرأتك لم يرجع الكنفول على الكنفول عنه ولا يجوز تعليق البراءة
 من الكفالة بشروط وكل حق لا يمكن استيفاؤه من الكنفول لانصح الكفالة
 كحدود والقصاص واذا تكفلت المشوى بالحقن جاز واذا تكفلت
 على الكفيل بالبيع لم يبيع ومن استاجر دابة ليعمل عليها فان كانت
 بعينها لم يبيع الكفالة ما عمل وان كانت بغيره اجازت الكفالة
 وكذا من استاجر عبد الخدمه وكذا له رجل جندته فهو باطل و
 يصح الكفالة لا يقول الكنفول لم يبيع المقتد الا في سله و
 وهوان يقول المربى لو انشء تكفلا عني بما على من الدين فتكفل ببيع

مع غيبه الفراء واذا مات الرجل وعياله من ولم يترك شيئا
 فكفلا عنه رجل للفرع لم ينع عند خيفته فم ومن تكفل
 عن رجل بالفرع عليه امر ففرض الالف قبل ان يعطى صاحب المال
 فليس له ان يرجع فيها فان رجع الكنفول فيه فهو له ولا ينصف
 ولو كانت الكفالة بغير خبطة فقبضها الكنفول فباعها ورجع
 فيها فالرجع له في الحكم ولحق اليه ان يردده على الكنفول فضاء الكفر
 ولا يجبر عليه في الحكم وهذا عند خيفته فم في رتبة الجامع
 الصغير وقال ابو يوسف ومحمد بنهما هو له ولا يردده على الكنفول
 فضاء ومن كفلا عن رجل بالفرع فامر الاصيل ان يتعين عليه
 حريا ففعل فانشء الكنفول فالرجع الكنفول بغيره البائع فهو
 عليه ومن كفلا عن رجل باذاب له عليه وباقض له عليه وغاب الكنفول
 عنه فاقام الكنفول البيعة على الكنفول له على الكنفول عنه الف درهم
 لم يقبل ومن اقام البيعة ان له على فلان كذا وان هذا كنفيله
 بامر فانه يقضى به على الكنفول وعلى الكنفول عنه فان كانت الكفالة
 بغير امر يقضى على الكنفيل خاصة ومن باع دارا وكفلا عنه

لا بأس بالمال قبل ان يؤدجى عنه فان لزم بالمال كان له ان
 يلزم الكنفول عنه حتى يخلصه وان ابرأ الطالب الكنفول عنه او
 استوفى منه برأى الكنفول وان ابرأ الكنفول لم يبرأ الكنفول عنه ولا
 اذا اخرج الطالب عن الاصيل فهو ناخير عن كنفيله وان اخرج عن الكنفول
 لم يكن ناخرا عن الاصيل فان صالح الكنفول رب المال من الالف
 على خمسين فيقذف برأى الكنفول والذي على الاصل ومن قال لكفيل
 ضمن له مالا فثبتت اليه من المال رجع الكنفول على الكنفول عنه وان
 قال ابرأتك لم يرجع الكنفول على الكنفول عنه ولا يجوز تعليق البراءة
 من الكفالة بشروط وكل حق لا يمكن استيفاؤه من الكنفول لانصح الكفالة
 كحدود والقصاص واذا تكفلت المشوى بالحقن جاز واذا تكفلت
 على الكفيل بالبيع لم يبيع ومن استاجر دابة ليعمل عليها فان كانت
 بعينها لم يبيع الكفالة ما عمل وان كانت بغيره اجازت الكفالة
 وكذا من استاجر عبد الخدمه وكذا له رجل جندته فهو باطل و
 يصح الكفالة لا يقول الكنفول لم يبيع المقتد الا في سله و
 وهوان يقول المربى لو انشء تكفلا عني بما على من الدين فتكفل ببيع

انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو

على اولى اوانا زعم بر او قيل به فان شرط الكفالة تسليم الكفولة
 في وقت بعينه لزم لحضاره الطالب في ذلك الوقت فان حضره
 حبر الحاكم واد الحضر وسلم في مكان بقدر الكفول له ان
 يخاصه برئ الكفيل من الكفالة واذ الكفالة على ان يسلم في مجلس
 القاضى وسلم في السوق برئ وان سلم في بربر لم يبر او اذ مات
 المكفول برئ الكفيل بالنفس من الكفالة وانما المكفول
 لم يبر الكفيل بالنفس من الكفالة ومن كفل بنفسه اخر
 ولم يقل اذا دفت اليد فانما برئ قد فعل اليه فهو برئ وان
 تكفل نفسه على انه لم يوف بر في وقت معين فهو صامن
 لما عليه وهو الف ولم يحضر في ذلك الوقت لزم ضمان المال
 ولم يبر من الكفالة بالنفس ومن كفل بنفسه جلف قال
 ان لم يوف بر بعد افعاله المال فان المكفول عنه ضمن الكفيل
 ومن ادعى على اخيه بانه دينار وبينها ادم بينها حتى تكفل
 جلف على انه لم يوف بر بعد افعاله المائة فلم يوف بر بعد افعاله المائة
 عندها وقال محمد بن ان لم بينها حتى تكفل ثم ادعى بعد ذلك والكفيل نعم اصر

انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو

ذلك لا يلتفت الى ادعواه ولا يجوز الكفالة بالنفس الحدود
 والقصاص عند اخيق بمقتضى ما لا يجبر عليه باعده فتد
 يجبر في حد القذف ولا يجبر فيه حتى يشهد شهودان او شاهدا
 عدلين عرفا فافهم واكره من الكفالة جازان في المراجع ومن اخذ
 كفلا بنفسه من جلف ذهب واخذ منه كفلا اخر من كفلائه
 وانما الكفالة بالمال جارية معلومة بان كان المكفول به او مجهولا اذا
 كان دينيا صحيا شلان يقول تكفلت عنه بالالف او بالالف
 او ما يبدى كلف في هذا البيع وكما قول له بالخيار ان شاطا اليه
 عليه وان شاطا اليه كفلا ويجوز تعليق الكفالة بالشرط مثل ان
 يقول ما يابعت فلانا فاعلى وما ذاب لك عليه فاعلى وما غصبت
 فعلى وان قال تكفلت بالك على فقامت الكفالة على الكفيل لا على الكفول
 وان لم يتم الكفالة فاقول قول الكفيل مع عيني في مقدار ما يعتري
 فان اعترف المكفول عند الكفيل من ذلك لم يصدق على كفيلا
 الكفالة امر المكفول عند تغيير امره فان كفل بامر رجوع بامره
 عليه وان كفل بتغيير امره لم يرجع بامره وليس للكفيل ان يطالب

انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو

لم يتم قبضه لنفسه فاكتمل له ثم اكتمل لنفسه جان وان لم
 يكن مسلما وكان قرضا او قبض الكرجان ومسلم في كرج
 فامر رب المسلم ان يكيله المسلم اليه غايه رب المسلم
 ففعل وهو غايه لم يكن قبضا ومن اسلم جارية في كرج خط
 قبضها المسلم اليه ثم تقايلا فانت في يد المشتري فعلم قيمتها
 يوم قبضها ولو تقايلا بعدها لك الجارية جاز وعليه قيمتها واذا
 اشترى جارية بالف ثم تقايلا فانت في يد المشتري بطلت الا
 وان تقايلا بعد موتها فالأول باطل وان اسلم الى رجل درهم
 في كرج خطه فقال المسلم اليه شرطه يا وقال رب المسلم لم
 نشترط شيئا فالقول قول المسلم اليه وان قال المسلم اليه لم
 يكن للرجل وقال رب المسلم بل كان للرجل فالقول قول رب المسلم
 فان ادعى المسلم اليه الرجل فانكر رب المسلم فالقول قول المسلم
 اليه ^{في قبضه} ثم وعندها القول قول رب المسلم ويجوز
 المسلم في ثياب اذ بين طول وعرض او رفعه ولا يجوز المسلم
 في الجواهر ولا في الخزنة ولا باس المسلم في اللبن والاعراق اهي

لخمس الكسور فيهما خلاصة كسور

سعى علينا معلوما وكل ما انكى ضبطا صفتا ومعرفة مقدار
 لا يصح اسلم قبضه لا باس بالمسلم في الكسوت والقمم والخمين
 ونحو ذلك اذا كان يعرف ذلك بالوصف وان كان لا يعرف
 فلا خير فيه وان استضع شئ من ذلك بغير اجل فهو بالخيار
 اذا رآه ان شأنا اخذ وان شأنا ترك **مسائل منتشرة** ويجوز بيع
 الكلب والقط والسمكة والعلامة ولا يجوز بيع الخنزير والخنزير
 ولا بيع دود القز الا مع الفز ولا الفحل الا مع الكورات واهل
 الكسوة في ابيات كالسليين الا في الخنزير خاسمة فان
 عقدهم كعقد اسلم على الصبي وعقدهم على الخنزير كعقد اسلم
 على الكفاة فلو قال الغيره بيع عبدك من فلان بالف درهم على اني
 ضامن لك خمسمائة من الف من سوى الف فهو جاز في اخذ الف
 من المشتري وخمسمائة من الضامن وان لم يضمن الف من الضامن
 بالف ولا شيء على الضامن ومن اشترى جارية ولم يقبضها
 حتى زوجها فوطئها الزوج فالتكاح جاز وهذا قبض وان
 لم يطأها فليس قبض ومن اشترى عبدا فغاب قبل

الفن

لا يصح اسلم قبضه ولا باس بالمسلم في الكسوت والقمم والخمين ونحو ذلك اذا كان يعرف ذلك بالوصف وان كان لا يعرف فلا خير فيه وان استضع شئ من ذلك بغير اجل فهو بالخيار اذا رآه ان شأنا اخذ وان شأنا ترك

لا يصح اسلم قبضه ولا باس بالمسلم في الكسوت والقمم والخمين ونحو ذلك اذا كان يعرف ذلك بالوصف وان كان لا يعرف فلا خير فيه وان استضع شئ من ذلك بغير اجل فهو بالخيار اذا رآه ان شأنا اخذ وان شأنا ترك

وضا معلوماً ولا خيراً في السلم في اللحم عندنا جيفة لقوله وقال اذا
وصف من اللحم موضعاً بصفة معلومة جاز ولا يجوز السلم الا
موجلاً ولا يجوز الا بابل معلوم ولا يجوز السلم بمكالم رجل
بعينه ولا بد من رجل بعينه ولا في طعام فريته بينهما او ثمنه فريته
او اسلم فيه

شبكة
الألوكة
www.alukah.net

شبكة
الألوكة

السابقة والقصوى ان يفسخ قبل الاحارة دفع الحقوق
عنه بخلاف القصوى والخاص لانه معتبر بغير
ملازمه القصوى اليه وكذا لا يشترط في البيع
بقاء العاقد للقصوى عند الاحارة حتى
لو احاره بعد ما يملك العاقد جازا به الذي
كثرنا من ان الشيء يكون للمالك مما اذا كان
دينا وان كان عرضا معيناً كان الشيء من
القصوى ملكاً واحاره المالك احاره فخذ
لا احاره عقلاً لما كان المالك احاره فخذ
شراً من وجه والشراء لا يتوقف بل يتوقف
على الكمال وان وجد نقداً فكونه ملكاً
وبجازه المالك لا يتوقف بل يتوقف
احارته في التقيد لا في العقد ثم يجب على
القصوى مثل اسمه ان كان مثلياً والا
فقيمة لانه لا يصادر كبدله صار مثلياً
لنفسه بما لا يغير مستوفاه لا حتى الشراء
ويجب عليه ردّه كما لو قضاه بالالفيد
واستوفاه من المثل جازاً وضماً وان لم يكن
قصداً ربح ربح ربح ربح ربح

على العبد بيع هو على البائع وان ارتفع عبد مفر بالصودرة
فوجد حراً لم يرد عليه مال ومن ادعى حقاً في دار فملكه الذي
في يد علي بائره فاستخفت الدار الامتداف في عندها لم يرد
بشيء وان ادعى ملكاً فملكه على ما به فاستحق منها شيء في عياله
فصل في بيع الفصول ومن باع ملكاً غيره بغير اذنه
فالملك بالخيار ان شاء اجاز البيع وان شاء فسخ ولله الاجرة
اذا كان المعقود علياً بقاؤه المتعاقدين حالهما ومن غصب
عبداً فباعه واعتقه المشتري ثم اجاز له البيع جاز العتق
وان قطعت يد العبد واخذ رثتها ثم اجاز البيع فالرثش
للمشتري ويتصدق باءه على نصف الثمن فان باعه المشتري
من اخر ثم اجاز له البيع الاول لم يرد البيع الثاني وان لم يرد
فان في يده او قلتم اجاز له البيع لم يرد ومن باع عبد غيره
بغير اذنه فارد المشتري رد البيع وقال انك بعته بغير اذن
المولى ومجداً لبايع واقلم المشتري البيعة على ان يرد البائع او
رب العبد ان لم يرد البائع واراد البيع لم يقبل البيعة فان اذن

البائع

والمعتق وخلد في خلا العنب وكذا شحم البطن بالاليت
او باللمح وتكون بيع الخبز بالخطئة والديق متفاضلاً ولا
ربوا بين المولى وعبد ولا بين المسلم والكوفي في دار الحرب
باب الحقوق ومن اشترى متراً لا فوقه متراً فليس
الاغلا الا ان يشتري بكل حق هو له او برافته او بكل قليل وكثير
هو فيه احسنه وان اشترى بيتاً فوقه بيت بكل حق لم يكن الا
ومن اشترى داراً بعددها فلا العلو والكيف وان اشترى
بمراقبها او بكل قليل وكثير دخل الظان ايضاً واشترى بيتاً
فدار او متراً او مسكناً لم يكن له الطريق والمسيل الا ان يشتري
بكل حق وهو له او برافته او بكل قليل وكثير **باب الاحتياق**
ومن اشترى جارية فولدت عنده فاستحقها جارية بيعة
فانما اخذها او ولدها فان اقربها الرجل لم يرد لها ومن
اشترى عبداً فاداه هو حر وقد قال العبد للمشتري اشترى فاني
عبد له فان كان البائع حراً او غيبه منصرفه فلم يكن له على
العبد شيء وان كان البائع لا يردى ابن هو بيع المشتري على

فانما اخذها او ولدها فان اقربها الرجل لم يرد لها ومن
اشترى عبداً فاداه هو حر وقد قال العبد للمشتري اشترى فاني
عبد له فان كان البائع حراً او غيبه منصرفه فلم يكن له على
العبد شيء وان كان البائع لا يردى ابن هو بيع المشتري على

ولا يرد له ما كان له من
عقده فمقتضى عليه رد المثل
فانما اخذها او ولدها فان اقربها الرجل لم يرد لها

لانه لا يرد له ما كان له من
عقده فمقتضى عليه رد المثل
فانما اخذها او ولدها فان اقربها الرجل لم يرد لها

لانه لا يرد له ما كان له من
عقده فمقتضى عليه رد المثل
فانما اخذها او ولدها فان اقربها الرجل لم يرد لها

[illegible]

۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲

من كان عليه
يقول فام على غشوه
يقترن واما رابع مرتبة الفصل
اشتره يقترن رابعة على الغشوه في الفصل
عموما يبيعه مرتبة على الغشوه في الفصل
لان الاصل عليه كما او انما كانت بالاول
من خشي ثم راع الاضي من البايح ثم انزل الاول
منه فاديبه مرتبة على الغشوه في الفصل
منه فاديبه الاول بالعقد ثانيا لا يبا كده
حصول الرج الزوال بالدهو على عيب
بعد ما كان على شق الرج اضا كما و
والشبهة كما تحسبه وبيع الرج شبهة
لعدم الايجور الرج فيها اصد او مرة
الطليقة فيها اذا اشتره من صولة او مرة
لما لم من التوسج و نونا يقترن بالفضل
كما اشترى غشه لانه بالفضل الا ان كان
الاول وبيع غشه لانه بالفضل الا ان كان
وامن بلانته و التاكيد هكلم يقترن
شهود الطلاق قبل الذوق اذا جسد يقترن
نصف الكبر تبا كده ما كان على شق الغشوه
ما اذا غلظت لان اشترى نوبا وغشوه
في الفصل الثاني كما اشترى نوبا وغشوه
اما ما اشترى بالغشوه في الفصل

البيع فاسد وكذا البيع على ان يشتري ما لا يبيع فيها
او دارا على ان يسكنها شهر او على ان يقرضه المشتري درهما
او على ان يهدي له هدية وان يبيع عينا على ان يسلمها الى المشتري
فالباع فاسد وكذا البيع حاريا الا حاريا وكذا الواتاع فو باع على
يقطع كبايع وجب طه قصا او قبا او فعلا على ليجزها البائعا
او يشترها قال الله وفي العمل محورا يتحسنا والبيع الى البائع
ولهم جان فصوصم النصاري وفطر اليهود اذ لم يعرف كتابا يمان
ذلك فاسد ولا يجوز البيع الى قديم الحاجة وكذا الى الحصاد والكتاب
والعطاف والخرق وكل الى هذه الاوقات جائز وان راضيا
الاجل قبل ان ياخذ الناس في الحصاد وكذا يفسد قبل قديم الحاجة
جاءه من غيره بين حرم وعبد او شاة ذكية وميتة بطل البيع فيها
جميع بين عبد ومملوك او بين عبد وعبد غيره في البيع والعبد يفسد
ماتين **فصل في الحكم** واذا قبض المشتري لبيع في البيع
بالمال باع وفي المقدم عوضا من كل واحد منها مال ملك البيع ولو فسد
قيمة وكل واحد منهما قد بفسد وان باع المشتري فسد البيع

فالباع فاسد وكذا البيع على ان يشتري ما لا يبيع فيها
او دارا على ان يسكنها شهر او على ان يقرضه المشتري درهما
او على ان يهدي له هدية وان يبيع عينا على ان يسلمها الى المشتري
فالباع فاسد وكذا البيع حاريا الا حاريا وكذا الواتاع فو باع على
يقطع كبايع وجب طه قصا او قبا او فعلا على ليجزها البائعا
او يشترها قال الله وفي العمل محورا يتحسنا والبيع الى البائع
ولهم جان فصوصم النصاري وفطر اليهود اذ لم يعرف كتابا يمان
ذلك فاسد ولا يجوز البيع الى قديم الحاجة وكذا الى الحصاد والكتاب
والعطاف والخرق وكل الى هذه الاوقات جائز وان راضيا
الاجل قبل ان ياخذ الناس في الحصاد وكذا يفسد قبل قديم الحاجة
جاءه من غيره بين حرم وعبد او شاة ذكية وميتة بطل البيع فيها
جميع بين عبد ومملوك او بين عبد وعبد غيره في البيع والعبد يفسد
ماتين **فصل في الحكم** واذا قبض المشتري لبيع في البيع
بالمال باع وفي المقدم عوضا من كل واحد منها مال ملك البيع ولو فسد
قيمة وكل واحد منهما قد بفسد وان باع المشتري فسد البيع

وكونه الى بيع الا واما حار
لان بيعه جائز لانه من ماله
التي لا يكون لها مال ولا يكون لها مال
البيع لا يفسد فادى الى ان يكون له المال
والضابط فاختار ان يكون له المال
ماد اجاب عنه التذرية فاختار ان يكون له المال
اختار ان يكون له المال فاختار ان يكون له المال
مختار ان يكون له المال فاختار ان يكون له المال
يختار ان يكون له المال فاختار ان يكون له المال
استأجر ان يكون له المال فاختار ان يكون له المال
يختار ان يكون له المال فاختار ان يكون له المال
بصورة فاختار ان يكون له المال فاختار ان يكون له المال
تترك ان يكون له المال فاختار ان يكون له المال
الدين حتى لو فسد باذاب البيع حتى لو فسد
فلان حتى ولو فسد البيع حتى لو فسد
اولى على ان البيع حتى لو فسد

وسقط حق البيع وان اشتري عبدك بغير قبضه
اعتقد اوباعه او ذهبه فوجاز وعليك القيمة وليس للبائع البيع
الفاقد ان ياخذ البيع حتى يرد الفان وان مات البائع والمشتري
اخر به حتى يستوفي الفان ويبيع او يبيع فاسدا فبناها المشتري
فعليه قيمتها عند الخفيف ثم رآه يعقوب عن في الجامع الصغير
ثم شك بعد ذلك في ارجائه عن الخفيف وقال لا يقض لنا او رد ذلك
فمن اشترى بغير قبض فاسدا وتعاوضا فباعها او بيع فيها تصدق
بالباع وبطبيع البائع ما في الفان وكذا اذا ادعى على غيره الا
ايدهم تصادقا على ان لم يكن عليه فسد فليس له ان يطالب
فصل في ما يكره وفي سوا ذلك صلى الله عليه وسلم عن الخفيف وعن
علي بن ابي طالب عن ثوبان بن الجلب وسعد الحارثي البادي والبيع عندنا
الجمعة كذا لك يكن ولا يفسد العقد ولا يفسد بيع من يبيع من يبيع
مملوكين صغيرين احدهما ذرهم محرم ولا حرم يفسد بينهما
كذلك ان كان احدهما كبيرا فان فرق كره ذلك وجاز العقد ان
كانا كبيرين فلا يفسد بالتفرق بينهما **باب الاقالة**

ما يفسد الدوام فيقطع حصة في الاسترداد
كالصحة على وجه الاسترداد
ويستحق التسلط والتمسك لانه لم يرد
حصة الدوام على وجه الاسترداد
لأنه لم يرد على وجه الاسترداد
فاسد ان ياخذ العتق ونفسه في
والبيع الفاسد اذا اشترى من
حوال الاسترداد لا يحكم فيه غنمه
عنده علم ان يحوي البائع في الاسترداد
ولا تقطع غنمه وهذا طاهر فادى اخذه
الشعبه ياخذ بالقيمة كما اذا اشترى
فاسد واحد بالقيمة كما اذا اشترى
بالسبع الاول وتقف الفان وان اشترى
احده بالسبع الثاني بمنتهى لا يفسد
ان فامكن ايجار ثمنه فادى اخذ
بمنها الشفعة تقطع البناء والفسد
كما يفعل بالسبع الصحيح والفسد

شبكة
الألوكة
www.alukah.net

وقد اشترى عبدًا وشطر المرأة مكره عيب فليس لمن يردده
يعيب وإن لم يسم الميوب بعددها **باب البيع الفاسد**
وإذا كان أحد العوضين أو كلاهما مرفوعاً فالباع فاسد كما بيع
بالبسته والدم والحزب والخنزير وكذلك إذا كان غير مملوك كالحر
وبيع أم الولد ولد برومها كب فاسد وإن مات أم الولد
أو ولد برومها لم يفسد فلو كان علي عند أبي حنيفة نفقة ولا يجوز
بيع السمان في الماء قبل أن يصطاده ولا في حنظل لا يؤخذ إلا
بصيد الطير في الهواء ولا بيع الحبل ولا التناج ولا اللبن في
الضرع والصف على ما هو النظم وجعل في سقف وذئب من
ثوب ذكر القطع ولم يذكره وصف بتر القاص وبيع المراينة
وهو بيع الدرع على رؤس القمل بتر مجذوم مثل كيلة خرصا ولا يجوز
البيع بالقاء الحجر واللامسة ولا بيع ثوب من ثوبين ولا بيع
بيع الماعى ولا جارتها ولا عور بيع الخمل ولا عور بيع دود القمل
البيع القمل ولا بيع الابن إلا أن يبيعه من رجل ثم انعمه ولا بيع
لبن الماء في القديح ولا شعر الخنزير ويجوز الانتفاع به للحزب ولا

Handwritten text in a script, likely Indic, covering the entire page. The text is written in a cursive style and appears to be a continuous passage.

ولا تغفل الانسان ولا تتفاج بها ولا جلود الميتة قبل ان يبدن
ولا لباس بيعها والانتفاع بعد البيع ولا لباس مع عظام الميتة
وعصبتها وصوفها وقرنها وشعرها وقرنها والانتفاع
بذلك كله وان كان سفلا وعلوا فخرسقا او سقط العلوج
فباع صاحب العلوج لم يجر بيع الطرن وهبته جائز بيع
مسيلها وهبته فاسد ومن باع جارية بالف درهم حاله او
وقضها ثم باعها من البائع خمسة اذ قبل ان ينقل الكفن لا هو ربيع
الثاني فان اشتراها بخمسة اثم ثم باعها واخرى معها من البائع قبل
ان ينقل الكفن بخمسة اثم فالبيع جائز في التيمم يشترط ان لا يبطل
في الاخرى ومن اشترى من يثا على ان يزينه بظرف بطر عنده كان كل
ظرف خسين رطلان فواسد وان اشترى على ان يطرح عنده
الظرف جائز وان اشترى ستمائة رطل او عشرين رطلا
فقال البائع اني غير هذا وهو خمسة اطل فالقول قول المشتري
والا امر المسلم بزيادة ابيع خرا وسرا فافعل جائز قال لا يجوز
ومن باع عبد على ان يعقبا المشتري او بدينه او يكاتبه او اعطى على

[illegible]

الألوكة

www.alukah.net

يرضى البائع ان يأخذ بعينه ومن اشترى فورا قطع غوبه
 برعيابج بالعيب فان قال البائع انا اقبله كذلك كان ذلك
 فان باعه لشترى لم يرجع بشئ وان قطع الثوب وخاطه او
 صبغ اجمراوت السوق بسمي ثم اطلع على عيب بشي جج
 بنقصان العيب وليس للبائع ان يأخذ فان باعه لشترى
 بعده راي العيب يرجع بالنقصان ومن اشترى عبدا ولعتف
 او مات عندك ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه وان اغرق على
 مال ثم اطلع على عيب لم يرجع بشئ وان قتل المشتري لعبد او
 كان طعنا ما فكله لم يرجع بشئ عندا جنيته ثم قال لا يرجع في الا
 ومن اشترى ايضا او يطبخا او قنا او جودا فكله فوجبه
 فان لم ينتفع به رجع بالثمن كله وان كان ينتفع مع فساد جج
 بالنقصان ولم يردده ومن باع عبدا فباعه لشترى ثم رد عليه عيب
 فان قبله قبضا والقاضي باقرار او بيينة او باباوي يني لان يردده على
 بايعه وان قبله بغير قضا وليس له ان يردده وفي الجامع الصغير
 وان رده عليه بغير قضا بعيب لا يحدف مثله لم يكن لان يردده

يأصم الذي باعه ومن اشترى عبدا فقبضه فادعي عيبا لم
 يجبر على دفع الثمن حتى يحلف البائع او يقيم المشتري بيئته وان
 قال المشتري شهودي بشام استخلف البائع لحتى يقيم المشتري
 البيئته ان يوق عندك فاذا قاما يحلف بالثمن قد باعه وسلمه
 اليه وما يوق قط ومن اشترى جارية وتقا بضا فوجد بها عيبا
 فقال البائع بعثتها وخري معها وقال المشتري بعثتها وجد
 فالقول قول المشتري ومن اشترى عبدا في صفقة واحدة
 احدها او وجد بالآخر عيبا فانه يأخذها او يدعيها وتوشتري
 شتا اما ايكال او يوزن فوجد ببعض عيبا رده كله واخذ كله
 فان اخفى بعضه ولا خيار له في رد سابق وان كان ثوبا فله الخيار
 ومن اشترى جارية فوجد بها قرحا فادها او كانت دايرة
 في حاجته فهو رضاء وان ركبها ليردها على بايعه او ليس فيها او
 او يشتري لها علفا فليس برضا ومن اشترى عبدا قد سرق ولم
 يعلم به فقطع عند المشتري له ان يردده ويأخذ الثمن عند الجنيته بثلث
 وقال ابو جحيم يابن قيمته سارقا لغير سارق فان سرق في يد

ودفع الثمن ومن اشترى عبدا
 فادعي ابا قال يحلف البائع

لان الخلف ثمة على دعوى
 يحلف ولا دفع الدعوى الا بوضع ولا
 يلزم من ثمة البيئته ثمة العيب عند ولا
 والاشياء الستة وهذا لا بد منه كماله والحدود
 فيما تقدم الدعوى والبيئته لعل الخصومة فلا بد من
 لدعوى الخصومة المحققة لان البيئته لان التخلل شرع
 هنا لا تنطبق الخصومة بينهما لانها اول حلق البائع
 قام العيب في الحال ثم تنشا خصومة
 ثانيا على ان لم يكن عندك

احدهما فليس للاخر ان يردده عندنا بحيفة الله وقال لثان
 يردده ومن باع على ان خياره كاتب فكان بخلافه فاشترى
 بالخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء تركه **باب خيار الرؤية**
 ومن اشترى شيئا لم يره فابعد جاز ولا خيار اذا رآه ان شاء اخذ
 وان شاء رده وكذلك اذا قال رضى ثم رآه ان يردده ومن باع ما
 لم يره فلا خيار له ومن نظر الى وجه الصبرة او الى ظاهر الثوب
 مطويا او الى وجه الجارية او الى وجه الدابة وكلها فلا خيار له وان
 رآه من الدار فلا خيار له وان لم يشاهده من بيتها وكذلك اذا رأى
 خارج الدار قال رضى الله هذا فيهم ونظر الوكيل انظر الموكل
 حتى لا يردده الا من عيب ولا يكون نظره سوا انظر عند حيفة
 وكلها سواء وان يردده ويبع الا على شراؤه جاز ولا خيار
 اذا اشترى ويسقط خياره بحسب المبيع اذا كان يعرف بالجنس
 وبشما اذا كان يعرف بالشئ وبذوقه اذا كان يعرف بالذوق ولا
 يسقط خياره في المعقار حتى يوصف له فقال ابو يوسف نعم اذا وقع
 في مكان لو كان بصيرا لراه ووصف له فقال قد رضىت بسقط ^{خياره}

ومن رأى لحد الثوبين فاشترى هاتم رأى الاخر جاز وان يرددهما
 ومن مات ولا خيار له كودية بطل خياره ومن رأى شاة ثم اشترى بعد
 مدة فان كان على الصفة التي رآه فلا خيار له وان وجد متغيرا فلا
 خيار ومن اشترى عدل لم يره فباع منه ثوبا او هبة وسلم
 لم يردش الا بعيب وكذا خيار الكسرة **باب خيار العيب**
 واذا طلع المشتري على عيب في المبيع فهو بالخيار ان شاء اخذ بجميع
 الثمن وان شاء رده وليس له ان يمسكه ويأخذ النقصان وكل
 ما اوجب نقصان الثمن في عادة القمار فهو عيب والا باق والبول
 في الفراش والكسرة عيب في الصغير الم يبلغ فاذا بلغ فليس في ذلك
 بعيب حتى يعاوده بعد البلوغ والجنون في الصغير عيب ابد لا ينقض
 والذئب عيب في الجارية وليس بعيب في العلام الا ان يكون من ^{نحو العلم}
 ماء والزنا وولد الزنا عيب في الجارية دون العلام والكفر عيب
 فيها ولو كانت الجارية ثمة لا تحيض او هي مستحاضة فهو
 عيب فاذا حدث عند المشتري عيب واطلع على عيب كان
 عند البايع فله ان يرجع بنقصان العيب ولا يرد المبيع الا ان

ارطالامعلومة ويجوز بيع الخطئة في سبيلها والباقي فله في قشر
 ومن باع دار ادخل في البيع مفااتيح اغلاقها هذا اذا كانت الاقفال
 متصلة وان كانت منفصلة لم تدخل في البيع المفااتيح لان الاقفال
 لا يدخل في البيع فتبعتها ولحق الكيال اذا قلنا ان على المبيع واجبة
 فدان الثمن على المشتري ومن باع سلعة بثمن قبل المشتري ادفع
 ادفع الثمن اولاً واذا دفع قبل للمبايع سلم البيع وان باع سلعة
 بسلعة او ثمنين قبل لها سلماً معاً **باب خيار الشرط**
 خيار الشرط جائز في البيع للمبايع والمشتري ولها خيار ثلثة
 ايام وادونها ولا يجوز اكثر منها عند الحنفية نعم الا ان اذ الجاهل
 في الثلث جاز وقال يجوز اذا سمى مدة معلومة ولو اشترى على
 انه لم يتقلا ثمن الى ثلثة ايام فلا بيع بينهما جاز والى اربعة ايام لا
 يجوز عندها وعند محمد يجوز الى اربعة ايام او اكثر فان نقض
 الثلاث جاز في قولهم جميعاً وخيار المبيع يبيح خروج البيع
 عن ملكه فان قبض المشتري وهلك في يده هلك بالقبض
 وخيار المشتري لا يبيح خروج البيع عن ملك المبيع الا ان

انما هو في البيع
 وانما هو في البيع
 وانما هو في البيع

ان المشتري لا يملكه عند الحنفية نعم وان هلك في يده هلك
 بالثمن وكذلك ان دخل عيب ومن اشترى امرأه على ان ينجب ثلثة
 ايام لم يفسد النكاح فان وطئها لان بودها عند الحنفية نعم
 وقال يفسد النكاح وان وطئها لم يودها ومن شرط الخيار قل
 ان يفسد في مدة الخيار ولان الخيار فان جاز بغير حصة صاحب
 جاز وان فسخ لم يكن الا ان يكون الاخر حاضر عند الحنفية ومحمد
 وقال ابو يوسف يجوز اذا امان من الخيار بطل خياره ولا ينتقل
 للورثة ومن اشترى شاة بشرط الخيار لغیره فبها جاز
 واما نقض انقض ومن باع عبد بين الف على ان ينجب ثلثة ايام
 في احدى ايام البيع فاسد وان باع كل واحد منهما بجسمائنه على ان
 ينجب في احدى ايام بيعه جاز البيع ومن اشترى ثوبين على ان
 ياخذ ايهما شاء بعشرة وهو بالخيار ثلثة ايام فهو جاز وكذلك
 الثلثة وان كانت اربعة او اب فالبيع فاسد ومن اشترى
 داراً على ان ينجب ثلثة ايام فباعها فافسدها بالشفعة
 فهو رضاء واذا اشترى الرجلان عبداً على انهما بالخيار فوضعه

يجوز اعتباراً بالاجارة والوفاء ان يفسد
 الزام الحكم على الغير فشرط حضوره
 بخلاف الاجارة فافترقا منه الرجوع
 خلاصة كعدور

الملك حتى جعل الوقف وليا ويسلم اليه واذا حج الوقف
 على التلازم خرج من ملك الوقف ولم يدخل في ملكه كوقف
 عليه وقف المشايخ عياض بن عبد الله يوسف وقال محمد بن ابي جعفر
 ولا يتم الوقف عند الخينة ومحمد بن ابي جعفر لا ينقطع
 ابله وقال ابو يوسف نعم اذا سمي في جهة ينقطع جاز وصار بعد
 الفقراء وان لم يسمهم ونحو وقف الفقراء ولا يجوز وقف ما
 يتقلد ويجوز وقال ابو يوسف نعم اذا وقف ضيعة بقرها
 وكرتها وهم عبيد جاز وقال محمد بن ابي جعفر يجوز حبس كراع
 والسلاح واذا حج الوقف لم يجز بيعه ولا تملكه الا ان يكون
 مشاعا عند ابو يوسف ثم في طلب كسراة القسمه فتصح
 مقاسمة والواجب ان يتبدل من ارتفاع الوقف بمارنة
 شرط ذلك الواقف او لم يشترط وان وقف دارا على سكنى
 وان امتنع من ذلك او كان فقيرا اجرها لحاكم وعمرها من
 اجرتها واذا امرها ردها الى ابن له السكنى وما انفهم من
 بناء الوقف والتصرف في الحكم في عمارة الوقف ان اقلع اليه

اليه وان استغنى عن ذلك اسكه ولا يجوز ان يقسم بين مستحق
 الوقف واذا جعل الواقف غدا الوقف لنفسه وجعل الولاية
 اليه جاز عند ابو يوسف **فصل** واذا بنى مسجد الميزل
 عن ملكه حتى يفرغ عن ملكه بطريقه ويأذن للناس بالصلوة فيه
 واذا صلى فيه واحد اعرس بملكه عند اخيه بنو وقال ابو يوسف
 ينزل بقوله جعله مسجد او من جعل مسجد اتخذت سرابا لغيره
 بيت وجعل اياها المسجد الى الطريق وعزله فانه يسع وان
 مات يورث عند وكذا ان اتخذ وسط داره مسجدا واذا كان
 بالصلوة فيه وقال محمد بن ابي جعفر لا يوصى ببيت عند من
 اتخذ رضة مسجدا واذا بالناس بالصلوة فيه صار مسجدا
 ولا رجوع فيه ومن بنى سقاية للمسلمين او خاناء يسكنون
 او رباطا او جعل ارضه مقبرة لم يزل ملكه ذلك حتى يحكم به الحاكم
 عند اخيه بنو وقال ابو يوسف ينزل بالقول وقال محمد بن ابي جعفر اذا
 استبقى الناس من السقاية وسكنوا الخزان والرباط وفنوا في
 المقبرة زال الملك **كتاب** **اليوسف** البيع يتعدى بالاجاب

ما لا شركة او احد المالكين قبل ان يشترا شيا بطلت شركة
 وان اشترى احدهما بالمال وهلك المال الاخر قبل الشراء فاشترك
 بينهما على ما شرطوا ويرجع على شريكه بحصته من ثمنه وتجوز شركة
 وان لم يخلط المال ولا تجوز شركة اذا شرط الا احدهما داهم
 مسماة من المبيع وكل واحد منهما وضيعين وشريكه كعنان ان
 يبيع المال ويدفع مضاربة ويوكل من يتصرف فيه ويدفع في المال
 يد امانه وانما شركة المصانع فالحيا طان وكسبا غان
 يشتركان على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما فيجوز ذلك
 وما يتقبل كل واحد منهما من العمل يلزمه ويلزم شريكه وان عمل
 احدهما دون الاخر فالكسب بينهما انصفان واما شركة الوجوه
 فالوجلان يشتركان ولا مال لهما على ان يشتريا بوجهي او بيعا
 فتصح الشركة على هذا وكل واحد منهما وكل الاخر فيما يشترى
 فان شرط ان يكون لشري بينهما انصفين فالوجع كذلك ولا يجوز
 ان يتفاضل فيه وان شرط ان يكون لشري بينهما ان لا تفاوض
فصل في شركة القفلة ولا تجوز الشركة في الإعتباط

والاحتشاش والاصطياد وما اصطاده كل واحد منهما او
 احتطبه او احتشش فيه وله دون صاحبه وان اشتركوا لاحدهما
 بفعل والاخر اذ يترسقى عليها المأنة ويكون الكسب بينهما المبيع
 الشركة والكسب كله للذي استقى وعليه اجر مثله الراوية ان كان
 صاحب البقل وان كان صاحب الراوية عليه اجر مثله البقل وكل شركة
 فاسدة فالرجع فيها على قدر المال ويبطل شرط المتفاضل واذا مات احد
 الشريكين او ارتد ولو كان له كسب بطلت الشركة **فصل في ركن**
 لاحد الشريكين ان يؤدي ركنه مال الاخر الا باذنه فان اذن كل واحد
 منها صاحبه ان يؤدي ركنه فاني كل واحد منهما فالثاني ضامن على
 مبدء الاول او لم يعلم عند اخي خيفة لغيره واذا اذن احدهما وضيعين
 لصاحبه ان يشتري جارية فيطأها ففعل فهي له بغير شيء وقالا
 يرجع عليه بنصف الثمن **كتاب الوقف** قال ابو حنيفة رحمه الله
 لا يزوم ملك الواقف عن الوقف الا ان حكم الحاكم او يعلق
 بموته فيقول اذا مت فقد وقفت داري على كذا وقال
 ابو يوسف رحمه الله يزول ملكه بمجرد القول وقال محمد بن زياد

له موضع ولا يعلم هو حتى ام ميت نصب القاضى من يحفظ
ماله ويعوم عليه ويستوفى حقه وينفق على زوجته ولولاه من
ماله ولا يقر بينه وبين امراته فاذا تم له مائة وعشرون سنة
يوم ولد حكم بموته واعتدت امراته وقسم ماله بين ورثته الوجوه
في ذلك الوقت ومجان منهم قبل ذلك لم يرث منه ولا يرث لفقود
واحد مات في حال فقد **كتاب الشركة** الشركة على ضربين
شركة املاك وشركة عقود فشركة الاملاك المعلن برضاها
او بشريائها ولا يجوز لاحدها ان يتصرف في نصيب الاخر الا
ان يامر وكل واحد منهما في نصيب احدهما كالاجنبي والكفيل
شركة العقود وهي اربعة اوجه مفادضة وعنان وشركة الصداق
وشركة الوجوه فاما شركة المفادضة فهو ان يشتري الرجلان
فيساويان في مالهما وتصرفهما ودينهما يجوز بين الحرين والعاقليين
الكبيرين مسلمين كانا او ذميين ولا يجوز بين الحر والكفو وبين
الصبي والكبالي ولا بين مسلم وكافر وتعتد على الكوفا والكفا
وما يشترى كل واحد منهما منى على الشركة الا طعام اهله

وللبائع ان يطالب بالثمن ايها شاؤ ما يلزم كل واحد منهما ان
كديون بدلا عما يبيع فيه لا يشترط في الاخر ضمان له وان كفل احد
مال على اجنبى لزم صاحبه وقال لا يلزمه وان ورث احدهما
يصح به الشركة او ذهب له وصل الى يد بطلت المفادضة
وصارت عانا وان ورث احدهما عرضا فله ولا لنفسه المفادضة
ولا تعتد الشركة الا بالكلية وهم ولدان يورث كل واحد منهما نصيبه
ما سوى ذلك الا ان يتعامل الناس كالتبر والمنفعة فتصح الشركة
بها وفي الجامع الصغير ولا تكون المفادضة بئذ في ذهاب فضة
وان اراد الشركة بالعروض باع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال
الاخر ثم عتد الشركة واما شركة العنان فتعتد على الكوفا والذو
الكفالة ويصح التفاضل في المال ويصح ان يتساويا في المال ويتفاضلا
في كبره ويجوز ان يعقدا كل واحد منهما ببعض ماله دون البعض
ولا يصح الا بما بينا ان المفادضة تصح به ويجوز ان يشتركا ومن
جمعة احدهما ذنان يورث الاخر درهمين والمشتراة كل واحد منهما
طوبى بغيره دون الاخر ثم يرجع على شريكه بحصة منه واذا هلك

أو في سبعة أو كنيست كان ذيباً ومن ادعى أن اللقيط عبك لم يقبل
منه فإن ادعى عبداً لم يثبت ثبت نسب منته وكان حراً وإن وجد
مع اللقيط مال مشدود وعليه بول ولا يجوز تزويج الملتقط
ولا تصرف في ماله الملتقط ولا يجوز له يقضي له الهبة ويسلم في حياته
ويجوز في الجاهل الصغير لا يجوز له يزوج ويذكر في الكراهية
كتاب اللقطة اللقطة أمانة إذا شهد الملتقط أنها
ليحفظها ويردها على صاحبها فإن كانت أقل من عشرة دراهم
عرفها أيا ما فإن كانت عشر دراهم فصاعداً عرفها حوالاً
فإن جاء صاحبها ولا تصدق بها فإن جاء صاحبها فهو بالخيار
أن شاء أمضى لصدقة وإن شاء ضمن الملتقط وعجزاً لا
في كشاة ولا بقر ولا بعير فإن اتفق الملتقط عليها بغير إذن
الحاكم فهو متبرع فإن اتفق بالمركن ذلك ديناً على صاحبها أو
دفع ذلك إلى الحاكم نظر فيه فإن كان لليهية منفعة أجراها وانفق
عليها من أجرها وإن لم يكن لها منفعة وخاف أن يتغرق المقتد
فيها باعها وأمر بحفظ ثمنها وإن كان الأصل المتفق عليها أن في

وجعل اللقطة ديناً على مالكها وإذا حضر فلم يلقطه لم ينهه
حتى يأخذ اللقطة ولقطة الحمل والحرم سواء وإذا حضر جلفاً
أن اللقطة له لم يدفع اليه حتى يقيم الكينة فإن أعطاه علامتها
حل للملتقط أن يدفعها اليه ولا يجبر على ذلك في القضا ولا يتصدق
باللقطة على غنى وإن كان الملتقط غنياً لم يجز أن ينتفع بها وإن كان
فقيراً فلا بأس بأن ينتفع بها ويجوز أن يتصدق بها إذا كان غنياً
على السيد وابن زوجته إذا كانوا فقراء **كتاب الإباق**
ومن رد الابن على بولاه من مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً فله عليه عليه
أربعون درهماً وإن رده لأقل من ذلك فبحسابه وإن كانت قيمته
أقل من أربعين يقضى له بقيته الأدرها وإن أبى من الذي رده فلا
عليه وينبغي الأخذ أن يشهد أنه يأخذ ليرد على صاحبها فإن الابن
رهناً فجعل على الرهن إذا كان قيمة الرهن والدين سواء أمّا
أما إذا كان قيمة الرهن أكثر فيقدر المضمون على الرهن وعلى الرهن
الأمينة وجعل العبد المخصوب على الولي ولا يرجع به على الغصب
ويرجع بالقيمة الإباق **كتاب المنقوي** وإذا غاب رجل فلم

وَأَن ارْتَدَّ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ وَلِخَافَتِهِ لِكُفْرِهِ بِعِلَّتِ الْمَرْأَةِ فِي دَارِ
الْحَرْبِ وَوُلِدَتْ وَلَدًا أَوْ وُلِدَ لَهَا وَلَدٌ فَظَهَرَ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا
فَالْوَلَدَانِ فِي وَيَجِبُ الْوَلَدُ الْأَوَّلُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَلَا يُجِبُ وَالدُّ
الْوَلَدُ وَأَن تَرَادَ الصَّبِيُّ الَّذِي يَعْتَدِلُ ارْتَدَا وَعِنْدَ الْجَنِيَّةِ مَهْدٌ
وَيَجِبُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَلَا يَقْتُلُ وَإِسْلَامُ الْأُمِّ لَا يَرِثُ أَبِيهَا
وَأَبُوكَا كَافِرِينَ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ نَقَرْتُ دَنَادَةَ لَيْسَ بِارْتَدَا
بَابُ الْبَغْيَةِ وَإِذَا غَلِبَ قَوْمٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى بِلَدٍ وَخَرَجُوا
مِنْ طَاعَةِ الْأَمَامِ سَاعَهُ إِلَى الْيَهُودِ إِلَى الْجَمَاعَةِ وَكُشِفَ عَنْ شَيْئِهِمْ
وَلَا يَسُدُّهُمْ بِنَا الْحَتَّى يَبْدُوَ فَإِنْ بَدُوَ قَاتَلَهُمْ حَتَّى يَفْرُقَهُمْ
فَإِنْ كَانَتْ لَهُمْ فِئَةٌ جَمْعٌ عَلَى جَمْعِهِمْ وَاتَّبَعَ مَوْلَاهُمْ وَأَنْتُمْ تَكُنُّ
لَهُمْ فِئَةٌ لَمْ يَجْعَزْ عَلَى جَمْعِهِمْ وَلَا يَتَّبِعُ مَوْلَاهُمْ وَلَا سَبِيَّهُمْ
ذَرِيَّةً وَلَا يَقْسِمُ لَهُمْ مَالًا وَلَا يَبْزِي بَيْنَ يَتَاتَلُوا بِإِسْلَامِهِمْ إِنْ أَحْبَبُوا
الْمُسْلِمُونَ الْكِبَرُ وَيَجْبِسُ الْأَمَامُ أَمْوَالَهُمْ وَلَا يَرُدُّهَا عَلَيْهِمْ وَلَا
يَقْسِمُهَا حَتَّى يَتَوَبَّعُوا فَيَرُدُّهَا عَلَيْهِمْ وَمَا جَاءَهُ أَهْلُ الْبَغْيِ مِنَ الْبِلَادِ
الَّتِي غَلَبُوا عَلَى الْخَوَاجِرِ وَالْمُشْرِكِ لَمْ يَأْخُذْ الْإِسْلَامُ ثَانِيًا فَإِنْ كَانُوا

كانوا صوفى في حقه فعلى اهل البيت فيما بينهم وبين الله عز وجل
ذلك ولا يجبرهم الامام على دفعه وقتله وجلاوه من عسكر
اهل البغي ثم ظهر عليهم فليس عليهم شيء وان غلبوا على امر
قتله جلا من اهل الكفر رجلا من اهل الكفر عدا ثم ظهر على الكفر
فانتهى قصصهم منه واذا قتل رجل من اهل العدل باغيا فادبرته
وان قتل الباغي وقال كنت على حق وانا الان على حق وانه
قال قتل وانا اعلم اني على الباطل لم يرشوه هذا عند النبي محمد
وقال ابو يوسف نعم لا يرث الباغي في الوجهين وبكره بيع الملاح
في ايام الفتنة من عسكرهم وليس يبيع بالكوفرة من اهل الكوفة
ومن لم يعرف من اهل الفتنة باسره **كتاب التقيط القبط**
خرجت في بيت المال فان التقيط رجل لم يكن لغيره او اخذ
من يده وان ادعى مدعي انه ابنه فالقول قوله وان ادعاه اثنان
ووصف احدهما علامته في جسد فهو الواجب واذا وجد في مصر
امصار المسلمين او في قرية من قراهم فادعى ذمتي انه ابنه ثبت
نسبه منه وكان مسلما فان وجد في قرية من قري اهل الذمة

شئ على القائل وإنما المرتدة فلا تقتل ولكن يجب حتى تسلم
 وفي الجاهل الصغير وعبر المرأة على الإسلام ولا تقتل حتى
 كانت أو أمته أو امتها يجبرها مولاهما ويؤزل ملك المرتدة عن
 يرد تزويجها فإن أسلم عادت على حالها وإن مات أو قتل على
 المرتدة استعلاء النسب في إسلامه إلى ورثته المسلمين وكان ما كتبه
 في حال الردة فقال أبو يوسف وعمر بن الخطاب ما لو ردت وأنك بدار
 الحرب مرتدة وحكم الحاكم بل يأتى عقد مدبره وامهات اولاده وحلت
 الدين التي عليه نقل ما كتبه في حال الإسلام إلى ورثته المسلمين
 ويقضى الدين التي لو ردت في حال الإسلام ما كتبه في حال الإسلام
 وما لو ردت في حال الردة من الدين ما كتبه في حال الردة وما باع وشتر
 أو اعتق أو وهب أو تصدق فيه من حال الردة فهو موقوف
 فإن أسلم من عقوده فإن مات أو قتل أو لحق بدار الحرب بطلت و
 هذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله ما وضع في الحرب
 وقال رحمه الله هو بمنزلة المرتدة في ذلك كله وإن عاد لم يرتد بعد حكم
 بلحاظ قوله في حال الردة مسلما فأوجب في يده ورثته من مال بعينه

٤٥١

بعينه اختلف وإذا وطئ المرتدة جارية صانعة كانت له في حال الإسلام
 فجات بولد لاكثر من ستة أشهر منذ ارتدت فأدعاه فهي أم ولده
 ولو لو حر وهو ابنه ولا يرثه فإن كانت الجارية مسلمة ورث الابن
 مات على الردة أو لحق بدار الحرب وأدلى المرتدة بدار الحرب بالثم ظهر
 على ذلك المال فهو في فإن لحق ثم رجع واخذ ما لو لحق بدار الحرب
 فظهر على ذلك المال فوجدته لو ردت قبل القسمة مد عليهم وأدلى المرتدة
 بدار الحرب ولم يعبد فقصي لاسنة كتابه الابن ثم جأ المرتدة مسلما فالكفا
 جائزة وبدا الكتاب والولاء المرتدة الكفا أسلم وإن قتلت المرتدة جلا
 خطا ثم لحق بدار الحرب أو قتل على ردة فالدية في ما كتبه في حال الردة
 خاصة عند أبي حنيفة وقال الدية فيما كتبه في الإسلام والردة و
 إذا طعت بدار الحرب على ما ردت ثم مات على ردة فذلك أو لحق ثم جاء
 مسلما فإن فذلك فعلى القاطع نصف الدية وما لو ردت وإن لم
 يلحق وأسلم ثم مات فليد بدم كامل وقال أبو حنيفة رحمه الله عليه في جميع
 ذلك نصف الدية وإذا ارتد الكتاب ولحق بدار الحرب واكتسب
 ما لا فاخذ بالديناني أسلم فقتل فإنه يوفي مولاه مكاتبته ويأخذ في ردة

ولو ردت السراية حلت تحل غير مضموم فأهدرت بخلاف ما
 إذا قطع بدار الردة ثم أسلم فجات مردك لا لا يهدر
 لا تحصى الاعتبار أما المقتدر فقد يهدر بالبراءة وكذا
 بالردة وأما الثاني فهو ما أدلى المرتدة بدار الحرب
 لحاقه لأنه صار ميتة نفسا أو لحق بدار الحرب
 وإسلامه صفة حادثة لا تقدر ولا يهدر
 وإذا لم يقض القاطع على حاقه فهو على خلاف
 الذي نثبت أن ساء المسألة
 هذا ما

وصباهم في ومن لم يسلم من رجالهم قتل ولا جنة على المرأة
 ولا صبي ولا زمن ولا اعمى ولا فقير غير معتل ولا على الكهبان
 الذين لا يخاطبون الناس ومن اسلم وعليه جزية سقطت عنه
 وان اجتمع عليه جولان تداخلت الجزية وفي الجامع الصغير من
 لم يؤخذ منه خراج اسد حتى مضت السنة وجاءت سنة اخرى
 لم يؤخذ فقال اليرسوف ومحمد بن ابي اؤخذ منه وان مات عندنا
 السنة لم يؤخذ منه في قولهم جميعا وان مات في بعض فذلك
فصل ولا يجوز احداث بيعت ولا كنيسة في دار الاسلام
 وان اهلست البيعة او كنيسة القديمة اعادوها ويؤخذ
 اهل الذمة بالتمييز عن المسلمين في زعيم ومراكبهم وسروهم
 وقلائدهم ولا يكون الخيل ولا يحملون السلاح وفي الجامع
 الصغير ويؤخذ اهل الذمة باظهار الكسجات والكروب
 على السروج التي كهية الكف ورا منع من الجزية او قتل مسلما
 او سبي بني عليه السلام او زنا بسلته لم ينتقض عهده ولا
 العهد الا ان يلحق بدار الحرب او يغلبوا على موضع فيجربوننا

لنا واذا انتقض الذمة في العهد فهو بمنزلة المرتد الا ان اذ اسره بعد الفدية
 صار فثاقصا **فصل** ونصاري بني تغلب يؤخذ من اموالهم
 ما يؤخذ من المسلمين من الكوكرة ويؤخذ من انفسائهم ولا
 يؤخذ من صباهم ويوضع على مولى المغلبي الخراج اي الجزية
 وخراج الارض بمنزلة مولى كفرنشي واجباه الامام من الخراج
 ومن اموال بني تغلب وما اهداه اهل الحرب الى الامام و
 الجزية ليمر في مصالح المسلمين كذا شعرونا القناطير
 والجسور ويعطى قضاة المسلمين وعالمهم وعلماؤهم منه
 ما يكفيهم ويلقى ارضان القائله وذرايعهم ومن مات
 في نصف السنة فلا شيء له من المعطاة ومن مات بعد تمام
 السنة لا يجبل يستحب **باب احكام المرتدين** واذا
 ارتد المسلم عن الاسلام عرض عليه الاسلام فان كانت له
 شبهة كشفت ويجبس ثلثة ايام فان اسلم والا قتل في
 الجامع الصغير لم يرض عليه الاسلام حر كان او عبدا
 فان ابى قتل فان قتله قاتل قتل عرض الاسلام عليه ولا

فيها وكل أرض اسلم أهلها أو فتحت عنوة وقسمت بين
 كعنانين فهي أرض عشر وكل أرض فتحت عنوة فاقرا أهلها
 عليها فهي أرض خراج وفي الجامع الصغير كل أرض فتحت
 عنوة فوصل اليها ماء الانهار فهي أرض خراج وما لم يصل اليها
 ماء الانهار واستخرج منها عين فهي أرض عشر وما جريا
 أرضا مواتا فهي عند أبي يوسف معتبرة عمرها فان كانت
 من جزير أرض الخراج فهي خراجية وان كانت من جزير أرض
 العشر فهي عشرية والبصرة عند عشرة ربا جامع الصحابة رضى
 وقال محمد ان احياءها ببرجزها او عينها استخرجها او ما دجلت
 او الفرات او الانهار العظام التي لا يملكها احد فهي عشرية وكذا
 ان احياءها بالساقان احياءها بالانهار كمنى لحفرها الامام
 شاهر الملك ونهر نيزد جرد فهي خراجية والخراج الذي وضع
 على اهل السواد من كل جريب يبلغ الماء فقيرها شمشي
 وهو اصاع ودرهم وجر جريب الكربة خمسة دراهم وجر جريبكم
 النخل والنخيل متصل عشرة دراهم وما سوى ذلك من الاصناف

الاصناف كالنخيل والبلستان وغيرها موضع بحسب الطاقة
 فان لم يبان ما وضع عليها فنقصه الامام فان غلب على أرض الخراج
 الماء وانقطع عنها او اصطلح الزرع افتقر فلا يخرج عليه وان غلبها
 صاحبها فغلب الخراج وما اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله
 ويجوز ان يشتري المسلم أرض الخراج من الذي يؤخذ منه الخراج ولا
 عشر في الخراج من أرض الخراج **باب الجزية وهي على ضربين**
 توضع بالتحقيق والصحة فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق في جزية
 يستدعي الامام موضعها اذا غلب الامام على الكفار وقرهم على الملوك
 فيضع على الغنى الظاهر الغنى في كل سنة ثمانية واربعين درهما
 ماخذ منهم في كل شهر اربعة دراهم وعلى المتوسط اربعة عشر
 درهما في كل شهر درهمين وعلى الفقير المعتل اثني عشر درهما في كل
 شهر درهمين وعلى الفقير المعتل اثني عشر درهما في كل شهر درهمين
 الجزية على اهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان من العجم فان ظهر
 عليهم قبل ذلك فهم ونساءهم وصبيانهم في ولا توضع على عبد
 الاوثان من العرب ولا المرتدين فان ظهر عليهم فغناؤهم

عدا اخطا فعلى القاتل الدية في ماله وعليه كفارة في الخطا و
ان كانا اسيرين فلا شيء على القاتل الا الكفارة في الخطا عند
الحيقز وقال في الاسيرين الدية في الخطا والعهد **فصل**
واذا دخل الحرب اينا مستامتا لم يكن ليعق في دارنا سنة
ويقول الامام ان اقت تمام السنة وضعت عليك الجزية
فاذا مك بعد ذلك سنة فهو ذمي وعليه الخراج واذا اخذ
منه الجزية وصار ذميا لم يترك ان يرجع الى دار الحرب فاذا
الحرب دارنا بمان واشترى ارض خراج فاذا وضع عليه الجزية
فهو ذمي واذا دخلت حربية بمان فتزوجت ذميا صارت ذميا
ولا يدخل حربي بمان فتزوج ذميا لم يصير ذميا ولا دخل
حربي بمان ثم عاد الى دار الحرب وترك وديعت عند مسلم
او ذمي او ديني في ذمتهم فقد صار ذميا حاكما بالهود واما
في دار الاسلام ماله فهو على خطر فان اسر او ظهر على الدار
وقتل سقطا ديونه وصارت الكودية قيا وله قتل ولا تظهر
على الدار القرض والكودية لو رثته او جف مسلمون عليه

عليه موال اهل الحرب بغير قتال بصر في مصالح المسلمين
كل بصر الخراج واذا دخل الحرب دارنا بمان وله امر في دار الحرب
واولاد صغار وكبار والودع بعضه ذميا وبعضه حريبا
بعضه مسلما فاسلم هربنا ثم ظهرنا على الدار فذلك كله في وان
اسلم في دار الحرب ثم جافظنا على الدار فاولاده الصغار احرار
مسلمون وكان من ماله او ذميا مسلما او ذميا فهو ذمي وتساوي
ذلك في واذا اسلم الحربي في دار الحرب فقتله مسلما او خطئا
وله ورثة مسلمون هناك فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطا او قتل
مسلم اخطا او له او قتل حريبا مخطا بمان فاسلم فالدية
على عاقلة ياخذها الامام وعليه الكفارة فان كان عدا فان شاء
الامام قتله او زنا اخذ الدية وليس له ان يعفو **العشر والخروج**
ارض الحرب كلها ارض عشر وهو ما بين العذيب الى اقصى
حربا بين بهن الى الحد الشام والسواد ارض خراج وهو ما
بين العذيب الى عقبة خلوان ومن الغلبة ويقال امر الحربي الى
عبادان وارض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لحدتهم

وإذا غلبوا على أموالنا وأحرزوها بدهم مكروها فان ظهر عليها مسلمان
 فوجدها لما كوفيت القسمة فهي لهم بغير شيء وان وجدوها بعد
 القسمة أخذوها بالقيمة التي جئوا ولحقوا بها في الحرب جرة فاشترى
 ذلك واخرجها الى دار الاسلام فلكل الاول بالخيار ليرش الخذ بالقرن
 الذي اشتراه وليرش اثره فان اسره عبدا فاشتره جله واخرجها الى
 دار الاسلام ففقت عينه واخذ اشترها فان كوفي يملك بالقرن
 الذي اخذ به من العدة ولا اسره عبدا فاشتره جله بالقرن
 واخرجها اسره ثانيا وادخله الدار فاشتره جله واخرجها
 فليس للمولى الاول ان يرش اخذ من الثاني والمشرع يقول ان اخذ من الثاني
 بالغ ثم يملكه المالك القديم بالغين ان شاء ولا يملك علينا اهل الحرب
 بالقبلة يدبرينا ومهمات اولادنا ومكاتبنا واحرارنا ونملك عليهم
 جميع ذلك واذا ابن عبد مسلم فدخل اليهم فاخذت لم يملكون عندنا
 وليرش بغير اليهم فاخذت مكروها فان اشتراه جله واخذ دار الاسلام
 فصاحبه ياخذ بالقرن ان شاء فان ابن عبد اليهم ذهب مودع
 ومطلع فاخذ الشكر في ذلك كله فاشترى جله ذلك كله واخرجها

الى دار الاسلام فان كوفي ياخذ العبد بغير شيء والقرن والمنا
 بالقرن وهذا عندنا جيفة نعمة وقالوا ياخذ العبد وطاعه بالقرن
 واذا دخل كوفي دارنا بامان واشترى عبدا مسلما واخذ دار الحرب
 عتق عندنا جيفة نعمة وقالوا لا يعتق واذا اسلم عبد كوفي ثم خرج
 اليها او ظهر ناعلي الدار فهو حر وكذلك اذا خرجت عبيدكم الى
 عسكر المسلمين فم احرار **استامن** واذا دخل مسلم
 دار الحرب تاجر فلا يجعل له التجرة بشيء من اموالهم ولا اولادهم
 ولا من ديارهم فان غلبهم واخذ شأنا وخرج به ملكه ملكا عطيورا
 ويبريان تصدق به ولا يدخل المسلم دار الحرب بامان فادانه حتى
 او ادان هو حربيا او غصب احدهما صاحبه ثم خرج اليها
 واستامن الحرب لم يقض لواحد منهما على صاحبه بشيء وكذلك
 لو كان الحربين فعلا ذلك ثم استامنا وان خرجا مسلمين
 قضى بالدين بينهما ولم يقض بالغصب واذا دخل المسلم دار الحرب
 بامان فيغصب حربيا ثم خرجا مسلمين لم ير يد الغصب ولم
 يقض عليه بسلطان دار الحرب بامان فقتل احدهما صاحبه

واذا دخلهم

الاسلام قضيه اورثت ولا باس بان يعلف المسكر في الحرب
 ولا ياكلوا ما وجدوا من طعام ويستعمل الطيب والخطب ويد
 بالدهن ويوقوا به الدابة وقتلوا بما يجدونه من سلاح كل ذلك
 بغير قسمة ولا يجوز ان يبيعوا من ذلك شئ ولا يتولونه وممن اسلم
 منهم احرن باسلامه نفسه واولاده الصغار وكل مال هوله
 في يد او وديعة في يد مسلم او ذمي فان ظهرنا على اعداء فقتلوا
 وزوجته وحملها في واولاده الكبار في وقتلوا من عبيد في
 واذا خرج المسلم من دار الحرب لم يجز ان يعلفوا من الغنيمة
 ولا ياكلوا منها ومن فضل معه علف او طعام رده الى الغنيمة وانما
فصل في كيفية القسمة وتقسيم الامام القسمة فيخرج
 وتقسيم اربعة اخماس بين الفاعين للفارس سمان وللرجل سهم
 وقال للفارس ثلثة اسهم ولا يسهم الا فرس واحد والبراذين
 والعتاق سواء ولا يسهم للرجل ولا يغل وعرضه في الحرب فاستا
 ففق فرسه استحق سهم فارس ومن دخل اعدا فاشترى فرسا
 استحق سهم رجل ولا يسهم للمملوك ولا امرأة ولا صبي ولا ذمي

ذمي ومجنون ولكن يرضع لهم على حسب ما يرى الامام والخمس
 فتقسم على ثلثة اسهم سهم للينا مي وسهم للمساكين وسهم لان
 يدخل فقراء ذمي لغنيهم ويقدمون ولا يدفع الي اغنياءهم شئ فانما
 ذكر الله في الخمس فانما هو لافتاح الكلام بذكرها باسمه وسهم
 سقط بونه كما سقط الصفي وسهم ذمي لغنيها اذا استحقوا في
 النبي صلى الله عليه وسلم بالنصرة وبعد بالفقر واذا دخل المولى والا
 للدار الحرب مغير يي بغير اذن الامام فاخذوا شالم يحمي
 وان دخلت جماعة لها شفعة فاخذوا شأخص ولهم باذنهم الا
فصل في الشفيل ولا باس بان يغفل الامام في حال القتال
 ويحرمه على القتال فيقول وقتل قتيلا فله سلبه فيقول للسريته
 قد جعلت لكم اربع بعد الخمس ولا يغفل بعد احد الغنيمة بيد الا
 الامن الخمس واذا لم يجد السلب للقاتل فهو حمله الغنيمة والقاتل
 وغيره في ذلك سواء والسلب ما على المقتول من ثياب وسلاح وقدر
باب اسلحة الكفار واذا غلب التران على المروم فسيوم
 واخذوا الموالهم ملكوها فان غلبنا على التران حل لنا ما وجدنا

ولا يغفلوا ولا يمتثلوا ولا يقتلوا المرأة ولا صبيا ولا شخصا فانما
لا متعلدا ولا على ان يكون احدهم ولا ومن لم يراى في الحرب او تكون
المرأة ملكة ولا يقتل مجنونا ويكره ان يسند الرجل باه المشركين فيقتله
وان ادركه امتنع عليه حتى يقتله غيره **باب العادة وموجوبها**
واذا راي الامام ان يباح اهل الحرب او فرقا منهم وكان في ذلك
مصلحة للمسلمين فلا بأس بفان صلحهم ملكة ثم راي نقص ^{المصلحة}
انقع بند اليهم وقاتلهم وان بدوا بجبانة قاتلهم وان لم يبد
اليهم اذا كان ذلك باقتافهم وان راي الامام مواد غنا اهل
الحرب وان ياخذ على ذلك ما لا فلا بأس به اما ^{فقد} تردى
حتى ينظر في امره ولا ياخذ عليه الا وان اخذ لم يرد ولا ينبغي ان
يباع سلاح اهل الحرب ولا يجهز اليهم واذا امن وبلغ
او امرأة حرة كافر او جماعة او اهل حصن او مدينة صح ما منهم ولم يجهز
لاحد من المسلمين قتلهم الا ان يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم
الامام ولا يجوز امان ذمي ولا اسير ولا ناجر يدخل عليهم ولا يجوز
امان العبد عند الخليفة ^{الله} الا اذا كان له مولا في القتال وقال محمد بن

عنه

باب

باب الغنائم وقسمتها واذا فتح الامام بلدة عنوة فهو
الخيار ان شاقمها بين الغانين وان شاء اخرها لها عليها
ودفع عليهم الجزية وعلى ارضهم الخراج وهو في الاسارى ^{المجانين}
ان شاقمهم وان شاء اسروهم وان شاء تركهم احرار اذ هم للمسلمين
ولا يجوز ان يردهم الى دار الحرب ولا ينادى بالاسارى عند الخليفة
وقال ينادى بهم اسارى مسلمين ولا يجوز لمن عليهم واذا اراد
الامام العودة ومع مواش فلم يقد على نقلها الى دار الاسلام وجها
وحرقها ولا يعقرها ولا يتركها ولا يقسم غنيمته في دار الحرب حتى ^{يخرجها}
الى دار الاسلام والكره والقتال في العسكر سواء وان لحقهم كبد
في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغنيمه الى دار الاسلام شاكرهم فيها
ولا حق لاهل سون العسكر في الغنيمه الا ان يقاتلوا وان لم يكن
للامام حولة يحمل عليها الغنائم قسمها بين الغانين ^{قسمته}
ايذبح ليجلوها الى دار الاسلام ثم يرتجعها منهم فيقسمها ولا يجوز
بيع الغنائم قبل القسمة وحرمان من الغانين في دار الحرب قبل
القسمه فلا حق لمن في الغنيمه وحرمان منهم بعد اخراجها الى دار

خلق وبطلت الجراحات وان اخذ بعد ما تاب وقد قتل
 عدا فان شاؤا اوليا قتلوا وان شاؤا عفوا عنه وان كان من
 القطاع صبي ويحنون او ذرهم محرم منقطع عليه
 الحد عن الباقيين وصار القتل لا وليا ان شاؤا قتلوا وان
 شاؤا عفوا عنه واذا قطع بعض المعاقلة الطريق على البعض
 لم يجب الحد من قطع الطريق ليلا او نهارا بالبصر او بين الكوفة
 وغيره فليس تقاطع الطريق استحسانا او القياس لكن
 قاطع الطريق ومخترق جلا حتى قتل فالدفع على قاتله وهذا عند
 الحنفية لقوله واذا حنق في امر غير مرة قتل **كتاب السير**
 الجهاد فرض على الكفاية اذا اقام به فريق من الناس سقط عن
 الباقيين وان لم يقع به احد ثم جميع الناس يتوكل في الجاهل
 الصغير الجهاد واجب الا ان المسلمين في سعة حتى يحتاج اليهم
 وقتال الكفار واجب وان لم يبدؤا ولا يجب الجهاد على صبي ولا
 على المرأة ولا على عبد ولا اعمى ولا مقعد ولا اقطع فان هم
 كعدو على بلد وجب على جميع الناس كدفع غزوهم المرأة

بغير اذن زوجها ولا عبد بغير اذن مولاه ويكون الجهاد اداء
 للمسلمين في فاذا لم يكن فلا بأس ان يقوى بعضهم بعضا **باب**
كيفية القتال واذا دخل المسلمون في الحرب فحاصروا مدينة
 او حصنا دعوهم الى الاسلام فان اجابوا كفوا عن قتالهم وان
 امتنعوا دعوهم الى الدخول فانه يذلوها فلهما ما للمسلمين و
 عليهم ما على المسلمين ولا يجوز ان يقال من لم تبلغ الدعوة الى الاسلام
 الا ان يدعو اليه ويستحب ان يدعو من بلغته الدعوة ولا يجب
 ذلك وان ابوا استعانوا بالله عليهم وحاربهم وصبوا عليهم
 الحمايق وجرحهم وارسلوهم الماء وقطعوا تجارتهم واقعدوا
 زروعهم ولا بأس ببيعهم وان كان فيهم مسلم اسير او اجروا
 نترسو اصبيان المسلمين او بالاسارى لم يكفوا عن بيعهم و
 تصدقوا الرمي للكفار ولا بأس باخراج النساء والكهفان
 مع المسلمين اذا كان عسكرا عطيما يؤمن عليه بكم لخراج ذلك
 في سرية لا يؤمن عليهم ولا تقابل المرأة الا باذن زوجها ولا عبد
 الا باذن سيده الا ليهجم العدو وينبغي للمسلمين ان لا يوردوا

العبد ينجس عليه سبعة عشر دراهم بعينها فانه يقطع ويرد
 السرقة الى السرقة منه وهذا عند الخفيفة وقال ابو يوسف
 يقطع والعشرة للمولى وقال محمد لا يقطع والعشرة للمولى هو
 قول زفر بن زفر واذا قطع المسارق والعين قائمة في يده ردت على
 صاحبها وان كانت مستهلكة لم يضمن وعسر سرق سرقات
 فقطع في احدها فهو لجميعها ولا يضمن شيئا عند الخفيفة يمس
 وقال لا يضمن كلها الا التي قطعها **باب ما يجد سارقا**
في السرقة ومن سرق ثوبا فشق في الارضين ثم اخبره
 هو يساوي عشرة دراهم قطع وان سرق شاة فذبحها ثم اخبره
 لم يقطع ومن سرق ذهبا او فضة يجب فيه ان يقطع فصنع
 دراهم او ثمانية فانه يقطع ويرد الدرهم والكذا نبي الى السرقة
 منه عند الخفيفة وقال لا سبيل للسرقة منه عليها واذا سرق
 ثوبا فقصه او فطع فيه لم يؤخذ منه ثوب ولم يضمن وهذا
 عند الخفيفة واليوسف يمسها وقال محمد يمسها ويؤخذ منه ثوب و
 يعطى اذا اكتسب فيه وان صبغ اسود اخذ منه في الذهبيات

في السرقة من العبد
 العبد ينجس عليه سبعة عشر دراهم بعينها فانه يقطع ويرد
 السرقة الى السرقة منه وهذا عند الخفيفة وقال ابو يوسف
 يقطع والعشرة للمولى وقال محمد لا يقطع والعشرة للمولى هو
 قول زفر بن زفر واذا قطع المسارق والعين قائمة في يده ردت على
 صاحبها وان كانت مستهلكة لم يضمن وعسر سرق سرقات
 فقطع في احدها فهو لجميعها ولا يضمن شيئا عند الخفيفة يمس
 وقال لا يضمن كلها الا التي قطعها

باب قتل الطريق واذا خرج جماعة ممنوعين او
 واحد يوقن على الاضلاع فقتلوا قطع الطريق فاخذوا قبل ان
 ياخذوا ما لا يقتلوا نفس احدهم الامام حتى يجد ثوبا يوقن
 اخذوا مال مسلم او ذمي والماخوذ اذا قسم على جماعة منهم احدا
 كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا او ما يبلغ قيمة ذلك قطع
 الامام ايديهم وارجلهم من خلاف وان قتلوا ولم ياخذوا
 ما لا قتلهم الامام حدا وان عفا الاوليا عنهم لم يلقت اليهم
 وان قتلوا واخذوا الا في الامام بالخيار ان شاقطع ايديهم وان
 من خلاف وان شاقطعهم ويصلبهم جيا ويبيع بطنهم
 الذي يموت ولا يصلب اكثر من ثلثة ايام وقال محمد يقتل او يصلب
 او يقطع واذا قتل القاطع فلا ضمان عليه في ما اخذ وان باشر
 قتل احد لم يجز له ان يمس باجماعهم واقتل ان كان بعضا او
 او بسيف فهو سواء وان لم يقتل القاطع ولم ياخذ ما لا يوجب
 اقتصر منه مما فيه كفصاص واخذ الارش منه مما فيه الارش
 وذلك الى الاولياء وان اخذوا ثم جرح قطع يده ورجله من

نقص دايما

فيهما مقاصد فافترها من مقصورة الى الدار قطع والى انفسان
 مائل القاصير على مقصورة فسرقت منها قطع واذا نصب الاص
 البيت ودخل فاختار مال واداره اخر خارج البيت فلا قطع عليها
 ولا القاء في الطريق وخرج فاختار قطع وكذلك ان حمل على حمار
 فسار واخرهم واذا دخل الحز جماعة فتولى بعضهم الدار قطعوا
 جميعا قالوا وهذا حسن والقياس ان يقطع الحامل
 وعقب البيت واذا دخل يد فيه فاختار شالم يقطع ولا يقطع
 يد في صندوق الصير في او في جيب غيره او في كفة فاختار المال
 قطع ولا يقطع خارجة من الكرم لم يقطع وان سرق من العطل
 بعيدا او حلالا لم يقطع وان سرق الحبل فاختار منه قطع واسرق
 جوالا فيه متاع وصاحب يحفظه او ينام عليه قطع **فصل**
في كيفية القطع واشباته يقطع من السارق من كثره ويختصم
 فان سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى فان سرق ثالثا لم يقطع
 ويخلد في السجن حتى يتوب فان كان السارق اشل اليد اليسرى
 او اقطع يقطع الرجل التي لم تقطع وكذلك اذا كانت ايها من

لاد فيه تقويس خنجر المنقش بقرن
 او مشيا بحداده

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان مقاصد القصاص
 في السرقة والقتل
 والاعيان

السرقة مقطوعة او شلاء والا صبحان منها سوى الا ان لم
 وان كانت اصبع واحدة سوى الا يها م مقطوعة او شلاء وقطع
 واذا قال الحاكم للحداد اقطع بين هذني سرقة سرقة اقطع
 يساره عدا فلا شيء عليه عند الحزينة نعم وقال لا شيء عليه الخطا
 ويقضي في الحدود ولا يقطع السارق الا ان يحضر لسرقته منه
 فيطالب بالسرقة والاستوبوع والغاصب وصاحب الدار
 ان يقطعوا السارق منهم ولرب الوديع ان يقطع ايضا وكذلك
 منه وان قطع السارق بسرقة فسرقت منه لم يكن له ولا لرب الدار
 السرقة ان يقطع السارق الثاني وسرقة سرقة فردا على الكرم
 قبل الارتقاء الى الحاكم لم يقطع واذا قضى على رجل بالقطع في سرقة
 فهو ميت لم لم يقطع وكذلك اذا ما بها المالك اياه ونقصت
 قيمتها من الغصاب واذا ادعى لسارق ان العيني السرقة فلك
 اقطع عنه ولم يقطع بينة واذا اقر رجلان بسرقة ثم قال احدهما
 هو الذي لم يقطع فان سرق ثم غاب احدهما ويشهد شاهدان
 على سرقة اقطع الاخر في قول الحنفية الاخر هو قولها واذا اقر

لان حرام البطش بالانبياء

لان حرام الوضوء لا الوجع خلاطها في البطن بخلاف
 حوت الاصبغ لانها نيز لان منزلة الانبياء
 في بعضا البطن يهدأ

لان خصوص شرط الظهورها ولا فرق بين الشهادة
 والافواه عند انحلال الشايع في الاقرار
 لان الحنا على ملك الغير لا تعتبر الاجتمعة
 وكذا اذا غاب عند القطع عند نال
 الاستيفاء من الغصاب وما ارادوه

[illegible]

1957, 2nd N

وذكر ليس
بمال هوذا

ما دلكما فليس يقاذف وليس يذهب الى عمدا وخالد او الى نزع
 احد فليس يقاذف وقال لعنه ثلاث في الجبل وقال عثيت ولد
صعود الجبل جزوه عند ابن حنيفة وابن يوسف بن نهم وقال عبد ابجد
وقال الاخر يا ثاني فقال لا بالت فانها اجلدن وقال لا مرانه
يا ثاني فقال لا بالت حدث للمائة ولا لعان وقال ثنت
بالت فلا احد ولا لعان وقال ابو لدم فناه فانه بلد وقال ثنت
اقرب يحد والو لد والو لك في الوجه بين جميعا ان قال ليس يا ثاني
ولا يا ثاني فلا احد ولا لعان وقال عنه امرأة معا اولا اي يعرف
لهم اب او خلف للمائة عنه ولد والو لد حي او خلف فها بعد موت
الولد فلا احد عليه او خلف امرأة لا اعت بغير ولد فعلية الحق
وقال وطي او طيا ارائي غير يكلم لم يحد فان خلف وقال خلف جلا
وطي جارية بينه وبين الخر او خلف مسلمة زنت في نظر استها
او خلف مكاتبات وزن وفاء فلا احد عليه او خلف جلا
ان استدعي محبوسية او ارز هي ما يض اي مكاتبة له فعلي يحد
وكذلك الان خلف محبوسية ان تخرج باسم اسلم عند ابن حنيفة بن نهم وقال

وقالوا له عليه وآله اهل الحرمي دارنا بامان ففقد مسلما لحد
واحد المسلم في قذف سقطت شهادته وتزنا بواحد الحكماء
في قذف لم تجز شهادته على اهل الذمة فان اسلم قبلت شهادته عليهم
وعلى المسلمين فان ضرب بسوطا في قذف ثم اسلم ثم ضرب باق جازت
شهادته وقذف او تناوش بغير مرقعة فهو كذالك كله والله
فصل في التغير وقذف عبد او امته او ام ولد او كافرا
بالتزنا او قذف مسلما بغير الذنبا فقال يا فاسق او يا كافرا او يا
او يا سارقا عدا واما قال يا جاهلا او يا خثعا فلم يغير ولا تغير
لان اذاه فالحق **التنوين** ولا يدخل التنوين في القذف **والحد**
اكثره تسعة وثلاثون سوطا او فله ثلاث جلدات وقال ابو يوسف
يبلغ التغير خمسة وسبعين سوطا **وليزني** الامام ارضخ الى
القذف في التغير الجبس فعل وايند القذف التغير ثم حد
الزنا من حد الشرب ثم حد القذف ثم حد الامام او غيره فاقد حد
الزنا فان مات بالكتاب وجاز الشرب **والحد** الامام اعطى من حد غيره
كتاب الترسية اذا سرق البائع العاقل عشرة دراهم
او ما تبلغ قيمته عشرة دراهم مضروبة او غير مضروبة وجز
لا شبهة فيه وجب القطع والعبد وكفر في القطع سواء

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

أوجاؤهم سكران فشهد الشهود عليه بذلك فعليه
 الحد وكذلك إذا اقروا برها وجوبه وأقر بعد ذلك
 راجعها لم يجد عند الخفيف ولا يوسف ^{عليهما السلام} وقال أحمد بن محمد بن
 محمد وكذلك إذا شهدوا عليه ذهاب راجعها والسكر
 لم يجد عند الخفيف ولا يوسف ^{عليهما السلام} وقال أحمد بن محمد بن محمد بن
 الشهود ورعا يوجبونه أو سكران وذهبوا به مصر إلى
 مصر فيه الإمام فانقطع ذلك قبل الميراث وأبى جدي في حقه
 وسكر من البني حذو واحد على من وجد منه راجع الخمر أو نيا
 ولا يجد السكر حتى يعلم أنه سكر من البني وشربه طوعا ولا
 يجلي حتى يزيل عنه السكر وحذو الخمر والسكر في الخمر أو سوطا
 يفرق على يد من كان في هذا الزنا وكان عبدا لحكمه أو هو في غار
 يشرب الخمر أو السكر ثم جمع لم يجد ونيت الشرب بشهادة
 شاهدين أو بأقراره مرة واحدة ولا تقبل فيه شهادة الشا
 مع الرجال والسكر الذي يجد هو الذي لا يعقل منطقا
 قليلا ولا كثيرا ولا يعرف الرجل المرأة ولا الأرض والسماء

السماء قال هذا عند الخفيف ^{عليه السلام} وقال هو الذي يهدي
 ويختلط كلامه ولا يجد السكر بأقراره على نفسه أو غيره
 سكر ^{بالحكم} **هذا القذف** وإذا قذف الرجل رجلا محصنا
 أو امرأة محصنة بصريح الزنا وطالب القذف بالحد الحاكم
 ثمانين سوطا إن كان حرا يفرق على أعضائه ولا يجد من ثمانية عشر
 أنه يفتي عنه الحشود والغزو ولم يكن عبدا لحكمه أو يدين سوطا
 ولا حصان لم يكو القذف حرا عاقلا بالغاصلا عفيفا
 عن فعل الزنا وقرقي نسب غيره وقال لست لأبيل فانه يجد
 وقال غيره في غضب لست ابن فلان لا يبيد الذي يدعي يجد
 وقال في غير غضب لا يجد وقال ابن الزانية وأمه ^{محصنة}
 وطالب الابن بحد القذف ولا يطالب بحد القذف الميت الأم
 يقع القذف في نسب بتدفع وهو الوالد والولد والجد والجد
 محصنا جاز لا ينسب الكافر والعبد لم يطالب أباه بقذف أمه
 الحرة ومقذف غير فان القذف بطل الحد ومرفأ القذف
 ثم جمع لم يقبل ومقال للعربي ما ينطلي لم يجد ومقال للرجل

في قوله لا يشهدون في الدين الا ذكرا
 والمراد بالدين الاسلام
 والاشهاد على ما في قوله لا يشهدون
 في الدين الا ذكرا والمراد بالدين الاسلام
 والاشهاد على ما في قوله لا يشهدون

غائب لم يقطع ولا يشهدوا على رجل انزى بامر الله لا يعرف عالم جيد
 ولا يعرف ذلك خلاف لا يشهدان انهم نابغون من واسكرها
 واخران انما اطاعوا عندهم في الحد منها جميعا عند اخير بوقا
 جيد الرجل خاصة ولا يشهدان انزى بامر الله كقوة واخران
 انزى بها بالبصرة من الحد منها جميعا والاختلاف في وقت
 حد الرجل والمرأة ولا يشهد اربعة انزى بامر الله بالقبلة عند طلوع
 الشمس ولا يربعة انزى بها عند طلوع الشمس بل يربعة عند
 الحد منها جميعا ولا يشهد اربعة على المرأة بزاوي بكرى الحد
 عنها جميعا عنهم ولا يشهد اربعة على رجل بالزنا وهم عيان او
 في قذف او احدى عباد او محدود في قذف فانهم جيد ولا يجد
 المشهود عليه ولا يشهدوا بذلك وهم فساد لم يجدوا ولا
 نقص عدد الشهود اربعة حدوا ولا يشهد اربعة على رجل الزنا
 فضرر بشهادتهم ثم وجب لهم عباد او محدود في قذف
 فانهم جيدون وليس عليهم وعلى بيت المال ان يضرب
 ولا يبرحم فدينه على بيت المال هذا عند اخير بوقا

ون

ارض الضرب ايضا على بيت المال قال الله تعالى لا يشهدون
 ولا يشهد اربعة على شهادة اربعة على رجل بالزنا لم يجدوا ان جاء
 الا اربعة فشهدوا على العياينة في ذلك المكان لم يجدوا ايضا ولا
 شهد اربعة على رجل بالزنا فخرج فكلما اجمع واحد منهم حد بالرجل
 حدك فخرج مع الكذبة ولا يبرحم على الشهود على قذف ولا يبرحم
 منهم حدوا جميعا وسقط الحد عن الشهود عليه ولا يكونوا قسدا
 احدهم لا شيء عليه ولا يرجع اخوه ولا غير اربعة الكذبة ولا يشهد
 اربعة على رجل بالزنا فخرج فاذ الشهود بحسب او عيب
 فالدينه على الزكيات عند اخير بوقا وقال الله تعالى لا يشهدون
 ولا يشهد اربعة على رجل بالزنا فامر القاضي بحد فضرر رجل عتق
 ثم وجد الشهود عيبا فعلى القاتل الدينه في ماله ولا يبرحم ثم وجدوا
 عيبا فالدينه على بيت المال واذا شهدوا على رجل بالزنا وقالوا له
 التطرقت بشهادتهم ولا يشهد اربعة على رجل بالزنا فامر القاضي
 والمرأة قد ولت فانه يبرحم فان رجوعه لا يحصل فلا شيء
باب حد الشرب وشرب الخمر فاخذوا من جميعها موجه

من شهادته على كل ما يرضاه لان شهادته قد قدرت
 من وجه بزه شهادته الفروع في عين حد الحادثة
 ادهم فانكوت مقامهم بالامر والقيل والحد
 لا يبرحم من كمال امتناع الحد على المشهور عليه
 شدة وكفاية له الحد الا لا يجاب به بطلان
 لا يبرحم من كمال امتناع الحد على المشهور عليه
 شدة وكفاية له الحد الا لا يجاب به بطلان
 لا يبرحم من كمال امتناع الحد على المشهور عليه
 شدة وكفاية له الحد الا لا يجاب به بطلان

ولو قال ان خلية او بيرة او امر لم يبدك فاختارت نفسها
 وطبها في العدة وقال علت انها على حرام لم يجد ولا حد على
 فوطي جارية ولاءه وقال علت انها على حرام
 ونبت النسب منه وعليه قيمة الجارية واذا وطى جارية ابدا او
 او زوجته وقال طنت انها على فلا حد عليه ولا يجد قادم
 وقال علت انها على حرام حد وكذا اذا وطى العبد جارية
 مولاه واوطى جارية لغيره او عموه قال طنت انها على
 يجد ونفقت اليه غير امرته وقتل النساء انها زوجته
 احد علي عليه السلام ومروجه امرأة على اشر فوطيها فعلى الحد
 ومروجه امرأة لا يحل له نكاحها فوطيها لم يعجب عليه الحد
 عند الجيفة نعم وموطى لجنينة فيما دبر الفرج عذري وموطى
 امرأة في موضع الكبر او عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه
 عند الجيفة نعم ويعذر في زنا في الجامع الصغير ويؤخذ في
 السجن وقالا هو ان يافجد وموطى بهيمة فلا حد عليه
 نفوذ الحرب او في البغى ثم خرج اليها الايقام عليه الحد

لم يبدك فاختارت نفسها
 ولو قال ان خلية او بيرة او امر لم يبدك فاختارت نفسها
 وطبها في العدة وقال علت انها على حرام لم يجد ولا حد على
 فوطي جارية ولاءه وقال علت انها على حرام
 ونبت النسب منه وعليه قيمة الجارية واذا وطى جارية ابدا او
 او زوجته وقال طنت انها على فلا حد عليه ولا يجد قادم
 وقال علت انها على حرام حد وكذا اذا وطى العبد جارية
 مولاه واوطى جارية لغيره او عموه قال طنت انها على
 يجد ونفقت اليه غير امرته وقتل النساء انها زوجته
 احد علي عليه السلام ومروجه امرأة على اشر فوطيها فعلى الحد
 ومروجه امرأة لا يحل له نكاحها فوطيها لم يعجب عليه الحد
 عند الجيفة نعم وموطى لجنينة فيما دبر الفرج عذري وموطى
 امرأة في موضع الكبر او عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه
 عند الجيفة نعم ويعذر في زنا في الجامع الصغير ويؤخذ في
 السجن وقالا هو ان يافجد وموطى بهيمة فلا حد عليه
 نفوذ الحرب او في البغى ثم خرج اليها الايقام عليه الحد

لا يملك لغيره
 مقدر بهيمة

واذا نكح الحر يد اربابا ما من فزني بهيمة او زنى الذي يحرمه
 يجد الذي والقيمة عند الجيفة وموطى له في الذي يحرمه
 ابو يوسف يجدون جميعا واذا زنى المجنون او الصبي امره طأ أو
 لاحد عليه ولا عليه ما لم ينفذ في مجنون او صغيرة تجماع مثلها
 حد الرجل خاصة مكرهه السلطان حتى يافجد عليه من
 الكره غير السلطان حد عند الجيفة نعم وموطى له من في مجامع
 مختلفة انه زنى ببلامة وقالت هي تزويجها واقرت بالزنا وقال
 تزويجها فلا حد عليه في ذلك وعليه المهر وموطى جارية فقتلها
 فانه يجد وعليه القيمة وكان في صنعه الامام الذي لم ينفذ ما من فلا
 عليه الا انما امره بغيره وبالا مال **باب الشهادة على الزنا**
الرجوع عنها واذا شهد الشهود بعد مقدم لم ينعمم عاقبتهم
 بعدم الامام لم تقبل شهادتهم الا في حد القذف خاصة وفق
 الصغير اذا شهد عليه الشهود بسرقته او شرب خمر او زنا بعد
 لم يؤخذ به وضمن السرقته واذا شهد على رجل انه زنا ببلامة
 وفلا تزني غائبة فانه يجد ولا تشهد انه سرق ففلا

واقتلوا او اضر المقام وانشاء الطاعة الصغير الى ستة
 اشهر فانه قاله صحت وبكدا اشار الطحاوي
 وايقضه لم تقدر في ذلك وقوضه الى
 القاضي في كل عصر وعمره انه قد روي
 دونه عاجل وهو

مسرعة شهر لما اذا كان بعد
 بعد الامام فلا تنقض الزمة والتقدم
 بعد الزوال الزمان على ما يار
 ان الله يبدل

كتاب الحدود الزنا ثبت بالبينة والافتراء بالبينة
ان يشهد اربعة من الشهود على رجل او امرأة بالزنا فيسليم الاما
ع الزنا ما هو وكيف هو بين ربي وآين زنى وعنى زنا اذا
بينوا ذلك وقالوا اربناه وطئها في فرجها كالميا في المحل
سئل القاضي عنهم فعدوا في السر والعلانية حكم بشهادتهم
والافتراء لم يقر العاقل البالغ على نفسه بالزنا اربع مرات سأل
ع الزنا ما هو وكيف هو وآين زنى وعنى زنا اذا بين ذلك
لزمه الحد واذا رجع للفرع اقره قبل الفاسد الحد او في وسط قبل
رجوعه وخلى سبيله ويستحب للامام ان يلقن الفر الجوع ويقول
لعلك است او قبلت **فصل في كيفية الحد وقامته** واذا
وجب الحد وكل الزاني محصنا رجم بالحجارة حتى يموت يخرج
لارض فضاء ويندع الشهود ثم الامام ثم الناس فان امتنع
من الابتداء سقط الحد ولو رجم بالآخر ابتدئ الامام
ثم الناس ويغسل ويكفن ويصلى عليه ولم يكن محصنا
وكان حر فخ مائة حلة يا امر الامام ان يضرب ببسوط لاشمة

ان يشهد اربعة من الشهود على رجل او امرأة بالزنا فيسليم الاما
ع الزنا ما هو وكيف هو بين ربي وآين زنى وعنى زنا اذا
بينوا ذلك وقالوا اربناه وطئها في فرجها كالميا في المحل
سئل القاضي عنهم فعدوا في السر والعلانية حكم بشهادتهم
والافتراء لم يقر العاقل البالغ على نفسه بالزنا اربع مرات سأل
ع الزنا ما هو وكيف هو وآين زنى وعنى زنا اذا بين ذلك
لزمه الحد واذا رجع للفرع اقره قبل الفاسد الحد او في وسط قبل
رجوعه وخلى سبيله ويستحب للامام ان يلقن الفر الجوع ويقول
لعلك است او قبلت **فصل في كيفية الحد وقامته** واذا
وجب الحد وكل الزاني محصنا رجم بالحجارة حتى يموت يخرج
لارض فضاء ويندع الشهود ثم الامام ثم الناس فان امتنع
من الابتداء سقط الحد ولو رجم بالآخر ابتدئ الامام
ثم الناس ويغسل ويكفن ويصلى عليه ولم يكن محصنا
وكان حر فخ مائة حلة يا امر الامام ان يضرب ببسوط لاشمة

له ضربا متوسطا يترع عنه ثيابا ويقرض الضرب على اعضائه الا
على راسه ووجهه وفرجه وقال ابو يوسف يضرب الراس ايضا
ويضرب في الحد وكلها قايما غير ممدود ومتجورا الذي حد النذف
فانه لا يعود ولزكان عبد اجله حسين والرجل والراثة في ذلك
سواء غير ان الماء لا يترع ثيابها عنها الا الفرو والحشود وتضرب
جالسة ولا تحفر لها في الرجم جاز ولا تحفر للرجل ولا يقيم الموي
الحد على عبد الا ليرى ذن الامام واحصان الرجم لتركب حر عاقلا
بالغا مسلما قد تزوج امرأة تكا حاصيها ودخل بها وهما على
صفة الاحصان ولا يجي في المحصن بين الجلد والرجم ولا يجي في
البكر بين الجلد والنفى الا ليرى ذلك مصلحة فيغير به على قدر ما
يراه واذا زنى المريض وكان حله الرجم ولم يكن حله الجلد
لم يجلد حتى يبرأ واذا زنت الحامل لم ترحم حتى تضع حملها وان
كان حله الجلد فمضى تعالى من نفاسها **باب العوط الذي يجب**
الحد واللعن لا يوجب ومطلق امرأته ثلاثا ثم وطئها في العاق
وقال علمت انها على حرام حدوا لوقال لها طئت انها عاقل

لا يجد

وَمَنْ حَلَفَ لَا يَلْبِسُ حُلِيًّا فَلْيَلْبِسْ خَاتَمَ فَضْطٍ لَمْ يَحْثُ وَأَنْ
كَانَ مِنْ حَبِ حَثٍّ وَأَنْ حَلَفَ لَا يَلْبِسُ حُلِيًّا فَلْيَلْبِسْ عَقْدَ
لَوْ لَوْ عَيْرَ صَعْلٍ لَمْ يَحْثُ عِنْدَ الْحَيْثُ وَقَالَ يَحْثُ وَحَلَفَ
لَا يَنْتَابُ عَلَى خَرَّاشٍ فَلَمْ يَلْبِسْ عَلَيْهِ فَوْقَ قَرَامٍ حَثٍّ وَلَمْ يَجْعَلْ فَوْقَ
فَرَّاشٍ الْخَرَّاشَ فَلَمْ يَحْثُ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَجْلِسُ عَلَى الْأَرْضِ فَلْيَجْلِسْ
عَلَى بَاطِ أَوْ حَصِيرٍ لَمْ يَحْثُ وَلَوْ جَلَسَ عَلَى سِرٍّ فَلْيَجْلِسْ
عَلَى سِرٍّ فَوْقَ بَاطِ أَوْ حَصِيرٍ حَثٍّ وَلَمْ يَجْعَلْ فَوْقَ سِرٍّ الْخَرَّاشَ
فَلَمْ يَحْثُ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ فِي الْخَيْبِ وَالْقَتَا وَغَيْرِهِ** وَمَنْ قَالَ
لَا خَرَّاشَ بَيْنَكَ وَبَيْنِي حَثٌّ فَخَرَّاشٌ فَخَرَّاشٌ فَلَمْ يَحْثُ فَهُوَ عَلَى
الْحَيَاةِ وَكَذَلِكَ الْكُسُوفُ وَالْكَوْكَامُ وَالْذُّخُولُ وَلَوْ قَالَ لَنْ
عَسَلْتُكَ فَبَيْنِي حَثٌّ فَفُضِّلَ بَعْدَ مَا نَحَثُ وَمَنْ حَلَفَ
لَا يَنْزِيبُ أَمْرًا فَذَّ شَعْرَهَا أَوْ خَنْقَهَا أَوْ عَضَّهَا حَثٌّ وَمَنْ
قَالَ لَنْ أَمْلَأُ فَلَا نَأْمُرَ أَنْهَ طَالِقٌ وَأَنْ نَسِيتُ وَهُوَ
عَالِمٌ بِوَيْحٍ حَثٍّ وَلَمْ يَلْمِ يَعْلَمُ لَمْ يَحْثُ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ فِي الْقَتَا وَغَيْرِهِ**
وَمَنْ حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّ دَيْنَهُ فَلَا نَأْمُرَ أَنْهَ طَالِقٌ وَأَنْ نَسِيتُ وَهُوَ عَلَى دُونِ

الشهير والقرال الجعيد فهو على أكثر الشبه ومختلف فقبض
 فلانا دينه اليوم قضاء ثم وجد فلان بعضها زبوا فادبها
 او مستخف لم يحث الخالف ولم يجد صا او ستود
 ولم ياع بها عبد وقبض برقي يمينه وكفر بهما الدلم يبر
 ومختلف لا يقبض دينه درها ويزدرهم فقبض بعضها
 لم يحث حتى يقبض جميعه متفرقا فان قبض ديني وزيني في
 مجلس ولم يحدثا عليهما الا بعل الوزن لم يحث وليس ذلك
 بقبري ومقال المركان الى الامانة درهم فامرت طالق فلم يالك
 الا خمسين درهم لم يحث وكذلك لقال غير يارة او سوي يارة
مسائل متفرقة ومختلف لا يفعل كذا تركا بلدا ولمختلف لا يفعل
 كذا فعله مرة واحد برقي يمينه والمختلف الى جلا لا يعلمه
 بكذا او دخل البلدة فهو على حال ولا يمين خاصة ومختلف ان
 عبدك فوهبه ولم يبل برقي يمينه ومختلف لا يشتم رجلا
 فشم ورجا او ياسمين لم يحث ولو حلف لا يشتمى بنفسها
 ولا يشتم له فهو على دهنه خاصة ولم حلف على الورد فاليمين على الورد

كذلك فعله مرة واحدة برقي يمينه واليمين تختلف الى جبال يعلمنه
بكل دار دخل البلدة فهو على حال ولا يمينه خاصة ومجلف ان
عليه فوهبه ولم يبل برقي يمينه ومجلف لا يستمر رجائا
فشم ورد او ياسمين لم يحث ولو حلف لا يشترى بنفسه
ولا يمينه فهو على ذنبه خاصة ولو حلف على الورد فاليمين على الورد

عدم القاضه ولا كلفه فعل واليه اسقاط
صاحب الامور يده

هذا الاختلاف ولا حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان
 فباعتم كل حث وكذا ان حلف لا يكلم هذا الشاب فكله
 بعد ما صار شيخا حث **فصل** وحلف لا يكلم مينا
 او زينا او الحين او الزمان فهو على ستة اشهر قال **نص**
 وهذا اذا لم يكن له نية وكذا الدهر عندها وقال ابو حنيفة
 لا ادري ما الدهر وحلف لا يكلم ما ما فهو على ثلث ايام
 حلف لا يكلم الايام فهو على عشرة ايام عند حنيفة **نص** وقال
 على اثني عشر شهرا وقال لعبد ان خدمتي يا مائة كثيرة فاشترى
 حر قال ايام الكثير عشرة ايام عند حنيفة وقال سبعة ايام
باب **اليمين في العتق والطلاق** وقال لامرأته ان ولدت
 ولدا فانت طالق فولدت ولدا مينا طلقت وكذا اذا ولدت
 لامرأته ان ولدت ولدا فانت حرة ولو قال اذا ولدت ولدا
 فهو حرة فولدت ولدا مينا ثم اخرجها عتق الحى وحده عند
 ابو حنيفة **نص** وقال لا يعتق واحد منها ولو قال اول عبد
 اشترته فهو حرة فاشترى عبدا عتق فان اشترى عبيدين

عبيدين معاً لم يعتق ولو قال اول عبد اشترته
 فهو حرة عتق الثالث ولو قال اخر عبيد اشترته فهو حرة فاشترى
 عبداً ثم مات لم يعتق ولو اشترى عبداً ثم مات عتق الاخر يوم
 اشتراه عند ابو حنيفة **نص** وقال لا يعتق يوم مات ويعتق من الثالث
 من قال كل عبد بشرى بولادة فلانة فهو حرة بشرى ثلثه
 متفرقين عتق الاول وان بشرى معاً عتقوا ولو قال
 ان اشتريت فلانة فهو حرة فاشترى بنوى به كفارة يمينه لم يحرره
 فان اشترى اباه بنوى به كفارة يمينه اجراه ولو اشترى لم يحرره
 لم يحرره **نص** معناه ان يقول لامرأة قد اسودها بالثمن
 ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة يمين ثم اشترىها وقال
 ان اشتريت جارية فهي حرة فاشترى جارية كانت في ملكه عتقت
 ولو اشترى جارية فاشترىها لم يعتق وقال كل مملوك
 فهو حرة عتق امهات اولاده ومذبره وعبيده ولا يعتق
 مكاتبه ولا عبد قد عتق بعضه الا ان ينويهم وقال الشافعي
 له هذه طالق او هذه طالق وهذه طلقت الاخيرة والخذل

كل ما يربط مع الخبز غالباً ادا لم عندهم ولا حلف لا يتغدي
 فالعداء اكل مطبوخ الفجر الى الظهر والعشاء من الظهر الى نصف
 الليل والسمون من نصف الليل الى طلوع ولو قال ان لبست أو
 اكلت فبدي حرق ولو قال عيت بشياد وشي لم يدين
 في القضا وغيره ولو قال ان لبست ثوباً او اكلت طعاماً او
 شربت شرباً لم يدين في القضا خاصة ومن حلف لا يشرب
 من حلة فشرب منها بآناً لم يحث حتى يكرع كراعاً عند بؤ
 ولا حلف لا يشرب من حلة فشرب منها بآناً وحث ولو قال ان
 لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامره طالق وليس في الكوز
 ماء لم يحث ولو كان في الكوز ماء فاهرق قبل الليل لم يحث عند
 الحنفية لقها قال ابو يوسف نعم يحث في ذلك كله قال
 يعني اذا مضى اليوم ولم تكن العين مطلقه ففي الوجه الاول
 لا يحث عندها وعند ابو يوسف نعم يحث وفي الوجه الثاني
 يحث في قولهم جميعاً ومن حلف ليصعدن السماء وليقبلن
 هذا الجرد هباً انغدي بمنه وحث عقيبها باب العيين في الكلام

ومن

ومن حلف لا يكلم فلاناً فكله وهو بحيث يسمع الا انه يام حث
 ولو حلف لا يكلم الا باذنه فاذن له ولم يعلم بالاذن حتى كلمه
 وان حلف لا يكلمه شهرافه من حين حلف وان حلف لا يكلم
 قراء القرآن في الصلوة لم يحث وان قرأ في غير الصلوة حث
 ولو قال يوم اكلم فلاناً فامره طالق فهو على الليل والنهار وان
 عني النهار خاصة دين في القضا وان قال ليلة اكلم فلاناً فهو على
 الليل خاصة ولو قال ان كلمت فلاناً الا ان يقدم فلان او قال
 الا ان ياذن فلان او حتى ياذن فلان فامره طالق فكله قبل التقدم
 او الاذن حث وان مات فلان سقط اليمين ومن حلف لا يكلم
 عبد فلان ولم يتوعدا بعينه او امرأة فلان او صديق فلان فباء
 فلان عبداً او بآنت منه امرأته او عادي صديقه فكلهم لم يحث
 وان كانت يمين على عبد بعينه بان قال عبد فلان هذا امرأته
 بعينها او صديقه بعينه لم يحث في العبد وحث في المرأة والصديق
 عند الحنفية والى يوسف لقها وقال محمد يحث في العبد ايضاً
 ولا حلف لا يدخل دار فلان هذه فباء ثم دخلها فهو على

باب العجين في الأكل والشرب وحلف لا يأكل من هذه القلدة
فهو على ثرها ولو حلف أن لا يأكل من هذا البسر فصار طبيا فاكل
لم يحث وكذا لو حلف لا يأكل من هذا الرطب او من هذا اللبن
فصار ثمر او صار اللبن شرا فكل لم يحث ومن حلف لا يأكل
لحم هذه الحلة فاكل بعد ما صار كبشا حث ومن حلف لا يأكل
بسر فاكل طبيا يحث ومن حلف لا يأكل بسر ورطبا او حلف
لا يأكل بسر ولا رطبا فاكل بسر مذبا حث عند الخفيفة
وقالوا لا يحث في الرطب ومن حلف لا يشتري بسر فاشترى
رطبا مذبا او حلف لا يشتري بسر مذبا لم يحث ومن حلف
لا يشتري فاشترى كباشه بسر فها رطب لم يحث ولو حلف
لا يأكل لحم فاكل السمك لم يحث وان اكل لحم خنزير او لحم انسان
او كبد او كرشا حث هذا في عرفهم اما في عرفنا لم يحث
في الكرش والكبد ولو حلف لا يأكل او لا يشتري شيئا لم يحث
الا في شحم البطن عند الخفيفة وفي قالوا حث في شحم الظهر ايضا
ولو حلف لا يأكل ولا يشتري لحما او شيئا فاشترى البية

رطبا فاشترى

البيهة فاكلها لم يحث ومن حلف لا يأكل هذه الخطة لم يحث
حتى ينفذها ولو اكل من خبزها لم يحث وهذا عند الخفيفة
وقالوا ان اكل من خبزها حث ايضا ولو حلف لا يأكل من هذا
الدقيق فاكل خبزه حث وان استغنى كما هو لم يحث ومن حلف
لا يأكل خبزا فيمينه على ما يعتاد اهل مصر فاكل خبزا فان حث
الا من العراق او اليمن القطايف لم يحث ومن حلف لا يأكل
فهو على اللحم دون الباذنجان والجزر وان حلف لا يأكل الخبز
فهو على ما يطبخ من اللحم ومن حلف لا يأكل الرأس فيمينه على ما
في التناير ويبيع في مصر وفي الجاسع الصغير وان حلف لا
يشترى رأسا فهو على رأس البقر والغنم عند الخفيفة وفي
على رأس الغنم خلصة ومن حلف لا يأكل فاكله فاكل غنما او راسا
او طبيا او قنأ أو خيارا لم يحث والكل تغاها او يطبخا او
مشما حث وهذا عند الخفيفة وفي قالوا حث في العنب وال
والرمان ايضا ومن حلف لا ياتدم فهو على ما يصطبع به الغنم
والشواء ليس ياتدم عند الخفيفة وفي يوسف نعمه وقال محمد

ولو حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها او دخلها
 دهليها حث وان وقف في طاق الباب بحيث لو اغلق الباب
 كان خارجا لم يحث وحلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها
 لم يحث بالقعود حتى يخرج ثم يدخل استقانا ولو حلف لا
 يلبس هذا الثوب وهو لا يسه فترعد في الحال لم يحث وان
 لبث على حاله ساعة حث وكذا الحلف لا يركب هذه الدابة
 وهو اركبها فنزل مساعته لم يحث وان لبث على حاله ساعة
 حث وكذا لو حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخذ
 في النقلة مساعته لم يحث فان لبث على حاله ساعة حث
 وحلف لا يسكن هذه الدار فخرج هو وترك متاعه واهله
 فيها لم يرد الرجوع اليها حث **ما اليمين في الخروج والاقيان**
والركوب وغير ذلك وحلف لا يخرج من المسجد فامر انسانا
 فحمله فخرج حث وان اخرج مكرها لم يحث وحلف لا يخرج
 حذاره الا الى جنازة فخرج اليها ثم اتى جالعة اخرى لم يحث
 وان حلف لا يخرج الى مكة فخرج يريد هاهنا جمع حث وان

وان حلف لا ياتيها لم يحث حتى يدخلها وحلف ليا تين
 البصرة فلم ياتيها حتى مات حث في اخر جزء من اجرام حث وان
 حلف ليا تينه غدا ان استطاع فهذا على استطاعة الصحة دون
 القدرة وقصره في الجامع الصغير وقال اذا لم يرض ولم يمنعه
 السلطان ولم يحج امر لا يقدر على اتيانه لم يات حث وان عني
 استطاعة القضاء والتقدير دين فيما بينه وبين الله تعالى وحلف
 لا يخرج امرانه الا ان ياذن فاذن لها ثم خرجت ثم خرجت مرة اخرى
 فغير اذنه حث ولا بد الاذن في كل خروج وان قال الا ان
 اذن لك فاذن لها مرة واحدة ثم خرجت بعد ما اذن لها
 اذنه لم يحث ولو اذنت المذلة لمزوج فقالت ان خرجت
 فانت طالق فجلست ثم خرجت لم يحث وكذا اذا اراد الرجل
 ضرب عبده قال الخوانض بن عبد بن جعفر كنتم ضربوه ولحقا
 رجل جلس فقد غدى فقال ان تعذبت فعبدي من فرج
 الى متروا تغدي لم يحث وحلف لا يركب دابة فلان ركب
 دابة عبده الماذون له مديون او غير مديون لم يحث عند الجنيبة

كقول الله والناس كقولنا قد يضر الحرف فيكون حاله كقول
 الله لا فعل كذا وقال أبو حنيفة نعم إذا قال وحق الله فليس
 بحالف وإذا قال أقسم أو أقسم بالله أو حلف أو حلف بالله أو بالله
 أو شهد بالله فهو حالف وكذا قولهم بالله وبآية الله وبمحمد
 وميثاقه أو على نذره أو نذر الله وكذا لو قال إن فعل كذا فهو
 يهودي أو نصراني أو كافر ولو قال على غضب الله أو سخطه
 أو أنا زان أو سارق أو شارب خمر أو كل الرجز أو ليس بحالف
فصل في الكفارة وكفارة اليمين عتق رقبة يجرى فيها ما يجرى
 في الظهار وإن شاء أكس عشرة مساكين كل واحد قنطاراً
 وأدناه ما يجوز فيه الصلح وإن شاء أطعم عشرة مساكين
 كل واحد طعاماً وكفارة الظهار وإن لم يقدر على أحد الثلثة فإياه
 التي ذكرنا صام ثلثة أيام متتابعات فإن قدم الكفارة على
 لم يجز وإن حلف على معصية مثلاً أن لا يصلي أو لا يكلم أباه
 أو يقتل فلاناً فينبغي أن يحث نفسه ويكفر عن يمينه وإذا
 حلف الكافر ثم حث في حاله الكفر أو بعد الإلزام فلا حث عليه

عليه وحثه على نفسه شيئاً ما يملكه لم يصحراً أو عيذارة
 يمين أن استباحه وإن قال كل حلال على حرام فهو على الطهارة
 والشراب إلا أن ينوي غير ذلك ونذره نذراً مطلقاً فليده
 الوفاة وإن على نذره بشرط فوجد الشرط فعليه العتق بنفسه
 النذر وإن عتق عن أبي حنيفة الله أنه جمع عند قال إذا قال إن
 كذا فعلت حجة أو صوم سنة أو صدقة المكة لجاء من ذلك
 كفارة يمين وهو قول محمد بن حنبل وحنبل يمين وقال إن شاء الله
 مصلاب يمين فلا حث عليه **باب اليمين في الدخول والسكنى** وحلف
 أن لا يدخل بيتاً فدخل الكعبة أو المسجد أو الكنيسة أو البيعة
 لم يحث وكذا إذا دخل دهليزاً أو ظلة باب الدار وإذا دخل صفة
 حث وحلف لا يدخل داراً فدخل داراً أخرى لم يحث وحلف
 لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما انتهت وصارت صراعاً
 ونبت داراً أخرى حث بعد ما دخلها وإن جعلت مسجداً أو
 حائماً أو بيتاً أو بني بيتاً آخر فدخل لم يحث وحلف لا يدخل
 هذا البيت فدخل بعد ما انتهت وصارت صراعاً أو بني بيتاً آخر

بدأ الولي فان جات بعد ذلك بولد ثبتت نسبه بغير اقربان
 نفاه انتفا بولد فان زوجها جات بولد فم في حكم امه و اذا
 مات الولي عتقت من جميع المال ولا تلزمها السعيان للفرء ان
 كان على الولي دين و اذا التام ولد النص في عليها ان تسعي في
 قيمتها و ما استولى لها من غيره بنكاح ثم ملكها صارت ام ولد و اذا
 وطئ بولد بنتا بنته جات بولد فادعاه ثبتت نسبه وصارت ام ولد
 و عليه قيمتها و ليس عليه غيرها و لا قيمه و لا لها و ان وطئ اب
 مع بقاء الاب لم ثبت النسب و ان كان الاب ميتا لم يثبت
 كما ثبت من الاب و اذا كانت الحارثية بين الشريكين جات بولد
 فادعاه احدها ثبتت نسبه منه وصارت ام ولد له و عليه نصف
 غيرها و نصف قيمتها و لا يغير قيمه و لا لها و ان ادعياه معا
 ثبتت نسبه منهما و كانت الامتداح و لا منهما و على كل واحد منهما
 نصف العرق قصاصا بالذبح و الاخر و يرث الابن من كل واحد منهما
 ابن كامل و يرث من ميران اب واحد و اذا وطئ المولى جارية
 مكاتبه جات بولد فادعاه فان صدق المكاتب ثبتت نسب الولد

منه و عليه غيرها و قيمه و لا لها و لا نصيب له و ان كذب في
 النسب لم ثبتت نسبه **كتاب الايمان** الايمان على ثلاثة اشياء
 بين الغيوس و بين معتقده و بين اللغو فالغيوس هو الخلف
 على امر ما من بعد كذب فيه فهذا اليمين يات في صاحبها و لا كفارة
 فيها الا التوبة و الاستغفار و المعتقده ان يحلف على امر في المستقبل
 ان يفعل او لا يفعل و اذا حثت في ذلك لزمته الكفارة و بين اللغو
 ان يحلف على امر ما من هو يظن انه محال و لا امر خلافه فهذا
 اليمين نرجوا ان لا يؤخذ الله به بها صاحبها و القاصد في اليمين
 و الكرم و الناسي سواء و مفعول المحلوف عليه كرها او باسيا سواء
باب ما يكون مينا و لا يكون مينا و اليمين بالله تعالى او باسمه اسمائه
 كالرحمن و الرحيم او بصفة من صفاته ذاتة التي يحلف بها عز و كبر
 الله و جلالة و كبريائه الا قوله و علم الله فانه لا يكون مينا و ان يحلف
 بصفة من صفات فعله كغضب الله تعالى سخطه لم يكن حالفا
 و يحلف بغير الله لو لم يكن حالفا كالنبي و الكعبة و القرآن و
 الحلق بحروف القسم و حروف القسم الواو كقول الله و الباء

الى ذكر فهو حر واكسار يني حامل فولدت ذكر لم يعتق ولو قال
 كل ملوك امكده فهو حر بعد غد وكد ملوك فاشترى ملوكا
 اخر ثم جاني بعد غد عتق الذي ملكه يوم حلف ولو قال كل ملوك
 امكده او قال كل ملوك الى فهو حر بعد موتي وكد ملوك
 فاشترى اخر فالذي كان عندك وقت اليمين ملوك والاخر
 ليس بدين وان مات عتق من التاك وقال ابو يوسف في التوا
 يعتق ما كان في ملكه يوم حلف ولا يعتق ما استفاد بعد يمينه
باب العتق على جعل وعتق عبدك على مال فقبل العبد عتق
 مثلك يقول ان حر بالف درهم او على الف درهم فان على عتقه
 باد او المال مثلك يقول ان اديت الى الف فان حر صرح وصار
 ماذونا ولازم المال فان احضر المال اجبره الحاكم على قبضه وعتق
 العبد ومقال العبد ان حر بعد موتي على الف فالقبول بعد موت
 وعتق عبدك على خذ من اربع سنين فقبل العبد فعتق ثم مات
 من ساعد فعليه قيمة نفسه من ماله عند حليفته ولا يبيس
 وعند محمد يقيم قيمة خذ من اربع سنين ومقال اخر عتق

امكده على الف على ان تزوجه بها ففعل فابت ان تزوجه فالعتق
 جائز ولا شيء على الامر وان قال عتق امكده عني على الف والمسئلة
 صالها قسمت الالف على قيمتها وعلى مهر مثلها فا اصاب القيمة اذاه
 الامر وما اصاب المهر بطل عنه **باب التدبير** اذا قال
 الولي لملوك اذات فان حر او ات حر عني بدين وان تدبر
 او قل بدينك فقد صار مدبرا لا يجوز بيعه ولا هبته والولي ان
 يستخيره ويوجره وان كانت امته له وطبها وتزويجها واذا مات
 الولي عتق من التاك وان لم يكن له مال استخيره في ثلثي قيمته وان كان غا
 الولي دين يسع في جميع قيمته لغزائه وولد الدبر مدبر فاعتق
 التدبير بموت على صفة مثله يقول ان تزمت مرضي هذا او سري
 سري هذا او مرضي كذا او سري كذا فليس بدين ولا يجوز بيعه
 وان مات الولي على الصفة التي ذكرها عتق كما يعتق الدبر معناه
 من الثلث **باب الاستيلاء** واذا اولدت الامه من غيرها
 فقد صارت ام ولد له لا يجوز بيعها ولا نكحها وولد وطبها وقدرها
 واجارنها وتزويجها ولا يثبت نسب ولها الا لا يعتزف

ويضمن الاب نصف قيمته ومشتري نصف ابنه وهو
 فلا ضمان عليه عند الحنفية **نق** وقال البيهقي ان كان موصرا واذا
 كان العبد بيني ثلثا فز دبره لخدمه وهو موصر ثم اعتقه الا
 وهو موصر فارادوا الضمان فللساكت ان يضمن للدبر ولا
 يضمن العتق وللدبر ان يضمن العتق ثلث قيمته مدبر او لا يضمنه
 الثلث الذي ضمن وهذا عند الحنفية **نق** وقال العبد لكل الذي
 دبره او امره ويضمن ثلثي قيمته لشريكه موصرا كان او مبررا
 ولو كانت الجارية بين رجلين زعم احدها انها ام ولد لخصا
 فانكر صاحبه فهي موفوتة يوافقها تقدم المنكر عند الحنفية
 وقالوا ان شأ المنكر استسعى الجارية في نصف قيمتها ثم تكون
 حرة لا سبيل له عليها وان كانت ام ولد منها فاعتقها بالخدمة
 وهو موصر فلا ضمان عليه عند الحنفية **نق** وقال البيهقي نصف
باب عتق احد العبدين ومكان له ثلثا اعبد دخل عليه
 اثنان فقال احدهما حر ثم خرج واحد ودخل اخر فقال احدهما
 حر ثم مات ولم يبين عتق من الذي اعبد عليه القول لمنه اربعة

اربعة ونصف كل واحد من الاخرين عند ما قال عتقه
 كذلك الا في العبد الاخير فانه يعتق بعبده وان كان القول من في
 المرض قسم الثلث على هذا ومقال العبد احدهما حر فباع احدهما
 او مات او قال لاني حر بعبده موصي عتق الاخر وكذلك اذا
 قال لامرأتي احديكما طالق ثم ماتت لحيها او وطئ احدهما وان
 قال لامرأتي احديكما حر ثم جامع احديهما لم يعتق الاخرى وقالوا
 تعتق **نق** لا ضمان ان كان اولي ولد بعبده غلاما فانت حر فولدت
 غلاما وجارية ولا يدرى ايها اولد ولا يعتق نصف الام ونصف
 الجارية والغلام عبدا واشهد جلال على جلال انه عتق احد عبده
 فالشهادة باطله عند الحنفية الا ان كوفي وصية اخسا نادكره
 في العتاق وان شهدوا انه طلق احدي نسا اي جازت الشهادة
 ويجبر على ان يطلق احديهن وقالوا الشهادة في العتق مثل ذلك
باب الخلق بالعتق ومقال اذا دخلت الدار فكل مملوك
 لي يومئذ فهو حر وليس له مملوك فاشترى مملوكا ثم دخل
 عتق وان لم يقل في يمينه يومئذ لم يعتق ومقال كل مملوك

وراضا في العتق الى ملك او شرط صحيح كفي الطلاق واخراج
 عبد الحرب اليه مسلم اعنق وان اعنق حائلا اعنق حايها ايضا وان
 اعنق الحائلا خاصة عتق دونها ولو لملامة من مولاها حرد
 من وجهها مملوك لسيد هاوق للخرم حر على كل حال
باب العبد يعتق بعضه واذا عتق الولي بعض عبده
 عتق ذلك القدر ويسعى في بقية قيمته لولاه عند الجنيفة نعم
 وقال لا يعتق كله واذا كان العبد بين شركين فاعتق احدهما
 نصيبه عتق فان كان موسرا فشرى بالخير عند الجنيفة نعم
 اعنق وان شأضن شريكه قيمة نصيبه وان شأ استسعى العبد
 فان ضن رجع المعتق على العبد والولاء للمعتق وان اعنق
 او استسعى فالولاء بينهما وان كان المعتق معسرا فالشريك
 بالخيار ان شأ عتق وان شأ استسعى العبد فالولاء بينهما
 في الوجهين جميعا وقال ليس له الا الضمان مع اليسار او السعاية
 مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد والولاء للمعتق وان
 شهد كل واحد من الشريكين على صاحبه بالعتق يسع العبد لكل

لكل واحد منهما في نصيبه موسرين كانا او معسرين يسع لهما
 وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا يسع للموسر منهما ولو لم
 يسع للموسر لو قال احدهما الشريكين ان لم يدخل فلان هذا
 الدار عدا فهو حر قال الاخر ان دخل فهو حر فبقي العبد
 ولا بد من دخله لم لا عتق النصف وتسعى اياه في النصف
 وهذا عند الجنيفة والى سفي لهما وقال محمد بن يسع في جمع
 قيمته وان خلفا على عشرين كل واحد منهما الاحدهما لم يعتق
 واذا اشترى الرجلان ابني احدهما عتق نصيب الابي ولا
 ضمان عليه علم الاخر ان ابني شريكه او لم يعلم وكذلك الاول ثلثه
 فالشريك بالخيار ان شأ عتق نصيبه وان شأ استسعى العبد
 عند الجنيفة وقال في الشراء يضمن الاب نصف قيمته ان كان
 موسرا وان كان معسرا سعى الابن في نصف قيمته لشريك ابيه
 وان وان بد الاجنبي فاشترى نصفه ثم اشترى الاب نصف
 الاخر وهو موسر فالاجنبي بالخيار ان شأضن الاب وان
 شأ استسعى الابن في نصف قيمته عند الجنيفة نعم وقال الاول

النفقة مع اختلاف الدين الآ للزوجة والابوين والجداد
 والجدات والولد ووالد الولد لا يجب على الثمل نفقة
 اخيه السلم ولا يشارك الولد في نفقة ابويه لحد والنفقة
 لكل ذي رحم محرر اذا كان صغيرا او كانت امرأة بالغة فقيرة
 او كان ذكر افقيرا من افعى فقيرا يجب ذلك على مقدار المال
 ويجبر عليه ويجب نفقة الابنة البالغة والابن البالغ الزمن على
 ابويه اثلاثا على الاب الثلثان وعلى الام الثلث ظاهر قال
 فهذا الذي ذكره الخصاص والحسن في ظاهر الرواية كل النفقة
 على الاب لا يجب نفقتهم مع اختلاف الدين ولا يجب على الفقير
 واذا كان للابن الغايب مال قضى فيه بنفقة ابويه واذا باع ابوه
 متاعا في نفقة جاز عند ابي حنيفة لئلا وان باع العقار لم يجز
 في قولهما لا يجوز ذلك كله وان كان للابن الغايب مال في يد
 ابويه فانفقوا منه لم يضمنوا وان كان له مال في يد اجني فانفق عليها
 بغير اذن القاضي ضمن واذا قضى القاضي للولد والوالدين
 فذوى الارحام بالنفقة فضت مدة سقطت الا ان يأذن

ياذن القاضي في الاستدانة عليه **فصل** وعلى الولي ان
 ينفق على امره وعبد فان امتنع وكان لها كسب اكتسب وانفقا
 وان لم يكن لها كسب اجبر المولى على بيعها **كتاب العتاق**
 العتق يصح من الحر البالغ العاقل في ملكه واذا قال العبد اوتيه
 انت حرا او عتق او عتق او محررا او قد حررتك او اعتقتك
 فقد عتق نوى به العتق او لم ينو كذلك لو قال ارسلك حرا
 او وجهك او رقتك او يدبك او قال لامنه فرجك حرا
 ان قال ارسلك لي عليك ونوى به الحرية عتق وان لم ينو به
 وان قال هذا ابني ونبت على ذلك او قال هذا مولاي او يا
 مولاي عتق ولو قال يا ابني او يا اخي لم يعتق وان قال اعلما
 لا بولد مثله مثله هذا ابني عتق عند ابي حنيفة لئلا ولو قال لامنه
 انت طالق او يابن او تحري ونوى به العتق لم يعتق ولو قال
 لعبك انت مثل الحر لم يعتق ولو قال ما انت الا حر عتق الله
فصل ومن ملك ذراع محرم منه عتق عليه وعتق عبدا لغيره
 الله تعالى او للشيطان او للصنم عتق وعتق الكرم والسكران

ماله لم ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء لها إلا
 ان يكون القاضي فرض لها النفقة او صلحت المرأة الزوج على
 مقدار ما يقضى لها بنفقة ما مضى واذا مات الزوج بعد
 ما قضى عليه النفقة وضعت شهر سقطت النفقة وان ائتمرها
 نفقة السنة ثم مات لم يرجع منها شيء وقال محمد بن يعقوب
 لها نفقة ما مضى وما بقى للزوج واذا تزوج العبد حره
 فنقته دين عليه يباع فيها واذا تزوج الحرة فبؤها
 مولاهما معه منزلاً فعليه النفقة وان لم يبوها فلا نفقة لها
فصل وعلى الزوج ان يسكنها في دار مفردة ليس فيها
 لخدمته غيرها الا ان غنا ذلك وان كان له ولد مغيرها فليس
 ان يسكنه معها ولان يمنع ولديها وله من غيرهما
 عن الدخول عليها ولا ينعم من النظر اليها وكلامها في اي وقت
 اختاروا واذا غاب الرجل وله مال في يد جليل يعترف به و
 بالزوجية فرض القاضي في ذلك المال نفقة زوجة الغائب و
 وله الصغار والديون ياخذ منها كسلاً بها ولا يقضى بالنفقة

بالنفقة في مال الغائب الا هو لا **فصل** واذا طلق الرجل
 امرأته فلها النفقة والسكنى في عدتها جميعاً كان او بائناً ولا نفقة
 للموتى عنها زوجها وكل فرقة جاءت من قبل المرأة بعصية فلا نفقة
 لها واذا طلقها ثم ارتدت سقطت نفقتها وان مكنت ابن زوجها
 من نفسها فلها النفقة **فصل** ونفقة الود الصغار على الاب لا
 يشاركه فيها العدم كما لا يشاركه في نفقة الزوجة وان كان الصغير
 رضيعاً فليس على امه ان ترضعه ويستاجر له الاب من ترضعه
 عندها فان استاجرها وهي زوجته او معتدة ان ترضع
 ولها المهر فان انقضت عدتها فاستاجرها على رخصة
 جاز فان قال الاب لم يستاجرها وجانبها فرضيت الام
 بنقل اجرة الاجنية او رضيت بغير اجرة كانت هي الحق وان
 التمس زيادة لم يجبر الزوج عليها ونفقة الصغير والحيت
 على ابويه وان خالف في دينه كما تجب نفقة الزوجة على الزوج و
 ان خالف في دينه **فصل** وعلى الرجل ان ينفق على ابويه
 ولجده وجدة اذ كانوا فقراء وان خالفوه في دينه ولا تجب

وقعت الفرقة بين الزوجين فالأم أحق بالولد فإن لم تكن له أم
 فالأم أو أم من أم الأب فإن لم تكن فأم الأب أو أم من الأخوات
 فإن لم تكن له جد فالأخوات أو أم من العمات والخالات وفي الجاهلية
 الصغير ثم الحدة لأب ثم الخالة قال وقدم الاخت من الأب
 والأم ثم الاخت من الأم ثم الاخت من الأب ثم الخالات أو أم من العمات
 ينزلن كما تنزل الأخوات ثم العمات ينزلن كذلك وكل من جئت
 من هؤلاء يسقط حقها بالحد إذا كان زوجها الجاهل فإن لم
 تكن للصبي امرأة من أهله واختصم فيه الرجال فالأم من غيرهم
 تعصياً والأم والجد أحق بالعلم حتى يأكل وحده ويشرب
 وحده ويلبس وحده ويستحي وحده وفي الجامع الصغير
 يستحي فيأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده قال
 وبالجارية حتى تحيض ومن سوى الأم والجد أحق بالجارية
 حتى تبلغ حداً تشبه وفي الجامع الصغير حتى تستغني والآمة
 إذا اعتقها مولها وأم الولد إذا اعتقت كالحرة في حق الولد وليس
 لها قبل العتق حق في الولد والآمة لعن بولدها المسلم ما لم يتق

يعقل الدين أو يخاف أن يالف الكفر ولا خيار للعلم والجاه
فصل وإذا ارادت المطلقة أن تخرج بولدها من الصغر فليس
 لها ذلك إلا أن تخرج به إلى وطنها وقد كان الزوج تزوجها فيه
باب النفقات النفقة واجبة للزوجة على زوجها ^{مسألة}
 كانت أو كافرة إذا سلطت نفسها في منزله فعليه نفقتها وكسوتها
 وسكنها باعتبار ذلك بما هما جميعاً وإن امتنعت من تسليم
 حتى يعطيها مهرها فلها النفقة وإن نشرت فلا نفقة لها حتى
 حتى تعود إلى منزله وإن كانت صغيرة لا تستمتع بها فلا نفقة لها
 وإن سلطت اليد وإن كان الزوج صغيراً لا يقدر على ما يؤتى وهي
 كبيرة فلها النفقة ما لا زاد أحببت المرأة في دين أو غصبها رجل
 كرها فذهب بها أو جئت مع محرور فلا نفقة لها وإن مرضت في منزل
 الزوج فلها النفقة ويبرض على الزوج نفقة خادمها إذا كان
 مؤسراً ولا يبرض لأكثر من خادم واحد ومأجره بنفقة امرأته
 لم يفرق بينهما أو بقاها استدني عليه وإذا قضى القاضي لها
 بنفقة الأعراس ثم أبسر فما صمدت ثم لها نفقة المؤسر وإذا ^{مضت}

من ستين فان جاءت بثلثمائة الستين موعداً لم يثبت
 الا ان يدعيه فان كانت المبتوتة صغيرة فجامع مثلها فجاءت
 بولد تسعة اشهر لم يلزم حتى ياتي بولد قل من تسعة اشهر
 عند الحنفية ومحمد بنهما وعند ابو يوسف يثبت النكاح الياسين
 ويثبت نسب ولد المولود في عنقها زوجها ما بين الوفاة وبين
 الستين واذا اعترفت المعتدة بانقضاء نفها فجاءت بولد
 لا قل من ستة اشهر يثبت نسبه وان جاءت به لستة اشهر
 لم يثبت نسبه واذا ولدت للعتدة ولد لم يثبت نسبه عند
 الحنفية نعم الا ان يشهد بولادتها رجلان او رجل واحد
 الا ان يكون هذا الرجل ظاهراً واعترف قبل الزوج
 فثبت النكاح بغير شهادة وقال ابو يوسف ومحمد بنهما
 يثبت في الجميع بشهادة امرء واحد فان كانت معتدة
 عن وفاة فصدقها الوفاة في الولادة ولم يشهد على الولادة
 احد فهو ابن في قولهم جميعاً واذا تزوج الرجل امرأة
 فجاء بولد لا قادم ستة اشهر من يوم تزوجها لم يثبت نسبه

نسبه فان جاءت بولد لستة اشهر فصاعداً يثبت نسبه
 اعترف به الزوج او سكنت فان عجزت الولادة يثبت بشهادة
 امرأة واحدة تشهد بالولادة حتى لو فاء الزوج يلاعن فان ولد
 ثم اختلفا فقال الزوج تزوجتك منذ أربعة اشهر وقالت هي منذ
 ستة اشهر فالقول قولها وهو ابنه واذا قال المرأة اذا ولدت فأت
 طالق فشهدت امرأة على الولادة لم تطلق عند الحنفية نعم وقالوا
 تطلق وان كان الزوج قد اقر بالرجل طلقت من غير شهادة عند
 وعندنا اشترط بشهادة القابلة وكثير من الحجازستان واقله
 اشهرين من تزوج امه فطلقها ثم اشترها فان جاءت بولد لا قل
 من ستة اشهر منذ يوم اشترها الزم ولا يلزمه ومن قال لامته
 ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت على الولادة امرأة فزعم
 ولد ومن قال للغلام هو ابني ثم ماتت فجاءت ام الغلام فقالت انا
 امراته فهي امراته وهو ابنه يرثانه وفي النوادر جعل هذا جواباً
 والقياس ان لا يكون لها الميراث انا الذي يعلم انها حرة فقالت الوثة
 انت ام ولد لا ميراث لها **باب الولادتين احق به ولذا**

وعليها علة مستقبلة وهذا عند الحنفية وابو يوسف لعلمها
 قال محمد بن لقمة لها نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى واذا
 طلق الذمي الذميمة ولا علة عليها وكذا العربية اذا خرجت النيا
 مسلمة فان تزوجت جاز الا ان يكون حاملا وهذا عند الحنفية
 وقالوا عليها وعلى الذميمة العدة ويجلس الزوج المحجوبة ^{المحجوبة}
 صيانة لاية **فصل** وعلى البتونة والتوفي عنها زوجها
 اذا كانت بالغة مسلمة الحلال وهو ترك الطيب والزينة و
 الكحل والدهن الطيب وغير الطيب لامن عذر وفي الماء
 الصغير الامن وجع ولا غضب بالخناء ولا يلبس ثوبا مقبورا
 بعصر ولا نعفران ولا احدا على كافرة ولا صغيرين وعلى الامة
 الاحداد وليس في عدة ام الولد ولا في عدة الشكاح كذا
 احدا ولا ينبغي له تحطب المعتدة ولا يأس بالتعرض
 في الخطبة ولا يجوز المطلق الرجعية والبتونة المروج من
 بيتها ليلا او نهارا او المتوفي عنها زوجها يخرج نهارا او
 البتونة وبعض الليل ولا يثبت في غير منزلها وعلى المعتدة

المعتدة ان تعتد في المنزل الذي يضاف اليها بالسكنى حال
 وقوع الفرية وان كان نصيبها من دار البيت لا يكفيها واخرجها
 الوتة من نصيبهم انتقلت واذا خرجت المرأة مع زوجها الى بلد
 فطلقها ثلثا او مات عنها زوجها في مصر فان كان بينهما بيت ^{مصر}
 اقل من ثلثة ايام رجعت الى مصرها وان كان ثلثة ايام ان
 شأت رجعت وان شأت مضت كان معها ولي او لم يكن
 الا ان يكون طلقها او مات عنها في مصر فانها لا تخرج حتى
 تعتد ثم تخرج ان كان لها عيم عند الحنفية ^{نق} وقالوا ان كان
 لها عيم فلا يأس ان تخرج من المص قبل ان تعتد **باب**
ثبوت النسب ومن قال ان تزوجت فلا تزفهي طالق فزوجها
 فجأت بولد لسته اشهر من يوم تزوجها فهو ابنه وعليه المهر
 ويثبت نسب ولد المطلق الرجعية اذا جاءت به سنتين او
 اكثر المالم يرافقتضاء العدة وان جاءت اقل من سنتين يثبت
 من زوجها فان جاءت به لاكثر من سنتين يثبت نسبها
 رجعة والبتونة يثبت نسب ولدها اذا جاءت به لاقل

عند الحيضة واليوسف نفها وقال محمد بن علي بن النضر **باب العدة**
 وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً أو حجباً أو رقت القرينة
 بينهما بنير طلاق وهي حرة من تحيض فعدتها ثلثة اقراء و
 الاقراء الحيض وان كانت لا تحيض مصغراً أو كبيراً فعدتها
 ثلثة اشهر وكذا اذا بلغت بالسن ولم تحض وان كانت حاملاً
 فعدتها ان تضع حملها وان كانت امه فعدتها حبستان
 وان كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف وعدة المرأة في
 الوفاة اربعة اشهر وعشرة ايام وعدة الامة شهران وخمسة
 ايام وان كانت حاملاً فعدتها ان تضع حملها واذا ورثت المطلق
 في المرض فعدتها بعد الاجلين وهذا عند أبي حنيفة ومحمد بن النضر
 وقال ابو يوسف نفها وان اعتقت الامة في عدتها
 من طلاق رجعي انتقلت عدتها الى عدة الحرة وان اعتقت
 وهي مبتوتة او متوفاه عنها زوجها لم ينتقل عدتها الى عدة
 الحرة وان كانت ايسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم تنقش
 ما مضى من عدتها وعليها ان ستانف العدة بالحيض والكنوز

هذا هو الصحيح
 في العدة
 في الحيض
 في الطلاق
 في الوفاة
 في الاجلين
 في المبتوتة
 في المتوفاه عنها زوجها
 في الامة
 في الحرة
 في الحرة المبتوتة
 في الحرة المتوفاه عنها زوجها
 في الحرة المبتوتة
 في الحرة المتوفاه عنها زوجها
 في الحرة المبتوتة
 في الحرة المتوفاه عنها زوجها

والكنوز نكاحاً فاسداً والموطوءة بشبهة عدتها الحيض
 في القرينة والموت واذا ماتت مولى ام الولد واعتقها فعدتها ثلثة
 حيض واذا ماتت الصغير عن امرأته وبها جيل فعدتها
 ان تضع حملها فان حدث الحمل بعد الموت فعدتها اربعة اشهر
 وعشر ولا يثبت نسب الولد في الوجهين جميعاً واذا طلق الرجل
 امرأته في حال الحيض لم تعد بالحيضة التي وقع فيها الطلاق
 واذا وليت المعتك بشبهة فعليه اعدة اخرى قد اخلت العدة **تان**
 ويكون بآثاره المرأة من الحيضة معتسباً منها جميعاً واذا انقضت
 العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعليه انعام العدة الثانية في
 ابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة عقيب الوفاة
 فان لم تعلم بالطلاق او الوفاة حتى مضت مدة العدة فقد انقضت
 عدتها والعدة في النكاح الفاسد عقيب التفريق او عزم الزوج
 على ترك وطئها واذا قالت المعتدة انقضت عدتي وكذبها
 الزوج كان الفراق قولها مع اليمين واذا طلق الرجل امرأته طلاقاً
 بائناً ثم تزوجها في عدتها وطلقها قبل الدخول فعليه مهراً كاملاً

اللعان ان يبتدئ القاضى بالزوج فيشهد اربع مرات
 يقول في كل مرة اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رايته بامر الزنا
 يشير اليها في جميع ذلك ثم تشهد المرأة اربع مرات تقول في كل
 مرة اشهد بالله انه من الكاذبين فيما رايته بامر من الزنا وتقول
 في الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما رايته
 من الزنا فاذا التفت لا تقع الفرقة حتى يفرق القاضى بينهما وتكون
 الفرقة تطليقة باينة عند الخليفة ومهر لهما وهو مخاطب اذا
 اذنب نفسه وقال ابو يوسف رحمه الله عزيم مؤيد فان كان الكاذب
 بولد نفي القاضى نسب والحقة باينة فان عاد الزوج والكاتب
 حلف القاضى وحل له ان يتزوجها وكذلك ان قذف غيرها
 فخذ او زنت فحلت واذا قذف امرته وهي صغيرة او مجنونته
 فلا لعان بينهما وقذف الاخرى لا يتعلق به اللعان ولذا اذا
 الزوج ليس حلال مني فلا لعان وان قالته ^{بها} زنت وهذا
 للحاكم الزنا باللعان ولم ينف القاضى الحلف ^{لها} وقال
 في الاصل ان اللعان يجب بنفي الحلف عندها واذا نفي الرجل

ولذا امرته عقيب الولاية او في الحال التي تقبل التهنئة وتتباع
 آلة الولادة مع نفير ولا عن به وان نفا بعد ذلك لا عن ونبت
 النسب وقال يعرج نفير في مدة النفاس ولذا اولدت ولدين في بطن
 واحد ففي الاول واعترف بالثاني ثبت نسبها وحل الزوج ولنا
 بالاول ونفي الثاني ثبت نسبها ولا عن **باب العنين وغيره**
 واذا كان الزوج عينا الجدة الحرة سنة فان وصل اليها
 والافق بينهما اذا طلبت المرأة ذلك وتلك الفرقة تطليقة باينة
 ولها كمال المهر ان كان خلا بها وان كان مجبوراً فزنتها في الحال
 ان طلبت المرأة والحصى يجل كما يوجل العنين واذا جلا العنين
 ستة وقال قد جاعته وانكرت نظرت اليها النسا فان قلن هي
 بكر خيرت وان قلن نيب حلف الزوج فان نكل خيرت فان حلف
 لا غير وان كانت ثيبا في الاصل فالقول مع عييد فان قال احد
 الحول لمرأى مع ما خيرت فان خيرت زوجها لم يكن لها يد
 ذلك خيار واذا كان بالزوجة عيب فلا خيار للزوج وان
 كان بالزوج جنون او جذام او برص فلا خيار للمرأة عند

اشترى بابه او ابنة بنوى بالشراء عن الكفارة جاز عليها فان اعتق
نصف عبد مشرك وهو موسر وضمن قيمة باقية لم يجر عند
ابي حنيفة نعم ويجوز عندها وان اعتق نصف عبد عن كفارته
ثم اعتق باقية عنها جاز وان اعتق نصف عبد عن كفارته ثم
جامع التي ظاهر منها ثم اعتق باقية لم يجر عند ابي حنيفة نعم واذا
لم يجد المظاهر ما يعنى فكفارته صوم شهرين متتابعين ليس
فيها شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا ايام التشريق
فان جامع التي ظاهر منها في خلال الشهرين ليلا عارداً ففعل
نائباً استأنف الصوم وان ظاهر العبد لم يجر في الكفارة
الا الصوم وان اعتق المولى عن كفارته او اطعم عند لم يجر فان لم
المظاهر الصيام اطعم ستين مسكيناً كل مسكين نصف صاع
من بر او صاعاً من تمر او شعيراً وقيمة ذلك فان امر غير بان
يطعم عنه عن ظهار ففعل الجوع فان غداهم وغشاهم جاز
قليلاً اكلوا او كثيراً وان اعطى مسكيناً واحداً ستين يوماً
فان اعطاه في يوم واحد لم يجر الا عن يوم وان قرب التي ظاهر

في شهر رمضان
ولا يوم الفطر ولا يوم
النحر ولا ايام التشريق

منها في خلال الاطعام لم تناف واذا اطعم عن ظهار بنين
مسكيناً كل مسكين صاعاً لم يجر الا عن واحد منها اعتدوا وعند
محمد بن يحيى عنها وان اطعم ذلك عن فطار وطارها رخصاً عنها
ومن وجبت عليه كفارة اظهرها رخصاً رقبين لا ينوي عن احد
بعينها جاز عنها وكذلك ان صام اربعة اشهر او اطعم مائة فقصر
مسكيناً جاز فان اعتق عنها رقبة واحد او صام شهرين كان
ان يجعل ذلك عن ايها شاء وان اعتق عن ظهار وقتل امرءاً
باب اللعان اذا قذف الرجل امرأته بالزنا وهما من اهل
الشهادة والمرأة من يجد قاذفها او تنفى بسبب ولديها وطالبته
بوجوب القذف فعليه اللعان فان امتنع منه حبسه الحاكم حتى لا
او يكذب نفسه فيعده فان لاعن وجب عليها اللعان فان
امتنعت حبسها الحاكم حتى بلاعن او يصدقها في الزنا
عبد او كافر او محدودا في قذف فقاذف امرأته فعليه الحد وان
كان من اهل الشهادة وهيامة او كافرة او محدودة في قذف
او كانت ممن لا حد قاذفها فلوحد عليه ولا لعان وصفت

منها

قال رحمه الله والمبارات كالتلحيع كلابا يبقان كل حق لعلوا
من الزوجين على الآخر ما يتعلق بالتكليف عند الخيفة ثم ومن
خالع ابنته وهي صغيرة بالها لم يجز عليها فان حالها على الف
على نه ضامن فالتلحيع وقع والاف على الاب عند الخيفة رحمه الله
باب النكاح واذا قال الرجل لامرأته انت على كظهر
امتي فقد حرمت عليه ولا يجزى له وطئها ولا مسها ولا يقبلها
حتى يكره عن ظهاره فان وطئها قبل ان يكره استغفر الله ولا شيء
عليه غير الكفارة الاولى ولا يعود حتى يكره والعود الذي يجب
فيه الكفارة ان يغرم على وطئها وهذا اللفظ لا يكره الاظهار او لا
قالت على كطن امي او اخذها او كثر بها فهو مظاهر وكذلك
ان شبهها بمن لا يعمل له النظر اليها على التابيد من محارم مثل
اخته او عمة او امة من الرضاة وكذلك ان قال راسك على
كظهر امي او فرجك او وجهك او رقبتيك او بضعك او ثلثك
ولو قال انت على مثل امي رجع الى بنته فان قال اردت الكرامة فهو
كما قال وان قال اردت الظهار فهو ظهار وان قال اردت الطلاق

منه من ١٢٥٥
١٢٥٦
١٢٥٧
١٢٥٨
١٢٥٩
١٢٦٠
١٢٦١
١٢٦٢
١٢٦٣
١٢٦٤
١٢٦٥
١٢٦٦
١٢٦٧
١٢٦٨
١٢٦٩
١٢٧٠
١٢٧١
١٢٧٢
١٢٧٣
١٢٧٤
١٢٧٥
١٢٧٦
١٢٧٧
١٢٧٨
١٢٧٩
١٢٨٠
١٢٨١
١٢٨٢
١٢٨٣
١٢٨٤
١٢٨٥
١٢٨٦
١٢٨٧
١٢٨٨
١٢٨٩
١٢٩٠
١٢٩١
١٢٩٢
١٢٩٣
١٢٩٤
١٢٩٥
١٢٩٦
١٢٩٧
١٢٩٨
١٢٩٩
١٣٠٠

الطلاق فهو طلاق باين وان لم يكن ابنته فليس له بشئ عندها
وعند من الله يكره ظهارا وان قالت على كاتي ونوى ظهارا
او طلاقا فهو على ما نوى وان قالت على حرام كظهر امي ونوى
طلاقا او ايلام لم يكن الاظهارا عند الخيفة الله وقال هو على ما نوى
فان لا يكون الظهار الا من الزوجة فان ظاهر من اسم لم يكن مطا
فان تزوج امرأة بغير امرها ثم ظاهر منها ثم اجازت النكاح فالظهار
باطل ومرة قال للنسائية انتن على كظهر امي كان مظاهرا من جميعا
وعلى العمل بعد كفارة **فصل في الكفارة** وكفارة الظهار عتق
فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين
مسكينا كل ذلك قبل المسيس وتجزي في عتق الرقبة الخافعة
المسلمة والذكر والانثى والصغير والكبير ولا يجزي العيا ولا المقطوعة
اليدين او الرجلين ويجوز الاعم ومقطوعة احدى اليدين
واحدى الرجلين من خلاف ولا يجوز مقطوع ابهام اليدين لا
الجنون الذي لا يعمل ولا يجوز عتق المذروم والولد والمختار
الذي ادى بعض المال فان اعتق مكاتب لم يؤد شأنا وان

وإذا تناق الزوجان وخافا أن لا يقيما حدود الله فلا بأس
 بأن يقتديا منه بال يعلمها به فإذا فعل ذلك وقع المخلع
 تطبيقه بآية ولزمها المال فإن كان النشوز من قبله لم يكن
 يأخذ منها عوضا وإن كان النشوز من قبلها كرهنا له
 أن يأخذ أكثر مما أعطاهما فإذا فعل ذلك جاز في القضاء وفي
 الجامع الصغير امرأة اختلعت على أكثر من مهر الذي تزوجها
 عليه النشوز منها طالب الفضل ^{وإن كان النشوز من قبلها} كره الفضل وجاز في القضاء وإن
 طلقها على مال قبلت دفع الطلاق ولزمها المال فكان الطلاق ^{بطل}
 وإن بطل العوض في المخلع مثل أن يجاليع المسلم على خمر وخنزير أو
 ميتة فلا شيء للزوج والفرقة بائنة وإن بطل العوض في الطلاق كان
 رجعيًا فإن قالت طلقني على خمر فطلقها فلا شيء لعلها وما جاز
 أن يكون مهرًا لجان يكون بدلًا في المخلع فإن قالت له خالني على
 في يدي فخالها ولم يكن في يدها شيء فلا شيء لعلها وإن قالت خالني
 على ما في يدي من مال فخالها ولم يكن في يدها شيء فعليه رد
 عليه مهرها وإن قالت خالني على ما في يدي من درهم أو من الدراهم

لعني
 هم

الدرهم ففعل ولم يكن في يدها شيء فعليه ثلثه درهم فإن اختلعت
 على عبد لها ابن على الفارية من ضمانه لم يبرأ وإذا قالت طلقني ثلثا
 بالف فطلقها واحدة فلا شيء عليها عند الحنفية نعم وبطلان الحجة
 ولو قال الزوج طلقني نفسك ثلثا بالالف أو على الف فطلقت
 نفسها ولعلها لم يقع شيء ولو قال أنت طالق على الف فقبلت طلق
 وعليها الف وهي كقوله أنت طالق بالالف ولو قال أنت طالق
 وعليك الف فقبلت أو قال لعبدك أنت حر وعليك الف فقبل
 عتق العبد وطلقت المرأة ولا شيء عليها عند الحنفية نعم وقال الآخرون
 كل واحد منهما الف ولو قال أنت طالق على الف درهم على أني بالخيار
 ثلثة أيام أو على أنك بالخيار فقبلت فبالخيار باطل إذا كان للزوج
 وهو جاز إذا كان للمرأة وإن ردت الخيار في الثلث بطل وإن لم
 ترد طلق ولزمها المال وقال الآخرون باطل في الوجهين والطلاق
 واقع وعليها الف درهم ومن قال لامرأة طلقك أمس على الف
 درهم فلم يقبل فقالت قبلت فالقول قول الزوج ومن قال لغيره
 هذا العبد على الف درهم فلم يقبل فقال قبلت فالقول قول المنتزعه

فعلها ثلث الف وقلت طلقني
 ثلثا على الف فطلقها واحدة

ويهدم الزوج الثاني من الطلاق ما بعد الثالث كما يهدم
الثالث عندها وعندكم لا يهدم ما دون الثالث وإذا طلقها
ثلاثا وقالت قد انقضت عدتي وتزوجت ودخل في الزوج و
طلقني وانقضت عدتي والمدة تحتل ذلك جاز للزوج ان يصعد
اذا كان في غالب طئه انها صالحة **باب الایلاء** اذا قال
الرجل لامرأته والله لا اقربك اربعة اشهر فهو مؤلف فان طلقها
في اربعة اشهر حلت في يمينه ولو منه الكفارة وسقط الایلاء
لم يقربها حتى مضى اربعة اشهر بان منه بتطليقه فان كان حلف
على اربعة اشهر فقد سقط اليمين وان كان حلف على الابد فاليمين
باقية وان عارفت زوجها عاد الایلاء فان طلقها والاقصت بعض
اربعة اشهر اخرى فان تزوجها ثلثا عاد الایلاء ووقعت بعض
اربعة اشهر تطليقة اخرى لم يقربها فان تزوجها بعد نزع
اخر لم يقع بذلك الایلاء طلاق واليمين باقية فان طلقها اكره عن
يمينه فان حلف على اقل من اربعة اشهر لم يكن مؤلفا وان قال
والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين فهو مؤلف

مؤلف فان مكث يوما ثم قال والله لا اقربك شهرين بعد هذين
الشهرين الاوليين لم يكن مؤلفا وان قال لا اقربك سنة الا
يوما لم يكن مؤلفا وان حلف على اوصوم او صدقة او عتق
او طلاق فهو مؤلف وان الى من المطلقة الرجعية كان مؤلفا
وان الى من البائنة لم يكن مؤلفا فان قال لاجنبية والله لا اقربك
اوانت على كذا ربي ثم تزوجها لم يكن مؤلفا ولا نظاهرا وان
اقربها كفر عن يمينه ومدة الیاء في حق الامة شهران فان كان
الزوج لا يقدر على الجماع او كانت المرأة مريضة او رتقا او صغیرا
لا يجامعها مثلها او كان بينهما مسافة لا يقدر ان يصل اليها في
مدة الایلاء معه ان يقول بلسانه فئت اليها فان قال ذلك
سقط الایلاء وان قدر على الجماع في المدة بطل ذلك الفی وصار في
الجماع واذا قال الرجل لامرأته انت على حرام سئل عن نيته فان قال
اروت الطلاق فهي تطليقة باينة الا ان ينوي الثالث وان قال
اروت الظهار فهي ظهار وان قال روت التحريم او لم ارثيا
فهو يمين يصير به مؤلفا **باب الخلع**

صغيرة

عدي لم يصح الرجعة عند الحيضة ثم وإذا قال نزع الامة
بعد انقضاء عدتها وقد كنت راجعتها في العدة وصدقه
المولى وكذبت الامة فالقول قولها عند الحيضة وقال المولى
قول المولى وإن قالت انقضت عدتي وقال الزوج والمولى
لم ينقض فالقول قولها وإذا انقطع الدم من الحيضة ثلثة
لحشر ايام انقطعت الرجعة وإن لم تغسل وإن انقطع لاق
من عشرة ايام لم تنقطع الرجعة حتى تغسل وتغسل عليها وقت
وقت صلوة او تيمم ونظري عند أبي حنيفة والي يوسف ثمها وقت
محمد ثم إذا تيممت انقطعت الرجعة وإن اغتسلت ونسيت
شأن من بدنها لم يصحب الماء فإن كان عضوا فافوقه لم تنقطع
الرجعة وإن كان اقل من عضو انقطعت ومن طلق امرأته
وهي حامل او ولدت منه وقال لم اجامعها فله الرجعة فإن
خلابها واغلق بابا او ارنخي ستر او قال لها جاسعها ثم طلقها لم
ملك الرجعة فإن راجعها ثم جاءت بولد لاقل من ستين يوم
صحت ذلك الرجعة فإن قال لها اذا ولدت فانت طالق فولدت

لثة

فولدت ثم ات بولدا اخر في بطن اخر فهي راجعة وإن قال
كلما ولدت ولد فان طالق فولدت ثلثة اولاد في بطون مختلفة
فان الولد الثاني رجعة وكذلك الولد الثالث والطلقة الرجعية
تتشوق وتترين ويستحب لزوجها ان لا يدخل عليها حتى
يؤذنها او يسمعها خفق نعليه وليس له ان يسافر بها حتى
يشهد على رجعتها والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى **فصل**
وإذا كان الطلاق بائنا دون الطلاق فلا ينزويها في العدة
وبعد انقضاءها وإن كان الطلاق ثلثا في المرة او اثنين في الامة
لم يحل الخلق تنكح زوجها غيره نكاحا صحيحا ويدخل بها ثم يطلقها
او يموت عنها والصبي المراهق في التحليل كالبالغ وفي الجامع الصغير
غلام لم يبلغ ومثله جامع جامع امرأة وجب عليها الفسول و
احلها ذلك للزوج الاول ووطى المولى لايجلها فان تزوجها
بشرط التحليل فالحكاج مكروه فان طلقها بعد وطئها حلت
للادول وإذا طلق المرأة تطليقة او تطليقتين وانقضت عدتها
وتزوجت رجلا اخر ثم عادت الى الاول عادت بثلاث تطليقات

فصدقة ثم اقربها بدين او وصى لها بوصية فلها الاقل من ذلك
ومن الميراث عندنا حنفية ثم قال لا يجوز ان يراد بوصية وان
طلعتا تلكا في مرضه بامرهما ثم اقربها بدين او وصى لها بوصية
فلها الاقل من ذلك ومن الميراث في قولهم جميعا ومن كان
محصورا او في صف القتال فطلق امراته ثلثا ثم قتل لم ترثه
وان كان قد بارز رجلا او قدم ليقتل في قصاص او رمي ورث
ان مات في ذلك الوجه او قتل او اذا قال لامرته وهو صحيح
غيره
اذ جاء راس الشهر او اذا دخلت الدار او اذا صلى فلان الظهر
او اذا دخل فلان الدار فانت طالق فكانت هذه الاشياء
والزوج مريض ترث وان كان القول في المرض ورثت الا في قول
اذ دخلت الدار فانها لا ترث وان قال وهو صحيح اذا صليت
الظهر او اذا اكملت اما ان فانت طالق وكانت هذه الاشياء
الزوج مريض ثم مات ورثت عندنا حنفية والى يوسف لقها
وقال محمد لقها اذا صلت الظهر وهو مريض والتعليق في الصحة
لم ترث وان طلعتا ثلثا وهو مريض ثم صح ثم مات وكذلك اذا

اذ اطلقها فارثت ثم اسلمت ثم مات من مرضه وهي في
العدة لم ترث وان لم يرث بل طاعت ابن زوجها في الخلع
ورثت ومن قذف امراته وهو صحيح ولا عن في الخلع ورثت
وقال محمد لا ترث وان كان القذف في المرض ورثت في قولهم
جميعا وان الكي وهو صحيح ثم بابت بالايلاء وهو مريض لم
ترث وان كان الايلاء في المرض ورثت والطلاق الذي تملك
فيه الرجعة ترث فيه في جميع الوجوه وكلما ذكرنا انها ترث اذا
مات وهي في العدة **باب الرجعة** اذا طلق الرجل امرأته بتطبيق
رجعية او بتطبيقين وله ان يراجعها في عدتها رضيت بذلك
او لم ترض والرجعة ان يقول رجعتك او رجعت امرأتي
او بظاهرها او بغيرها او بليسها بشهوة وينظر المخرجها بشهوة
ويستحب ان يشهد على الرجعة شاهدين وان لم يشهد صحته
واذا انقضت العدة فقال كنت رجعتها في العدة فصنقة
فهي رجعت وان كذبت فالقول قولها ولا يمين عليها عملي
واذا قال الزوج قد رجعتك فقالت مجيبة له قد انقضت

غلاما فانت طالق واحدة واذا ولدت جارية فانت طالق
 شتين فولدت غلاما وجارية ولا يدري اباها الاول ليعني الله
 القضاء تطليقة وفي التزويج تطليقان وانقضت العدة لوضعه
 للحمل فان قال لها ان كملت اباي وداها يوسف فانت طالق ثلثا
 ثم طلقها فبانت منه وانقضت عدتها فكملت اباي وداها ثم تزوجها
 فكملت اباي يوسف فهي طالق ثلثا مع الواحدة الاولى وان قال
 لها ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا ثم طلقها شتين وزوجت
 زوجها غيره ودخل بها ثم رجعت الى الاول فدخلت الدار طلق
 ثلثا عند أبي حنيفة وابو يوسف نعمه وقال محمد بن نفع هو طالق
 ما بقي من الطلاق وان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا
 ثم طلقها ثلثا فترجعت زوجها غيره ودخل بها ثم رجعت
 الى الاول فدخلت الدار لم يقع شيء ومن قال لامرأته اذا جئت
 معك فانت طالق ثلثا فاجامعها فلما التقى التحنانان طلقت
 فان لبث ساعة لم يجب عليه المهر وان اخرجته ثم ارجعه وجب
 المهر وعن ابي يوسف انه وجب المهر في الفصل الاول هكذا قال

قال الامامان جامعك فانت حرة ولو قال لها ان تزوجت
 عليك فالتى تزوج طالق فترجع عليها في عك من طلاق
 باين لم نطق التي تزوج **مسألة** اذا قال لامرأته انت طالق
 ان شاء الله متصلا لم يقع الطلاق وكذا اذا ماتت قبل قول ان
 شاء الله اذا قال لامرأته ان شاء الله انت طالق تطلق عند أبي
 محمد بن عيسى وعند أبي يوسف به لا تطلق وان قال ان شاء الله
 فانت طالق لا يقع بالاجماع ولو قال انت طالق وان شاء الله
 او قال فان شاء الله لا يكون شتتا بعد قوله انت طالق ولو قال
 انت طالق ثلثا الواحدة طلقت شتين وان قال الا اثنين
 طلقت واحدة **باب طلاق المريض** اذا طلق الرجل امرأته
 فمعه من دونه طلاقا باينا فانت وهي في العدة ورت منه وان مات
 بعد انقضائها عدتها فلا ميراث لها وان طلقها ثلثا بامرها
 او قال لها اختاري فاخترت نفسها او اختلعت منه ثم
 ماتت وهي في العدة لم ترث وان قالت طلقني الرجعة فطلقها
 ثلثا ورثت وان قال لها طلقك ثلثا في صحتي وانقضت عدتك

وَاِذَا اُضِيفَ الطَّلَاقُ اِلَى التَّكَاجُجِ وَفَعِيَ عَقِيبُ التَّكَاجُجِ مِثْلُ اَنْ
 يَقُولَ لَامْرَاةٍ اَنْ تَزُوْجَكَ فَاَنْتَ طَالِقٌ اَوْ كَلَّ امْرَاةً اَوْ جَعَلَهَا
 فَمِى طَالِقٌ وَاِذَا اُضِيفَ اِلَى الشَّرْطِ وَفَعِيَ عَقِيبُ الشَّرْطِ مِثْلُ اَنْ يَقُولَ
 لَامْرَاةٍ اَنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَاَنْتَ طَالِقٌ وَلَا تَعْبُحْ اِضَافَةَ الطَّلَاقِ
 اَلَا اِنْ يَكُوْنُ لِحَالِفٍ مَالِكًا اَوْ يَضِيْفُهُ اِلَى مَلِكَةٍ فَاَنْ قَالَ لِحَالِفَةٍ
 اَنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَاَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فَدَخَلَتْ الدَّارَ لَمْ
 تَطْلُقْ وَالْفَاظُ الشَّرْطُ اِنْ وَاِذَا وَاِذَا مَا فَعَلَ كُلُّ مَا وَمَتَى وَمَتَى مَا
 فَفِي هَذِهِ الْاَلْفَاظِ اِذَا وَجَدَ الشَّرْطُ اِغْلَتْ فَاَنْتَهَتْ اِلَيْهِمْ وَ
 وَفَعِيَ الطَّلَاقُ اِلَا فِي كُلِّ مَا فَاِنْ الطَّلَاقُ تَكَرَّرَ بِتَكَرُّرِ الشَّرْطِ حَتَّى
 يَقَعُ مِثْلُ تَطْلِيْقَاتٍ فَاِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَتَكَرَّرَ الشَّرْطُ
 لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ وَلَوْ قَالَ كَمَا تَزُوْجَتِ امْرَاةٌ فَمِى طَالِقٌ طَلَّقَتْ فِي كُلِّ
 مَرَّةٍ تَزَوَّجَهَا فَاِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ زَوْجٍ اُخَرَ طَلَّقَتْ
 وَلَوْ قَالَ كُلُّ امْرَاةٍ اَنْ تَزُوْجَهَا فَمِى طَالِقٌ فَتَزَوَّجَ امْرَاةً وَطَلَّقَتْ
 ثُمَّ تَزَوَّجَهَا لَمْ تَطْلُقْ فِي الْمَرَّةِ الْاٰخِرَةِ وَزَوَّالُ الْمَلِكِ بَعْدَ اِلْيَاسِ
 لَا سُلْمَ لَهُ فَاِنْ وَجَدَ الشَّرْطُ فِي مَلِكَةٍ اِغْلَتْ اِلَيْهِمْ وَفَعِيَ الطَّلَاقُ

الطَّلَاقُ وَاِنْ وَجَدَ فِي غَيْرِ الْمَلِكِ اِغْلَتْ اِلَيْهِمْ وَلَمْ يَقَعْ شَيْءٌ
 وَاِنْ اُغْلَتْ فِي وَجُودِ الشَّرْطِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ اَلَا اِنْ يَقِيْمُ الْمَرْءُ
 الْبَيْتَ فَاِنْ كَانَ الشَّرْطُ لَا يَعْلَمُ اِلَّا مِنْ جِهَتِهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي حَقِّ
 نَفْسِهَا مِثْلُ اَنْ يَقُولَ اَنْحَضْتُ فَاَنْتَ طَالِقٌ فَقَالَتْ قَدْ حَضْتُ
 طَلَّقَتْ وَلَوْ قَالَ اِنْ حَضْتُ فَاَنْتَ طَالِقٌ وَفَلَانَةٌ فَقَالَتْ قَدْ حَضْتُ
 طَلَّقَتْ هِيَ وَلَمْ تَطْلُقْ فَلَانَةٌ وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ لَهَا اِنْ كُنْتُ تَحْبِيْنِ اِنْ
 يَعْنِي بَاكَ اللهُ فِي نَاحِيَتِهِمْ فَاَنْتَ طَالِقٌ وَعَبْدِي حَرَّقَالَتْ
 احَبَّ اَوْ قَالَ تَحْبِيْنِي فَاَنْتَ طَالِقٌ وَهَذِهِ مَعَكَ فَقَالَتْ لِحَبْلِكَ
 طَلَّقْتُ هِيَ وَلَمْ يَعْنِ الْعَبْدُ وَلَا تَطْلُقْ صَاحِبَتُهَا وَاِنْ صَدَّقَهَا
 فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ طَلَّقَتْ هِيَ وَصَاحِبَتُهَا وَعَنْقَ الْعَبْدُ وَلَوْ قَالَ
 لَهَا اِنْ حَضْتُ فَاَنْتَ طَالِقٌ فَاِنْ الدَّمُ لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ حَتَّى يَمُوتَ
 ثَلَاثَةَ اَيَّامٍ فَاِذَا مِتَتْ ثَلَاثَةَ اَيَّامٍ حَكَمْنَا بِالطَّلَاقِ حِينَ حَاضَتْ وَاِنْ
 قَالَ لَهَا اِذَا حَاضَتْ حِيضَةٌ فَاَنْتَ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَطْهَرَ
 مِنْ حِيضِهَا وَاِذَا قَالَ اَنْتَ طَالِقٌ اِنْ ضَمْتُ نَوْبًا طَلَّقْتُ حِينَ
 تَغِيْبُ الشَّفَقُ فِي الْيَوْمِ الَّذِي تَصُومُ وَاِنْ قَالَ لَامْرَاةٍ لَوْلَا

نفسك فليس له ان يرجع عنه وان قال لها طلق نفسك متى
 شئت فلها ان تطلق نفسها في المجلس وبعد وان قال الرجل طلق
 امرأتى فله ان يطلقها في المجلس وبعد وان قال طلقها ان شئت
 فله ان يطلقها في المجلس خاصة ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا
 وطلقت واحدة فهي واحدة ولو قال طلق نفسك واحدة
 فطلقت ثلاثا لم يقع شيء عند الحنفية ^{نعم} وقالوا تقع واحدة وان
 امرها بطلاق بملك الرجعة فطلعت بائنة او امرها باليائس فطلعت
 رجعية ووقع ما امر به الزوج وان قال لها طلق نفسك ثلاثا
 ان شئت فطلعت واحدة لم يقع شيء ولو قال لها طلق نفسك
 واحدة ان شئت فطلعت ثلاثا كذلك عند الحنفية ^{نعم} وقالوا
 تقع واحدة ولو قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت ان
 شئت فقال الزوج شئت ونوى الطلاق او قال سرت قد شئت
 ان شاء الله او قالت ان كل كذا الشيء لم يحى بعد بطل الامر
 وان قالت قد شئت ان كان كذا الامر قد مضى طلعت ولو لم
 انت طالق اذا شئت او اذا ما شئت او متى شئت او متى ما شئت

شئت فردت الامر لم يكن رد ولا يقصر على المجلس ولا تطلق بم
 نفسها الا واحدة ولو قال لها انت طالق كلما شئت فلها ان تطلق
 واحدة بعد واحدة حتى تطلق نفسها ثلاثا وان عادت اليه بعد زوج
 اخر فطلعت نفسها لم يقع شيء وليس ان تطلق نفسها بكلمة واحدة
 ولو قال انت طالق حيث شئت او اين شئت لم تطلق حتى يشاء وان
 قامت من مجلسها قبل ان يشاء فلا مشية لها وان قال لها انت طالق
 كيف شئت فكيف شئت وقع الطلاق جميعا او بآية او واحدة
 او شئ او ثلاثا فان شئت قال في الكتاب طلعت تطليقة ^{بلك}
 الرجعة قال رحمه ^{ذكر في الاصل} ان هذا قول الحنفية ^{نعم} اما عندنا
 لا يقع ما لم يوقع المرأة فان قالت شئت واحدة بائنة او ثلاثا
 وقال ذلك نويت فهو كذا قال وان قال انت طالق كم شئت طلعت
 نفسها ما شئت وان قامت من المجلس بطل وان ردت الامر
 كان ردًا وان قال طلق نفسك من ثلاث ما شئت فلها ان تطلق
 نفسها واحدة او شئتين ولا تطلق ثلاثا عند الحنفية ^{نعم} وقالوا
 تطلق ثلاثا ان شئت **باب الأيمان في الطلاق**

او ما شئت

ذلك فان قامت منها واخذت في عمل اخر خرج الامر من يدها
 فان اختارت نفسها في قوله اختارى كانت ولحقة باينة ولا يكون
 ثلثا وان نوى الزوج ذلك ولا يمين ذكر النفس في كلامه
 او كلامها حتى لو قال لها اختارى فقالت اخترت فهو باطل
 وان قال لها اختارى نفسك او اختارى اختيارا فقالت قد
 اخترت فهي ولحقة باينة وان قال لها اختارى فقالت انا انما
 نفسي فهي طالق ولو قال اختارى اختارى اختارى فقالت
 اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة طلقت ثلثا في قول الج
 ولا يحتاج الى نية الزوج وقال لا تطلق ولحقة وكذلك ان قالت
 اخترت وسكتت وان قالت قد اخترت اختارها فهي ثلث
 في قولهم جميعا او قالت قد طلقت نفسي او اخترت نفسي بتطبيقه
 فهي ولحقة باينة ولو قال امرك بيدك في تطبيقه او اختارى
 بتطبيقه فاختارت نفسها فهي ولحقة بملك الرجعة **فصل**
 وان قال لها امرك بيدك بنوى ثلثا فقالت قد اخترت
 نفسي بولحقة فهي ثلث وان قالت قد طلقت نفسي ولحقة

رعى

ولحقة او اخترت نفسي بتطبيقه فهي ولحقة باينة وان قال لها
 امرك بيدك اليوم وبعد غد لم يدخل الليل في ذلك وان ردت الامر
 في يومها بطل امر ذلك اليوم وكل في يدها بعد غد وان قال امرك
 اليوم وغدا لم يدخل الليل في ذلك وان ردت الامر في يومها لا يبقى
 الامر في يدها في الغد وان قال امرك بيدك يوم يقدم فلان فقدم فلم
 تعلم بتقديمه حتى جن الليل فلا خيار لها واذا جعل امرها بيدها
 فمكثت يوما ولم تقم فلا امر في يدها سالم تاخذ في عمل اخر وان كانت
 قائمة فجلست او قاعدت فانكأت او سكتت فعدت او قالت ادعوا
 استبشروه او شهروا شهدهم فهي على خيارها وان كانت تسير على دابة
 وفي محل فوقف فخيرها وان سارت بطل خيارها والسفينة
 بمنزلة البيت **فصل في اللقطة** ومن قال لامرأة طلقني نفسك
 ولا يتره او نوى ولحقة فقالت طلقت نفسي فهي ولحقة
 وان طلقت نفسها ثلثا وقد اراد الزوج ذلك وقعن عليها
 وان قال لها طلقني نفسك فقالت ابنت نفسي طلقت رجعية
 وان قالت قد اخترت نفسي لم تطلق وان قال لها طلقني

ادع

ولو قال انت طالق فمات قبل قوله ولحقه بعد قوله انت طالق
كان باطلا وكذلك لو قال انت طالق ثنتين او ثلثا ولو قال انت
طالق ولحقه قبل ولحقه او بعدها ولحقه وقعت ولحقه وان
قال ولحقه قبلها ولحقه او مع ولحقه او معها ولحقه او واحد
بعد ولحقه يقع ثنتان ولو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق
ولحقه ولحقه فدخلت وفعل عليها ولحقه عند أبي حنيفة رضي الله
وقال ثنتان ولو قال ولحقه ولحقه ان دخلت الدار فدخلت
طلعت ثنتين **فصل** واما الضرب الثاني وهو الكفاية
لا يقع الطلاق بها الا بالنيابة وبإدلاء الحال وهي على ضربين منها
ثلاثة الفاظ يقع بها الطلاق الرجعي ولا يقع بها الا ولحقه وهي
قوله اعتدي واسبري رحلك وانت ولحقه وبغيره الكفايات
اذ انوى بها الطلاق كانت ولحقه باينة وان نوى ثلثا كانت
ثلثا وان نوى ثنتين كانت ولحقه وهذا مثل قوله انت باين
ونته وبنبلة وحرآم وحبلك على غاربك ولحقى باهلك و
حلية وبريت ووهبتك لاهلك وسرحتك وفارقتك ولعرك بملك

الدار

بيدك ولحقارى وانت حرمة وتقضى وتحرقى واستنرى وان
ولحقى واذهبي وقوى واستنرى الانعلاج فان لم تكن له نية لم يقع
بهذه الالفاظ طلاق الا ان يكونا في حال مذكورة الطلاق فيقع
بها الطلاق في القضاء ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى الا ان
قال رضي الله عنه سوى بين هذه الالفاظ وقال لا يصدق
في حال مذكورة الطلاق قالوا هذا فيما لا يصلح ردًا اما ما يصلح ردًا
كقوله الخبي وما يجري مجراه ينبغي ان يصدق في حال مذكورة الطلاق
ايضا قال وان لم يكونا في حال مذكورة الطلاق وكانا في غضب
او خصومة وقع الطلاق بكل لفظ لا يقصد به السب والشتم
كقوله اعتدي وامرك بيدك ولحقارى ولم يقع ما يقصد به
والشتم الا ان ينوى به وان قال لها اعتدي اعتدي اعتدي
وقال لزيد بالاولى طلاقا وباليابا في حبسا دين في القضاء وان
قال لم انزاليها في شئ فماتت **باب تفويض الطلاق فصل**
في الاختيار ولو قال لامرأة اختارى ينوى بذلك الطلاق او
قال لها طلقى نفسك فلها ان تطلق نفسها مادامت في مجلسها

يؤخذ بأول الوقتين الذي تقوم به ولو قال انت طالق
في غدر وقال نويت في آخر النهار صدق في القضاء عند الخبيثة
وقال لا يدنين في القضاء خاصة ولو قال انت طالق غدا لم يدنين
في القضاء في قولهم جميعا ولو قال انت طالق امس وقد تزوجها
اليوم لم يقع شيء وان تزوجها اقل من امس وقع الساعة
وان قال انت طالق قبل ان تزوجك لم يقع شيء **وقال** انت طالق
ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت طلق
ولو قال انت طالق ان لم اطلقك لم تطلق حتى يموت ولو قال انت
طالق اذا لم اطلقك او اذا ما لم اطلقك لم تطلق حتى يموت عند
ابو حنيفة **وقال** لا تطلق حين سكت وان قال انت طالق ثلثا
ما لم اطلقك انت طالق متصلا به فهي طالق هذه الظليقة و
من قال لامرأة يوم تزوجك فانت طالق فترزجها ليل اطلقت
ومن قال لامرأة انا منك طالق فليس بشيء وان نوى الطلاق
وان قال انا منك بيان وانا عليك حرام ينوي الطلاق في
طالق ولو قال انت طالق ولحقك او لا فليس بشيء واذا ملك الزوج

الزوج امراته ارشقصا او ملكك المهر زوجها او شقصا منه وقت
الفرقة فان اشترها ثم طلقها لم يقع شيء وان قال لها وهي امرأة لغيره
انت طالق فتبين مع حق مولك اياك فاعتقها ملك الزوج **الحجة**
ولو قال لها اذا جاء غدا فانت طالق فتبين وقال المولى اذا جاء غدا
حق فجا ما غدا لم يخله حتى تنكح زوجها آخر وعندها ثلث حيض وهذا
عند الخبيثة وابو يوسف يعمها وقال محمد رحمه زوجها يملك الرجعة
ومن قال لامرأة انت طالق هكذا يشير الى ايهام والسبابة **ولو**
ففي ثلث واذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة والشد كان
باينا مثل ان يقول انت طالق باين او البتة او انت طالق الخش
الطلاق او طلاق الشيطان او البدعة كالجبل وكذلك لو قال
انت طالق اشهد الطلاق او كالف او ملا آيت فهي واحدة بآية
الا ان ينوي ثلثا ولو قال انت طالق بظليقة شديدة او عريضة
او طويلة فهي واحدة **فصل** واذا طلق الرجل امرأته ثلثا قبل
الدخول بها وقع عليها وان رفق الطلاق بان لا يعلم
يقع الثانية ولو قال انت طالق واحدا واحدا وقعت واحدة

ويقع طلاق كل زوج إذا كان عاقلاً بالغاً ولا يقع طلاق الصبي
 والمجنون والنائم وطلاق الكره والسكران واقع وطلاق الأخر
 واقع بلا إشادة وطلاق الأمه ثنتان حر كان زوجها أو عبداً لطلقة
 الحرة ثلث حر كان زوجها أو عبداً وإذا تزوج العبد امرأة وقع
 طلاقه ولا يقع طلاق مولاة على امرأته **باب اتفاق الطلاق**
 الطلاق على ضربين صريح وكناية فالصريح قوله أنت طالق
 ومطلقة وطلقتك فهذه اللفاظ تقع بها الطلاق الرجعي لا
 يقع الأول ولحدته وأن نوى أكثر من ذلك ولا يقتصر إلى السيد وإذا
 قال أنت الطلاق أو أنت طالق الطلاق أو أنت طالق فإذا
 لم تكن له نية أو نوى ولحدته أو ثنتين فهي ولحدته رجعية وإن نوى به
 الثلث فنلاح وإن أضاف الطلاق إلى الجملة أو إلى ما يعبر به
 عن الجملة وقع الطلاق مثل أن يقول أنت طالق أو رقبك طالق
 أو عنقك أو روحك أو بدئك أو جسديك أو فرجك أو
 وجهك وكذلك أن يطلق جرّة شايعة لهما مثل أن يقول
 نصفك أو ثلثك وإن قال يدك طالق أو رجلك طالق لم يقع

لم يقع الطلاق وإن طلقها نصف تطلقته أو ثلثها كانت طلقة
 واحدة وإن قال لها أنت طالق ثلثة أضاف تطلقتين فهي
 طالق ثلثا ولو قال أنت طالق من ولحدته إلى ثنتين أو ما بين
 ولحدته إلى ثنتين فهي ولحدته وإن قال من ولحدته إلى ثلث أو
 ما بين ولحدته إلى ثلث فهي اثنتان وهذا عند الخليفة رحمه الله وقال في
 الأول هي ثنتان وفي الثاني ثلث وإن قال أنت طالق ولحدته في
 ونوى الضرب والحساب ولم تكن له نية فهي ولحدته وإن نوى
 وثنيتين وهي ثلث وإن قال اثنتين ونوى الضرب والحساب فهي
 ثنتان وإن قال أنت طالق من ههنا إلى الشام فهي ولحدته بملك
 الرجعة ولو قال أنت طالق بكرة أو في مكة فهي في الحال في كل البلاد
 وكذلك أنت طالق في الدار ولو قال كذلك لها أنت طالق وأنت
 مرضية وإن نوى إذا مرضت لم يدم في القضاء خاضعة ولو قال أنت
 طالق إذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة **فصل في ما يقع**
 الطلاق إلى الزمان ولو قال أنت طالق غداً وقع الطلاق عليها
 بطلوع الفجر ولو قال أنت طالق اليوم غداً أو غدا اليوم فإنه

شاة فلا رصاع بينهما وإذا تزوج الرجل صغيراً وكبيراً فراضعت
الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج فإن كان لم يدخل بالكبيرة
فلامهر لها وللصغيرة نصف المهر ويرجع به الزوج على الكبيرة
إن كانت تعدت به القسار وإن لم تعد فلا شيء عليها وإن علمت
بان الصغيرة أمانة ولا تقبل في الرضاع شهادة النساء منفردة
وإنما يثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين **كتاب الطلاق**
باب طلاق السنة الطلاق على ثلاثة أوجه حسن وأحسن وبخ
فالأحسن أن يطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة في مظهر لم يجامعها
فيه ويتركها حتى تنقضي عدتها والحسن هو طلاق السنة وهو
أن يطلق المدخول بها ثلثاً في ثلثة أظهار وطلاق البديعة أن ^{يطلقها}
ثلثة بكلمة واحدة أو ثلثاً في مظهر واحد فإذا فعل ذلك وقع الطلاق
وكان عاصياً والسنة في الطلاق من وجهين سنتي في الوقت وسنة
في العدد فالسنتي في العدد تستوي فيها المدخول بها وغير المدخول بها
والسنتي في الوقت ثبت في المدخول بها خاصة وهو أن يطلقها في
مظهر لم يجامعها فيه وغير المدخول بها يطلقها في حال المظهر والحض

والحض وإذا كانت المرأة لا تحض من صغرها وكبرها فإن يطلقها
للسنة يطلقها واحدة فإذا مضى شهر طلقها أخرى فإذا مضى شهر
طلقها أخرى ويجوز أن يطلقها ولا يفصل بين وطئها وبين طلاقها
بزمان وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع ويطلقها السنة ثلثاً
يفصل بين كل تطليقتين بشهر عند الحنفية وإي بن يوسف ^{الله} قال
محمداً لا يطلقها للسنة إلا واحدة وإذا طلق الرجل امرأته في حالة
الحض دفع الطلاق ويستحب له أن يراجعها فإذا طهرت وصارت
ثم طهرت فإن شاء طلقها وإن شاء أسكنها قال رضي الله عنه
وهكذا ذكر في الأصل وذكر الطحاوي أنه يطلقها في طهر الذي يلي
الحضنة قال أبو الحسن ما ذكره قول أبي حنيفة وما ذكره في الأصل قولها
ومن قال لامرأته وهي من ذوات الحيض وقد دخل بها أنت طالق
ثلثاً السنة ولا ينية له فهي طالق عند كل طهر تطليقة وإن نوى أن يقع
الثلث الساعة أو عند رأس كل شهر واحدة وقعت على ما نوى
وإن كانت آيسة أو من ذوات الأشهر وقعت الساعة واحدة
وبعد شهر أخرى فإن نوى يقع الثلث الساعة وقعن **فصل**

كانت اوشيين اولادها بكر او الاخرى ثيبا وان كانت احدهما
حرة والاخرى امة فلم تكن الثلثان من القسم ولامة الثلث ولا
تدخلن في القسم حالة السفر يسافر الزوج بمن شاء منهن
والاولى ان يقع بينهما فيسافر بمن خرجت فرعتها وان
رضيت احدى الزوجات بترك قسمها لصاحبتها جاز
ولها ان ترجع في ذلك **كتاب الرضاع** قليل الرضاع
وكثيره سواء اذ حصل في مدة الرضاع تعلق به التحريم مدة
الرضاع ثلثون شهرا عند الحنفية ثمانية وقلانستان واذا
مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم ويحرم من الرضاع ما
يحرم من النسب الام لخته من الرضاع فانه يجوز ان يتزوجها
ولا يجوز ذلك من النسب وامرأة ابية وامرأة ابنة من الرضاع
لا يجوز ان يتزوجها كما لا يجوز ذلك بين النسب ولبن
الفحل يتعلق به التحريم وهو ان ترضع المرأة صبية فتقرم هذه
الصبية على زوجها وعلى ابائه وابنائهم وتصير الزوج ابنة
تزل بها منه اللبن اب بالرضعة ويجوز ان يتزوج الرجل بابا

بأخت اخيه من الرضاع كما يجوز ان يتزوج بأخت اخيه من
النسب وذلك مثل الاخ من الاب اذا كانت له اخت من امة
جاز لاخته من ابية ان يتزوجها وكل صبيين اجتمعا على ثنية
ولم يجلد لهما ان يتزوج الاخرى ولا يتزوج للرضعة
لحدها من ولد التي ارضعت ولا ولدها ولا يتزوج الصبي
الموضع اخت روح الموضع لانها امة من الرضاع واذا اختلط
اللبن بالماء واللبن هو الغالب تعلق به التحريم وان غلب
الماء لم يتعلق به التحريم وان اختلط بالطعام لم يتعلق به التحريم
وان كان اللبن غالبا عند الحنفية نعم وان اختلط بالدواء واللبن
غالب تعلق به التحريم وان غلب لبن الشاة لم يتعلق به التحريم واذا
اختلط لبن امرأتين تعلق به التحريم باغلبهما عند الحنفية وقال
تعلق بها وان اتزل للبكر لبن فارضعت صبيا تعلق به التحريم
واذا حلب لبن المرأة بعد موتها فاجر الصبي تعلق به التحريم
واذا حقن الصبي باللبن لم يتعلق به التحريم فاذا اتزل للرجل
لبن فارضعت صبيا لم يتعلق به التحريم واذا شرب صبي لبن

لم تصام ولد له ولا قيمة عليه وعليه المهر وادها حرة وان كان
 لم تحت عبد فالت لولاه اعتقه عني بالف ففعل فسد
 النكاح والاولاها وان قالت اعتقه عني ولم يتم مالا لم يفسد
 النكاح والاولاء للمعتق **باب نكاح اهل الشرك**
 واذا تزوج الكافر بغير شهود او في عك كاذر له وذلك في
 دينهم جائز ثم اسما اقر عليه فان تزوج المجوسي امرا وبنته
 ثم اسما فرق بينهما ولا يترزج المرتد مسلمة وكافرة ولا مرتدة
 وكذلك المرتدة لا يترزجها مسلم ولا كافر ولا مرتد فاذا
 كان لحد الزوجين مسلما فالولد على دينه وكذلك ان اسلم
 احدهما وله ولد صغير صار ذلك مسلما باسلامه واذا كان
 احد الابوين محوسيا والآخر كتابيا فالولد كتابي واذا اسلمت
 المرأة وزوجها كافر عرض القاضي عليها الاسلام فان اسلم فهي
 امرأة وان ابي فرق بينهما وكان ذلك طلاقا عند الجميع ومحمدا
 وان اسلم الزوج وتحتة محوسية عرض عليها الاسلام فان
 اسلمت فهي امرأة وان ابت فرق القاضي بينهما ولم تكن الفرقة

الفرقة طلاقا فان كان دخل بها فلها المهر وان لم يكن دخل بها
 فلا مهر لها فاذا اسلمت المرأة في دار الحرب وزوجها كافر لم
 الحرب وتحتة محوسية لم تقع الفرقة عليها حتى تحيض ثلاث حيض
 ثم تبين من زوجها واذا اسلم زوج الكتابية فها على نكاحها
 واذا خرج لحد الزوجين اليان من دار الحرب مسلما وقعت البيونة
 بينهما وان شئى احدهما وقعت البيونة وان شئيا معا
 لم يقع البيونة واذا خرجت المرأة اليانها جرة جاز لها
 ان يتزوج ولا عدة عليها عند ابي حنيفة بعلة وان كان
 حاملا لم يتزوج حتى تضع حملها واذا ارتد احد الزوجين
 عن الاسلام وقعت البيونة بينهما بغير طلاق وقال محمد
 ان كانت الردة من الزوج فهي فرقة بطلاق ثم ان كان الزوج
 هو الرد وقد دخل بها فلها المهر وان كان لم يدخل
 فلها نصفه كاملا وان ارتد امعا واسما معا فها على نكاحها
 وان اسلم احدهما قبل صاحبه فسد النكاح **باب القسم** واذا
 كان لرجل امرأتان حرثان فعليه ان يعدل بينهما في القسم بكرين

وقال الزوج هو من المهر فالقول قوله ان من المهر الا في الطعام
الذي يؤكل فان القول قولها **فصل** واذا تزوج النكاح
نصاينة على مائة او على غير مهر وذلك في دينهم جائز بها وطلقتها
قبل الدخول بها او مات عنها فليس لها مهر وكذلك الحريان
في دار الحرب عند الجنيبة نعم وهو قولها في الحريين وانما في الذمية
فلها مهر مثلها ان دخل بها او مات عنها والمتعة ان طلقتها
قبل الدخول بها فان تزوج الذمي فمهره على ما اختير ثم اسلم
او اسلم احدهما فلها الخبز والخنزير اذا كانا باعيا لها وان كانا بغير
اعيانها فلها في الخمر القيمة وفي الخنزير مهر المثل في الوجهين وقال
لها القيمة في الوجهين **باب نکاح الرقيق ولا يجوز نکاح**
العبد والامة الا باذن مولاه وكذلك المكاتب والمدبر وام
الولد واذا تزوج العبد باذن مولاه فالمهر دين في رقبته باع
فيه والمدبر والمكاتب يسعيان في المهر ولا يباعان فيه واذا تزوج
العبد بغير اذن مولاه فقال له المولى طلقتها او فارقتها فليس هذا
باجازة وان قال طلقتها تطليقة تلك الرجعة فهو اجازة ومضى

قال الزوج هو من المهر

قال العبد تزوج هذا الاستفتر وجهها نكاحا فاسدا ودخل
بها فانه يباع في المهر عند الجنيبة نعم وقال لا يؤخذ منه اذا اعتق
ومن تزوج عبدا ما ذواله مديونا له امرأته اسوة
للغرياء في مهرها واذا تزوج امته فليس عليه ان يبيعها بيت الزوج
وكنتها حدم المولى ويقال للزوج متى طغرت بها وطبقتها فان
بوتها معه بيتا فلها النفقة والسكنى والا فلا فان قتلها مولاه
قبل ان يدخل بها زوجها فلا مهر لها عند الجنيبة وقال لا عليه المهر
لمولاه وان قتل حرة نفسها قبل ان يدخل بها زوجها فلها
المهر في قولهم جميعا واذا تزوج امه فالاذن في الغزل الى المولى
عند الجنيبة نعم وان تزوجت باذن مولاه ثم اعتقت فلها الخيار
حرا كان زوجها او عبدا ولها فسخ النكاح ولا خيار لها وان كانت
تزوجت بغير اذن على الف ومهر مثلها ما يزود دخل بها زوجها
ثم اعتقها مولاه فاما المهر للمولى وان لم يدخل بها حتى اعتقها
فالالف لها ومن وطئ امه ابنة فولدت منه فهي ام ولد له
وعليه قيمتها ولا مهر عليه وان كان الابن زوجها اياه فولد

لها الاكس في ذلك كل فان طلقها قبل الدخول بها فلها نصف
الاكس في ذلك كله بالاجماع واذا تزوجها على حيوان غير
موصوف صحت التسمية ولها الوسط منه والزوج ضيق ان شاء
اعطاها ذلك وان شاء اعطاها قيمته ولو تزوجها على ثوب
غير موصوف فلها مهر المثل قال رضي الله عنه ذكر الثوب
ولم يرد عليه ومعنى الاول انه ذكر الفرس ونحوه وان تزوج سلم
على غر او خنزير فالكاف جائز ولها مهر مثلها وان تزوج
امراة على هذا الدين من الخلق فاذا هو غر فلها مهر مثلها عندني ^{حنيفة}
وقال لها مثل ذنبا خلا وان تزوجها على هذا العبد فاذا هو حر
يجب مهر المثل عندني ^{حنيفة} ومحمد بنهم وقال ابو يوسف نعم تجب
القيمة فان تزوجها على هذين العبدين فاذا احدهما حر فليس
لها الا العبد الباقي اذا ساوى عشرة دراهم عندني ^{حنيفة} نعم وقال
ابو يوسف نعم لها العبد وقيمة الحر لو كان عبدا وقال محمد نعم لها
العبد الباقي وتام مهر مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من العبد
واذا فرق القاضي بين الزوجين في الكاف الفاسد قبل الدخول

الدخول فلا مهر لها وكذلك بعد الخلوة فاذا دخل بها فلها مهر مثلها
لا يزداد على السمي وعليها العدة ويثبت نسب ولها مهر مثلها
يعتبر بعانها ولخواها وبنات عماتها ولا يعتبر بابها وخالها اذا
لم تكونا من قبيلتها ويعتبر في مهر المثل ان ساوى المراتان في السن
وللماء والعقل والدين والبلد والعصر واذا ضمن العلى المهر صح ضمانه
وللمراة الخيار في مطالبة زوجها او وليها والمراة ان تمنع نفسها
حتى تاخذ المهر وتمنع ان يهرجها وان دخل بها الزوج عندني ^{حنيفة}
وقالا اذا دخل بها فليس لها ان تمنع ومن تزوج امرأة ثم اختلفا
في المهر فالقول قول المرأة الى مهر مثلها والقول قول الزوج فيما زاد
على مهر المثل وان طلقها قبل الدخول بها فالقول قوله في نصف المهر
وهذا عندني ^{حنيفة} ومحمد بنهم وقال ابو يوسف نعم قوله بعد الطلاق
وقبله الان ياتي بشئ قليل واذا سات الزوجان فقد سمي لها مهر
فلورثتها ان ياخذوا ذلك من ميوات الزوج وان لم يكن
سمي لها مهر افلا شئ لورثتها عندني ^{حنيفة} نعم وقال لورثتها
المهر في الوحيين ومن بعث من امراته شأفا قالت هو هذا

ها
بها أو مان عنها وان طلقها قبل الدخول بها فلها المنة وان اراد
في المهر بعد العقد لزمنة الزيادة وتسقط بالطلاق قبل الدخول
وان حطت عنه من مهرها صح الخط واذا خلا الزوج بامرته
وليس هناك مانع من الوطء ثم طلقها فلها كمال مهرها وان
كان احدهما مريضا او مائما في رمضان او محرما حج فرض او قتل
او بغيره او كانت حايضا فليست للخلق صحبة حتى لو طلقها
لها نصف المهر وان كان احدهما صائما تطوعا فلها المهر كله واذا
خلا الجبوب بامرته طلقها فلها كمال المهر عند الجنبه نعم لا
نصف المهر وجعلها العدة في هذه السائل الحياط استحسانا
ويتجب المنة لكل مطلقة الا المطلقة واحدة وهي التي طلقها
قبل الدخول وقد سمي لها مهر او اذا زوج الرجل ابنته او اخته
فيكون احد العقد بن عوضا عن الاخر فالعقدان جائزان لكل
ولحد منهما مهر مثلها وان تزوج حر امرأة على خدياتها سنة
او على تعليم القرآن فلها مهر مثلها وقال محمد بن النعمان لها قيمة خدمته
سنة فان تزوج عبد حر باذن مولاه على خدمته سنتان

٢٩
جائز ولها خدمته فان تزوجها على الف فقبضتها ووجهها
لزم طلقها قبل الدخول رجع عليها بخمسائة فان لم يقبض الف
او قبضت خمسمائة ووهبت الف ثم طلقها قبل الدخول بها لم
يرجع ولحد منها على صاحب بشئ وهذا عند الجنبه نعم وقال لا يبرء
عليها بنصف ما قبضت وان كان تزوجها على عرض فقبضت
او لم يقبض فوهبت لزم طلقها قبل الدخول بها لم يرجع عليها
بشئ في قولهم جميعا واذا تزوجها على الف على ان لا يخرجها من البلدة
او على ان لا يتزوج عليها اخرى فان وفي بالشرط فلها المسمى
وان تزوج عليها اخرى او اخرجها من البلدة فلها مهر مثلها
فان تزوجها على الف ان قام بها وعلى الفين ان اخرجها فان
قام بها فلها الف وان اخرجها فلها مهر مثلها لا يزاد على الفين
ولا ينقص من الف وهذا عند الجنبه نعم وقال الشيطان حائرا
فان تزوجها على هذا العبد او على هذا العبد فان كان مهر مثلها
اقل من او كسها فلها الاوكس وان كان اكثر من ارفعها فلها
الارفع وان كان بينهما فلها مهر مثلها وهذا عند الجنبه نعم وقال

بعضهم أكفاء لبعض والعرب بعضهم أكفاء لبعض ومن كان
من الموالى والابوان في الاسلام فصاعدا فهو من الأكفاء
وكذا في الحرية وتعتبر ايضا في الدين والمال وهو ان يكون مالها
للمهر والتقعة وتعتبر في الصابغ واذا تزوجت المرأة ونقصت
من مهرها طلاقا وليا الاعتراض عليها عند الحنفية حتى يتم
لها مهر مثلها ويغار قهرها واذا زوج الاب بنته الصغيرة ونقص
من مهرها او ابنته الصغيرة وزاد في مهرها امراته جاز ذلك
عليها ولا يجوز ذلك لغير الاب والجدة وهذا عند الحنفية
وقال الاجموز الخط والزيادة الا بان يتعاقب الناس فيه ومن زوج
ابنته وهي صغيرة عبدا او زوج ابنته وهو صغير امته فهو
جائر قال رضي الله وهذا ايضا عند الحنفية نعم خاصة **فصل**
في الوكالة النكاح وغيره ويجوز لابن العم ان يزوج بنت عمه
من نفسه واذا ذلت المرأة للرجل ان يزوجه من نفسه فيعتد
بعضه شاهدين جاز وتزوج العبد والامة بغير اذن
مولاهما وقوف فان اجازة الولي جاز وان رده بطل وكذلك

وكذلك لو زوج رجل امرأة بغير رضاها او رجلا بغير رضاها
ومن قال اشهد والى قد تزوجت فلانة قبلها فاجازت فهو
باطل ولو قال اشهدوا اني زوجتها منه قبلها فاجازت جاز
وكذلك ان كانت المرأة التي نكحت جميع ذلك وهذا عند
ابو يوسف يوازي زوجت نفسها من غيب قبلها فاجاز جاز
ومن امر رجلا بان يزوجه امرأة فزوجها اثنين في عقد واحد
لم يلزمه واحد منهما ومن امر امرأته بان يزوجه امرأة فزوجته
امته لغيره جاز عند الحنفية نعم وقال الاجموز الا ان يزوجه كنوا
باب المهر ويصح النكاح وان لم يسم فيه مهر واقل المهر
عشرة دراهم وان سمي اقل من عشرة فلها عشرة ومن سمي مهر عشرة
فعلية المسمى ان دخل بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول بها
والخلوة فلها نصف المسمى وان تزوجهها ولم يسم لها مهر او
تزوجها على ان لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها او مات
عنها وان طلقها قبل الدخول فلها النعثة ثلاثة اثواب من كسوت مثلها
فان تزوجهها ولم يسم لها مهر انم تراصيا على تسمية مهرها ان دخل

برضاها وان لم يعقد عليها ولي بكر او ثيبا عند الحنفية وولي يوسف
 في طاهر الرواية وعن ابي يوسف نعم ان لا يعقد الا ولي عند
 محمد بن يعقوب موقوف ولا يجوز للولي الجبار البكر البالغ
 على النكاح فان استاذنها فسكت او ضحك فذلك ان
 منها وان ابنت لم يزوجها وان فعل هذا غير الولي او
 غيره او ولي منه لم يكن رضا حتى تتكلم به فاذا استاذن
 الثيب فلا بد من رضاها بالقول واذا زالت بكار
 بوثبة او حيضة او حراة او ثيب في حكم البكارة
 وان زالت بزنا فهي كذلك عند الحنفية نعم واذا قال
 الزوج بلفظ النكاح فسكت وقالت ردت فالقول
 قولها ولا يمين عليها ولا يستخلف في النكاح عند الحنفية نعم
 ولا يستخلف فيه ويجوز نكاح الصغير والصغيرة اذا زو
 جها
 الولي بكر اكانت الصغيرة او ثيبا والولي هو العصبه فان
 زوجها الاب والجدة فلا خيار لها بعد البلوغ وان زوجها
 غير الاب والجدة فكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء الله

اقام على النكاح وان شاء فسبح ويشترط فيه القضاء و
 فقال ابو يوسف لا خيار لها ثم عندها اذا بلغت الصغيرة
 وقد علت بالنكاح فسكت فهو رضا وان تعلم بالنكاح
 فلها الخيار حتى تعلم فسكت وللغلام الخيار ما لم يقارضت
 او محي منه ما يعلم انه رضا وكذلك الجارية اذا دخل بها الزوج
 قبل البلوغ وان مات بعدها قبل البلوغ فيرثه لآخر قال
 ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا كافر على مسلمة ولا غير
 العصبان عن الاقارب ولاية النكاح عند الحنفية نعم ومن
 لا ولي لها اذا زوجها مولاه الذي اعتقها جاز واذا
 غاب الولي الاقرب غيبة منقطعة جاز لمن هو الولي منه
 ان يزوجها والغيبة المنقطعة ان يكون في بلد لا يصل اليه
 القوافل في السنة الامر واذا اجتمع في المحونة ابوها وابنها
 فالولي في النكاح ابوها عندها وقال محمد ابوها **فصل في النكاح**
 والكفاءة في النكاح معتبرة واذا زوجت المرأة نفسها من غير
 كفوء فلا ولياء ان يفترقوا بينهما والكفاءة تعتبر في النسب

احديهما رجلا لم يجز ان يتزوج بالاخرى ولا باس بان يجمع
 بين امرأة وبنت زوج كان لها من قبل ومن زنا يامر عزم
 عليها منها واشتهاد كذلك السن شهور واذا طلق الرجل امرأته
 طلاقا باينا او رجعا لم يجز ان يتزوج باختها حتى تنقض
 عدتها ولا يتزوج المولى امته ولا المراقب عدها ويجوز تزويج
 الكنايات ولا يجوز تزويج المجوسيات ولا الوثنيين ويجوز تزويج
 الصابيات ان كانوا يؤمنون بدين نبي ويقرن بكاتبه
 وان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم يجز ان يحكم
 ويجوز للمحرر والمحرمة ان يتزوجا في مال الاحرام ويجوز تزويج
 الامه مسلمة كانت او كناية ولا يتزوج امته على حرة ويجوز
 تزويج الحرة عليها فان تزوج امته على حرة في عدل من طلاق يان
 لم يجز عند الحنفية ثم وقال يجوز والمحرر ان يتزوج اربعاً من الحراري
 والاماء وليس له ان يتزوج اكثر من ذلك ولا يجوز للعبد ان
 يتزوج اكثر من ذاتين فان طلق الحر لحد الاربع طلاقاً
 بايناً لم يجز له ان يتزوج رابعة حتى تنقض عدتها فان تزوج

تزوج حلي من الزنا جاز النكاح ولا يطأها حتى تضع حملها
 وان كان الحمل ثابت النسب فالنكاح باطل عند الحنفية ومحمد بن
 وقال ابو يوسف فاستثنى الوجهين فان تزوج حامل من السبي
 فالنكاح فاسد وان زوج ام ولد وهي حامل منه فالنكاح
 باطل ومن وطئ جارية ثم زوجها فلزوج ان يطأها قبل ان
 وكذلك امرأة تطلق ثم زوجها وهذا عند الحنفية وابو يوسف فقال
 محمد بن لا يجب له ان يطأها قبل ان يستبرأها في الوجهين جميعاً وكذا
 المتعة ونكاح الموقت باطل مثل ان يتزوج امرأة بشهادة
 شاهدين عشرة ايام ومن تزوج امرأة في عدته ولحاة
 احديهما لا يحل له نكاحها مع نكاح التي يحل نكاحها وبطلان
 الاخرى ومن ادعت عليه امرأة انه تزوجها واقامت بينة
 فحجبها القاضي امره ولم يكن تزوجها وسعها اللغام معه
 وان تدعى بجامعها وهذا عند الحنفية ثم وهو قول ابو يوسف
 الاول في قوله الاخر وهو قول محمد بن لا يسع ان يطأها وانما
باب الاولياء والاقتناء وينعقد نكاح الحر العاقل بالبالغة

دم الاحصار ولام الجنايات **مسائل متفرقة** اهل عرفة اذا و
 وقفوا في يوم وشهد قوم انهم وقفوا يوم الفرج اجمع ومن رمى
 في اليوم الثاني الحجرة الوسطى والثالثة ولم يرم الاوى فان رمى
 الاوى ثم الباقتين فحسن وان رمى الاوى وحدها اجراه
 ومن جعل على نفسه باني حج ماشيا فانه لا يركب حتى يطوف الزيادة
 وفي الاصل خيره بين الركوب والشى ومن باع جارية محرمة
 قد اذن لها في ذلك فلم يشتري ان يملكها ويجمعها وفي بعض
 النسخ او يجمعها **كتاب النكاح** النكاح ينقذ
 بالايجاب والقبول بلقطين يعين بما عن الماضي او يعبر بحد
 عن الماضي وبالاخر عن المستقبل مثل ان يقول زوجني فيقول
 زوجتك وينقذ بلفظ النكاح والتزويج والعبرة بالتمليك
 والصدقة ولا ينقذ بلفظة الاجارة والاباحة والاحلال
 والاعادة ولا ينقذ كاح المسلمين الا بحضور شاهدين
 حزين عاتلين بالعين مسلمين رجلين او رجل وامرأتين
 عدولا كانا او غير عدول او معدودين في القذف فان تزويجا

هذا اذا كان الزوجي متاويين ومن
 وكان الطلاق قبل الدخول والاباحة
 لا يفسخ منه جارية ومن
 كان العقد بغيره فانه
 لا يفسخ منه جارية ومن
 كان العقد بغيره فانه
 لا يفسخ منه جارية ومن
 كان العقد بغيره فانه
 لا يفسخ منه جارية ومن

للاضار
 وصفا بعد
 جعل للطلاق
 شهاده
 للنكاح

مسلم ذميمة بشهادة ذميين جاز عند الخليفة والى يوسعها
 وقال محمد بن ابي حنيفة ومن امر جلابان تزوج ابنته الصغيرة
 فزوجها والاب حاضر بشهادة رجل واحد سواها جاز النكاح
 وان كان الاب غائبا لم يجوز **في بيان المحرمات** ولا يحل
 للرجل ان يتزوج بامه ولا بجدته من قبل الرجال والنساء
 ولا بابنته ولا ببنات ولد وان سفلت ولا بابنته ولا ببنات
 اخته ولا ببنات اخيه ولا بجمته ولا بجدته ولا بامه امرأة التي
 باينها اولم يدخل ولا بنت امرأة التي دخل بها سواء كانت في حجر
 او في حجر غيره ولا بامه اميه ولا بجدته ولا بامه امه امرأة التي
 ولا بامه من الرضا عمة ولا بابنته من الرضا عمة ولا بجمع بين اختين
 نكاحا ولا بملك بينين وطيفا فان تزوج اخت امه لم قد وطئها
 لم يطأ النكحة حتى يخرج الموطوءة من ملكه ولا يطأ الام وان
 كان لم يطأ العزوجة فان تزوج لختين في عقدين ولا يدرى
 ايتهما اولى فرق بينه وبينهما ولها نصف المهر قال ولا يجمع بين
 المرأة وعملها وانما اولبت اختها ولا يجمع بين امرأتين

لا يحل
 للرجل ان يتزوج
 بامه ولا بجدته
 من قبل الرجال
 والنساء

لولا ان حرم عليكم امهاتكم وبناتكم الامه
 والمجدات امهات اذ الام من الاصل له
 او نسب منهن بالاجماع بهداه
 والحالات المعرفات وبما
 المعرفى لان جهة الاسم عامه بهداه
 في قوله

هذا اذا كان الزوجي متاويين ومن
 وكان الطلاق قبل الدخول والاباحة
 لا يفسخ منه جارية ومن
 كان العقد بغيره فانه
 لا يفسخ منه جارية ومن
 كان العقد بغيره فانه
 لا يفسخ منه جارية ومن
 كان العقد بغيره فانه
 لا يفسخ منه جارية ومن

على الحاج فان كان حج عن ميت فاجبر فالدوم في مال البيت
 وهذا عندها ودم الحاج على الحاج ويضمن النقص من يوم
 بان حج عنه فاجبوا عنه رجلا فلما بلغ الكوفة مات او سرق
 فنقته وقد اتفق النصف حج عن الميت من منزله بثلاث ما بقي
 عند ابي حنيفة ثقل وقال لا يحج عنه من حيث مات الاول فمن اهر
 حجة عن ابو يجرى ان يجعله عن لحدها **باب الهدى**
 الهدى اياه شاه وهو من ثلاثة انواع الابل والبقر والغنم ولا يحج
 في الهدايا الا ما جاز في الضحايا وسنيتنه من بعد ان شاء الله
 والشاة جائزة في كل شئ الا في موضعين من طواف الزيادة
 جنباً ومن جامع بعد الوقوف ومن جامع بعد الوقوف بعرفة
 فانه لا يجوز فيها الا بدنة والبدنة والبقرة يجوز كل واحد منهما
 عن سبعة اذا كان كل واحد من الشركاء يريد به القرية واذا
 اراد واحد منهم بنصيب اللحم لم يحج عن الباقي ويجوز الاكل
 من هدى التطوع والتمتع والقران ولا يجوز الاكل من بقية الهدايا
 ولا يجوز ذبح هدى التطوع والتمتع والقران الا يوم النحر قال

قال رضي الله في الاصل يجوز ذبح دم التطوع قبل يوم النحر
 وذبح يوم النحر افضل وهذا هو الصحيح ويجوز ذبح قبل الهدايا
 اي وقت شاء ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم ويجوز ان ينصدق
 بها على ساكني الحرم وغيرهم ولا يجب التعريف بالهدايا ولا افضل
 في البدن النحر وفي البقرة الغنم الذبح والاولى ان يتولى ذبحها بنفسه اذا
 كان يحسن ذلك ويصدق في جلالها وخطاياها ولا يعطى اجر الجزاء
 منها ومن ساق بدنة فاضطر الى ركوبها ركبتها وان استغنى
 عن ركوبها لم يركبها فان كان لها لبن لم يجلها ويضع ضرعها
 بالماء البارد حتى يقطع اللبن ومن ساق هدياً فاضطرب فان
 كان تطوعاً فليس عليه غيره مقامه وان كان عن واجب فعليه
 ان يقيم غيره مقامه وان اصابه عيب كبير يقيم غيره مقامه وضع
 بالمعيب ما شاء واذا عطبت البدنة في الطريق فان كان تطوعاً
 خررها وصنع نعلها بدمها وضرب بها صفحتها ولم ياكل هو
 ولا غيره من الاغنياء فان كانت ولجبة اقام غيرها مقامها
 وصنع بها ما شاء ويقال هدى التطوع والتمتع والقران ^{يقال}

وَمَنْ أَهْلُ الْحَجِّ ثُمَّ أَحْرَمَ لَوَافَهُ فَإِنْ وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ وَلَمْ
يَأْتِ بِأَفْعَالِ الْعَمَةِ فَهُوَ رَافِضٌ لِعَمَرِهِ وَإِنْ تَوَجَّهَ إِلَيْهَا لَمْ يَكُنْ
رَافِضًا حَتَّى يَقِفَ فَلَنْ طَائِفٌ لِلْحَجِّ ثُمَّ أَحْرَمَ بِعَمَةٍ فُضِيَ عَلَيْهَا
لَوَافُهُ وَعَلَيْهِمْ لِحْجُهَا وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَرْفُضَ عَمَرَهُ وَيَقْضِيَهَا
وَعَلَيْهِمْ وَمَنْ أَهْلُ بَعْرَةٍ فِي يَوْمِ الْفَرَاغِ فِي أَيَّامِ الْقَشْرِ لَزِمَتْهُ
وَيَرْفُضُهَا وَعَلَيْهِمْ وَعَمَّةٌ مَكَانُهَا وَإِنْ مَضَى عَلَيْهَا الْجَزَاءُ
عَلَيْكُمْ بِهَا فَإِنْ فَاتَ الْحَجَّ ثُمَّ أَحْرَمَ بِعَمَةٍ أَوْ بَحْتَةٍ فَانْ رَفُضَهَا
بَابُ الْأَحْصَارِ فَإِذَا أَحْصَرَ الرَّجُلُ الْحَرَمَ بَعْدَ قِوَامَاتِهِ
مَرَضٌ فَتَعَمَّرَ مِنَ الْمَضِيِّ جَازِلَهُ التَّحْلِيلَ وَقِيلَ لِيَبْعَثْ شَاةً تَذْبَحُ
فِي الْحَرَمِ وَوَأَعِدْ مِنْ يَبْعَثُ يَوْمَ بَعِثَتْ تَذْبَحُ فِيهِ ثُمَّ تَعْلَلُ وَلَا يَجُوزُ
تَذْبُحُ الْأَحْصَارِ إِلَّا فِي الْحَرَمِ وَبَعْدَ تَذْبُحِهِ فِي يَوْمِ النَّحْرِ عَمَلٌ
وَقَالَ الْأَجْزَلُ الذَّبْحُ لِلْحَصْرِ بِالْعَمَةِ مَتَى شَاءَ وَالْحَصْرُ بِالْحَجِّ إِذَا تَحَلَّلَ
فَعَلِيهِ حَجَّةٌ وَعَمَةٌ وَعَلَى الْحَصْرِ بِالْعَمَةِ الْقَضَاءُ وَعَلَى الْقَارِنِ حَجَّةٌ
وَعَمَرَتَانِ فَإِنْ بَعَثَ الْقَارِنَ هَدْيًا وَوَأَعَدَّهُمْ أَنْ يَذْبُحُوهُ
فِي يَوْمٍ بَعِينَةٍ ثُمَّ زَالَ الْأَحْصَارُ فَإِنْ أَدْرَكَ الْهَدْيُ وَالْحَجَّ لَزِمَهُ

في يوم بعينه ثم زال
الأحصار فإن أدرك
الهدى والحج لزمه

لَزِمَهُ التَّوَجُّهُ وَإِنْ أَدْرَكَ الْهَدْيَ دُونَ الْحَجِّ تَحَلَّى وَإِنْ أَدْرَكَ
الْحَجَّ دُونَ الْهَدْيِ جَازِلَهُ التَّحْلِيلَ اسْتَحْسَانًا لَوْ هَذَا التَّنْصِيمُ
فِي الْحَجِّ يَسْتَقِيمُ عَلَى قَوْلِ الْحَنِيفَةِ اللَّهُ لَأَنَّ لَا يَتَوَقَّفُ يَوْمَ النَّحْرِ
وَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ ثُمَّ أَحْصَرَ لَا يَكُونُ مُحْصَرًا وَمَنْ أَحْصَرَ يَكُونُ مُحْصَرًا
مَنْعُ مِنَ الْوُقُوفِ وَالطَّوَافِ فَهُوَ مُحْصَرٌ فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى أَحَدٍ
فَلَيْسَ بِمُحْصَرٍ **بَابُ الْفَوَاتِ** وَمَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَفَاتَهُ الْوُقُوفُ
بِعَرَفَاتٍ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ التَّرَفُّقِ فَاتَهُ الْحَجُّ وَعَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ
وَيَسْعَى وَيَتَحَلَّى وَيَقْضِي مِنْ قَابِلٍ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ وَالْعَمَةُ لَا تَقُوتُ
وَهِيَ جَائِزَةٌ فِي مَجْمَعِ السَّنَةِ إِلَّا فِي خَمْسَةِ أَيَّامٍ وَيَكْرَهُ فَعْلُهَا وَهِيَ يَوْمُ
عَرَفَةَ وَيَوْمِ النَّحْرِ وَأَيَّامِ الْقَشْرِ وَالْعَمَةُ سِتَّةٌ وَهِيَ الْأَحْرَامُ وَ
الطَّوَافُ وَالسَّعْيُ **بَابُ الْحَجِّ عَنِ الْغَيْرِ** وَمَنْ أَمَرَ رَجُلَانِ
بِأَنْ يَحْجَّ عَنْ كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَجَّةً فَأَهْلُ حَجَّةٍ عَنْهُمَا فَرَى عَنْ الْحَاجِّ
وَيُضِنُّ النَّفَقَةَ فَإِنْ أَمَرَ غَيْرَهُ أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ فَالْأَدَمُ عَلَى الْحَاجِّ
كَذَلِكَ إِنْ أَمَرَ وَاحِدٌ بَأَنْ يَحْجَّ عَنْهُ وَالْآخِي بَأَنْ يَحْجَّ عَنْهُمَا وَادَّعَا
بِالْقُرْآنِ فَالْأَدَمُ عَلَيْهِ وَدَمُ الْأَحْصَارِ عَلَى الْأَمْرِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ اللَّهُ

دمان دم لحيته ودم لعمرة الا ان يتجاوز الميقات بغير
 احرام ثم لحرم بالعمرة او الحج فيلزم دم واحد واذا اشترك
 محرمان في قتل صيد الحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل
 واذا اشترك حلالان في قتل صيد الحرم فعليهما جزاء واحد
 واذا باع الحرم الصيد او ابتاعه فالبيع باطل ومن اخرج طيئة
 من الحرم فوادت اولاد افوات هي واولادها فعليهم جزاء من
 فان اذى جزاءها ثم ولدت ليس عليه جزاء الولد **باب مجازة الوقت**
بغير احرام واذا اتى الكوفي بستان بني عامر فاحرم لعمرة فان اخرج
 الى ذات عرق ولبي بطل عندهم الوقت فان رجع اليه ولم يلب
 حتى يدخل مكة وطاف لعمرة فعليه دم وهذا عندنا بغيره نعم ^{لا} وقا
 اذا رجع اليه محررا فليس عليه شيء لبي ولم يلب وهذا اذا كان
 يريد الحج او العمرة فان دخل البستان لحاجة فله ان يدخل مكة بغير
 احرام ووقته البستان وهو صاحب المنزل سواء فان احراما من
 المحل ثم وقعا بعرفة لم يكن عليهما شيء ومن دخل مكة بغير احرام ثم
 خرج من عامه ذلك الى الوقت ولحرم لحيته جزاءه من دخوله مكة

مكة بغير احرام فان كانت قد تحولت السنة ثم فعل ذلك لم
 يجز عنه ومن جاوز الوقت فاحرم بعمرة واقسدها مضى فيها
 وقضاها وليس عليه لترك الوقت واذا اخرج الكافي بريد الحج
 فاحرم ولم يعد الى الحرم ووقف بعرفة فعليه شاة ولو خرج لحاجة
 فاحرم فوقف بعرفة فليس عليه شيء والمتنع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من الحرم
 فاحرم بالحج ووقف بعرفة فعليه دم وان رجع الى الحرم فاهل فيه قبل
 ان يقف فلا شيء عليه **بالإضافة الى الاحرام** قال ابو حنيفة
 اذا الحرم الكافي بعمرة وطاف لها شوطا ثم احرم بالحج فانه يرفض الحج
 وعليه لرفضه دم وعليه حجة وعمره فان مضى عليها اجزاه وعليه
 دم لجمع بينهما وقال ابو يوسف ومحمد بنهما رفض العمرة احب اليانا
 وقضاها وعليه دم ومن احرم بالحج ثم احرم يوم النحر بحجة اخرى
 فان حلق في الاولى لزمه الاخرى ولا دم عليه وان لم يحلق
 في الاولى لزمه الاخرى وعليه دم قصر او لم يقصر عندئذ
 وقالوا ان لم يقصر فلا شيء عليه ومن فرغ من عمرته الا بالدم
 التقصير فاحرم باخرى باخرى فعليه دم للاحرامه قبل الوقت

فعليه قيمة فان خرج من البيضة فخرج ميت فعليه قيمة وليس
 في قتل العرب والحدادة والذئب والحية والعرب والفارة
 والكلب الحقور جواز وليس في قتل البعوض والنمل والبراغيث
 والقراد شيء ومن قتل قملة تصدق بها شاة في الجامع الصغير
 اطعم شاة ومن قتل جرادة تصدق بها شاة ومن قتل خيرة من جرادة
 ولا شيء عليه في ذبح السلحفات ومن صلب صيد الحرم فعليه
 قيمة قتل لا يركل لحمه من الصيد كالسباع ونحوها فعليه
 الجزاء ولا تجاوز قيمة شاة واذا صال السبع على الحرم فقتله
 لا شيء عليه وان اضطر الحرم الى اكل صيد فقتله فعليه الجزاء ولا
 بأس بالحرم ان يذبح الشاة والبقرة والبعير والدجاجة والبط
 الا هلك ولو ذبح حياء مستر ولا او طيبا مستاناً فعليه الجزاء
 واذا ذبح الحرم صيدا فذبحته ميتة لا يجعل اكلها فان اكل الحرم
 الداج من ذلك شاة فعليه قيمة ما اكل عند الحيضة ثم قال
 ليس عليه جزاء ما اكل وان اكل منه محرم اخر فلا شيء عليه
 في قولهم جميعا ولا بأس بان يأكل الحرم لحم صيد اصطادة

اصطاده حلال وزججه اذ لم يدل الحرم عليه ولا امره
 بصيده وفي صيد الحرم اذ ارجح الحلال قيمة تصدق بها
 على الفقراء ولا يجزى الصوم لانها غرامة وليست بكفارة
 ومن دخل الحرم بصيد فعليه ان يرسله فيه اذ كان في يده
 فان باعه رد البيع فيه ان كان قايما وان كان فايتا فعليه الجزاء
 وكذلك بيع الحرم الصيد من محرم او حلال ومن احم
 وفي ميتة او في قفص معه صيد فليس عليه ان يرسله فان
 اصاب حلال صيدا ثم احمه فارسله من يده غيره يضمن
 عند الحيضة ثم قال لا يضمن فان اصاب محرم صيدا
 ثم احمه فارسله من يده غيره لا ضمان عليه في قولهم جميعا فان
 قتله محرم احمه في يده فعلى كل واحد منهما جزاء ويرجع الاخذ
 على القاتل فان قطع حشيش الحرم او شجره الذي ليس
 بمأول وهو ملائمة الناس فعليه قيمة الا فيما جف من شجر
 حشيش الحرم ولا يقطع الا الادخ وقال ابو يوسف لا بأس بالري
 وكل شيء فعلة القارن ما ذكرنا ان فيه على المرفه دنا فعليه

فعليه ما عند الجنيحة **ثمة** وقال عليهم واحد ومن طاف لعمرة
وسعى على غير وضوء وحل فادام بكة يعيدها ولا شئ عليه وان
رجع الى اهله قبل ان يعيد فعليه ومن ترك السعي بين الصفا
والمرق فعليه ومجرتام ومن افاض من عرفات قبل الاسام فعليه
دم ومن ترك الوقوف بالمرزلة فعليه ومن ترك رمي الجمار في
الايام كلها فعليه وان ترك رمي دم واحد فعليه ومن ترك
رمي احدى الجمار الثلث فعليه الصلوة وان ترك رمي حجرة العتبة
في يوم النحر فعليه ومن نحر الحلق حتى مضت ليالي النحر فعليه ومن عند
الجنيحة **ثمة** وقال لا شئ عليه وان حلق في ايام النحر في غير الحرم فعليه
دم وقيل هذا عند الجنيحة ومحل **ثمة** ما ومن اعتمر فخرج من الحرم وقصر
فعليه ما عند الجنيحة ومحل **ثمة** ما وقال ابو يوسف **ثمة** لا شئ عليه
وان لم يقصر حتى رجع وقصر فلا شئ عليه عندهم وان حلق القارن
قبل ان يذبح فعليه ما وقال الاعليم واحد **فصل** واذا قتل
الحرم صيد او دل عليه من قتله فعليه الجزاء ولو كان الدال جلالا
في الحرم لم يكن عايشي ويستوى في ذلك العامد والناسي

في حرم مكة
والجنيحة

والناسي والبسك والعايد والجزاع عند الجنيحة وابو يوسف
ثمة ان يقوم الصيد في المكان الذي قتله او في ارض الواسع
منه وان كان في بريز يقوم ذوا عدل هو مخير في القيمة انشا
اتباع بها هديا وذبحه اذا بلغت قيمة هديا وان شاء اشترى
بها طعاما وتصدق على المساكين كل مسكين نصف صاع من
بر او صاعا من شعير او تمر ولا يجوز ان يطعم المسكين اقل من
نصف صاع وان شاء صام عن كل نصف صاع من تزويجا
وعن كل صاع من شعير يوما فان فضل من الطعام اقل من نصف
فهو مخير ان شاء تصدق بها وان شاء صام عنه يوما كاملا
فان ذبح الهدي بالكوفة اجزاء من الطعام وقال محمد يجب
في الصيد التطير فيما له تطير في الطي شاة وفي الضبع شاة
وفي الاربع عناق وفي اليربوع جرة وفي النعامة بدنة وفي
الجمار الوحشية بقرة ولو جرح مسك او نتف شعره او قطع
عضوا منه ضمن ما نقصه ومن تف ريش طائر او قطع قوا
فخرج من حيز الامتناع فعليه قيمة كاملة ومن كسر بيض نعلانة

2 العدد

ي

المحاجم فعليهم عند الخيفة لله وقال عليه صدقة وان خلق
 راس محرم بامر او بغير امر فعلى المحلق الصدقة وعلى المخلوق
 دم وان اخذ من شارب حلال او قلم اظافيره اطعم ماشاء
 وان قص اظافر يديه ورجليه فعليهم وان قص يد او رجلا
 فعليهم وان قص اقل من خمسة اظافر فعليه صدقة معناه
 بكل ظفر صدقة وان قص خمسة اظافر متفرقة من يديه ورجليه
 فعليه صدقة عند الخيفة والي يوسف عليه السلام فقال له الله عليه
 دم وان اكسر ظفر المحرم وتعلق فخذك لاشئ عليه وان تطيب
 او لبس فخطا او خلق من عذر فهو بخير ان شاء ذبح شاة وان
 شاء تصدق على ستة مساكين بثلاثة اصوع من الطعام وان
 شاء صام ثلثة ايام **فصل** واذا نظر الى فرج امرأة بشهوة
 فامنى لاشئ عليه وان قبل او لمس بشهوة فعليهم وفي الجماع
 الصغير اذا لمس بشهوة فامنى ولو جامع في احد السبلين قبل
 الوقوف برفة فسد حبه وعليه شاة ويمضى في الجماع يمضى من
 وعليه القضاء وليس عليه ان يغتسل امرأته في قضاء ما افسد

هذا فعليه صدقة وعليه ان يصد ومن طاف طواف الزياره

ومن جامع بعد الوقوف برفة لم يفسد حبه وعليه بنة وان جامع
 بعد الخلق فعليه شاة ومن جامع في العرة قبل ان يطوف اربعة اشواط
 فسدت عمرته يمضى فيها ويقضيها وعليه شاة وان جامع بعد
 ان يطوف اربعة اشواط او اكثر فعليه شاة ولا تفسد عمرته ومن جامع
 ناسيا كان كمن جامع متعمدا **فصل** ومن طاف طواف التمتع
 محذرا فعليه شاة فان كان جنبا فعليه بنة فالأفضل ان يعيد الطواف
 الطواف ما دام بكه ولا يذبح عليه من طاف طواف الصدرة محذرا
 فعليه صدقة وان طاف جنبا فعليه شاة ومن ترك طواف الزيارة
 ثلثة اشواط فادونها فعليه شاة ومن ترك اربعة اشواط بقي محرما بالذبا
 حتى يطوفها ومن ترك طواف الصدرة او اربعة اشواط منه فعليه
 شاة ومن ترك ثلثة اشواط من طواف الصدرة فعليه الصدقة
 ومن طاف طواف الواجب في خوف الحج فان كان بكه اعاده
 وان اعاد على الحج اجزأه فان رجع الى اهله لم يعد فعليهم ومن
 طاف طواف الزيارة على غير وضوء وطواف الصدرة في آخر
 ايام التشريق طاهرا فعليه فان طاف طواف الزيارة جنبا

الحكم

ويكرهه فاذا دخل مكة طاف وسعى ولم يتحلل ويجزم بالبح يوم =
 التروية فان قدم الاحرام قبله جاز وعليه دم وما جعل المتمتع من
 الاحرام بالبح فهو افضل فاذا حلق يوم النحر فقد حل من الاحرامين
 وليس لاهل مكة تمتع ولا قران وانما لهم الافراد خاصة واذا
 عاد المتمتع الى بلدك بعد فراغك من العمرة ولم يكن ساق الهلك
 بطل تمتعه ومن احرم بالعمرة قبل اشهر الحج طاف لها اقل من اربعة
 اشواط ثم دخل اشهر الحج فتمها واحرم بالبح كان متمتعا وان طاف
 لعمرة قبل اشهر الحج اربعة اشواط فصاعدا ثم حج من عامه ذلك
 لم يكن متمتعا واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة
 فان قدم الاحرام بالبح عليها جاز لحرامه وان فقد تجا والقدم الكو
 بعمرة في اشهر الحج ففرغ منها وقصر ثم اغتذ مكة او البصرة دارا
 وحج من عامه ذلك فهو متمتع فان قدم بعمرة فافسدها ففرغ
 منها وقصر ثم اغتذ بالبصرة دارا ثم اعتمر في اشهر الحج وحج من عامه
 ذلك لم يكن متمتعا عند الحنفية لقولهم وقالوا هو متمتع فان كان
 رجع الى اهله ثم اعتمر في اشهر الحج وحج من عامه يكون متمتعا في

تمت ما

في قولهم جميعا ومن اعتمر في اشهر الحج من عامه فايها افسد مضى في
 سقط دم التمتع واذا تمسك الامة فضحت شاة لم يجزها من التمتع واذا
 حاضت المرأة عند الوقوف اغتسلت ولحزمت وضعت كما يصنع
 الحاج غير انها لا تطوف بالبيت حتى تطهر فان حاضت بعد
 الوقوف وطواف الزيارة انصرفت من مكة ولا شيء عليها الترك
 الطواف ومن اتخذ مكة دارا فليس عليه طواف الصدقة **بالحنابلة**
 اذا تطيب الحرم فعليه الكفارة وان طيب عضو كاملا فزاد
 فعليه دم وان طيب اقل من عضو فعليه الصدقة وان حضب راسه حناء
 فعليه دم وان ارهق بزيوت فعليه دم عند الحنفية لقولهم وقالوا عليه
 صدقة وان لبس ثوبا مخيطا او غطي راسه بوشا كاملا فعليه دم فان
 كان اقل من ذلك فعليه صدقة فان حلق ربع راسه او ربع لحية
 فصاعدا فعليه دم فان كان اقل من الربع فعليه صدقة وان حلق
 الرقبة كلها فعليه دم وان حلق الابطين او احدها فعليه دم وقالوا
 اذا حلق عضو كاملا فعليه دم وان كان اقل من ذلك فطعام
 وان اخذ من شاربه فعليه حكومة عدل ومن حلق مواضع

ولا ترمل ولا تسعي بين اليدين الاخضرين ولا غلق ولكن تقص
وتلبس من الخيط ما بدا لها ومن قلد بدنة تطوعا او تذر او جزا
صيد او ثيابا من الانبياء وتوجه معها بريد الحج فقد احرم فان يغ
بها ثم توجه لم يصح حتى يلحقها الا في بدنة التمتع فانه يحرم حين
توجه قبل ان يلحقها فان جلد بدنة او شعرها او قلد شاة لم يكن
محرمًا والبدنة من الابل والبقر **باب القران** القران افضل
من التمتع والا واد وصفه القران ان يهل بالعمرة والحج معا من المتأ
ويقول عقيب اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرها لي وتقبلها
متى فاذا دخل مكة ابتداء ^{السجدة} وطاف البيت سبعة اشواط
يوم في الثلثة الاول وهذه افعال العمرة ثم يطوف بعد
السعي طواف القدوم سبعة اشواط ويسعي بين الصفا والمرا
كما بينا في الفرم فان طاف طوافين لعمرة وحج وسعي سعيين
يجزيه وقد اساء ولو رمى بالحجارة يوم النحر ذبح شاة او بقرة او
بدنة وهذا دم القران وان لم يكن ذبح صام ثلثة ايام في الحج
اخرها يوم عرفة وسبعة ايام اذا رجع الى اهله وان صامها

والمرا

صامها مكة بعد فرائضه من الحج جاز فان فات الصوم حتى انق
يوم النحر لم يحرم الا الدم فان لم يدخل الفارن مكة وتوجه الى
عرفات فقد صار رافضا للعمرة بالوقوف وسقط عنه دم الف
وعليه دم لرفض العمرة وعليه قضاؤها **باب التمتع** التمتع افضل
من الافراد عندنا التمتع على وجهين متمتع يسوق الهدي متمتع
لا يسوق الهدي وصفه التمتع ان يتك من اليقات فيحرم
بالعمرة ويدخل مكة ويطوف لها ويسعى ويحلق او يقصر قد حل من
عمرة ويقطع التلبية اذ التكب بالطواف ويقم بكه حلالا فاذا كان
يوم التروية احرم بالحج من المسجد وفعل كما يفعل الحاج المفرد عليه
دم التمتع فان لم يجد صام ثلثة ايام من شوال ثم اعتمر لم يجز من
هذه الثلثة وان صامها بعد الحرام بالعمرة قبل ان يطوف جاز ولا
تاخيرها الى اخر وقتها وهو يوم عرفة وان اراد المتمتع ان يسوق
الهدي احرم وساق هديه فان كانت بدنة فكلدها بمزادة او
نعل واشعر البدنة عند ابي يوسف ومحمد لله وهو ان يشق
سنامها من الجانب الايمن والايسر ولا يشعر عنقه ^{السجدة} حتى يشق

الحج وسعد اذ رجع الى اهله
فان صام ثلثة ايام

يقصر الحلق افضل وقد حل كل شئ الا النساء ثم يأتي بكّة
من يومه ذلك او من الغدا وبعد الغدا فيطوف بالبيت طواف
الزيارة شعرة اسواط فان كان قد سعا بين الصفا والمروة
عقب طواف القدم لم يرمل في هذا الطواف ولا سعى عليه
وان كان لم يقيم السعي رمل في هذا الطواف وسعى بجاء على ما
بيننا وقد حل له النساء وهذا الطواف هو المرفوض في الحج ويكره
التأخير عن هذه الايام فان اخره عنها رجع دم عند احنيفهم
ثم يعود الى متى فيقيم بها فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من
ايام النحر رمى الجمار الثلاث ميّدة بالتي يلي مسجد الحيف فيرميها
بسع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ويدعو ثم
يرمي بالتي يليها مثل ذلك ويقف عندها ثم يرمي بحجرة
العقبة كذلك ولا يقف عندها فاذا كان من الغد رمى
الجمار الثلاث بعد زوال الشمس كذلك واذا اراد ان يحل
النفر فمر الى مكة وان اراد ان يقيم رمى الجمار الثلاث في
اليوم الرابع بعد زوال الشمس فاذا قدم الرمي في هذا

اليوم

اليوم قبل الزوال بعد طلوع الفجر اذ عند احنيفهم خلافا
لها وان رمها ركنها اخره وكل رمى بعد رمى فالافضل ان
يرمي ما شيا ولا فيرميه ركنها ويكره ان يقدم الرجل ثقل الى
مكة ويقف بمناحتي يري فاذا نزل الى مكة نزل بالمحصب ثم ظر
مكة وطاف بالبيت سبعة اشواط لا يرمل فيها وهذا الطواف
الصدر وهو واجب الاعلى اهل مكة ثم يأتي زمزم فيشرب
من ما فيها ثم يأتي الملتزم وهو ما بين الحجر والباب فيضع صدره
ووجهه عليه ويتشبث بالاستار ساعة ويدعو ثم يعود الى مكة
وصح فان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفات ووقف فيها
كما يتناه سقط عنه طواف القدم ولا شئ عليه التزكرو ومن ادرك
الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر
يوم النحر فقد ادرك الحج ومن اجتزأ بعرفات نايما او رمى عليه اولا
يعلم انها عرفات اجزاء عن الوقوف ومن اغنى عليه فاهل عنده فقاؤه
جاز عند احنيفهم خلافا لهما والمرأة في جميع ذلك كالرجل غير انها
لا تكشف راسها وتكشف وجهها ولا ترفع صوتها بالتلبية

على اهل مكة طواف القدوم ثم يخرج الى الصفا فيصعد
عليه ويستقبل البيت ويكبر ويصل على النبي عليه السلام
ويرفع يديه ويدعو الله تعالى حاجته ثم يخط غزاة المروة على هيئته
فاذا بلغ الالبطن الوادي سعى بين اليدين الاخضرين سعيا
وتسعى على هيئته حتى ياتي المروة فيصعد عليها ويفعل كما فعل
على الصفا وهذا شوط فيطوف سبعة اشواط اسداء بالصفا
ويحتم بالمروة ثم يقيم بمكة حراما يطوف بالبيت كلما بدله فاذا
كان قبل التروية يوم خطب الامام خطبة يعلم الناس فيها
الخروج للمني والصلوة بعرفات والوقوف والافاضة فاذا صلى
الفجر من يوم التروية بمكة خرج الى منى فاقام بها حتى يصلي الفجر من
يوم عرفة ثم توجه الى عرفات فيقيم بها فاذا زالت الشمس صلى
الامام بالناس الظهر والعصر ويتدعى فيخطب خطبة يعلم الناس
فيها الوقوف بعرفة والمزدلفة ومنى الحجار والفرح الحلق وطواف
الزيارة ويصلي بهم الظهر والعصر في وقت الظهر باذان واقامتين
فان صلى غير خطبة اجزاه ومن صلى الظهر في رحله وحده صلى

صلى العصر في وقته عند الحنيفة يومه ولا يجمع بينهما المنفرد ايضا
ثم توجه الى الوقف فيقف بقرب الجبل وعرفات كلها موقف الالبطن
عرنة وينبغي للامام ان يقف بعرفة على رحلته ويدعو ويعلم الناس
الناسك ويستحب ان يغتسل قبل الوقوف بعرفة ويحتمل في
الدعاء فاذا غربت الشمس افاض الامام والناس مع على هيئتهم
حتى ياتوا مزدلفة والمستحب ان ينزل بقرب الجبل الذي عليه
الميقدة يقال له قرح ويصلي الامام المغرب والعشاء باذان
واقامة ومن صلى المغرب في الطريق لم يجز عند الحنيفة ومالكهما
وتعيد قبل طلوع الفجر فاذا طلع الفجر صلى الامام بالناس الفجر بغسل
ثم وقف الامام ووقف الناس معه والمزدلفة كلها موقف الالبطن
محصرا فاذا طلعت الشمس افاض الامام والناس مع حتى ياتوا
منى قال رضي الله عنه وهذا غلط والاصح اذا اسفرا قاض كل ثوبا
في الاصل فيلبيح الجمرة العقبية فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات
مثل حصات الحذف ويكبر مع كل حصاة ولا يقف عندها
ويقطع التلبية مع اول حصاة ثم يذبح ان احب ثم يحلق او

على هيئتهم

قدم الاحرام على هذه المواقيت جاز ومن كان داخل الميقات
 فوفقه الحل ومن كان في مكة فيمقته في الحج للحرم وفي العمرة الحل
باب الاحرام واذا اراد الاحرام اغتسل او توشأ والغسل
 افضل ولبس ثوبين جديدين او غيلين اذا راو رداءه من
 طيبا ان كان له وصلى ركعتين وقال اللهم اني اريد الحج فبشره
 وتقبله متى ثم يلبس عقيب صلوة فان كان مفرا بالحج ينوي
 بتلبية الحج والتلبية ان يقول لبيك اللهم لبيك لا
 شريك لك لبيك ان لم ير النعمة والملك لا شريك لك
 ولا ينبغي ان يخل بشئ من هذه الكلمات فان زاد فيها جاز
 واذا لبى فقد احرم ويتق ما نفى الله تعالى عنه من الرفث والفسق
 والمجدال ولا يقتل صيدا ولا يشرب رايه ولا يدرك عليه لا يلبس
 قيصا ولا سراويل ولا عمامة ولا قلنسوة ولا قباء ولا خفين
 الا ان لا يجد نعلين فيقطعهما اسفل من الكعبين ولا يغطي
 وجهه ولا راسه ولا يمس طيبا ولا علق راسه ولا شعر بدنه
 ولا يقص من لحته ولا يلبس ثوبا مصبوغا بوزر ولا يعمرا

بزعران ولا يعصفورا الا ان يكون غسिला لا يفيض ولا يبار
 بان يغتسل ويدخل الحمام ويستظل بالبيت من الحمل ويشد
 في وسطه الهيان ولا يغسل راسه ولحيته بالخطمي ويكثر من التلبية
 عقب الصلوات وكلما علا شرفا او هبط واديا او انزل بها
 وبلا اسحار ويرفع صوته بالتلبية واذا دخل مكة ابتداء بالحج
 بالمسجد فاذا عاين البيت كبر وهل انتم ابتداء بالحج الاسود
 فاستقبله وكبر ورفع يديه واستلمه وقبل ان استطاع من غير
 ان يوذى مسلما وياخذ عن يمينه مما يلي الباب وقد اضطلع
 قبل ذلك رداءه فيطوف بالبيت سبعة اشواط والاضطباع
 ان يجعل الرداء تحت ابطه الايمن ويلقيه على كفه الايسر ويجعل
 طوافه من وراء الحطيم ويرمل في الاشواط الثلاثة الاول ويشي
 فيما بقي على هيئته ويرمل من الحجر الى الحجر ويستلم الحجر كما امره ان
 استطاع ويستلم الركن اليماني ويحجم بالاستلام الطواف ثم يأتي
 المقام فيصلي عنك ركعتين او حيث يتيسر من السجدة وهذا
 الطواف طواف القدوم وهو سنة وليس بواجب وليس

فضاؤه وإذا لحاض المرأة أو نفست افطرت وقضت و
 وإذا قدم السافر وأظهرت الحائض في بعض النهار ^{تفصيل} أمسك
 يومها وإذا تسحر وهو يظن أن الفجر لم يطلع فإذا هو طالع أو
 افطر وهو يرى أن الشمس قد غربت فإذا هي لم تغرب أمسك
 بقية يومه وعليه القضاء ولا كفارة عليه من كل ناسي في رمضان
 فظن أن ذلك يفطره فكل بعد ذلك متعمدا فعليه القضاء دون
 الكفارة وإذا جومعت النائمة أو المجنونة وهي صائمة فعليهما
 القضاء دون الكفارة **فصل في ما يوجب عليه التمسك** وإذا قال شر على
 صوم يوم الغرأ فطر وقضى فإن نوى بينا فعليه كفارة يمين وقال
 أبو يوسف رحمه الله إن أرادها لا يكون يميناً ومن قال لله على صوم هذه
 السنة فافطر يوم الغرأ ويوم الغرأ أيام التشريق قضاها وعليه
 كفارة يمين إن أرادها ومن أصبح يوم الغرأ يائماً افطر ولا شيء
 عليه قال أبو يوسف في النواذر عليه القضاء **باب الاعتكاف**
 الاعتكاف مستحب وهو اللبث في المسجد مع الصوم ونية الاعتكاف
 ولا يخرج من المسجد إلا الحاجة إلى الإنسان أو الجمعة فأما الأكل والشرب

والشرب والنوم يكون في معتكفه ولا بأس أن يبيع ويباع
 في المسجد من غير أن يحضر السلعة ولا يتكلم إلا بخير ويكفيه له
 الصمت ويحرم على المعتكف الوطئ والمسهى والقبلة فإن تجاوزها
 ليلاً أو نهاراً عادداً أو ناسياً بطل اعتكافه ومن أوجب على نفسه
 اعتكاف أيام لزمه اعتكافها بلياليها متتابعة وإن لم يشترط
 المتتابع فإن أوجب اعتكاف يومين لزمه بليالتهما وعن أبي يوسف
 أنه لا يدخل الليلة الأولى **كتاب الحج** ويجب على
 الأحرار البالغين العقل والأصحاء إذا قدروا على الزاد والراحلة فإلا
 عن السكينة لا بد منه وعن نفقة عياله للرجل عوده وكان الطريق
 آمناً ويعتبر في المرأة أن يكون لها محرم يحج بها أو زوج ولا يجوز
 لها أن تحج بغيرهما إذا كان بينها وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام
 وإذا بلغ الصبي بعد ما عزم أو عتق العبد فضياله يجوزها عن حجة
 الإسلام والواقيت التي لا يجوز أن يتجاوزها الإنسان إلا في
 خمسة لأهل المدينة ذوالخليفة ولأهل العراق ذات عرق
 ولأهل الشام مخمفة ولأهل بخدقرن ولأهل اليمن يلم فإن

ومن ابتلع الحصة أو النواة أو الحديد أو فطر فلا كفارة عليه
 ومن جامع عامدا في أحد السبيلين أو كل أو شرب ما يتخذ
 به أو تدأوى فعليه القضاء والكفارة مثل كفارة الظهار ومن
 جامع فيما دون الفرج فأنزل فعليه ولا كفارة عليه وليس في
 إفساد غير رمضان كفارة ومن احتقن أو استعط أو قطر في
 أذنه أو فطر فإن دأوى جائفة أو أمتد بدأوى يصل خوفه أو غشا
 فطر عند الجحيفة رضوخا لا يفطر فإن قطر في أحليه لم يفطر
 عند الجحيفة **نعم** وقال أبو يوسف **نعم** يفطر وقول محمد **نعم** مضطر
 ومن ذاق شيئا بلسانه لم يفطر ويكره له ذلك ويكره للمرأة أن تضع
 أصبعها بالطعام إذا كان لها منه بد ومضع العلك لا يفطر الصائم
 ويكره ولا بأس بالكحل وتدهين الشارب والسواك الرطب
 بالغذاء والعشي **فصل** ومن كان مريضا في رمضان فخاف
 أن صام إذا مرضه فطر وقضى وإن كان مسافرا لا يستنصر
 بالصوم فصومه أفضل وإن فطر وقضى جاز وإن مات المرأة
 والمسافر وهما على حالهما لم يلزمهما القضاء وإن صح المريض أو

أو لا
 له بيمينه أو نكاحه
 يدين

أو لا

أو أقام المسلخ ثم ماتا لزمها القضاء بقدر الصحة والإقامة و
 قضاء رمضان أن شأفرقه وإن شأنا بغيره وإن أخره حتى دخل
 رمضان أقرصام رمضان الثاني وقضى الأول بعد ولا فدية عليه
 والمأكل والمرضع إذا خافا على ولديهما فطرا وقضا ولا فدية عليهما
 والشيخ الثاني الذي لا يقنع على الصوم يفطر ويطعم لكل يوم مسكينا
 كما يطعم في الكفارات ومن مات ^{الطهار} وعليه قضاء رمضان فادفع به الطعم
 عنه ولية لكل يوم مسكينا نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو شعير
 ومن دخل في صوم التطوع أو صلوة التطوع ثم انسلها قضاها وإذا
 بلغ الصبي أو أسلم الكافر في نهار رمضان أسكا بغير يومها أو صاما
 ما بعلد ولم يقضيا يومها ولا ما مضى وإن نوى المسافر الإفطار ثم
 قدم المص قبل الزوال فنوى الصوم أجره ومن اغشى عليه فريضة
 لم يقض اليوم الذي حدث فيه الإغماء وقضى ما بعلد وإن اغشى
 أو ليلة منه قضى كل غير يوم تلك الليلة ومن اغشى عليه في رمضان
 كله قضى كله ومن جن رمضان كله لم يقض فإن أفاق في بعضه
 قضى ما مضى منه ومن لم ينو في رمضان كله لا صوما ولا فطرا فعليه

بتركة الشعب وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى والصاع على الحنيفة
 ويحتمل بقوله ثمانية اطل بالعراق وقال ابو يوسف ثمانية اطل
 وثلاث اطل وجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفجر من يوم الفطر
 ومن مات قبل ذلك لم يجب فطرته ومن اسلم او ولد بعد
 طلوع الفجر والمستحب ان يخرج الناس الفطرة يوم الفطر قبل الفجر
 الى الصلوة فان قدّموها على يوم الفطر جاز وان أخرها عن يوم
 الفطر لم يفسد وكان عليهم اخراجها **كتاب الصوم**
 الصوم ضربان واجب ونفل فالواجب ضربان منه ما يتعلق
 بزمان بعينه كصوم رمضان والنذر العيني فيصوم بنية من الليل
 وان لم ينو حتى اصبح لجزائه النية ما بينه وبين الزوال وفي الجملة
 الصغير قبل نصف النهار والضرب الثاني ما نبت في الذمة
 كقضاء رمضان والنذر المطلق وصوم الكفارة فلا يجوز الا
 بنية من الليل والنفل كل يجوز بنية قبل الزوال وينبغي للناس
 ان يلتزموا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان
 فان دلوه صاموا وان غم عليهم اكملوا عدة شعبان ثلثين يوماً

لم يحرم فطرته

يوماً ثم صاموا ولا يصومون يوم الشك الانتواعاً ومن راي
 هلال رمضان وحك صام وان لم يقبل الايام شهادته واذا
 كان في السماء علامة قبل الايام شهادة الواحد العدل في روية الهلال
 رجلاً كان او امرأة حرّاً كان او عبداً فان لم يكن بالسماء علامة لم يقبل
 الشهادة حتى يراجع كثير يقع العلم بخبرهم ومن راي هلال
 الفطر وحك لم يفطر واذا كان بالسماء علامة لم يقبل الا شهادة
 جماعة يقع العلم بخبرهم وقت الصوم من حين طلوع الفجر
 الثاني الغروب الشمس والصوم هو الامساك عن الاكل والشرب
 والجماع نهاراً مع النية **باب يجب القضاء والكفارة** واذا اكل
 الصائم او شرب او جامع ناسياً لم يفطر فان نام فاحتمل او نطف
 الى فرج امرأة فانزل او ادهن او احتجم او كتحل او قبل او دخل
 حلقة دباب وهو ذكرو الصوم او اكل الى اربعين اسنانه لم يفطر
 فان اتزل بقبلة او لمس متعلّقاً فعليه القضاء ولا يباس بالقبلة اذا
 امن على نفسه ويكفي ان يامن فان نذره القتي لم يفطر ولا يفتا
 عمداً ملا فيه فعليه القضاء وان فاء اقل من ملا فيه فعليه فطر

رجلين او رجل وامرأتين وان لم يكن
 2 السماء علامة لم يقبل الا شهادة

دون الكفارة

يدفع الزكاة الى كل واحد منهم وله ان يقتصر على صنف واحد ولا
يجوز ان يدفع الزكاة الى ذنبي ويدفع ما سوى ذلك من الصدقة
وقد روي عن ابى يوسف رحمه الله لا يدفع ولا يبي منها مسجدا ولا
يكفي بها ميت ولا يقضى بها دين ميت ولا تشتري بها رقبة
تعتق ولا تدفع الى غني ولا يدفع الكسبي زكوة الى ابيه وجده
وان علا ولا الى ولد وولد ذلك وان سفل ولا الى امرأة ولا
تدفع المرأة الى زوجها عند احيائه ولا تدفع اليه ولا تدفع
الى مكاتبه ومدبره وامه ولا الى عبد قد اغتق بعضه عند
الحيضة لله ولا يدفع اليه ولا يدفع الى مملوك غني ولا الى طرد
غني اذا كان صغيرا ولا يدفع الى بني هاشم وهم اهل البيت
عباس والجعفر والاعقل والحارث بن عبد المطلب و
موالهم وصوان الله عليهم وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا دفع
الزكاة الى رجل يظنه فقيرا ثم بان انه غني او هاشمي او كافر
او دفع في ظلمة فبان انه ابوه او ابنه فلا اعادة عليه قال ابو يوسف
عليه السلام لا اعادة ولا دفع الى شخص ثم علم انه عبد او مكاتب لم يجز

موم

لم يجز في قولهم ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك نصابا من اى
مال كان ويجوز دفعها الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا
مكتسبا ويكره ان يدفع الى واحد ما في درهم فصاعدا وان دفع
جاز ولا بأس ان يدفع اقل من ذلك وقال محمد بن عيسى بن
انسانا الحب التي ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد وانما زكاة
كل يوم فهم الآن ينقلها الانسان الى قرأته والى قوم هم احوج
من اهل بلده **باب صدقة الفطر** صدقة الفطر واجبة على كل مسلم
اذا كان مالكا لمقدار النصاب فاضلا عن مسكنه وثيابه واثامه ومعه
وسلحه وعبيد ويخرج ذلك عن نفسه وعن اولاده الصغار وعن
مما يملكه للخدمة ولا يودي عن زوجة ولا عن اولاده الكبار وان كانوا
في عياله ولا يخرج عن مكاتبه ولا عن مما يملكه للتجارة والعبد بين
شركيين لا فطر على كل واحد منهما وكذلك العبيد عند احيائهم لله
ويؤدى المسلم الفطر عن عبيد الكافر ومن باع عبدا ولحدها
ففطره على من بصير له الفطر نصف صاع من ترواق او دقيق او
ذبيب او صاع من تمر وشعير وقال ابو يوسف ومحمد بن عيسى
الله

احب الى

بالخيار

او سوي

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

العشر إذا بلغ الخارج خمسة أعداد من أعلى ما يقدر به نوعه
فأعتبر في العطن خمسة أحوال كل حمل ثلثه من وفي الزعفران
خمس أمنا وفي العمل عشر إذا أخذ من أرض العشر قل وكفر
عند الخليفة ثم وقال أبو يوسف لا شيء فيه حتى يبلغ عشر
وعنه خمسة أمنا وعند محمد ثم خمسة أفرق والفرق ستة
ثلثون رطلا وليس في الخارج من أرض الخارج عشر وكل شيء
أخرجته الأرض مما فيه العشر لا يجنس فيه أجره العمال ونفقة
البقر وإذا كان للتغلي أرض عشر عليه العشر مضاعفاً فإن
اشتراها منه ففيها على حالها عندهم وكذلك إن اشتراها
مسلم أو أسلم التغلي عند الخليفة وقال أبو يوسف ثم يهود
إلى عشر واحد وهو قول محمد ثم فيما تقع عنه ولو كانت الأرض
مسلم بأعها من نصاري وقبضها فعلى الخراج عند الخليفة ثم
وعلى العشر مضاعفاً عند أبي يوسف ثم وعند محمد هم على
حالتها إذا أخذها مسلم بالشفعة أو ردت على البائع
البيع فهي عشرية كما كانت وإذا كانت مسلم دار خطه جعلها

وكذلك إن اشتراها مسلم
أو أسلم النصارى فهو على
هذا الخلاف

جعلها بستاناً ففيه العشر معناه الأسقاء بقاء العشر وليس
على الجوسي في داره شيء فإن جعلها بستاناً فعلى الخراج وفي أرض
المرأة والصبي التغليين ما في أرض الرجل وليس في غير القبر
والنقط في أرض العشر شيء وعليه في أرض الخراج خراج قال أبو يوسف
وهذا إذا كان حرمة صالحاً للزراعة ويوضع على مولى التغلي
الخراج بمنزلة مولى القرشي **باب من يجوز دفع الصدقة ومن لا يجوز**
قال الله تعالى إنا الصدقات للفقراء والمساكين الآية فهذه
ثانية أصناف وقد سقط منها المولفة قلوبهم لأن الله تعالى
أعز الإسلام وأعتى عنهم والفقير من له شيء والمساكين
من لا شيء له والعامل يدفع إليه الإمام أن عمل بقدر عمله فيعطيه
ما يسعه وأعوانه غير مقدم بالثمن وفي الرقاب إن يبعان
المكاتبون منها في ذلك رقابهم والغارم من الرميدين ولا
ملك نصيباً فاضلاً عن دينه وفي سبيل الله تعالى منقطع العرق
وعند محمد منقطع الحاج وابن السبيل ومن كاله مال في طنة
وهو في مكان لا شيء له فيه فهذا جهات الزكوة ولما كان

وإن سقاه بقاء العشر

فيها جميعا واذا اخلا الخواج الخراج وصدقة السوايم لا يثنى عليهم
وافتموا بان يمدوها دون الخراج وليس على الصبق من بني تغلب
في سائمة شئ وعلى المدة فيها ما على الرجل واذا هلك المال بعد وجوب
الزكاة سقطت زكاة المال وان قدم الزكاة على الخول وهو مال
لنصاب جاز **فصل في الفضة** ليس فيما دون مائتي درهم
صدقة فاذا كانت مائتين وحال عليها الخول ففيها خمسة دراهم
ولا شئ في الزيادة حتى يبلغ اربعين فكون فيها درهم ثم وكل
اربعين درهما درهم وقال اما زاد على المائتين فزكاة بحسابها
واذا كان الغالب على الورق الفضة فهو في حكم الفضة واذا كان
الغالب عليها الفضة فهي في حكم العروض يعتبر ان تبلغ قيمة
نصابا **فصل في الذهب** ليس فيما دون عشرين مثقالا
من ذهب صدقة فاذا كانت عشرين مثقالا او حال عليها
لخول ففيها نصف مثقال ثم في كل اربعة مثاقيل قيراطان
وليس فيما دون اربع مثاقيل صدقة عند علي بن عيسى **وقال**
فيما زاد على العشرين فزكاة بحسابها وفي تبر الذهب والفضة

والفضة وحليها واذا فيها صدقة **فصل في العروض**
الزكاة وليست في عروض التجارة كايته ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا
من الورق او الذهب ^{الفضة} تقومها بما هو واقع للمساكين منها واذا كان
النصاب كاملا في طرفي الخول فقصاره فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة
وتضم قيمة العروض الى الذهب والفضة وكذلك يضم الذهب الى الفضة
بالقيمة حتى يتم النصاب وقال لا يضم الذهب الى الفضة بالقيمة بل يضم
بالاجزاء **باب في زكاة العاشر** واذا امر على العاشر قال فقال الصبة
منذ شهر او على دين او اديت الزكاة الى العاشر لقر او اديتها انما هو صدقة
وكذلك صدقة السوايم الا في قوله اديتها بنفسه وان قال اخذها
مصدق غيرك وفي تلك السنة مصدق اخر وحلف صدق وان لم
يكن له برائة وشروط الاصل العواج البراءة وما صدق فيه السلم صدق
فيه الذمي ولا يصدق الحربي الا في الجوارى يقول هو امهان اولاد
ويؤخذ من السلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر ومن الحربي
العشر وان مرجح بن نجيب درهما يؤخذ منه شئ الا ان يؤخذ
متان مثله او امر على درهم ولا يعلم ياخذون من اخذ منه العشر

وقوله كايته ما كانت اي ان تجزئ بكنات
سواء كانت حبيبا او نجفيا الزكاة
كما السوايم او لم يكن كالنصاب
والحمر والبغال

فإذا بلغت ثلاثين سائمة وحال عليها الحول ففيها تبع أو تبعه
وهي التي طعت في الثانية وفي أربعين مسن أو مسنة وهي التي
طعت في الثالثة فإذا زادت على أربعين ففي الزيادة وجبت بقله
ذلك إلى ستين عند أبي حنيفة نعم ففي الواحدة الزاوية ربع عشرة مسنة
وفي الستين نصف عشر مسنة وفي الثلاثة ثلثه أربع عشر مسنة
وقال الأشي في الزيادة حتى تبلغ ستين فيكون فيها تبعان أو
تبعان وهي رواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه وفي سبعين مسنة
وتبع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلثة تبعه وفي المائة
تبعان ومسنة وعلى هذا يتغير الغرض في كل عشر من تبع مسنة إلى
ومن مسنة إلى تبع والجواميس في البقر سواء فصل في الغنم
ليس في أقل من أربعين من الغنم سائمة صدقة فإذا كانت
أربعين سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة إلى مائة وعشرين
فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين فإذا زادت واحدة ففيها
ثلاث شياه فإذا بلغت إلى أربع مائة ففيها أربع شياه ثم في كل مائة
شاة شاة والضأن والغنم سواء ويؤخذ الثني في ذكورها ولا يؤخذ

ويؤخذ الجذع من الضأن الأفي بر واية الحسن عن أبي حنيفة نعم
والثني من الشاة مائة سنة والجذع مائة على الكثر السنة فصل في
في الخيل إذا كانت الخيل سائمة ذكورا وإناثا فصاحبها بالخيار أن
يعطا من كل فرس ديناراً وإن شاء فورها وأعطى من كل مائة درهم
خمس دراهم وليس في ذكورها منفذة ركة عند أبي حنيفة نعم وفي الإناث
المنفذة عنه روايتان وقال الأزرقي في الخيل والأشي في البغال والحمير
الآن يكون للتجارة فصل في وليس في الفصلان والحلابة فصل
صدقة عند أبي حنيفة ومحمد نعم إلا أن يكون معها أجهل وقال أبو يوسف
فيها واحدة منها ومن وجب عليه سن ولم يوجد أخذ الصدقة على
منها ورد الفضل أو أخذ دونها وأخذ الفضل ويجوز دفع القيم في الركة
وليس في العوامل والحوامل والعلفة صدقة ولا يأخذ المصنف
خيار المال ولا ذكراً ولا أنثى ولا يأخذ الوسط ومن كان له نصاب فاستغنى
في أثناء الحول من جنسه فتم إليه ونكاه به والسائمة هي التي تكفي بالبر
في أكثر الحول فإن علمها نصف الحول أو أكثر فلا ركة فيها والركوة
عند أبي حنيفة وأبي يوسف نعم في النصاب دون العفو وقال

الحول وليس على الصبي والمجنون والمكاتب زكاة ومن كان عليه دين يخط باله فلا زكاة عليه فان كان ماله اكثر من دينه تكى الفاضل اذا بلغ نصابا وليس في دور السكك وثياب البدن واثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة ومن كان له على الخريف بن ثمان سنين ثم قام به بينتم يزكاه لما مضى ومن اشترى جارية للتجارة فنواها للخدمة بطلت عنها الزكاة وان نواها للتجارة بعد ذلك لم يكن للتجارة حتى يبيعها فيكون في ثمنها زكاة ولا يجوز اداء الزكاة الا بنية مقارئة للاداء او لقارئة لعزل مقدار الواجب ومن تصدق بجميع ماله لابنوى الزكاة سقط فرضها عنه **باب صدقة السوايم** **فصل في الابل ليس في اقل من خمس ذود من الابل صدقة فاذا بلغت خمسا سائمة وحال عليها الحول فيها شاة الى التسع فاذا كانت عشر افيها اشان الى اربع عشرة فاذا كانت خمس عشرة ففيها ثلث شياه الى تسع عشرة فاذا كانت عشرين ففيها اربع شياه الى اربع وعشرين فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض**

مخاض وهي التي طعت في الثانية الى خمس وثلاثين فاذا كانت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون وهي التي طعت في الثالثة الى خمس واربعين فاذا كانت ستا واربعين ففيها حقة وهي التي طعت في الرابعة الى ستين فاذا كانت احدى وستين ففيها جدة ^{سبعين} وهي التي طعت في الخامسة الى خمس وسبعين فاذا كانت ستا وفيها بنتا لبون الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين ثم تستأنف الفريضة فتكون في الخمس شاة مع الحقتين في العشرين شاتان وفي خمس عشرة ثلث شياه وفي العشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض الى مائة وخمسين فكون فيها ثلث حقات ثم تستأنف الفريضة ففي الخمس شاة وفي العشرين شاتان وفي خمس عشرة ثلث شياه وفي العشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون فاذا بلغت مائة وستا وتسعين ففيها اربع حقات الى مائتين ثم تستأنف الفريضة ابتداء تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والنجدة والعرب سواء **فصل في البقر ليس في اقل من اثنين من**

او يسلم احد ابويه وان لم يسب مع احد ابويه صلى عليه وان مات
 الكافر ولم يمسلم بفلسه ويكفن ويدفنه **فصل في حمل**
الجنازة واذا حملوا الميت على سريره لخذوا بقوايم الاربع ويستون
 به مصرعين دون الخشب واذا بلغوا الى قبره يكره للناس ان
 يجلسوا قبل ان يوضع من اعناق الرجال وكيفية الحمل ان تضع
 مقدم الجنازة على يمينك ثم مؤخرها على يمينك ثم مؤخرها على
 يسارك **فصل في الدفن** ويجفر القبر ويلحد ويدخل الميت
 مما يلي القبلة واذا وضع فليد بقول واضعه بسم الله وعلى سيرة رسول الله
 ويوجه الى القبلة ويجعل العقد ويسوى اللين عليه ويستحب قبر المرأة
 بثوب حتى يجعل اللين على اللحد ولا يسحب قبر الرجل ويكره الاجتر
 والخشب ولا باس بالقصب وفي الجاع الصغير ويستحب اللين
 والقصب ثم بهال التراب ويسم القبر ولا يسلح **باب الشهيد**
 الشهيد من قتل المشركين او وجد في المعركة وبه اثر الجرح او قتله
 المسلمون ظلما ولم يجب بقتله دية فيكفن ويصلى عليه ولا يغسل
 ومن قتل اهل الحرب او اهل البغي او قطاع الطريق فبأي شيء

هذا
 ما
 في
 كتاب
 الصلاة

شيء فلو لم يغسل واذا استشهد الجنب غسل عند الجيفة **باب**
 وكذلك الصبي والحايض وقالوا لا يغسلان ولا يغسل عن الشهيد
 دمه ولا ينزع عنه ثيابه وينزع عنه الفرو والختود والقلنسوة و
 الخف والسلاح ويريدون وينقصون ما شاءوا ومن ارتث
 غسل والاثنين ان ياكل او يشرب او يداوي او يبيح حيا حتى يغشى
 وقت صلاة وهو يغفل او يتقل من المعركة ومن وجد قتيل في المص
 غسل الا ان يعلم انه قتل بعد ظلم او من قتل في حيا وقصاص غسل
 وصلى عليه ومن قتل من البغاة وقطاع الطريق لم يصل عليه **باب**
الصلوة في الكعبة الصلوة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها فان صلى
 الامام جماعة فجعل بعضهم ظهره الى ظهر الامام ومن جعل منهم
 ظهره الى وجه الامام لم يجز صلوة واذا صلى الامام في المسجد الحرام
 غلق الناس حول الكعبة وصلوا بصلوة الامام فمن كان منهم اقرب
 الى الكعبة من الامام جازت صلوة اذ لم يكن في جانب الامام ومن
 صلى على ظهر الكعبة جازت صلوة **كتاب الزكاة** الزكاة وجبة
 على الحر المسلم البالغ العاقل اذا ملك نصابا ملكا تاما وصال عليها

راسه وحيتته بالخطي ثم يَضْطَجِعُ عَلَى شَقِّ الْايسْرِ فَيَغْسِلُ
 بِالماءِ والسِّدْرِ حَتَّى يَرَى أَنَّ المَاءَ قد وَصَلَ إِلَى مَالِي التَّخْتِ مِنْهُ
 ثُمَّ يَضْطَجِعُ عَلَى شَقِّ الْاَيْمَنِ فَيَغْسِلُ حَتَّى يَرَى أَنَّ المَاءَ قد وَصَلَ
 إِلَى مَالِي التَّخْتِ مِنْهُ ثُمَّ يَجْلِسُ وَيُسْنِدُ إِلَى رِجْلَيْهِ بِطَنْدٍ مَسْحًا
 رِجْفًا فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ غَسَلَ وَلَا يَمْسُحُ بِهِ ثُمَّ يَنْشَفِرُ بِنُوبٍ
 وَيَجْعَلُ فِي أَكْفَانِهِ وَيَجْعَلُ الْخُوطَ عَلَى رَأْسِهِ وَالْكَافُورَ عَلَى جَانِبَيْهِ
 وَلَا يَسْتَحْ شَعْرَ اللَّيْتِ وَالْحَيْتَةِ وَلَا يَنْقُصُ طَرَفًا وَلَا شَعْرَةً **فصل**
فِي التَّكْفِينِ السَّنةُ أَنْ يَكْفَنَ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ أَرَادَ قِيصًا وَ
 لِفَافَةً فَإِنْ أَقْصَرُوا عَلَى ثَوْبَيْنِ جَازَ وَالثَّوْبَانِ أَنْ يَكُونَ لِفَافَةً وَلَا
 مِنْ الْفَرْقِ إِلَى الْقَدَمِ وَاللِّفَافَةُ كَذَلِكَ وَالْقِيَصُ مِنْ أَصْلِ الْعُنُقِ
 إِلَى الْقَدَمِ فَإِنْ أَرَادَ الْكَفْنُ ابْتَدَأَ بِجِلْبَانِهِ الْايسْرِ
 فَالْقَوَاهِ عَلَيْهِ ثُمَّ الْاَيْمَنِ فَإِنْ خَافُوا أَنْ يَنْتَشِرَ الْكَفْنُ عَنْهُ عَقَدَهُ
 وَتَكْفَنَ الْمَرْقُوفُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ دَرْعٌ وَازَارٌ وَخِمَارٌ وَلِفَافَةٌ وَخِرْقَةٌ
 تُرَبِّطُهَا فَوْقَ ثَدْيَيْهَا فَإِنْ أَقْصَرُوا عَلَى ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ جَازَ وَهِيَ ثَوْبَانِ
 وَخِمَارٌ فَيَكُونُ لِلْمَرْقُوفِ الْقِيَصُ تَحْتَ اللَّفَافَةِ وَيَجْعَلُ شَوْهًا

زار

شَعْرَهَا عَلَى صَدْرِهَا وَيُجَرِّدُ الْاَكْفَانَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهَا وَتَرَا
 فَلَا تَرْغُوا مِنْهُ صَلَواتُ عَلَيمٍ **قصصهم في الصلوة** وَأَوَّلُ الْمَنْ
 بِالصَّلَاةِ السَّلَاطَانُ إِنْ حَضَرَ وَإِنْ لَمْ يَحْضَرْ فَالْقَاضِي أَوَّلُ
 فَيَسْتَجِبُ تَقْدِيمًا إِمَامًا لِلْحَيِّ ثُمَّ الْوَلِيِّ فَإِنْ صَلَّى غَيْرَ الْوَلِيِّ وَالسَّلَاطَانُ
 أَعَادَ الْوَلِيُّ وَإِنْ صَلَّى لِمَنْ لَمْ يَحْضَرْ أَحَدًا أَنْ يَصَلِّيَ بَعْدَهُ وَتَذَادَفَ وَلَمْ يَصِلْ
 غَيْرُ صَلَاتِي قِيَمَةٍ مَا لَمْ يَنْقُصْ وَالصَّلَاةُ أَنْ يَكْبُرَ تَكْبِيرَةً يُدْعُوا فِيهَا لِلنَّفْسِ
 وَلِلْمَيِّتِ وَالْمُسْلِمِينَ ثُمَّ يَكْبُرُ الرَّابِعَةَ وَيُسَلِّمُ وَتُكْبِرُ الْإِمَامُ خَمْسًا
 لَمْ يَتَأَخَّرْ ثُمَّ وَتُكْبِرُ الْإِمَامُ تَكْبِيرَةً أَوْ تَكْبِيرَتَيْنِ لَا يَكْبُرُ الْآخِرُ حَتَّى
 يَكْبُرَ لِغَيْرِهِ بَعْدَ حُضُورِهِ وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ يَكْبُرُ حِينَ يَحْضُرُ وَيُسَلِّمُ
 الَّذِي يَصَلِّي عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ بِجِلْدِ الصَّدْرِ فَإِنْ صَلَّوْا عَنْ جَنَّتَيْنِ
 رَكْعَتَيْنِ الْجَرَامُ فِي الْقِيَاسِ وَفِي الْإِحْتِسَانِ لَا يَجْزِيهِمْ وَلَا بَاسٌ بِالْإِدْنِ
 فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ لَا بَاسٌ بِالْإِدْنِ أَيْ الْأَعْلَامِ وَلَا
 يَصَلِّي عَلَى فِي مَسْجِدٍ جَمَاعَةٍ وَمَنْ اسْتَهْلَ بَعْدَ الْوَلَادَةِ سَمًى وَغَسَلَ
 وَبَصَلَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَهْلِ أَدْرَجَ فِي خِرْقَةٍ وَلَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِ وَإِذَا سَمِيَ
 صَبًى مَعَ لَحْدٍ وَالَّذِي قَاتَلَ لَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِ حَتَّى يَقْرَأَ بِاسْمِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ بَعْدَ

حذر السلف عظيمها ثم كبر تكبيرة تكبيرة تدعو فيها للنفس

الفروضات على القيمين في الاصناف والجماعات المستحبة عند
 ابو حنيفة رحمه الله وليس على جماعة النساء اذ لم يكن منهن رجل وقالوا
 هو على كل من يصلي المكتوبة قال يعقوب صليبت بهم المغرب
 يوم عرفة فسهوت ان اكتب فكتب ابو حنيفة رحمه الله **باب صلوات المكسوف**
 اذا انكسفت الشمس صلى الامام بالناس ركعتين كهية
 النافلة في كل ركعة ركوع واحد ويطول القراءة فيها ويحني عند
 ابو حنيفة رحمه الله ولا يجهر ويدعو بعد ها حتى تجلي الشمس فيصلي
 بهم الامام الذي يصلي الجمعة فان لم يحضر صلى الناس في ادي ليس
 في صفوف الجماعة وانما يصلي كل واحد بنفسه وليس في المكتوبة ^{خطبة}
باب الاستسقاء قال ابو حنيفة رحمه الله ليس في الاستسقاء
 صلاة مسنونة في جماعة فان صلى الناس وحدا انا جارا وانما الاستسقاء
 الدعاء والاستغفار وقال يصلي الامام ركعتين يجهر فيهما بالقراءة
 ثم يخطب ويستقبل القبلة بالدعاء ويقلب رداءه ولا يقلب
 القوم اريدتهم ولا يجهر اهل الذمة الاستسقاء **باب صلوات الخوف**
 فاذا اشتد الخوف جعل الامام الناس كمايفة الى وجه العدو

بالناس

خلفه فيصلي بهذه الطائفة ركعة وسجدتين فلا رفع رأسه من
 السجدة الثانية مضت هذه الطائفة الى وجه العدو وجعلت
 تلك الطائفة فيصلي بهم الامام ركعة وسجدتين وتشهد وسلم
 ولم يسلموا وذهبوا الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاولى
 وصلوا ركعة وسجدتين وحدا نابغرة وتشهدوا وسلموا وان
 كان الامام مقبلا على الطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعتين
 وصلى بالطائفة الاولى ركعتين من المغرب وبالثانية ركعة وحدا
 ولا يقابلون في حال الصلوة فان فعلوا ذلك بطلت صلواتهم فان
 اشتد الخوف صلوا ركعتين اذ اذوا ويومنون بالركوع والسجود الى
 جهة شاءوا اذ لم يجدوا على التوجه الى القبلة **باب الجنائز**
 اذا حضر الرجل وجهه الى القبلة على شقة الايمن ولحق الشهادتين
 فاذا مات شلحياه وغض عيناه فان اراد غسله وضعوه على
 سريره وجعلوا على عورته خرقة ونزعوا ثيابه ووضعوه من غير
 مضمضة واستشاق ثم يفيضون الماء عليه ويجمر سريره وترا
 وتغلي الماء بالسدر او بلغم فان لم يكن فالماء القراح وينبسط

يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام حتى افرغ من خطبته
 واذا اذنت المؤذن الاذان الاول ترك الناس البيع وتوجهوا الى
 الجمعة واذا اُصعد الامام المنبر جلس واذن المؤذنون بين يدي
 المنبر فاذا فرغ من خطبته اقاموا **باب العيدين** قال رجب
 صلوة العيد على كل من تجب عليه صلوة الجمعة وفي الجاه الصغير
 عيدان اجتماع في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريض ولا يترك
 ولحدهما ويتجرب في يوم الفطر ان يطعم الانسان قبل الخروج
 الى المصلي فيغتسل ويستاك ويتطيب ويلبس لحسن ثيابه وركب
 صدقة الفطرة ويتوجه الى المصلي ولا يكبر عند باب حيفه في طريق
 المصلي وعند ما يكبر ولا يتنفل في المصلي قبل العيد فاذا حلت
 الصلوة بارتفاع الشمس دخل وقتها الى الزوال واذا زالت الشمس
 خرج وقتها ويصلي الامام بالناس ركعتين يكبر في الاولى تكبيرة
 الانشراح وثلاثا بعدها ثم يقرأ الفاتحة وسورة ويكبر اربعة ركع
 بها وهذا قول ابن مسعود رضي الله عنه وهو مذهبنا وقال ابن عباس
 يكبر في الاولى تكبيرة الانشراح وحسب بعدها وفي الثانية يكبر

يكبر خمساً ثم يقرأ وفي رواية يكبر في الثانية اربعاً ويرفع يديه
 في تكبيرات العيدين ثم يحطب الامام بعد الصلوة خطبتين
 يعلم الناس فيها صدقة الفطر واحكامها ومن فاته صلوة
 العيد مع الامام لم يقضها فان غم لهلال على الناس وشهد عند
 الامام بوزية لهلال بعد الزوال صلى العيد من الغد فان حدث
 عنه منع الناس من الصلوة في اليوم الثاني لم يصلها بعد ويتجرب
 في يوم الاضحى ان يغتسل ويتطيب ويؤخر الاكل حتى يفرغ من الصلوة
 ويتوجه الى المصلي وهو يكبر ويصلي ركعتين كالفطر ويحطب بعدها
 خطبتين ويعلم الناس فيها الاضحية وتكبير التشرية فان كان عند منع
 من الصلوة في يوم الاضحى صلاها من الغد وبعد الغد ولا يصلها
 بعد ذلك والتعريف الذي يصنع الناس بغير محرمه ليس بشئ **فصل**
 في تكبير التشرية ويبدأ بتكبير التشرية بعد صلوة الفجر من يوم عرفة ويحتم
 عقيب العصر من يوم الفطر عند باب حيفه ثم قال لا يحتم عقيب العصر
 من ايام التشرية والتكبير ان يقول مرة واحداً الله اكبر الله اكبر
 لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد وهو عقيب الصلوات

اتم الصلوة وان لم ينو الإقامة فيه ومن كان له وطن فانتقل منه
 فاستوطن غيره ثم سافر ودخل وطنه الاول قصر واذنوى
 المسافر ان يقيم بكرة وسنا خمسة عشر يوما لم يتم الصلوة ومن فاتت
 صلوة في السفر قضاها في الحضر ركعتين ومن فاتت في الحضر قضاها
 في السفر اربعا والعاصي والطبع في السفر في الركعة سواد **باب الجمعة**
 ولا تصح الجمعة الا في مصر جامع اوفي على مصر ولا تجوز في القرى
 وتجوز بها ان كان الامام اميرا المجاز او كان الخليفة سافرا عند
 ابي حنيفة وابي يوسف نعمهما وقال محمد بنهما لا الجمعة بنا ولا الجمعة يعرفان
 في قولهم جميعا ولا يجوزنا قاستها الا للسلطان او لمن امر السلطان
 ومن شرطها الوقت فيصح في وقت الظهر ولا تصح بعد الخطبة
 وهي قبل الصلوة يحط خطبتين يفصل بينهما بقعة ويجتنب قايما
 على الطهارة فان اقصر على ذكر الله جان عند ابي حنيفة نعم فقال الابد
 من ذكر طوبى لسمي خطبة فان خطب قاعدا او على غير طهارة جاز
 ويكره ومن شرطها الجماعة واقام عند ابي حنيفة نعم ثلاثة سوى
 الامام فقال الانسان سوى الامام قال نعم ولا يصح ان هذا

هذا قول ابي حنيفة رضي الله عنه وحك وان نفر الناس قبل ان يركع
 الامام وسجد الا النساء استقبل الظهر عند ابي حنيفة نعم فقالوا
 اذ نفر واعنه بعدما افتتح الصلوة يصلي الجمعة فان نفر واعنه
 بعدما ركع وسجد سجدتني على الجمعة ولا تجب على سافر ولا
 على امرأة ولا على مريض ولا عبيد ولا اعمى فان حضرا وصلوا مع
 الناس اخرهم عن فرض الوقت ويجوز للسافر والمريض والعبد
 ان يؤم في الجمعة وكذلك تعقد بهم الجمعة ومن صلى الظهر في منزله
 يوم الجمعة قبل صلوة الامام ولا عذر له كره له ذلك وجازت
 صلوة فان بدله ان يحضرها فتوجه والامام فيها بطل ظهره عند
 ابي حنيفة نعم بالسعي والالا يبطل حتى يدخل مع الامام ويكره ان
 يصلي العذر والظهر جماعة يوم الجمعة في المصركذا اهل السجين
 فان صلى قوم اجزاهم ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادرك
 ونبي عليها الجمعة وان كان ادرك في التشهد او في سجود السهوي
 عليها الجمعة عندها وقال محمد بنهما ان ادرك معه اكثر الركعة الثا^{نية}
 بنحى عليها الجمعة وان ادرك اقلها بنحى عليها الظهر واذا خرج الامام

في الصلوة لم يجزهم واعادوها ولم يمدوا الصلوة وقال في التواتر
 تفسد صلواتهم فان قرأها الامام وسمعها رجل لبس معنى الصلوة
 قد دخل معه بعد ما سجدها لم يكن عليه ان يسجدها وان دخل قبل
 ان يسجدها سجدها معه وان لم يدخل معها سجدها وكل سجدة
 وجبت في الصلوة فلم يسجد في الصلوة لم يقض خارج الصلوة ومن
 تلى سجدة فلم يسجدها حتى دخل في الصلوة فاعادها وسجد اجزائه
 السجدة عن التلاوتين جميعا وان تلاها في غير الصلوة فسجد
 ثم دخل في الصلوة فتلاها سجد لها ولم تجزه السجدة الاولى ومن
 كره تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد اجزائه سجدة واحدة
 فان قرأها في مجلسه فسجدها ثم ذهب ورجع فقرأها سجدها
 ثانية وان لم يكن في الاولى فعليه سجدتان ومن اراد السجود كبر ولم
 يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع راسه ولا تشهد عليه ولا سلام و
 ويكره ان يقرأ السورة في صلوة وفي غيرها ويدع غايه السجدة ولا
 بأس بان يقرأ السجدة وترك ما سواها قال محمد بن النعمان ^{ابو} حب
 الى ان يقرأ قبلها آية لآيتين **باب صلوة المسافر** السفر الذي

الذي يغير به الاحكام ان يقصد الانسان موضعاً بين وبين
 ذلك مسيرة ثلثة ايام ولما إليها يسير الابل وصلى الاقدم ولا يعتبر
 فيه السبق في الماء وفرض المسافر في الرباعية ركعتان لا يزيد عليها وان
 صلى اربعاً وقعد في الثانية قعد التشهد لجزائه والاخرى ان نافلة
 وان لم يقعد في الثانية قعد التشهد بطلت صلوة واذا فارق المسافر
 بيوت المصرين ركعتين ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الإقامة
 في بلد او قرية خمسة عشر يوماً او اكثر وان نوى اقل من ذلك قصر
 ولو دخل مصر على غزم ان يخرج غداً او بعد غد ولم ينو مدة الاقامة
 حتى يبقى على ذلك سنين قصر واذا دخل العسكر ارض الحرب فنوا
 الإقامة بها قصر واو كذلك اذا حاصر فيها مدينة او حصراً
 اهل البقي في دار الاسلام في غير مصر او حاصر وهم في البحر فنوا
 الإقامة خمسة عشر يوماً فانهم يقصرون وان اقتدى المسافر بالقيم
 في الوقت اتم اربعاً وان دخل معه في فائتة لم تجزه وان صلى المسافر
 بالقيمين ركعتين سلم واتم القيمون صلواتهم ويستحب له اذا سلم
 ان يقول اتواصلوكم فان اقوم سقروا واذا دخل المسافر في مصر

ولم يكن الا ناصلي ام لم يبق ذلك اول ما عرض له استأنفون ان
 كان يعرض له كثير ان يني على غلبته وان لم يكن له رأي يني على
 اليقين **باب صلاة المريض** واذا عجز المريض على القيام صلى
 قاعدا يركع ويسجد فان لم يستطع الركوع والسجود او هي اياه
 وجعل سجوده لخفض من ركوعه ولا يرفع الى وجهه شيئا
 يسجد عليه ان لم يستطع القعود استلقى على ظهره وجعل جلبيه
 الى القبلة واوى بالركوع والسجود وان استلقى على جنبه وجهه
 الى القبلة فاوى جاز فان لم يستطع الاياه بواسطة الصلوات عنه
 ولا يومى بعينه ولا بقلبه ولا بجانبه وان قدر على القيام ولم يقدر
 على الركوع والسجود لم يلزمه القيام ويصلي قاعدا يومى اياه وان
 صلى الصحيح بعض صلوة قايما ثم حدث به عرض تمها قاعدا
 يركع ويسجد يومى ان لم يقدر على الركوع والسجود او مستلقيا
 ان لم يقدر على القعود ومن صلى قاعدا يركع ويسجد لم يضرب
 ثم صح بنى على صلاة قايما عند جنيته واي يوسف **باب** قال محمد
 استقبال وان صلى بعض صلوة قاعدا ثم قدر على الركوع والسجود

٨
 والسجود استأنف عندهم جميعا ومن افتتح التطوع قايما ثم عجز
 لابس بان يتوكأ على عصى او حائط او يقعد وهذا عند جنيته
 وقالا بكونه ذلك على الاثر عند ذلك فقد عجز عن غير عذر لم يجز ومن
 صلى في السفينة قاعدا من غير عذر لجزائه عند جنيته والقيام انظر
 وقالا لا يجزى الا من عذر ومن اغنى عليه خمس صلوات او دونها قضى
 وان كان اكثر من ذلك لم يقض **باب سجود الثلاثة** سجود الثلاثة
 في القرآن اربعة عشر في آخر الاعراف وفي الوعد والخل وبني اسرائيل
 وهم والاول في الحج والقرآن والقل والم تنزيل وصوم السجدة
 والجم واذا السماء انشفت واقرأ وهو واجب في هذه المواضع
 على التالى والساح سواء قصد سماع القرآن او لم يقصد وان تلا
 الامام اية السجدة سجد بها وسجد المأموم معه وان تلا المأموم
 لم يسجد الامام ولا المأموم في الصلوة ولا بعد الفراغ في قول الجنيته
 واي يوسف **باب** قال محمد **باب** سجودها اذا فرغوا وان
 سمعوا وهم في الصلوة اية سجدة من رجل ليس معهم في الصلوة
 لم يسجدونها في الصلوة ويسجدونها بعدها ولو سجدوها

راكم فكبر ودفع حتى رفع الإمام رأسه لا يصبر مد كما تملك الركعة
 ولو رجع القنديل قبل إمامه فادركه الإمام في جاز **باب قضاء الغيوب**
 ومن فاتته صلاة قضاها اذ ذكرها وقد تمها على صلاة الوقت إلا
 ان يخاف فوت الوقت فيقدم الوقتية ثم يقضيها وان فاتته صلوات
 رتبها في القضاء كما وجبت في الاصل الآن تزيد الغوايب على امت
 صلوات فيسقط الترتيب فيها وفي الجامع الصغير ومن فاتته صلاة
 يوم وليلة او اقل من ذلك فصلى صلاة دخل وقتها قبل ان يبدأ
 بما فات لم يجز وان فاتته اكثر من صلاة يوم وليلة اجزأت التي بدأ
 بها ومن صلى العصر وهو ذكر انه لم يصل الظهر وصلى الفجر وهو ذكر
 انه لم يوتر ففيه فاسد عندنا في حيفه نعم الآن يكون في اخر الوقت
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله الوتر لا يقصد الفجر **باب سجود السهو**
 يسجد السهو في الزيادة والنقصان سجدتين بعد السلام ثم تشهد
 ثم يسلم ويلزمه السهو اذا زاد في صلاة فعلا من جنسها ليس منها
 او ترك فعلا مسنونا او ترك قراءة الفاتحة او القنوت او التشهد
 او تكبيرات العبد او جهرا الامام فيما يخفي او خافت فيما يجهر

على كل حال
 في كل صلاة
 سجدتين
 في كل صلاة
 سجدتين

يجهر وسوا الامام يوجب على الموم السجود فان لم يسجد الامام
 لم يسجد الموم فان سهى الموم لم يلزم الامام ولا الموم السجود ومن
 سهى عن الفعلة الاولى ثم ذكر وهو الى حال القعود اقرب عاده وقد
 وشهد وان كان اقرب الى القيام لم يعده وسجد للسهو وان سهى عن
 الفعلة الاخيرة حتى قام الى الخامسة رجع الى الفعلة ما لم يسجد
 في الخامسة والى الخامسة وسجد للسهو وان قيد الخامسة بسجدة بطل
 فرضه وتحولت صلوة تقلا وعليه ان يضم اليها ركعة سادسة
 وان قعد في الرابعة ثم قام الى الخامسة ولم يسلم عاد الى الفعلة
 ما لم يسجد لل الخامسة وسلم وان قيدها بسجدة ضم اليها ركعة
 اخرى وتم فرضه والركعتان تقلا ويسجد للسهو ومن صلى قريبا
 تطوعا فسهى فيها فسجد للسهو ثم اراد ان يصلي اخري لم يبين
 ومن سلم على يسجد السهو فدخل جلا في صلوة بعد التسليم
 فان سجد الامام كان دخلا ولا فلا وهذا عندنا في حيفه واليوسف
 وقال محمد بن وهب هو داخل سجد الامام او لم يسجد ومن سلم يريد به
 قطع الصلاة وعليه هو فعليه ان يسجد للسهو ومن شك في صلوة

في كل صلاة
 سجدتين
 في كل صلاة
 سجدتين

في نافله ثم افندها قضاها وان صلى اربعاً وقرأ في الاوليين
وقعد ثم افند الاخرين قضى ركعتين وان صلى اربعاً لم يقرأ
فيهن شيئاً قضى ركعتين ولم يقرأ في الثانية والرابعة اعد اربعاً
وان لم يقرأ في الاوليين وفي الاخرين وقعد في الاوليين اعد للثنتين
لم يقرأ فيهما وهو قول محمد بن ابي اذ لم يقرأ في الثانية والرابعة فانه
يعيد ركعتين وقال ابو يوسف نعم يعيد اربعاً وان لم يقرأ فيهن
شيئاً وتفسير قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد صلوة مثلها يعني
ركعتين بقرآن وركعتين بغير قرآن ويصلي النافلة قاعدا مع القعدة
على القيام وان افتتحها قائماً قعد من غير عذر جاز عند أبي حنيفة
وقال لا يجوز الا من عذر وان كان خارج المصلى يتفعل على ما ينبغي
اي جهة توجهت يومى ايام فان افتتحها راكباً ثم تركه يمشي وان
صلى ركعة نازلاً ثم ركب استقبال **قصة** في قيام شهر رمضان
يستحب ان يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي
هم امامهم خمسين سجدة وكل سجدة تسليمتين ويجلس بين
كل تسليمتين مقدار تسعة وتسعون سجدة ثم يوتر بهم ولا يصلي الوتر جماعة في غير

وعند أبي حنيفة ان ترك القراءة في الاوليين
لوص بطلان الفريضة واحداً من الوجوب
اما الاول فلا ان كل شيء من سقوط صلوة على
حدة فكان ترك الركعة فاسداً لصلوة
عنه الصلاة فكونت فاسدة بحكم قضاها
وبطلت بتركها واما الثاني فكان كقياس
في مثل الاول كما لو تركها في إحدى ركعتي
الفرقة لم يفسد الفصل بترك القراءة في
ركعة واحدة فحتمه فانه لم يفسد الفصل
متسكياً بما هو في الليل على ما سجد ففصلنا
بالفساد وجوز كقضاء كما في الفريضة
وكلنا بفساد الفصل بتركها في كل ركعة
الثاني احتياطاً في كل ركعة من كل ركعة
فيل فساد الفصل بتركها في كل ركعة
انما حتمه منه لان اياها بالاربعين
بفسادها اجيب بان ذلك خلاف للاختلاف
لكونه في الغالب لا يقطع وهو قولنا
واقراً واما تسعة وتسعون سجدة

غير رمضان **باب ادراك الفريضة** ومن صلى ركعة من الظهر
ثم اقيمت يصلي ركعة اخرى ثم يدخل مع القوم فان كان قد صلى ثلثاً
يقمها ثم يدخل مع القوم والنك يصلي معهم نافلة فان صلى من الفريضة ركعة
ثم اقيمت يقطع ويدخل معهم ومن دخل مسجد اذن فيه بركعة لم ين
يخرج حتى يصلي فان كان قد صلى الظهر والعشاء فلا بأس ان يخرج
ما لم يأخذ المؤذن في الاقامة فان اخذ فيها لم يخرج حتى يصليها تطوعاً
وان كانت العصر والغرب او الفجر لم يصلي ومن انتهى الى الامام
في صلوة الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر ان خشي ان تقوته ركعة ويدرك
الاخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد وان خشي ان خشي قوتهما
دخل مع الامام ولم يصل ركعتي الفجر عند باب المسجد ولم يقضهما
هنا قول أبي حنيفة ولب يوسف نعمها وقال محمد احب الى ان يقضهما اذا
ارتفعت الشمس ومن ادرك من الظهر ركعة ولم يدرك الثلث
فانه لم يصل الظهر في جماعة عند هذا قال محمد نعم قد ادرك فصل
الجماعة ومن اتى مسجد قد صلى فيه فلا بأس ان يتطوع قبل
الكتوبة ما بدله مادام في الوقت ساعة ومن انتهى الى الامام وهو

راسه وتقفير يرسل الطرفة من جوانبه ولا ياكل ولا يشرب فان
 اكل او شرب عامدا او ناسيا فسدت صلوة ولا باس بان يكون
 مقام الامام في المسجد وسجوده في الطاق ويكره ان يقوم في
 الطاق ولا باس بان يصلي الى ظهر رجل قاعد متحدث وبان
 يصلي بين يديه مصحف معلق او سيف معلق او يصلي على
 فيه نضاد وير ولا يسجد على النضاد ويكره ان يكون فوق راسه
 في السقف او بين يديه او جذاذيه نضاد وير او صورة معلقة
 ولذا كان الثمانيل مقطوع الراس فليس يتناول ولا باس بقتل الحية
 والغرب في الصلوة ويكره عد الآي والتسبيح فيها ويكره ابتداء
 القبلة بالفرج في الخلاء ويكره الجامعة فوق المسجد والبول والخمر
 ولا باس بالبول فوق بيت فيه مسجد ويكره ان يعلق باب المسجد
 ولا باس بان يفتش باب المسجد بلحصى الساج وما لا يذهب والله اعلم
باب صلاة الوتر الوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهما بسلام
 ويقت في الثالثة قبل الركوع في جميع السنتين وفي كل ركعة خاتمة
 الكتاب وسورة وان اراد ان يقت كبر ورفع يديه ثم قنت ولا

بقيت في صلوة غيرها فان قنت الامام في صلوة الفجر سكنت
 من خلفه عند ايخيفه ومخبرتها قال ابو يوسف يتابعه معه
باب النوافل السنت ركعتان قبل الفجر واربع قبل الظهر
 وبعدها ركعتان واربع قبل العصر وان شاء ركعتين وركعتان
 بعد المغرب واربع قبل العشاء واربع بعدها وان شاء ركعتين
 قال رضي الله عنه ما ذكر قبل العصر فذلك مستحب ونوافل النهار ان شاء
 صلى بتسليمة واحدة ركعتين وان شاء ربعا ويكره الزيادة على
 ذلك فاما نافلة الليل قال ابو حنيفة رضي الله عنه ان صلى ثمان ركعات
 بتسليمة واحدة جاز ويكره الزيادة على ذلك وما لا يزيد بالليل
 على ركعتين بتسليمة واحدة وفي الجامع الصغير وصلوة الليل ان
 صليت بتسليمة ركعتين وان شئت اربعا وان شئت ستا وصلوة
 النهار ركعتان او اربع ويكره ان تزيد وان فعلت لزمك ذلك
 صلوة الليل ثنتي ثنتي والقراءة في الفرض ولجنتي الركعتين الاوليتين
 وهو مخير في الاخرين ان شاء قرأ وان شاء سجع وان شاء سكنت و
 القراءة ولجنتي جميع ركعات النفل في جميع الوتر ومن شرع

لان الاصل المباح في النكاح والنفقة والنفقة هي نفقة
 الاصل بالشك ولها ان ينفق لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
 واذا لم يتبعه ما ذكره من تركه ولا متابعه في النكاح
 قايما لمتابعه فما كان من العمل فالمتابع في النكاح
 كخمسها لا يخالف لان كسبها كسبها ما كانت تسبق
 بركي ان كسبها لا ياتي بالقراءة وهو سركسبها لا
 لا تاتى كسبها بخمسها لا يخالف لان كسبها كسبها
 للصلوة لان كسبها لا ياتي بالقراءة وهو سركسبها لا
 منعت لا غير ما لا تاتى بالقراءة وهو سركسبها لا
 الكسبي ينفق ان لا ينفق لان كسبها كسبها اذا كان كسبها
 ايضا لان كسبها لا ينفق لان كسبها كسبها اذا كان كسبها
 بوجه الحال وهو قد وجدته لانه قاعد امامه قائم
 قال الحنف والاول اظهر لان فعل الامام مستعمل
 على مشروعه وغيره لما كان مشروعا يتبعه فيه
 وما كان غير مشروع لا يتبعه وقال بعضهم
 فهل يسلم فعل الامام لان الامام استعمل ما
 بالمدونة فلما مضى لا يتابعه ولم يذكر كسبها لانه
 مخالف طاعة الامام فما هو مشروع وهو
 الاسلام ودلت عليه على جواز الافساد
 بالفسقوة عتار

عليه قبل هذه او احدث الامام القاري فاستخلف اميا او طلعت
الشمس في الفجر او دخل وقت العصر في الجمعة او كان ماسما على الجبيرة
فسقطت عن برء او كان صاحب عذر فانقطع عذر الاستحاضة
ومن بمنهاها بطلت الصلوة في قول أبي حنيفة **نعم** وقال لا تفسد صلوة
ومن اقتدى بالامام بعد ما صلى ركعة فاحدث الامام فقدم فلما
انتم صلوة الامام فحكمت فتمت اول حدث متمم او تكلم او خرج من
المسجد فسدت صلوة و صلوة القوم تامة فان لم يحدث الامام
ولكن قبله التشهد ثم تم اول حدث متمم فسدت صلوة الذي
لم يدرك اول الصلوة عند أبي حنيفة **نعم** وقال لا تفسد وان تكلم
الامام او خرج من المسجد لم تفسد في قولهم جميعا ومن احدث في
ركوعه او سجوده تضاوبني ولا يعتد بالتي احدث فيها فان ذكر
وهو راكع او ساجد ان عليه سجدة فاخط من ركوعه او رفع
راسه من سجوده فسجدها بعد الركوع والسجود وان لم يعد شيئا
اجزاء ومن ام رجلا فاحدث الامام وخرج فالاموم اما
نوى الامامة او لم ينو **اما** ما يفسد الصلوة وما يبرئ منها

فيها ومن تكلم في صلوة عامدا او ناسيا بطلت صلوة فان ان فيها
او تاوه او بكافا رفع بكاه فان كان من ذكر الجنة او النار لم يقطعها
وان كان من وجع او مصيبة قطعها ومن عطس فقال لا يخرجه حركته
تفسد صلوة او استنفع ففتح عليه في صلوة واجاب وجلا في الصلوة
بلا الاله الا الله فهذا كلام مفسد للصلوة وهو في الصلوة وان افتح
على الامام لم يكن كلاما وقال ابو يوسف اذا الجاب بلا الاله الا الله
لا يكون كلاما ومن صلى ركعة من الظهر ثم افتح العصر او التطوع فقد
نقض الظهر وان افتح الظهر بعد ما صلى منها ركعة فهو في وجع
بنك الركعة واذا قرئ الامام من المصحف فسدت صلوته
وقال اهتامة ولكن يكره وان عرت امرأة بين يدي المصلي لم يقطع
الصلوة **فصل** ويكره للمصلي ان يثبث ثوبه او يجسده
ولا يقبل المحصى الا ان لا يمكنه السجود فيسوي مرة واحدة ولا يرفع
اصابعه ولا يجصر ولا يلتفت يمينا وشمالا ولا يتبع ولا يفتش
ذراعيه ولا يرد السلام بلسانه ولا يبيد ولا يتربع الا بعد ولا
يعقب شعره ولا كيف ثوبه ولا يبدل وهو ان يجعل ثوبه

تساووا فاسندهم وبكره تقديم العبد والاعرابي والفاسق
والفاسق والاعمى ولد الزنا فان تعدوا اجاز ولا يطول الا امام
بهم الصلوة وبكره للنساء وحدهن الجماعة فان فعلن دقت
الامام وسطهن ومن صلى مع واحد قامة عن يمينه وان كان
اثنين تقدم عليهما ولا يجوز للرجال ان يقتدوا بإمرة او صبي
ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء فان حازت امرأة وهما
مشركان في صلوة واحدة فسدت صلواته ان نوى الامام امامتها
وان لم ينو لم يضره ولا يجوز صلواتها وبكره لهن بحضور الجماعات
ولا باس للمجوز ان يخرج في الفجر والغرب والعشاء قال رحمه الله وهذا
عند ابي حنيفة رحمه الله وقال يخرج من في الصلوة كلها ولا يصلي الطاهر خلف
من به سلس البول ولا الطاهر خلف المتخاضة ولا القاري
الامى ولا الكنسى خلف العارض ويجوز ان يؤم النبي التوضيئين
والناسخ على الخنثى الفاسلين ويصلي القاي خلف القاعد والوى
حلف مثله ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف الوصى ولا من يصلي
فرضا خلق من يصلي فرضا اخر ويصلي الشغل خلف الفترض ومن

ومن اقتدى بإمام ثم علم ان امامه حدث اعاد واذا صلى امي
يقوم قارئين ويقوم آتين فصلواتهم فاسد عند ابي حنيفة رحمه الله وقلا
صلوة الامام ومن لا يقرأ فاتمة فان قرأ الامام في الاولين ثم قدم في
الاخرين ايما فسدت صلواتهم وكذلك لو قدم في التشهد او في سجود
باب الحديث في الصلوة ومن سبقه الحدث في الصلوة انصرف
فان كان اماما استخلف وتوضى وبقي الاستيناف افضل وان ظن
انه حدث ثم علم انه لم يحدث استقبل الصلوة وان لم يكن خرج
من المسجد يصلي ما بقي وان جن او نام فاحتلم او اغشى عليه وقتسه
في الصلوة استأنف الصلوة واعاد الوضوء جميعا وان احصر الامام
عن القراءة فقدم غيره ما جاز لهم عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجزئهم وان سبقه
لحدث بعد التشهد توضا وسلم وان تعدل الحدث في هذه الحالات او
او تكلم او عمل عملا ينافي الصلوة تمت صلوة فان رأى النبي المات في صلوة
بطلت صلوة فان رآه بعد ما قعد قلنا التشهد وكان ما سحفا
منه مسحا او خلع خفيه بعلم يسيرا وكان ايما فاعلم سورة او
عربا فوجد ثوبا او موميا فقدم على الركوع والسجود او تذكر

عباد الله الصالحين شهدان لا اله الا الله وانهما
عبه وسوله ولا يريد على هذا في القعدة الاولى وفي القعدة
الاخرين فاتحة الكتاب وحدها وجلس في الاخيرة كما جلس
في الاولى وتشهد وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بما شاء
فما يشبه الفاظ القرآن والادعية الماثورة ولا يدعو بما يشبه
كلام الناس ثم يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله
وعن يساره مثل ذلك وينوي بالتسليم الاولى عن يمينه
من الرجال والنساء والحفظة وكذلك في الثانية وان كان
الامام من الجانب الايمن او الايسر نواه فيهم **فصل في القراءة**
ويجهر بالقراءة في الفجر وفي الركعتين الاوليين من المغرب والعشاء
ان كان اماما وان كان منفردا فهو مخير ان شاء جهر واسمع
نفسه وان شاعف ويخفيها الامام في الظهر والعصر وان كان
بعرفة ويجهر في الجمعة والعيدين ومن فاتت العشاء فصلاها
بعد طلوع الفجر ان اتم فيها جهر وان كان وحده خافت ومن
قرأ في العشاء في الاوليين السورة ولم يقرأ فاتحة الكتاب لم يجز

لم يعد في الاخرين وان قرأ فاتحة ولم يزد عليها في الاخرين
الفاتحة والسورة وجهه وان ياجزئ من القراءة في الصلوة
ايه عند اخيه ثم وعندها ثلث ايات قصار او اية طويلة فقرأ
في السفر فاتحة الكتاب واية سورة شاء وفي الحضر ركعتي
الفجر اربعين اية او خمسين اية سوى فاتحة الكتاب وكذلك
في الظهر والعصر والعشاء سواء والغرب دون ذلك ويطول الركعة
الاولى من الفجر على الثانية وركعتي الظهر سواء قال محمد بن حبيب
الذي يطول الركعة الاولى على الثانية في الصلوات كلها و
ليس في شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها بحيث لا يجز
غيرها ويكره ان يوقت بشيء من القرآن شيء من الصلوات
وان يقرأ سورة السجدة وهل الى على الانسان في الفجر كل
جمعة ولا يقرأ الامام يستمع وينصت وان قرأ الامام اية غيب
وتسري وكذلك الخطبة وكذلك ان صلى على النبي صلى الله عليه
وسلم **باب الامامة** الجماعة سنة مؤكدة واول الناس الامامة
اعلمهم بالسنة فان تساؤوا فافاءهم فان تساؤوا فافاءهم

هذا
كتاب سابعه ملهى
لعللى به الى بكر بهلير كليل

به قصصه
او

فانما اكبر واعتمد بيده على الارض ووضع وجهه بين كفيه ويدبير
حناءه اذ ينهد وسجدا على ظهره وجهه مستقر فان اقتصر على احداهما عند
الخشية ثم قال لا يجوز الاقتصار على الانف الا من عذره وان سجد
على كور عماسه او فاصل ثوبه جاز ويلى ضيعه ويجازى بطنه عن
فخذيه ويوجه اصابع رجله نحو القبلة ويقول فى سجوده سبحان ربك
ثلاثا وذلك اذ ناه وتغنى الملاء فى سجودها وتلق بطنها بغير باثم
يرفع رأسه ويكبر فاذا اطاعت جالس اكبر وسجد واذا اطاعت
كبر واستوى قائما على صعد وقد سر ولا يقعد ولا يعقل بيده
على الارض ويفعل فى الركعة الثانية سلبا ففعل فلادى الا انزل
ولا يسعوز ولا يرفع يديه الا فى التكبير الاول فاذا رخص راسه من السجدة
الناثية فى الركعة الثانية افترس حبل اليسرى يجلس عليها ويصحب
اليمنى ضيفا ووجهه لصا به نحو القبلة وقد وضع يديه على ذنبه
اصابعه ونشده فان كانت امرأة جلست على اثنيها اليسرى والى
رجلها من الجانب الايمن والفتنه العقبان تشد والصلوات
السلام عليها ايتها النبى وصحة الله وبركاته والسلام علينا وعلى

وغيره

للابن سهران والخفني سهم وهو اني عنك في كبر ان الالان
 يتبين غير ذلك وقال الاخفني نصف مراث ذكر ونصف ميراث
 اني وهو قول الشيعي لهم واختلفا في قياس قس له قال محمد بن
 الامام ابن ابي عمير عن الامام ابي جعفر والخفني خمسة وقال ابو يوسف
 الامام ابن ابي عمير اسهم الابن اربعة والخفني ثلثة **مسألة شريفة**
 واذا ترك على الاخرى كتاب وصية فقبل الم اشهد عليك
 بما في الكتاب فادعي براسد اعيانهم او كتب فاذا جاز ذلك ما اقر
 انه اقر انهم اعيانهم ولا يجوز ذلك في الذي يعتقل له ان ذلك
 الاخرى يكتب كتابا او يوصي بها لغيره فاني يجوز فكل واحد
 وبيعه ونشأته ونفقته منه وله ولا يجزى به ولا يجزى له والاك
 الغنم مذبوحة وفيها ميتة فان كانت المذبوحة التي بقيت
 فيها وكل ما كان ان الميت اكثر ان كانت
 نصفين لم تكل

وقد روي في الفرائض من يري ههنا المذنب في وقت العصر من حجب
 في نوع من شئبه يخرج منه ادر منه كتابة الحقير من الميراث

كل

بغير عزم العزماء فهو جائز ولو وصى بان يباع عبك ويتصدق
 بثمنه على المساكين فباعه الوصي وقبض الثمن فباع في يد
 واستحق العبد ضمن الوصي ويرجع فيما ترك الميت ولا تقسم الوصية
 الميراث فاصاب صغيرا ميراثا عبيدا فباعه وقبض الثمن فملك
 واستحق العبد جميع في مال الصغير ويرجع الصغير على الورثة
 في حصته واذا احتال الوصي بمال اليتيم وكان خير اليتيم جان
 ولا يجوز بيع الوصي ولا شراءه الا بائنا غائب الناس في مثله واذا كتب
 كتاب الشراء على وصي كتب كتاب الوصية على حقه وبيع الوصي على
 اكبر الغايب جائز في كل شيء الا في العقار ولا يتخير في المال وقال
 ابو يوسف ومحمد رحمهم الله الوصي الا في الصغير والكبير الغايب بمنزلة
 وصي الاب في الكبير الغايب والوصي احرى بمال الصغير من المجد
 فان لم يوجد الاب فالمجد بمنزلة الاب **فصل في الشهادة** واذا
 شهد الوصيان للميت اوصى الخلفان جميعا فالشهادة باطلة
 الا ان يدعيها الشهود له وكذلك الابان ولو شهد الوارث صغير
 بنى مالا للميت او غيره فشهادته باطلة ولم تشهد الوارث كبير

كبير في مال الميت لم يجز ولو كان في غير مال الميت جاز عندنا
 وقالوا لا تشهد الوارث كبير يجوز في الوجهين واذا شهد رجلان
 رجلين على ميت يدين الف درهم وشهد الاخران الاولين بمثل
 ذلك جازت شهادتهما ولو كان شهادة كل فريق للاخرين بوصية
 الف درهم لم يجز **كتاب الخش** واذا كان المولود ذكرا وفرج
 فهو خشي فان كان يبول الذكر فهو غلام ولو كان يبول من
 الفرج فهو انثى ولو نزل منها فالحكم للاسبق ولو كان في السبق
 سوا فلا يعتبر بالكثرة عندنا لضعفه رضي وقالوا ينسب الى اكثرهما
 واذا بلغ الخش وخرجت له الحية او وصل الى النساء فهو رجل
 ولا يظهر له ثدي كثندي المرأة او نزل له لبن في ثدييه او مضاد
 عبدا او مكى الوصول اليه من الفرج فهي امرأة وان لم يظهر
 هذه الاعلام فهو خشي مشكل واذا وقف خلف الامام قام
 بين صف الرجال والنساء وتباعد له امته بخفضه لكان له مال
 ولم يكن له مال اتباعا لالة الامام من بيت المال فاذا اختتمه
 باعها ولم يات ابو وخلف ابنه امكن بينهما ان يكونا مال

وحدها وأقل له ثم بستانى أبداً فله هذه الثمرة ثم فيها
 يستقبل ما عاش وأوصى له بغلة بستانه كان له هذه الغلة
 القائمة وغلة فما يستقبل وأوصى له جمل صوف غنمه أبداً
 بأولادها أو بلبنتها ثم مات فله ما في بطونها من الولد وما في
 ضرعها من اللبن وما على ظهرها من الصوف ويوم ثوب الوصي
باب وصية الذمي وإذا صنع يهودي أو نصراني في بيعته
 أو كنيسة في صحته ثم مات فهي ميراث وأوصى بذلك القوم
 مسلمين فهو من الثلث وأوصى بدار كنيسة لقوم غير مسلمين
 جازت الوصية وقال أبو يوسف وعبد الله الوصية باطله وإذا
 دخل الحرب ما من فادى مسلم أو ذمي بالكلية **باب**
الوصي وما يملكه وأوصى إلى رجل فقبل الوصي في وجه الوصي
 وردها في غير وجهه فليس يرد ولا يرد لها في وجهه فهو ردة
 فإن لم يقبل حتى مات الوصي فباع ثمة تركته فقد ارثته وإن لم
 يقبل حتى مات الوصي فقال لا قبل فله ذلك ولو لم يكن القاضى
 الوصية أخرج حين قال لا قبل وأوصى إلى عبد أو كافر

أو فاسق أخرجهم القاضى الوصية وينصب غيره من وصي
 إلى عبد نفسه وفي الورثة كان لم يوصى الوصية وأوصى إلى من يجنب
 المقام بالوصية فتم إليه القاضى غيره وأوصى إلى اثنين لم
 يكن لأحدهما أن يتصرف عندا في حصة ومحل يقره أو صاحب
 الآخر يقره الكفر وتجدين وطعام الصغار وكسوتهم وردود
 بعينها وقضا الدين وتنفيذ وصية بعينها وعقود عبد بعينه
 والمصومة بعينها في حقوق الميت ومقاسمة الوصي الوصي
 على الورثة جائزة ومقاسمة الوصي الوصي له عن الورثة الورثة عن
 الوصي له بالخلة فإن قاسم الورثة وأخذ نصيب الوصي له فصالح
 الوصي له بذلك ما بقي وإن كان أوصى الميت بحجة فقاسم الورثة فهلك
 ما في يد حج الميت مثل ما بقي وكذلك إذا فعل إلى جليل حج عنه
 فضاء من يد وقال أبو يوسف لعله لم يكن ذلك مستغفرًا للثلث
 لم يرجع بشئ والأصح بتمام الثلث وقال محمد لا يرجع بشئ
 وأوصى بثلث ألف درهم فدفعها الورثة إلى القاضى قسمها
 والوصي له غايب فقسمته جائزة وإذا باع الولي عبداً من تركته

ثم مات فنجى العبد جناية قد دفع بالجناية بطل الوصية فان فراه
 الورثة كان الكفاد في اموالهم وجازت الوصية وما وصى ثلث
 ماله الاخر فاذا وصى له والوارث لم يثبت اعتق هذا العبد
 فقال الموصى له اعتق في العمة وقال الوارث اعتق في المرض
 قال قول قول الوارث ولا شيء للموصى له الا ان يفضل الثلث
 شيء او يقوم له البينة انه اعتق في العمة ومشارك عبد فقال
 للوارث اعتقني ابوك في العمة وقال جلد على ابيك الف
 درهم فقال صدقما فان العبد يسعي في قيمة عند الخليفة لله
 وقال لا يعتق ولا يسعي في شيء **فصل** وما وصى بوصايات
 حقوق الله وقدمت الواض منها قدمها الموصى اذا خرها
 مثل الحج والركعة والكفارات وما ليس بواجب قدم ما قدمه
 الموصى وما وصى بحجة الاسلام اجزأ عنه جلا مبله **فصل**
 فان لم تبلغ الوصية النفقة اجزأ عنه مخرج يبلغ ومخرج
 مبله ملجأ فان في الطريق واوصى لم يخرج عن مبله عند
 الخليفة **باب الوصية للاقارب وغيرهم** وما وصى لغيره

فهم الملامتون عند الخليفة رضى وما وصى لاصهاره ما وصية
 لكل ذي رحم محرم وامرأة وما وصى لاختانته والوصية لزوجها
 ذات رحم محرم منه وما وصى لافقاية فهي الاقرب فالاقرب من
 كل ذي رحم محرم منه لا يدخل فيهم الوالدان والولد ويكون الاسرى
 فصاعدا واذا وصى بذلك وله عمان وقال ان فالوصية له
 عند الخليفة ثم ولا تكون له عم وخالان فالعلم النصف والخالين
 النصف وقال صاحباه الوصية لكل من نسب الى اقصى اب له
 في الاسلام وما وصى لولد فلان فالوصية بينهم الذكر والانثى
 سواء وان اوصى لورثة فلان فالوصية بينهم للذكر مثل حظ
باب الوصية بالسكنى والخدمة والنفقة وتجوز الوصية بخدمة
 عبده وسكنى دار سنين معلومة وتجوز بذلك ابدا فان جرت
 رغبة العبد من الثلث يسلم اليه لخدمته ولا يكون له مال له غير خدم
 للورثة يومين وللموصى له يومان فان مات الموصى له عادلي
 الورثة ولم مات الموصى له في حياة الموصى بطلت الوصية
 وما وصى لغيره بمساكنة مات وفيه ثمة فله هذه النفقة

نصيب

المجيد تلك الثوب الاجود ولصاحب الوسط تلك الجيد
 وتلك الادون ولصاحب الادون تلك الثوب الادون واذا
 كانت لدار بني جليل فادعى لخدمها بيت بعينه لرجل ومات
 فانها اتقسم فان وقع البيت من نصيب الخصى له فان وقع في نصيب
 الاخر فالوصى له مثل درع البيت وهذا عند ابي حنيفة واليوسف
 وقال محمد بن عيسى بن داود بن نصف البيت ومروى مال رجل لاخر
 بالف درهم بعينه ولصاحب المال بعد موت الوصى فاذا دفعه
 فهو حايرو له لم ينسحب واذا اتقسم الابان تركه الاب الكاف ثم اقر
 لخدمها الرجل لراب الوصى له بتلك ماله فان اقر بعطية تلك
 ما في يد الوصى لرجل يجازيه فولدت بعد موت الوصى ولا اكله
 يخرج ان الكسوف في الوصى له وان لم يخرج جاما لتلك ضرب بالثلاث
 ولحق ما يحص منها جميعا في قول اليوسف ومحمد بن داود في ابي حنيفة
 ياخذ ذلك الام فان فضل شيء ياخذ الكسوف قال يونس وهذا اذا
 ولدت قبل القسمة فان ولدت بعد القسمة فهو الوصى **فصل**
واعبا والوصية واذا اقر المريض لامرأة بن او ادعى لفاشي

بشي او وهب لها ثم تزوجها ثم مات جاز الاقرار وبطل الوصية
 والهيبة والى اخره يرض لابنه بدين وابنه نصارى او وهب او
 له فاسلم الابن قبل موته بطل ذلك وكذلك لو كان الابن عبدا
 او مكاتباً فاعتق والتفقد والمفلوج والاشد والمسلول اذا **بطل**
 ذلك فلم يخف منه لكونه من قبلة من جميع المال وان وهب عند
 ما اصابه ذلك ومات من ايامه **باب العتق في المرض**
والوصية بالعتق ومروى عتق عبد في مرضه او باع وحاييا او وهب
 فذلك كله جائز وهو معتبر بالثلاث ويضرب به مع اصحاب الحق
 فان حبا ثم اعتق فالحياة او عند ابي حنيفة لا يعتق ثم حاييا
 فهو سواء وقال العتق اولى في المسئلتين ومروى بان يعتق عنه
 بهذه الكمية بعد فذلك منها درهم لم يعتق عنه ما بقي عند ابي حنيفة
 ولكانت وصية محمد بن يحيى عنه باقية حيث بلغ ولم يهلك
 منها شيء وبقي شيء ملحوظ رد على الورثة وقال ابو يعقوب عنه باقية
 ومروى لابن وياية درهم وعبد قيمته مائة درهم وكان قد اعطى
 في مرضه واجاز الوارثان ذلك لم يسع في شيء ومروى يعتق عبد

وقال له من نصيب أحد الورثة ولا يزداد على الثلث إلا ما يخرج
 الورثة وما وصي به من ماله قبل للورثة اعطوه ما شئتم ومن
 قال سدس مالى فلان ثم قال في ذلك المجلس ومجلس آخر الثلث
 مالى ولجأت الورثة فله ثلث ماله وقال سدس مالى فلان
 فى ذلك المجلس وفى غيره سدس مالى فلان فله سدس ماله
 وما وصي لرجل بثلث دراهم او ثلث غنم فله ثلث ذلك وبقي
 ثلثه وهو يخرج بثلث ما بقي ماله فله جميع ما بقي ولو كان وصي له
 بثلث ثيابه فله ثلثها وبقي ثلثها يخرج بثلث ما بقي ماله
 لم يستحق الثلث ما بقي الثياب قال بقیة هذا الكتاب الثياب
 ما خسر من ثلثه وكذلك لا الوصى بثلث ثلثه مائة فان اثنان
 لم يكن له الثلث الباقي وكذلك الكد والمختلفة وما وصي لرجل بالقرى
 وله مالى عيني ودين فان خرجت الالف من ثلث العين دفعت الى
 ولم يخرج دفع لثلث العين فكلما خرج شئ من الدين لم يترك ثلثه
 حتى يستوفى الا الوصى لزيد وعمر بثلث ماله فاذا عمريت مائة
 كل واحد مائة قال الثلث مالى بين زيد وعمر وزيد ميت كان عمر ونصف

الثلث وما وصي بثلث ماله ولا ماله لو اكتسب مالا استحق
 الوصى له ثلث ما يملكه عند الموت وما وصي بثلث ماله لامهات
 اولاده وهى ثلث وللفقراء والمساكين فلهن ثلثه اسمهم مخيرة اسمهم
 وللفقراء اسمهم والمساكين سهم والوصى بثلثه فلان وللماكين
 فنصفه فلان ونصفه للمساكين وما وصي لرجل بباية درهم واخرى
 باية ثم قال لا يخرج شركتك معها فله ثلث كل باية ولو وصي لرجل بباية
 درهم واخرى بايتين ثم قال لا يخرج شركتك معها فله نصف ما وصي
 لكل واحد منهما وقال فلان على دين فصدقه فانه يصدق الى
 الثلث والوصى بوصايا غيره من الثلث لا أصحاب الوصايا
 والثلثان للورثة وقبل لأصحاب الوصايا صدق فمما شئتم ويقال
 للورثة صدق فمما شئتم وما بقي فاصحاب الوصايا العقب به وما وصي
 لاجنبى ولو ارثه فلان اجنبى نصف الوصية وتبطل وصية الوارث ومن
 كان له ثلثة اثنان جيتا ووسط ورثي فاصى بكل واحد لرجل فاصا
 ثوب ولا يدعى ايها هو والورثة تجدد بذلك والوصية باطلة
 الا ليس لهم الورثة الثوبين الباقيين فان سلموا فلهما صاحب

ع

درهم وثك وبفرض منها ولم تكن تسع القبيلة لذلك
 ضم اليهم اقرب القبائل ويدخل القاتل مع العاقلة ويكون فيما
 تؤدي كاحدهم وعاقلة المعتق قبيلة مولاه ومولى الوالة يعقل
 عنه مولاه وقبيلة ولا يدخل العاقلة اقل من نصف عشرة كدية
 ويحمل نصف العشرة فصاعداً وانقص ذلك ففي مال الجاني
 ولا تعقل العاقلة جناية العبد ولا تعقل مالهم بالصلي او بالثمن
 باعتراف الجاني الا ان صدقوه واذا جنى الحر على العبد جناية
 خطأ كانت على عاقلة **كتاب الوصايا** الوصية غير واجبة
 مستحبة ولا يجوز ان ادعى الثلث ولا للقاتل ولا يجوز لوارثه
 الا ان يخبرها الورثة ويجوز لوصي المسلم للكافر والكافر للمسلم
 وفي الجامع الصغير الوصية لاهل الحرب باطلة وقبول الوصية
 بعد الموت فان قبلها الوصي له في حال الحياة او رقه فاذا كان الله
 ويستحب ليرث الوصي الانسان بعد الثلث والوصي به يملك بالقبول
 الا في مسئلة واحدة وهو ان يكون الوصي ثم الوصي له قبل القبول
 فيدخل الوصي به في ملك ورثته وما وصي وعي الدين يحيط به

بماله لم تجز الوصية الا ليرثه الفراء الكثر ولا تصح وصية الصبي
 والمكاتب ولا تركه وفاء وتجوز الوصية للمحرر والمحرر اذا وضع لاقبل
 ستة اشهر من يوم الوصية ولا تجوز الوصية له فان اوصى بجارية
 الاصلها صحت الوصية والتمسنا ويجوز للموصي الرجوع عن الوصية
 فاذا صرح بالرجوع او فعل ما يدل على الرجوع كان جوعاً وان
 لم يجد الوصية لم يكن جوعاً **باب الوصية ثلث المال وما وصي**
 لرجل ثلث ماله ولم تجز الورثة والثلث بينهما نصفان وله وصي
 لاحدهما بالثلث والاخر بالسدس والثلث بينهما اثلاثاً وله وصي
 لاحدهما بجميع ماله والاخر بثلث ماله فلم تجز الورثة والثلث بينهما
 على اربعة عندها وقال ابو حنيفة رضي الله عنه الثلث بينهما نصفان ولا
 يضرب ابو حنيفة ثلث الوصي له بما زاد على الثلث الا في المحال
 والسعاية والدمام والمرسلة وما وصي بنصيب ابنه فالوصية با
 وما وصي بثلث نصيب ابنه جاز فان كان له ابنان فالوصي ^{الثلث}
 وما وصي بهم ماله فله لحسن سهام الورثة الا ان ينقص عن
 السدس فيتم له السدس ولا يزداد على هذا عند الحنفية رضي الله

طله

دون اهل المحلة ولمست الكدابة بين قريتين وعليها قيل
فالدية على اقربهما ولو وجد القتل في دار انسان فالقسامة
عليه والدية على عاقلة ولا يدخل السكان في القسامة مع الا
عند الحنفية وهم على اهل الخطه دون المشركين ولو بقي
واحد منهم فذلكه وان لم يبق واحد منهم بان باعوا كلهم فهو
على المشركين ولو وجد القتل في دار مشركة نصفها الجار
وعشرها الجار ولا يخرب في بيع على رؤس الرجال ومشتري دار
فلم يقضها حتى وجد فيها قتل فهو على عاقلة البائع والمكان
في البيع خيار لاحدهما فهو على عاقلة الذي في يده وهذا عند
وقال لا يمكن في البيع خيار فعلى عاقلة المشتري ولو كان في خيار
فعلى عاقلة الذي تصيره وهو كان في يده دار فوجد فيها قتل
لم تقبل العاقلة حتى يشهد الكشود انها للذي في يده ولو وجد القتل
في سفينة فالقسامة على من فيها من ركاب والملاحين ولو وجد
في مسجد محلة فالقسامة على اهلها ولو وجد في الجامع او الشارع
الاغظم فلا قسامة فيه والدية على بيت المال ولو وجد في بيرة

ليس بقر بها عادة فهو هدر وان وجد بين قريتين كان على
اقربهما منه ولو وجد في وسط القرى يرمي بالماء فهو هدر ولو كنت
كان محبسا بالشاطئ فهو على اقرب القرى من ذلك المكان
ولو ادعى الكوفي على اهل المحلة بعينه لم يسقط القسامة منهم وان
ادعى على جرح غيرهم سقط عنهم واذا التقى قوم بالسيوف
فاجلوا على قتل فهو على اهل المحلة الا الذي ادعى الاوليا على
اولئك او على جرح بعينه فلم يكن على اهل المحلة ولا على اولئك
شيء حتى يقيموا البينة واذا قاتل المستخلف قتل فلان اختلف
بأبنة ما قاتل ولا يعرف له قاتلا غير فلان واذا شهد اثنان
ماهل المحلة على جرح غيرهم ان قتل لم يقبل شهادتهما **كما العاقل**
الدية في شبه العمد والخطا وكل دية وجبت بنفس القتل على
العاقلة والعاقلة اهل الديور لان كان القاتل ماهل الديور
يؤخذ من عطاياهم في تلك سنين فان خرجت العطايا في
الكثرة ثلثة اواقل اخذ منها وممكن ماهل الديور فعاقلة
قبيلة يقيم عليهم سنين ويؤاد الواحد على اربعة داهم في

كل سنة

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

وإذا عصب العبد المجدد عليه عبداً مجبوراً مات في يده فهو
 ضامن ومغصب مدبر الخفي عنده جناية ثم رده على المولى
 فحفي عنده جناية أخرى فعلى المولى قيمته بينهما انصفان ويرجع
 بنصف قيمة على الغاصب في دفعه إلى المولى الجناية الأولى ثم يرجع
 بذلك على الغاصب وهذا عند حنيفة عليه السلام وقال محمد بن أبي بكر
 بنصف قيمة فيسلم له ولا يدفعه إلى المولى الجناية الأولى وكان
 جنى عند المولى جناية فغصبه رجل فحفي عنده جناية أخرى فعلى
 المولى قيمة بينهما انصفان ويرجع بنصف القيمة على الغاصب في دفعه
 إلى المولى الجناية ولا يرجع به على الغاصب ومغصب عبد الخفي في
 يده ثم رده على المولى فحفي جناية أخرى فإن المولى يدفعه إلى المولى الجناية
 ثم يرجع على الغاصب بنصف القيمة في دفعه إلى الأولياء ويرجع
 على الغاصب وهذا عند حنيفة وإبي يوسف عليه السلام وقال محمد بن أبي بكر
 يرجع بنصف القيمة فيسلم له وأجحف عند المولى ثم غصبه فحفي
 في يده دفعه المولى نصفين ويرجع بنصف قيمة في دفعه إلى الأولياء
 يرجع به ومغصب مدبر الخفي عنده جناية ثم رده على المولى ثم

ثم رده على المولى ثم غصبه أيضاً فحفي عنده جناية أخرى فعلى
 المولى قيمة بينهما انصفان ثم يرجع بقيمة على الغاصب في دفع
 نصفها إلى الأولياء ويرجع بذلك النصف على الغاصب
 ومغصب صيّا خرافات في يده فجاة أو محي فلا شيء عليه
 ولكران مصاعقة أو نهشة حية فعلى عاقلة الغاصب الكدية
 ولا ربيع صبي عبداً فقتله فعلى عاقلة الكدية ولا ربيع طعاماً
 فأكله لم يضمن ولا استهلك ما لا ضمن **باب القسامة**
 وإذا وجد القتيل في محلة لا يعلم مقتله استخلف حسون رجلا
 منهم يتخيرهم المولى بالله ما قتلنا وما علمنا له قاتلاً فإذا اخطأوا
 قضى على أهل المحلة بالدية ولا يستخلف المولى ولا يقضى له بالجنازة
 ولا حلف ولم يكمل أهل مكة كبرت الأيمان عليهم حتى يمسوا
 ولا يبط في القسامة صبي ولا مجنون ولا امرأة ولا عبد ولا فحل
 ميت لا أثر به فلا قسامة ولا دية وكذلك إن كان الكدم يسيل
 ما فتر أو فتره أو دبره فإن كان يخرج عيينه أو دنيه فهو
 قتل ولو وجد القتيل على دابة يسوقها رجل فأكديه على عاقلة

فان المولى يدفع نصفه الى الاخرين او يفديه بعشرة الاف درهم فان
كان قتل المولى عامدا والاخر خطأ فعفا احد المولى العمد فان ذلك المولى
قد له بمائة عشرة الفا خمسة الاف للذى لم يعف مولى العمد
عشرة الاف لمولى الخطا فان دفعه اليهم اثلثة اثلثة لولى الخطا
وثلثة لولى العمد الذى لم يعف عنه عند الجنيعة **وقال** يدفع
اربعا اثلثة ارباعه لولى الخطا وربعه لولى العمد الذى لم يعف
واذا كان العبد بين رجلين فقتل مولى اى قريبا لها فعفا احد
بطل الجميع عند الجنيعة **وقال** يدفع كذا عفا نصف نصيبه
الى الاخر او يفديه بربع الكدية **فصل** ومن قتل عبدا خطأ فله
قيمة لا يزداد على عشرة الاف درهم فان كانت قيمة عشرة الاف
اكثر ففى عليه بعشرة الاف الا عشرة وفي الامة اذا زادت قيمتها
على الكدية خمسة الاف الا عشرة وفي العبد نصف قيمته ولا يزداد
على خمسة الاف الا خمسة وكذا ما يقدر مائة المخرج من مؤخر
قيمة العبد **والغصب** امت قيمتها عشرون الفا فانت فى يد
فعليه تمام قيمتها ومن قطع يد عبدا فاعتقه المولى ثم مات من ذلك

ها

ذلك فان كان له ورثة غير المولى فلا ضمان فيه والاقتضى
فيه وهذا عند الجنيعة والى يوسف بنهما وقال محمد بنهما لا ضمان
في ذلك وعلى الفاطمى ارش البدو ما نقصه من ذلك الى ما اعتقه
ويبطل الفضل ومن قال لعبديه احدا كما حرّم شجافا فوقع الحنق
على احدها فارشها المولى ومن قال لعيني عبدا فان شأ المولى دفع
عبدك واخذ قيمته وان شأ امك ولا تنفى من نقصان عند الج
وقال الاشعري اسك العبد واخذ ما نقصه **فصل في ضمان الكدية**
واذا جنى المديروا مولى الجناية ضمن المولى الاقل مائة ومن ارشها
ولجنى اخرى وقد دفع المولى القيمة الى الجناية الاولى بقضا
فلا تنفى عليه ويتبع الى الجناية الثانية والى الجناية الاولى فيها ركة
فيما اخذ ولكن المولى دفع القيمة بغير قضا فالى بالخيار
ان شاء اتى المولى وشأ النج والى الجناية **باب غصب العبد والدية**
والغصب الجناية في ذلك ومن قطع يد عبدا ثم غصب رجلا
فى يد من القطع فعليه قيمته اقطع وان كان المولى قطع يدك فى
يد الغاصب فان من ذلك فى يد الغاصب فلا تنفى عليه

الولد

الدية على العاقلة فان كان معه سابق فاكضان عليها وان ربط
 رجل بعيرا الى اقطار فوطى الربوط انسانا فقتله فعلى عاقلة
 القابله الدية ويرجع بها على عاقلة الرباط ومارسل بهيمة وكان
 لها سابقا فان اصاب في فورها ضمن ومارسل طير لم يغن
 وكذلك ان ارسل كلبا ولم يكن له سابقا واذا كانت شاة لقضا
 فقتل عينها ففيها ما قصها وفي عين بقرة الخمار وجوز
 ربع القيمة **يا جناية المملوك والجناية عليه** واذا جنى العبد جناية
 خطأ قتل لمولاه اما ان تدفع بها او تغديه فان دفعه ملكه على
 الجناية وان فداه فداه بارضاها فان عارضه في كان حكم الجناية القاتلة
 حكم الاولي وجنى جنايتين قبل للمولى اما ان تدفعه الى جنى الجنا
 بضمه ان على قدر حقيقها واما ان تغديه بارش كل واحد منها فان تغده
 المولى وهو لا يعلم بالجناية ضمن القتل قيمته وارشها وارباعه او
 اعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه الارش ومقال لعبد ان
 قتل فلانا او رمسه او شجته فانت حرمه ومختار للفداء ان
 فعل ذلك واذا قطع العبد يده رجل عدا فدفع اليه بقضا او بغير

قضا فاعتقه ثم مات من البعد فالعبد صلح بالجناية وان كان لم يمت
 رده على المولى وقيل الاوليا اقلوه او اغفوا عنه واذا جنى العبد
 المادون جنابة وعليه الغددهم فاعتقه المولى ولم يعلم بالجناية
 فعليه قيمتان قيمة لصاحب الدين وقيمة لاولياء الجناية واذا
 المادون ثم ولدت فانه يباع كولد معها في الدين وان جنى جنابة
 لم يدفع المولى معها واذا كان العبد جازما بعم رجل لمولاه غنمة
 فقتل العبد وليا لذلك الرجل خطأ فله على العبد واذا اغتوى العبد
 رجلا قتل لخاله خطأ وانا عيد وقال الاخر قتلته وان حرق القول
 قول العبد ومن اغتوى جارية ثم قال لها قطعت بك وانتي امي فما
 قطعنها وانا حرقه فالقول قولها وكذلك القول قولها في جميع ما يخذ
 منها الا للجناح والغلة استحسانا وهذا عند حنيفة والي يوسف
 لله او قال محمد لله لا يضمن الا بشا فاما بغيره يؤمر بده عليها
 واذا امر العبد المحور صياحرا بقتل رجل فقتله جلا فعلى قلة
 الصبي الدية ولا شيء على الامم وكذلك لو امر عبد او اذن العبد
 رجلين عدا وكل واحد منهما اوليا رفعا الحد لم يكل واحد

السلطان او اجبر عليه لم يضمن وكذلك ان حفر في ملككم بضم
 ومن جعل قطرة بغير ادن الامام فعمد رجل المرد عليها فخطب
 عليها فلا ضمان على الذي وضع قطرة وكذلك ان وضع خشبة
 في الطريق فعمد رجل المرد عليها ومن حمل شاة في الطريق
 على انسان فعطب به فهو ضامن وان كان ردعا قد لبسه فسقط
 فعطب به انسان لم يضمن وان كان السجدة للعشيرة فعلق
 رجل منهم فيه قندبلا او جعل بواكي او حصاة فعطب به رجل
 لم يضمن وان كان الذي فعل ذلك من غير العشرة ضمن قالوا
 هذا عند ابي حنيفة وقال لا يضمن في الوجحين وان جلس رجل
 منهم فعطب به رجل لم يضمن ان كان في الصلوة ولو كان في غير
 ضمن وهذا عند ابي حنيفة نعم وقال لا يضمن على كل حال **فصل**
في الحايطة المائل واذا مال الحايطة الى الطريق المسلمين فطوبى
 بنقضه واشهد عليه فلم ينقضه في ملكه بقدر على بنقضه حتى سقط
 ضمن ما تلف من نفس او مال ويستوى على بطالبه بنقضه مسلم او
 وان مال الى دار رجل فطالبه الى مالك الدار خاصة ولو كان الى

او طيئت

الحايطين خمسة رجال اشهد على احدهم ثم سقط فقتل انسانا ضمن
 خمس ادية وان كان دار بين ثلاثة فحفر احدهم فيها بئر او بني
 حايطة فعطب به انسان فعليه ثلث ادية وهذا عند ابي حنيفة وقال
 نصف ادية في الفصيلين **باب اجابة البيهقي والحنابلة عليها** **وقيل**
 الركاب ضامن لما وطئت الدابة وما اصابت بيدها او رجلها
 او اسننها او كدمت او حطت ولا يضمن ما تحت يديها او
 ذنبها فان اوقعتها في الطريق ضمن النقرة ايضا ولما اصاب يد
 او رجلها حصاة او نواة واثارت غبارا او حجر صغيرا
 ففقد عين انسان لم يضمن وان اوقعتها لغير ذلك فعطب
 انسان بروثها او بولها ضمن والسياق ضامن لما اصاب
 بيدها دون رجلها وفي الجامعي الصغير وكل شيء ضمنه الركاب
 ضمنه السياق والقابض على الركاب الكفارة وليست عليها
 واذا اصطدم فارسان فانما فعلى عاقلة كل واحد منهما دية الا
 ولسان دابة فوقع السرج على رجل فقتله ضمن ومقادير
 قطار فهو ضامن لما او طأ فان وطئ بغير انسانا ضمن

ها

سن رجل فانتزع المنزوع سنة سن الكنازع فنبئت
 سن الاول فعلى الاول لصاحبه خمس مائة درهم ومن شئ
 رجلا فالتفت فلم يبق لها اثر ونبت الكشر سقط الارش عند
 الحنية لله وقال ابو يوسف لله ارش الدم وقال محمد لله عليه
 الطبيب ومن ضرب رجلا مائة سوط فخره فبرأ منها فعليه
 ارش الضرب ومن قطع يد رجل خطا ثم قتله قبل البراء فعليه
 الدية وسقط ارش اليد ومن جرح رجلا جرحا لم يقتل
 منه حتى يبرأ ويكسر سقط فيه العصاص يشبهه فالكديت في
 مال الكائن وكل ارش وجب بالصلح فهو في مال القاتل واذا
 قتل الاب ابنه عمك فالدية في مال في ثلث سنين وكل جنابة
 اعترف به الجاني فهي في ماله ولا يصالح على عاقلة وعمل البصبي
 والمجنون خطا وقره خطا وفيه الدية على العاقلة **فصل**
في الجنين واذا ضرب بطن امرأة فالقت جنينا ميتا ففيه
 عرق نصف عشر كدية فان اقلت حيا ثم مات ففيه الدية **فصل**
 وان القته ميتة ثم مات الام فعليه دية وعرق وان مات

ميتا

ثم اقلت ميتا فعليه دية ولا شيء في الجنين وما يجب في الجنين
 مودود عنه ولا يرث منه الضارب حتى لو ضرب بطن امرأة
 فالتفت ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب عرق ولا يرث منها اب وفي
 جنين الامه اذا كان ذكر انصف عشر قيمة لو كان حيا وعشرة
 ان كان انثى فان ضرب فاعنق المولى ما في بطنها ثم القته حيا
 ثم مات ففيه قيمة حيا ولا كفارة في الجنين **باب ما يحدث في**
الطريق ومن اخرج الى الطريق الا عظم كنيفا او ميزابا او جرحا
 او بني دكانا فخرج من عرض الناس لم ينزع عنه ويسع الذي عمله
 ان ينفع به مالم يضر بالمسلمين واذا اضر بالمسلمين كره له
 وليس لاحد من اهل الدرب الذي ليس بناقد له شئ **كنيفا**
 ولا ميزابا الا باذنهم واذا اشروع في الطريق رويشتا او ميزابا
 او غوم فسقط على انسان فعطب فالدية على عاقلة ومن
 حفر بئرا في طريق المسلمين او وضع حجرا فتلف بذلك انسان
 فدية على عاقلة وان تلف بهيمة فضاها في ماله وفي الجامع
 الصغير في المبالغة حفرها الناحل في الطريق فان امر بذلك

الجلاء أي تحلش ولا تخرج الدم والدامعة وهي التي تظهر
 الدم ولا تسيل كالدمع في العين والدامية وهي التي تسيل الدم
 والباضة وهي التي نبض الجلاء أي تقطعه وتتلاحم وهي التي
 تأخذ في اللحم والسمحاق وهي التي تصل إلى السمحاق وهي جلد
 رقيقة بين اللحم وعظم الرأس والموضحة وهي التي توضع العظم
 أي تبنيه والهاشمة وهي التي تكسر العظم والمنقلة وهي التي تنقل
 العظم بعد الكسار أي تحوله والامة وهي التي تصل إلى الرأس وهو
 الذي فيه الدماغ ففي الموضحة القصاص ان كانت عدا ولاقصا
 في بقية الشجاج وما دون الموضحة ففيه حكومة عدل وفي الموضحة
 ان كانت خطأ نصف عشر الكدية وفي الهاشمة عشر الكدية وفي المنقلة
 عشر الكدية ونصف عشر الكدية وفي الامة ثلث الكدية وفي الجايضة ثلث
 الكدية فان نفذت فهي جائفتان ففيها ثلث الكدية **فصل** وفي أصابع
 اليد نصف الكدية فإن قطرها مع الكف ففيها ايضا نصف الكدية
 ولقطرها مع نصف الساعد ففي الاصابع والكف نصف
 الكدية وفي الزيادة حكومة عدل ولا يقطع الكف **المفصل**

المفصل وفيها اصبع واحد ففيه عشر الكدية وان كانت اصبعان
 فالحس ولا شيء في الكف وهذا عند اخنوخة **فصل** وفي الايدي الارش
 والاصبع فيكون عليه اكثر ويخل القليل في الكثير وفي الاصبع الكدية
 حكومة عدل وفي عين الصبي ولسانه وذكره اذ لم تعلم صحة حكومة
 عدل وكذلك اذ استهل الصبي واذ تكلم او ابصر او تحرك ذكره
 فقد علم صحة ومن شجر جلاء فذهب عقله او شعر راسه دخل الارش
 الموضحة في الكدية وان ذهب سمعه او بصره او كلامه فعليه الارش
 مع الكدية وفي الجامع الصغير ومن شجر جلاء موضحة فذهب
 عيناه فلاقصاص في ذلك عند اخنوخة **فصل** وفي الكف الموضحة القصاص
 ومن قطع اصبع رجل قتلت اخرى الى جنبها ففيها الارش
 ولاقصاص فيه عند اخنوخة **فصل** وفي الجامع الصغير ومن قطع
 اصبع جمل المفصل الاعلى قتل ما بقى من الاصبع او اليد كلها
 فلاقصاص في ذلك وكذلك ان كسر نصف سن فاستود
 ما بقى ولم يحل خلافا ومن قلع سن وجل فلبت مكانها
 اخرى سقط الارش عند اخنوخة **فصل** وفي الاعلى الارش ومن نزع

وأن رمي جلاله أحرم فلا شيء عليه **كتاب الديات** وفي تشبه
 العمدية مغلظة على العاقلة وكفارة على القاتلة كفارة عن قربة
 مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا يجزئ فيها
 الطعام ويجزئ بدريضع أحد ابويه مسلم ولا يجزئ به ما في البطن
 وهو الكفارة في الخطأ ودية عند الحنفية والى يوسف لغيرها مائة
 مائة الأيل أربعة أخماس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون
 بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة
 وقال حمزة ثلثون حقة وثلثون جذعة وأربعون شاة كلها
 حوامل ولا يثبت التغليب إلا في الأيل خاصة فإن قضى بالدية
 في غير الأيل لم يغلب وفي قتل الخطأ يجب به الدية على العاقلة
 والكفارة على القاتلة والدية في الخطأ مائة من الأبل أو خمسًا
 عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض
 وعشرون حقة وعشرون جذعة ومائة الف دينار والوق
 عشرة الف درهم ولا يثبت الدية إلا بهذه الأضلاع الثلاثة عند
 الحنفية لغيره وقال الأمامية ما أتت به من الغنم الفاشاة ومن الخيل

خلفاء

الخيل ما يتاحله كل حلة نوبان ودية المرأة على النصف من دية
 الرجل ودية المسلم والذي سواه **فصل في ما دوى النفس** وفي
 الدية وفي المارن الدية وفي اللسان الدية وفي الذكر الدية وفي
 الخشعة الدية وفي العقل إذا ذهب بالضبب الدية وفي الحية
 إذا حلت ولم تنبت الدية وفي سحر رأس الدية وفي الحمار
 الدية وفي العينين الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية
 وفي الشفتين الدية وفي الأذنين الدية وفي ندى المرأة الدية وفي
 كل واحد من هذه الأشياء نصف الدية وفي استغار العينين الدية
 وفي إحداهما ربع الدية وفي كإصبع أصابع اليدين والرجلين
 عشر الدية والأصابع كلها سواء وفي كل أصبع فيها ثلث مقل
 ففي إحداهن ثلث الدية وما فيها مفصلان ففي إحداهن نصف دية
 الأصبع وفي كل سن خمس الأيل أو خمس باية درهم والحنان الأض
 كلها سواء ومضرب عضوا فإذا ذهب منفعة فقيمة دية كاملة
 كما لو قطع كاليد إذا شلت والعين إذا ذهب صوءها
فصل في الشجاج الشجاج عشرة الحارصة وهي التي تحرس

أس

١٧٥
 وان كان خطا رفع العياقة مهر مثلها ولهم ثلث ما ترك
 البيت وصية وقال ابو يوسف ومحمد ^{عليهم السلام} كذلك ان تزوجها
 على كيد وقطعت يده فاقص له ما كيد ثم مات فان يمينه ^{اليمين}
 منه ومقتل وليه عكرا فقطع به فالتزم عفي وقد قضى ^{القصاص}
 او لم يقض فعلى قاطع الكيد في ماله دية الكيد في ماله عند الحنفية ^{الله}
 وقالوا لاشي عليه **باب الشهادة في القتل** ومن قتل وله ابنان
 حاضر وغائب فاقام الحاضر البينة على القتل ثم قديم الغائب فانه
 يعيد البينة عند الحنفية ^{الله} وقالوا لا يعيد وان كان خطا لم يعيد
 بالاجماع وكذلك الدين يكمل على الاخر فان كان اقام العالم
 البينة ان الغائب قد عفا فالتشاهد خصم ويسقط القصاص
 وكذلك عبد بين جليلين فان كان الاول ثلثة قبيلة اثنتان
 منهم على اخراثة قد عفي فشهادتهما ماطلة وهو عفو منهما وان صدق
 القاتل ما كذبه بينهم اثلاثا فان كذبها فلا شيء لهما والاخر
 ثلث اكدية واذا شهد الشهود انضربه فلم يزل صاحب
 فراش حتى مات فعليه الكفوف اذ كان عكرا واذا اختلف ^{شاهد}
 ان

شاهدان القتل في الامام اوفي الكبدان اوفي الكبدان كان به القتل
 اوفي احدى قتل بعضا وقال الاخر لا يرى باي شيء قتله
 فهو باطل وان شهد انه قتله وقال لا يدرى باي شيء قتله فغيبه
 الدية استحسانا فاذا اقر رجلان كل واحد منهما انه قتل فلانا
 فقالوا لولى قتلناه جميعا فله يستلها وان شهدوا على رجل انه قتل
 فلانا وشهد اخران على اخر بقتله فقال لولى قتلناه جميعا بطاعة لك كله
باب في اعتبار حالة القتل ومن قتل مسلما فارتد امره اليه ثم وقع
 به السهم فعلى الرامي الدية عند الحنفية ^{الله} وقالوا لاشي عليه والرسول ^{الله}
 وهو مرتد فاسلم ثم وقع به السهم فلا شيء عليه في قولهم جميعا وكذلك
 ان رمى رجلا فسلم وان رمى عبدا فاعتقه مولاه ثم وقع به السهم
 فعليه قيمة للمولى عند الحنفية ^{الله} وقال محمد بن قيس عليه افضل الصلوات
 مريتا الى غير مريتين ومقتضى عليهما انهم فرماه رجل ثم جعل لهما الشهود
 ثم وقع به الحجر فلا شيء على الرامي واذا رمى المجوسى صيدا ثم وقعت
 الرمية بالصيد لم يوكلا وان رماه وهو مسلم فمقتضى كل واحد مني
 المحرم صيدا ثم حذ وقعت الرمية بالصيد فعليه الجوزان وان رمى

ثم يرمى

القصاص وجب المال قليلا كان او كثيرا فان لم يذكر واحدا
 ولا مؤجلا فهو حال ولو كان القتال حرا وعبد فامر الحر بقتل
 العبد جلادان يصلح عن دمها على الف ففعل فالالف على
 الحر ومولى العبد نصفان واذا عفا احد الشركاء من الدم
 او صالح من نصيبه على عوض سقط حق الباقيين من القصاص
 وكان لهم نصيبهم من الدية واذا قتل واحد عملا اقتص من جمل
 واذا قتل واحد جماعة عملا محض اوليا القتولين قتل جماع
 ولا شيء لهم غير ذلك وان حضر واحد قتل به وسقط حق
 الباقيين ومن وجب عليه القصاص فان سقط القصاص
 واذا قطع رجلان يده جلاد واحد فلا قصاص على واحد منهما
 وعليهما نصف الدية وان قطع واحد عيني جلدين فحضر كان
 ان يقطعها يده وياخذ منه نصف الدية يقسمانه نصفين وان
 حضر واحد منها فقطع يده فلا اثر عليه نصف الدية واذا اقر
 العبد بقتل العبد لزمه القود ومزجه جلاد او اقتلوا منه
 الا اقر فانا فعليه القصاص الاول والدية للشاغل عاقلة **فصل**

عنهم

ومن

ومن قطع يده جلاد فمات قتلته عدا قبل استروا يده او قطع يده
 ثم قتلته خطأ او قطع يده خطأ فمات يده ثم قتلته خطأ او قطع
 يده عمدا فمات ثم قتلته عدا فانه تؤخذ بالامر بين جميعا فان قتل
 يده عمدا ثم قتلته عدا قبل استروا يده فان شاء الامام قال قطعوه
 ثم اقلوه وان شاء قال اقلوه وهذا عند ابي حنيفة نعم والاولى يقتل
 ولا يقطع يده وعرضه رجل باية سوط فبرأ من تسعين
 من عشرة ففيه دية ولو حاك ومن قطع يده جلاد فعفا المقتوعة
 يده عن القطع ثم مات من ذلك فعلى القاطع الدية في مال فان
 عفا عن القطع وما حدث منه او على الجناية ثم مات من ذلك فبرأ
 عن النفس ثم ان كان خطأ فهو مكنت وان كان عمدا فهو مشح
 المال وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما اذا عفا القاطع فهو عاقل النفس
 عفو واذا قطعت المرأة يده جلاد فماتت يدها على يده ثم ماتت فليها مهر
 المثل وعلى عاقلتها الدية لكان خطأ خطأ ولو كان عمدا ففي مالها
 فماتت وتزوجها على اليد وما يحدث منها او على الجناية ثم
 مات من ذلك ولا يقطع عدا فليها مهر مثلها ولا شيء عليها

حقومات فعليه القصاص فاذا التقى الصغان من المسلمين
 والمشركون فقتل مسلم مسلما ظن انه مشرك فلا تقود فيه وعليه
 الكفارة ومن شج نفسه وشج رجلا وعقر اسدا واصابة
 فان من ذلك فعلى الاجنبى تلك الكدية **فصل** ومن شجر على
 المسلمين سيفا فلم يمان يقتلوه ولا تنى عليهم وفي الجاهليين
 ومن شجر على رجل اسلحا ونهارا وشجر على عصا في مصر ليلاد
 في غير مصر نهارا فقتله المشرك عليه عدا فلا تنى عليه وان شجر
 عصا نهارا في مصر فقتله المسلم عليه عدا فقتله فان شجر الجحون
 على غيره سادا فقتله المشرك عليه عدا فعليه الكدية في ماله ومن شجر
 على غيره سادا في مصر فقتله ثم قتله الاخر بعد ذلك فعلى القا
 القصاص ومن دخل عليه غيره ليلاد وخرج السرقة فانبه فقتله
 فلا تنى عليه **باب القصاص في ابدن النفس** فمن قطع يد غيره
 عدا من الفصل قطوع يده وان كانت يد اكبر من اليد المقطوعة
 وكذلك الرجل ومارن الانف والاذن ومن ضرب عين رجل
 فقلها فلا قصاص عليه فان كانت قاينة وزهبا ضوها فعليه

القصاص تخم له المرأة ويجعل على وجهه فطن رطب وتغالب عنه
 بالمرأة حتى يذهب ضوها وفي سنن القصاص فان كانت
 سنن القصاص منه اكبر من سنن الاخر في كل شجرة يمكن فيها
 المماثلة القصاص ولا قصاص في عظم الا في السن وليس في ابدن
 النفس شبه عدا وانما هو عدا وحط ولا قصاص بين الرجل والمرأة
 فيما دون النفس ولا بين الحر والعبد وجب القصاص في الاطراف
 بين المسلم والكافر ومن قطع يد رجل من نصف الساعد وجرح
 جايته فبرأ منها فلا قصاص عليه وان كانت يد المقطوع مجهزة
 ويد القاطع شللا او اناضلة الاصابع والمقطوع بالخيار ان
 قطع اليد العيبة ولا تنى له غيرها وان شاء اخذ الارش كاملا
 ومن شجر رجلا فاستوعبت الشجرة ما بين قرنيه ولا تنى
 ما بين قرنيه الشاج فالشجور بالخيار ان شاء اقتصم بقدر
 شجرة بيتي من اي الجانبين شاء وان شاء اخذ الارش كاملا
 ولا قصاص في اللسان ولا في الذكر الا ان يقطع الرجل شغته
فصل واذا اصطلم القاتل اوليا المقتول على ما اسقط

وجعلت رهنا مكانه حتى يجلب الدين وان كان معسرا سعى العبد
 في قيمة وقضى به الدين وكذلك ان استهلك الرهن الرهن فان
 استهلكه لجنبه فالرهن هو الخصم في تضمينه وياخذ القيمة منه
 رهنا في يده واذا اعار الرهن للرهن للرهن فقبضه خرج
 من ضمان الرهن وكذلك ان دخله عيب فان هلك في يد ^{الرجل} ^{الضامن}
 هلك بغير شيء وللمرته ان يسير جمل اليه فاذا اخذه عاد
 وجناية الرهن على الرهن مضمونة وجناية الرهن عليه ^{تسقط}
 من دينه بقدرها وجناية الرهن على الرهن والرهن وعلى
 مالها هدمه وقال اجابته على الرهن معتيرة ومن رهن عبدا
 يساوي القابل الى الجمل فنقص في السفر فرجعت قيمته الى
 مائة ثم قتله رجل وعزم قيمته مائة ثم حل الجمل فان الرهن
 يقبض المائة قضاء من حقه ولا يرجع على الرهن بشئ وان كان امر
 الرهن ببيعة باع مائة وقبض المائة قضاء من حقه ورجع ^{تسعى}
 فان قتله عبد قيمته مائة يدفع اليه مكانه افتكه بجميع الدين
 وقال محمد بن عيسى هو بالخيار ان شاء افتكه بجميع الدين وان شاء

سلم عبد الله فمضى الى الرهن بالرهن واذا مات الرهن باع وصية
 الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا
 امر ببيع **قصاصة** ومن رهن عسيرا بعشرة وقيمة عشرة فخرج ثم
 صار خلايسا وي عشرة فهو رهن بالعشرة ولو رهن ثاقل قيمته
 عشرة بعشرة فان فلع جلدتها فصار يساوي درهما فهو رهن
 بدينه وما الرهن للرهن ويكون رهنا مع الاصل فان هلك هلك
 بغير شيء وان هلك الاصل وبقي الثمن افتكه الرهن بحصة يقيم
 الدين على قيمة الرهن يوم القبض وقيمة الثمن يوم العكاف ^{والا}
 الثمن افتكه الرهن به ويجوز ان ياتي في الرهن ولا يجوز في الدين ^{على}
 ومحمد بن عيسى لا يصير الرهن رهنا بها وقال ابو يوسف ثم يجوز الزيادة
 بالدين ايضا فان رهن عبدا يساوي القابل امره رهن ثم اعطاه
 عبدا اخر قيمته الف رهنا مكان الاول فالاول رهن حتى يردده الى
 الرهن والمرفق في الاخرامين حتى يجعله مكنى القتل **كما الجنائيات**
 القتل على خمسة اوجبة عمد وشبهة عمد وخطا وما جرى مجرى الخطا
 والقتل بسبب فالعمل ما تقرر به بسلاح او ما جرى مجرى ^{السلاح}

المشتري الثمن حالا او يدفع قيمة الرهن رهنا ومن اشترى
شأبه اعم فقال للبائع امسك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن
فالثوب رهن **فصل** ومن رهن عبدين بالكن فقصى حصته
لحدهما لم يكن له ان يقبضه حتى يؤدي باقي الدين فان رهن عينا
واحدة عند جليلين يدين لكل واحد منها عليه جاز وجميعها رهن
عند كل واحد منها حصته دينها فان قضى احدهما دينه كان كل واحد
رهنا في يد الاخر حتى يستوفي الاخر دينه فان اقام الرجل كل
واحد منها الكفيلة على رجل انه رهنه عبد الذي في يده وقبضه
فهو باطل وان مات الرهن والعبد في ايديهما اقام كل واحد
منهما بينة على ما وصفنا كان في يد كل واحد منهما نصف رهنا يسع
حقه استغنا **انا** **الرهن بوضع على يد**
واذا اتفقا على وضع الرهن على يد عدل جاز وليس للمرتن
ولا للراهن اخذه فريده فان هلك في يده هلك في ضمان
المرتن واذا وكل الرهن لمرتن والعدل او غيرها يبيع
الرهن عند حلول الدين فالوكالة حائزة ولا شرط

شرطت في عقد الرهن فليس للراهن ان يعزل الكفيل وان غل
لم يعزل وان مات الرهن لم يعزل والكفيل ان يبيعه بغير محض
من ورثة وان مات المرتن فالوكيل على وكالة فان مات الكفيل
انتقضت الوكالة وليس للمرتن ان يبيعها الا برضا الرهن فان
حل الاجل وبإي الكفيل الذي في يد الرهن ان يبيعه والرهن عاين
على بيعه وكذلك الكفيل يوكله غيره بالخصوصه وغاب الكفيل فإي
اجبر على الخصومة وان باع العدل الرهن وفي المرتن الثمن
استحق الرهن فيضمن العدل وان شا العدل ضمن الرهن
وان شا ضمن المرتن الثمن الذي اعطاه وان مات الكفيل لم هو
ثم استحقه جلا وضمن الرهن القيمة فقدمت بالدين وان ضمن
المرتن القيمة رجع على الرهن لما ضمن من القيمة **التصريح**
والجناية واذا باع الرهن بغير اذن المرتن فالبيع
موقوف ان اجاز المرتن جاز وان قضاه الرهن دينه جاز
وان اعتق الرهن ه عبد الرهن فقد عتقه فان كان الدين
حالا طوب باءا الدين وان كان مؤجلا اخذ منه قيمة العبد

بالقبض وإذا قبض الرهن من الرهن هو من غلبه من ثم العقد فيه
 وما لم يقبضه فالرهن بالخيار إن شاء سلمه وإن شاء باع الرهن
 فإذا سلم إليه فقبضه دخل في ضمانه ولا يبيع الرهن إلا بدين مضمون
 وهو مضمون بالدين من قيمة ومن الدين فإن هلك في يد الرهن
 وقيمة الدين سواء صار للرهن مستوفيا الدين حكما وإن كانت
 قيمة الرهن أكثر من الفضل أمانته وإن كانت أقل سقط من
 الدين بقدرها ويحل للرهن بالفضل والرهن أن يطالب الرهن
 بدينه ويحبسه به وإن كان الرهن في يده وليس عليه شيء من
 البيع حتى يقضيه الدين فإذا قضاه الدين قيل له سلم الرهن إليه
 وللمرتهن أن يحفظ الرهن بنفسه وزوجه ودله وخادمه الذي
 في عياله وأن يحفظ غيره من في عياله أو ورعه ضمن فإذا تعدى
 المرتهن في الرهن ضمن ضمان الغصب بجميع قيمته واجرة البيت
 الذي يحفظ فيه الرهن على المرتهن وكذلك اجرة الحافظ واجرة
 الراعي ونفقة الرهن على الرهن **يا يجوز ان يهاجمه والارتهان به**
وما لا يجوز ولا يجوز رهن المشاع ولا رهن ثمره على رؤس

التخل

التخل دون التخل ولا ذبح الأرض ولا رهن التخل والأرض
 دونها ولا يبيع الرهن بالأمانات كالودائع والضاريات ومال
 الشراكة والرهن بالدين بالطلوع يبيع الرهن برأس مال السلم
 ومن الصرف والسلم فيه والرهن بالبيع باطل فإن هلك ذهب غير
 شيء وإن هلك الرهن بدين الصرف ورأس مال السلم في مجلس العقد
 ثم الصرف والسلم وصار للرهن مستوفيا وإن هلك الرهن بالسلم
 فيه بطل السلم بهلاكه يعني يصير مستوفيا للسلم فيه ولا يبيع الرهن
 للموالدبر والمكاتب وأم الولد ويجوز أن يرهن الأب بدين عليه
 عبداً له الصغير ويجوز رهن الكراهم والكذائير والمكبل والخنزير
 فإن رهنهت بجنسها هلكت بمنزلها من الدين وإن اختلفا في الجنس
 وفي الكاهن الصغير فإن رهن أبوي فضة ووزن عشرة بعشرة فضا
 فهو قضا بأقربه فكيف بغيره إذا كانت قيمة مثله ووزن أكثر فإن
 كانت أقل فهو على الاختلاف ومن باع عبداً على أن يرهنه المشتري
 شيئاً بعينه فامتنع المشتري من تسليم الرهن لا يجبر عليه لكن أن يبيع
 بالخيار إن شاء رضى بترك الرهن وإن شاء فسخ البيع إلا أن

يدفع

اذ اطيح حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه جلا وان اشتد ولا باس
 بالانتباه في كدباء والمختم والمزق والتغير واذا انحلت الخن
 حلت سواء صارت خالا بنفسها او بشئ طرغ فيها ولا تخلصها
 ويكره شرب دودي الخمر والامتشاط به ولا يجدر شاربها ان يسكب
كتاب الصيد يجوز الاصطياد بكلب العلم والفهد واليافى
 وسائر الخواص العالمة وفي الجامع الصغير وكل شئ عملته من
 ذى ناب من السباع وذى مخالب من الطير فلا باس بصيده
 ولا خير فيما سوى ذلك الا ان تدره فكانت وتعلم الكلب ان يترك
 الاكل ثلث مرات وتعلم اليافى ان يرجع ويحجب اذا دعوت له واذا
 ارسله المعلم او بازيه وذكر اسم الله تعالى عنده راسا فاخذ الصيد
 وجرحه فمات حل اكله فان اكل منه الكلب او الفهد لم يؤكل
 وان اكل منه اليافى اكل وان ادرك المرسل الصيد حيا وجب عليه
 ان يذكيه وان ترك تركته حتى مات لم يؤكل وان حنقه الكلب
 ولم يجره لم يؤكل وان تاركه كلب غير معلم او كلب مجوسى او
 كلب لم يذكر اسم الله تعالى لم يؤكل واذا ارسل المسلم كلبه فزجه

مجوسى فانزج فلا باس بصيده ولو ارسله مجوسى فزجه مسلم
 فانزج لم يؤكل وان لم يرسله احد فزجه مسلم فانزج واخذ الصيد
 فلا باس بكله واذا شئ الرجل عند رمي اكل ما اصاب اذ جرحه السم
 فمات وان ادركه حيا ذكاه وان لم يذكه لم يؤكل واذا وقع السم بالصيد
 فتحامل حتى غاب ولم يذك في طلبه حتى اصابه ميتا اكل وان قد
 عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يؤكل وان رمى صيدا فوق الماء او وقع على
 سطح او جلد ثم ندى منه الى الارض لم يؤكل وان وقع على الارض
 ابتداء اكله وما اصاب الحارث بعرض لم يؤكل وان جرح اكله ولا يؤكل
 ما اصابه البندقة فمات بها واذا رمى الى صيد فقطع عضوا منه
 اكل الصيد ولم يعضه وان قطع اثنائنا والاكثر مما يلي البحر اكل
 الكمل ولا يؤكل صيد المجوسى والمتردد الوثنى ومن رمى صيدا فاصابنا
 ولم يفقه ولم يجره من حين المتاع فراه اخر فصله في المثنى ويؤكل
 وان كان الاول اثنى فراه الثانى فقتله لم يؤكل والثانى ضامنه
 للاول غير ما نقضه جرحته ويجوز اصطياد ما يؤكل من الحيوان
 وما لا يؤكل **كتاب الرهن** الرهن ينعقد بالايجاب والقبول

يقيده ولا بأس بالحفنة ولا بأس برزق القاضي ولا بأس بان تنقلا
 الامة ولم اولد بغير محرم **كتاب احياء الموات** الموات ما لا يتفق
 به من الاراضي لا تقطع على الماء عنه او غلبة الماء عليه وما اشبه ذلك
 مما يمنع الزراعة وكان منها عادي الامالك له او كان ملكا في الاسلام
 لا يعرف له مالك بعينه وهو بعد من القرية بحيث اذا وقف
 انسان من اقصى الكاهم فصاح لا يسمع الصوت فيه فهو موات
 من احياء باذن الامام ملكه ومن احياء بغير اذن الامام لم يملكه
 عند الحنفية نعم وقالوا يملكه ويملك الكفني بالاحياء يملك المسلم
 ومن حارضا ولم يعمه حائلك سنيي تخذها الاسم ودفعها الي
 غيره ولا يجوز احياء ما قرب من الكاهم ويترك مرعا اهلا القرية
 ومطرحا حصا يدع ومن حفر بئر في بئرته فله حريمها فان كانت ^{للعطن}
 فحريمها اربعون ذراعا وان كانت للناسخ فستون ذراعا فاذا كان
 وهذا عندها اما عند الحنفية نعم فاربعون ذراعا وان كانت
 عينا فحريمها خمسة اذراع وفي رواية ثلث مائة ذراع فمن اراد
 يحفر في حريمها منع منه وما تركه الكهات والجدلة وعدل عنه

عنه ويجوز عوده لم يحياؤه وان كان لا يجوز ان يعود اليه فهو
 كالموات اذا لم يكن حريمها العامر ومن كان له نهر في ارض غيره فليس له
 حريم عند الحنفية نعم الا ان يقيم بنية على ذلك وقاله مسنة النهر
 يشي عليها ويلقى عليها طينه وفي الجامع الصغير نهر رجل الى الحنفية
 ولا خلاف المسنة ارض تلقى فيها وليست المسنة في يد واحد منها فهي
 لصاحب الارض عند الحنفية نعم وقال صاحب النهر حريم الملقى طينه
 وغير ذلك **كتاب الاشربة** قال الاشربة الحرم اربعة اذرع وعصير
 العنب اذا غلا واشتد قذف بالركن يجرم قليلا وكثيرا والعصير
 اذا طبخ حتى ذهب اقل من ثلثه وهو كطلاء المذكور في الجامع الصغير
 وسوى ذلك من الاشربة فلا بأس به فقال ابو يوسف يقول ما كان من
 الاشربة يبقى بعد ما يبلغ عشرة ايام ولا يفسد فاني اكره ثم جمع الى قول
 الحنفية نعم وقال في المختصر ونبيذ الكرم والكرنب اذا طبخ كلا واحد منهما
 ادنى بطبخه حلال وان اشتد اذا شرب منه ما يغلب على طنه لانه لا يسكر
 من غير لهو ولا طرب ولا بأس بالخليطين ونبيذ العسل والكتبخ
 نبيذ الحنطة واكتعير واكثر حلال وان لم يطبخ وعصير العنب

انما اشتد طهرا قال في جامع الصغير
 ونبيذ الكرم وهو كمر ونبيذ الكرم

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

الان يسر على الناس ويكرم بيع السلاح في ايام الفتنة ولا باس
 امكنه ضيعة او ما جلبه من بلاد افرطيس يحترق ولا ينبغي
 سلطان
 منه وعلى
 هذا اذا
 ما سئل
 وورثه

والمسافر اصحية ووقت الاصحية يدخل بطالع الفجر من يوم
 الفجر الا انه لا يجوز لاهل الامصار الذبح حتى يصلي الامام العبد
 فاما اهل السواد فيذبحون بعد الفجر وهي جائزة في ثلثة ايام يوم
 النحر ويومان بعده ولا يصح بالعمياء والعوراء والمرجأ التي
 لا يشي الى المنك ولا التجفأ ولا تجرى مقطوع الاذن والذنب
 ولا الذي ذهب اكثر اذنها فان بقي اكثر الاذن والذنب جاز
 وفي الجامع الصغير وان قطعي الذنب والاذن او العين او الآلية
 الثلث او الاقل اجزاء وان كان اكثر لم يجز عند حنيفة نعيم وقالوا اذا
 بقي اكثر من النصف اجزائه قال ابو يوسف لم يجز بقولي با حنيفة نعيم
 فقال قول هو قولك ويجوز ان يصح بالحاء والحضي والثولع والاصحية
 من الابل والبقر والغنم يجزى من ذلك كله الا في صاعدا الا الضأن
 فان الجاني منه يجزى واذا اشترى سبعة بقرة ليضحي بها فماتت
 احدهم قبل يوم الفجر وقالت الكورثة اذبحوها عند عنكم اجرام
 وان كان شريك الستة نصرانيا او رجلا يريد اللحم لم يجز عز وجل ثم
 ويحل من لحم الاصحية ويطعم الاغنياء والفقراء ويدعو ويستحب

ان لا تنقص الصدقة من الثلث وتصدق على عائلها او يعول
 منه انه يستعمل في البيت والافضل ان يذبح اصحية بيده
 ان كان يحسن الذبح ويكره ان يذبحها الكتابي واذا غلظت
 فذبح كل واحد منهما اصحية الا خراجها عنها ولا ضمان عليها
كتاب الكراهية باب الكراهية في الاكل والشرب وتكره
 لحوم الاثن والبانها وابوال الابل وقال ابو يوسف ومحمد نعيم لا بأس
 بها بائنا الابل قال نعيم وتاويل قول ابو يوسف نعيم انه لا بأس بها
 للذاري ولا يجوز الاكل والشرب والادهان والتنطيب في
 انية الذهب والفضة للرجال والنساء ولا بأس استعمال ائنة الفضة
 والبلور والعقيق ويجوز الشرب في الاناء المفضض عند حنيفة
 والكوب على السرج المفضض والجلوس على الكرسي المفضض اذا كان
 يبتقى موضع الفضة ومن ارسل الجير المجوسيا او خادما فاما
 لما قال اشترى من يهودي او نصراني او مسلم وسعة كحل
 ويجوز ان يقبل في الهدية والاذن قول الهيد والحارثية
 وفي الجامع الصغير ويقبل في الهدية المعالاة قول الامام

الذابح التسمية عند الذبيحة ميتة لا يؤكل وإن تركها ناسياً أكل
 ويكره أن يذكر مع اسم الله تعالى غيره وإن قيل عند الذبيحة أنهم
 قبل من فلان وإن قال ذلك قبل التسمية وقبل أن يضع الذبيحة
 فلا بأس به الذبيحة في الحلق واللب في الجامع الصغير لا بأس بالذبيحة
 في الحلق كله وسطه وأعلى وأسفله والعروق التي تقطع في الأ
 أربعة الحلقوم والرئ والودجان فإذا قطعها حل الأكل وإن
 قطع غيرها فذلك عند الحنفية وقال الأئمة من قطع الحلقوم
 والرئ ولحد الودجين وإن قطع نصف الحلقوم ونصف الود
 لم يؤكل وإن قطع أكثر من الوداج والحلقوم قبل أن يموت
 أكل في الجامع الصغير ولم يحل خلافاً ويجوز الذبيحة بالظفر
 والقرن والعظم والسن إذا كان منزوعاً ويجوز الذبيحة بالليطة
 والمروية وبكل شيء أنه لا دم إلا السن القائم والظفر القائم فإن
 الذبوح بهاميته ويستحب أن يحل الذابح شفرته ومن بلغ
 بالسكين الخنق أو قطع الرأس كره له ذلك ويكره ذبحه فإن
 ذبح الشاة من قفاها بقيت حيّة حتى قطع العروق يؤكل ويكره

كوة

داج

حله

يكره

ويكره وأن مات قبل قطع العروق لم يؤكل وما استأنس من الصيد
 فذكاة الذبيحة وما توحش من النعم فزكوة العقر والجرح والسحب
 في الأبدان فأن ذبحها جاز ويكره والسحب في البقر والغنم الذبيحة
 فإن غرّها جاز ويكره ومن غرناقة أو ذبح بقره أو شاة فوجد
 في بطنها جنيهاً ميتاً لم يؤكل اشترط أن يشترط في ما يحل الأكل ولا
 ولا يجوز الأكل كل ذي ناب من السباع ولا ذي مخلب من الطيور
 ولا بأس بغراب الزرع ولا يؤكل إلا بقعي الذي يأكل الخيف ويكره أكل
 الضبع والضب والذئب والسليمان والحشرات كلها ولا يجوز أكل
 لحم حمر الأهلية والبغال ويكره أكل لحم الفرس عند الحنفية ونهى ولا بأس
 بأكل الأرنب وإذا ذبح ماله يؤكل لحمه طهر لحمه وجلده إلا الأدمى والميت
 فإن الركوة لا تعمل فيها ولا يؤكل من حيوان الماء إلا السمك ويكره
 أكل كطافي منه ولا بأس بأكل الجرب والمارمهي وأنواع السمك و
 الجراد ملاذ ذكاة **كتاب الاضحية** الاضحية واجبة على كل مسلم مقيم
 موسر في يوم الاضحية عن نفسه وعن أولاده الصغار يذبح عن كل
 واحد منهم شاة أو يذبح بقره أو بدنة عن سبعة وليس على الفقير

يجل

ولا يحل

عند الخليفة نفع ويرجع بحصته ذلك في نصيب شريكه قال ابو
نفس القسم **كتاب المزارعة** قال ابو حنيفة نعم المزارعة با
والربع باطلا فان سقى الارض وكرها ولم يخرج شئ فلا اجر
مثله وقال هي جائزة وهي عندها على اربعة اوجه اذا كانت الارض
والبذر لولد والعمل للبقر لاخر جائز المزارعة وان كانت الارض
لولد والعمل والبقر والبذر لولد جائز وان كانت الارض
والبقر والبذر لولد والعمل من اخراج وان كانت الارض والبقر
لولد والعمل والبذر لاخر فمى بالطله ولا تقع المزارعة الا على مد
معلومة وان يكون الخارج شايعا بينهما فان شرط احداهما قفرا
مسماة فمى باطلا وكذلك ان شرط احداهما على المذبات والسواقي
واذا حلت المزارعة فالخارج على الشوط وان لم يخرج الارض شئ
فلا شئ للعامل واذا فسدت المزارعة فالخارج لصاحب البذر
فان كانت البذر من رب الارض فللعامل اجر مثله لايزاد على
مقدارها شرط من الخارج وقال محمد بن نفع له اجر مثله بالغابا بنية
وان كان البذر من قبل العامل فلصاحب الارض اجر مثله فان

١٦٠
فان عقدت المزارعة فامتنع صاحب البذر من العمل لم يجبر
عليه وان امتنع البذر ليس من قبل البذر لغير الحاكم على العمل
واذا مات احد المتعاقدين بطلت المزارعة واذا انقضت
مدة المزارعة والزرع لم يدر لك كان على المزارع اجر مثل نصيب
من الارض الى ان يستحصل والنفقة على الزرع عليه ما على مقدار
حقوقها وكذلك اجره الحصاد والرفاع والدياس والتذرية
عليه بالمخصص فان شرطاه في المزارعة على العامل فسدت **كتاب**
المساقاة قال ابو حنيفة نعم المساقاة بغير من الثمرة باطلا وقال
جائزة اذا ذكر مدة معلومة وسمى جزء من الثمرة مشاعا وتجوز
المساقاة في النخل والشجر والكرم والرباط واصول الساذج
فان دفع خلاصة ثمرة مساقاة والثمره تزيد بالعمل جائز وان كانت قد
انتهت لم تجز واذا فسدت المساقاة فللعامل اجر مثله
وتبطل المساقاة بالموت وتفسخ بالاعذار كما تفسخ العجارة
كتاب النبايح ذبيحة المسلم والكتابي حلال ولا يؤكل ذبيحة
المجوسي والمترد والوثني والحرم يعني من الصيد وان تركه

فصل في ما يقسم ولا يقسم وإذا كان كل واحد من
الشركاء ينتفع بنصيبه قسم يطلب أحدهم وأن كان ينتفع
أحدهم والاخر يستغرم به لفئة نصيبه فان طلب صاحب الكثرة
قسم وإن طلب صاحب القليل لم يقسم وإن كان كل واحد
منها يتضرر لم يقسم بالابتراضيهما ويقسم العروض اذا
كانت من صف واحد ولا يقسم الجنس بين بعضها في بعض
وقال الإحنيفة نعم لا يقسم الرقيق والجواهر لتفاوتة وقالوا
يقسم الرقيق ولا يقسم حمام ولا بئر ولا رجا إلا ان يكون يترأ
الشركاء وإذا كانت دور مشتركة في مصر واحد قسمت كل
دار على حدة لها في قول الإحنيفة نعم وقالوا ان كان الأصل لهم
قسم بعضها في بعض بعضها وان كانت دارا وضعية ودارا
وحاوتا يقسم كل واحد منها على حدة **فصل في كيفية القسمة**
وينبغي للقاسم ان يصور ما يقسم ويعده ويذكره ويقوم
البناء ويفر كل نصيب من الباقي بطريقة وشربة حتى لا
يكون لنصيب بعضهم الاخر يتعلق ثم يكتب أسامهم

قسمها

اسامهم ويجعلها قرعة ثم يلقب نصيبا بالاول والذي
يليه بالثاني والثالث على هذا ثم يخرج القرعة فمن خرج اسمه
اولا فله السهم الاول ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني ولا يدخل
في القسم الداهم والدنانير الا بتراضيهما فان قسم بينهما ولا يتم
مسيل في ملك الاخر او طريق لم يشترط في القسمة فان استقر في
الطريق والمسيلة عنه ليس ان يستطرف ومسيل في نصيب الاخر
وان لم يكن فصح القسمة وإذا كان سفلا لعلوله وعلو لاسعلاه
وسفلا لعلوقه وكل واحد على حدة وقسم بالقينة ولا معتبر بغير ذلك
وإذا اختلف القاسمون وشهد القاسمان قبلت شهادتهما **باب**
دعوى الخلط في القسمة لا تتعلق فيها وإذا ادعى أحدهما ^{الخلط}
فزعم ان ما اصابه شأ في يد صاحبه وقد شهد على نفسه بالادعاء ^{استفاد}
لم يصدق على ذلك الابنية وان قال استوفيت حقي ولخذت بعضه
والقول قول خصمه مع يمينه وان قال اصابني الى موضع كذا فلم ^{يسلم}
الي ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء وكذبه شريكه تعا لفا وفتحت
القسمة وإذا استحق بعض نصيب احدها بعينه لم تفسخ ^{القسمة}

وإذا قيل له المشتري فلان فسلم الشفعة ثم علم انه غيره فله
 الشفعة **فصل** وإذا باع دار الاموال فباع في طول
 الخد الذي يلي الشفع فلا شفعة له وإن ابتاع منها شيئاً
 ثم ابتاع بقيتها فالشفعة للجار في السهم الاول دون الثاني
 وإذا ابتاعها بشئ ثم دفع اليه فباعه فالشفعة بالثمن دون
 الثوب ولا تكم الحلية في اسقاط الشفعة عند يوسف
 وتكره عند محمد بن القاسم **مسائل متفرقة** وإذا اشترى خمسة نفر
 دار من رجل وللشفيع ان يأخذ نصيب احدهم وإن تركها
 رجل من خمسة اخذها كلها أو تركها ومن اشترى نصف دار
 غير مقسوم فقا سم البائع اخذ الشفع النصف الذي
 صار للمشتري أو يبيع ومن باع دار وله عبد ماذون عليه
 دين فله الشفعة وكذلك ان كان العبد هو البائع فلولاه ^{الشفعة}
 وتسليم الاب والوصي الشفعة على الصغير جاز عند الحنفية
 ياب يوسف بن القاسم وقال محمد وزفر هو على شفعة اذا بلغ ^{العلم}
كتاب القسمة ينبغي للقاضي ان ينصب قاسماً يقسم ^{الاجر} ويجب

ويجب ان يكون عدلاً موثقاً بالقسمة ولا يجبر القاضي المدين
 على قاسم واحد ولا يترك القسام يشتركون ووجه القسمة على
 عدد الرؤس عند الحنفية بنقله وقال على قبله لا نصباً وإذا حضر ^{الشركاء}
 عند القاضي وفي ايديهم دار وضيعة ادعوا انهم ورثوها عن فلان
 لم يقسمها القاضي عند الحنفية ^{بنقله} حتى يقيموا البينة على موته وعدد
 ورثته وقال صاحباه يقسمها ما عترفهم ويذكر في كتاب القسمة انه
 قسمها لمعلم فان كان المال المشترك ما سوى العقار وادعوا انه
 ميراث قسم في قولهم ولو ادعوا في العقار انهم اشتروه قسم بينهم
 وان ادعوا الملك ولم يذكر وكيف انتقل اليهم قسم بينهم وفي الجا
 الصغير ارض او عاها جلان واقاما البينة انها في ايديها فاراد
 القسمة لم يقسم حتى يقيموا البينة انها لها واذا حضر وارثان واقاما
 البينة على الوفاة وعدد الورثة والدار في ايديهم ومعهم وارث غائب
 قسمه القاضي بطالب الحاضر بن ونصب للغائب وكلا يتقبض
 نصيبه واذا كانوا مشركين لم يقسم مع غيبة احدهم وان كان ^{العقار}
 في يد الوارث الغائب لم يقسم واذا حضر وارث واحد لم يقسم وانهم

ارضا على ثقلها ثم اخذها الشفيع ثمها وكذلك ان ابتاع
 وليس في التخلل ثم فاشترى فان جده الشفيع سقط
 عن الشفيع حصته قال وهذا جواب الفصل الاول في
 الوجه الثاني اخذها سوى اكثر من جميع الثمن ان شابا **باعت**
الشفيع **والاوجب** الشفيع ولجبة في العقار وان كان مما لا يقسم
 ولا شفيع في العروضة والسفن والسلم والذمي في الشفعة سواء
 واذا ملك العقار بعوض وهو مال وجبت فيه الشفعة ولا شفيع
 في دار يتزوج الرجل عليها او خال المرأة بها او يتاجر بها
 رادا او يصلح بها عن دم عدا ويعتق عليها عبدا او يصلح
 عنها بائنا فان صالح عنها بائنا وسكوت وجبت الشفعة
 ولا شفيع في الهبة الا ان يكون بعوض مشروط ومن باع
 الخيار فلا شفيع للشفيع فان سقط الخيار وجبت الشفعة
 وان اشترى بشرط الخيار وجبت الشفعة ومن ابتاع دارا
 شرا فاسدا فلا شفيع فيها ومن المتعاقدين الفسخ وان سقط
 الفسخ وجبت الشفعة واذا اقسما الشركاء العقار فلا شفيع

شفيع لخيارهم بالقيمة واذا اشترى دارا فسلم الشفيع الشفعة
 ثم ردها المشتري بخيار رخصة او بشرط او بعيب او بقضاء او قبل
 فلا شفيع للشفيع وان ردها بغير قضاء او بقبول البيع فلا شفيع
 الشفعة وذكر في الجامع الصغير ولا شفيع في قيمة ولا خيار ردة
 وهو بكسر الراء **باب باطل الشفعة** فاذا ترك الشفيع ارشها
 حين علم بالبيع وهو يقدر على ذلك بطلت شفيعته وكذلك ان
 اشهد في المجلس ولم تشهد على احد المتبايعين ولا عند العقار
 وان صالح من شفيعته على عوض بطلت الشفعة ورد العوض وان
 مات الشفيع بطلت شفيعته وان مات المشتري لم تبطل وان
 باع الشفيع ما يشفيع به قبل ان يقضى له بالشفعة بطلت الشفعة
 ووكله بالبيع اذا باع وهو الشفيع فلا شفيع له وكذلك ان ضمن
 المدرك عن البايع وهو الشفيع ووكل المشتري اذا ابتاع
 فله الشفعة واذا بلغ الشفيع انها بيعت بالف فلم يعلم انها
 بيعت باقل او بمحنة او شعير قيمتها الف او اكثر فتسليمه باطل
 وله الشفعة وان بان انها بيعت بدنانير قيمتها الف فلا شفيع

لا يقضى حتى يحضر الشفيع الثمن وان احضر الشفيع البائع او
 المبيع في يد فلان يخاص في الشفعة ولا يسمع القاضي البينة حتى
 يحضر المشتري فبفسخ البيع بشهده ومنه ويقضى بالشفعة على
 البائع ويجعل المدة عليه ومن اشترى دارا لغيره فهو الخضم للثمن
 الا ان يسلمها الى المولى واذا قضى للشفيع بالدار لم يكن رآها
 فله خيار الروية وان وجد بها عيبا فلان يردّها وان كان اشترى
 بشرط الكبراه منه **فصل في الاختلاف** واذا اختلف الشفيع
 والمشتري في الثمن فالقول للمشتري فان اقام البينة فالبينة
 بينة الشفيع عند الحنفية ومحمد بن القاسم وقال ابو يوسف ثمة البينة
 بينة المشتري واذا ادعى المشتري ثمنا وادعى البائع اقل فثمن
 يقضى الثمن اخذها بما قال البائع وكان ذلك عطا عن المشتري
 وان كان قبض الثمن اخذها بما قال المشتري ولم يثبت القول البائع
فصل في ما يؤخذ به للشفيع واذا لحط البائع عن المشتري
 بعض الثمن يسقط ذلك عن الشفيع وان حط جميع الثمن
 لم يسقط الشفيع وان زاد المشتري البائع في الثمن لم تلزم

هذا هو الحق في الشفعة
 وان كان المشتري قد قبض الثمن
 ولم يثبت القول البائع
 فله خيار الروية
 وان كان قبض الثمن
 ولم يثبت القول البائع
 فله خيار الروية
 وان كان قبض الثمن
 ولم يثبت القول البائع
 فله خيار الروية

تلزم الزيادة الشفيع ومن اشترى دارا يعرض اخذها له
 الشفيع بقيمة وان اشترى اها بكيلا او موزون اخذها بمثل
 وان باع عقارا بعقار اخذ الشفيع كل واحد منهما بقيمة الاخر فان
 باع بثنى مؤجل فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها بثنى حال وان
 صبر حتى يقضى الاجل ثم ياخذها واذا اشترى ذمتي دارا
 بجزا او خنزير وشفيعها ذمتي اخذها بمثل الجزية والخنزير وان
 كان شفيعها مسلما اخذها بقيمة الجز والخنزير **فصل في**
 واذا ابى المشتري او غرس ثم قضى للشفيع بالشفعة فهو بالخيار
 ان شاء اخذها بالثمن وقبض البناء والغرس وان شاكلف
 المشتري قلعه ولو اخذها الشفيع فبني فيها او غرس ثم تفتت
 رجوع بالثمن فلا يرجع بقيمة البناء والغرس واذا انتهت المدة
 او اختلف بناؤها او جف شجر البستان بغير فعل احد
 بالخيار ان شاء اخذها بجمع بالثمن وان شاكل وان نقص
 المشتري البناء قيل للشفيع ان شئت خذ العرصه بمحضتها
 وان شئت فذر وليس للشفيع ان ياخذ النقص ومن ابتاع

فصاحب الخمر ان يخذ الخمر غير شئ وياخذ جلد البتة و
يرد عليه ما زاد الدباغ فيه وان استهلكها ضمن الخمر ولم يضمن
الجلد عند جنيته ثم قال يضمن قيمة الجلود مدبوغا ويعطى
ما زاد الدباغ فيه ومن كسر اسلم بربط او طبلا او مزمارا
او دفا او اهرق له سكر او منصفافه وضامن وبيع هذه الاشياء
جائز عند جنيته ثم قال لا يضمن ولا يجوز بيعها ومن غصب
ام ولدا او مدبرة فمات في يده ضمن قيمة المدبرة ولم يضمن قيمة
ام الولد عند جنيته وقال يضمن قيمتها **كتاب الشفعة**
الشفعة واجبة للخليط في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع كما
والطريق ثم للجوار وليس للشريك في الطريق والجوار شفعة مع الخليط
في الرقبة فان سلم فالشفعة للشريك في الطريق وان سلم اخذها
الجوار ولا يكون الرجل الجذوع على الحائط شفيع شريكه ولكنه شفيع
جوار والشريك في الخشبة يكون على حائط الدار جارا واذا
اجتمع الشفعة فالشفعة بينهم على عدد رؤسهم ولا يعتبر اختلاف
الاملاك والشفعة تجب بعقد البيع وتستقر بالاشهاد ويملك

في كل سنة يبيع من الخمر ما يملكه من الخمر
في كل سنة يبيع من الخمر ما يملكه من الخمر
في كل سنة يبيع من الخمر ما يملكه من الخمر
في كل سنة يبيع من الخمر ما يملكه من الخمر
في كل سنة يبيع من الخمر ما يملكه من الخمر
في كل سنة يبيع من الخمر ما يملكه من الخمر
في كل سنة يبيع من الخمر ما يملكه من الخمر
في كل سنة يبيع من الخمر ما يملكه من الخمر
في كل سنة يبيع من الخمر ما يملكه من الخمر
في كل سنة يبيع من الخمر ما يملكه من الخمر

ويملك بالاحتذاء سلمها المشتري او حكم بها الحاكم **باب**
طلب الشفعة والخصومة فيها واذا علم الشفيع بالبيع اشهد
في مجلسه ذلك على المطالبة ثم ينهض فيه فيشهد على البائع ان كان
المبيع في يده او على المبتاع او عند العقار فاذا فعل ذلك استقر
الشفعة ثم لا تسقط بالخير عند جنيته وقال محمد ان تركها
شهر ابعد الاشهاد بطلت واذا تقدم الشفيع الى القاضي فادعى
الشراء وطلب الشفعة سأل القاضي المدعى عليه فان اعترف
بملكه الذي يشفع به والاكلفة لحضار البيعة فان عجز عن البيعة
المشتري بالله ما يعلم انه مالك للذي ذكره ما يشفع به فان
كحل او قامت للشفيع بيعة سأل القاضي هذا ابتاع ام لا فان
انكر الابتاع قيل للشفيع اقم البيعة فان عجز عن البيعة استخلف
المشتري بالله ما ابتاع او بالله ما لم يمتحن عليه في هذه الدار شفعة
من الوجه الذي ذكره وتجوز المنازعة في الشفعة وان عجز
الشفيع التفت الى مجلس القاضي فاذا قضى القاضي بالشفعة
لزمه احضار القن قال وهذا ظاهر رواية الاصل ما عجز محمد

١٥٦
 وان غصب فضة او ذهبا فغصبها وان اود راحم او انية لم
 ملك ما كرها عنها عند حقيقته لقيمة خلاصها ومن غصب حبة
 بنى عليها زال ملك ما كرها عنها عند حقيقته ولزم الغاصب
 قيمتها ومن زج شاة غير فاكها بالخيار ان شاة ضمة قيمتها
 وسلمها له وان شاة ضمة نقصانها ومن خرق ثوب غير خرقا
 يسيرا ضمن نقصانه وان خرق خرقا كبيرا بطل عامة منافعه
 فلما لك ان يضمن جميع قيمة ومن غصب ارضا فغرس فيها
 او بنى قبيلا او اقلع ابناء والغرس وردّها فان كانت الارض
 تنقص بقلع ذلك فلما لك ان يضمن له قيمة ابناء والغرس
 مقلوعا او يكون له ومن غصب ثوبا فغصبه امراد سويقا
 فلتة تسمن وصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض ومثل
 السوي وسلمها للغاصب وان شاء اخذها وغرم ما زاد الصبر
 واليمن فيها **فصل** ومن غصب عينا فغصبها فضمنه المالك
 قيمتها ملكها والقول في القيمة قول الغاصب مع يمينه الا ان يقيم
 المالك البينة باكثر من ذلك فان ظهرت البينة وقيمته اكثر مما

ضمن وقد ضمنها يقول المالك او بينة اقامها او بتكول الغاصب
 عن اليدين فلا خيار للمالك وهو للغاصب وان كان ضمنه يقول
 الغاصب مع يمينه فلما لك بالخيار ان شاء ضمنه الضمان وان شاء
 اخذ العين وردّ العوض ومن غصب عبدا فباعه فضمنه المولى
 قيمته جازيعة وان اعتقه ثم ضمن القيمة لم يضمن عتقه وولد الغصوبة
 وعماؤها وثمر البستان المصوب امانة في يد الغاصب ان هلك
 فلا ضمان عليه الا ان يتعدى فيها او يبطأها ما كرها فيمنعها اياها
 وما تقتص الجارية بالولادة في ضمان الغاصب فان كان في قيمة الولد
 وفاء به جبر النقصان بالولد وسقط ضمانه عن الغاصب ومن غصب
 جارية فنزله بها ثم ردّها حبلت وماتت في تقاسمها يضمن قيمتها
 يوم علفت ولا ضمان عليه في الحرّة وهذا عند حقيقته لقيمة الولد
 في الامّة ايضا ولا يضمن الغاصب منافعه ما غصبه الا ان ينقص
 باستعماله فيغرم النقصان **فصل** في غصب ما لا يتقوم واذا
 ائلف مسلم نجرا الذي او خنزيرة ضمن قيمتها وان ائلفها
 لم يضمن فان غصب من مسلم نجرا فخلها او جلد ميتة قد

يرجع بالقيمة ويكون حق الغراء في العبد ولو كان الولي باع من رجل واعلم بالدين فلفروا وان يردوا البيع فان كان البايع غايبا فلا حصومة بينهم وبين المشتري عند الحنفية وممن يذهب قال ابو يوسف لم المشتري خصم ويقضى لهم بدنيهم ومن قدم مرا فقال انا عبد لفلان فاشترى وبيع لزومه كل شيء من التجارة الا انه لا يبيع حتى يحضر مولاه فان حضر فقال هو الماخذون ببيع في الدين واذا اذن ولي العبي للصبي في التجارة فهو في كسره او البيع كالعبد الماخذون اذا كان يعقل البيع **كتاب الغصب** ومن غصب مثالا مثل كالكيل والموزون فهلك في يده فعليه مثله فان لم يدر على مثله فعليه قيمة يوم يكتصمون عند الحنفية لله وقال ابو يوسف يوم الغصب وعند عمل يوم الانقطاع وان كان مما لا مثل فعليه قيمة يوم غصبه وعلى الغاصب رد العين المفصولة فان هلكها حبسه الحاكم حتى يعلم انها لو كانت باقية لاطروها ثم تقضى عليه يدها والغصب فيما ينقلد بحول واذا غصب عقارا فهلك في يده لم يضمنه عند الحنفية وابي يوسف يضمنها وقال محمد يضمنه

بضمه وما نقص منه بفعله وسكناه ضمنه في قولهم جميعا وان انتقص بالزراعة يفرم النقصان واخذ ماله ويتصدق بالنقد قال وهذا عندهما وانا عند ابي يوسف انه لا يتصدق واذا هلك النقلي في يد الغاصب بفعله او بغير فعله ضمنه وان نقص في ضمن النقصان ومن غصب عبدا فاستغله فنقصته الغلة فعليه النقصان ويتصدق بالغلة قال وهذا ايضا عندهما ومن غصب الغنم فاشترى بها جارية وباعها بالقبين ثم اشترى بالالقبين جارية فباعها بثلاثة الاف فانه يتصدق بجميع الربح وان اشترى جارية بالقبين تسادى القبين فوهبها او طعما فاكله لم يتصدق بشئ قال يونس وهذا عند ابي يوسف لم يتصدق في الوجهين **باب ما يتغير بعمل الغاصب** واذا تغيرت العين المفصولة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم منافعتها زال ملك المفصوب منه عنها وملكها الغاصب وضمنها لا يحل له الانتفاع بها حتى تؤدي بدلها كمن غصب شاة ودبحها وشواها او طبخها او حنطه فطعمها او حديدك فاتحك سيفا او سيفرا فعمله

يقسم بينهم بالخصص وقالوا اذا اقلسه الحاكم حال بين وبين
 العراء الا ان يقيموا البينة ان قد حصل له مال ومن اقلس
 وعندك متاع رجل بعينه ابتاعه منه فصاحب المتاع اسوة للراء فيه
كتاب الماذون واذا اذن المولى لعبده في التجارة اذنا
 عامًا حاز تصرفه في سائر التجارات يبيع ويشترى ويرهن
 ويرتهن فاذا اذن له في نوع دون غيره فهو ماذون في جميعها
 فان اذن له في شيء بعينه فليس ماذون واقرار الماذون بالديون
 والعصوب جائز وليس له ان يتزوج ولا ينزع مما املكه ولا يكتسب
 ولا يعق على مال ولا يعرض ولا يهب بعوض ولا يغير عوض الا
 الا ان يهدي اليسير من الطعام او يضيف من يطعمه ولا يحيط
 من الثمن بالعبء مثل ما يحيط التجار وديونه متعلقة برقبته يباع
 للعراء الا ان يفديه المولى ويقسم ثمنه بينهم بالخصص فان فصل
 شيء من ديونه طوب بعد الحرة وان حجر عليه لم يجر حتى يظهر
 بين اهل سوقه فان مات المولى او جنى الحق بذل الحرب مرتكبا
 صار الماذون مجورًا واذا ابى العبد صانعًا محوًا عليه واذا ولدت

ولدت الماذونة من مولاها فذلك حجر عليها ويعصن المولى
 قيمتها ان ركبها ديون وان اسندت الماذون لها اكثر من قيمتها
 فدبرها المولى فهي ماذون لها على حالها والمولى ضامن لقيمتها
 واذا حجر على الماذون فاقراره جائز فيما في يده من المال عنده
 واذا الرقبة ديون يحيط بها ورقبته لم يملك المولى ما في يده ولو
 اعق المولى عبداً من كسبه لم يعق عندا خفيفة لقيته وقال لا يملك
 ما في يده ويعق وعليه قيمة وان لم يكن الايدي يحيط بالاجازعة
 في قولهم جميعا واذا باع من المولى شيئاً بمثل قيمته جاز ان يباع بنفسه
 لم يجر وان باعه المولى بمثل القيمة او اقل جاز البيع فان سلم اليه قبل
 قبض الثمن بطل الثمن وان اسكر في يده حتى يستوفي الثمن جاز
 اعق المولى الماذون وعليه ديون فعقده جائز والمولى ضامن لقيمته
 للعراء وما بقي من الديون يطالب به للمعتق فان باعه المولى وعليه
 دين يحيط برقبته وقيمته المشتري فغيبه وان شال العراء ضمنوا
 قيمته وان شالوا ضمنوا المشتري وان شالوا اجازوا البيع ولقد
 الثمن فان ضمنوا الكبايع قيمته ثم رد على المولى بغيره فلم يملك

ضمنوا

لا بد فعليه ماله ابد حتى يؤنس منه شك ولا يجوز نفقه
فيه وتخرج اكره من مال السفينة وينفق على اولاده ورجله
ومن جـب نفقته من ذوى رحمه فان اراد حجة الاسلام لا
ينفع منها ولا يسلم القاضى النفقة اليه ويسلمها الى نفقة من الحاجة
ينفقها عليه في طريق الحج فان مرض او صابوصايا في القرب والاب
لغير جاز ذلك من ثلث ماله ولا يخرج على الفاسق اذا كان مسلما
للماله والفاسق الاصلي والطاري سواء **فصل في حد البلوغ**
بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والانتزال اذا وطئ فان لم
ذلك حتى يتم له ثمان عشرة سنة عند حنفية ثمة وبلوغ الجارية
بالحيض والاحتلام والمجمل فان لم يوجد ذلك حتى يتم لها
سبع عشرة سنة وقالوا اذا تم للغلام والجارية عشرين سنة
فقد بلغا وادارها هو الغلام او الجارية في كل امر في البلوغ
فقال قد بلغت والقول قوله والحكام احكام البالغين **باب حبس**
الدين قال ابو حنيفة ثمة لا اخرج في الدين اذا وجب الدين على رجل
وطلب غراية حبسه الحجر عليه لم اخرج عليه وان كان له مال لم ينقص

فيه الحاكم ولكن يحبس ابا حتى يبيع في دينه وان كان دينه
دراهم وله درهم قضاها القاضي بغير امره وان كان دينه
دراهم وله دنانير او على ضد ذلك باعها القاضي في دينه وقال
اذا طلب غراما لمفسس الحجر عليه حجر القاضي عليه ومنعه من بيع
والصرف والاقرار حتى لا يضره بالغرام وباع ماله ان اقتنع
المفسس من يبيع وقسم بين غراميه بالخصص فان اقر في حال
الحجر باقرار لزمه ذلك بعد قضاء الديون وينفق على المفسس
وعلى زوجته وولده الصغار وذوى ارحامه وان لم يعرف للمفسس
مال وطلب غراؤه حبسه الحاكم في كل دين لزمه بدلا عن مال المصل
في دين ثمن البيع ونحوه وفي كل دين التزمه بعقله كالمهر والكفالة ولم
يجب عليه فيما سوى ذلك كعوض المقتوب وارش الجنابة الا ان يتم
البينة ان له مالا فاذا حبسه القاضي شهرين او ثلثة سال عن ماله
فان لم يتكشف له مال خلى سبيله وكذلك ان اقام البينة انه لا مال
له ولا يحول بينه وبين غرايه بعد خروجه من الحبس ولا يملك
ولا ينعونه من التصرف والسفر ويأخذون فضل كسبه

١٥٢
 وَأَنْ صَبِرَ حَتَّى قُتِلَ وَلَمْ يُظْهَرِ الْكُفْرُ كَانَ مَا جُورًا وَأَنْ أَكْرَمَ عَلَى النَّفْسِ
 مَا أَسْلَمَ بِأَرْغَافٍ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَى عَضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ
 إِنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ وَلِصَاحِبِ الْمَالِ أَنْ يَضْمِنَ الْكُفْرَ إِنْ شَاءَ وَأَنْ
 أَكْرَمَ بِقَتْلِ عَلَى قَتْلِ غَيْرِهِ لَمْ يَسْعَ أَنْ يَقْدَمَ عَلَيْهِ وَيَصِيرَ حَتَّى يَقْتُلَ
 فَإِنْ قَتَلَهُ كَانَ إِثْمًا وَالْقصاصُ عَلَى الْكُفْرِ إِنْ كَانَ عَمَلًا قَالَ يَحْيَى وَهَذَا
 عِنْدَ الْحَنِيفَةِ يَقُولُونَ أَنَّ كُرْهَ بَقِيَّةِ الْعَبْدِ عَلَى طَلْقِ أَمْرَاتِهِ أَوْ عَتَقِ
 عَبْدِهِ فَعَمَلٌ وَقَعَ مَا كُرِهَ عَلَيْهِ وَيُجْعَلُ عَلَى الْكُفْرِ كُرْهَ بَقِيَّةِ الْعَبْدِ
 وَنِصْفَ مَهْرٍ إِنْ كَانَ قَبْلَ الدَّخُولِ وَأَنَّ كُرْهَ عَلَى الْكُفْرِ نَاجِبٌ
 عَلَيْهِ إِذَا عِنْدَ الْحَنِيفَةِ إِنْ لَمْ يَكُرْهُ السُّلْطَانُ وَقَالَ الْأَوَّلِيُّ إِلَى الْحَدِّ
 وَإِذَا كُرِهَ عَلَى الدَّخُولِ لَمْ تَبْنِ أَمْرَاتُهُ مِنْهُ **كِتَابُ الْحَجْرِ** الْأَسْبَابُ الْمُوجِبَةُ
 لِلْحَجْرِ الصَّغِيرِ وَالرَّقِ وَالْجُنُونِ وَلَا يَجُوزُ نَصْرُ الصَّغِيرِ إِلَّا بِإِذْنِ
 وَلِيِّهِ وَلَا يَصْرَفُ الْعَبْدُ إِلَّا بِإِذْنِ مَوْلَاهُ وَلَا يَجُوزُ نَصْرُ الْجُنُونِ
 الْمُتَغَلُّوبِ بِجَالٍ مِنْ بَاعٍ مِنْ كُنْهُ هُوَ شَاءَ أَوْ اسْتَفْرَاهُ وَهُوَ يَقْتُلُ
 الْبَيْعَ وَيَقْصِدُ فَالْوَلِيُّ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ إِنْ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ
 وَأَنْ شَاءَ نَفْسُهُ وَهَذِهِ الْحَقْلُ الثَّلَاثَةُ يُوجِبُ الْحَجْرَ فِي الْأَقْوَالِ وَفِي الْأَعْمَالِ

١٥٣
 الْأَعْمَالِ وَالنَّصْبِ وَالْجُنُونِ لَا يَبْعُ عَقْدُوهَا وَلَا أَقْرَابُهَا
 وَلَا يَقَعُ طَلَقُهَا وَلَا عَتَاقُهَا وَأَنْ تَلْفَاشَتْ أَلْفَهَا مَخَانَةً وَأَنْ
 الْعَبْدُ فَأَقْرَابُهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ نَافِذٌ غَيْرِ نَافِذٍ فِي حَقِّ مَوْلَاهُ وَأَنْ
 أَقْرَابُ الْعَبْدِ بَعْدَ الْحُرِّيَّةِ وَلَمْ يَلْزَمْ فِي الْحَالِ وَأَنْ أَقْرَابُ الْعَبْدِ أَوْ قَصَا
 لَزَمْ فِي الْحَالِ وَيَنْفَذُ طَلَقُهُ **بَابُ الْحَجْرِ سَبَبُ الْفَسَادِ** قَالَ أَبُو
 حَنِيفَةَ بَقِيَ اللَّهُ لَا يَحْجَرُ عَلَى الْحُرِّ الْعَاقِلِ الْبَالِغِ السَّافِيَةِ وَتَصَرُّفِي
 مَالَهُ جَائِزٌ وَلَنْ كَامِنٌ مَصْفُودٌ تِلْكَ مَالُهُ فِيهِ الْأَرْضُ لَهُ فِيهِ
 وَلَا مَصْلَحَةٌ إِلَّا أَنْ قَالَ إِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ غَيْرَ رَشِيدٍ لَمْ يَسْلَمْ إِلَيْهِ
 مَالُهُ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسًا وَعَشْرِينَ سَنَةً فَإِنْ تَصَرَّفَ قَبْلَ ذَلِكَ نَفَذَ
 تَصَرُّفُهُ وَإِذَا بَلَغَ خَمْسًا وَعَشْرِينَ سَنَةً سَلَّمَ إِلَيْهِ مَالَهُ وَأَنْ لَمْ يُوَسَّ
 مِنْهُ الْكَرْشُ قَالَ أَبُو يُونُسَ وَمَجْلِسُهَا يَحْجَرُ عَلَى السَّافِيَةِ وَيَتَّبَعُ
 مَنْ تَصَرَّفَ فِي مَالِهِ فَإِنْ بَاعَ لَا يَنْفَذُ بَيْعُهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ
 أَجَازَهُ الْحَاكِمُ وَإِنْ أَعْتَقَ عَبْدًا نَفَذَ عَتَقُهُ وَكَانَ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ
 يَسْعَى فِي قِيَمَتِهِ وَأَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً جَائِزَةً وَأَنْ سَمِيَ لَهَا مَهْرًا
 جَائِزًا وَمَهْرُ مِثْلِهَا وَبَطْلُ الْفَضْلِ وَقَالَ فِيهِ بَلِغٌ غَيْرُ رَشِيدٍ

كتاب الأكرام ثبت حكمه إذا حصل من ينفذ على إيقاع ما توعد به سلطان كان أو لصاً أو أكرام الرجل على بيع ماله أو شراء سلعة أو على أن يقر لرجل بألف أو بواجب دارة فأكرم على ذلك بالقتل أو بالضرب الشديد أو بالحبس فباع واشترى فهو بالخيار أن شاء أمضى كسج وإن شاء فسخه وبيع بالبيع فإن كان قبض الثمن طوما فقد أجاز البيع وإن كان قبضه مكرها فليس بأجانب وعليه أن كان قايماً في يده وإن هلك البيع في يد المشتري وهو غير مكره ضمن قيمة للبايع ولكن إن ضمن الأكرام أن شاء وأن أكرام على أن يأخذ المينة أو يشرب الخمر أو يضرب أو قيلم جلاله إلا أن يكرم بما يخاف منه على نفسه أو على عضو من أعضائه فإذا خاف ذلك وسعه أن يقدم على ما أكره عليه ولا يسعه أن يصبر على ما توعد به قال صبر حتى أو تقرب ولم يأكل فهو أكرام على الأكرام بالله أو بسبب النبي بقيد أو ضرب لم يكن ذلك أكراماً حتى يكره بامر يخاف منه على نفسه أو على عضو من أعضائه فإذا خاف ذلك وسعه أن يظهر ما أمر به ويؤذي فإن أظهر ذلك وفعله مطيع بالآيات فلا يثم

بنطى كافر تزوج بعققة ثم أسلم النبطى وإلى جلالته ولدت أولاداً قال أبو حنيفة ومحمد بنهما مواليهم موالي أمهم وقال أبو يوسف موالي أبيهم قال ولاد والعقاة تعصيب وهو الحق بالميراث من العمة والخالة فإن كان للمعتق عصبة من النسب فهو إمامه فإن لم يكن له عصبة من النسب فيرثه للمعتق فإن مات المولى ثم مات المعتق فيرثه لبي المولى دون بناته وليس للنساء من الولد إلا ما اعتقن أو اعتق من اعتقن أو كانا أو كانت من كلبين أو دبرين أو دبرين والد ترك المولى أباً وأولاداً بنى آخر فيرث المولى لابن دبر بنى لأن الولد لكبير فصلاً في ولاد الموالاة وإذا أسلم رجل على يد رجل وولاهه على أن يرثه ويعقل عنه إذا جنى أو أسلم على يد غيره وولاهه فأصح وعقله على مولاه فإن مات ولاد وارث له غيره فيرثه للمولى وإن كان له وارث فهو إمامه وإن كانت عمة أو هالة والمولى أن ينتقل عنه ولاد إلى غيره مالم يعقل عنه فإذا عقل عنه لم يكن له أن يقول لولائه إلى غيره وليس للمولى العتق أن يرثه إذا

لكبير

أمر به

كتاب

بعثني في اخرج من اجراء حيوة ولم يتوك وفاء وتلك
 لك في الكتابة سعي في كتابة ابيه على نجومه فاذا ادى حكمته
 ابيه قبل موته وعق الولد وان تركه ولدا مشترى قيل اما
 ان تؤدى في الكتابة حالة او تركه رقيقا فان اشترى ابنه مات
 وترك وفاء ورثة ابنه وكذلك ان كان هو وابنه مكاتبين
 كتابة واحدة وان مات المكاتب وله ولد من حرة وتركه دينا
 وفاء بمكاتبه فحفي الولد فقصي به على عاقلة الام لم يكن ذلك
 بعين المكاتب وان اختص مولد الام وموالي الاب في ولاية
 به لمولى الام فهو قضا بالجز وما ادى المكاتب من الصدقة
 الى مولاه ثم عجز فهو طيب للمولى واذا اجنى العبد فكتابة مو
 ولم يعلم بالكتابة ثم عجز فانه يدفع او يفدي وكذلك اذا عجز
 المكاتب ولم يقض به حتى عجز وان قضى به عليه كتابة ثم عجز
 فهو دين ببيع فيه عند الخليفة ومحمد بنهما وقد جمع ابو يوسف
 اليه واذا مات مولد المكاتب لم تنسخ الكتابة وقيل له اذا ملك
 الى ورثة المولى على نجومه فان اعتقه احد الورثة لم ينفذ عتقه

لاه

عتقه فان اعتق جميعا عتق وسقط عنه مال الكتابة **كما الاول**
 واذا اعتق المولى مملوكه فولاه له وكذلك المرأة تعتق فان شرط
 انه ساسه فالشرط باطل والولاء لمن اعتق واذا ادى المكاتب
 فولاه للمولى وان اعتق بعد موت المولى فولاه لبنى المولى
 وان مات المولى عتق مديرون وامهات وامهات اولادهم وولاه
 ومن ملك دارم محرم منه عتق عليه فولاه له واذا تزوج عبد
 امته لا خوف عتق مولد الامه الامه وهي حامل من العبد عتقت
 وعتق جملها وولاء الحمل للحمل الام لا ينقل عنه الا فان ولدت
 بعد عتقها الاكثر من ستة اشهر ولدا فولاه لمولى الام فان اعتق
 الاب جوالا ولا ابنه وانتقل عن مولد الام الى مولد الاب وفي
 الجاهل الصغير واذا تزوجت معتقة بعد فولدت اولادا
 فحفي الاولاد فعتقهم على مولد الام فان اعتق العبد جرولا
 الاولاد الى نفسه ولا يرجعون على عاقلة الاب باعقولة ومن
 تزوج من العجم يعتقه من العرب فولدت اولاد فولاه ولدا
 لمواليها عند الخليفة بنهما قال وهو قول محمد ايضا في الجاهل

وهو له

وكذا تب وقبض بعض الالف ثم عجز فالمال الذي قبضه عند ابى ج
 وقال هو مكاتب بينهما وما ادى فهو بينهما واذا مكاتب جارية
 بين رجلين كاتبها فوطئها احدهما فجاءت بولد فادعاه ثم وطئها
 الاخر فجاءت بولد فادعاه ثم عجزت فمى ام ولد الاول ويضم هو
 لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها ويضم شريكه عقرها قيمة
 الولد ويكون ابنة وايها ادفع العقر الى الكاتبة تجان وهذا عند
 ابو حنيفة نعم وقال ابي ام ولد الاول ولا يجوز وطئ الاخر ولا ثبت
 نسب الولد منه ولا يكون ابنة بالقيمة ويغرم لها العقر ويضم
 الاول لشريكه في قياس قول ابو يوسف نعم نصف قيمتها ووطئ
 محمدا لا قدام نصف قيمتها ومن نصف ما بقى من بدل الكتابة
 وان كان الثاني لم يطأها ولكن دبرها ثم عجزت بطل التدبير
 وهي ام ولد الاول ويضم لشريكه نصف عقرها ونصف قيمتها
 والولد ولا الاول وهذا قولهم جميعا وان كانت كاتبها ثم اغتتمها
 احدها وهو موسر ثم عجزت ضمن المقتن لشريكه نصف قيمتها
 ويرجع بذلك عليها عند ابو حنيفة نعم وقال لا يرجع عليها

عليها واذا كان العبد بين رجلين دبره احدهما ثم اعتقه الاخر
 فانه هو مفران شا الذي دبره ضمن المقتن نصف قيمته
 وان شا استسعى العبد وان شا اعتق وان اعتقه لحدوها
 ثم دبره الاخر لم يكن له ان يضم المقتن ويستسعى او يعتق وهذا
 عند ابو حنيفة نعم وقال اذا دبره احدهما فعتق الاخر باطل ويضم
 نصف قيمته موسر كان او معسر وان اعتقه احدهما فذبير
 باطل ويضم نصف قيمته ان كان موسرا ويسعى العبد في ذلك
 ان كان معسرا **باب المكاتب وعجزهم وموتهم** واذا عجز المكاتب
 عن نحر الحاكم في حاله فان كان له دين يقتضيه او مال يقلم عليه
 لم يجعل تعجزه واشطر عليه اليومين والثلاثة فان لم يكن له وجه الولد
 وطلب الولد تعجزه وعجزه ففسخ الكتابة وقال ابو يوسف نعم لا
 يعجز حتى يتوالى عليه نحران فان اجل يعجز عند غير سلطان فعجز
 ورده مولاه برضاه فهو جازر واذا عجز المكاتب عاد الى الحكم
 الرق وما كان في يده من الاكساب لمولاه فان مان المكاتب
 وله مال لم تنسخ الكتابة وقضى ما عليه من ماله وحكم عليه

وإذا اشترى المكاتب جارية شراء فاسدا ثم وطئها فزدها اخذ
 بالمعقر في المكاتبه **نصف** وإذا ولدت المكاتبه من المولى في
 بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها
 وصارت ام ولد له وإذا كاتب المولى ولد جاز وان ما لم يولد
 عتقت وسقط عنها بدل الكتابة وان كانت مدبرة جاز وان
 مات المولى ولا مال له غيرها كانت بالخيار بين ان تسعي في ثلثي
 قيمتها او جميع مال الكتابة وان تبرم مكاتبته مع التدبير ولها
 الخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها
 وصارت مدبرة فان مضت على كتابتها فان المولى ولا مال له
 غيرها فهي بالخيار ان شاءت سعت في ثلثي مال الكتابة او ثلثي
 قيمتها عند خفيضة **نصف** وقال تسعي في الاقل منها اذا اعتق المولى كما
 عتق بعقده وسقط عنه بدل الكتابة فان كان كاتبه على الف درهم
 الى ستة ثم صالحه على خمسين درهم محلة فهو جاز وإذا كاتب الميراث
 عبدا على العتق السنة وقيمة الف درهم ثم مات ولا مال له غيره
 ولم تجز الورثة فانه يؤدي ثلثي الالفين حالا والباقي الى اجل او يتردد

رقيقا عند خفيضة ولو يوسف **نصف** وقال محمد يؤدي ثلثي الالف
 حالا والباقي الى اجل وان كان كاتبه على الف الى سنة وقيمة الف
 ولم تجز الورثة ادى ثلثي القيمة حالا او يتردد رقيقا في قولهم جميعا
باب من يكاتب عن العبد وإذا كاتب الحر عن عبد يالكف هم
 فان ادى عنه عتق فان بلغ العبد فقتله فهو مكاتب وإذا كاتب
 العبد عن نفسه وعن عبد اخذ لولاه غايب فان ادى كشاهد
 او كغايب عتقا وايها ادى لا يرجع على صاحبه ليس للمولى ان
 يأخذ الغايب بشيء وان قبل العبد كغايب او لم يقبل فليس ذلك
 منه بشيء والكتابة لازمة للشاهد وإذا كاتب الامة عن نفسها وعن
 ابنين لها صغيرين فهو جاز ويأثم ادى لم يرجع على صاحبه وإذا
 كاتب عبدا ككاتب واحدة على الف درهم ان ادياه عتقا وان عجزا
 رد في الكف وان كاتبها على النكاح واحد منها صام عن الآخر
 الكتابة وايها ادى عتقا ويرجع على من تركه بنصفه ادى **باب كتابة**
العبد المشترك وإذا كان العبد بين شركيين اذن احدهما
 صاحبه ان يكاتب نصيبه بالحد درهم ويقبض بدل الكتابة

المسلم عبدك على فراخه خنزيرا وعلى قيمة نفسه والكتابة فاسدة
فإن أدى الخمر عتق ولزمه أن يسعى في قيمته ولا ينقص من السعي
ويؤد عليه وكذلك إن كاتبه بعينه لغيره لم يجز وأن كاتبه على يده
دينا على أن يردده المولى عبدًا بغير عينه فالكتابة فاسدة عندك²
ومحمد بنهما قال أبو يوسف ثمنه هي جائزة وتقسّم المائة الدينار
على قيمة المكاتب وقيمة عبد وسط وتبطل منها حصصة العبد
ويكون مكانها باقي وإذا كاتبه على حيوان غير موصوف فالكتابة
جائزة وإذا كاتب النصارى عبدًا على خمر فهو جائز وإيها السلام
فالموطوعة الخمر فإذا قبضها عتق **باب ما يجوز للمكاتب أن يفيد**
ويجوز للمكاتب البيع والشراء والسفر فإن شرط عليه أن لا يخرج
من الكوفة فلا أن يخرج أحسنا ولا يتزوج إلا باذن المولى
ولا يهب ولا يتصدق إلا بشئ اليسير ولا يتكفل ولا يقرض
فإن وهب على عوض لم يقع فإن زوج أمته جاز وكذلك
أن كاتب عبد الأول فإن أدى الثاني قبل أن يعتق العلاف
للمولى وإن أدى بعد أن يعتق الأول فولأه له وإن اعتق³ عبده

لأوله

عبدك على مال أو باعته نفسه أو زوج عبدك لم يجز وكذلك الأب
والوصى في رقيق الصغير بمنزلة المكاتب فأما المازون له فلا
يجوز له شيء من ذلك عند الخليفة ومحمد بنهما قال أبو يوسف⁴
له أن يزوج أمته **فصل** وإذا اشترى المكاتب أياه أو ابنه دخل
في كتابته وإذا اشترى ذارحم محرم منه لا ولاد له لم يدخل في كتابته
عند الخليفة نعم وإذا اشترى أم ولد دخل ولدها في الكتابة
ولم يجز بيعها وإن ولاد له ولد من أمته لم يدخل في كتابته وكان حكمه
حكمه وكسبه له ومن زوج أمته من عبدك ثم كاتبها فولدت صرة⁵
دخل في كتابتها وكان كسبه لها وإن تزوج المكاتب بامرأته
امرأة زعت لها حرة فولدت منه ولدا ثم استحققت ولادها
عبيد ولا يأخذهم بالقيمة وكذلك العبد ما ذن له المولى بالزواج
وهذا عند الخليفة وأبو يوسف بنهما قال محمد بنهما ولادها هو
أحرار بالقيمة وإن وطئ المكاتب أمته على وجه الملك بغير إذن
المولى ثم استحقها رجل فغلبه المعقر ويؤخذ به في الكتابة وإن وطئها
على وجه الكل لم يؤخذ به حتى يعتق وكذلك المانعة له

حريفاً له الاجر والا فلا وقال محمد بن قيس ان كان الصانع معروفاً
 بهذه الصنعة بالاجرة فالقول قوله **باب فتح الاجارة**
 ومن استاجر داراً فوجد بها عيباً يضر الكون فله الفسخ وإذا
 خرب الدار وانقطع مشرب الطبيعة وانقطع الماء عن الجراد
 انفست الاجارة وإذا مات احد المتعاقدين وقعد العقد الباقي
 لنفسه انفست وإن عتدها غيره لم تنسخ ويصح شرط الخيار
 في الاجارة وتنسخ الاجارة بالاعتذار كن استاجر داراً في السوق
 ليتجر فيه فذهب ماله وكن اجرة داراً ثم اغم فليس ولزمه دين
 لا يقدر على ادايتها الا من ثمن ما آجره فسخ القاضى العقد وبيعها
 في الدين وفي الجاهل مع الصغير وكل ما ذكرنا ان عتدها ان الاجارة
 فيه تنقضي ومن استاجر دابة ليسا فاعليه ثم بدله من السف
 فهو عتدها فان بدلكا رى فليس ذلك بعته ومن اجر عبداً ثم
 باعه فليس بعته وإذا استاجر الخياط غلاماً فافلس وترك فهو
 عتدها وإن اراد ترك الخياطة وإن يعمل في الحرف فليس بعته
 ومن استاجر غلاماً يخدمه في مصر ثم سافر فهو عتدها والقاعدة علم

مسائل متفرقة ومن استاجر ارضاً واستعارها فاحرق
 الحصاد ولحقق شئ من ارض اخرى بغير فعله فلا ضمان عليه
 وإذا قعد الخياط او الصباغ في حانوته من بطرح عليه العمل بالنصف
 فهو جائز ومن استاجر جلاً يحمل عليه ثوباً وراكبين الى مكة حبان
 وله الحمل المعتاد وان شاهد الجال المحمل فهو اجرة وان استاجر
 بغير الحمل عليه مقدار من الزاد فاكل منه في الطريق جاز ان يرد عوض
كتاب المكاتب وإذا كاتب المولى عبداً او امته على مال شرطه
 عليه قبل العبد ذلك صار كاتباً ويجوز ان يشترط المالك
 ويجوز مؤجلاً ونهياً ويجوز كتابة العبد الصغير إذا كان يعقل
 الشراء والبيع ومن قال لعتبة جعلت عليك الفاتورة بها الى
 نحو ما اول النعم كذا واخره كذا فإذا ادبرتها فانت حر وإن عجزت
 فانت رقيق فإن هذه مكاتب جارية وإذا صحت الكتابة خرج
 المكاتب من يد المولى ولم يخرج من ملكه وإن وطئ المولى كاتبة
 له لم يعرف وإن جنى عليها او على ولدها لم يمتنع الخايزه وإن
 اتلف مالها غرم **فصل في الكتابة المكاتبه** وإذا كاتب

هذين العملين عمل اسحق الاجرة ولوقال ان خطته اليوم
 فيدهم وان خطته عند انصف درهم فان خاطه اليوم فله درهم
 وان خاطه غدا فله اجر مثله عند الخيفة لله ولا يجاوز به نصف
 درهم وفي الجامع الصغير لا ينقص من نصف درهم ولا يزاد على
 درهم وقال الشيطان جازان ولوقال ان سكنت في هذا المكان
 عطارا فبدرهم وان سكنته حدا فبدرهمين جازواي العليان
 فعول اسحق المسمى في عند الخيفة لله وقال الامارة فاسد وكذا
 اذا استاجر بيتا على ان يسكن في عطارا فبدرهم وان سكن فيه
 حدا فبدرهمين فهو جازن عند الخيفة لله وقال لا يجوز
 ومن استاجر دابة الى الخيرة بدرهم وان جازن بها الى القاد
 فبدرهمين فهو جازن وان استاجرها الى الخيرة على ان يسكن عليها
 كرسعير في نصف درهم وان حمل عليها كرسعير فبدرهم فهو جازن
 في قول الخيفة لله وقال لا يجوز **باب اجارة العبد** ومن استاجر
 عبدا لخدمه فليس ان يسافر به الا ان يشترط ذلك ومن استاجر
 عبدا محجورا عليه شهرا فاعطاه الاجر فليس للاستاجر ان يأخذ الاجر

الاجر ومن غصب عبدا فاجر العبد نفسه فاخذ القاصب
 الاجر فكله فلا ضمان عليه عند الخيفة لله وقال الامارة وان وجد
 المولى الاجر فايا بعينه اخذ وهو قبض العبد الاجر في قولهم
 ومن استاجر هذين الشهرين شهر اباربعة وشهر ايجسة فهو
 والاقول منها اباربعة ومن استاجر عبدا شهرا بدرهم فقبض في اول
 الشهر ثم جاء اخر الشهر وهو ابن او مريض فقال الاستاجر ابن
 او مريض حين اخذت وقال المولى لم يكن ذلك الا قبل ان ياتي
 بساعة فالقول قول المستاجر وان جابره وهو صحيح فالقول قول
باب الاختلاف واذا اختلف الخياط ورب الثوب فقال
 صاحب الثوب امرتك ان تعمل فبا وقال الخياط لا بل امرتني
 قيصا او قال صاحب الثوب للصباغ امرتك ان تصبغ احر
 فصبغت اصف فقال الصباغ لا بل امرتني اصف فالقول قول صاحب
 الثوب مع يمينه فان حلف فالخياط ضامن واذا قال صاحب
 الثوب عملتني بخير احر فقال الصانع بل عملتني باحر فالقول قول
 صاحب الثوب عند الخيفة لله وقال ابو يوسف ان كان الخياط

وكذلك ان استاجر حمارا يحمل عليه طعاما بغير منة العجوة
فاسد ولا يجاوز بالاجرة فغير او مثل استاجر حمارا بغير منة هذه
العشرة الخاتم هذا اليوم بدرهم فهو فاسد وهذا عند ابي حنيفة
وقال في الاجارات انه جائز ومن استاجر ارضا على ان يكرها
ويرد عنها او يسبقها فهو جائز فان اشترط على ان يشيئها
او يكرها لم يضرها او يسبقها فهو فاسد فان استاجر حمارا ليرعى بها
بزراعة ارض اخرى فلا خير فيه وان كان الطعام بين رجلين
فاستاجر احدهما صاحبه او حمار صاحبه على ان يحمل نصيبه فحمل
الطعام كله فلا اجر له ومن استاجر ارضا ولم يبين ان يزرعها او ان
شي يزرعها فالاجارة فاسدة فان رعى بها ومضى الاجل في السنة
ومن استاجر حمارا الى بعد ابد درهم ولم يسم ما يحمل عليه لم يحمل
الناس في بعض الطرق فلا ضمان عليه فان بلغ بعد اقل الاجل
السمي في الاستحسان وان اختصا قبل ان يحمل عليه نقصت الاجارة
باب ضمان العجير الاجزاء على ضربين العجير مشترك **و**
خاص والمشارك لا يستحق الاجرة حتى يعجز الصباغ

انقصار

والانقصار وانما امانته في يدك ان هلك لم يضمن شيئا عند ابي حنيفة
ويضمنه عند ابي الا من شئ غالب كل الحق الغالب والعقد الكاثر
تلف بعلمه للمخرق الثوب من ثقبه وزلق الحمار وانقطعت الحبل الذي
الحماري الحبل وعرق السفينة من مدها مضمون عليه الا انه لا يضمن
ببني ادم من غرق في السفينة او سقط من الدابة او انزلت ارجل من
حمل له دنانير لغرات فوقع في بعض الطريق فانكسر فلان شأضه
قيمة في الكان الذي حمله ولا اجر له وان شأضه قيمة في الموضع الذي
انكسر واعطاه اجره بحسابه واذا فسد الفصاد او بنوع البزاع ولم يجر
الموضع المتصاد فلا ضمان عليه فيما عطف من ذلك وفي الجامعي الصغير
بيطار بنوع دابة يدان ففقت او حجام حرم عبد بامر مولاه ففقت
فلا ضمان عليه فالعجير الخاص الذي يستحق الاجرة بتسليم نفسه
في المدة وان لم يعجز عن استاجر شهر النخلة او رعى القمح فلا
على العجير الخاص فيما تلف في يده ولا ما تلف في علمه **باب الامانة**
على الجداكسطين واذا قال الحياط ان خطت هذا الثوب
فارسياف درهم وان خطته رومياف درهمين جازواي من

عند الخليفة ثم وان استاجرها الى الخيرة في اوزنها الى
 القادسية ثم ردها الى الخيرة فعطبت فهو ضامن وكذلك
 العارية ومن اكثرى حمارا بستره فنزع السرج او سرجه
 بسرج يسر بمثل الخمر فلا ضمان عليه وان كان لا يسر
 بمثل ضمن وان او كفه بكاف يوكف بمثل الخمر ضمن عند الخليفة
 وقال ايضا من بحسابه وان استاجر حمارا ليحمله متاعا فحرق
 كذا فاحرق طريق غيره يسلكه الناس فهلك المتاع فلا ضمان
 عليه وان بلغ فله الاجر وان حمله في البحر فيما يحمله الناس ضمن وان
 بلغ فله الاجر ومن استاجر ارض اليربوع فحرقها فله اجرة
 ضمن ما نقصتها ولا اجر عليه من دفع الى اخطا ثوبا ليخيطه
 بدهم فحاطه قبائلا شاعته فله الثوب وان شاء اخذ
 القبا واعطاه اجر مثله ولا يجاوز به درهم **باب الاجارة المقلقة**
 الاجارة يفسدها الشرط كما يفسد البيع والكسب في الاجارة
 المقلقة اجرة مثله لا يجاوز به المسمى ومن استاجر دارا كل شهر
 فالعقد صحيح في شهر واحد فاسد في بقية الشهر الا ان يسمي حمله

م

جملة الشهر معلومة فان سكن ساعة من الشهر الثاني
 صح العقد فيه ولم يكن للرجوع ان تنقضي وكذلك
 كل شهر سكن في اوله ساعة وان استاجر دارا شهر ابدى
 شهرين فعليه اجر الشهر الاول فلا شيء عليه في الشهر الثاني ومن
 استاجر دار سنة بعشرة دراهم جاز وان لم يسم فسطح شهر
 من الاجرة ويجوز اخذ اجرة الحمام والحمام ولا يجوز اخذ اجرة
 التيس ولا يجوز الاستئجار على الاذن والحج والقبض والبيع
 ولا يجوز اجارة الشاع عند الخليفة ثم الامن اكثر لا يوق الا كجا
 الشاع حائزة ويجوز استئجار الطير باجرة معلومة ويجوز ربطها
 وكسوتها الخمسة انا عند الخليفة ثم وقال لا يجوز ذوق الصبي
 فان سمي طعاما درهم ووصف جنس الكسوة واجلها ووزنها
 فهو حايرو وليس للاستأجر ان يمنع زوجها من وطئها فان
 كان لهم ان يفسخوا الاجارة اذا فوا على الصبي من لبنها وعليها
 ان تصلي طعام الصبي وان ارضعت في المدة يلبس شاة فلا
 اجر لها ومن دفع الى حايك غزلا لينسج به نصف فله اجر مثله

بحسابه وان استاجم ليذهب بكتبه الى فلان بالصفة
ويجي بجوابه فذهب فوجد فلانا ميتا فزده فلا جره عند
وقال محمد بن النضر في الذهاب وان استاجم ليذهب
بطعام الى فلان بالصفة فذهب فوجد فلانا ميتا فزده فلا
اجره في قولهم جميعا **باب ما يجوز من الوزاره ويكون**
خلافا فيها ويجوز استجار الدور والجوانيت للسكنى
وان لم يبين ما يعمل فيها وله ان يعمل كل شئ الا انه لا يسكن
حدا ولا تقصارا ولا طحا نا ويجوز استجار الاراضي للزراعة
وللستاجر الشرب والطريق وان لم يشترط ولا يبيع العقد
حتى يسمى ما يزرع فيها او يقول على ان يزرع ماشا ويجوز
ان يستاجر الساحة لبني فيها او بغرس فيها بخلا وسجرا
فاذا انقضت مدة الاجارة لزمه ان يبالغ البنا والغرس
يسلمها فارغة الا ان يختار صاحب الارض ان يغرم له قيمة
ذلك معلوما ويملكه تبعاً للارض او يرضى بتركه على حاله
فيكون البنا لهذا والارض لهذا وفي الجامع الصغير اذا

واذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطبة فانها يرفع
ويتوزن الزرع باجره مثل ويجوز استجار الدواب للركوب
والحمل فان اطلق الركوب جاز ان يركبها من شئ وكذلك اذا
نوب اليبس واطلق فان قال على ان يركبها فلان او يلبسه فلان
فأركبها غيره او اليبس غيره فعطب كان ضامنا وكذلك كل ما
يختلف باختلاف الاستعمال فاما العقار وما لا يختلف باختلاف
الاستعمال فالأشطر سكنى واحداً له ان يسكن غيره وان سعى
وقد ايجل على الكدابة مثلاً ان يقول خمسة اقفره خبطة فلان
يجل ما هو مثل الخبطة في الضرب او اقله كالشعير والسمسم
وليس له ان يجمل ما هو اضر من الخبطة كاللح والجديد وان
استاجرها ليحمل عليها قطناً سماه فيلبي ان يجمل مثلاً وزنه
وان استاجرها ليركبها فارف معه رجلاً فعطب ضمن
نصف قيمتها ولا يعتبر بالنقل وان استاجرها ليحمل عليها
مقداراً من الخبطة في اكثر منه فعطب ضمن ما زاد النقل
وان كبح الكدابة بليها اضر بها فعطب فهو ضمن

ان يتصلق بالجميع وتقال له امسك عنده ما تنفق على نفسك و
 عيالك الى ان تكتب ما لا فاذا اكتب ما لا تنفق بثل ما انت
 من ما اكتب امسك **كتاب العجارات** العجارة عقد على
 النافع بعوض ولا يقع حتى تكون النافع معلومة والاجرة
 معلومة وما جاز ان يكون ثنائي البيع جاز ان يكون اجرة والنافع
 تارة نصير معلومة بالمدى كاستيجار الدور للسكنى والارضين
 للزراعة فيصح العقد على مدة معلومة اى ملكات وقار
 معلومة بنفسه كمن استاجر رجلا على صنع ثوب او خياطة او
 استاجر دابة ليحمل عليها مقلا او معلوما او يركبها مسافرا
 وتارة نصير معلومة بالعميين والاشارة كمن استاجر رجلا
 ينقل هذا الطعام الى موضع كذا **باب الاجرة متى يستحق**
 لا تجب بنفس العقد ويستحق باحدى معان ثلثة اما بشرط العمل
 او بالتعجيل من غير شرط او باستيفاء العقود عليه واذا قضى
 الدار فعليه الاجرة وان لم يسكنها فان غصبها غاصب من يد
 الاجرة ومن استاجر دارا فلم يجز ان يطالب بالاجرة كل يوم الا ان يبين

يبين وقت الاستحقاق بالعقد وكذا اجارة الاراضى و
 من استاجر بعيرا الى مكة فللمحال ان يطالب باجرة كل رحلة
 وليس للقصار والخياط ان يطالب بالاجرة حتى يبيع من العمل
 الا ان يشترط التعجيل ومن استاجر خباز الخبز في بيته فغير
 دقيق بلهزم لم يستحق الاجرة حتى يخرج الخبز من الثور فان
 لم يعرق من غير فعله الاجرة ولا ضمان عليه ومن استاجر حيا
 ليطبخ له طعاما للوليمة فالكف عليه ومن استاجر اناسا ليقطع
 لبنا استحق الاجرة اذا اقامه عند اخيصة بقة وقال لا يستحقها
 حتى يشربه وكل صانع لعمل اثر في العين كالقصار والمصانع فله ان
 يجبس العين حتى يستوفي الاجرة فاذا حبسه فضاء فلا ضمان عليه
 ولا اجرة وكل صانع ليس لعمل اثر في العين فليس له ان يجبس
 العين للاجر كالحمال واللاحق واذا اشترط على الصانع ان يعمل
 بنفسه فليس له ان يستعمل غيره وان اطلق له العمل فله ان يستعمل
 من عمله **فصل** ومن استاجر رجلا ليذهب الى البصرة
 فيبيع بعباله فذهب فوجد بعضهم قد مات فبقي ثمن فله الاجرة

لان العمل في الكيف غير متعبد فلا مستوجب
 الاجر بمقابلة حتى يفرغ من العمل مستحقا
 وكذا اذا عمل في بيت المستاجر ولم يفرغ من
 العمل لا يستحق شأنا من الاجر على ما ذكره صاحب
 المسألة وصاحب التحرير وذكره المسبوط
 وكذا لو استأجره والادوية مسبوطة
 لغير الاسلام وشرح الجامع الصغير
 انه اذا احاطت الكيفية بالمشاغل
 الاحالة بحسابه حتى اذا سرق الثوب
 بعد ما احاطت ببعضه سعى الامر بحال
 رسلو رسلو

لها ما زاد فان تصدق بها على غنيين او هبها لهما لم يجز وقالوا
يجوز للغنيين ايضا **باب الرجوع في الهبة** واذا هبته
لاجنبي فلا رجوع فيها الا ان يعرض عنها او يزيد زيادة متصلة
اي موت احد المتعاقدين او تخرج الهبة من ملك الموهوب
فان وهب لافراد ايضا فانبت في ناحية منها عملا او بني
بيتا او دكانا او اربا وكان ذلك زيادة فيها فليس ان يرجع في شي منها
ولو باع نصفها غير مقسوم رجع في الباقي وان لم يبع شيئا منها
ان يرجع في نصفها وان وهب هبة لذي رحم محرم منه فلا رجوع
فيها وكذلك ما وهب لحد او جين لا مخر اذا قال الموهوب
لواهب خذ هذا عوضا عن هبتك او بدلا عنها او في مقابلة
فقبضه الواهب سقط الرجوع وان عوضه اجنبي عن الموهوب
مبتدئا فقبض الواهب العوض بطل الرجوع واذا استحق نصف
الهبة رجع بنصف العوض واذا استحق نصف العوض
لم يرجع في الهبة الا بزيادة ما بقي من العوض ثم يرجع وان وهب
دارا فعوضه من نصفها رجع في النصف الذي لم يعرض **والا**

بذلها

ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما او بحكم الحاكم واذا تلفت العين
الموهوبة ثم استحقها مستحق فضمن الموهوب للمرجع على الا
بشي فاذا وهب بشرط العوض اعتبر التقابض في العوضين فانه
تقابض صحيح العقد وصار في حكم البيع يرد بالعيب وخيار الرقبة
ويستحق فيه الشفعة **فصل** ومن وهب جارية الاممها صحت
الهبة وبطل الاستثناء فان وهبها له على ان يريها عليه او على
يتمها او يتخذها لم ولد او وهب له دارا او تصدق عليه دار
على ان يرد عليه شيئا منها او يعرضه شيئا منها فالهبة جائزة وان
باطل ومن كان له على اخر الف درهم فقال اذا جاء عند فري لك اوا
منها برئ او قال اذا اديت الي النصف فلك نصفه او ات برئ من
النصف الباقي فهو باطل والكره جائزة للبر ل حال حيوة ولو نزلت
بعد وفاته والوفى باطلا عند اجنبي ومعه الله **فصل في الصدقة**
والصدقة كالهبه لا تقع الا بالقبض ولا تجوز في مشاع يمتثل
القسم ولا رجوع في الصدقة ومن نذر ان يتصدق بماله
يجنس ما عجب فيه الكوة ومن نذر ان يتصدق بماله لزمه

اذا كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل وعارية الكدراهم و
 الكدناير والكيل والكوزون والمعدود قرض واذا استعار
 ارضا لبنى فيها او لغرس فيها جاز والمعدون يرجع فيها ويكلف
 قلع البناء والغرس ثم ان لم يكن وقت العارية فلا ضمان عليه
 وان كان وقت العارية فرجع قبل الوقت ضمن المعدن ما نقص
 البناء والغرس بالقلع واجرة رد العارية على المستعير واجرة
 رد العين المستاجرة على الموجد واجرة رد العين المضمومة
 على الغاصب واذا استعار دابة وردها الى اصطلحها فكما هي
 لم يضمن وان استعار عينا فردها الى دار المالك ولم يسلمها اليه
 يضمن فان رد العين المضمومة والكوديعة الى دار المالك ولم
 يضمن ومن استعار دابة وردها مع عيب او جرح او جرح
 رقب الدابة او اجبره فهلك لم يضمن وان ردها مع اجنبى
 ضمن ومن استعار ارضا ايضا للزراعة يكتب انك اطعمني
 عند الحنيفة ثم وقال لا يكتب انك اعزني **كتاب الهبة الهبة**
 تصح بالايجاب والقبول وتتم بالقبض فان قبض كوهوب

في القبض وتنفذ بقوله وهبت ونقلت واعطيت ولطمنتك و
 هذا الطعام وجعلت هذا الثوب لك واعطيتك هذا الشيء وعملك
 هذه الدابة الا انى بالجلان الهبة ولو قال ادرك لك هبة
 سكنى وسكنى هبة ففي عارية ولو قال هبة نسكنها ففى هبة ولا
 تجوز الهبة فيما انقسم الامموزة مقسومة وهبة الشاع فيما لا
 ينقسم جائزة ومن وهب شقصا مشاعا فالهبة فاسدة وان قسم
 وسلم جاز ومن وهب دقيقا في خنطة او دهن في سمس فالهبة
 فاسدة وان لطحن وسلم لم يجز واذا كانت العين في يد الموهوب له
 ملكها بالهبة وان لم يجدد فيها قبضا واذا وهب الاب لابنه الصغير
 هبة ملكها الابن بالعقد وان وهب لاجنبى تمت قبض الاب وان
 وهب لغيره هبة قبضها لوليه وان كان في جرامة قبضها لغيره
 وكذلك اذا كان في جرح اجنبى برية قبضه له جاز وان قبض الصبي
 الهبة بنفسه جاز واذا وهب اثنان من واحد دارا جاز وان وهب
 واحد من اثنين لم يصح عند الحنيفة لقمة وقال لا تصح وفي الجامع
 الصغير واذا تصدق على محتاجين بعشرة دراهم او وهبها

للمودع عليها عند الخسفة ^{نعم} وقالوا اذا خلطها بجنسها
 شكره ان شاء وان اختلطت بما له من غير فعله فهو شرك ^{حيثما}
 فان اتفق المودع بعضها ثم رد مثله في الخلط بالباقي ضمن الجميع
 واذا تعدى المودع في الوديعة بان كان دابة فركبها او ثوبا فلبسه
 او عبدا فاستخدمه او اودعها عند غيره ثم ازال التمسك فربما
 الى يد زالك ضمان فان طلبها صاحبها فجددناها ضمانا فان عا
 الى الاعتراف لم يبرأ عن ضمان والمودع ان يسافر بالوديعة وان
 كان له حمل ومؤنة عند الخسفة ^{نعم} وقال ليس له ذلك اذا كان له
 حمل ومؤنة واذا انهاء المودع ان يخرج بالوديعة فخرج بها ضمن
 واذا اودع رجلا عند رجل وديعة فحضر لطلبها بطلب نصيبه
 يدفع اليه شأ حتى يحضر الاخر عند الخسفة وقال لا يدفع اليه نصيبه
 وان اودع رجلا عند رجلين شيئا مما يقسم لم يجز ان يدفعه
 احدهما الى الاخر ولكنهما يقسمانه كل واحد منهما فيحفظ كل واحد
 منها انفسه وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظه احدهما وان
 الاخر واذا قال صاحب الوديعة للمودع لا سلمها الى رجلتك

زوجتك فسلمها اليها لا يضمن وفي الجامع الصغير اذا انهاء
 ان يدفعها الى احد من عياله فدفعها الى من لا بد له من يضمن فان كان
 له منه بد ضمن وان قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت اخر
 من الدار لم يضمن وان حفظها في دار اخرى ضمن ومن اودع رجلا
 وديعة فادعها اخر فملكته فله ان يضمن الاول وليس ان يأخذ
 الاخر عند الخسفة وقال لا ان يضمن ايها شأ فان ضمن الاخر رجع
 به على الاول وان ضمن الاول لم يرجع على الاخر ومن كان في يده الف
 فادعى جلدا من كل واحد منهما انها له اودعها اليه وان علف لها فاما
 بينهما وعليه الف اخرى بينهما **كتاب العارية** العارية تجارة
 وهي تملك النافع بغير عوض وتصح بقوله اعركك واظمتك ^{هذه}
 الارض ومنحك هذا الثوب وعملتك على هذه الدابة اذا لم يرد
 الهبة واخذت منك هذا العبد وداري لك سكني ودارك كد
 عمري سكني وللمعير ان يرجع في العارية متى شاء والعارية
 امانة ان هلك من غير تعد لم يضمن وليس المستعير
 ان يؤجر ما استعاره فان اجره فعطب ضمن وله ان يعيره

وبيع بالتقديركمشت ولا يرد عيدا ولا امانة من مال المضاربة
 فان رفع شأن من مال المضاربة الى مال بضاعة فاشترى رب
 المال وبيع فهو على المضاربة واذ عمل المضارب في انصر فليست
 نفقة في المال وان سافر فطعام وشراة وكسوة وركوب في المال
 وانا الدواد في ماله واذ اخرج المضارب المال ما انفق من راس المال
 حتى يستوفي المال فان باع المتاع مراجه بحسب ما انفق عليه
 من الحوائج وغيره ولا يحتسب ما انفق على نفسه فان كان معه
 الف فاشترى بها ثيابا وقصرها او حملها بمانة من عنده فقد
 عمل بربك فهو منطوع وان صبغها اخرج فهو شريك با زاد
 الصبغ فيه ولا يضمن **فصل اخر** فان كان معه الف بالنصف
 فاشترى بها بواضع بالعين واشترى عبدا فلم ينفقهما
 حتى ضاعا فانه يبيع رب المال الف او خمسين والمضارب خمسهما
 ويكون ربع العبد للمضارب وثلاثة ارباعه على المضاربة ويكون
 راس مال العين وخمسين ولا يبيعهم مراجه الا على العين وان
 كان معه الف فاشترى رب المال عبدا بخمسين وباعه اياه با

بالف فانه يبيع مراجه على خمسين فان كان معه الف بالنصف
 فاشترى بها عبدا قيمته الفان فقتل العبد رجلا خطأ فثلاثة
 ارباع الفداء على رب المال ويبيع على المضارب ويكون العبد بينهما
 يخدم رب المال ثلثة ايام والمضارب يوما وقد يخرج من المضاربة
 فان كان معه الف فاشترى بها عبدا فلم ينفقها حتى هلكت يدفع
 المال ذلك الثمن ورأس المال جميع ما دفع **فصل في الاختلاف**
 واذ كان معه الفان فقال دفعت الى الفاق قال رب المال ابلد دفعت
 اليك العين فاقول قول المضارب ومن كان معه الف فقال هي مائة
 فلان بالنصف وقد رجحت الفاق قال فلان هي بضاعة والقول قول ^{المال}
كتاب الوديعة الوديعة امانة في يد مودع اذا هلكت
 لم يضمن المودع ان يحفظها بنفسه ومن في عياله فان حفظها
 بغيرهم او اودعها غيرهم ضمن الا ان يقع في دار حريق فيسلمها
 الحمار او يكون في سفينة فخاف الفرق فيلقها الى سفينة
 اخرى فان طلبها صاحبها فحبسها وهو بقدر على تسليمها
 ضمنها وان خلطها المودع باله حتى لا يتميز ضمنها ثم لا يسيل

وبيع فان كان رب المال قال له على ان ما رزق الله فهو
 بيننا نصفان فرب المال النصف والمضارب الثاني الثلث
 والمضارب الاول السدس وان كان قال له ان ما رزقك
 الله فهو سنا نصفان فله المضارب الثاني الثلث والباقي
 بين المضارب الاول ورب المال نصفان وان كان قال له
 فما ربحت من شئ فيبي وبيلك نصفان وقد دفع الى غيره
 مضاربة بالنصف فله الثاني النصف والباقي بين الاول ورب
 المال نصفان وان كان قال له على ما ان رزق الله فلي نصفه او
 قال له فما كان من فضل فيبي وبيلك نصفين وقد دفع الى
 اخر مضاربة بالنصف فرب المال النصف والمضارب الثاني
 النصف ولا شئ للمضارب الاول وان شرط الثاني ثلثي الربح
 فرب المال النصف والمضارب الثاني النصف ويضمن
 المضارب الاول للثاني سدس الربح واذا شرط المضارب رب
 المال ثلث الربح ولعده رب المال ثلث الربح على ان يعمل العبد
 معه ولنفسه ثلث الربح فهو جازي **فصل في العزل والقسمة** واذا

واذا

واذا مات رب المال او المضارب بطل المضاربة وان ارتد رب
 المال عن الاسلام ولم يحن بدار الحرب بطلت فان غول رب المال
 المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشترى او باع فتصرفه جازي وان علم
 بعزله والمال عروض فلم ان يبيعها ولا يئتمعه العزل من ذلك
 ثم لا يجوز له ان يشتري بثمنها شئ اخر فان غول ورأس المال
 دراهم او دينار قد نضت لم يحزنه ان يتصرف فيها واذا افترا
 وفي المال دين قد نضت لم يحزنه ان يتصرف فيه اجبره الحاكم على اقتضاء
 الدين وان لم يكن ربح لم يلزمه الا اقتضاء وتقال وكما رب
 المال في الاقتضاء وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح
 دون رأس المال فان ربحها الهالك على الجميع ولا ضمان على المضارب
 فان كانا اقسموا الربح والمضاربة بما هما هلك المالك وله
 تراد الربح حتى يستوفي رب المال رأس المال فان فضل شئ كان
 بينهما وان نقص فلا ضمان على المضارب وان اقسما الربح وحشي
 المضاربة ثم عقداها فهلك المال لم يتراد الربح الاول والثاني
فصل في ما يفعل المضارب ويجوز للمضارب ان يشتري

وغير ذلك فصالحه على ذهب او فضة فلا بد ان يكون ما
اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون نصيبه مثله
وكر زيادة عجة من بقية التركة واذا كان في التركة دين على كذا
فادخلوه في الصالح على ان يخرجوا الصالح عنه ويكون الدين لهم
فالصالح باطل فان شرطوا على ان يبرأوا الفراء منه ولا يرجع عليهم
بنصيب الصالح والصالح جاز **كتاب المضاربة المضاربة**
عقد على الشركة بالمال من احد الشريكين ولا يقع الا بالمال الذي
تصح به الشركة ومن شرطها ان يكون كسرها من مائة الى تسعة
احدها درهم مائة فان شرطت زيادة عشرة فله اجر مثله ولا بد
من ان يكون الماسك الى المضارب ولا يدرب المال فيه واذا
صحّت المضاربة مطلقة عجز للمضارب ان يسحب ويشترى
ويؤكل ويسافر ويضع ولا يضارب الا ان ياذن له رب المال
بذلك او يقول له اعمل برباك فان خص له رب المال التصرف
في بلد بعينه او في سعة بعينها لم يجز له ان يتجاوزها فان اخرج
للغير ذلك البلد واشترى ضمن وكذلك ان وقت للمضارب

وقتا

وقتا بعينه ويطلق العقد بعينها وليس للمضارب ان يشتري
من يفتق على رب المال بقراءة او غيرها فلو فعل صار مشتركا
لنفسه دون المضاربة فان كان في المال دمج لم يجز له ان يشتري
من يفتق عليه وان اشترى ضمن مال المضاربة وان لم يكن في المال
رجح جاز ان يشتريه فان زادت قيمته بعد الشراء عتق نصيبه
منهم ولم يضمن لرب المال شيئا ويسعى العتق في قيمة نصيبه منه
وان كان مع المضارب الف بالنصف واشترى بها جارية قيمتها
الف فوطئها فجات بولد يساوي الف ادعاه ثم بلغت قيمة الف الف
الف وخمسة وثلثي مائة فان شارب المال استسعى الغلام
في الف ومائتي وخمسين وان شارب الف اقضى رب المال
له ان يضمن المسمى نصف قيمة الام **باب المضارب يضارب**
واذا دفع المضارب المال للغير مضاربة ولم ياذن له رب المال في
ذلك لم يضمن بالدفع ولا يتصرف المضارب الثاني حتى يرجع فاذ
رجع ضمن الاول المال لرب المال فان دفع اليه رب المال المضاربة
بالنصف واذا لم يذنه ان يدفعه الى غيره فدفعه بالثلث وقد تصرف

الثاني

شبكة

صلحتك على الف هذه أو على عبدي هذا ثم الصلح ولو زمه
 تسليمها وكذلك لو قال صلحتك على الف وسلمها أو أن قال
 صلحتك على الف فالعقد موقوف فإن لجأه المدعي عليه
 جاز ولو لم لا الف وإن لم يجز بطل **باب الصلح في الدين**
 وكل شيء وقع عليه الصلح وهو مستحق بعقد المديونية
 على المعاوضة وإنما جعل على أنه استوفى بعض حقه واسقط
 باقيه كمن له على آخر الف درهم فصالحه على خمسمائة أو الف
 جيا دفصلحه على خمسمائة زبوف جاز وكانه أبرأه عن بعض حقه
 ولو صالح على الف مؤجلا جاز وكانه لجأ نفسه للحق وإن صالحه
 على ما ينوي إلى شهر لم يجز ولو كان الف مؤجلا فصالحه على
 حاله لم يجز وإن كان له الف سود فصالحه ببيض لم يجز ومن كان
 على آخر الف درهم فقال أد إلى سغدا خمسمائة على أنك برئ من الفضل
 ففعل فهو برئ فإن لم يدفع إليه الخمسمائة غدا عليه اللغو
 ما لو قال أبرأتك خمسمائة من ألف على تعطيني الخمسمائة فهو
 قولهم زعم وقال أبو يوسف لا يعود فيها ولو قال صلحتك من

الألف

الألف على خمسمائة تدفعها إلى غدا وانت برئ من الفضل على أنك
 إن لم تدفعها إلى غدا فالألف عليك على حالها لا يبرئ إن لم تدفع
 في الغد في قولهم ومن قال لا خير لك بالك حتى تؤخر عنى أو
 تخط عنى ففعل جاز **صلح** في الدين المشترك وإذا كان
 الدين بين الشريكين فصالح أحدهما من نصيبه على ثوب
 فشره بالخير إن شاء اتبع الكسب عليه الدين بنصفه وإن شأ
 أخذ نصف الثوب إلا أن يضمن له شريكه ربع الدين ولو استوفى
 نصف نصيبه من الدين كان لشريكه إن يشاركه فيما قبض ثم يبرأ
 على الغريم بالباقي ولو اشتري أحدهما بنصيبه من الدين سلمه كان
 لشريكه أن يضمن ربع الدين وإذا كان السلم بين الشريكين
 فصالح أحدهما من نصيبه على أس المال لم يجز عند حنيفة ومالك
 وعند أبي يوسف يجوز الصلح **صلح** في الخارج والذات
 المشتركة بين ورثة فأخرجوا العدم منها مال أعطوا إياه والورثة
 عتقوا أو عرضوا قليلا ما أعطوا إياه أو كثيرا وإن كانت
 التركة فضة فهو كذلك وإن كانت التركة ذهباً وفضة

على خمائة درهم فاقرا حدها ان اياه قبض منها خمسين
فلا شئ للمقرولا اخر خمسون **كتاب المصلح**
على ثلاثة اضرب مصلح مع اقرار مصلح مع سكوت وهو ان لا يتر
المدعي عليه ولا ينكر مصلح مع انكار فكل ذلك جائز فان وقع
المصلح عن اقرار اعتبر فيه ما يعتبر في البياعات ان وقع عن
مال بال وان وقع عن مال بمنافع يعتبر بالاجارات و
والمصلح عن السكوت والانتكار في حق المدعي عليه لا فائدة ^{اليمين}
وقطع الخصومة في حق المدعي بمعنى المعاوضة واذا صالح عن
دار لم تجب فيها الشفعة واذا صالح على دار وجبت فيها الشفعة
واذا كان المصلح عن اقرار واستحق بعض المصلح عنه جمع المدعي
عليه حصته ذلك من العوض وان وقع المصلح عن سكوت او انكار
فاستحق الشئان فيه جمع المدعي بالخصومة وذا العوض
استحق بعض ذلك يريد حصته ويرجع بالخصومة وان ادعى حقا
في دار لم يسه فصول من ذلك على عوض ثم استحق بعض الدار
لم يرد شئ من العوض لان دعواه يجوز ان يكون فيما بقي فصل

فصل في المصلح جائز من دعوى الاموال والمنافع وجنا
العبد والخطا ولا يجوز من دعوى حد واذا ادعى رجل على امرأة
تكا ما هو يتحد فصالحته على مال بذاته حتى يترك الدعوى جهلا
فكان في معنى الخلع وان ادعت امرأة على رجل تكا فصالحهما
على مال بذلهما لم يجز واذا ادعى على رجل انه عبده فصلحه على
مال اعطاه جاز وكان في حق المدعي في معنى الحق على مال واذا قتل
العبد المان دون له جلا عدا لم يجز له ان يصالح عن نفسه وان قتل
عبده رجلا عدا فصلحه عنه جاز ومن نصب ثوبا بهوديا قيمة ثوب
الاية فصلحه منها على باية درهم جاز عند الخليفة نعم وقال ابطال
الفضل على قيمة بالابتغاب الناس فيه واذا كان العبد بين رجلين
اعتقه احدهما وهو موصر فصلحه الاخر على اكثر من نصف قيمته فا
ياطل فان صلحه على عرض جاز **باب التبع بالمصلح**
ومن وكل رجلا بالمصلح عنه فصلحه لم يلزم الوكيل ما صالح عليه
الا ان يضمنه مال لان الموكل وان صالح عنه رجل بغير امر
فهو اربعة اوجير ان صالح بال وضمنه المصلح وكذلك ان قال

لفضل

او بنهرجة وقال المقر له جيا دلزمه الجيا في قول الحنفية وقالوا
 ان قال موصولا يصدق وان قال مفصلا لا يصدق وان قال
 غصبت منها الفا او قال او دعني ثم قال هي زبوف او بنهرجة
 صدق وان قال في هذا كله الفا ثم قال الا انه ينقص كذا لم يصدق
 وان وصل صدق ومن اقرب غصب ثوب ثم جاء بثوب معيب
 فالقول قوله ومن قال لا اخراخذت منك الفا وديعة فهلكك
 فقال لا بل اخذتها غصبا فهو ضامن وان قال اعطينتها وديعة
 فقال غصبتها لم يضمن وان قال هذه الالف كانت وديعة عند
 فلان فاخذتها وقال فلان هي فانه ياخذها وان قال اعني
 دابتي هذه فركبها وردها او قال اعز ثوبي هذا فليس هو
 فالقول قوله وقال ابو يوسف ومحمد القول قول الذي اخذ منه
 الدابة والثوب **باب الاقارب في المرض** واذا اراد الرجل في
 مرض موته يدون وعليه دين في صحته ودين له في مرضه لم يثبت
 معلوم فدين الصحة والدين المعروف للاسباب مقدم واذا
 قضيت وفضل شيء صرف الى ما اقرب في حال المرض وان لم يكن

يكن عليه دين في صحته جاز اقراؤه وكان المقر له اولى من العينة
 ولو اقر المريض لوارثه لا يصح الا ان تصدق ببقية المورث وان
 اقر اجنبي جاز وان مخاطبا له ومن اقر اجنبي ثم قال هو ابني
 ثبت نسبه منه وبطل اقراؤه فان اقر اجنبيته ثم تزوجها لم يطل
 اقراؤه لها ومن طلق زوجته في مرضه ثلثا ثم اقر لها بدين فليها
 الاقلام الدين ومن ميراثها منه **فصل** ومن اقر غلام
 بولد مثله مثله وليس له نسب معروف ان ابنه وصدقه اعلام ثبت
 نسبه منه وان كان مريضا وتشارك المورث في الميراث ويجوز
 اقران الرجل بالوالدين والولد والزوجة والمولى ويقبل اقران المرأة
 بالوالدين والزوجة والمولى ولا يقبل بالولد الا ان يصدقها الزوج
 او تشهد بولادتها قابله ومن اقر بنسب من غير الوالدين والولد
 نحو الاخ والعم لا يقبل الاقراء في النسب فان كان له وارث معروف
 قريب او بعيد فهو اولى بالميراث من المقر له وان لم يكن له وارث
 استحق المقر له ميراثه ومن مات ابوه فاقر باخ لم يثبت نسب
 اخيه ويشارك في الميراث ومن مات وترك ابني وله

على الاجل وان قال له على مائة درهم لزمه كلها ثم قال
مائة وثوب لزمه ثوب واحد **والمرجع** في تفسير المائة اليه من
اقر بتم في قوصة لزمه التمر والقوصة ومن اقر بباية في اصطبل
لزمه الدابة خاصة ومن اقر بغيره بجام فله الحقة والفقع ومن
اقر له ببيع فله النصل والجفن والحمايل ومن اقر بجملة فله العيد
والكسوة وان قال غصبت ثوباً في منديل لزمه جميعاً وكذلك في ثوب ^{من ثوب}
لزمه وان قال ثوب في عشرة اذاب لم يلزمه الا ثوب واحد عند
ابو يوسف **لعم** وقال محمد يلزمه احد عشر ثوباً ولو قال لفلان
على خمسة في خمسة يريداً ضرباً والحساب لزمه خمسة ^{حقة}
وان قال اردت خمسة مع خمسة لزمه عشرة ولو قال له على من
درهم الى عشرة او مائتين درهم الى عشرة لزمه تسعة عند **الحق**
يلزمه الابتداء وما بعدك وتسقط الغاية وقال لا يلزمه المشرع
كلها وان قال له من داري مائتين هذا الحائط الى هذا الحائط فله ما
بينهما وليس له من الحائطين شئ **فصل** ومن قال لفلان
على الف درهم فان قال او صلح بها فلان ادمان ابو فودته فالقرار **صحيح**

بيان
العيدان

صحيح وان ابرم الاقرار لم يصح عند ابو يوسف **لعم** وقال محمد
يصح الاقرار ولو اقر بجل جارية او حلة شاة لرجل صح الاقرار
ولزمه ومن اقر بشرط الخيار بطل الشرط ولزمه المال **باب**
الاستثناء ومن اقر واستثنى متصلاً باقراره صح الاستثناء ولزمه
الباقى سواء استثنى الاقل والاكثر فان استثنى الجميع لزمه الاقرار
وبطل الاستثناء ولو قال له على مائة درهم الادينار والاقفيز ^{حقة}
لزمه مائة درهم القيمة الادينار والاقفيز ومن اقر بجن وقال
ان شئت الله متصلاً باقراره لم يلزمه الاقرار ومن اقر بدار واستثنى بناها
لنفسه فللمقر الدار والبناء وان قال بنا هذه الدار والعرصة لفلان
فهو كما قال ولو قال له على الف درهم من ثمن عبد اشتريته منه ولم يقبض
فان ذكر عبد بعينه قيل للمقر ان سيئت فسلم العبد وخذ الالف
والا فلا شئ لك وان قال من ثمن عبد ولم يعينه لزمه الالف
ولا يصدق في قوله ما قبضت عنك حتى سيفت وقال ان وصل لم يلزم
شئ وكذا لو قال من ثمن خمار وخنزير لزمه الالف ولم يقبل ^{تفسيره}
ولو قال له على من ثمن متاع او قال افرضني الف درهم ثم قال حتى يفي

وإذا كان في يديمان أو امان ولد اعنك فباع احدهما واعتقه
 المشتري ثم ادعى البائع الذي في يدك فها ايمان ويطلق عتقه
 المشتري وإذا كان العبد في يد رجل قال هو ابن عمدي فلان
 الغايبة قال هو ابني لم يكن ابني ابدأ وان جحد العبد ان يكون
 ابنه عند أبي خيفة لقيته وقال اذا جحد العبد فهو ابن الولي وإذا
 كان العبد في يد مسلم ونصراني فقال النصراني هو ابني وقال
 المسلم هو عبدي فهو ابن النصراني وإذا ادعت امرأة صبا انه
 ابنها لم يجز دعوتها حتى تشهد امرأة على الولادة وان صدقها
 الزوج فهو ابنها وان لم تشهد امرأة وان كان لها زوج وزعت
 انه ابنها منه وصدقها فهو ابنها وان لم تشهد امرأة وان كان
 العبد في ايديهما فزعم الزوج انه ابنه من غيرها وزعت انه
 ابنها من غيره فهو ابنها ومن اشترى جارية فولدت عنده
 ولدا منه فاستحقها رجل عزم الاب قيمة الولد يوم الخصومة
 وان مات الولد قبل الخصومة وترك ميراثا فهو لابيه ولا تجب
 على الاب قيمة الولي وان قتل الولد واخذوا الدية فعلى الاب قيمة

قيمة فان جاء نقد ما وترك عشرة اقد درهم فليس على الاب
 قيمة وان جاء وقد قتل الولد واخذ دية عم الاب قيمة الولد
كتاب الاقرار وإذا اقر الرجل بالشيء العاقل بحق لم يضر امره
 مجهول كان ما تقر به او معلوما او يقال له بيني وبينك مجهول وان قال
 فلان على شيء لزم ان يبين ماله قيمة والقول قوله مع عيتمان
 ادعى القرابة اكثر من ذلك وان قال له على مال فالمرجع الى ما يزد وتقبل
 قوله في القليل والكثير ولو قال مال عظيم لم يصدق في اقل من مائة درهم
 وان قال دراهم كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة دراهم وان قال درهم
 فهي ثلثة الا ان يبين التزمتها وان قال كذا كذا درهم لم يصدق
 في اقل من احد عشر درهما وان قال كذا او كذا درهم لم يصدق في اقل
 من احد عشر درهما وان قال له على او قبلي فقد تقر بدين وان قال
 عندي او معي او في بيتي او في كيسه او في صندوقه فهو اقرار بالدين في يده
 وإذا قال له رجل عليك الف درهم فقال انتمها وانتمها او انتمها او انتمها
 بها او قد قضيتكمها فهذا اخر ومن اقر بدين مؤجل فصدقته التوبة
 في الدين وكذب في الكناجيل لزمه الدين حالاً ويستحق القول

اقام رجلان عليه ائينة احدهما يغصب والآخر يوديعه فهو
فصل في التنازع بالأيدي واذا تنازع في ائنة احدهما
 ركبها والآخر متعلق بلجامها فلكل ارباب اولى وكذلك اذا
 تنازع في بيع روع عليه لاجل احدهما فصاحب الجمل اولى واذا
 تنازع في قبض احدهما الايسر والآخر متعلق بكمه فالايسر
 اولى واذا كان ثوب في يد رجل فطرف مشى في يده اخر فهو بينهما
 نصفان واذا كان الصبي في يد رجل وهو يعبر عن نفسه فكل
 انا حر فالقول قوله وان قال انا عبد لفلان فهو عبد للذي في
 يده وان كان لا يعبر عن نفسه فهو عبد للذي هو في يده واذا كان
 الحايط لرجل عليه جذوع او متصل ينائيه ولا خر عليه هراوى
 فهو لصاحب الجذوع والاتصال والهراوى ليس بشئ واذا كانت
 دار منها في يد رجل عشرة ابيات وفي يد اخري بيت فالكساحة بينهما
 نصفان واذا ادعى الرجلان ارضا يعني كل واحد منهما يدعي انها
 في يده لم يقض انها في يد واحد منهما حتى يقيم ائينة انها في ايديهما
 وان اقام احدهما ائينة جعلت في يده وان كانت احدهما قد

بينهما

لبن في الارض او بنا او حف في يده **باب دعوى النسب**
 واذا باع جارية فجأت بولد فادعاه البائع فان جاء لاقطن ستة
 اشهر من يوم باع فهو ابن البائع واقمه ام ولد له ونسخ البيع ويرد
 الثمن وان ادعاه المشتري مع دعوة البائع او بعد فادعاه البائع
 اولى وان جاءت به اكثر من ستة اشهر لم تقبل دعوة البائع فيه
 الا ان يصدق المشتري فان مات الولد فادعاه البائع وقد جاءت
 به لاقطن من ستة اشهر لم يثبت الاستلزام في الام وان مات الام فادعاه
 البائع وقد جاءت به لاقطن من ستة اشهر يثبت النسب في الولد ^{خلف}
 البائع ويرد الثمن كل في قول الحنفية ^{ثمة} وقالوا ترد حصته الولد ولا ترد
 حصته الام وفي الجامع الصغير واذا لعبت الجارية في ملك رجل فبها
 فولدت في يد المشتري لاقطن ستة اشهر فادعاهما البائع الولد فقط ^{معتق}
 المشتري الام فهو ابنه يرد عليه حصته من الثمن وان كان المشتري
 انا اعتق الولد فدعواه باطلة ومن باع عبدا ولد عنه وبيعه
 المشتري من اخر ثم ادعاه البائع الاول فهو ابنه ويطلب البيع
 ومن ادعى نسب احد التوأمين ثبت نسبهما منه وفي الجامع ^{الصغير}

سواء وان اقام الخارج البيته على ملك موثق وصاحب اليد
بيته على ملك اقدم ما يمكن ان يوجد اقام الخارج وصاحب
اليده واحد منهما بيته الخارج فصاحب اليد اولى وكذلك في النسخ
في الكتاب التي لا تنسخ الا مرة واحدة وكذلك كل سيب في الملك
لا يتكرر وان اقام الخارج البيته على الملك وصاحب اليد بيته
على اكثر او من كان صاحب اليد اولى وان اقام كل واحد منهما البيته
على اكثر من الاخر ولا تاريخ معها تهاوت البيستان وان اقام
احد المدعين شاهدين والاخر اربعة فما سواه واذ كانت اثار
في يد رجل ادعاها اثنان احدهما جميعها والاخر نصفها او اقلها
البيته فلصاحب الجميع ثلثة ارباعها ولصاحب النصف ربعها
غنى عن حصة غيره وقالوا هي بينهما الثلثا ولو كانت في ايديهما سلم
لصاحب الجميع نصفها على وجه القضاء ونصفها الا على وجه
القضاء واذ اتا رعا في دابة واقام كل واحد منهما بيعة فانما اثبت
عنده فذكر ان تاريخا وست الدابة يوافق احد التاريخين فهو
اولى وان اسكن ذلك كانت بينهما واذ كان احد في يد رجل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الاول ومن اسلم عشرة دنانير في كرخطة ثم تنابلا ثم اختلفا في الف
 قالوا فلو اسلم اكيد ولا يعود اسلم واذا اختلف الزوجان في
 المهر فادعى الزوج انه تزوجها على الف وقالت تزوجني بالفين
 فايها اقام البينة فبكت بينته وان اقاما البينة فالبينة بينته
 وان لم تكن لهما بينة يتخالفان عند ابي حنيفة رضي الله عنه ولم يفسخ
 النكاح ولكن بحكم مهر كمثل فان كان مثل ما اعترف به الزوج
 او اقل فبقي باقيا لان الزوج وان كان مثل ما ادعت المرأة او اكثر
 قضى باذاعت المرأة وان كان مهر كمثل اكثر مما اعترف به الزوج
 واقل ما ادعت المرأة فبقي لها بمهر كمثل وان اختلفا في الاجارة
 قبل استيفاء المعقود عليه يتخالفان وتراوان اختلفا بعد الاستيفاء
 لم يتخالفوا وكان الحق اقوال مستاجر وان اختلفا بعد الاستيفاء
 بعض المعقود عليه يتخالفان وفسخ العقد فيما بقي وكان القول في
 الماضي قول المستاجر واذا اختلف المولى والمكاتب في مال الكفا
 لم يتخالفوا عند ابي حنيفة رضي الله عنه ولا يتخالفان وفسخ الكتاب وان
 اختلف الزوجان في مائة بيت فابطل للرجل فهو للرجل ^{فقط}

يصلح للنساء فهو للامه وما يصلح لهما فهو للرجل وان مات احدهما
 واختلفت الحصة مع الآخر فابطل للرجل والنساء فهو للباقي منهما
 وقال ابو يوسف يدفع الى المرأة ما يجهز به مثلها واكيا في الزوج في الطلاق
 ولو كان وقال محمد لا مكان للرجل فهو للرجل وما كان للنساء
 فهو للامه وما يكون لهما فهو للرجل او لورثته والطلاق والوف
 سواء وان كان احداهما مملوكا فالمتاع للمرأة في الحيوة وللحي بعد المات
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو عبد الله ما اذن والمكاتب بمنزلة الحر **فصل**
فيمن لا يكون خصما وان قال المدعي عليه هذا الشيء او عنيه فلان ^{الغايب}
 او عنيه عندي او غصبته منه واقام البينة على ذلك فلا خصومة
 بينه وبين المدعي وان قال ابتعته من الغايب فهو خصم وان قال
 المدعي سرقه مني وقال صاحب اكيد او عنيه فلان واقام بينته
 فندفع الخصومة وان قال المدعي ابتعته من فلان وقال
 صاحب اكيد او عنيه فلان ذلك سقطت الخصومة ^{بينته}
باب ما يدعيه الرجل وان ادعى اثنان عينا في يد
 اخر كل واحد منهما يزعم انها له واقام البينة قضى بها بينهما

الذي خلق النار ولا يخلقون في بيوت عبادهم ولا يجب تسليم
 اليمين على مسلم برمان ولا بكان ومن ادعى انه اتباع من هذا ^{عبد}
 بالف فخذ استخلف بالله ما ينكح ابيع قائم فيه ولا يتخلف
 بالله ما بيعت ويتخلف في الغصب بالله ما يستحق عليك رده
 ولا يستخلف بالله ما غصبته وفي النكاح بالله ما ينكح انكاح
 قائم في الحال وفي دعوى كطلاق بالله ما هي بان منك الساعة بما
 ذكرت ولا يستخلف بالله ما طلقها ومن ورث عبد فادعى اخرا
 استخلف على علمه وان وهب له واشتراه فاليمين على ابيات من
 ادعى على اخرا لا فافتدى بيمينه او صالحه منها على عشرة فهورقا
 وليس ان يستخلف على تلك اليمين ابدا **باب التحالف** اذا
 التبايعان في بيع فادعى احدهما ثناء وادعى البايع اكثر منه او اعترف
 البايع بغيره من البيع وادعى المشتري اكثر منه واقام احدهما
 ائينة قضى به له وان اقام كل واحد منهما ائينة كانت ائينة
 للزيادة او لم تكن لو احدهما بينة قيل للمشتري ان ان
 ترضى بالثمن الذي ادعاه البايع والافسخنا البيع وقيل للبايع

للبايع ان ان سلم ما ادعاه المشتري من البيع والافسخنا الـ
 البيع فان لم يرضيا استخلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى
 الاخر ويستدعي يمين المشتري فان حلفا نسخ القاضى بينهما
 وان نكل احدهما عن اليمين لزم دعوى الاخر واذا اختلفا في الاجل
 او في شرط الخيار او استيفا بعض الثمن فلا تحلف بينهما والقول
 قول من ينكر الخيار والاجل مع يمينه فان هلك البيع ثم اختلفا
 لم يتخلفا عند ابي حنيفة وابي يوسف ففهما والقول قول المشتري
 وقال محمد بن يحيى يتخلفان وينسخ البيع على قيمة الهالك وان هلك
 احد العبدين ثم اختلفا في الثمن لم يتخلفا عند ابي حنيفة ثم لا
 ان رضى البايع ان يتولى في حصص الهالك وفي الجاسع الصغار
 القول قول المشتري مع يمينه الا ان يشأ البايع ان ياخذ الحق
 ولا شئ له وقال ابو يوسف يتخالفان في الحق وينسخ العقد
 في الحق والقول قول المشتري في حصص الهالك وقال محمد بن يحيى
 يتخالفان عليه ما ويرد الحق وقيمة الهالك ومن اشترى جارية
 فقبضها ثم تقايل ثم اختلفا في الثمن فانها يتخالفان ويمود كبيع

كتاب الدعوى المدعى من لا يجبر على الخصومة اذا ذكرها
والمدعى عليه من يجبر على الخصومة ولا تقبل الدعوى حتى يذكر
شيئا معلوما في جنسه وقدره فان كان عينا في يد المدعى عليه كلف
احضارها البشير اليها بالدعوى وان لم يكن احضارها ذكر فبها
وان ادعى عقارا حده فذكرانه في يد المدعى عليه بطلان الدعوى وان كان
حقا في الذمة ذكرانه بطلان الدعوى واذا حثت الدعوى سأل القاضي
المدعى عليه عنها فان اعترف قضى عليه وان انكر سأل المدعى البينة
فان احضرها قضى بها وان عجز وطلب يمين خصمه استخلف عليها
باب اليمين واذا قال المدعى لى بينة حاضرة وطلب اليمين لم يستخلف
عند الخصم نعم ولا ترد اليمين على المدعى ولا تقبل بيته صاحب
في الملك المطلق واذا اكل المدعى عليه عن اليمين قضى عليه بالكنول
والزهر ما ادعى عليه وينبغي للقاضي ان يقول لى اعرض عليك اليمين ^{ثلاثا}
فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعاه واذا اكر العرض عليه ^{ثلاث}
مرات قضى عليه بالكنول وان كانت الدعوى كالحام يستخلف ^{الكنول}
عند الخصم نعم ولا يستخلف عندك في السكاح والرجعة والنفى و

والنفى في الابلاء والرق والكولاء والنسب والاستيلاء و
الحجود واللعان وقال يستخلف في ذلك كله الا في الحدود
واللعان وصورة الاستيلاء وهو ان تقول الجارية انا ام
ولد لولاي وهذا ابني مني انكر كولي ويستخلف السارق
فان نكل ضمن ولم تقطع واذا ادعت المرأة طلاقا قبل الدخول
استخلف الزوج فان نكل ضمن نصف المهر في قولهم جميعا ومن
ادعى قصدا على غيره فخذ استخلف فان نكل عن اليمين فيما
دون النفس لزمه القصاص فان نكل في النفس حبس حتى يقر او
او يحلف وقال يلزم الارش فيها واذا قال المدعى لى بيته حاضر
فيلخصه اعطه كفيلا بنفسك ثلثة ايام فان فعل والا امر
بلا زمة الا ان يكون غريبا على الطريق فلا زمة فقد تجلس
القاضي **قصص في كيفية اليمين** واليمين بالله تعاقد
غيره ويؤكد بذكر اوصافه ولا يستخلف بالطلاق والعتاق
ويستخلف اليهودى بالله الذي اتى التوراة على موسى و
النصارى بالله الذي اتى الانجيل على عيسى والحجوسى بالله

في القبض على الكيلين بالخصومة
 فلا حد لها ان يحاكم ولا يقض ان الاما والكيل يقض الدين
 وكيل بالخصومة عند حيفته فهو قال لا يكون خصما والكيل
 يقض العين لا يكون وكيل بالخصومة بالاجماع حتى ان من وكل
 وكيل بقبض عبده فاقام الذي هو في يده اليه ان الموكل اياه
 اياه وقف الامر حتى يحضر الغائب وكذلك العتاق والطلاق وغير
 ذلك واذ لقي الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي جازا
 عليه عند غير القاضي عند حيفته ومحمد بنهما السعديا الا انه
 يخرج من الوكالة وقال ابو يوسف يجوز ان يراه عليه عند غير القاضي
 ومن كلف رجل بالوكيلة صاحب المال بقبض عن الغريم لم يكن
 في ذلك وكيل ابدا ومن ادعى انه وكيل الغائب في قبض دينه
 فصدقه الغريم امر بنسليم الدين اليه فان حضر الغائب فصدقه
 والا دفع اليه الغريم الدين ثانيا ويرجع به على الوكيل ان كان قايما
 في يده وان كان ضاع في يده لم يرجع عليه الا ان يكون ضمنه عند كلفه
 ولو كان الغريم لم يصدق على الوكالة ودفع اليه على ادعائه فان رجح

رجع صاحب المال على الغريم رجع الغريم على الوكيل ومن قال
 الوكيل فلان قبضت كوربة فصدقه كونه لم يؤمر بالتسليم اليه
 فان وكله وكيله بقبض مال فادعى الغريم ان صاحب المال قد استوفاه
 فانه يدفع المال اليه ويتبع رب المال فيستحلفه وان كلفه بحبيب
 في جارية فادعى البائع رضى المشتري لم يرد عليه حتى يحلف المشتري
 ومن منع الى جارية عشرة دراهم لينقمها على اهله فانفق عليهم عشرة
 من عنده فالثلاثة بعشرة استحسانا **باب عن الوكيل**
 ان يعزل الوكيل عن الوكالة فان لم يبلغه العزل فهو على وكالة
 وتصرفه جائز حتى يعلم وبطلت الوكالة بموت الموكل وجنونه وباطلاق
 ولحقا بدار الحرب موت او ان كان الموكل امرأة فازدنت فالوكيل على
 وكالة حتى يموت او يلحق بدار الحرب واذا قتل الكاتب ثم عجز او امانه
 ثم عجز عليه او اشركا كان فافترقا فانه الوكيل بطلت الوكالة علم الوكيل
 او لم يعلم فاذا مات الوكيل او جن جنونا مطبقا بطلت الوكالة وان
 لحق بدار الحرب فزاد لم يجز له التصرف الا ان يعود مسلما ومن وكل
 رجلا بشئ ثم تصرف بنفسه فيما وكل به بطلت الوكالة والله اعلم

مجلسه بینہ اویا، نکلیں
 رہے علیہ صحت لاکھوں
 علیہ صحت لاکھوں
 اویا، نکلیں

الانسان بنفسه جاز ان يوكل برغبته ويجوز الوكالة بالاختصاص
 في سائر الحقوق ما يقع فيها واستيفائها الا في الحدود والقصاص
 فان الوكالة لا تنفع باستيفائها مع غيبة الموكل عن المجلس قال
 ابو يوسف ومحمد نعم لا يجوز الوكالة ما تباين الحدود والقصاص
 باقامة الشهود وقال ابو حنيفة نعم لا يجوز التوكيل بالخصومة
 الا برضا الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا مسيرة ثلثة
 ايام فصاعدا وقال لا يجوز التوكيل بغير رضا الخصم ومن شرط
 الوكالة ان يكون الموكل من تلك التصرف ويلزمه الاحكام و
 الوكيل من يعقل السبع والثاني ويقصا واذا وكل الحر بالبيع
 او كان دون له مقامها جاز وان وكل اصبيا محجرا يعقل السبع والثاني
 او عبدا محجورا جاز ولا يتعلق بها الحقوق وتعلق بوكلمها والعقد
 التي تعقدها الوكلاء على ضربين كل عقد يضيفه الوكيل لانفسه
 كالبيع والاجارة فحقه تتعلق بالوكيل دون الموكل فيسلم
 السبع ويقبض الثمن ويطالب بالثمن اذا اشترى ويقبض المبيع
 ويخاصم في العيب وكل عقد يضيفه الى موكله كالنكاح والطلاق

والخلع والصلح عن دم المحدث فان حققة تتعلق بالوكيل دون
 الوكيل ولا يطالب وكيلا الزوج بالمهر ولا يلزم وكيلا المراقتلها
 واذا طالب الموكل المشتري بالثمن فله ان ينعه اياه وان دفعه اليه
 جاز ولم يكن للوكيل ان يطالبه ثانيا **باب الوكالة بالشرع والبيع**
فصل في البيع ومن وكل بجهة بشرى شيء فلا يدل من تسمية
 جنسه وصفته وبلغ ثمنه الا ان يوكل وكالة عامة فيقول ابيع
 ما ربيت وفي الجاهل الصغير ومن قال لا خاشع لي ثوبا او دابة
 او دارا فاشتره فالوكالة باطله وان سمي ثمن الدار وصف جنس
 الدار والكتب جاز ومن دفع الى اخيه راحم وقال اشترى بها طعنا
 فهو على الخطر والذوق واذا اشترى الوكيل وقبض ثم اطلع على
 ثمنه ان يريده بالعيب ما دام السبع في يده فان سلمه الى الموكل لم يرد
 الا باذنه ويجوز التوكيل بعقد مصرف والسلم فان قامت الوكيل
 صاحب قبل القبض بطل العقد ولا يعتبر مغالطة الموكل واذا دفع
 الوكيل بالشرع الثمن من ماله وقبض المبيع فلان يبيع به على
 الموكل وان هلك السبع في يده قبل حجب هلاك من مال الموكل

لو وكل بكسار في بيعات والاجارات وهذا
 في كسره وحركي على الطلاق فانه يجوز التوكيل
 فيه من الجاني وامام السلم فانه يجوز بدونه
 راس المال فقط وامامه بيع فلا يجوز بدونه
 اذا مضى وراس المال مبيع
 مبيع وراس المال مبيع فلا يجوز بدونه
 الانسان من ماله بشرط ان يكون
 الذي يبيعه له كاهن
 وادبوا في بيع الموكل
 عاقل النور في بيع الموكل
 دونه وراس المال مبيع
 وادبوا في بيع الموكل
 دونه وراس المال مبيع

١٢٠
 وَأَنَّ قَالَ فِي هَذَيْنِ السَّابِقَيْنِ التَّحْمِيلُ لَمْ تَخْرُجْ بِسَبُوحِهَا إِلَى
فصل قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ نَهَى فِي شَاهِدٍ كَرُورٍ شَاهِدٌ فِي السُّوقِ لَا
 اعْزَمُ وَقَالَ ابْنُ جَوْضَاءَ وَابْنُ عَبَّاسٍ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ شَاهِدَانِ
 أَقْرَأْنَاهُمَا شَهْدًا بَزُورٍ لَمْ يَصْرُوحَا بِالْبُيُوتِ **كتاب الرجوع عن**
الشهادة إِذَا رَجَعَ الشَّاهِدُ عَنْ شَهَادَتِهِ قَبْلَ الْحُكْمِ بِهَا سَقَطَتْ
 وَأَنْ حُكِمَ بِشَهَادَتِهِمْ ثُمَّ رَجَعَا لَمْ يَنْسَخِ الْحُكْمُ وَعَلَيْهِمْ ضَمَانٌ مَا تَلَفَا
 بِشَهَادَتِهِمْ وَلَا يَبْعِي الرُّجُوعُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ
 بِالْحُكْمِ الْحَاكِمُ بِرُغْمِ رَجْعَا ضَمَانُ كِلَا الشَّاهِدَيْنِ وَإِنْ رَجَعَ
 أَحَدُهُمَا ضَمِنَ الْبَاقِي وَانْشَدَ بِأَمَالٍ ثَلَاثَةَ فَرَجَعَ أَحَدُهُمَا فَلَا ضَمَانَ
 عَلَيْهِ فَإِنْ رَجَعَ الْآخَرُ ضَمِنَ الرَّاجِعَانِ نِصْفَ أَمَالٍ وَإِنْ شَهِدَ
 رَجُلًا وَامْرَأَتَانِ فَرَجَعَتِ امْرَأَةٌ ضَمِنَتْ رُبْعَ الْحَقِّ وَإِنْ رَجَعَتَا
 ضَمِنَتْ نِصْفَ الْحَقِّ وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَعَشْرُ نِسَاءٍ ثُمَّ رَجَعَ
 ثَمَانٌ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِنَ فَإِنْ رَجَعَتْ أُخْرَى كَانَ عَلَيْهِنَ رُبْعُ
 الْحَقِّ فَإِنْ رَجَعَ الرَّجُلُ وَكُنَّ أَرْبَعًا فَعَلَى الرَّجُلِ سُدُسُ الْحَقِّ
 عَلَى النِّسَاءِ خَمْسَةُ أَسْدَاسٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ نَهَى وَعِنْدَهُمَا عَلَى الرَّجُلِ

الرَّجُلِ النِّصْفَ وَعَلَى النِّسَاءِ النِّصْفَ وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ
 عَلَى امْرَأَةٍ بِالنِّكَاحِ بِمَقْدَارِ مَهْرٍ مِثْلَهُمَا ثُمَّ رَجَعَا وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا وَ
 كَذَلِكَ إِنْ شَهِدَ عَلَى رَجُلٍ بِزَوْجِ امْرَأَةٍ بِمَقْدَارِ مَهْرٍ مِثْلَهُمَا وَإِنْ
 شَهِدَ بِأَكْثَرٍ مِنْ مَقْدَارِ مَهْرٍ مِثْلَهُمَا ثُمَّ رَجَعَا ضَمِنَا الزَّيَادَةَ وَإِنْ شَهِدَا
 بِبَيْعِ شَيْءٍ بِثَلَاثَةِ أَوْ أَكْثَرَ ثُمَّ رَجَعَا لَمْ يَضْمَنْمَا وَإِنْ كَانَ بَاقِي مِنَ
 الْقِيَمَةِ ضَمِنَ الْكَفْضَانِ وَإِنْ شَهِدَ عَلَى رَجُلٍ أَنْ يَطْلُقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ الْإِجْرَاءِ
 بِهَا ثُمَّ رَجَعَا ضَمِنَا نِصْفَ الْمَهْرِ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ دَخُولُ لَمْ يَضْمَنْمَا
 وَإِنْ شَهِدَ أَنَّ عَقْدَ عِبَادَةٍ ثُمَّ رَجَعَا ضَمِنَا قِيَمَتَهُ وَإِنْ شَهِدَ بِفَضْلِ
 ثُمَّ رَجَعَا بَعْدَ الْعَقْدِ ضَمِنَا كَدِيرَهُ وَلَا يَقْتَصِرُ مِنْهُمَا إِذَا رَجَعَ شَاهِدٌ
 الْفَرَعُ ضَمِنُوا وَإِنْ رَجَعَ شَاهِدٌ الْوَصْلُ وَقَالَ لَوْ لَمْ يَشْهَدْ شَاهِدٌ الْفَرَعُ
 عَلَى شَهَادَتِنَا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ قَالَوا شَهِدْنَا هُمْ وَغُلَطْنَا هُمْ
 ضَمِنُوا وَلَوْ قَالَ شَهِدُوا الْفَرَعُ كَذَبْتُ شَهِدُوا الْوَصْلُ أَغْلَطُوا فِي شَهَادَتِهِمْ
 لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى ذَلِكَ وَإِنْ رَجَعَ الْمُرْكُوبُ عَنْ التَّرَكُّبِ ضَمِنُوا وَإِذَا شَهِدَ
 شَاهِدَانِ بِالْبَيْعِ وَشَهِدَ بَوَاجُوهَا كَشَرْتُهُمَا رَجَعَا وَفَضْلُهُمَا
 عَلَى شَهِدٍ بِالْبَيْعِ بِخَاصَّةِ **كتاب الوكالة** كُلُّ عَقْدٍ جَائِزٌ بِمَقْدَارِ

حضرت الاخرى لم تقبل وان شهد على رجل انه سرق بقره واقتلها
 في لونها قطع وان قال احد من اقرعه والاخر قد قطع وهذا على من
 وقال لا يقطع في اوجهين جميعا ومن شهد لرجل انه اشترى عبد
 فلان بالف درهم وشهد اخر انه اشتراه بالف وخمس مائة فاكشها
 باطلا وكذلك ان كانت في التكاثر فانه يجوز ان يكتسبها
 وقال ابو يوسف ومحمد بنهما هما باطل في التكاثر ايضا وذكر في الكفا
 ان قول ابو يوسف مع قول لا يقطع في التكاثر **فصل في الشهادة على الاشهاد**
 ومن اقام بينة على دابة كانت لا يسمع عاها او او عاها كذا في يد
 فانه يخذها ولا يكتف باقامتها كمينه ان مات وتركها ميراثا وان
 انها كانت في يد فلان مات وهي في يد جازت كشهادة وان شهد
 لرجل على شهد انها كانت في يد فلان منذ اشهر لم يقبل وان اقر بذلك
 المدعي عليه دفعت الى المدعي وان شهد شاهدان ان اقر انها كانت
 في يد المدعي دفعت رفعت **باب كشهادة على التهم**
 الشهادة على الشهادة جائزة في كل حق لا يقطع بالشهادة ولا تقبل
 في الحدود وكذا في تجوز شهادة شاهدين على شهادة شاهد

ولا تجوز شهادة واحدة وحده على شهادة واحدة وصفة الاشهاد ان يقول
 شاهد الاصل شاهد الفرع اشهد على شاهد في اتي اشهد ان
 فلان بن فلان اقر عندك بكذا واشهدني على نفسه بيوان لم اقل
 اشهدني على نفسه جاز ويقول شاهد الفرع عند الاداء اشهد ان
 فلانا اشهدني على شهادة ان اشهد ان فلانا اقر عندك بكذا وقال
 اشهد على شهادتي بذلك ومن قال اشهدني فلان على نفسه لم يسمع
 السامع ان شهد على شهادته حتى يقول اشهد على شهادتي
 ولا تقبل شهادة شهود الفرع الا ان يكون شهود الاصل او يضيوا
 مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا او يرضوا مرضا لا يستطيعون حضور مجلس
 الحاكم وان عدل شهود الاصل شهود الفرع جاز وان سكتوا عن هذا
 جاز ونظر القاضي في حالهم وان اقر شهود الاصل كشهادة لم تقبل
 شهادة شهود الفرع وان شهد رجلان على شهادة رجلين على
 فلانة بنت فلان الفلانية بالف درهم وقالوا خبرنا انهما اقر
 وجاء امرأة فقالا لا تدري اهي هذه ام لا فانه يقال للمدعي
 هات شاهدي انهما فلانة وكذلك كتاب القاضي في الكفا

ومعناه اذا قال اسبوه الاصل لم يشهدوا
 شهادتنا في اتي وغياب من جاء الكون
 شهدوا عند الحاكم لم تقبل شهادتهم
 لان التهميل شرط ولم يشهدوا
 الاصول وسرحتهم لان الاصول
 لا يكونوا صادقين بذلك ولا يثبت
 مع الاصل

يا حب يا كطيور ولا من يغني للناس ولا من يأتي بيا من
 الكبار التي تتعلق بها الحدود ولا من يدخل الحمام بغير اذن ولا من
 يأكل كريبوا ولا من يقامر بالكز والكشط ولا من يفعل
 الافعال المستحقة كالبول على الطريق والكل على الطريق ولا
 تقبل شهادة من يظهر سب السلف وتقبل شهادة اهل الاهل
 الا الخطاينة وتقبل شهادة اهل الكدمة بعضهم على بعض وان
 اختلف ملهم ولا تقبل شهادة الحربي على الكمي وان كانت
 الحسنات اكثر من السيئات والرجل يجنب الكبار قبلت
 شهادته وان التمس بصيرة وتقبل شهادة الاقل والخصي
 ولذا كننا شهادة الخنثى جائزة وشهادة العال جائزة والاشهد
 الرجل ان اباه اوصى الى فلان والوصي يدعي فيه جائزة انما
 وان انكر الوصي لم تجز وان شهد ان اباه الغائب وكله قبض
 ديونه بالكوفة وادعى الوكيل وانكر لم تجز شهادتهما ولا يسمع ^{القاضي}
 الشهادة على جرح ولا يحكم بذلك وان اقام المدعي عليه بيته
 ان المدعي استأجر له شهود لم تقبل ومن شهد ولم يبرع حتى

قال او هت بعض شهادتي فان كان عدلا جازت شهادته وان لم
باب الاختلاف في الشهادة الشهادة اذا وقعت الدعوى
 قبلت وان خالفتم لم تقبل ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ
 والمعنى عند الخيفة ^{الله} فان شهد احدهما بالف والاخر بالعين لم تقبل
 الشهادة عندك ولا تقبل على الالف اذا كان المدعي يدعي العين و
 ان شهد احدهما بالف والاخر بالف وخمسائة والمدعي يدعي الفاو
 خمسائة قبلت كشهادة على الالف وان قال المدعي لم يكن الا الالف
 فشهادة الذي يشهد بالف وخمسائة باطلة فاذا شهد بالف وقال
 احدهما قضاء منها خمسائة قبلت شهادته بالف ولم يسمع قوله انه
 قضاء الا ان يشهد معه اخو ويصحب للشاهد اذا علم ذلك ان لا يشهد
 بالف حتى يقر المدعي انه قبض خمسائة وفي الجامع الصغير رجلان شهدا
 على رجل بقرض الف درهم فشهد احدهما انه قد قضاها فالشهادة
 جائزة على القرض واذا شهد شاهدان انه قتل زيد لم يسمع الخبر بمكة
 وشهد اخران انه قتلهم القريب الكوفة واجتمعوا عند الحاكم لم
 يقبل اشهادهم فان سبقت شهادة احدهما وقضى بهام

والقصاص تقبل فيها شهادة الرجال ولا تقبل شهادة النساء
وما سوى ذلك من الحقوق تقبل فيها شهادة رجلين أو رجل
وأمرأتين سواء كان الحق مالا أو غير مالا مثل الكساح والطلاقة
والوكالة والوصية وتقبل في البكارة والولادة والحبوب في
النساق موضع لا تطلع عليه رجال شهادة امرأة واحدة ولا
بدن ذلك كله من العدالة ولقطة الشهادة فإن لم يكن الشا
هد
لقطة الشهادة وقال أعلم أو اتقن لم تقبل شهادته وقال الجنيبة
يقصر الحكم على ظاهر عدلته في السلم ولا يسأل حتى يطعن الخصم
الفي الحدود والقصاص فإنه يسأل عن الشهود فإن طعن الخصم
فيهم سأل عنهم وقال لا بد أن يسأل عنهم في السر والعلانية
سائر الحقوق وقال الغول ثم من رأى أن يسأل عن الشهود لم يقبل
قول الخصم أنه عدل وإذا كان رسول القاضى الذى يسأل عن الشهود
واحدا جازا الاثنان افضل وهذا عند حنفية والى يوسف نعمها
وقال الجمل لا يجوز الا الاثنان **فصل** وما يتجمل الشاهد على ضربين
احدهما ما ثبتت حكمه بنفسه مثل السبع والافرة والغصب والقتل

وحكم الحاكم فإذا سمع ذلك الشاهد أو رآه وسعه أن يشهد به وإن
لم يشهد عليه يقول الشاهد أنه باع ولا يقول الشاهد كفى ومنه لا يثبت
حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة فإذا سمع شاهد يشهد
بشيء لم يجز أن يشهد على شهادته إلا أن يشهد وكذلك لو سمع
شاهد الشاهد على شهادته لم يشهد للمسامح أن يشهد ولا يجزى للشاهد
إذا رأى خطبان يشهد إلا أن يتذكر الشهادة ولا يجوز للشاهد
أن يشهد بشيء لم يعاينه إلا الذنب والموت والكساح والدخول
وولاية القاضى فإنه يسع أن يشهد بهذه الأشياء إذا أخبر بها
من يثق به ومن كان في يده شيء سوى العبد والامة وسعك أن
يشهد أنه له **باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل** ولا تقبل شهادة
الاعمى ولا المملوك ولا المحذور وفي قذف وأن تاب ولا شهادة الوالد
لولد ولا شهادة الولد لابويه وإجداده ولا تقبل شهادة أحد الزوجين
للاخر ولا شهادة المولى للعبد ولا كتمانته ولا شهادة الشريك لشريكه
فيما هو من شركته ما تقبل شهادة الرجل لاختيه وعمه ولا تقبل شهادته
ناجحة ولا مغنية ولا مخنث ولا مدمن الكسب على الله هو ولا من

جبن

رفع حكمه للقاضي فوافق مذهبهم امضاء وان خالفه بطله
ولا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص وان حكما في دم خطاء
نقض بالدية على المعاقلة لم ينفذ حكمه ويجوز ان يسلم البيعة
وتنقض النكول وحكم الحاكم لا يبرئ ولا يزوج ولا يطل
مسائل شتى وان كان علوا جلا وسفلا لا يحل فليس لصاحب
السفلا ان يتدخله تدلا ولا ينقب كوة عند الخيفة ثم وقال
يصنع ما لا يضر بالعلو والاكات زائفة مستطيلة ينشعب
منها زائفة مستطيلة وهي غير نافذة فليس لاهل الكرافة
الاولى ان يفتعوا اياها في الكرافة القصوى وان كانت مستدرة
قد لزم طر فاهاهم ان يفتعوا اياها ومن ادعى بها حقا في دار
واكرها الذي في يد ثم صالح فيها فهو جائز ومن ادعى دارا
في يد جلا باز وهما بالرفقة فسيلا البيعة فقال احمد في البيعة
فاشتريتها من واقام البيعة على الشراء قبل الوقت الذي ينفذ
فيه البيعة لم تقبل بيعة ومن قال لا اشتريتها من هذه الجارية
فانكر الاخر الشراء واجمع على ترك الخصومة وسعد ان يطاها

هذا هو الحكم في البيعة
والاخرى في النكاح
والطلاق
والطلاق
والطلاق

يطاها وان اقرانه قبض من فلان عشرة عداهم ثم ادعى انها زينة
صدق ومن قال لا خولك على القدم فقال ليس لم عليك
شيء ثم قال في مكانه لم عليك الف فليس عليه شيء ومن ادعى
على اخر ما لا يقال مكانه لانه على شيء فقط فاقام المدعي البيعة بالف
واقام هو البيعة على القضاء قبلت بينته وان قال مكانه لك
على شيء فقط ولا عرفك لم تقبل بينته على القضاء ومن ادعى
على رجل انه باع جارية فقال البائع لم ابهرها منك فقط واقام المدعي
البيعة على الشراء فوجد بها اصبعان لينة فاقام البائع البيعة
انه ربي اليد من عيب لم تقبل البيعة البائع ذكر حق كتب في اسفله
ومن قام بهذا الذكر فهو على ما فيه ان شاء الله اكتب في شراء
فعلى فلان خلاصه لك وتسليم ان شاء الله بطل الذكر كله عند البائع
وقال لان شاء الله هو على الخلاص وعلى من قام بذكر الحق وقولها
استمسك ان ذكره في الاخر **فصل في القضا بالمواريث** واذا
مات النصراني في ان امراته مسلمة فقالت اسلمت بعد موته
قالت الوثنة اسلمت قبل موته فالقول قول الوثنة ومن مات له

في يد كفن البيع وبذل الفرض او التزيم بمقدار مهر وانكفالة
ولا يجبس فيما سوى ذلك كعوض المنسوب وارث الجنائيات
اذ قال القتيبي الا ان يثبت غير ان له مالا فيجب به شهر يراف
ثلاثة اشهر ثم يسال عنه فان لم يظهر له مال خلى سبيله ولا يحول
بينه وبين عرايه وفي الجامع الصغير جلا في عند القاضي
بدني فانه يجبس ثم يسال عنه فان كان موصلا ابد اجبس فان كان
معصرا خلى سبيله ويجبس الرجل في نفقة زوجته ولا يجبس والد
في دين ولد الا اذا اتفق من الاتفاق عليه **باب كتاب القاضي**
الى القاضي ويقبل كتاب القاضي الى القاضي في الحقوق الا شهدوا
عنده فان شهدوا على خصم حاضر حكم بشهادتهم وكتب بحكمه وان
شهدوا بغير حضره خصمه لم يحكم وكتب بالشهادة ليحكم بها
لكنه كبير ولا يقبل الكتاب الا بشهادة رجلين او رجل واحد
وتجب ان يراء الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه ثم يختمه ويسلم اليهم
فاذا وصل الى القاضي لم يقبله الا بحضور الخصم فاذا سلمه للشهود
نظر الختم فاذا شهدوا انه كتاب فلان القاضي سلمه اليه اني

في مجلس حكمه وقراءه علينا وختمه فتح القاضي وقراءه على الخصم
والرسم ما فيه ولا يقبل كتاب القاضي الى القاضي في الحدود والقصاص
فصل ويجوز قضاء المرأة في كل شيء الا في الحدود والقصاص
وليس للقاضي ان يستخلف على القضاء الا ان يفوض اليه
ذلك واذا رفع الى القاضي حكمه حكم امضاه الا ان يالف الكتاب
والسنة والاجماع او يكون قول لا دليل له عليه وفي الجامع
الصغير وما اختلف فيه الفقهاء ففوض به القاضي ثم جاء
قاضي اخري غير ذلك امضاه وكل شيء قضى به القاضي في
الظاهر يتجرى به وفي الجاهل كذلك عند الجنيحة واليوسف
ولا يقضى القاضي على غائب الا ان يحضر من يقدم مقامه **ضمن**
القاضي اموال المتأمن ويكتب ذكر الحق وان اقرض الابن
باب التحكيم واذ حكم الرجلان جلا فحكم بينهما ورضيا
بحكمه جاز اذا كان بصفة الحاكم ولا يجوز تحكيم الكافر والعبد
والذمي والمحدود وفي القذف والناسق والكسبي وكل واحد
واحد من المحكمين ان يرجع ما لم يحكم عليه فاذا حكم لزمه ما

لا بأس بالمال قبل ان يؤدج عنه فان لزم بالمال كان له ان

الكنفول عنه بالمال قبل ان يؤدج عنه فان لزم بالمال كان له ان
يلزم الكنفول عنه حتى يخلصه وان ابرأ الطالب الكنفول عنه او
استوفي منه برأ الكنفول وان ابرأ الكنفول لم يبرأ الكنفول عنه وكذا
لا بد من فرع على الاصل في غير الامور التي هي خلاصة العبد
اذا اخرج الطالب عن الاصل فهو ناخير عن كنفله وان اخرج عن الكنفل
لم يكن ناخير عن الاصل فان صالح الكنفل رب المال من الالف
على خمسين فقد برأ الكنفل والذي على الاصل ومن قال لكفيل
ضمن له ما لا قد برئت الى من المال رجع الكنفل على الكنفول عنه وان
قال ابرأتك لم يرجع الكنفل على الكنفول عنه ولا يجوز تعليق البراءة
من الكفالة بشروط وكل حق لا يمكن استيفاؤه من الكنفل لان
كل حدود والقصاص واذا تكفلت المشوى بالحقن جاز واذا تكفلت
على الكفيل بالبيع لم يرجع ومن استاجر دابة ليعمل عليها فان كانت
بعينها لم يرجع الكفالة ما عمل وان كانت بغيره اجازت الكفالة
وكذا من استاجر عبد الخدمه وكذا له رجل جندته فهو باطل و
يجوز الكفالة لا يقول الكنفول لم يخلص المقدر الا في سله و
وهو ان يقول المرء لو ان تكفلت عني بما على من الدين فتكفلت بدي

لا بأس بالمال قبل ان يؤدج عنه فان لزم بالمال كان له ان
يلزم الكنفول عنه حتى يخلصه وان ابرأ الطالب الكنفول عنه او
استوفي منه برأ الكنفول وان ابرأ الكنفول لم يبرأ الكنفول عنه وكذا
لا بد من فرع على الاصل في غير الامور التي هي خلاصة العبد
اذا اخرج الطالب عن الاصل فهو ناخير عن كنفله وان اخرج عن الكنفل
لم يكن ناخير عن الاصل فان صالح الكنفل رب المال من الالف
على خمسين فقد برأ الكنفل والذي على الاصل ومن قال لكفيل
ضمن له ما لا قد برئت الى من المال رجع الكنفل على الكنفول عنه وان
قال ابرأتك لم يرجع الكنفل على الكنفول عنه ولا يجوز تعليق البراءة
من الكفالة بشروط وكل حق لا يمكن استيفاؤه من الكنفل لان
كل حدود والقصاص واذا تكفلت المشوى بالحقن جاز واذا تكفلت
على الكفيل بالبيع لم يرجع ومن استاجر دابة ليعمل عليها فان كانت
بعينها لم يرجع الكفالة ما عمل وان كانت بغيره اجازت الكفالة
وكذا من استاجر عبد الخدمه وكذا له رجل جندته فهو باطل و
يجوز الكفالة لا يقول الكنفول لم يخلص المقدر الا في سله و
وهو ان يقول المرء لو ان تكفلت عني بما على من الدين فتكفلت بدي

لا بأس بالمال قبل ان يؤدج عنه فان لزم بالمال كان له ان
يلزم الكنفول عنه حتى يخلصه وان ابرأ الطالب الكنفول عنه او
استوفي منه برأ الكنفول وان ابرأ الكنفول لم يبرأ الكنفول عنه وكذا
لا بد من فرع على الاصل في غير الامور التي هي خلاصة العبد
اذا اخرج الطالب عن الاصل فهو ناخير عن كنفله وان اخرج عن الكنفل
لم يكن ناخير عن الاصل فان صالح الكنفل رب المال من الالف
على خمسين فقد برأ الكنفل والذي على الاصل ومن قال لكفيل
ضمن له ما لا قد برئت الى من المال رجع الكنفل على الكنفول عنه وان
قال ابرأتك لم يرجع الكنفل على الكنفول عنه ولا يجوز تعليق البراءة
من الكفالة بشروط وكل حق لا يمكن استيفاؤه من الكنفل لان
كل حدود والقصاص واذا تكفلت المشوى بالحقن جاز واذا تكفلت
على الكفيل بالبيع لم يرجع ومن استاجر دابة ليعمل عليها فان كانت
بعينها لم يرجع الكفالة ما عمل وان كانت بغيره اجازت الكفالة
وكذا من استاجر عبد الخدمه وكذا له رجل جندته فهو باطل و
يجوز الكفالة لا يقول الكنفول لم يخلص المقدر الا في سله و
وهو ان يقول المرء لو ان تكفلت عني بما على من الدين فتكفلت بدي

مع غيبته الفراء واذا مات الرجل وعياله من ولم يترك شيئا
فكفل عنه رجل للفرع لم ينج عنه خيفة منه ومن تكفل
عن رجل بالفرع لم ينج عنه خيفة الا ان يعطى صاحب المال
فليس له ان يرجع فيها فان رجع الكنفل فيه فهو له ولا ينصف
ولو كانت الكفالة بغير خطة فقبضها الكنفل فباعها ورجع
فيها فالرجع له في الحكم ولحق الى ان يردده على الكنفل قضاء الكفر
ولا يجبر عليه في الحكم وهذا عند ابي حنيفة في رواية الجامع
الصغير وقال ابو يوسف ومحمد بنهما هو له ولا يردده على الكنفل
قضاء ومن كفل عن رجل بالفرع فامر الاصيل ان يتعين عليه
حريرا ففعل فالشراء للكفيل فالرجع الكنفل بخره البائع فهو
عليه ومن كفل عن رجل باذا ب له عليه وباقضى له عليه وغاب الكنفول
عنه فاقام الكنفل بئنه على الكنفل ان له على الكنفول عنه الف درهم
لم يقبل ومن اقام البئنه ان له على فلان كذا وان هذا كنفله
بامر فانه يقضى به على الكنفل وعلى الكنفول عنه فان كانت الكفالة
بغير امر يقضى على الكنفل خاصة ومن باع دارا وكفل عنه

لا بأس بالمال قبل ان يؤدج عنه فان لزم بالمال كان له ان
يلزم الكنفول عنه حتى يخلصه وان ابرأ الطالب الكنفول عنه او
استوفي منه برأ الكنفول وان ابرأ الكنفول لم يبرأ الكنفول عنه وكذا
لا بد من فرع على الاصل في غير الامور التي هي خلاصة العبد
اذا اخرج الطالب عن الاصل فهو ناخير عن كنفله وان اخرج عن الكنفل
لم يكن ناخير عن الاصل فان صالح الكنفل رب المال من الالف
على خمسين فقد برأ الكنفل والذي على الاصل ومن قال لكفيل
ضمن له ما لا قد برئت الى من المال رجع الكنفل على الكنفول عنه وان
قال ابرأتك لم يرجع الكنفل على الكنفول عنه ولا يجوز تعليق البراءة
من الكفالة بشروط وكل حق لا يمكن استيفاؤه من الكنفل لان
كل حدود والقصاص واذا تكفلت المشوى بالحقن جاز واذا تكفلت
على الكفيل بالبيع لم يرجع ومن استاجر دابة ليعمل عليها فان كانت
بعينها لم يرجع الكفالة ما عمل وان كانت بغيره اجازت الكفالة
وكذا من استاجر عبد الخدمه وكذا له رجل جندته فهو باطل و
يجوز الكفالة لا يقول الكنفول لم يخلص المقدر الا في سله و
وهو ان يقول المرء لو ان تكفلت عني بما على من الدين فتكفلت بدي

انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو

على اولى اوانا زعم بر او قيل به فان شرط الكفالة تسليم الكفولة
 في وقت بعينه لزم لحضاره الطالب في ذلك الوقت فان حضره
 حبر الحاكم واد الحضر وسلم في مكان بقدر الكفول له ان
 يخاصه برئ الكفيل من الكفالة واذ الكفول على ان يسلم في مجلس
 القاضى وسلم في السوق برئ وان سلم في بربر لم يبر او اذ مات
 المكفول برئ الكفيل بالنفس من الكفالة وانما المكفول
 لم يبر الكفيل بالنفس من الكفالة ومن كفل بنفسه اخر
 ولم يقل اذا دفت اليد فانما برئ قد فعل اليه فهو برئ وان
 تكفل نفسه على انه لم يوف بر في وقت معين فهو صامن
 لما عليه وهو الف ولم يحضر في ذلك الوقت لزم ضمان المال
 ولم يبر من الكفالة بالنفس ومن كفل بنفسه جلف قال
 ان لم يوف بر بعد افعاله مال فان المكفول عنه ضمن الكفيل
 ومن ادعى على اخيه بدينار وبينها ادم بينها حتى تكفل
 جلف على انه لم يوف بر بعد افعاله المائة فلم يوف بر بعد افعاله المائة
 عندها وقال محمد بن ان لم بينها حتى تكفل ثم ادعى بعد ذلك والكفيل نعم اصر

انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو
 انما هو على ما هو

ذلك لا يلتفت الى ادعواه ولا يجوز الكفالة بالنفس الحدود
 والقصاص عند اخيق بمقتضى ما لا يجبر عليه باعده فتد
 يجبر في حد كفوف ولا يجبر فيه حتى يشهد شهودان او شاهدا
 عدلين عرفا فافقه وكره من الكفالة جازان في المخرج ومن اخذ
 كفلا بنفسه من جلف ذهب واخذ منه كفلا اخر من كفيلين
 واما الكفالة بالمال جازة معلوم بان المكفول به او مجهول اذا
 كان دينيا صحيا شلان يقول تكفلت عنه بالالف او بالالف
 او ما يبدى كلف في هذا البيع وكفول له بالخيار ان شاطا اليه
 عليه وان شاطا اليه كفله ويجوز تعليق الكفالة بالشرط مثل ان
 يقول ما يابعت فلانا فاعلى وما ذاب لك عليه فاعلى وما غصبت
 فعلى وان قال تكفلت بالك على فقامت اليه كفيلة ضمنه الكفيل لا الشاهد

وان لم يتم الكفيلة فالقول قول الكفيل مع عينية في مقدار ما يعتري
 فان اعترف الكفول عند الكفيل من ذلك لم يصدق على كفيلة ويجوز
 الكفالة بامر الكفول عنه وتغير امره فان كفل بامر رجوع يادى
 عليه وان كفل بتغير امره لم يرجع بآيويه وليس للكفيل ان يطالب

لان الامر به ومع الاستمرار فله حلاصه كحدود
 لان امره بقتل ادى بغير حلاصه كحدود

الدرهم والدينار فاذا بيعت جسمه بمتفاضلا جانبا اذا
اشترى به اسلحة ثم كسدت وتراكم الناس المعاملة بها
اي بالمتنوع
منها عدد و
وزن لا بالفضة
من كل واحد منها مقابل
بالفضة او الذهب من الجانبين
وشرط المتباينين في الافراق
لادنى والبعض لولا العقد
او الذهب لا لا يتجزأ الا
بالفضة ايضا لا لا يتجزأ
بشرط ان يكون من جنس واحد
نعم ان كان من جنس واحد
نعم ونعم حيث لا يشترط
الدينار والدرهم وكذا
الواحد

بطل البيع عند الخيفه بغيره سوا قال ابو يوسف عليه القبر يوم ابيع
وقال محمد بن علي فبطلها لغير ما يتعامل الناس بها وعجز البيع با
الفلوس لنا فقت وان لم يعين وان كانت كاسه لم يحرج البيع
بها حتى يعينها والاذاب في الفلوس لنا فقت ثم كسدت بطل البيع
عند الخيفه لغيره ومن اشترى شيئا بنصف درهم من الفلوس
جاز وعليه ما يباع بنصف درهم من الفلوس ومن اعطى
صير فيادرها وقال اعطى بنصفه فلوسا وبنصفه نصفها
الا حجة جاز البيع في الفلوس وبطل فيما بقي عندها وعلى قيا
قول ابي حنيفة بطل في الكل وقال اعطى بر درهمها
صغيرا وزنه نصف درهم الحجة وبطل في فلوسا وكانت الفلوس
بألف نصف درهم وحبة والنصف الحجة بالدم **كتاب الكفالة**
الكفالة بان كفالة بالنفس كفالة بالمال فالكفالة بالنفس
جائزة والمضمون بها احضارا للمكفول به وتنفذا لاقال
تكنت بنفسى فلان او برقبته او برحمه او بجسده او براسه
او بنصفه او بثلاثة او بجزء شائع منه وكذلك اذا قال ضمننا

لم يتم قبضه لنفسه فاكتمل له ثم اكتمل لنفسه جان وان لم
 يكن مسلما وكان قرضا او قبض الكرجان ومسلم في كرج
 فامر رب المسلم ان يكيله المسلم اليه غار بر رب المسلم
 ففعل وهو غايب لم يكن قبضا ومن اسلم جارية في كرج خط
 قبضها المسلم اليه ثم تقايلا فانت في يد المشتري فعلم قيمتها
 يوم قبضها ولو تقايلا بعدها لك الجارية جاز وعلم قيمتها واذا
 اشترى جارية بالف ثم تقايلا فانت في يد المشتري بطلت الا
 وان تقايلا بعد موتها فالأول باطل وان اسلم الى رجل درهم
 في كرج خطه فقال المسلم اليه شرطه يا وقال رب المسلم لم
 نشترط شيئا فالقول قول المسلم اليه وان قال المسلم اليه لم
 يكن للرجل وقال رب المسلم بل كان للرجل فالقول قول رب المسلم
 فان ادعى المسلم اليه الرجل فانكره رب المسلم فالقول قول المسلم
 اليه في قبضه ثم وعندها القول قول رب المسلم ويجوز
 المسلم في ثياب اذا بين طول وعرضه ورفعه ولا يجوز المسلم
 في الجواهر ولا في الخزنة ولا باس المسلم في اللبن والاعراض

لخمس الكسور فيها حلاصة كسور

سعى علينا معلوما وكل ما انكى ضبطا صفتا ومعرفة مقدار
 لا يصح اسلم قبضه لا باس بالمسلم في الكسوت والقمم والخمين
 ونحو ذلك اذا كان يعرف ذلك بالوصف وان كان لا يعرف
 فلا خير فيه وان استضع شئ من ذلك بغير دليل فهو باختيار
 اذا رآه ان شأنا اخذ وان شأنا تركه **مسائل منتشرة** ويجوز بيع
 الكلب والقط والسمكة والعلامة ولا يجوز بيع الخنزير والخنزير
 ولا بيع دود القز الا مع الفز ولا الفحل الا مع الكورات واهل
 الكسوة في ابيات كالسليين الا في الخنزير خاسمة فان
 عقدهم كعقد اسلم على الصير وعقدهم على الخنزير كعقد اسلم
 على الكسوة فلو قال الغيرة بيع عبدك من فلان بالف درهم على اني
 ضامن لك خمسمائة من الف من الف فهو جاز في اخذ الف
 من المشتري وخمسمائة من الضامن وان لم يضمن الف من الضامن
 بالف ولا شيء على الضامن ومن اشترى جارية ولم يقبضها
 حتى زوجها فوطئها الزوج فالتكاح جاز وهذا قبض وان
 لم يطأها فليس قبض ومن اشترى عبدا فغاب قبل

الفن

لا يصح اسلم قبضه لا باس بالمسلم في الكسوت والقمم والخمين ونحو ذلك اذا كان يعرف ذلك بالوصف وان كان لا يعرف فلا خير فيه وان استضع شئ من ذلك بغير دليل فهو باختيار اذا رآه ان شأنا اخذ وان شأنا تركه مسائل منتشرة ويجوز بيع الكلب والقط والسمكة والعلامة ولا يجوز بيع الخنزير والخنزير ولا بيع دود القز الا مع الفز ولا الفحل الا مع الكورات واهل الكسوة في ابيات كالسليين الا في الخنزير خاسمة فان عقدهم كعقد اسلم على الصير وعقدهم على الخنزير كعقد اسلم على الكسوة فلو قال الغيرة بيع عبدك من فلان بالف درهم على اني ضامن لك خمسمائة من الف من الف فهو جاز في اخذ الف من المشتري وخمسمائة من الضامن وان لم يضمن الف من الضامن بالف ولا شيء على الضامن ومن اشترى جارية ولم يقبضها حتى زوجها فوطئها الزوج فالتكاح جاز وهذا قبض وان لم يطأها فليس قبض ومن اشترى عبدا فغاب قبل

لا يصح اسلم قبضه لا باس بالمسلم في الكسوت والقمم والخمين ونحو ذلك اذا كان يعرف ذلك بالوصف وان كان لا يعرف فلا خير فيه وان استضع شئ من ذلك بغير دليل فهو باختيار اذا رآه ان شأنا اخذ وان شأنا تركه مسائل منتشرة ويجوز بيع الكلب والقط والسمكة والعلامة ولا يجوز بيع الخنزير والخنزير ولا بيع دود القز الا مع الفز ولا الفحل الا مع الكورات واهل الكسوة في ابيات كالسليين الا في الخنزير خاسمة فان عقدهم كعقد اسلم على الصير وعقدهم على الخنزير كعقد اسلم على الكسوة فلو قال الغيرة بيع عبدك من فلان بالف درهم على اني ضامن لك خمسمائة من الف من الف فهو جاز في اخذ الف من المشتري وخمسمائة من الضامن وان لم يضمن الف من الضامن بالف ولا شيء على الضامن ومن اشترى جارية ولم يقبضها حتى زوجها فوطئها الزوج فالتكاح جاز وهذا قبض وان لم يطأها فليس قبض ومن اشترى عبدا فغاب قبل

وضا معلوماً ولا خيراً في السلم في اللحم عندنا جيفة لقوله وقال اذا
وصف من اللحم موضعاً بصفة معلومة جاز ولا يجوز السلم الا
موجلاً ولا يجوز الا بابل معلوم ولا يجوز السلم بمكالم رجل
بعينه ولا بد من رجل بعينه ولا في طعام فريته بينهما او ثمنه فريته
او اسلم فيه

شبكة
الألوكة
www.alukah.net

شبكة
الألوكة

[illegible]

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

[illegible]

وكونتم الى هذا الاوان
 لان بعد هذا ليس من متعلقات
 التجارة ككونها في التجارة
 البيع لا يصاد المال في
 والكفاية فادهاج ليس
 ما لا اجاب النذر انما
 اتفان في النذر انما
 محض ان كان في النذر
 يتحمل الجبال وان كانت
 استأجر الجبال في الجبال
 يتحمل الجبال في الجبال
 بعبارة فعلنا ما شئنا
 نترك ان الجبال في الجبال
 الذي نحن لو فكل ما
 طمان مع بالوصف وهو الاجل
 اولى حالان البيع
 مجهول اصل

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

شبكة
الألوكة
www.alukah.net

وقد اشترى عبدًا وشطر المرأة مكره عيب فليس لمن يردده
يعيب وإن لم يسم الميوب بعددها **باب البيع الفاسد**
وإذا كان أحد العوضين أو كلاهما مرفوعًا فالبيع فاسد كما بيع
بالبسته والدم والحزب والخنزير وكذلك إذا كان غير مملوك كالحر
وبيع أم الولد ولد برومها كب فاسد وإن مات أم الولد
أو ولد برقي بد الشترى فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة رحمه الله ولا يجوز
بيع السمان في الماء قبل أن يصطاده ولا في حطه لا يؤخذ إلا
بصيد الطير في الهواء ولا بيع الحمل ولا التناج ولا اللبن في
الضرع والصف على ظهر الغنم وجعل في سقف وداع من
ثوب ذكر القطع ولم يذكره وصف بتر القانص وبيع المراينة
وهو بيع الثمر على رؤس النخل بتر مجذوذ مثل كيلة خرواص ولا يجوز
البيع بالقاء الحجر واللامسة ولا بيع ثوب من ثوبين ولا بيع
بيع الماعز ولا جارتها ولا عور بيع النخل ولا عور بيع دود القن
البيع القن ولا بيع الابن إلا أن يبيعه من رجل ثم انحصار ولا بيع
لبن الماء في القديع ولا شعر الخنزير ويجوز الانتفاع به للحزب ولا

Handwritten text in Devanagari script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is somewhat faded. It appears to be a list or a series of entries, possibly related to a historical or literary work. The text is written in a single column and is oriented vertically.

ولا تغفل الانسان ولا تتفاج بها ولا جلود الميتة قبل ان يبدن
ولا لباس يبيعها ولا تتفاج بعد البيع ولا لباس مع عظام الميتة
وعصبتها وصوفها وقرنها وشعرها وقرنها ولا تتفاج
بذلك كله وان كان سفلا وعلوا فخر فقط او سقط العلو حرام
فبيع صاحب العلو على لم يجر بيع الطين وحينه جائز وبيع
مسيل الماء وحينه فاسد ومن باع جارية بالف درهم حاله او
وقبضها ثم باعها من اليابع بحسب ما ينقل الا ان ينفذ البيع
اثنان فان اشترىها بحسب ما ثم باعها واخرى معها من اليابع قبل
ان ينقل الا ان ينفذ البيع جائز في التيمم يشترى حاضر ويبطل
في الاخرى ومن اشترى من يثا على ان يزني بغيره بطرغ عنه كان كل
طرف خسين رطلان فواسد وان اشترى على ان يطرغ عنه بزيادة
الطرف جائز وان اشترى منها في رق ورد الطرف وهو عشرة اطلال
فقال اليابع الرق غير هذا وهو خمسة اطلال فالقول قول المشتري
والا امر المسلم بغيره ان يبيع خراوسا ففعل جائز وقال لا يجوز
ومن باع عبد على ان يعتق المشتري او بدينه او يكاتبه او اعطى على ان

والمسئل مخفي وهو ليس بما يقع فيه بريقه الفوق والمسئل والاسم
سما هو المورد وفي مسيل الماء فان كان المراد الاول فالوق
رقبة المسيل فيقول لان معيار ما يشغل الماء من الارض
مختلف على القول لان معيار ما يشغل الماء من الارض
لواضع رقبه فهو من غير اعتبار المسيل او لا يشغل الماء من الارض
منه جار لان معلوم فان كان المراد الثاني في
سما في المورد روايتان في المسئل او لا يشغل الماء من الارض
و روايتان في المسئل او لا يشغل الماء من الارض
المسئل غير رفاه ان سماعه في الروايات لا يجوز
وهو الطريق على ما بينا اما التمسيل فمطلوب
لان مقتضى رقبه المسئل وهو مخول على ما بينا
وجم الروق في مسيل وهو مخول على ما بينا
ما يتفق الطريق والروايات لا يجوز
والمسئل مخفي وهو ليس بما يقع فيه بريقه الفوق والمسئل والاسم

الألوكة

www.alukah.net

يرضى البائع ان يأخذ بعينه ومن اشترى فورا قطع غوبه
 برعيابج بالعيب فان قال البائع انا اقبله كذلك كان ذلك
 فان باعه لشترى لم يرجع بشئ وان قطع الثوب وخاطه او
 صبغ احمرا ولت السوق بسمي ثم اطلع على عيب بشي رج
 بنقصان العيب وليس للبائع ان يأخذ فان باعه لشترى
 بعده راي العيب يرجع بالنقصان ومن اشترى عبدا ولعتف
 او مات عندك ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه وان اغرق على
 مال ثم اطلع على عيب لم يرجع بشئ وان قتل المشتري لعبد او
 كان طعنا ما فكله لم يرجع بشئ عندنا جنيته ثم قال لا يرجع في الا
 ومن اشترى ايضا او يطبخا او قنا او جودا فكله فوجبه فاكس
 فان لم ينتفع به رجع بالثمن كله وان كان ينتفع مع فساد رج
 بالنقصان ولم يردده ومن باع عبدا فباعه لشترى ثم رد عليه عيب
 فان قبله قبضا والقاضي باقرار او بيينة او باباوي يني لان يردده على
 بايعه وان قبله بغير قضا وليس له ان يردده وفي الجامع الصغير
 وان ردده عليه بغير قضا بعيب لا يحدث مثله لم يكن لان يردده

يأصم الذي باعه ومن اشترى عبدا فقبضه فادعى عيبا لم
 يجبر على دفع الثمن حتى يحلف البائع او يقيم المشتري بيئته وان
 قال المشتري شهودي بالشام استخلف البائع لحتى يقيم المشتري
 البيئته ان يوق عندك فاذا قاما يحلف بالثمن قد باعه وسلمه
 اليه وما يوق قط ومن اشترى جارية وتقاضا فوجد بها عيبا
 فقال البائع بعثتها وخري معها وقال المشتري بعثتها وجد
 فالقول قول المشتري ومن اشترى عبدا في صفقة واحدة فقبض
 احدها ووجد بالآخر عيبا فانه يأخذها او يدعيها او تترك
 شتا اما ايكال او يوزن فوجد ببعض عيبا رده كله واخذ كله
 فان اخفى بعضه ولا خيار له في رد سابق وان كان ثوبا فله الخيار
 ومن اشترى جارية فوجد بها قرحا فادها او كانت دايرة
 في حاجته فهو رضاء وان ركبها ليردها على بايعه او ليس قبضا او
 او يشتري لها علفا فليس برضاء ومن اشترى عبدا قد سرق ولم
 يعلم به فقطع عند المشتري له ان يردده ويأخذ الثمن عند الجنيته بثلث
 وقال ابو رجوع يابن قيمته سارقا لغير سارق فان سرق في يد

ودفع الثمن ومن اشترى عبدا
 فادعى ابا قال يحلف البائع
 ها
 لان الخلف ثمن على دعوى
 يحلف ولا دفع الدعوى الا بوضع ولا
 يلزم من ثمن البيئته ثمن العيب عند ولا
 والاشياء الستة وصالاد الستة لا يلزم كما في الخرد
 فيما تقدم الدعوى والبيئته لعل الخصومة فلا يلزم
 لدعوى الصبي ودلك دعاء العيب لان التخلل شرع
 هنا لا تنطه الخصومة لانها لا تملكها ولو جلد البائع
 قام العيب في الحال لم تنفذ الخصومة
 ثانيا على ان لم يكن عند الخصومة

احدهما فليس للاخر ان يردده عندنا بحقيقة الله وقال الثمان
 يردده ومن يباع على ان يخبر كاتب فكان بخلافه فاشترى
 بالخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء تركه **باب خيال الرؤية**
 ومن اشترى شيئا لم يره فابيع جائز ولا خيار اذا اراد ان شاء اخذ
 وان شاء تركه وكذلك اذا قال رضى ثم رآه ان يردده ومن يباع ما
 لم يره فلا خيار له ومن نظر الى وجه الصبرة او الى ظاهر الثوب
 مطويا او الى وجه الجارية او الى وجه الدابة وكلها فلا خيار له وان
 رآى من الدار فلا خيار له وان لم يشاهد ميوعتها وكذلك اذا رأى
 خارج الدار قال رضى الله هذا فيهم ونظر الوكيل انظر الموكل
 حتى لا يردده الا من عيب ولا يكون نظره رسولا انظر عندنا بحقيقة
 وكلها سواء وان يردده ويبيع الا على شراؤه جائز ولا خيار
 اذا اشترى ويسقط خياره بحسب المبيع اذا كان يعرف بالجنس
 وبشئ اذا كان يعرف بالشئ وبذوقه اذا كان يعرف بالذوق ولا
 يسقط خياره في المعقار حتى يوصف له فقال ابو يوسف نعم اذا وقع
 في مكان لو كان بصيرا لراه ووصف له فقال قد رضىت بسقط ^{خياره}

ومن رأى لحد الثوبين فاشترى هاتم رأى الاخر جازلا وان يرددهما
 ومن مات ولا خيار له كودية بطل خياره ومن رأى شاة ثم اشترى بعد
 مدة فان كان على الصفة التي رآه فلا خيار له وان وجد متغيرا فلا
 خيار له واشترى عدل لم يلم يره فباع منه ثوبا او هبة وسلم
 لم يردش الا بعيب وكذا خيار الكسرة **باب خيار العيب**
 واذا طلع المشتري على عيب في المبيع فهو بالخيار ان شاء اخذ بجميع
 الثمن وان شاء تركه وليس له ان يمسكه ويأخذ النقصان وكل
 ما اوجب نقصان الثمن في عادة القمار فهو عيب والا باق والبول
 في الفراش والسرقة عيب في الصغير الم يبلغ فاذا بلغ فليس في ذلك
 بعيب حتى يعاوده بعد البلوغ والجنون في الصغير عيب ابد لا يخفى
 والذئب عيب في الجارية وليس بعيب في العلام الا ان يكون من ^{نحو العلم}
 ماء والزنا وولد الزنا عيب في الجارية دون العلام والكفر عيب
 فيها ولو كانت الجارية ثمة لا تخيض او هي مستحاضة فهو
 عيب فاذا حدث عند المشتري عيب واطلع على عيب كان
 عند البايع فله ان يرجع بنقصان العيب ولا يرد المبيع الا ان

ارطالامعلومة ويجوز بيع الخطئة في سنبليها والباقي في قشر
 ومن باع دار ادخل في البيع مفايق اغلاقها هذا اذا كانت الاثنتي
 منصلة وان كانت منفصلة لم تدخل في البيع المفايق لان الاثنتي
 لا يدخل في البيع فتبعتها ولجن الكيال اذا كانت على المبيع واخر
 فدان الثمن على المشتري ومن باع سلعة بثمن قبل المشتري ادفع
 ادفع الثمن اولاً واذا دفع قبل المبيع سلم البيع وان باع سلعة
 بسلعة اثنتي قبلها سلمها معاً **باب خيار الشرط**
 خيار الشرط جائز في البيع للمبايع والمشتري ولها خيار ثلثة
 ايام وادونها ولا يجوز اكثر منها عند الحنفية نعم الا اذا اجماع
 في الثلث جاز وقال يجوز اذا سمي مدة معلومة ولو اشترى على
 انه لم يتقلا ثمن الى ثلثة ايام فلا بيع بينهما جاز والى اربعة ايام لا
 يجوز عندها وعند محمد يجوز الى اربعة ايام او اكثر فان نقض
 الثلاث جاز في قولهم جميعاً وخيار المبيع يبيح خروج البيع
 عن ملكه فان قبض المشتري وهلك في يده هلك بالقيمة
 وخيار المشتري لا يبيح خروج البيع عن ملك المبيع الا ان

انما هو في البيع
 وانما هو في البيع
 وانما هو في البيع

ان المشتري لا يملكه عند الحنفية نعم وان هلك في يده هلك
 بالثمن وكذلك ان دخل عيب ومن اشترى امرأه على ان ينجب ثلثة
 ايام لم يفسد النكاح فان وطئها لان بدها عند الحنفية نعم
 وقال يفسد النكاح وان وطئها لم يرد لها ومن شرط الخيار قل
 ان يفسد في مدة الخيار ولان يجوز فان جاز بغير حصة صاحب
 جاز وان فسخ لم يجز الا ان يكون الاخر حاضر عند الحنفية ومحمد
 وقال ابو يوسف يجوز اذا امان من الخيار بطل خياره ولا ينتقل
 للورثة ومن اشترى شاة بشرط الخيار لغیره فابها جاز
 وابها نقض انتقض ومن باع عبد بين الف على ان ينجب ثلثة ايام
 في احدى ايام البيع فاسد وان باع كل واحد منهما بجسمائته على ان
 ينجب في احدى ايام بيعهما جاز البيع ومن اشترى ثوبين على ان
 ياخذ ايهما شاء بعشرة وهو بالخيار ثلثة ايام فهو جاز وكذلك
 الثلثة وان كانت اربعة اثواب فالبيع فاسد ومن اشترى
 داراً على ان ينجب ثلثة ايام فبيعت دار الخبيثها فاخذها بالشفعة
 فهو رضاء واذا اشترى الرجلان عبداً على انهما بالخيار فوض

يجوز اعتبار ايام الاجارة والوف ان يفسد
 الزام الحكم على الغير فشرط حضوره
 بخلاف الاجارة فافترقا من هذا الوجه
 خلاصة كعدور

الملك حتى جعل الوقف وليا ويسلم اليه واذا حج الوقف
 على التلازم خرج من ملك الوقف ولم يدخل في ملكه الوقف
 عليه وقف المشاع عجايز عند يوسف وقال محمد بن عيسى
 ولا يتم الوقف عند الخيفة ومحمد بن حنفية لا ينقطع
 ابله وقال ابو يوسف نعم اذا سمي في جهة ينقطع جاز وصار بعد
 الفقراء وان لم يسمهم ونحو وقف الفقراء ولا يجوز وقف ما
 يتقلد ويجوز وقال ابو يوسف نعم اذا وقف ضيعة بقرها
 وكرتها وهم عبيد جاز وقال محمد بن عيسى يجوز حبس كراع
 والسلاح واذا حج الوقف لم يجز بيعه ولا تملكه الا ان يكون
 مشاعا عند ابو يوسف ثم يطلب كسراة القسمة فتصح
 مقاسمة والواجب ان يتبدل من ارتفاع الوقف بمارنة
 شرط ذلك الواقف او لم يشترط وان وقف دارا على سكنى
 وان امتنع من ذلك او كان فقيرا اجراها الحاكم وعمرها من
 اجرتها واذا امرها ردها الى ابن له السكنى وما انفك من
 بناء الوقف والتدبير الحاكم في عمارة الوقف ان اقلع اليه

اليه وان استغنى عن ذلك اسكه ولا يجوز ان يقسم بين مستحق
 الوقف واذا جعل الواقف غدا الوقف لنفسه وجعل الولاية
 اليه جاز عند ابو يوسف **فصل** واذا بنى مسجد الميزل
 عن يمينه حتى يفرغ عن ملكه بطريقه ويأذن للناس بالصلوة فيه
 واذا صلى فيه واحد قال ابو يوسف غنم غنم وقال ابو يوسف
 ينزل بقوله جعل مسجد او من جعل مسجد اتخذت سرابا لغيره
 بيت وجعل باب المسجد الى الطريق وغنم غنم ان يبيع وان
 مات يورث عند وكذا ان اتخذ وسط داره مسجدا واذا كان
 بالصلوة فيه وقال محمد بن عيسى لا يوصى ببيت عند من
 اتخذ مسجدا واذا بالناس بالصلوة فيه صار مسجدا
 ولا رجوع فيه ومن بنى سقاية للمسلمين او خانة يسكنه بنوا
 اوربا او جعل ارضه مقبرة لم يزل ملكه ذلك حتى يحكم به الحاكم
 عند اخيه وقال ابو يوسف ينزل بالقول وقال محمد بن عيسى اذا
 استبقى الناس من السقاية وسكنوا الخزان والرباط وفواني
 المقبرة زال الملك **كتاب** **اليوم** البيع يتعدى بالاجاب

ما لا شركة او احد المالكين قبل ان يشترا شيا بطلت شركة
 وان اشترى احدهما بالمال وهلك المال الاخر قبل الشراء فاشترك
 بينهما على ما شرطوا ويرجع على شريكه بحصته من ثمنه وتجوز شركة
 وان لم يخلط المال ولا تجوز شركة اذا شرط الا احدهما داهم
 مسماة من المبيع وكل واحد منهما وضين وشريكه كعنان ان
 يبيع المال ويدفع مضاربة ويوكل من يتصرف فيه ويدفع في المال
 يد امانه وانما شركة المصانع فالحيا طان واكسباغان
 يشتركان على ان يتقبلا الاعمال ويكون اكسب بينهما فيجوز ذلك
 وما يتقبل كل واحد منهما من العمل يلزمه ويلزم شريكه وان عمل
 احدهما دون الاخر فاكسب بينهما نصفان واما شركة الوجوه
 فالوجلان يشتركان ولا مال لهما على ان يشتريا بوجهي او بيعا
 فتصح الشركة على هذا وكل واحد منهما وكيل الاخر فيما يشترى
 فان شرط ان يكون المشتري بينهما نصفين فالوجع كذلك ولا يجوز
 ان يتفاضل فيه وان شرط ان يكون المشتري منهما اقله فالوجع
فصل في شركة القلدة ولا تجوز الشركة في الإعتباط

والاحتشاش والاصطياد وما اصطاده كل واحد منهما او
 احتطبه او احتشش فيه وله دون صاحبه وان اشتركا في واحد
 بفعل الاخر اذ يترتب سفي عليها المأنة ويكون اكسب بينهما المبيع
 الشركة واكسب كل للذي استقى وعليه اجر مثله الراوية ان كان
 صاحب البقل وان كان صاحب الراوية عليه اجر مثله البقل وكل شركة
 فاسدة فالوجع فيها على قدر المال ويبطل شرط المتفاضل واذا مات احد
 الشريكين او ارتد او طلق بدار الحوب بطلت الشركة **فصل في** ليس
 لاحد الشريكين ان يؤدى زكوة مال الاخر الا باذنه فان اذن كل واحد
 منها صاحبه ان يؤدى زكوة فاني كل واحد منهما فالتاني ضامن على
 مائة الاول او لم يعلم عند اخي خيفة لغيره واذا اذن احدهما وضين
 لصاحبه ان يشتري جارية فيطأها ففعل فهي له بغير شيء وقال
 يرجع عليه بنصف الثمن **كتاب الوقف** قال ابو حنيفة رحمه الله
 لا يزوم ملك الواقف عن الوقف الا ان حكم الحاكم او يعلق
 بموته فيقول اذا مت فقد وقفت داري على كذا وقال
 ابو يوسف رحمه الله يزول ملكه بمجرد القول وقال احمد رحمه الله لا يزوم

له موضع ولا يعلم هو حتى ام ميت نصب القاضى من يحفظ
ماله ويعوم عليه ويستوفى حقه وينفق على زوجته ولولاه من
ماله ولا يقر بينه وبين امراته فاذا تم له مائة وعشرون سنة
يوم ولد حكم بموته واعتدت امراته وقسم ماله بين ورثته الوجوه
في ذلك الوقت ومجان منهم قبل ذلك لم يرث منه ولا يرث لفقود
واحد مات في حال فقد **كتاب الشركة** الشركة على ضربين
شركة املاك وشركة عقود فشركة الاملاك المعلن برضاها
او بشرياها ولا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الاخر الا
ان يامر وكل واحد منهما في نصيب احدهما كالاجنبي والكفيل
شركة العقود وهي اربعة اوجه مفادضة وعنان وشركة الصداق
وشركة الوجوه فاما شركة المفادضة فهو ان يشتري الرجلان
فيساويان في مالهما وتصرفهما ودينهما يجوز بين الحرين والعاقليين
الكبيرين مسلمين كانا او ذميين ولا يجوز بين الحر والكفو وبين
الصبي والكبالي ولا بين مسلم وكافر وتعتد على الكوفا والكفا
وما يشترى كل واحد منهما منى على شركة الا طعام اهله

وللبائع ان يطالب بالثمن ايها شاؤ ما يلزم كل واحد منهما ان
كديون بدلا عما يبيع فيه لا يشترط في الاخر ضمان له وان كفل احد
مال على اجنبى لزم صاحبه وقال لا يلزمه وان ورث احدهما
يبيع به الشركة او ذهب له وصل الى يد بطلت المفادضة
وصارت عانا وان ورث احدهما عرضا فله ولا لنفسه المفادضة
ولا تعتد الشركة الا بالكلية وهم ولدان يورث كل واحد منهما نصيبه
ما سوى ذلك الا ان يتعامل الناس كالتبر والمنفعة فتصح الشركة
بها وفي الجامع الصغير ولا تكون المفادضة بئذ في ذهاب فضة
وان اراد الشركة بالعروض باع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال
الاخر ثم عتد الشركة واما شركة العنان فتعتد على الكوفا والذو
الكفالة ويصح التفاضل في المال ويصح ان يتساويا في المال ويتفاضلا
في كبره ويجوز ان يعقدا كل واحد منهما ببعض ماله دون البعض
ولا يصح الا بما بينا ان المفادضة تصح به ويجوز ان يشتركا ومن
جمعة احدهما ذنان يورث الاخر درهمين واشتراه كل واحد منهما
طوبى بغيره دون الاخر ثم يرجع على شركته بحصة منه واذا هلك

أو في سبعة أو كنيست كان ذيباً ومن ادعى أن اللقيط عبك لم يقبل
منه فإن ادعى عبداً لم يثبت ثبت نسب منته وكان حراً وإن وجد
مع اللقيط مال مشدود وعليه مولد ولا يجوز تزويج الملتقط
ولا تصرف في ماله الملتقط ويجوز له يقضي له الهبة ويسلم في حياته
ويجوز في الجبايع الصغيرة لا يجوز له يوجوه ويذكر في الكراهية
كتاب اللقطة اللقطة أمانة إذا شهد الملتقط أنها
ليحفظها ويردها على صاحبها فإن كانت أقل من عشرة دراهم
عرفها أيا ما فإن كانت عشر دراهم فصاعداً عرفها حوالاً
فإن جاء صاحبها ولا تصدق بها فإن جاء صاحبها فهو بالخيار
أن يشأ أمضى لصدقة وإن شأه ضمن الملتقط وعجزاً لا
في كشاة ولا بقر ولا بعير فإن اتفق الملتقط عليها بغير إذن
الحاكم فهو متبرع فإن اتفق بأمر كذا ذلك ديناً على صاحبها أو
دفع ذلك إلى الحاكم نظر فيه فإن كان لليهية منفعة أجراها وانفق
عليها من أجرها وإن لم يكن لها منفعة وخاف أن يتغرق المقتد
فيها باعها وأمر بحفظ ثمنها وإن كان الأصل المتفق عليها أن في

وجعل اللقطة ديناً على مالكها وإذا حضر فلم يلقطه لم ينهه
حتى يأخذ اللقطة ولقطة الحمل والحرم سواء وإذا حضر جلفاً
أن اللقطة له لم يدفع اليه حتى يقيم الكينة فإن أعطاه علامتها
حل الملتقط أن يدفعها اليه ولا يجبر على ذلك في القضا ولا يتصدق
باللقطة على غنى وإن كان الملتقط غنياً لم يجز أن ينتفع بها وإن كان
فقيراً فلا بأس بأن ينتفع بها ويجوز أن يتصدق بها إذا كان غنياً
على السيد أو ابنه وزوجته إذا كانوا فقراء **كتاب الإباق**
ومن رد الإبق على مولاه من مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً فله عليه عليه
أربعون درهماً وإن رده لأقل من ذلك فبحسابه وإن كانت قيمته
أقل من أربعين يقضى له بقيته الأدرها وإن أبق من الكنى رده فلا
عليه وينبغي الأخذ أن يشهد أنه يأخذ ليرد على صاحبها فإن الإبق
رهناً فليجعل على الرهن إذا كان قيمة الرهن والدين سواء أمّا
أما إذا كان قيمة الرهن أكثر فيعقد المضمون على الرهن وعلى الرهن
الامتنع وجعل العبد المضمون على الرهن ولا يرجع به على الغصب
ويرجع بالقيمة الإباق **كتاب المنقوي** وإذا غاب رجل فلم

وَاِنْ ارْتَدَّ جُلُودُ امْرَأَةٍ وَلَحِقَ بِهَا الْحَرْبُ فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ فِي دَارِ
 الْحَرْبِ وَوَلَدَتْ وَلَدًا اَوْ وَلَدًا لَوْلَاهُ وَلَدٌ فَظَهَرَ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا
 فَالْوَلَدَانِ فِي وَيَجِبُ الْوَلَدُ الْاَوَّلُ عَلَى الْاِسْلَامِ وَلَا يَجِبُ وَلَدُ
 الْوَلَدِ وَارْتَدَّ الْعَبْدُ الْمَذْمُومُ ارْتَدَّ وَعِنْدَ الْحَنِيفَةِ مَهْدُ
 وَيَجِبُ عَلَى الْاِسْلَامِ وَلَا يَقْتُلُ وَاسْلَامُهُ سَلَامٌ لَا يَرِثُ الْيَتِيمَ
 وَابْنُ كَانَا كَافِرِينَ وَقَالَ ابْنُ يَوْسُفَ نَقَرُ ارْتَدَّ لَيْسَ بِارْتَدَّ اَوْ
بَابُ الْبَغَاةِ وَازَا غَلِبَ قَوْمٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى بِلَدٍ وَخَرَجُوا
 مِنْ طَاعَةِ الْاِمَامِ دَعَاهُمْ إِلَى الْيَهُودِ إِلَى الْجَمَاعَةِ وَكُشِفَ عَنْهُمْ
 وَلَا يَسْلُكُهُمْ بَيْتًا حَتَّى يَبْدُوَ قَاتِلُهُمْ حَتَّى يَقْرَأَهُمْ
 فَإِنْ كَانَتْ لَهُمْ فِئَةٌ جَهَنَّمُ عَلَى جَرِيحِهِمْ وَاتَّبَعَ مَوْلَاهُمْ وَأَنْتُمْ تَكُنْ
 لَهُمْ فِئَةٌ لَمْ يَجْزِ عَلَى جَرِيحِهِمْ وَلَا يَتَّبِعُ مَوْلَاهُمْ وَلَا يَسْبِي لَهُمْ
 ذُرِّيَّةً وَلَا يَنْقَسِمُ لَهُمْ مَالٌ وَلَا يَأْسُ بَابُ يَقَاتِلُوا بِاِسْلَامِهِمْ أَنْ أَحْبَبُوا
 الْمُسْلِمُونَ الْيَتِيمَ وَالْاِمَامَ اَوْ اَلْهَمَّ وَلَا يَرُدُّهَا عَلَيْهِمْ وَلَا
 يَقْسِمُهَا حَتَّى يَتَوَبَّعُوا فَيَرُدُّهَا عَلَيْهِمْ وَمَا جَاءَ اَهْلَ الْبَغَاةِ الْبِلَادُ
 الَّتِي غَلِبُوا عَلَى الْخُرَاجِ وَالْمَشْرِعَ لَا يَأْخُذُ الْاِمَامُ ثَانِيًا فَإِنْ كَانَ

سلام

ايام
 اهل
 ؟

كَانُوا صَرَفُوهُ فِي حَقِّهِ فَعَلَى اَهْلِهِ فَيَأْتِيهِمْ وَيَبْنِي اللَّهُ أَنْ يَجْعِدُوا
 ذَلِكَ وَلَا يَجْبِرُهُمُ الْاِمَامُ عَلَى دَفْعِهِ وَمَقْتُلُ جُلُودِهَا مِنْ عَسَاكِرِ
 اَهْلِ الْبَغَاةِ ثُمَّ ظَهَرَ عَلَيْهِمْ فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ وَأَنْ غَلِبُوا عَلَى مَدِينَةٍ
 فَقَتَلَ جُلُودَ مَدِينَةِ اَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ اَهْلِ الْمَدِينَةِ ثُمَّ ظَهَرَ عَلَى الْمَدِينَةِ
 فَإِنْ يَتَصَلَّوْنَ مِنْهُ وَأَزَادَتْ جُلُودَ اَهْلِ الْمَدِينَةِ لِبَاغِيَا فَإِنْ يَرِثُ
 وَأَنْ قَتَلَ الْبَاغِيَّ وَقَالَ كُنْتُ عَلَى حَقٍّ وَأَنَا الْاِثْنُ عَلَى حَقٍّ وَرَدَّ عَنْهُ
 قَالَ قَتَلَ وَأَنَا أَعْلَمُ أَنَّ عَلَى الْبَاغِيِّ لَمْ يَرُدَّ وَهَذَا عِنْدَ الْحَنِيفَةِ وَحَدَّثَ
 وَقَالَ ابْنُ يَوْسُفَ نَقَرُ لَا يَرِثُ الْبَاغِيَّ فِي الْوَجْهَيْنِ وَبِكْرُ بَيْعِ الْكَلَامِ
 فِي اَيَّامِ الْفِتْنَةِ مِنْ عَسَاكِرِهِمْ وَلَيْسَ يَبْعِدُ بِالْكَوْفَةِ مِنْ اَهْلِ الْكُوفَةِ
 وَمَنْ لَمْ يَعْرِضْ مِنْ اَهْلِ الْفِتْنَةِ بِاسْمِ **كَا** **الْمَقِيطِ** الْقَطِيطِ
 خَرَجَ نَقَطَةً فِي بَيْتِ الْمَالِ فَإِنْ انْقَطَعَ جُلُودُ لَمْ يَكُنْ لغيرِهِ اَوْ يَأْخُذُ
 مِنْ يَدِهِ وَأَنْ ادْعَى اَنْ اَبْنَاهُ فَالْعَوْلُ قَوْلُهُ وَأَنْ ادْعَاهُ اِثْنَانِ
 وَوَصَفَ اَحَدَهُمَا اَعْلَامَةً فِي جَسَدِهِ فَهُوَ اَوْ يَدُهُ اَوْ اَوْجَدَ فِي مَضْرَبِ
 اَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ اَوْ فِي قَرْيَةٍ مِنْ قَرَاهِمِ فَادْعَى اَنْ اَبْنَاهُ فَنَبِتَ
 نَسَبُهُ مِنْهُ وَكَانَ مُسْلِمًا فَإِنْ وَجَدَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ قَرَاهِمِ اَهْلَ الدِّمَةِ

شئ على القائل وإنما المرتدة فلا تقتل ولكن يجب حتى تسلم
 وفي الجاهل الصغير وعبر المرأة على الإسلام ولا تقتل حتى
 كانت أو أمته أو امتها يجبرها مولاهما ويؤزل ملك المرتدة عن
 يرد تزويجها فإن أسلم عادت على حالها وإن مات أو قتل على
 المرتدة استعلاء النسب في إسلامه إلى ورثته المسلمين وكان ما كتبه
 في حال الردة فقال أبو يوسف وعنه في كلامه لا ورثته وإن لم يكن بدار
 الحرب مرتدة وحكم الحاكم بلحقه عتق مديون وامهات أولاده وحلت
 الديون التي عليه نقل ما كتبه في حال الإسلام إلى ورثته المسلمين
 ويقضي المديون التي لو تمت في حال الإسلام ما كتبه في حال الإسلام
 وما لم يمت في حال الردة من الدين في حال الردة وما باع وشتر
 أو اعتق أو وهب أو تصدق فيه من حال الردة فهو موقوف
 فإن أسلم من عتقه فإن مات أو قتل أو لم يكن بدار الحرب بطلت و
 هذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله ما وضع في الحرب
 وقال رحمه الله هو ميراث الميراث في ذلك كله وإن عاد لم يرد بعد حكم
 بلحقه إلى دار الإسلام مسلما فأما وجد في يد ورثته من مال بعينه

٤٥١

بعينه أخذك وإذا وطئ المرتدة بغير رضا نكاح كانت له في حال الإسلام
 فجات بولد لا أكثر من ستة أشهر منذ ارتدت فأدعاه فهي أم ولده
 ولو لو حر وهو ابنه ولا يرثه فإن كانت الجارية مسلمة ورث الابن
 مات على الردة أو لم يكن بدار الحرب وإذا لم يكن المرتدة بدار الحرب بالثم ظهر
 على ذلك المال فهو في فأن لم يكن ثم رجع واخذ ما لو لم يكن بدار الحرب
 فظهر على ذلك المال فوجدته لو رثته قبل القسمة وعليهم وإذا لم يكن المرتدة
 بدار الحرب ولم يعبد فقصي لاسم كتابته الابن ثم جازم مسلما فالكفا
 جائزة وبدا الكتابته والولاء المرتدة الكفا سلم وإن قتلت المرتدة جلا
 خطا لم يكن بدار الحرب أو قتل على الردة فالدين في ما كتبه في حال الردة
 خاصة عند أبي حنيفة وقال المديون فيما كتبه في الإسلام والرددة و
 إذا وطئ بدار الحرب على فارتدت مات على الردة فذلك أو لم يكن ثم جاء
 مسلما فافترسك فعلى القاطع نصف الدين وما لو رثته وإن لم
 يلحقه وأسلم ثم مات فليدبره كامل وقال المديون فيما كتبه في جميع
 ذلك نصف الدين وإذا ارتد الكتاب ولحق بدار الحرب واكتسب
 ما لا فخذ بالدين وإن أسلم فقتل فانه يوفي مولاه مكاتبته ويؤتي لورثته

ولو ارتد السراي حلت محله غير موصوم فأهدرت بخلاف ما
 إذا قطع بدار الردة ثم أسلم فجات من ذلك لا لا يهدر
 لا تحصى الاعتبار أما المصغر فقد يهدر بالبراءة وكذا
 بالردة وأما الثاني فهو ما إذا لم يكن المرتدة
 لحاجة لأنه صار ميتا نفسه ولو لم يكن المرتدة
 وإسلامه ضرورة حادثة التقدير ولا
 وإذا لم يقض القاطع على الحاجة
 الذي ينبغي أن يساء المسامحة
 هذا

وصبايهم في ومن لم يسلم من رجالهم قتل ولا جنة على المرأة
 ولا صبي ولا زمن ولا اعمى ولا فقير غير معتدل ولا على الكرهان
 الذين لا يحايطون الناس ومن اسلم وعليه جزية سقطت
 وان اجتمع عليه جولان تداخلت الجزية وفي الجامع الصغير من
 لم يؤخذ منه خراج اسد حتى مضت السنة وجاءت سنة اخرى
 لم يؤخذ فقال اليرسوف ومحمد بن ابي ابيؤخذ منه وان مات عندنا
 السنة لم يؤخذ منه في قولهم جميعا وان مات في بعض فذلك
فصل ولا يجوز احداث بيعت ولا كنيسة في دار الاسلام
 وان اهلست البيعة او كنيسة القديمة اعادوها ويؤخذ
 اهل الذمة بالتميز عن المسلمين في زيم ومراكبهم وسروهم
 وقلائدهم ولا يكون الخيل ولا يحملون السلاح وفي الجامع
 الصغير ويؤخذ اهل الذمة باظهار الكسجات والكروب
 على السروج التي كهيئة الكف ومنع من الجزية او قتل مسلم
 او سب النبي عليه السلام او زنا مسلم لم ينتقض عهده ولا
 العهد الا ان يلحق به الحرب او يغلبوا على موضع فيجربوننا

لنا واذا انتقض الذمة في العهد فهو بمنزلة المرتد الا ان اذ اسر بعد الفدية
 صار فثاقص **فصل** ونصاري بني تغلب يؤخذ من اموالهم
 ما يؤخذ من المسلمين من الكوكرة ويؤخذ من انفسائهم ولا
 يؤخذ من صبايهم ويوضع على مولى المغلبي الخراج اي الجزية
 وخراج الارض بمنزلة مولى كفرنسي واجباه الامام من الخراج
 ومن اموال بني تغلب وما اهداه اهل الحرب الى الامام و
 الجزية ليمر في مصالح المسلمين كذا شعرونا القناطير
 والجسور ويعطى قضاة المسلمين وعالمهم وعلماءهم منه
 ما يكفيهم ويلقى ارضان القائلين وذرايعهم ومن مات
 في نصف السنة فلا شيء له من المعطاة ومن مات بعد تمام
 السنة لا يجب له شيء **باب احكام المرتدين** واذا
 ارتد المسلم عن الاسلام عرض عليه الاسلام فان كانت له
 شبهة كشفت ويجبس ثلثة ايام فان اسلم والا قتل في
 الجامع الصغير لم يرض عليه الاسلام حر كان او عبدا
 فان ابى قتل فان قتل فان قتل عرض الاسلام عليه ولا

فيها وكل أرض اسلم أهلها أو فتحت عنوة وقسمت بين
 كعنانين فهي أرض عشر وكل أرض فتحت عنوة فاقرا أهلها
 عليها فهي أرض خراج وفي الجامع الصغير كل أرض فتحت
 عنوة فوصل اليها ماء الانهار فهي أرض خراج وما لم يصل اليها
 ماء الانهار واستخرج منها عين فهي أرض عشر وما جريا
 أرضا مواتا فهي عند أبي يوسف معتبرة عمرها فان كانت
 من جزير أرض الخراج فهي خراجية وان كانت من جزير أرض
 العشر فهي عشرية والبصرة عند عشرة ربا جامع الصحابة رضى
 وقال محمد ان احياءها ببرجزها او عينها استخرجها او ما دجلت
 او الفرات او الانهار المطام التي لا يملكها احد فهي عشرية وكذا
 ان احياءها بالساقان احياءها بالانهار كمنى لحفرها الامام
 شاهر الملك ونهر نيز دجود فهي خراجية والخراج الذي وضع
 على اهل السواد من كل جريب يبلغ الماء فقيرها شمشي
 وهو اصاع ودرهم وجريرب الرطبة خمسة دراهم وجريرب الكرم
 النخل والتخيل متصل عشرة دراهم وما سوى ذلك من الاصناف

الاصناف كالنخيل واللبستان وغيرها موضع بحسب الطاقة
 فان لم يبان ما وضع عليها فنقصه الامام فان غلب على أرض الخراج
 الماء وانقطع عنها او اصطلح الزرع افتقر فلا يخرج عليه وان غلبها
 صاحبها فغلب الخراج وما اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله
 ويجوز ان يشتري المسلم أرض الخراج من الذي يؤخذ منه الخراج ولا
 عشر في الخراج من أرض الخراج **باب الجزية وهي على ضربين**
 توضع بالتحقيق والصحة فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق في جزية
 يستدعي الامام موضعها اذا غلب الامام على الكفار وقرهم على الملوك
 فيضع على الغنى الظاهر الغنى في كل سنة ثمانية واربعين درهما
 ماخذ منهم في كل شهر اربعة دراهم وعلى المتوسط اربعة عشر
 درهما في كل شهر درهمين وعلى الفقير المعتل اثني عشر درهما في كل
 شهر درهمين وعلى الفقير المعتل اثني عشر درهما في كل شهر درهمين
 الجزية على اهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان من العجم فان ظهر
 عليهم قبل ذلك فهم ونساءهم وصبيانهم في ولا توضع على عبد
 الاوثان من العرب ولا المرتدين فان ظهر عليهم فغناؤهم

هذا اخطا فعلى القاتل الدية في ماله وعليه كفارة في الخطا و
 ان كانا اسيرين فلا شيء على القاتل الا الكفارة في الخطا عند
 احييهن وقال في الاسيرين الدية في الخطا والعهد **فصل**
 واذا دخل الحرب اينا مستامتا لم يكن له نعم في دارنا سنة
 ويقول الامام ان اقت تمام السنة وضعت عليك الجزية
 فاذا مك بعد ذلك سنة فهو ذمي وعليه الخراج واذا اخذ
 منه الجزية وصار ذميا لم يترك ان يرجع الى دار الحرب فاذا
 الحرب دارنا بمان واشترى ارض خراج فاذا وضع عليه الجزية
 فهو ذمي واذا دخلت حربية بمان فتزوجت ذميا صارت ذميا
 ولا يدخل حربي بمان فتزوج ذميا لم يصير ذميا ولا دخل
 حربي بمان ثم عاد الى دار الحرب وترك وديعة عند مسلم
 او ذمي او ديني في ذمتهم فقد صار ذميا كابن اليهودي
 في دار الاسلام ماله فهو على خطر فان اسر او ظهر على الدار
 وقتل سقط ديونه وصارت الكودية قن اول قتل ولا تظهر
 على الدار القرض والكودية لو رثته او جف مسلمون عليه

عليه ماله الا اهل الحرب بغير قتال يصرف في مصالح المسلمين
 كما يصرف الخراج واذا دخل الحرب دارنا بمان وله امر في دار الحرب
 واولاد صغار وكبار والودع بعضهم ذميا وبعضهم حريبا
 بعضهم مسلما فاسلم هربنا ثم ظهرنا على الدار فذلك كله في وان
 اسلم في دار الحرب ثم جافظنا على الدار فاولاده الصغار احرار
 مسلمون وكان من ماله او ذميا مسلما او ذميا فهو ذمي
 ذلك في واذا اسلم الحربي في دار الحرب فقتله مسلما او خطئا
 وله ورثة مسلمون هناك فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطا وقتل
 مسلما خطئا او ذميا او قتل حريبا مخلصا بمان فاسلم فذلك
 على عاقلة ياخذها الامام وعليه الكفارة فان كان عدا فان شاء
 الامام قتله او زنا اخذ الدية وليس له ان يعفو **العشر والخروج**
 ارض الحرب كلها ارض عشر وهو ما بين العذيب الى اقصى
 حربا بين بهن الى الحد الشام والسواد ارض خراج وهو ما
 بين العذيب الى عقبة خلوان ومن الغلبة ويقال امر الحربي الى
 عبادان وارض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لحدتهم

وإذا غلبوا على أموالنا وأحرزوها بدهم مكروها فان ظهر عليها مسلمان
 فوجدها المالك قبل القسمة فهي لهم بغير شيء وان وجدوها بعد
 القسمة أخذوها بالقيمة التي جئوا ولحقوا في الحرب بما جرت فاشترى
 ذلك وأخرج إلى دار الاسلام فمالكه الاول بالخيار ليرش الخنز بالقرن
 الذي اشتراه وليرش اثره فان اسره عبدا فاشتره جلا وأخرج إلى
 دار الاسلام ففقت عينه ولخذا رثها فان المولى يملكه بالقرن
 الذي أخذ به من العدة ولا اسره عبدا فاشتره جلا بالقرن
 وأخرج من اسره ثانيا وأدخله الدار فاشتره جلا فخر الف درهم
 فليس للمولى الاول ان يرش الخنز الثاني والمشرع يقول ان يرش الخنز
 بالف ثم يملكه المالك القديم بالقرن ان شاء ولا يملك علينا اهل الحرب
 بالقلبية مدبرينا ومهمات اولادنا ومكاتبنا وحرارنا ونملك عليهم
 جميع ذلك واذا ابتاع عبد مسلم فدخل اليهم فاخذت لم يملكون عندنا
 وليرش بغير اليهم فاخذت مكروها فان اشتراه جلا وأدخله دار الاسلام
 فصاحبه يأخذ بالقرن ان شاء فان ابتاع عبد اليهم وذهب مدبر
 ومطلع فاخذ الشكر من ذلك كله فاشترى جلا ذلك كله وأخرج به

الى دار الاسلام فان لمولى يأخذ العبد بغير شيء والقرن والمنا
 بالقرن وهذا عندنا جيفة نعمة وقالوا ياخذ العبد وطاعه بالقرن
 واذا دخل الحرب دارنا بامان واشترى عبدا مسلما وأدخله دار الحرب
 عتق عندنا جيفة نعمة وقالوا لا يعتق واذا اسلم عبد الحرب ثم خرج
 اليها او ظهر ناعلى الدار فهو حر وكذلك اذا خرجت عبيدكم الى
 عسكر المسلمين فم احرار **استامن** واذا دخل دار
 الحرب تاجر فلا يجعل له التجرة بشئ من اسلحه ولا اولاد
 ولا من ديارهم فان غلبهم واخذ شأ وخرج به ملكه ملكا عطيورا
 ويبريان تصدق به ولا يدخل السلم دار الحرب بامان فادانه حتى
 او ادان هو حربيا او غصب احدهما صاحبه ثم خرج اليها
 واستامن الحرب لم يقض لواحد منهما على صاحبه بشئ وكذلك
 لو كان الحربين فعلا ذلك ثم استامنا وان خرجا مسلمين
 قضى بالدين بينهما ولم يقض بالغصب واذا دخل المسلم دار الحرب
 بامان فيغصب حربيا ثم خرجا مسلمين لم ير يد الغصب ولم
 يقض عليه بامان في الحرب بامان فقتل احدهما صاحبه

واذا دخله

الاسلام قضيه اورثت ولا باس بان يعلف المسكر في الحرب
 ولا ياكلوا ما وجدوا من طعام ويستعمل الطيب والخطب ويد
 بالدهن ويوقوا به الدابة وقتلوا بما يجدونه من سلاح كل ذلك
 بغير قسم ولا يجوز ان يبيعوا من ذلك شئ ولا يتولونه ومن اسلم
 منهم احدا باسلامه نفسه واولاده الصغار وكل مال هوله
 في يد او رديعة في يد مسلم او ذمي فان ظهرنا على اعدائنا
 وزوجته وحملها في واولاده الكبار في وقتل من عبيدنا في
 واذا خرج المسلم من دار الحرب لم يجز ان يعلفوا من الغنيمة
 ولا ياكلوا منها ومن فضل معه علف او طعام رده الى الغنيمة وانما
فصل في كيفية القسمة وتقسيم الامام القسمة فيخرج
 وتقسيم اربعة اخماس بين الفاعين للفارس سمان وللرجل سهم
 وقال للفارس ثلثة اسهم ولا يسهم الا فرس واحد والبراذين
 والعتاق سواء ولا يسهم للرجل ولا يغل وعرضه في الحرب فاشا
 فنق فرسه استحق سهم فارس ومن دخل اعدا فاشترى فرسا
 استحق سهم رجل ولا يسهم للمملوك ولا امراة ولا صبي ولا ذمي

ذمي ومجنون ولكن يرضع لهم على حسب ما يرى الامام والخمس
 فتقسم على ثلثة اسهم سهم للينا مي وسهم للمساكين وسهم لان
 يدخل فقرا ذمي لغنيهم ويقدمون ولا يدفع الي اغنياءهم شئ فانما
 ذكر الله في الخمس فانما هو لافتح الكلام بذكر باسمه وسهم
 سقط بونه كما سقط الصفي وسهم ذمي لغنيهم كما استحقون في
 النبي صلى الله عليه وسلم بالنصف وبعد بالفقر اذا دخل الولد والاولاد
 للدار الحرب مغيرين بغير اذن الامام فاخذوا شئ من الخمس
 وان دخلت جماعة لها شفعة فاخذوا شئ من الخمس فاخذوا شئ من الام
فصل في الشفيل ولا باس بان يغفل الامام في حال القتال
 ويحرمه على القتال فيقول وقتل قتيلا فله سلبه فيقول للسريته
 قد جعلت لكم اربع بعد الخمس ولا يغفل بعد احد الغنيمة بيد الامام
 الامن الخمس واذا لم يجد السلب للقاتل فهو حمله الغنيمة والقاتل
 وغيره في ذلك سواء والسلب ما على القاتل من ثيابه وسلاحه ونحوه
باب اسلحة الكفار واذا غلب التران على الروم فسيروهم
 واخذوا ما اوتوا هم ملكوها فان غلبنا على التران حل لنا ما وجدنا

ولا يغفلوا ولا يمتثلوا ولا يقتلوا المرأة ولا صبيا ولا شخصا فان يار
لا متعلدا ولا على ان يكون احدهم ولا ومن لم يراى في الحرب او تكون
المرأة ملكة ولا يقتل مجنونا ويكره ان يسند الرجل باه المشركين فيقتله
وان ادركه امتنع عليه حتى يقتله غيره **باب العادة وموجزها**
وآراى الامام ان يباح لاهل الحرب او غنيما منهم وكان في ذلك
مصلحة للمسلمين فلا بأس بفان صلحهم ملكة ثم راي نقص ^{المصلحة}
ان تقع بند اليهم وقاتلهم وان بدوا بجبانة قاتلهم وان لم يبد
اليهم اذا كان ذلك باقتافهم وان راي الامام مواد غنا اهل
الحرب وان ياخذ على ذلك ما لا فلا بأس به اما مردود ^{فعود}
حتى ينظر في امره ولا ياخذ عليه الا وان اخذ لم يرد ولا ينبغي ان
يباع سلاح اهل الحرب ولا يجهز اليهم واذا امن وبلغ
او امرأة حرة كافر او جماعة او اهل حصن او مدينة صح ما نهم ولم يمن
لاحد من المسلمين قتلهم الا ان يكون في ذلك مفسدة فيبذل اليهم
الامام ولا يجوز امان ذمي ولا اسير ولا ناجد يخل عليهم ولا يجوز
امان العبد عند الخليفة ^{الله} الا اذا كان له مولا في القتال وقال محمد ^{باب}

عنه

باب

باب الغنائم وقسمتها واذا فتح الامام بلدة عنوة فهو
الخيار ان شاقمها بين الغانين وان شاء اخرها لها عليها
ودفع عليهم الجزية وعلى ارضهم الخراج وهو في الاسارى ^{بالجباة}
ان شاقمهم وان شاء اسروهم وان شاء تركهم احرار اذ هم للمسلمين
ولا يجوز ان يردهم الى دار الحرب ولا ينادى بالاسارى عند الخليفة
وقال ينادى بهم اسارى مسلمين ولا يجوز لمن عليهم واذا اراد
الامام العودة ومع مواش فلم يقد على نقلها الى دار الاسلام ^{فيها}
وحرقها ولا يعقرها ولا يتركها ولا يقسم غنيمته في دار الحرب ^{حيثها}
الى دار الاسلام والكره والقتال في العسكر سواء وان لحقهم كبد
في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغنيمه الى دار الاسلام شاكرهم فيها
ولا حق لاهل سون العسكر في الغنيمه الا ان يقاتلوا وان لم يكن
للامام حولة يحمل عليها الغنائم قسمها بين الغانين ^{قسمتها}
ايديا ليجلوها الى دار الاسلام ثم يرتجعها منهم فيقسمها ولا يجوز
بيع الغنائم قبل القسمة وحرمان من الغانين في دار الحرب قبل
القسمه فلا حق لمن في الغنيمه وحرمان منهم بعد اخراجها الى دار

خلق وبطلت الجراحات وان اخذ بعد ما تاب وقد قتل
 عدا فان شاؤا اوليا قتلوا وان شاؤا عفوا عنه وان كان من
 القطاع صبي ويحنون او ذرهم محرم منقطع عليه
 الحد عن الباقيين وصار القتل لا وليا ان شاؤا قتلوا وان
 شاؤا عفوا عنه واذا قطع بعض المعاقلة الطريق على البعض
 لم يجب الحد من قطع الطريق ليلا او نهارا بالبصر او بين الكوفة
 وغيره فليس تقاطع الطريق استحسانا او القياس لكن
 قاطع الطريق ومخزق جلا حتى قتل فالدفع على قاتله وهذا عند
 الحنفية لقمة واذا حنق في امر غير مرة قتل **كتاب السير**
 الجهاد فرض على الكفاية اذا اقام به فريق من الناس سقط عن
 الباقيين وان لم يقع به احد اثم جميع الناس يتوكل وفي الجاه
 الصغير الجهاد واجب الا ان المسلمين في سعة حتى يحتاج اليهم
 وقتال الكفار واجب وان لم يبدؤا ولا يجب الجهاد على صبي ولا
 على المرأة ولا على عبد ولا اعمى ولا مقعد ولا اقطع فان هم
 كعدو على بلد وجب على جميع الناس كدفع غزوهم المرأة

بغير اذن زوجها ولا عبد بغير اذن مولاه ويكون الجهاد ادام
 للمسلمين في فاذا لم يكن فلا بأس ان يقوى بعضهم بعضا **باب**
كيفية القتال واذا دخل المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينة
 او حصنا دعوه الى الاسلام فان اجابوا كفوا عن قتالهم وان
 امتنعوا دعوه الى الدار الجنية فان بذلوا فسلم ما للمسلمين و
 عليهم ما على المسلمين ولا يجوز ان يقال من لم تبلغ الدعوة الى الاسلام
 الا ان يدعو اليه ويستحب ان يدعو من بلغته الدعوة ولا يجب
 ذلك وان ابوا استعانوا بالله عليهم وحاربهم وصبوا عليهم
 الحمايق وجرحهم وارسلوهم الماء وقطعوا تجارتهم واقعدوا
 زروعهم ولا بأس ببيعهم وان كان فيهم مسلم اسير او اجروا
 نترسو اصبيان المسلمين او بالاسارى لم يكفوا عن بيعهم و
 تصدقوا الرمي للكفار ولا بأس باخراج النساء والكهفان
 مع المسلمين اذا كان عسكرا عطيما يؤمن عليه بكم لخراج ذلك
 في سرية لا يؤمن عليهم ولا تقابل المرأة الا باذن زوجها ولا عبد
 الا باذن سيده الا ليهجم العدو وينبغي للمسلمين ان لا يوردوا

العبد ينجس عليه سبعة عشر دراهم بعينها فانه يقطع ويرد
 السرقة الى السرقة منه وهذا عند الخفيفة وقال ابو يوسف
 يقطع والعشرة للمولى وقال محمد لا يقطع والعشرة للمولى هو
 قول زفر بن زفر واذا قطع المسارق والعين قائمة في يده ردت على
 صاحبها وان كانت مستهلكة لم يضمن وعسر سرق سرقات
 فقطع في احدها فهو لجميعها ولا يضمن شيئا عند الخفيفة يمس
 وقال لا يضمن كلها الا التي قطعها **باب ما يجد سارقا**
في السرقة ومن سرق ثوبا فشق في الارضين ثم اخبره
 هو يساوي عشرة دراهم قطع وان سرق شاة فذبحها ثم اخبره
 لم يقطع ومن سرق ذهب او فضة يجب فيه ان يقطع فصنع
 دراهم او ثمانية فانه يقطع ويرد الدرهم والكدانير الى السرقة
 منه عند الخفيفة وقال لا يسيل للسرقة منه عليها واذا سرق
 ثوبا فصبغها ثم قطع فيه لم يؤخذ منه ثوب ولم يضمن وهذا
 عند الخفيفة واليوسف يمسها وقال محمد يمسها ويؤخذ منه ثوب و
 يعطى اذا اكتسب فيه وان صبغها سودا لم يؤخذ منه في الكدهيان

في السرقة من ثوبه
 في السرقة من ثوبه
 في السرقة من ثوبه
 في السرقة من ثوبه

باب قتل الطريق واذا خرج جماعة ممنوعين او
 واحد يؤمن على الاضاع فقتلوا قطع الطريق فاخذوا قبل ان
 ياخذوا ما لا يقتلوا نفسا عنهم الامام حتى يجدوا ثوبه
 لخذوا مال مسلم او ذمي والماخوذ اذا قسم على جماعة منهم احدا
 كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا او ما يبلغ قيمة ذلك قطع
 الامام ايديهم وارجلهم من خلاف وان قتلوا ولم ياخذوا
 ما لا قتلهم الامام حدا وان عفا الاوليا عنهم لم يلقت اليهم
 وان قتلوا واخذوا الا في الامام بالخيار ان شاقطع ايديهم وان
 من خلاف وان شاقطعهم ويصلبهم جيا وبيع بطنه ببيع
 الخان يوت ولا يصلب اكثر من ثلثة ايام وقال محمد يقتل او يصلب
 ولا يقطع واذا قتل القاطع فلا ضمان عليه في ما اخذ وان باشر
 قتل احد لم يجرى كحد عليهم باجمعهم واقتل ان كان بعضا او
 او بسيف فهو سواء وان لم يقتل القاطع ولم ياخذ ما لا وقد جرى
 اقتصر منه مما فيه كفصاص واخذ الارش منه مما فيه الارش
 وذلك الى الاولياء وان اخذ ما لم يجرى قطعت يده ورجله من

نقصه وايضا

ما دام فليس يتأذى ولا ينسب اليه العمد وخاله او الى زوج
 امه فليس يتأذى ومرفا لغيره ثبات في الجدل وقال عتيت ولا
 صعود الجبل احد وهذا عند الخفيف وفي يوسف ^ن وقال محمد بن احمد
 ومرفا لاخر ياتي في فقال لا بد انت فانها جلدت ومرفا لامرأة
 يارانية فقال لا بد انت حدث لكاه ولاعان ومرفا لتزيت
 بك فلاحد ولاعان ومرفا بولدم فانه يادعي لمرفا ثم
 اقر به حد والى ولد ولا في الوجهين جميعا فان قال ليس بابني
 ولا ياتيك فلاحد ولاعان ومرفا امرأة معها اولاد لا يعرف
 لهم اب او قذف للملا عنه بولد والولد حي او قذفها بعد موت
 الولد فلاحد عليه او قذف امرأة لا عتت بغير ولد فعليه الحد
 ومرفا وطيا حرا في غير ذلك لم يجد قاذف ومرفا قذف جلا
 وطيا جارية بينه وبين اخر او قذف مسلمة زنت في نكاحها
 او قذف مكاتبات وزنت وفا فلاحد عليه او قذف جلا
 اني استدعي بجوسية او امرأته هي حايض او كاتبة له فعليه الحد
 وكذلك اذا قذف بجوسية او امرأته باسهم اسلم عند الخفيف ومرفا

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

وقالوا له عليه واذا دخل الحرمي دارنا بامان قذف مسلما الحد
 واذا حد اسلم في قذف سقطت شهادته وتزنا بواحد النكاح
 في قذف لم تجز شهادته على اهل الذمة فان اسلم قبلت شهادته عليهم
 وعلى المسلمين فان ضرب بسوط في قذف ثم اسلم ضرب باثني جازت
 شهادته ومرفا او تزاو شرب غير مرق قد فهو كذلك كذا والله
فصل في القذف ومرفا عبد او امه او ام ولد او كافرا
 بالزنا او قذف مسلما بغير الزنا فقال يا فاسق او يا كافرا او يا
 او يا سارق عري ومرفا لا يحل او يا خبيث لم يغير في القذف
 لانه اذاه فالحق الشين ولا يحد في القذف ^٢ ولا يحد في القذف
 الكفره تسعة وثلاثون سوطا او فله ثلاث جلدات وقال ابو يوسف
 يبلغ القذف خمسة وسبعين سوطا ولا يحد في القذف الى
 الضرب في القذف الجبس فعل واذا ضرب بالثوب لم يحد
 الزنا من حد القذف ومرفا الامام او امرأته فاقدم ^٣
 كذا في نسخة ^٤ وروى الشريفي عن الصادق عليه السلام اعطوا نساءكم
كتاب الكفر اذا سرق الباطل العاقل عشرة دراهم
 او ما بلغ قيمته عشرة دراهم مضروبة او غير مضروبة ومرفا
 لا شبهة فيه وجب القطع والعبد والحرة في القطع سواء

التيقن بغيره وقيل وعقابه لا يحد
 وقيل ان كان المسلمون في القذف او كذا في نسخة
 العلوية بغير الزنا لا يحد في القذف
 ان كان من العامة لا يحد في القذف
 احسن بيانه
 وروى التوفيق الا انه يحد في القذف غايته
 في الحجة الاولى لانه من حسن ما يجب له الحد
 وفي الثانية الرأي الى الامام بهذا
 لانه يختلف باختلاف الناس وعرف
 يوسف انه على قدر عظم الجرم وصغر عقبه
 لم يقرب كل نوع من بابيه فيقره ليس
 او القبلت من حد الزنا والقذف بغير الزنا
 من حد القذف بمداينة
 كذا في نسخة

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

أوجاؤهم سكران فشهد الشهود عليه بذلك فعليه
 الحد وكذلك إذا اقروا برها وجوبه وأقر بعد ذلك
 راجعها لم يجد عند الخفيف ولا يوسف ^{عليهما السلام} وقال أحمد بن محمد بن
 محمد وكذلك إذا شهدوا عليه ذهاب راجعها والسكر
 لم يجد عند الخفيف ولا يوسف ^{عليهما السلام} وقال أحمد بن محمد بن محمد بن
 الشهود ورعا يوجبونه أو سكران وذهبوا به مصر إلى
 مصر فيه الإمام فانقطع ذلك قبل الميراث وأبى جدي في حقه
 وسكر من البني حذو واحد على من وجد منه راجع الميراث
 ولا يجد السكر حتى يعلم أنه سكر من البني وشربه طوعا ولا
 يجلي حتى يزيل عنه السكر وحذو السكر في الحرث أو سوطا
 يفرق على يد من كان في هذا الزنا وكان عبد الله بن محمد بن محمد بن
 بن شرب الخمر أو السكر ثم جمع لم يجد ونيت الشرب بشهادة
 شاهدين أو بأقرار مرة واحدة ولا تقبل فيه شهادة الشا
 مع الرجال والسكر الذي يجد هو الذي لا يعقل منطقا
 قليلا ولا كثيرا ولا يعرف الرجل المرأة ولا الأرض والسماء

السماء قال هذا عند الخفيف ^{عليه السلام} وقال هو الذي يهدي
 ويختلط كلامه ولا يجد السكر بأقراره على نفسه أو غيره
 سكره **هذا القذف** وإذا قذف الرجل رجلا محصنا
 أو امرأة محصنة بصريح الزنا وطالب القذف بالحد الحاكم
 ثمانين سوطا إن كان حرا يفرق على أعضائه ولا يجد من شارب
 أنه يفتي عنه الحشود والغزو وإن كان عبدا حله أو يعين سوطا
 ولا حصان له سكر القذف حرا عاقرا بالخاصة مسلما عفيفا
 عن فعل الزنا وقرقي نسب غيره وقال لست لأبيل فانه يجد
 وقال غيره في غضب لست ابن فلان لأبيل الذي يدعي يجد
 وقال في غير غضب لا يجد وقال ابن الزانية وأمه ^{محصنة}
 وطالب الابن بحد القذف ولا يطالب بحد القذف الميت إلا
 ببيع القذف في نسب بذفه وهو الوالد ولو ادعى لكان كقذف
 محصنا جاز لا بنية الكافر والعبد لا يطالب أباه بقذف أمه
 الحرة وقذف غير فان القذف بطل الحد ومرفق بالحد
 ثم جمع لم يقبل وقال للعربي ما ينطلي لم يجد ومرفق بالحد

٥٦

فيضا الحكم اليه فانه يخطو على
 العدة لان الخيانة تخطو على العدة
 الاموال فان في مرتبة اصله ان شهادة
 رجل وامرأتان زوج خلاف
 في المكره لنت

كتاب الحدود الزنا ثبت بالبينة والافتراء بالبينة
ان يشهد اربعة من الشهود على رجل او امرأة بالزنا فيسليم الاما
عن الزنا ما هو وكيف هو بين ربي وآين زني ومتى زنا اذا
بينوا ذلك وقالوا اريناه وطئها في فرجها كالميا في الكحلوق
سئل القاضي عنهم فعدوا في السر والعلانية حكم بشهادتهم
والافتراء لم يقر العاقل البالغ على نفسه بالزنا اربع مرات سأل
عن الزنا ما هو وكيف هو وآين زني ومتى زنا اذا بين ذلك
لزمه الحد واذا رجع للفرع اقره قبل الفاسد الحد وفي وسط قبل
رجوعه وخلى سبيله ويستحب للامام ان يلحق الفرع الرجوع ويقول
لعلك است او قبلت **فصل في كيفية الحد وقامته** واذا
وجب الحد وكل الزاني محصن ارجى بالحجارة حتى يموت يخرج
لارض فضاء ويندئ الشهود ثم الامام ثم الناس فان امتنع
من الابتداء سقط الحد ولو جب بالاقرار يندئ الامام
ثم الناس ويغسل ويكفن ويصلى عليه ولم يكن محصنا
وكان حر فخ مائة حلة يا امر الامام ان يضرب ببسوط لاشمة

ان يشهد اربعة من الشهود على رجل او امرأة بالزنا فيسليم الاما
عن الزنا ما هو وكيف هو بين ربي وآين زني ومتى زنا اذا
بينوا ذلك وقالوا اريناه وطئها في فرجها كالميا في الكحلوق
سئل القاضي عنهم فعدوا في السر والعلانية حكم بشهادتهم
والافتراء لم يقر العاقل البالغ على نفسه بالزنا اربع مرات سأل
عن الزنا ما هو وكيف هو وآين زني ومتى زنا اذا بين ذلك
لزمه الحد واذا رجع للفرع اقره قبل الفاسد الحد وفي وسط قبل
رجوعه وخلى سبيله ويستحب للامام ان يلحق الفرع الرجوع ويقول
لعلك است او قبلت **فصل في كيفية الحد وقامته** واذا
وجب الحد وكل الزاني محصن ارجى بالحجارة حتى يموت يخرج
لارض فضاء ويندئ الشهود ثم الامام ثم الناس فان امتنع
من الابتداء سقط الحد ولو جب بالاقرار يندئ الامام
ثم الناس ويغسل ويكفن ويصلى عليه ولم يكن محصنا
وكان حر فخ مائة حلة يا امر الامام ان يضرب ببسوط لاشمة

له ضربا متوسطا يترع عنه ثيابا ويقرض الضرب على اعضائه الا
على راسه ووجهه وفرجه وقال ابو يوسف يضرب الراس ايضا
ويضرب في الحد وكلها قايما غير ممدود ومتجرا الذي حد النذف
فانه لا يعود ولزكان عبد اجله حسين والرجل والراثة في ذلك
سواء غير ان المرأة لا تترع ثيابها عنها الا الفرو والحشود وتضرب
بالسدة ولا حفر لها في الرجم جاز ولا يحفر للرجل ولا يقيم الكوي
الحد على عبد الا ليربذن الامام واحصان الرجم لتركب حرا عاقلا
بالغا مسلما قد تزوج امرأة تكا حاصيها ودخل بها وهما على
صفة الاحصان ولا يجعي في المحصن بين الجلد والرجم ولا يجعي في
البكر بين الجلد والنفى الا ليربذ ذلك مصلحة فيغير به على قدر ما
يراه واذا زني المريض وكان حله الرجم ولم يكن حله الجلد
لم يجلد حتى يبرأ واذا زنت الحامل لم ترحم حتى تضع حملها ولا
كان حدها الجلد فحق تعالى من نفاسها **باب العوط الذي يجب**
الحمد والثناء لا يوجب ومطلق امراته ثلاثا ثم وطئها في العاق
وقال علمت انها على حرام حدوا لوقال لها طئت انها عاقل

لا يجد

الان حكمه او الشا ساجد
المكره ريب وهو اذ خلا
بني الا ولسي بهم كرايم

في الاولين وكذا قال المصنف هذا هو هذا **باب**
اليمن في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك وخلف لا بيع
او لا يشترى او لا يزوج فكل من فعل ذلك لم يحث فان حلف
لا يتزوج او لا يطلق او لا يعتق فكل في ذلك حث وان
قال عني ان لا اتكلم بدين في القضا خاصة ولو حلف
لا يضرب عبده او لا يبيع شاة فامر غير فمحل عني
في يمينه ولو قال الخالف عني ان لا اتكلم في ذلك بنفسي دين
في القضا ومن حلف لا يضرب ولا يامر اسنانا فضره عني
ومن قال الاخر ان يعتك هذا الثوب فامر ان يطلق قدس
المحلف عليه في ثياب الخالف فباعه ولم يعلم لم يحث
ومن قال هذا العبد حران بعته فباعه على انه بالخيار عني وكذلك
ان قال المشتري ان اشترى فهو حر فاشتراه على انه بالخيار او
قال لم ابيع هذا العبد وهذه الامنة فامر ان يطلق فاعتق او
دبر طلفت ولذا قالت المرأة لزوجها قد تزوجت على فقال
كل امرأة طالق ثلاثا طلق هذه التي خلفت ولا قال عني غير

منه انما هو في القضا
في يمينه ولو قال الخالف عني ان لا اتكلم في ذلك بنفسي دين
في القضا ومن حلف لا يضرب ولا يامر اسنانا فضره عني
ومن قال الاخر ان يعتك هذا الثوب فامر ان يطلق قدس
المحلف عليه في ثياب الخالف فباعه ولم يعلم لم يحث
ومن قال هذا العبد حران بعته فباعه على انه بالخيار عني وكذلك
ان قال المشتري ان اشترى فهو حر فاشتراه على انه بالخيار او
قال لم ابيع هذا العبد وهذه الامنة فامر ان يطلق فاعتق او
دبر طلفت ولذا قالت المرأة لزوجها قد تزوجت على فقال
كل امرأة طالق ثلاثا طلق هذه التي خلفت ولا قال عني غير

غيرها صدق ولا يدين في القضا **باب اليمن في الصلوة**
والصوم ومن قال هو في الكعبة او في غيرها على الشيء الى
بيت الله او الكعبة فعليه حجة او عمر ما شيا ولا يشترى ولا يبيع
وما وان قال على المخرج او الذهاب الى بيت الله تعالى على شيء
الحرم او الى الصفا او الى المروة فلا شيء عليه وقال في قوله على
الحرم بلز من حجة او عمر وقال عبد حران الم عام فقال
يجت وشهد شاهدان انه صلى العام بالكوفة لم يفت عني
وقال محمد بن يعقوب ومن حلف لا يصوم في شهر الصوم وصام
ثم افطر في يومه حث ولو حلف لا يصوم في ما او صوم افطرا
ساعة فطر في يومه لم يحث ومن حلف لا يصلي فقام فقرأ ركع
ثم قطع لم يحث فان حث مع ذلك ثم قطع حث ولو حلف لا
يصلي صلوة لم يحث ما لم يصلي ركعتين **باب اليمن في لبس النفاق**
الجلي ومن قال لامرأة ان لبست من غزلك فهو هدي فاك
قطنا فغزلته ونسجته فلبسه فهو هدي عند الجنيفة
وقال ليس عليه بهدي حتى تغزله فطلق ملكه يوم حلف

هذا الاختلاف ولا حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان
فباعتم كل حث وكذا ان حلف لا يكلم هذا الشاب فكله
بعد ما صار شيخا حث **فصل** وحلف لا يكلم
اخر مانا او الحين او الزمان فهو على ستة اشهر قال **نص**
وقد اذ لم يكن له نية وكذا الدهر عندها وقال ابو حنيفة
لا ادري ما الدهر وحلف لا يكلم ما ما فهو على ثلث ايام
حلف لا يكلم الايام فهو على عشرة ايام عند حنيفة **نص** وقال
على اثني عشر شهرا وقال لعبد ان خدمتي يا ما كثيرة فاشتر
حر قال ايام الكثير عشرة ايام عند حنيفة وقال سبعة ايام
باب **اليمين في العتق والطلاق** وقال لامرأته ان ولدت
ولدا فانت طالق فولدت ولدا ميتا طلقت وكذا اذا ولدت
لامتة ان ولدت ولدا فانت حرة ولو قال اذا ولدت ولدا
فهو حرة ولدت ولدا ميتا ثم اخرج عتق الحي وحده عند
ابو حنيفة **نص** وقال لا يعتق واحد منها ولو قال اول عبد
اشترته فهو حرة فاشترى عبدك عتق فان اشترى عبيدين

عبد بن معاتم اخو لم يعتق ولو قال اول عبد اشترته
فهو حرة عتق الثالث ولو قال اخر عبد اشترته فهو حرة فاشترى
عبدان ثم مات لم يعتق ولو اشترى عبدان ثم مات عتق الاخر يوم
اشتراه عند ابو حنيفة **نص** وقال لا يعتق يوم مات ويعتق من الثالث
من قال كل عبد بشرني بولد فلانة فهو حرة بشر ثلث
متفرقين عتق الاول وان بشر معا عتقوا ولو قال
ان اشترت فلانا فهو حرة فاشترى بنوي به كفارة يمينه لم يحرره
فان اشترى اباه بنوي به كفارة يمينه اجراه ولو اشترى لم
لم يحرره **نص** معناه ان يقول لامرأة قد اسودها بالثمن
ان اشترتك فانت حرة عن كفارة يمين ثم اشترها وقال
ان اشترت جارية فهي حرة فاشترى جارية كانت في ملكه عتقت
ولو اشترى جارية فاشترىها لم يعتق وقال كل مملوك
فهو حرة عتق امهات اولاده ومدبره وعبيده ولا يعتق
مكاتبه ولا عبد قد عتق بعضه الا ان ينويهم وقال الشافعي
له هذه طالق او هذه طالق وهذه طلقت الاخيرة والخذل

كل ما يربط مع الخبز غالباً ادا لم عندهم ولا حلف لا يتغدي
 فالعداء اكل مطبوخ الفجر الى الظهر والعشاء من الظهر الى نصف
 الليل والسمون من نصف الليل الى طلوع ولو قال ان لبست أو
 اكلت فبدي حرق ولو قال عيت بشياد وشي لم يدين
 في القضا وغيره ولو قال ان لبست ثوباً او اكلت طعاماً او
 شربت شرباً لم يدين في القضا خاصة ومن حلف لا يشرب
 من حلة فشرب منها بآناً لم يحث حتى يكرع كرا عاتلي
 ولا حلف لا يشرب من حلة فشرب منها بآناً حث ولو قال ان
 لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامره طالق وليس في الكوز
 ماء لم يحث ولو كان في الكوز ماء فاهرق قبل الليل لم يحث عند
 الحنفية لقها قال ابو يوسف نعم يحث في ذلك كله قال
 يعني اذا مضى اليوم ولم تكن العين مطلقه ففي الوجه الاول
 لا يحث عندها وعند ابو يوسف نعم يحث وفي الوجه الثاني
 يحث في قولهم جميعاً ومن حلف ليصعدن السماء وليقبلن
 هذا الجرد هباً انغدي بمنه وحث عقيبها باب اليمين في الكلام

ومن

ومن حلف لا يكلم فلاناً فكله وهو بحيث يسمع الا انه يام حث
 ولا حلف لا يكلم الا باذنه فاذا نكده ولم يعلم بالاذن حث
 وان حلف لا يكلم شهراً فهو من حين حلف وان حلف لا يكلم
 قراء القرآن في الصلوة لم يحث وان قرأ في غير الصلوة حث
 ولو قال يوم اكلم فلاناً فامره طالق فهو على الليل والنهار وان
 عني النهار خاصة دين في القضا وان قال ليلة اكلم فلاناً فهو على
 الليل خاصة ولو قال انك كملت فلاناً الا ان يقدم فلان او قال
 الا ان ياذن فلان او حتى ياذن فلان فامره طالق فكله قبل التقدم
 او الاذن حث وان مات فلان سقط اليمين ومن حلف لا يكلم
 عبد فلان ولم يتوعدا بعينه او امرأة فلان او صديق فلان فباء
 فلان عبداً او بآنت منه امرأته او عاى صديقه فكلهم لم يحث
 وان كانت يمين على عبد بعينه بان قال عبد فلان هذا امرأته
 بعينها او صديقه بعينه لم يحث في العبد وحث في المرأة والصديق
 عند الحنفية والى يوسف لقها وقال محمد يحث في العبد ايضاً
 ولا حلف لا يدخل دار فلان هذه فباء ثم دخلها فهو على

باب العجين في الأكل والشرب وحلف لا يأكل من هذه القلدة
فهو على ثرها ولو حلف أن لا يأكل من هذا البسر فصار طبيا فاكل
لم يحث وكذا لو حلف لا يأكل من هذا الرطب او من هذا اللبن
فصار ثمر او صار اللبن شرا فكل لم يحث ومن حلف لا يأكل
لحم هذه الحلة فاكل بعد ما صار كبشا حث ومن حلف لا يأكل
بسر فاكل طبيا يحث ومن حلف لا يأكل بسر ورطبيا او حلف
لا يأكل بسر ولا رطبيا فاكل بسر مذبا حث عند الخفيفة
وقالوا لا يحث في الرطب ومن حلف لا يشتري بسر فاشترى
رطبيا مذبا او حلف لا يشتري بسر مذبا لم يحث ومن حلف
لا يشتري فاشترى كباشه بسر فها رطب لم يحث ولو حلف
لا يأكل لحم فاكل السمك لم يحث وان اكل لحم خنزير او لحم انسان
او كبدا او كرشا حث هذا في عرفهم اما في عرفنا لم يحث
في الكرش والكبد ولو حلف لا يأكل او لا يشتري شيئا لم يحث
الا في شحم البطن عند الخفيفة وفي قالوا حث في شحم الظهر ايضا
ولو حلف لا يأكل ولا يشتري لحما او شيئا فاشترى البية

رطبيا فاشترى

البية فاكلها لم يحث ومن حلف لا يأكل هذه الخطة لم يحث
حتى ينفذها ولو اكل من خبزها لم يحث وهذا عند الخفيفة
وقالوا ان اكل من خبزها حث ايضا ولو حلف لا يأكل من هذا
الدقيق فاكل خبزه حث وان استغنى كما هو لم يحث ومن حلف
لا يأكل خبزا فيمينه على ما يعتاد اهل مصر فاكل خبزا فان حث
الا من العراق او اليمن القطايف لم يحث ومن حلف لا يأكل
فهو على اللحم دون الباذنجان والجزر وان حلف لا يأكل الخبيخ
فهو على ما يطبخ من اللحم ومن حلف لا يأكل الرأس فيمينه على ما
في التناير ويبيع في مصر وفي الجاسع الصغير وان حلف لا
يشترى رأسا فهو على رأس البقر والغنم عند الخفيفة وفي
على رأس الغنم خلصة ومن حلف لا يأكل فاكله فاكل غنما او راسا
او طبيا او قنأ أو خيارا لم يحث والكل تغاها او يطبخا او
مشتا حث وهذا عند الخفيفة وفي قالوا حث في العنب وال
والرمان ايضا ومن حلف لا ياتدم فهو على ما يصطبع به الغنم
والشواء ليس يادام عند الخفيفة وفي يوسف نعمه وقال محمد

و لو حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها او دخلها
دهليها حث وان وقف في طاق الباب بحيث لو اغلق الباب
كان خارجا لم يحث و لو حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها
لم يحث بالقعود حتى يخرج ثم يدخل استقانا و لو حلف لا
يلبس هذا الثوب وهو لا يسه فترعد في الحال لم يحث وان
لبث على حاله ساعة حث وكذا الحلف لا يركب هذه الدابة
وهو اركبها فنزل مساعته لم يحث وان لبث على حاله ساعة
حث وكذا لو حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخذ
في النقلة مساعته لم يحث فان لبث على حاله ساعة حث
و لو حلف لا يسكن هذه الدار فخرج هو وترك متاعه واهله
فيها لم يرد الرجوع اليها حث **باب اليمين في الخروج والاقبال**
والركوب وغير ذلك و لو حلف لا يخرج من المسجد فامر انسانا
فخرج فخرج حث وان اخرج مكرها لم يحث و لو حلف لا يخرج
مداره الا الى جنازة فخرج اليها ثم الى جنة اخرى لم يحث
وان حلف لا يخرج الى مكة فخرج يريد هاهنا جمع حث وان

وان حلف لا ياتيها لم يحث حتى يدخلها و لو حلف ليا تين
البصرة فلم ياتها حتى ماتت حث في اخر جزء من اجرام حث وان
حلف ليا تينه غدا ان استطاع فهذا على استطاعة الصحة دون
القدرة وقصره في الجامع الصغير وقال اذا لم يرض ولم يمنعه
السلطان ولم يحج امر لا يقدر على اتيانه لم يات حث وان عني
استطاعة القضاء والتقدير دين فيما بينه وبين الله تعالى ومن
لا يخرج امرانه الا ان ياذن فاذن لها ثم خرجت ثم خرجت مرة
غير اذنه حث ولا بد الاذن في كل خروج وان قال الا ان
اذن لك فاذن لها مرة واحدة ثم خرجت بعد ما اذن لها
اذنه لم يحث ولو اذنت المذلة لم يخرج فقالت ان خرجت
فانت طالق فجلست ثم خرجت لم يحث وكذا اذا اراد الرجل
ضرب عبده قال الخوانض بن عبد بن قنبر كنتم ضربوه وقتلوا
رجلا جلس فقد غدى فقال ان تعذبت فعبدي من فرج
الى متروا فتغدى لم يحث و لو حلف لا يركب دابة فلان ركب
دابة عبده الماذون لم يدين او غير يدين لم يحث عند ابن حنبل

كقول الله والناس كقولنا قد يضر الحرف فيكون حالنا كقول
 الله لا فعل كذا وقال أبو حنيفة نعم إذا قال وحق الله فليس
 بحالف وإذا قال أقسم أو قسم بالله أو حلف بخلف بالله أو بالله
 أو شهد بالله فهو حالف وكذا قولهم بالله وليم الله وعلم الله
 وميثاقه أو على نذر أو نذر الله وكذا الوفاق أن فعل كذا فهو
 يهودي أو نصراني أو كافر ولو قال على غضب الله أو سخطه
 أو أنا زان أو سارق أو شارب خمر أو كل الرجز فليس بحالف
فصل في الكفارة وكفارة اليمين عتق رقبة يجرى فيها ما يجرى
 في الظهار وإن شاء أكس عشرة مساكين كل واحد قنطاراً
 وأدناه ما يجوز فيه الصلح وإن شاء أطعم عشرة مساكين
 كل واحد طعاماً وكفارة الظهار وإن لم يقدر على أحد الثلثة ففدية
 التي ذكرنا صام ثلثة أيام متتابعات فإن قدم الكفارة على
 لم يجز وإن حلف على معصية مثلاً أن لا يصلي أو لا يكلم أباه
 أو يقتل فلاناً فينبغي أن يحث نفسه ويكفر عن يمينه وإذا
 حلف الكافر ثم حث في حاله الكفر أو بعد الإلزام فلا حث عليه

عليه وحصره على نفسه شأماً يملكه لم يصحراً أو عكساً
 يمين أن استباحه وإن قال كل حلال على حرام فهو على الطهارة
 والشراب إلا أن ينوي غير ذلك ونذر نذر مطلقاً فليس
 الوفاة وإن على نذر بشرط فوجد الشرط فعليه العتق بنفسه
 النذر وإن عتق عن أبي حنيفة الله أنه جمع عند قال إذا قال إن
 كذا فعلت كذا أو صوم سنة أو صدقة المكة لجاء من ذلك
 كفارة يمين وهو قول محمد بن حنبل وحنبل يمين وقال إن شاء الله
 مصلاب يمين فلا حث عليه **باب اليمين في الدخول والسكنى** وحلف
 أن لا يدخل بيتاً فدخل الكعبة أو المسجد أو الكنيسة أو البيعة
 لم يحث وكذا إذا دخل دهليزاً أو ظلة باب الدار وإذا دخل صفة
 حث وحلف لا يدخل داراً فدخل داراً أخرى لم يحث وحلف
 لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما انتهت وصارت صراعاً
 ونبت داراً أخرى حث بعد ما دخلها وإن جعلت مسجداً أو
 حائماً أو بيتاً أو بني بيتاً آخر فدخل لم يحث وحلف لا يدخل
 هذا البيت فدخل بعد ما انتهت وصارت صراعاً أو بني بيتاً آخر

بدأ الولي فان جات بعد ذلك بولد ثبتت نسبه بغير اقربان
 نفاه انتفا بولد فان زوجها جات بولد فم في حكم امه و اذا
 مات الولي عتقت من جميع المال ولا تلزمها السعيان للفرء ان
 كان على الولي دين و اذا التام ولد النص في عليها ان تسعي في
 قيمتها و ما استولى لها من غيره بنكاح ثم ملكها صارت ام ولد و اذا
 وطئ بولد يتا بنه فجاء بولد فادعاه ثبتت نسبه وصارت ام ولد
 و عليه قيمتها و ليس عليها غيرها و لا قيمه و لا لها و ان وطئ اب
 مع بقاء الاب لم ثبت النسب و ان كان الاب ميتا لم يثبت
 كما ثبت من الاب و اذا كانت الحارثية بين الشريكين فجاء بولد
 فادعاه احدها ثبتت نسبه منه وصارت ام ولد و عليه نصف
 غيرها و نصف قيمتها و لا يغير قيمه و لا لها و ان ادعياه معا
 ثبتت نسبه منهما و كانت الامتداح و لا منهما و على كل واحد منهما
 نصف العرق قصاصا بالذبح و الاخر و يرث الابن من كل واحد منهما
 ابن كامل و يرث من ميرات اب واحد و اذا وطئ المولى جارية
 مكاتبه فجاء بولد فادعاه فان صدق مكاتب ثبتت نسب الولد

منه و عليه غيرها و قيمه و لا لها و لا نصيب له و ان كذب في
 النسب لم ثبتت نسبه **كتاب الايمان** الايمان على ثلاثة ضرب
 بين الغيوس و بين معتقة و بين اللغو فالغيوس هو الخلف
 على امر بائس بعد كذب فيه فهذا اليمين بائس فيها صاحبها و لا كفارة
 فيها الا التوبة و الاستغفار و المعتقة ان يخلف على امر في المستقبل
 ان يفعل او لا يفعل و اذا حث في ذلك لزومه الكفارة و بين اللغو
 ان يخلف على امر بائس و هو يظن انه محال و لا امر بخلافه فهذا
 اليمين نرجوا ان لا يؤخذ الله به بها صاحبها و القاصد في اليمين
 و الكرم و الناسي سواء و مفعول المحلوف عليه كرها او باسيا سواء
باب ما يكون مينا و لا يكون مينا و اليمين بالله تعالى او باسمه اسمائه
 كالرحمن و الرحيم او بصفة من صفاته ذاتة التي يخلف بها عن فاعله
 الله و جلالة و كبريائه الا قوله و علم الله فانه لا يكون مينا و ان
 بصفة من صفات فعله كغضب الله تعالى سخطه لم يكن حالفا
 و مخلف بغير الله تعالى لم يكن حالفا كالنبي و الكعبة و القرآن و
 الخلق بحروف القسم و حروف القسم الواو كقول الله و الباء

الى ذكر فهو حر واكسار يني حامل فولدت ذكر لم يعتق ولو قال
 كل ملوك امكده فهو حر بعد غد وكد ملوك فاشترى ملوكا
 اخر ثم جاني بعد غد عتق الذي ملكه يوم حلف ولو قال كل ملوك
 امكده او قال كل ملوك الى فهو حر بعد موتي وكد ملوك
 فاشترى اخر فالذي كان عندك وقت اليمين ملوك والاخر
 ليس بدين وان مات عتق من التاك وقال ابو يوسف في التوا
 يعتق ما كان في ملكه يوم حلف ولا يعتق ما استفاد بعد يمينه
باب العتق على جعل وعتق عبدك على مال فقبل العبد عتق
 مثلك يقول ان حر بالف درهم او على الف درهم فان على عتقه
 باد او المال مثلك يقول ان اديت الى الف فان حر صرح وصار
 ماذونا ولازم المال فان احضر المال اجبره الحاكم على قبضه وعتق
 العبد ومقال العبد ان حر بعد موتي على الف فالقبول بعد موت
 وعتق عبدك على خذ من اربع سنين فقبل العبد فعتق ثم مات
 من ساعد فعليه قيمة نفسه من ماله عند حفيظة وابي يوسف
 وعند محمد يقيم قيمة خذ من اربع سنين ومقال اخر عتق

امكده على الف على ان تزوجه بها ففعل فابت ان تزوجه فالعتق
 جائز ولا شيء على الامر وان قال اعتق امكده عني على الف والمسئلة
 صالها قسمت الالف على قيمتها وعلى مهر مثلها فا اصاب القيمة اذاه
 الامر وما اصاب المهر بطل عنه **باب التدبير** اذا قال
 الولي لملوك اذمت فان حر او انت حر عني بدينى وانت مدبر
 او قل بدينى فقد صار مدبرا لا يجوز بيعه ولا هبته والولي ان
 يستخيره ويوجره وان كانت امته له وطبها وتزويجها واذا مات
 الولي عتق من التاك وان لم يكن له مال اشترى في ثلثي قيمته وان كان على
 الولي دين يسع في جميع قيمته لغزائه وولد الدبر مدبر فان عتق
 التدبير بموت على صفة مثلك يقول ان زمت مرضي هذا او سري
 سري هذا او مرضي كذا او سري كذا فليس بدينى ويجوز بيعه
 وان مات الولي على الصفة التي ذكرها عتق كما يعتق الدبر معناه
 من التاك **باب الاستيلاء** واذا اولدت الامه من غيرها
 فقد صارت ام ولد له لا يجوز بيعها ولا نكحها وولد وطبها وقدرها
 واجارنها وتزويجها ولا يثبت نسب ولها الا لا يعترف

ويضمن الاب نصف قيمته ومشتري نصف ابنه وهو
 فلا ضمان عليه عند الحنفية **نق** وقال البيهقي ان كان موصرا واذا
 كان العبد بيني ثلثا فز دبره لخدمه وهو موصر ثم اعتقه الا
 وهو موصر فارادوا الضمان فللساكت ان يضمن للدبر ولا
 يضمن العتق وللدبر ان يضمن العتق ثلث قيمته مدبر او لا يضمنه
 الثلث الذي ضمن وهذا عند الحنفية **نق** وقال البيهقي للذي
 دبره او امره ويضمن ثلثي قيمته لشريكه موصرا كان او ميسرا
 ولو كانت الجارية بين رجلين زعم احدها انها ام ولد لخصا
 فانكر صاحبه فهي موفوتة يوافقها تقدم المنكر عند البيهقي
 وقال ان شأ المنكر استسعى الجارية في نصف قيمتها ثم تكون
 حرة لا سبيل له عليها وان كانت ام ولد منها فاعتقها بالخدمة
 وهو موصر فلا ضمان عليه عند الحنفية **نق** وقال البيهقي نصف
باب عتق احد العبدين ومكان له ثلثا اعبد دخل عليه
 اثنان فقال احدهما حر ثم خرج واحد ودخل اخر فقال احدهما
 حر ثم مات ولم يبين عتق من الذي اعبد عليه القول لمنه اربعة

اربعة ونصف كل واحد من الاخرين عند ما قال محمد بن
 كذلك الا في العبد الاخير فانه يعتق بعبده وان كان القول من في
 المرض قسم الثلث على هذا ومقال العبد احدهما حر فباع احدهما
 او مات او قال لاني حر بعبده موصي عتق الاخر وكذلك اذا
 قال لامرأتي احديكما طالق ثم ماتت لحيها او وطئ احدهما وان
 قال لامرأتي احديكما حر ثم جامع احدهما لم يعتق الاخرى وقال
 يعتق لامرأتي ان كان او لولد تلد بنبذ غلاما فانت حر فولدت
 غلاما وجارية ولا يدرى ايها ولد ولا يعتق نصف الام ونصف
 الجارية والغلام عبدا واشهد جلال على جلال انه عتق احد عبده
 فالشهادة باطله عند الحنفية الا ان كوفي وصية اخسا نادته
 في العتاق وان شهدوا انه طلق احدينا ايجازت الشهادة
 ويجبر على ان يطلق احديهن وقال الشهادة في العتق مثل ذلك
باب الخلق بالعتق ومقال اذا دخلت الدار فكل ملوك
 لي يومئذ فهو حر وليس له ملوك فاشترى ملوكا ثم دخل
 عتق وان لم يقل في يمينه يومئذ لم يعتق ومقال كل ملوك

وراضا في العتق الى ملك او شرط صحيح كفي الطلاق واخراج
 عبد الحرب اليه مسلم اعنق وان اعنق حرا لم اعنق حرا ايضا وان
 اعنق الحرة خاصة عتق دونها ولو للامانة من مولاها حرة
 من زوجها مملوك لسيد هاوق للزوج حرة على كل حال
باب العبد يعتق بعضه واذا عتق الولي بعض عبده
 عتق ذلك القدر ويسعى في بقية قيمته لولاه عند الجنيفة نعم
 وقال لا يعتق كله واذا كان العبد بين شركين فاعتق احدهما
 نصيبه عتق فان كان موسرا فشرى بالخير عند الجنيفة نعم
 اعنق وان شأه من شركه قيمة نصيبه وان شأه استسعى العبد
 فان ضمن رجع المعتق على العبد والولاء للمعتق وان اعنق
 او استسعى فالولاء بينهما وان كان المعتق معسرا فالشريك
 بالخيار ان شأه اعنق وان شأه استسعى العبد والولاء بينهما
 في الحج بين جميعا وقال ليس له الا الضمان مع اليسار او السعاية
 مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد والولاء للمعتق وان
 شهد كل واحد من الشريكين على صاحبه بالعتق يسع العبد لكل

لكل واحد منهما في نصيبه موسرين كانا او معسرين يسع لهما
 وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا يسع للموسر منهما ولو لم
 يسع للموسر لو قال احدهما الشريكين ان لم يدخل فلان هذا
 الدار عدا فهو حرة قال الاخران دخل فهو حرة فبقي العبد
 ولا يدري دخل لم لا عتق النصف وتسعى اياه في النصف
 وهذا عند الجنيفة والى سفيان نعم وقال محمد بن يسع في جميع
 قيمته وان خلفا على عشرين كل واحد منهما الاحدهما لم يعتق
 واذا اشترى الرجلان ابني احدهما عتق نصيب الابي ولا
 ضمان عليه علم الاخران ابني شريكه او لم يعلم وكذلك الاول ثمانية
 فالشريك بالخيار ان شأه اعنق نصيبه وان شأه استسعى العبد
 عند الجنيفة وقال في الشراء يضمن الاب نصف قيمته ان كان
 موسرا وان كان معسرا سعى الابن في نصف قيمته لشريك ابيه
 وان وان بدد الاجنبي فاشترى نصفه ثم اشترى الاب نصف
 الاخر وهو موسر فالاجنبي بالخيار ان شأه ضمن الاب وان
 شأه استسعى الابن في نصف قيمته عند الجنيفة نعم وقال الاول

النفقة مع اختلاف الدين الآ للزوجة والابوين والجداد
 والجدات والولد ووالد الولد لا يجب على الثمل نفقة
 اخيه السلم ولا يشارك الولد في نفقة ابويه لحد والنفقة
 لكل ذي رحم محرر اذا كان صغيرا او كانت امرأة بالغة فقيرة
 او كان ذكر افقيرا من افعى فقيرا يجب ذلك على مقدار المال
 ويجبر عليه ويجب نفقة الابنة البالغة والابن البالغ الزمن على
 ابويه اثلاثا على الاب الثلثان وعلى الام الثلث ظاهر قال
 فهذا الذي ذكره الخصاص والحسن في ظاهر الرواية كل النفقة
 على الاب لا يجب نفقتهم مع اختلاف الدين ولا يجب على الفقير
 واذا كان للابن الغايب مال قضى فيه بنفقة ابويه واذا باع ابوه
 متاعا في نفقة جاز عند ابي حنيفة لئلا وان باع العقار لم يجز
 في قولهما لا يجوز ذلك كله وان كان للابن الغايب مال في يد
 ابويه فانفقوا منه لم يضمنوا وان كان له مال في يد اجني فانفق عليها
 بغير اذن القاضي ضمن واذا قضى القاضي للولد والوالدين
 فذوى الارحام بالنفقة فضت مدة سقطت الا ان يأذن

ياذن القاضي في الاستئذان عليه **فصل** وعلى الولي ان
 ينفق على امرئ وعبد فان امتنع وكان لها كسب اكتسب وانفقا
 وان لم يكن لها كسب اجبر المولى على بيعها **كتاب العتاق**
 العتق يصح من الحر البالغ العاقل في ملكه واذا قال العبد اوتيه
 انت حرا او عتق او عتق او محررا او قد حررتك او اعتقتك
 فقد عتق نوى به العتق او لم ينو كذلك لو قال ارسلك حرا
 او وجهك او رقتك او يدبك او قال لامنه فرجك حرقا
 ان قال ارسلك لي عليك ونوى به الحرية عتق وان لم ينو به
 وان قال هذا ابني ونبت على ذلك او قال هذا مولاي او يا
 مولاي عتق ولو قال يا ابني او يا اخي لم يعتق وان قال اعلما
 لا بولدمه لم يملك هذا ابني عتق عند ابي حنيفة لئلا ولو قال لامنه
 انت طالق او يابن او تحري ونوى به العتق لم يعتق ولو قال
 لعبك انت مثل الحر لم يعتق ولو قال ما انت الا حر عتق الله
فصل ومن ملك ذراع محرم منه عتق عليه وعتق عبدا لغيره
 الله تعالى او للشيطان او للصنم عتق وعتق الكرم والسكران

ماله لم ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء لها إلا
 ان يكون القاضي فرض لها النفقة او صلحت المرأة الزوج على
 مقدار ما يقضى لها بنفقة ما مضى واذا مات الزوج بعد
 ما قضى عليه النفقة وضعت شهر سقطت النفقة وان ائتمرها
 نفقة السنة ثم مات لم يرجع منها شيء وقال محمد بن يعقوب
 لها نفقة ما مضى وما بقى للزوج واذا تزوج العبد حره
 فنقته دين عليه يباع فيها واذا تزوج الحرة فبؤها
 مولاهما معه منزلاً فعليه النفقة وان لم يبوها فلا نفقة لها
فصل وعلى الزوج ان يسكنها في دار مفردة ليس فيها
 لخدمته اهله الا ان غنا ذلك وان كان له ولد مغيرها فليس
 ان يسكنه معها ولان يمنع ولديها وله من غير واهلها
 عن الدخول عليها ولا ينعم من النظر اليها وكلامها في اي وقت
 اختاروا واذا غاب الرجل وله مال في يد جليل يعترف به و
 بالزوجية فرض القاضي في ذلك المال نفقة زوجة الغائب و
 وله الصغار والديون ياخذ منها كسلاً بها ولا يقضى بالنفقة

بالنفقة في مال الغائب الا هو لا **فصل** واذا طلق الرجل
 امرأته فلها النفقة والسكنى في عدتها جميعاً كان او بائناً ولا نفقة
 للموتى عنها زوجها وكل فرقة جاءت من قبل المرأة بعصية فلا نفقة
 لها واذا طلقها ثم ارتدت سقطت نفقتها وان مكنت ابن زوجها
 من نفسها فلها النفقة **فصل** ونفقة الود الصغار على الاب لا
 يشاركه فيها العدم كما لا يشاركه في نفقة الزوجة وان كان الصغير
 رضيعاً فليس على امه ان ترضعه ويستاجر له الاب من ترضعه
 عندها فان استاجرها وهي زوجته او معتدة ان ترضع
 ولدها لم يجز فان انقضت عدتها فاستاجرها على رخصة
 جاز فان قال الاب لم يستاجرها وجانبها فرضيت الام
 بنقل اجرة الاجنية او رضيت بغير اجرة كانت هي الحق وان
 التمس زيادة لم يجز للزوج عليها ونفقة الصغير والحيت
 على ابويه وان خالف في دينه كما يجب نفقة الزوجة على الزوج و
 ان خالف في دينه **فصل** وعلى الرجل ان ينفق على ابويه
 ولجده وجدة اذ كانوا فقراء وان خالفوه في دينه ولا يجب

وقعت الفرقة بين الزوجين فالأم الحق بالولد فان لم تكن له أم
 فالأم اولى من أم الأب فان لم تكن فأم الأب اولى من الاخوات
 فان لم تكن له جد فالاخوات اولى من العمات والخالات وفي الجاهلية
 الصغير ثم الحدة لأب ثم الخالة قال وقدم الاخت من الأب
 والأم ثم الاخت من الأم ثم الاخت من الأب ثم الخالات اولى من العمات
 ينزلن كما تنزل الاخوات ثم العمات ينزلن كذلك وكل من تزوجت
 من هؤلاء يسقط حقها بالحد اذا كان زوجها الجاهل فان لم
 تكن للصبي امرأة من اهله واختم فيه الرجال فالأم من اهلهم
 تعصياً والأم والجد الحق بالفلان حتى يأكل وحده ويشرب
 وحده ويلبس وحده ويستحي وحده وفي الجامع الصغير
 يستحي فيأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده قال
 وبالجارية حتى تحيض ومن سوى الأم والجد الحق بالجارية
 حتى تبلغ حداً تشبه وفي الجامع الصغير حتى تستغني والآمة
 اذا اعتقها مولاه وأم الولد اذا اعتقت كالحرة في حق الولد وليس
 لها قبل العتق حق في الولد والآمة الحق بولدها المسلم ما لم يتغير

يفعل الدين ويتجاف ان يالف الكفر ولا خيار للعلام والجار
فصل في اذا ارادت المطلقة ان تخرج بولدها من الصغر فليس
 لها ذلك الا ان تخرج به الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها فيه
باب النفقات النفقة واجبة للزوجة على زوجها ^{مسألة}
 كانت او كافرة اذا سلت نفسها في منزله فعليه نفقتها وكسوتها
 وسكنها باعتبار ذلك بما اهما جميعاً وان امتنعت من تسليم
 حتى يعطيهام مهرها فلها النفقة وان نشرت فلا نفقة لها حتى
 حتى تعود الى منزله وان كانت صغيرة لا تستمتع بها فلا نفقة لها
 وان سلت اليه وان كان الزوج صغيراً لا يقدر على ما يلزمه
 كبيرة فلها النفقة ما لا زاد له حبس المرأة في دين او غصبها رجل
 كرها فذهب بها او حجت مع محرمة فلا نفقة لها وان مرضت في منزل
 الزوج فلها النفقة ويبرض على الزوج نفقة خادمها اذا كان
 مؤسراً ولا يبرض الاكثر من خادم واحد وامرأة بتفقد امرأته
 لم يفرق بينهما وبقاها الاستد بين عليهما ولا فاضى القاضى لها
 بنفقة الاعسار ثم ايسر فاحصته ثم لها نفقة الميسر واذا

من ستين فان جاءت بثلثمائة الستين موعداً لم يثبت
 الا ان يدعيه فان كانت المبتوتة صغيرة فجامع مثلها فجاءت
 بولد لستة اشهر لم يلزم حتى ياتي بولد من ثلثة اشهر
 عند الحنفية ومحمد بنهما وعند ابو يوسف يثبت النكاح اليقين
 ويثبت نسب ولد المولود في غيرها وجهها بين الوفاة وبين
 الستين واذا اعترفت المعتدة بانقضاء نفاسها فجاءت بولد
 لاقل من ستة اشهر يثبت نسب وان جاءت به لستة اشهر
 لم يثبت نسب ولا اولاد المعتدة ولد الم يثبت نسب عند
 الحنفية نعم الا ان يشهد بولادتها رجلان او رجل واحد
 الا ان يكون هذا الرجل ظاهراً واعترف قبل الزوج
 فثبت النكاح بغير شهادة وقال ابو يوسف ومحمد بنهما
 يثبت في الجميع بشهادة امرء واحد فان كانت معتدة
 عن وفاة فصدقها الوفاة في الولادة ولم يشهد على الولادة
 احد فهو ابن في قولهم جميعاً واذا تزوج الرجل امرأة
 فجاء بولد لاقل من ستة اشهر من يوم تزوجها لم يثبت نسب

نسبته فان جاءت بولد لستة اشهر فصاعداً يثبت نسبته
 اعترف به الزوج او سكنت فان عجزت الولادة ثبت بشهادة
 امرأة واحدة تشهد بالولادة حتى لو فاء الزوج يلاعن فان ولد
 ثم اختلفا فقال الزوج تزوجتك منذ أربعة اشهر وقالت هي منذ
 ستة اشهر فالقول قولها وهو ابنه واذا قال المرأة اذا ولدت فأت
 طالق فشهدت امرأة على الولادة لم تطلق عند الحنفية نعم وقالوا
 تطلق وان كان الزوج قد اقر بالرجل طلقت من غير شهادة عند
 وعندنا اشترط بشهادة القابلة وكثير من الحجازستان واقله
 اشهر من تزوج امه فطلقها ثم اشترها فان جاءت بولد لاقل
 من ستة اشهر منذ يوم اشترها الزم ولا يلزمه ومن قال لامته
 ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت على الولادة امرأة فرياح
 ولد ومن قال للغلام هو ابني ثم ماتت فجاءت ام الغلام فقالت انا
 امراته فهي امراته وهو ابنه يرثه وفي النوادر جعل هذا جواباً
 والقياس ان لا يكون لها الميراث انا الذي يعلم انها حرة فقالت الوثة
 انت ام ولد لا ميراث لها **باب الولد من اخته** ولذا

وعليها علة مستقبلة وهذا عند الحنفية وابو يوسف لعلمها
 قال محمد بن لقمة لها نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى واذا
 طلق الذمي الذميمة ولا علة عليها وكذا العربية اذا خرجت النيا
 مسلمة فان تزوجت جاز الا ان يكون حاملا وهذا عند الحنفية
 وقالوا عليها وعلى الذميمة العدة ويجلس الزوج المحجوبة ^{المحجوبة}
 صيانة لاية **فصل** وعلى البتونة والتوفي عنها زوجها
 اذا كانت بالغة مسلمة الحلال وهو ترك الطيب والزينة و
 الكحل والدهن الطيب وغير الطيب لامن عذر وفي الماء
 الصغير الامن وجع ولا غضب بالخناء ولا يلبس ثوبا مقبورا
 بعصر ولا نعفران ولا احدا على كافرة ولا صغيرين وعلى الامة
 الاحداد وليس في عدة ام الولد ولا في عدة الشكاح كذا
 احدا ولا ينبغي له تحطب المعتدة ولا يأس بالتعرض
 في الخطبة ولا يجوز المطلقة الرجعية والبتونة المروج من
 بيتها ليلا او نهارا او التوفي عنها زوجها يخرج نهارا او
 البتونة وبعض الليل ولا يثبت في غير منزلها وعلى المعتدة

المعتدة ان تعتد في المنزل الذي يضاف اليها بالسكنى حال
 وقوع الفرية وان كان نصيبها من دار البيت لا يكفيها واخرجها
 الوتة من نصيبهم انتقلت واذا خرجت المرأة مع زوجها الى بلد
 فطلقها ثلثا او مات عنها زوجها في مصر فان كان بينهما بيت ^{مصر}
 اقل من ثلثة ايام رجعت الى مصرها وان كان ثلثة ايام ان
 شأت رجعت وان شأت مضت كان معها ولي او لم يكن
 الا ان يكون طلقها او مات عنها في مصر فانها لا تخرج حتى
 تعتد ثم تخرج ان كان لها عزم عند الحنفية ^{نقده} وقالوا ان كان
 لها عزم فلا يأس ان تخرج من مصر قبل ان تعتد **باب**
ثبوت النسب ومن قال ان تزوجت فلا تزفني طالق فزوجها
 فجأت بولد لسته اشهر من يوم تزوجها فهو ابنه وعليه المهر
 ويثبت نسب ولد المطلقة الرجعية اذا جاءت به سنتين او
 اكثر المالم يرافقتها العدة وان جاءت اقل من سنتين يثبت
 من زوجها فان جاءت به لاكثر من سنتين يثبت نسبها
 رجعة والبتونة يثبت نسب ولدها اذا جاءت به لاقل

عند الحنفية والى يوسف نكحها وقال محمد بن علي لها **الغيار** **بالعلة**
وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً أو رجعيّاً أو وقعت الفقرة
بينهما بفتر طلاق وهي حرة من تحيض فعدتها ثلثة اقراء و
الاقرء بالحيض **وإن كانت لا تحيض** مصغراً أو كبير فعدتها
ثلثة اشهر وكذا إذا بلغت بالسن ولم تحض **وإن كانت حاملاً**
فعدتها ان تضع حملها وإن كانت امته فعدتها حبضتان
وإن كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف وعدة المرأة في
الوفاء اربعة اشهر وعشرة ايام وعدة الامة شهران وخمسة
ايام وإن كانت حاملاً فعدتها ان تضع حملها **وإذا ورثت المطلقة**
في المرض فعدتها ابعد الاجلين وهذا عند الحنفية ومحمد بن علي
وقال ابو يوسف **لعمرك** حيض وإن اعتقت الامة في عدتها
من طلاق رجعي انتقلت عدتها الى عدة الحرة وإن اعتقت
وهي متوترة او متوفا عنها فوجه المرنسقل عدتها الى عدة
الحرة وإن كانت ايسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم **تنقص**
ما مضى من عدتها وعليها ان ستأنف العلة بالحيض **والثكوة**

[illegible]

والمنكحة نكاحاً فاسداً والوطء بشبهة عدتها الحيض
في العرة والوفاء وأدامات مولد الولد واعتقها فعدتها ثلاث
حيض وأدامات الصغير عن امرأته وبها حبل عدتها
ان تضع حملها فان حدث الحمل بعد الموت فعدتها أربعة أشهر
وعشر ولا يثبت نسب الولد في الوجهين جميعاً وإذا طلق الرجل
امراته في حال الحيض لم تقعد بالحيضة التي وقع فيها الطلاق
وإذا وطئت المعتدة بشبهة فعليه أعتك أخرى قد اخلت العدة
ويكون ما يراه المرأة من الحيضة معتباً منها جميعاً وإذا انقضت
العدة الأولى ولم تكمل الثانية فعليه ان تمام العدة الثانية في
ابتداء العدة في الطلاق عقيب والوفاء عقيب الغواة
فان لم تعلم بالطلاق او الوفاة حتى مضت مدة العدة فقد انقضت
عدتها والعدة في النكاح الفاسد عقيب التفرق او عزم الزوج
على ترك وطئها وإذا قالت المعتدة انقضت عدتي وكذبها
الزوج كان الغواة قولها مع اليمين وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً
بائناً ثم تزوجها في عدتها وطلقها قبل الدخول فعليه مهرها

اللعان ان يبتدئ القاضى بالزوج فيشهد اربع مرات
 يقول في كل مرة اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رايتهما به الزنا
 يشير اليها في جميع ذلك ثم تشهد المرأة اربع مرات تقول في كل
 مرة اشهد بالله انه من الكاذبين فيما رايتهما به من الزنا وتقول
 في الخامسة غضب الله عليهما ان كان من الصادقين فيما رايتهما
 من الزنا فاذا اتفعا لا تقع الفرقة حتى يفرق القاضى بينهما وتكون
 الفرقة تطليقة باينة عند الخليفة ومهر لهما وهو مخاطب اذا
 اكدب نفسه وقال ابو يوسف رحمه الله عزيم مؤيد فان كان الكاذب
 بولد نفي القاضى نسب والحقة باينة فان عاد الزوج والكاتب
 حلف القاضى وحل له ان يتزوجها وكذلك ان قذف غيرها
 فخذ او زنت فحقت واذا قذف امراته وهي صغيرة او مجنونته
 فلا لعان بينهما وقذف الاخرى لا يتعلق به اللعان ولذا اذا
 الزوج ليس حاكم مني فلا لعان وان قالته ^{بها} فحقت وهذا
 للحاكم الزنا بالاعنا ولم ينف القاضى الحكم قال رحمه الله وقال
 في الاصل ان اللعان يجب ببقى الحكم عندها واذا اتقى الرجل

ولذا امرانه عقيب الولاية او في الحال التي تقبل التهنئة وتتباع
 آلة الولادة مع تقيده ولا عن به وان نفا بعد ذلك لا عن وثبت
 النسب وقال يعرج نفي في مدة النفاس ولذا اولدت ولدين في بطن
 واحد ففي الاول واعترف بالثاني ثبت نسبا واحدا للزوج ولذا
 بالاول ونفي الثاني ثبت نسبا ولا عن **باب العنين وغيره**
 واذا كان الزوج عينا الجدة الحرة سنة فان وصل اليها
 والافق بينهما اذا طلبت المرأة ذلك وتلك الفرقة تطليقة باينة
 ولها كمال المهر ان كان خلا بها وان كان مجبور فارق بينهما في الحال
 ان طلبت المرأة والحصى يجل كما يوجل العنين واذا جلا العنين
 ستة وقال قد جاعته وانكرت نظرت اليها النساء فان قلن هي
 بكر خيرت وان قلن نيب حلف الزوج فان نكل خيرت فان حلف
 لا غير وان كانت ثيبا في الاصل فالقول مع عينا فان قال بعد
 الحول لمراجعها خيرت فان خيرت زوجها لم يكن لها بعد
 ذلك خيار واذا كان بالزوجة عيب فلا خيار للزوج وان
 كان بالزوج جنون او جذام او برص فلا خيار للمرأة عند

اشترى بابه او ابنته بنوى بالشراء عن الكفارة جاز عليها فان اعتق
نصف عبد مشرك وهو موسر وضمن قيمة باقية لم يجر عند
ابي حنيفة نعم ويجوز عندها وان اعتق نصف عبد عن كفارته
ثم اعتق باقية عنها جاز وان اعتق نصف عبد عن كفارته ثم
جامع التي ظاهر منها ثم اعتق باقية لم يجر عند ابي حنيفة نعم واذا
لم يجد المظاهر ما يعنى فكفارته صوم شهرين متتابعين ليس
فيها شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا ايام التشريق
فان جامع التي ظاهر منها في خلال الشهرين ليلا عارداً ففعل
نائباً استأنف الصوم وان ظاهر العبد لم يجر في الكفارة
الا الصوم وان اعتق المولى عن كفارته او اطعم عند لم يجر فان لم
المظاهر الصيام اطعم ستين مسكيناً كل مسكين نصف صاع
من بر او صاعاً من تمر او شعيراً او قيمة ذلك فان امر غير بان
يطعم عنه عن ظهار ففعل الجوع فان غداهم وغشاهم جاز
قليلاً اكلوا او كثيراً وان اعطى مسكيناً واحداً ستين يوماً جاز
فان اعطاه في يوم واحد لم يجر الا عن يومه وان قرب التي ظاهر

في شهر رمضان
ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا ايام التشريق

منها في خلال الاطعام لم تناف واذا اطعم عن ظهار بنين
مسكيناً كل مسكين صاعاً لم يجر الا عن واحد منها اعتدوا وعند
محمد بن يحيى عنها وان اطعم ذلك عن فطار وطارها رخصاً عنها
ومن وجبت عليه كفارة اظهرها رخصاً رقبين لا ينوي عن احد
بعينها جاز عنها وكذلك ان صام اربعة اشهر او اطعم مائة فقصر
مسكيناً جاز فان اعتق عنها رقبة واحد او صام شهرين كان
ان يجعل ذلك عن ايها شاء وان اعتق عن ظهار وقتل امرءاً حراً
باب اللعان اذا قذف الرجل امرأته بالزنا وهما من اهل
الشهادة والمرأة من يجد قاذفها او تنفى بسبب ولديها وطالبته
بوجوب القذف فعليه اللعان فان امتنع منه حبسه الحاكم حتى لا
او يكذب نفسه فيعده فان لاعن وجب عليها اللعان فان
امتنعت حبسها الحاكم حتى بلاعن او يصدقها في الزنا
عبد او كافر او محدوداً في قذف فقاذف امرأته فعليه الحد وان
كان من اهل الشهادة وهي أمة او كافرة او محدودة في قذف
او كانت ممن لا حد قاذفها فلوحد عليه ولا لعان وصفت

منها

قال رحمه الله والمبارات كالتلحيع كلاهما يفتان كل حق لعلوا
من الزوجين على الآخر ما يتعلق بالتكليف عند الخيفة ثم ومن
خالع ابنته وهي صغيرة بالهال لم يجز عليها فان حالها على الف
على نه ضامن فالتلحيع وقع والاف على الاب عند الخيفة رحمه الله
باب النكهار واذا قال الرجل لامرأته انت على كظهر
امتي فقد حرمت عليه ولا يحل له وطئها ولا مسها ولا يقبلها
حتى يكر عن ظهاره فان وطئها قبل ان يكر استغفر الله ولا شيء
عليه غير الكفارة الاولى ولا يعود حتى يكر والعود الذي يجب
فيه الكفارة ان يغرم على وطئها وهذا اللفظ لا يكر الاظهار او لا
قالت على كطن امي او اخذها او كثر بها فهو مظاهر وكذلك
ان شبهها بمن لا يحل له النظر اليها على التابيد من محارم مثل
اخته او عمة او امة من الرضاة وكذلك ان قال راسك على
كظهر امي او فركك او وجهك او رقبتك او بضعك او ثلثك
ولو قالت انت على مثل امي رجع الى بنته فان قال اردت الكرامة فهو
كما قال وان قال اردت الظهار فهو ظهار وان قال اردت الطلاق

منه من ١٢٥٥
١٢٥٦
١٢٥٧
١٢٥٨
١٢٥٩
١٢٦٠
١٢٦١
١٢٦٢
١٢٦٣
١٢٦٤
١٢٦٥
١٢٦٦
١٢٦٧
١٢٦٨
١٢٦٩
١٢٧٠
١٢٧١
١٢٧٢
١٢٧٣
١٢٧٤
١٢٧٥
١٢٧٦
١٢٧٧
١٢٧٨
١٢٧٩
١٢٨٠
١٢٨١
١٢٨٢
١٢٨٣
١٢٨٤
١٢٨٥
١٢٨٦
١٢٨٧
١٢٨٨
١٢٨٩
١٢٩٠
١٢٩١
١٢٩٢
١٢٩٣
١٢٩٤
١٢٩٥
١٢٩٦
١٢٩٧
١٢٩٨
١٢٩٩
١٣٠٠

الطلاق فهو طلاق باين وان لم يكن ابنته فليس له بشئ عندها
وعند من الله يكر ظهارا وان قالت على كاتي ونوى ظهارا
او طلاقا فهو على ما نوى وان قالت على حرام كظهر امي ونوى
طلاقا او ايلام لم يكن الاظهارا عند الخيفة لله وقال هو على ما نوى
فان لا يكون الظهار الا من الزوجة فان ظاهر من اسم لم يكن مطا
فان تزوج امرأة بغير امرها ثم ظاهر منها ثم اجازت النكاح فالظهار
باطل ومروا بالنسائية انتن على كظهر امي كان مظاهرا من جميعا
وعلى العمل بعد كفارة **فصل في الكفارة** وكفارة الظهار عتق
فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين
مسكينا كل ذلك قبل المسيس وتجزي في عتق الرقبة الخافرة
المسلة والذكر والانثى والصغير والكبير ولا يجزي العيا ولا المقطوعة
اليدين او الرجلين ويجوز الاعم ومقطوعة احدى اليدين
واحدى الرجلين من خلاف ولا يجوز مقطوع ابهام اليد ولا
الحنون الذي لا يفعل ولا يجوز عتق المذروم والولد والمختار
الذي ادى بعض المال فان اعتق مكاتب لم يؤد شأنا وان

وإذا اتفق الزوجان وخافا أن لا يقيما حدود الله فلا بأس
 بأن يقتديا منه بال يعلمها به فإذا فعل ذلك وقع الخلع
 تطبيقه بآية ولزمها المال فإن كان النشوز من قبله لم يكن
 يأخذ منها عوضا وإن كان النشوز من قبلها كرهنا له
 أن يأخذ أكثر مما أعطاهما فإذا فعل ذلك جاز في القضاء وفي
 الجامع الصغير امرأة اختلعت على أكثر من مهر الذي تزوجها
 عليه النشوز منها طالب الفضل ^{وإن كان النشوز من قبلها} كره الفضل وجاز في القضاء وإن
 طلقها على مال قبلت دفع الطلاق ولزمها المال فكان الطلاق
 وإن بطل العوض فخلع مثل أن يجاليع المسلم على خمر وخنزير أو
 ميتة فلا شيء للزوج والفرقة بائنة وإن بطل العوض في الطلاق كان
 رجعيًا فإن قالت طلقني على خمر فطلقها فلا شيء لعلها وما جاز
 أن يكون مهرًا لجان يكون بدلًا في الخلع فإن قالت له خالعي على
 في يدي فخالعها ولم يكن في يدها شيء فلا شيء لعلها وإن قالت خالعي
 على ما في يدي من مال فخالعها ولم يكن في يدها شيء فعليها رد
 عليه مهرها وإن قالت خالعي على ما في يدي من درهم أو من الدراهم

لعني
 هم

الدرهم ففعل ولم يكن في يدها شيء فعليها ثلاثة دراهم فإن اختلعت
 على عبد لها ابن على النكاح بربية من ضمان لم يبرأ وإن قالت طلقني ثلثا
 بالف فطلقها واحدة فلا شيء عليها عند الحنفية نعم وبطلان الحجة
 ولو قال الزوج طلقني نفسك ثلثا بالف أو على الف فطلقت
 نفسها ولعلها لم يقع شيء ولو قال أنت طالق على الف فقبلت طلقت
 وعليها ألف وهي كقوله أنت طالق بالف ولو قال أنت طالق
 وعليك الف فقبلت أو قال لعبدك أنت حر وعليك الف فقبل
 عتق العبد وطلقت المرأة ولا شيء عليها عند الحنفية نعم وقال الآخرون
 كل واحد منهما ألف ولو قال أنت طالق على الف درهم على أني بالخيار
 ثلاثة أيام أو على أنك بالخيار فقبلت فبالخيار باطل إذا كان للزوج
 وهو جاز إذا كان للمرأة وإن ردت الخيار في الثلث بطل وإن لم
 ترد طلقت ولزمها المال وقال الآخرون باطل في الوجهين والطلاق
 واقع وعليها ألف درهم ومن قال لامرأة طلقك أمس على الف
 درهم فلم يقبل فقالت قبلت فالقول قول الزوج ومن قال لغيره
 هذا العبد على الف درهم فلم يقبل فقال قبلت فالقول قول المنتزعه

فعلها ثلث ألف واقكت طلقني
 ثلثا على الف فطلقها واحدة

ويهدم الزوج الثاني من الطلاق ما بعد الثالث كما يهدم
الثالث عندها وعندكم لا يهدم ما دون الثالث وإذا طلقها
ثلاثا وقالت قد انقضت عدتي وتزوجت ودخل في الزوج و
طلقني وانقضت عدتي والله تعالى أعلم بذلك جاز للزوج ان يصعد
اذا كان في غاب البطنة انها صلدة **باب الایلاء** اذا قال
الرجل لامرأته والله لا اقربك اربعة اشهر فهو مولى فان طلقها
في اربعة اشهر حلت في يمينه ولو منه الكفارة وسقط الایلاء
لم يقربها حتى مضى اربعة اشهر بان منه بتطليقه فان كان حلف
على اربعة اشهر فقد سقط اليمين وان كان حلف على الابد فاليمين
باقية وان عارفت زوجها عاد الایلاء فان طلقها والاقصت بعض
اربعة اشهر اخرى فان تزوجها ثانيا عاد الایلاء ووقعت بعض
اربعة اشهر تطليقة اخرى لم يقربها فان تزوجها بعد نزع
اخر لم يقع بذلك الایلاء طلاق واليمين باقية فان طلقها اكره عن
يمينه فان حلف على اقل من اربعة اشهر لم يكن مولى وان قال
والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين فهو مولى

مولى فان مكث يوما ثم قال والله لا اقربك شهرين بعد هذين
الشهرين الاوليين لم يكن مولى وان قال لا اقربك سنة الا
يوما لم يكن مولى وان حلف على اوصوم او صدقة او عتق
او طلاق فهو مولى وان الى المطلق الرجعية كان مولى
وان الى من البائنة لم يكن مولى فان قال لاجنبية والله لا اقربك
اوانت على كذا ربي ثم تزوجها لم يكن مولى ولا نظاهرا وان
اقربها كفر عن يمينه ومدة الیاء في حق الامة شهران فان كان
الزوج لا يقدر على الجماع او كانت المرأة مريضة او رتقا او صغیرا
لا جامعها مثلهما او كان بينهما مسافة لا يقدر ان يصل اليها في
مدة الایلاء معه ان يقول بلسانه فئت اليها فان قال ذلك
سقط الایلاء وان قدر على الجماع في المدة بطل ذلك الفی وصار فیه
الجماع واذا قال الرجل لامرأته انت على حرام سئل عن نيته فان قال
اروت الطلاق فهي تطليقة باينة الا ان ينوي الثالث وان قال
اروت الظهار فهي ظهار وان قال روت التحريم او لم ارثيا
فهو يمين يصير به مولى **باب الخلع**

صغيرة

عدي لم يصح الرجعة عند الحيضة ثم وإذا قال نزع الامة
بعد انقضاء عدتها وقد كنت راجعتها في العدة وصدقه
المولى وكذبت الامة فالقول قولها عند الحيضة وقال المولى
قول المولى وإن قالت انقضت عدتي وقال الزوج والمولى
لم ينقض فالقول قولها وإذا انقطع الدم من الحيضة ثلثة
لحشر ايام انقطعت الرجعة وإن لم تغسل وإن انقطع لاق
من عشر ايام لم تنقطع الرجعة حتى تغسل وتغسل عليها وقت
وقت صلوة او تيمم ونظري عند أبي حنيفة والي يوسف ثمها وقت
محمد ثم إذا تيممت انقطعت الرجعة وإن اغتسلت ونسيت
شأن من بدنها لم يصحب الماء فإن كان عضوا فافوقه لم تنقطع
الرجعة وإن كان اقل من عضو انقطعت ومن طلق امرأته
وهي حامل او ولدت منه وقال لم اجامعها فله الرجعة فإن
خلابها واغلق بابا او ارنخي ستر او قال لها جاسعها ثم طلقها لم
ملك الرجعة فإن راجعها ثم جاءت بولد لاق من ستين يوم
صحت ذلك الرجعة فإن قال لها اذا ولدت فانت طالق فولدت

لثة

فولدت ثم ات بولدا اخر في بطن اخر فهي راجعة وإن قال
كلما ولدت ولد فان طالق فولدت ثلثة اولاد في بطون مختلفة
فان الولد الثاني رجعة وكذلك الولد الثالث والطلقة الرجعية
تتشوق وتترين ويستحب لزوجها ان لا يدخل عليها حتى
يؤذنها او يسمعها خفق نعليه وليس له ان يسافر بها حتى
يشهد على رجعتها والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى **فصل**
وإذا كان الطلاق بائنا دون الطلاق فلا ينزويها في العدة
وبعد انقضائها وإن كان الطلاق ثلثا في المرة او اثنين في الامة
لم تحل الختي تنكح زوجها غيره نكاحا صحيحا ويدخل بها ثم يطلقها
او يموت عنها والصبي المراهق في التحليل كالبالغ وفي الجامع الصغير
غلام لم يبلغ ومثله جامع جامع امرأة وجب عليها الفسول و
احلها ذلك للزوج الاول ووطى المولى لا يحلها فان تزوجها
بشرط التحليل فالتكاح مكروه فان طلقها بعد وطئها حلت
للاول وإذا طلق المرأة تطليقة او نظليقتين وانقضت عدتها
وتزوجت رجلا اخر ثم عادت الى الاول عادت بثلاث تطليقات

فصدقة ثم اقربها بدين او وصى لها بوصية فلها الاقل من ذلك
ومن الميراث عندنا حنفية ثم قال لا يجوز ان يراد بوصية وان
طلعتا تلكا في مرضه بامرهما ثم اقربها بدين او وصى لها بوصية
فلها الاقل من ذلك ومن الميراث في قولهم جميعا ومن كان
محصورا او في صف القتال فطلق امراته ثلثا ثم قتل لم ترثه
وان كان قد بارز رجلا او قدم ليقتل في قصاص او رمي ورث
ان مات في ذلك الوجه او قتل او اذا قال لامرته وهو صحيح
غيره
اذا جاء راس الشهر او اذا دخلت الدار او اذا صلى فلان الظهر
او اذا دخل فلان الدار فانت طالق فكانت هذه الاشياء
والزوج مريض ترث وان كان القول في المرض ورثت الا في قول
اذا دخلت الدار فانها لا ترث وان قال وهو صحيح اذا صليت
الظهر او اذا كملت اما ان فانت طالق وكانت هذه الاشياء
الزوج مريض ثم مات ورثت عندنا حنفية واليوسف لغيرها
وقال محمد لم يرد اذا صلت الظهر وهو مريض والتعليق في الصحة
لم ترث وان طلقها ثلثا وهو مريض ثم صح ثم مات وكذلك اذا

اذا طلقها فارتدت ثم اسلمت ثم مات من مرضه وهي في
العدة لم ترث وان لم يرث بل طاعت ابن زوجها في الخلع
ورثت ومن قذف امراته وهو صحيح ولا عن في الخلع ورثت
وقال محمد لا ترث وان كان القذف في المرض ورثت في قولهم
جميعا وان الكي وهو صحيح ثم بابت بالايلاء وهو مريض لم
ترث وان كان الايلاء في المرض ورثت والطلاق الذي تملك
فيه الرجعة ترث فيه في جميع الوجوه وكلما ذكرنا انها ترث اذا
مات وهي في العدة **باب الرجعة** اذا طلق الرجل امراته بتطبيق
رجعية او بتطبيقين وله ان يراجعها في عدتها رضيت بذلك
او لم ترض والرجعة ان يقول رجعتك او رجعت امرأتي
او بظاهرها او بغيرها او بغيرها بشهوة وينظر المخرجها بشهوة
ويستحب ان يشهد على الرجعة شاهدين وان لم يشهد صحته
واذا انقضت العدة فقال كنت رجعتها في العدة فصنقة
فهي رجعت وان كذبت فالقول قولها ولا يمين عليها عملي
واذا قال الزوج قد رجعتك فقالت مجيبة له قد انقضت

غلاما فانت طالق واحدة واذا ولدت جارية فانت طالق
 شتين فولدت غلاما وجارية ولا يدري اباها الاول ليعطي الله
 القضاء تطليقة وفي الغزوة تطليقان وانقضت العدة لوضعه
 للحمل فان قال لها ان كملت اباي وداها يوسف فانت طالق ثلثا
 ثم طلقها فبانت منه وانقضت عدتها فكملت اباي وخرجت تزوجها
 فكملت اباي يوسف فهي طالق ثلثا مع الواحدة الاولى وان قال
 لها ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا ثم طلقها شتين وزوجت
 زوجها غيره ودخل بها ثم رجعت الى الاول فدخلت الدار طلق
 ثلثا عند لي حنيفة وابي يوسف لعنه الله وقال محمد بن عيسى طالق
 ما بقي من الطلاق وان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا
 ثم طلقها ثلثا فترجعت زوجها غيره ودخل بها ثم رجعت
 الى الاول فدخلت الدار لم يقع شيء ومن قال لامرأته اذا جئت
 معك فانت طالق ثلثا فاجامعها فلما التقى لثلاثان ان طلق
 فان لبث ساعة لم يجب عليه المهر وان اخرجته ثم ارجعها وجب
 المهر وعن ابي يوسف انه وجب المهر في الفصل الاول هكذا قال

قال الامامان جامعك فانت حرة ولو قال لها ان تزوجت
 عليك فالتى تزوج طالق فترجع عليها في عك من طلاق
 باين لم نطق التي تزوج **مسألة** اذا قال لامرأته انت طالق
 ان شاء الله متصلا لم يقع الطلاق وكذا اذا ماتت قبل قول ان
 شاء الله اذا قال لامرأته ان شاء الله انت طالق تطلق عند لي
 ومحمد بن عيسى وعند ابي يوسف به لا تطلق وان قال ان شاء الله
 فانت طالق لا يقع بالاجماع ولو قال انت طالق وان شاء الله
 او قال فان شاء الله لا يكون شتتا بعد قوله انت طالق ولو قال
 انت طالق ثلثا الواحدة طلقت شتين وان قال الا اثنين
 طلقت واحدة **باب طلاق المريض** اذا طلق الرجل امرأته
 فمعه من دونه طلاقا باينا فانت وهي في العدة ورت منه وان مات
 بعد انقضائها فلاميراث لها وان طلقها ثلثا بامرها
 او قال لها اختاري فاخترت نفسها وانقضت منه ثم
 مات وهي في العدة لم ترث وان قالت طلقني الرجعة فطلقها
 ثلثا ورثت وان قال لها طلقك ثلثا في صحتي وانقضت عدتك

وَاِذَا اُضِيفَ الطَّلَاقُ اِلَى التَّكَاجُجِ وَفَعِيَ عَقِبَ التَّكَاجُجِ مِثْلُ اَنْ
 يَقُولَ لَامْرَاةٍ اَنْ تَزُوْجَكَ فَاَنْتَ طَالِقٌ اَوْ كَلَّ امْرَاةً اَوْ جَعَلَهَا
 فَمِى طَالِقٌ وَاِذَا اُضِيفَ اِلَى الشَّرْطِ وَفَعِيَ عَقِبَ الشَّرْطِ مِثْلُ اَنْ يَقُولَ
 لَامْرَاةٍ اَنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَاَنْتَ طَالِقٌ وَلَا تَصِحُّ اِضَافَةُ الطَّلَاقِ
 اِلَّا اِنْ يَكُوْنُ الْحَافِ مَالِكًا اَوْ يَضِيْفُهُ اِلَى مَلِكَةٍ فَاِنْ قَالَ لَأَجْنِيَّةٍ
 اَنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَاَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا دَخَلَتْ الدَّارَ لَمْ
 تَطْلُقْ وَالْفَاظُ الشَّرْطُ اِنْ وَاِذَا وَاِذَا مَا فَعَلَ كُلُّ مَا وَمَتَى وَمَتَى مَا
 فَفِي هَذِهِ الْاَلْفَاظِ اِذَا وَجَدَ الشَّرْطُ اِغْلَتْ فَاَنْتَهَتْ اِلَيْهِمْ وَ
 وَفَعِيَ الطَّلَاقُ اِلَّا فِي كُلِّ مَا فَاِنْ الطَّلَاقُ تَكَرَّرَ بِتَكَرُّرِ الشَّرْطِ حَتَّى
 يَقَعُ مِثْلُ تَطْلِيْقَاتٍ فَاِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَتَكَرَّرَ الشَّرْطُ
 لَمْ يَقَعُ شَيْءٌ وَلَوْ قَالَ كَمَا تَزُوْجُ امْرَاةً فَمِى طَالِقٌ طَلَّقَتْ فِي كُلِّ
 مَرَّةٍ تَزَوَّجَهَا فَاِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ زَوْجٍ اُخَرَ طَلَّقَتْ
 وَلَوْ قَالَ كُلُّ امْرَاةٍ اَتَزَوَّجُهَا فَمِى طَالِقٌ فَتَزَوَّجُ امْرَاةً وَطَلَّقَتْ
 ثُمَّ تَزَوَّجَهَا لَمْ تَطْلُقْ فِي الْمَرَّةِ الْاٰخِرَةِ وَزَوَّالُ الْمَلِكِ بَعْدَ اِلْيَاسِ
 لَا سُلْمَ لَهُ فَاِنْ وَجَدَ الشَّرْطُ فِي مَلِكَةٍ اِغْلَتْ اِلَيْهِمْ وَفَعِيَ الطَّلَاقُ

الطَّلَاقُ وَاِنْ وَجَدَ فِي غَيْرِ الْمَلِكِ اِغْلَتْ اِلَيْهِمْ وَلَمْ يَقَعُ شَيْءٌ
 وَاِنْ اُغْلَتْ فِي وَجَدَ الشَّرْطُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ اِلَّا اِنْ يَقِيْمُ الْمَرَّةَ
 الْبَيْتَ فَاِنْ كَانَ الشَّرْطُ لَا يَعْلَمُ اِلَّا مِنْ جِهَتِهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي حَقِّ
 نَفْسِهَا مِثْلُ اَنْ يَقُولَ اَنْحَضْتُ فَاَنْتَ طَالِقٌ فَقَالَتْ قَدْ حَضْتُ
 طَلَّقَتْ وَلَوْ قَالَ اَنْ حَضْتُ فَاَنْتَ طَالِقٌ وَفَلَا تَقَالُ قَدْ حَضْتُ
 طَلَّقَتْ هِيَ وَلَمْ تَطْلُقْ فَلَا تَقَالُ وَلَوْ قَالَ لَهَا اَنْ كُنْتُ تَحْبِيْنِ اِنْ
 يَعْنِي بَاكَ اللهُ فِي نَاجِيَتِهِمْ فَاَنْتَ طَالِقٌ وَعَبْدِي حَرَّقَالَتْ
 احَبَّ اَوْ قَالَ تَحْبِيْنِي فَاَنْتَ طَالِقٌ وَهَذِهِ مَعَكَ فَقَالَتْ لِحَبْلِكَ
 طَلَّقَتْ هِيَ وَلَمْ يَعْنِ الْعَبْدُ وَلَا تَطْلُقْ صَاحِبَتُهَا وَاِنْ صَدَّقَهَا
 فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ طَلَّقَتْ هِيَ وَصَاحِبَتُهَا وَعَنْقُ الْعَبْدُ وَلَوْ قَالَ
 لَهَا اَنْ حَضْتُ فَاَنْتَ طَالِقٌ فَاِنْ الدَّمُ لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ حَتَّى يَمُوتَ
 ثَلَاثَةَ اَيَّامٍ فَاِذَا مِتَتْ ثَلَاثَةَ اَيَّامٍ حَكَمْنَا بِالطَّلَاقِ حِينَ حَاضَتْ وَاِنْ
 قَالَ لَهَا اِذَا حَاضَتْ حَيْضَةٌ فَاَنْتَ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَطْهَرَ
 مِنْ حَيْضَتِهَا وَاِذَا قَالَ اَنْتَ طَالِقٌ اِنْ ضَمَّتْ نَوْمًا طَلَّقَتْ حِينَ
 تَغِيْبُ الشَّفَقُ فِي الْيَوْمِ الَّذِي تَصُومُ وَاِنْ قَالَ لَامْرَاةٍ لَوْلَا

نفسك فليس له ان يرجع عنه وان قال لها طلق نفسك متى
 شئت فلها ان تطلق نفسها في المجلس وبعد وان قال الرجل طلق
 امرأتى فله ان يطلقها في المجلس وبعد وان قال طلقها ان شئت
 فله ان يطلقها في المجلس خاصة ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا
 وطلقت واحدة فهي واحدة ولو قال طلق نفسك واحدة
 فطلقت ثلاثا لم يقع شيء عند الحنفية نعم وقالوا تقع واحدة وان
 امرها بطلاق بملك الرجعة فطلعت بائنة او امرها بالباين فطلعت
 رجعية ووقع ما امر به الزوج وان قال لها طلق نفسك ثلاثا
 ان شئت فطلعت واحدة لم يقع شيء ولو قال لها طلق نفسك
 واحدة ان شئت فطلعت ثلاثا كذلك عند الحنفية نعم وقالوا
 تقع واحدة ولو قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت ان
 شئت فقال الزوج شئت ونوى الطلاق او قال سرت قد شئت
 ان شاء الله او قالت ان كان كذا الشيء لم يحى بعد بطل الامر
 وان قالت قد شئت ان كان كذا الامر قد مضى طلعت ولو لم
 انت طالق اذا شئت او اذا ما شئت او متى شئت او متى ما شئت

شئت فردت الامر لم يكن رد ولا يقصر على المجلس ولا تطلق بم
 نفسها الا واحدة ولو قال لها انت طالق كلما شئت فلها ان تطلق
 واحدة بعد واحدة حتى تطلق نفسها ثلاثا وان عادت اليه بعد زوج
 اخر فطلعت نفسها لم يقع شيء وليس ان تطلق نفسها بكلمة واحدة
 ولو قال انت طالق حيث شئت او اين شئت لم تطلق حتى يشاء وان
 قامت من مجلسها قبل ان يشاء فلا مشية لها وان قال لها انت طالق
 كيف شئت فكيف شئت ووقع الطلاق جميعا او باينا او واحدة
 او شئنا او ثلاثا فان شئت قال في الكتاب طلعت تطليقة بملك
 الرجعة قال رحمه الله في الاصل ان هذا قول الحنفية نعم اما عندنا
 لا يقع ما لم يوقع المرأة فان قالت شئت واحدة بائنة او ثلاثا
 وقال ذلك نويت فهو كذا قال وان قال انت طالق كم شئت فطلعت
 نفسها ما شئت وان قامت من المجلس بطل وان ردت الامر
 كان ردًا وان قال طلق نفسك من ثلاث ما شئت فلها ان تطلق
 نفسها واحدة او شئتين ولا تطلق ثلاثا عند الحنفية نعم وقالوا
 تطلق ثلاثا ان شئت **باب الأيمان في الطلاق**

او ما شئت

ذلك فان قامت منها واخذت في عمل اخر خرج الامر من يدها
فان اختارت نفسها في قوله اختارى كانت ولحقة باينة ولا يكون
ثلاثا وان نوى الزوج ذلك ولا يمين ذكر النفس في كلامه
او كلامها حتى لو قال لها اختارى فقالت اخترت فهو باطل
وان قال لها اختارى نفسك او اختارى اختيارا فقالت قد
اخترت فهي ولحقة باينة وان قال لها اختارى فقالت انا انك
نفسى فهي طالق ولو قال اختارى اختارى اختارى فقالت
اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة طلقت ثلاثا في قول الجمهور
ولما احتاج الى نية الزوج وقال لا تطلقى ولحقة وكذلك ان قالت
اخترت وسكتت وان قالت قد اخترت اختارته فهي ثلاث
في قولهم جميعا واذا قالت قد طلقت نفسي او اخترت نفسي بتطبيقه
فهى ولحقة باينة ولو قال امرك بيدك في تطبيقه او اختارى
بتطبيقه فاختارت نفسها فهى ولحقة بملك الرجعة **فصل**
وان قال لها امرك بيدك بنوى ثلاثا فقالت قد اخترت
نفسى بولحقة فهي ثلاث وان قالت قد طلقت نفسي ولحقة

نحو
رأى

ولحقة او اخترت نفسي بتطبيقه فهي ولحقة باينة وان قال لها
امرك بيدك اليوم وبعد غد لم يدخل الليل في ذلك وان ردت الامر
في يومها بطل امر ذلك اليوم وكل في يدها بعد غد وان قال امرك
اليوم وغدا لم يدخل الليل في ذلك وان ردت الامر في يومها لا يبقى
الامر في يدها في الغد وان قال امرك بيدك يوم يقدم فلان فقدم فلم
تقدم بقدمه حتى جن الليل فلا خيار لها واذا جعل امرها بيدها
ثلاثا يوما ولم يقع كلامه في يدها سالم تاخذ في عمل اخر وان كانت
قائمة فجلست او قاعدت فانكأت او سكتت فعدت او قالت ادعوا
استبشروه او شهيدوا شهدهم فهي على خيارها وان كانت تسير على دابة
وفي محل فوقف فهي خيارها وان سارت بطل خيارها والسفينة
بمنزلة البيت **فصل في اللقطة** ومن قال لامرأته طلقى نفسك
ولا يتره او نوى ولحقة فقالت طلقت نفسي فهي ولحقة
وان طلقت نفسها ثلاثا وقد اراد الزوج ذلك وقعن عليها
وان قال لها طلقى نفسك فقالت ابنت نفسي طلقت رجعية
وان قالت قد اخترت نفسي لم تطلق وان قال لها طلقى

ادع

ولو قال انت طالق فمات قبل قوله ولحقه بعد قوله انت طالق
كان باطلا وكذلك لو قال انت طالق ثنتين او ثلثا ولو قال انت
طالق ولحقه قبل ولحقه او بعدها ولحقه وقعت ولحقه وان
قال ولحقه قبلها ولحقه او مع ولحقه او معها ولحقه او واحد
بعد ولحقه يقع ثنتان ولو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق
ولحقه ولحقه فدخلت وفعل عليها ولحقه عند أبي حنيفة رضي الله
وقال ثنتان ولو قال ولحقه ولحقه ان دخلت الدار فدخلت
طلعت ثنتين **فصل** واما الضرب الثاني وهو الكفاية
لا يقع الطلاق بها الا بالنيابة وبإدلاء الحال وهي على ضربين منها
ثلاثة الفاظ يقع بها الطلاق الرجعي ولا يقع بها الا ولحقه وهي
قوله اعتدي واسبري رحلك وانت ولحقه وبغيره الكفايات
اذ انوى بها الطلاق كانت ولحقه باينة وان نوى ثلثا كانت
ثلثا وان نوى ثنتين كانت ولحقه وهذا مثل قولها انت باين
ونته وبنبلة وحرآم وحبلك على غاربك ولحقى باهلك و
حلية وبريت ووهبتك لاهلك وسرحتك وفارقتك ولعرك بملك

الدار

بيدك ولحقارى وانت حرمة وتقضى وتحرقى واستنرى وان
ولحقى واذهبي وقوى واستنرى الانعلاج فان لم تكن له نية لم يقع
بهذه الالفاظ طلاق الا ان يكونا في حال مذكورة الطلاق فيقع
بها الطلاق في القضاء ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى الا ان
قال رضي الله عنه سوى بين هذه الالفاظ وقال لا يصدق
في حال مذكورة الطلاق قالوا هذا فيما لا يصلح ردًا اما ما يصلح ردًا
كقوله الخبي وما يجري مجراه ينبغي ان يصدق في حال مذكورة الطلاق
ايضا قال وان لم يكونا في حال مذكورة الطلاق وكانا في غضب
او خصومة وقع الطلاق بكل لفظ لا يقصد به السب والشتيمة
كقوله اعتدي وامرك بيدك ولحقارى ولم يقع ما يقصد به
والشتيمة الا ان ينوى به وان قال لها اعتدي اعتدي اعتدي
وقال لزيد بالاولى طلاقا وباليابا في حبسا دين في القضاء وان
قال لم انزاليها في شئ فماتت **باب تفويض الطلاق فصل**
في الاختيار ولو قال لامرأة اختارى ينوى بذلك الطلاق او
قال لها طلقى نفسك فلها ان تطلق نفسها مادامت في مجلسها

يؤخذ بأول الوقتين الذي تقوم به ولو قال انت طالق
في غدر وقال نويت في آخر النهار صدق في القضاء عند الخبيثة
وقال لا يدنين في القضاء خاصة ولو قال انت طالق غدا لم يدني
في القضاء في قولهم جميعا ولو قال انت طالق امس وقد تزوجها
اليوم لم يقع شيء وان تزوجها اقل من امس وقع الساعة
وان قال انت طالق قبل ان تزوجك لم يقع شيء **وقال** انت طالق
ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت طلق
ولو قال انت طالق ان لم اطلقك لم تطلق حتى يموت ولو قال انت
طالق اذا لم اطلقك او اذا ما لم اطلقك لم تطلق حتى يموت عند
ابو حنيفة **وقال** لا تطلق حين سكت وان قال انت طالق ثلثا
ما لم اطلقك انت طالق متصلا به فهي طالق هذه الظليقة
من قال لامرأة يوم تزوجك فانت طالق فترزجها ليل اطلقت
ومن قال لامرأة انا منك طالق فليس بشيء وان نوى الطلاق
وان قال انا منك بيان وانا عليك حرام ينوي الطلاق في
طالق ولو قال انت طالق ولحقك او لا فليس بشيء واذا ملك الزوج

الزوج امراته ارشقصا او ملكك المهر زوجها او شقصا منه وقت
الفرقة فان اشترها ثم طلقها لم يقع شيء وان قال لها وهي امرأة لغيره
انت طالق ثنتين مع حق مولك اياك فاعتقها ملك الزوج **الحجة**
ولو قال لها اذا جاء غدا فانت طالق ثنتين وقال المولى اذا جاء غدا
حق فجا ما غدا لم يخل حتى تنكح زوجها آخر وعدتها ثلث حيض وهذا
عند الخبيثة وابو يوسف **يعلمها** وقال محمد **نكح** زوجها يملك الرجعة
ومن قال لامرأة انت طالق هكذا يشير الى ايهام والسبابة **ط**
فهي ثلث واذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة والشد كان
باينا مثل ان يقول انت طالق باين او البتة او انت طالق الخش
الطلاق او طلاق الشيطان او البدعة كالجيل وكذلك لو قال
انت طالق اشهد الطلاق او كالف او ملايت فهي واحدة **باب**
الا ان ينوي ثلثا ولو قال انت طالق بظليقة شديدة او عريضة
او طويلة فهي واحدة **فصل** واذا طلق الرجل امرأته ثلثا قبل
الدخول بها وقع عليها وان رفق الطلاق بان لا يعلم
يقع الثانية ولو قال انت طالق واحدة واحدة وقعت واحدة

ويقع طلاق كل زوج إذا كان عاقلاً بالغاً ولا يقع طلاق الصبي
 والمجنون والنائم وطلاق الكره والسكران واقع وطلاق الأخر
 واقع بلا إشادة وطلاق الأمه ثنتان حر كان زوجها أو عبداً لطلقة
 الحرة ثلث حر كان زوجها أو عبداً وإذا تزوج العبد امرأة وقع
 طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على امرأته **باب اتفاق الطلاق**
 الطلاق على ضربين صريح وكناية فالصريح قوله أنت طالق
 ومطلقة وطلقتك فهذه اللفاظ تقع بها الطلاق الرجعي لا
 يقع الأول ولحدته وإن نوى أكثر من ذلك ولا يقتصر إلى السيد وإذا
 قال أنت الطلاق أو أنت طالق الطلاق أو أنت طالق فإذا
 لم تكن له نية أو نوى ولحدته أو ثنتين فهي ولحدته رجعية وإن نوى به
 الثلث فنلاح وإن أضاف الطلاق إلى الجملة أو إلى ما يعبر به
 عن الجملة وقع الطلاق مثل أن يقول أنت طالق أو رقبك طالق
 أو عنقك أو روحك أو بدئك أو جسديك أو فرجك أو
 وجهك وكذلك أن يطلق جرّة شايعة مثل أن يقول
 نصفك أو ثلثك وإن قال يدك طالق أو رجلك طالق لم يقع

لم يقع الطلاق وإن طلقها نصف تطلقته أو ثلثها كانت طلقة
 واحدة وإن قال لها أنت طالق ثلثة أضاف تطلقتين فهي
 طالق ثلثا ولو قال أنت طالق من ولحدته إلى ثنتين أو ما بين
 ولحدته إلى ثنتين فهي ولحدته وإن قال من ولحدته إلى ثلث أو
 ما بين ولحدته إلى ثلث فهي اثنتان وهذا عند الخليفة رحمه الله وقال في
 الأول هي ثنتان وفي الثاني ثلث وإن قال أنت طالق ولحدته في
 ونوى الضرب والحساب ولم تكن له نية فهي ولحدته وإن نوى
 وثنيتين وهي ثلث وإن قال اثنتين ونوى الضرب والحساب فهي
 ثنتان وإن قال أنت طالق من ههنا إلى الشام فهي ولحدته يملك
 الرجعة ولو قال أنت طالق بكذا أو في مكة غمى في الحال في كل البلاد
 وكذلك أنت طالق في الدار ولو قال كذلك لها أنت طالق وأنت
 مرضية وإن نوى إذا مرضت لم يدم في القضاء خاضعة ولو قال أنت
 طالق إذا دخلت مكة لم تطلق حتى يدخل مكة **فصل في ما يقع**
 الطلاق إلى الزمان ولو قال أنت طالق غداً وقع الطلاق عليها
 بطلوع الفجر ولو قال أنت طالق اليوم غداً أو غدا اليوم فإنه

شاة فلا رصاع بينهما وإذا تزوج الرجل صغيراً وكبيراً فراضعت
الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج فإن كان لم يدخل بالكبيرة
فلامهر لها وللصغيرة نصف المهر ويرجع به الزوج على الكبيرة
إن كانت تعدت به الفساد وإن لم تعد فلا شيء عليها وإن علمت
بان الصغيرة أمانة ولا تقبل في الرضاع شهادة النساء منفرداً
وإنما يثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين **كتاب الطلاق**
باب طلاق السنة الطلاق على ثلاثة أوجه حسن وأحسن وبطلان
فالأحسن أن يطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة في مهر لم يجامعها
فيه ويتركها حتى تنقضي عدتها والحسن هو طلاق السنة وهو
أن يطلق المدخول بها ثلثاً في ثلثة أظهار وطلاق البتة أن يطلقها
ثلثة بكلمة واحدة أو ثلثاً في مهر واحد فإذا فعل ذلك وقع الطلاق
وكان عاصياً والسنة في الطلاق من وجهين سنتي الوقت وسنة
في العدد فالسنتي في العدد تستوي فيها المدخول بها وغير المدخول بها
والسنتي في الوقت ثبت في المدخول بها خاصة وهو أن يطلقها في
مهر لم يجامعها فيه وغير المدخول بها يطلقها في حال المهر والحيف

والحيف وإذا كانت المرأة لا تحب من صغراً وكبراً فإرادان يطلقها
للسنة طلقها واحدة فإذا مضى شهر طلقها أخرى فإذا مضى شهر
طلقها أخرى ويجوز أن يطلقها ولا يفصل بين وطئها وبين طلاقها
بزمان وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع ويطلقها السنة ثلثاً
يفصل بين كل بطلية بين شهر عند الحنفية وإي بن يوسف يقول
معه يوم لا يطلقها للسنة إلا واحدة وإذا طلق الرجل امرأته في حالة
الحيف دفع الطلاق ويستحب له أن يراجعها فإذا طهرت وصارت
ثم طهرت فإن شاء طلقها وإن شاء أسكنها قال رضي الله عنه
وهكذا ذكر في الأصل وذكر الطحاوي أنه يطلقها في طهر الذي يلي
الحيف قال أبو الحسن ما ذكره قول أبي حنيفة وما ذكره في الأصل قولها
ومن قال لامرأته وهي من ذوات الحيض وقد دخل بها أنت طالق
ثلثاً السنة ولا ينية له فهي طالق عند كل طهر تطليقة وإن نوى أن يقع
الثلث الساعة أو عند رأس كل شهر واحدة وقعت على ما نوى
وإن كانت آيسة أو من ذوات الأشهر وقعت الساعة واحدة
وبعد شهر أخرى فإن نوى يقع الثلث الساعة وقع **فصل**

كانت اوشيين او احدهما بكر او الاخرى ثيبا وان كانت احدهما
حرة والاخرى امة فلم تكن الثلثان من القسم ولامة الثلث ولا
تدخلن في القسم حالة السفر يسافر الزوج بمن شاء منهن
والاولى ان يقع بينهما فيسافر بمن خرجت فرعتها وان
رضيت احدى الزوجات بترك قسمها لصاحبتها جاز
ولها ان ترجع في ذلك **كتاب الرضاع** قليل الرضاع
وكثيره سواء اذ حصل في مدة الرضاع تعلق به التحريم مدة
الرضاع ثلثون شهرا عند الحنفية ثمانية وثلاثون واذا
مكث الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم ويحرم من الرضاع ما
يحرم من النسب الام لخته من الرضاع فانه يجوز ان يتزوجها
ولا يجوز ذلك من النسب وامه ابية وامرأة ابنة من الرضاع
لا يجوز ان يتزوجها كما لا يجوز ذلك بين النسب ولبن
الفحل يتعلق به التحريم وهو ان ترضع المرأة صبية فتقرم هذه
الصبية على زوجها وعلى ابائه وابنائهم وتصير الزوج ابنة
تزل بها منه اللبن اب بالرضعة ويجوز ان يتزوج الرجل ابنة

بأخت اخيه من الرضاع كما يجوز ان يتزوج بأخت اخيه من
النسب وذلك مثل الاخ من الاب اذا كانت له اخت من امه
جاز لاخته من ابية ان يتزوجها وكل صبيين اجتمعا على ثنية
ولم يجلد احدهما ان يتزوج الاخرى ولا يتزوج للرضعة
لحد من ولد التي ارضعت ولا ولدها ولا يتزوج الصبي
الموضع اخت روح الموضع لانها امة من الرضاع واذا اختلط
اللبن بالماء واللبن هو الغالب تعلق به التحريم وان غلب
الماء لم يتعلق به التحريم وان اختلط بالطعام لم يتعلق به التحريم
وان كان اللبن غالبا عند الحنفية نعم وان اختلط بالدواء واللبن
غالب تعلق به التحريم وان غلب لبن الشاة لم يتعلق به التحريم واذا
اختلط لبن امرأتين تعلق به التحريم باغلبهما عند الحنفية وقال
تعلق بها وان اتزل للبكر لبن فارضعت صبيا تعلق به التحريم
واذا حلب لبن المرأة بعد موتها فاجر الصبي تعلق به التحريم
واذا حقن الصبي باللبن لم يتعلق به التحريم فاذا اتزل للرجل
لبن فارضعت صبيا لم يتعلق به التحريم واذا شرب صبي لبن

لم تصام ولد له ولا قيمة عليه وعليه المهر وادها حرة وانكح
 الحرة تحت عبد فقالت لولاه اعتق عني بالف ففعل فسد
 النكاح والاولاد وان قالت اعتق عني ولم يتم مالا لم يفسد
 النكاح والاولاد للمعتق **باب نكاح اهل الشرك**
 واذا تزوج الكافر بغير شهود او في عك كافر اخر وذلك في
 دينهم جائز ثم اسما اقر عليه فان تزوج المجوسي امرا وبنته
 ثم اسما فرق بينهما ولا يترزح المرتد مسلمة وكافرة ولا مرتدة
 وكذلك المرتدة لا يترزحها مسلم ولا كافر ولا مرتد فاذا
 كان لحد الزوجين مسلما فالولد على دينه وكذلك ان اسلم
 احدهما وله ولد صغير صار ذلك مسلما باسلامه واذا كان
 احد الابوين محوسيا والآخر كتابيا فالولد كتابي واذا اسلمت
 المرأة وزوجها كافر عرض القاضي عليها الاسلام فان اسلم فهي
 امرأة وان ابي فرق بينهما وكان ذلك طلاقا عند الجميع ومحميا
 وان اسلم الزوج وتحت محوسية عرض عليها الاسلام فان
 اسلمت فهي امرأة وان ابت فرق القاضي بينهما ولم تكن الفرقة

الفرقة طلاقا فان كان دخل بها فلها المهر وان لم يكن دخل بها
 فلا مهر لها فاذا اسلمت المرأة في دار الحرب وزوجها كافر لم
 للحربي وتحت محوسية لم تقع الفرقة عليها حتى تحيض ثلاث حيض
 ثم تبين من زوجها واذا اسلم زوج الكتابية فها على نكاحها
 واذا خرج لحد الزوجين اليان من دار الحرب مسلما وقعت البيونة
 بينهما وان شئى احدهما وقعت البيونة وان شئيا معا
 لم يقع البيونة واذا خرجت المرأة اليانها جرة جاز لها
 ان يتزوج ولا عدة عليها عند ابي حنيفة بعلة وان كان
 حاملا لم يتزوج حتى تضع حملها واذا ارتد احد الزوجين
 عن الاسلام وقعت البيونة بينهما بغير طلاق وقال محمد
 ان كانت الردة من الزوج فهي فرقة بطلاق ثم ان كان الزوج
 هو المرتد وقد دخل بها فلها المهر وان كان لم يدخل
 فلها نصفه كاملا وان ارتد امعا واسما معا فها على نكاحها
 وان اسلم احدهما قبل صاحبه فسد النكاح **باب القسم** واذا
 كان لرجل امرأتان حرثان فعليه ان يعدل بينهما في القسم بكرين

وقال الزوج هو من المهر فالقول قوله ان من المهر الا في الطعام
الذي يؤكل فان القول قولها **فصل** واذا تزوج النكاح
نصاينة على مائة او على غير مهر وذلك في دينهم جائز بها وطلعتها
قبل الدخول بها او مات عنها فليس لها مهر وكذلك الحريان
في دار الحرب عند الجنيبة نعم وهو قولها في الحريين وانما في الذمية
فلها مهر مثلها ان دخل بها او مات عنها والمتعة ان طلعتها
قبل الدخول بها فان تزوج الذمي فمهره على غير اختياره ثم اسلم
او اسلم احدهما فلها الخبز والخنزير اذا كانا باعيا لها وان كانا بغير
اعيانها فلها في الخمر القيمة وفي الخنزير مهر المثل في الوجهين وقال
لها القيمة في الوجهين **باب نکاح الرقيق** ولا يجوز نکاح
العبد والامة الا باذن مولاه وكذلك المكاتب والمذبروم
الولد واذا تزوج العبد باذن مولاه فالمهر دين في رقبته باع
فيه والمذبروم المكاتب يسعيان في المهر ولا يباعان فيه واذا تزوج
العبد بغير اذن مولاه فقال له المولى طلعتها او فارقتها فليس هذا
باجازة وان قال طلعتها تطليقة تلك الرجعة فهو اجازة ومضى

قال الزوج هو من المهر

قال العبد تزوج هذا الاستفتر وجهها نكاحا فاسدا ودخل
بها فانه يباع في المهر عند الجنيبة نعم وقال لا يؤخذ منه اذا اعتق
ومن تزوج عبدا ما ذواله مديونا له امرأته اسوة
للغرياء في مهرها واذا تزوج امته فليس عليه ان يبيعها بيت الزوج
وكنتها عتدم المولى ويقال للزوج متى طغرت بها وطبعتها فان
بوتها معه بيتا فلها النفقة والسكنى والا فلا فان قتلها مولاه
قبل ان يدخل بها زوجها فلا مهر لها عند الجنيبة وقال لا عليه المهر
لمولاه وان قتلت حرة نفسها قبل ان يدخل بها زوجها فلها
المهر في قولهم جميعا واذا تزوج امه فالاذن في الغزل الى المولى
عند الجنيبة نعم وان تزوجت باذن مولاه ثم اعتقت فلها الخيار
حرا كان زوجها او عبدا ولها فسخ النكاح ولا خيار لها وان كانت
تزوجت بغير اذن على الف ومهر مثلها ما يزود دخل بها زوجها
ثم اعتقها مولاه فاما المهر للمولى وان لم يدخل بها حتى اعتقها
فالالف لها ومن وطئ امه ابنة فولدت منه فهي ام ولد له
وعليه قيمتها ولا مهر عليه وان كان الابن زوجها اياه فولد

لها الاكس في ذلك كل فان طلقها قبل الدخول بها فلها نصف
الاكس في ذلك كله بالاجماع واذا تزوجها على حيوان غير
موصوف صحت التسمية ولها الوسط منه والزوج ضيق ان شاء
اعطاها ذلك وان شاء اعطاها قيمته ولو تزوجها على ثوب
غير موصوف فلها مهر المثل قال رضي الله عنه ذكر الثوب
ولم يرد عليه ومعنى الاول انه ذكر الفرس ونحوه وان تزوج سلم
على غر او خنزير فالكاف جائز ولها مهر مثلها وان تزوج
امراة على هذا الدين من الخلق فاذا هو غر فلها مهر مثلها عندني ^{حنيفة}
وقال لها مثل ذنبا خلا وان تزوجها على هذا العبد فاذا هو حر
يجب مهر المثل عندني ^{حنيفة} ومحمد بنهم وقال ابو يوسف نعم تجب
القيمة فان تزوجها على هذين العبدين فاذا احدهما حر فليس
لها الا العبد الباقي اذا ساوى عشرة دراهم عندني ^{حنيفة} نعم وقال
ابو يوسف نعم لها العبد وقيمة الحر لو كان عبدا وقال محمد نعم لها
العبد الباقي وتام مهر مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من العبد
واذا فرق القاضي بين الزوجين في الكاف الفاسد قبل الدخول

الدخول فلا مهر لها وكذلك بعد الخلوة فاذا دخل بها فلها مهر مثلها
لا يزداد على السمي وعليها العدة ويثبت نسب ولها مهر مثلها
يعتبر بعانها ولخواها وبنات عماتها ولا يعتبر بامه او خالتها اذا
لم تكونا من قبيلتها ويعتبر في مهر المثل ان ساوى المراتان في السن
وللماء والعقل والدين والبلد والعصر واذا ضمن العلى المهر صح ضمانه
وللمراة الخيار في مطالبة زوجها او وليها وللمراة ان تمنع نفسها
حتى تأخذ المهر وتمنع ان يهرجها وان دخل بها الزوج عندني ^{حنيفة}
وقالا اذا دخل بها فليس لها ان تمنع ومن تزوج امرأة ثم اختلفا
في المهر فالقول قول المرأة الى مهر مثلها والقول قول الزوج فيما زاد
على مهر المثل وان طلقها قبل الدخول بها فالقول قوله في نصف المهر
وهذا عندني ^{حنيفة} ومحمد بنهم وقال ابو يوسف نعم قوله بعد الطلاق
وقبله الان ياتي بشئ قليل واذا مات الزوجان فقد سمي لها مهر
فلورثتها ان ياخذوا ذلك من ميراث الزوج وان لم يكن
سمي لها مهر افلا شئ لورثتها عندني ^{حنيفة} نعم وقال لورثتها
المهر في الوحيين ومن بعث من امراته شأفا قالت هو هذا

بها أو مان عنها وان طلقها قبل الدخول بها فلها المنة وإن أراد
 في المهر بعد العقد لزمنه الزيادة وتسقط بالطلاق قبل الدخول
 وإن حطت عنه من مهرها صح الخط وأذا خلا الزوج بامرأة
 وليس هناك مانع من الوطء ثم طلقها فلها كمال مهرها وإن
 كان أحدهما مريضاً أو مائماً في رمضان أو محرماً في فرض أو قتل
 أو بغيره أو كانت حائضاً فليست للخلق صحبة حتى لو طلقها
 لها نصف المهر وإن كان أحدهما أصيماً تطوعاً فلها المهر كله وإذا
 خلا الجبوب بامرأة طلقها فلها كمال المهر عند أبي حنيفة ^{نعم لا}
 نصف المهر وعليها العدة في هذه السائل الحيا ط استحنا
 ويتجب المنة لكل مطلقة إلا المطلقة واحدة وهي التي طلقها
 قبل الدخول وقد سمي لها مهر وإذا زوج الرجل ابنته أو اخته
 فيكون أحد العقد بن عوضاً عن الآخر فالعقدان جائزان لكل
 ولحد منهما مهر مثلهما وإن تزوج حر امرأة على خدياتها سنة
 أو على تعليم القرآن فلها مهر مثلهما وقال محمد ^{نعم} لها قيمة خدمته
 سنة فإن تزوج عبد حرّاً بأذن مولاه على خدمته سنتان

جائز ولها خدمته فإن تزوجها على الف فقبضتها ووجهها
 له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بخمسائة فإن لم يقبض الف
 أو قبضت خمسمائة ووهبت الف ثم طلقها قبل الدخول بها لم
 يرجع ولحد منها على صاحب بيتي وهذا عند أبي حنيفة ^{نعم} وقال لا يرجع
 عليها بنصف ما قبضت وإن كان تزوجها على عرض فقبضت
 أو لم يقبض فوهبت له ثم طلقها قبل الدخول بها لم يرجع عليها
 بشيء في قولهم جميعاً وإذا تزوجها على الف على أن لا يخرجها من البلدة
 أو على أن لا يتزوج عليها أخرى فإن وفى بالشرط فلها المسمى
 وإن تزوج عليها أخرى أو أخرجهما من البلدة فلها مهر مثلهما
 فإن تزوجها على الف أن قام بها وعلى الفين أن أخرجهما فإن
 قام بها فلها الف وإن أخرجهما فلها مهر مثلهما لا يزاد على الفين
 ولا ينقص من الف وهذا عند أبي حنيفة ^{نعم} وقال الشيطان حائراً
 فإن تزوجها على هذا العبد أو على هذا العبد فإن كان مهر مثلهما
 أقل من أوكسها فلها الأوكس وإن كان أكثر من أرفعها فلها
 الأرفع وإن كان بينهما فلها مهر مثلهما وهذا عند أبي حنيفة ^{نعم} وقال

بعضهم أكفاء لبعض والعرب بعضهم أكفاء لبعض ومن كان
من الموالى والابوان في الاسلام فصاعدا فهو من الأكفاء
وكذا في الحرية وتعتبر ايضا في الدين والمال وهو ان يكون مالها
للمهر والتقعة وتعتبر في الصابغ واذا تزوجت المرأة ونقصت
من مهرها طلاقا وليا الاعتراض عليها عند الحنفية حتى يتم
لها مهر مثلها ويغار قهرها واذا زوج الاب بنته الصغيرة ونقص
من مهرها او ابنته الصغيرة وزاد في مهرها امراته جاز ذلك
عليها ولا يجوز ذلك لغير الاب والجدة وهذا عند الحنفية
وقال الا يجوز الخط والزياة الا بما يتعاقب الناس فيه ومن زوج
ابنته وهي صغيرة عبدا او زوج ابنته وهو صغير امته فهو
جائر قال رضي الله وهذا ايضا عند الحنفية نعم خاصة **فصل**
في الوكالة النكاح وغيره ويجوز لابن العم ان يزوجه بنت عمه
من نفسه واذا اذنت المرأة للرجل ان يزوجه من نفسه فيعتد
بعضه شاهدين جاز وتزوج العبد والامة بغير اذن
مولاهما وقوف فان اجازة الولي جاز وان رده بطل وكذلك

وكذلك لو زوج رجل امرأة بغير رضاها او رجلا بغير رضاها
ومن قال اشهد والى قد تزوجت فلانة قبلها فاجازت فهو
باطل ولو قال اخراشهدوا اني زوجتها منه قبلها فاجازت جاز
وكذلك ان كانت المرأة التي قال جميع ذلك وهذا عند هاهنا
ابو يوسف يوازي زوجت نفسها من غيب قبلها فاجاز جاز
ومن امر رجلا بان يزوجه امرأة فزوجها اثنين في عقد واحد
لم يلزمه واحد منهما ومن امر امه بان يزوجه امرأة فزوجته
امته لغيره جاز عند الحنفية نعم وقال الا يجوز الا ان يزوجه كفوا
باب المهر ويصح النكاح وان لم يسم فيه مهر واقل المهر
عشرة دراهم وان سمي اقل من عشرة فلها عشرة ومن سمي مهر عشرة
فعلية المسمى ان دخل بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول بها
والخلوة فلها نصف المسمى وان تزوجهها ولم يسم لها مهر او
تزوجها على ان لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها او مات
عنها وان طلقها قبل الدخول فلها النعثة ثلاثة اوثاب من كسوت مثلها
فان تزوجهها ولم يسم لها مهر انم تراصيا على تسمية فري لها ان دخل

برضاها وان لم يعقد عليها ولي بكر او ثيبا عند الحنفية ^{ولي} يوسف
 في طاهر الرواية وعن ابي يوسف نعم ان لا يعقد الا ولي عند
 محمد بن يعقوب موقوف ولا يجوز للولي الجبار البكر البالغة
 على النكاح فان استاذنها فسكت او ضحك فذلك ان
 منها وان ابنت لم يزوجها وان فعل هذا غير الولي او
 غيره او ولي منه لم يكن رضا حتى تتكلم به فاذا استاذن
 الثيب فلا بد من رضاها بالقول واذا زالت بكار ^{تھا}
 بوثبة او حيضة او حراصة او ثنيس ففي حكم البكارة
 وان زالت بزنا فهي كذلك عند الحنفية ^{نعم} واذا قال
 الزوج بلفظ النكاح فسكت وقالت ردت فالقول
 قولها ولا يمين عليها ولا يستخلف في النكاح عند الحنفية ^{نعم}
 ولا يستخلف فيه ويجوز نكاح الصغير والصغيرة اذا ^{جها}
 الولي بكر اكانت الصغيرة ثيبا والولي هو العصبه فان
 زوجها الاب والجدة فلا خيار لهما بعد البلوغ وان زوجها
 غير الاب والجدة فكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء ^{انما}

اقام على النكاح وان شاء فصح ويشترط فيه القضاء و
 فقال ابو يوسف لا خيار لهما ثم عندها اذا بلغت الصغيرة
 وقد علت بالنكاح فسكت فهو رضا وان تعلم بالنكاح
 فلها الخيار حتى تعلم فسكت وللغلام الخيار ما لم يقارضت
 او محي منه ما يعلم انه رضا وكذلك الجارية اذا دخل بها الزوج
 قبل البلوغ وان مات لحدوها قبل البلوغ فيرثه لآخر قال
 ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا كافر على مسلمة ولا غير
 العصبان عن الاقارب ولاية النكاح عند الحنفية ^{نعم} ومن
 لا ولي لها اذا زوجها مولاه الذي اعتقها جاز واذا
 غاب الولي الاقرب غيبة منقطعة جاز لمن هو الولي ^{منه}
 ان يزوجها والغيبة المنقطعة ان يكون في بلد لا يصل اليه
 القوافل في السنة الامرة واذا اجتمع في المحونة ابوها وابنها
 فالولي في النكاح ابوها ^{فصل في النكاح} واذا قال
 والكفاءة في النكاح معتبرة واذا زوجت المرأة نفسها من غير
 كفوء فلا وليا وان يفترقوا بينهما والكفاءة تعتبر في النسب ^{فقرش}

احديهما رجلا لم يجز ان يتزوج بالاخرى ولا باس بان يجمع
 بين امرأة وبنت زوج كان لها من قبل ومن زنا يامر عزم
 عليها منها واشتهاد كذلك السن شهور واذا طلق الرجل امرأته
 طلاقا باينا او رجعا لم يجز ان يتزوج باختها حتى تنقض
 عدتها ولا يتزوج المولى امته ولا المرافعة عبدا ويجوز تزويج
 الكتابات ولا يجوز تزويج المجوسيات ولا الوثنيين ويجوز تزويج
 الصابيات ان كانوا يؤمنون بدين نبي ويقرن بكاتبه
 وان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم يجز ان يحكمهم
 ويجوز للمحرر والمحرمة ان يتزوجا في مال الاحرام ويجوز تزويج
 الامه مسلمة كانت او كتابية ولا يتزوج امته على حرة ويجوز
 تزويج الحرة عليها فان تزوج امته على حرة في عدل من طلاق يان
 لم يجز عند الحنفية ثم وقال يجوز والمحرر ان يتزوج اربعين الحريرة
 والاماء وليس له ان يتزوج اكثر من ذلك ولا يجوز للعبد ان
 يتزوج اكثر من ذاتين فان طلق الحر لحد الاربع طلاقا
 باينا لم يجز له ان يتزوج رابعة حتى تنقض عدتها فان تزوج

٢٦
 تزوج حبل من الزنا جاز النكاح ولا يطأها حتى تضع حملها
 وان كان الحمل ثابت النسب فالنكاح باطل عند الحنفية ومحمد بن
 وقال ابو يوسف فاستثنى الوجهين فان تزوج حامل من السبي
 فالنكاح فاسد وان زوج ام ولد وهي حامل منه فالنكاح
 باطل ومن وطئ جارية ثم زوجها فلزوج ان يطأها قبل ان
 وكذلك امرأة تطلق زوجها وهذا عند الحنفية وابو يوسف فقال
 محمد بن لا يجب له ان يطأها قبل ان يستبرأها في الوجهين جميعا وكذا
 المتعة ونكاح الوقت باطل مثل ان يتزوج امرأة بشهادة
 شاهدين عشرة ايام ومن تزوج امرأة في عدل ولحد
 احديهما لا يحل له نكاحها مع نكاح التي يحمل نكاحها وبطلان
 الاخرى ومن ادعت عليه امرأة انه تزوجها واقامت بينة
 فحجبها القاضي امره ولم يكن تزوجها وسعها اللقائم معه
 وان تدعى بجامعها وهذا عند الحنفية ثم وهو قول ابو يوسف
 الاول في قوله الاخر وهو قول محمد بن لا يسع ان يطأها وانما
باب الاولياء والاقتناء وينعقد نكاح الحر العاقل بالبالغة

دم الاحصار ولام الجنايات **مسائل متفرقة** اهل عرفه اذا و
 وقفوا في يوم وشهد قوم انهم وقفوا يوم الفرج اجمع ومن رمى
 في اليوم الثاني لجزء الوسطى والثالثة ولم يرم الا في فان رمى
 الاولى ثم الباقيتين فحسن وان رمى الاولى وحدها اجراه
 ومن جعل على نفسه باني حج ماشيا فانه لا يركب حتى يطوف الزيار
 وفي الاصل خيره بين الركوب والشي ومن باع جارية محرمة
 قد اذن لها في ذلك فلم يشترى ان يملكها ويجمعها وفي بعض
 النسخ او يجمعها **كتاب النكاح** النكاح ينقذ
 بالايجاب والقبول بلقطين يعين بما عن الماضي او يعبر بحد
 عن الماضي وبالاخر عن المستقبل مثل ان يقول زوجني فيقول
 زوجتك وينقذ بلفظ النكاح والتزويج والعبرة بالتمليك
 والصدقة ولا ينقذ بلفظة الاجارة والاباحة والاحلال
 والاعادة ولا ينقذ كاح المسلمين الا بحضور شاهدين
 حزين عاتلين بالعين مسلمين رجلين او رجل وامرأتين
 عدولا كانا او غير عدولا او معدودين في القذف فان تزويجا

هذا اذا كان الزوجي متاويين ومن
 وكان الطلاق قبل الفرج والاباحة
 لا يفسخ منه جارية ومن
 كان العقد خفيفا واحدا
 من نصف المهر او كان ثلثه
 من المهر كالمهر الكثير
 هذا اذا كان الزوجي متاويين ومن
 وكان الطلاق قبل الفرج والاباحة
 لا يفسخ منه جارية ومن
 كان العقد خفيفا واحدا
 من نصف المهر او كان ثلثه
 من المهر كالمهر الكثير

للاص
 وصاف
 جعل
 شهاد
 للنكاح

مسلم ذمته بشهادة ذميين جاز عند الخيفة والى بوسعها
 وقال محمد بن النعمان لا يجوز ومن امر جلابان تزوج ابنته الصغيرة
 فزوجها والاب حاضر بشهادة رجل واحد سواها جاز النكاح
 وان كان الاب غائبا لم يجوز **في بيان المحرمات** ولا يحل
 للرجل ان يتزوج بامه ولا بجدته من قبل الرجال والنساء
 ولا بابنته ولا ببنات ولد وان سفلت ولا باخنة ولا ببنات
 اخيه ولا ببنات اخيه ولا بعمته ولا بخالته ولا بام امرأتها التي
 باينها اولم يدخلها لا ببنات امرأتها التي دخلها سواء كانت في حجر
 او في حجر غيره ولا بامراة ابيه ولا بجدته ولا بامراة ابنه ولا
 ولا بام من الرضا عمة ولا باخنة من الرضا عمة ولا بجمع بين اخين
 نكاحا ولا بملك بين وطئها فان تزوج اخت امه لم قد وطئها
 لم يطأ النكحة حتى يخرج الموطوءة من ملكه ولا يطأ الام وان
 كان لم يطأ العزوجة فان تزوج لختين في عقدين ولا يدرى
 ايتهما اولى فرق بينه وبينها ولها نصف المهر قال ولا يجمع بين
 المرأة وعملها وانها اولفت اختها ولا يجمع بين امرأتين كما

هذا اذا كان الزوجي متاويين ومن
 وكان الطلاق قبل الفرج والاباحة
 لا يفسخ منه جارية ومن
 كان العقد خفيفا واحدا
 من نصف المهر او كان ثلثه
 من المهر كالمهر الكثير

لولا ان حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم الامة
 والمجدات امهات اذ الامة من الاصل له
 او نسب منهن بالاجماع بشهادة
 والحالات المعرفات وبما
 المعرفات وبما
 المعرفات وبما

هذا اذا كان الزوجي متاويين ومن
 وكان الطلاق قبل الفرج والاباحة
 لا يفسخ منه جارية ومن
 كان العقد خفيفا واحدا
 من نصف المهر او كان ثلثه
 من المهر كالمهر الكثير
 هذا اذا كان الزوجي متاويين ومن
 وكان الطلاق قبل الفرج والاباحة
 لا يفسخ منه جارية ومن
 كان العقد خفيفا واحدا
 من نصف المهر او كان ثلثه
 من المهر كالمهر الكثير

على الحاج فان كان حج عن ميت فاجبر فالدوم في مال البيت
 وهذا عندها ودم الحجاج على الحاج ويضمن النقص من يوم
 بان حج عنه فاجبوا عنه رجلا فلما بلغ الكوفة مات او سرق
 فنقته وقد اتفق النصف حج عن الميت من منزله بثلاث ما بقي
 عند ابي حنيفة ثمنه وقال لا يحج عنه من حيث مات الاول فمن اهر
 حجة عن ابوي يجزيه ان يجعله عن لحدها **باب الهدى**
 الهدى اياه شاه وهو من ثلاثة انواع الابل والبقر والغنم ولا يحج
 في الهدايا الا ما جاز في الضحايا وسنيتنه من بعد ان شاء الله
 والشاة جازية في كل شئ الا في موضعين من طواف طواف الزيادة
 جنباً ومن جامع بعد الوقوف ومن جامع بعد الوقوف بعرفة
 فانه لا يجوز فيها الا بدنة والبدنة والبقرة يجوز كل واحد منهما
 عن سبعة اذا كان كل واحد من الشركاء يريد به القرية واذا
 اراد واحد منهم بنصيب اللحم لم يجز عن الباقي ويجوز الاكل
 من هدى التطوع والتمتع والقران ولا يجوز الاكل من بقية الهدايا
 ولا يجوز ذبح هدى التطوع والتمتع والقران الا يوم النحر قال

قال رضي الله في الاصل يجوز ذبح دم التطوع قبل يوم النحر
 وذبح يوم النحر افضل وهذا هو الصحيح ويجوز ذبح قبل الهدايا
 اي وقت شاء ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم ويجوز ان ينصدق
 بها على ساكني الحرم وغيرهم ولا يجب التعريف بالهدايا ولا افضل
 في البدن النحر وفي البقرة الغنم الذبح والاولى ان يتولى ذبحها بنفسه اذا
 كان يحسن ذلك ويصدق في جلالها وخطاياها ولا يعطى اجر الجزاء
 منها ومن ساق بدنة فاضطر الى ركوبها ركبتها وان استغنى
 عن ركوبها لم يركبها فان كان لها لبن لم يجلها ويضع ضرعها
 بالماء البارد حتى يقطع اللبن ومن ساق هدياً فاضطرب فان
 كان تطوعاً فليس عليه غيره مقامه وان كان عن واجب فعليه
 ان يقيم غيره مقامه وان اصابه عيب كبير يقيم غيره مقامه وضع
 بالمعيب ما شاء واذا عطبت البدنة في الطريق فان كان تطوعاً
 خررها وصنع نعلها بدمها وضرب بها صفحتها ولم يأكل هو
 ولا غيره من الاغنياء فان كانت ولجبة اقام غيرها مقامها
 وصنع بها ما شاء ويقال هدى التطوع والتمتع والقران ^{يقال}

وَمَنْ أَهْلُ الْحَجِّ ثُمَّ أَحْرَمَ لَوَافَهُ فَإِنْ وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ وَلَمْ
يَأْتِ بِأَفْعَالِ الْعَمَةِ فَهُوَ رَافِضٌ لِعَمَتِهِ وَإِنْ تَوَجَّهَ إِلَيْهَا لَمْ يَكُنْ
رَافِضًا حَتَّى يَقِفَ فَلَنْ طَائِفٌ لِلْحَجِّ ثُمَّ أَحْرَمَ بِعَمَةٍ فُضِيَ عَلَيْهَا
لَوَافُهُ وَعَلَيْهِمْ لِحْجُهَا وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَرُفِضَ عَمَتَهُ وَيَقْضِيَهَا
وَعَلَيْهِمْ وَمَنْ أَهْلُ بَعْرَةٍ فِي يَوْمِ الْفَرَاغِ فِي أَيَّامِ الْقَرْنِ لَزِمَتْهُ
وَيُرْفِضُهَا وَعَلَيْهِمْ وَعَمَةٌ مَكَانُهَا وَإِنْ مَضَى عَلَيْهَا الْجَزَاءُ
عَلَيْكُمْ بِهَا فَإِنْ فَاتَ الْحَجَّ ثُمَّ أَحْرَمَ بِعَمَةٍ أَوْ بَحْتَةٍ فَانْ رُفِضَهَا
بَابُ الْأَحْصَارِ فَإِذَا أَحْصَرَ الرَّجُلُ الْحَرَمَ بَعْدَ قِيَامَاتِهِ
مَرَضًا فَنَعَمَ مِنَ الْمَضِيِّ جَازِلَهُ التَّحْلِيلَ وَقِيلَ لَيْسَ تَذَجُ
فِي الْحَرَمِ وَوَعَدَ مَنْ يَبْعَثُ يَوْمَ بَعْنَةٍ تَذَجُ فِيهِ ثُمَّ تَحْلُلُ وَلَا يَجُوزُ
تَذَجُ دَمِ الْأَحْصَارِ إِلَّا فِي الْحَرَمِ وَبَعْدَ تَذَجِهِ فِي يَوْمِ النَّحْرِ عَمَلُهُ
وَقَالَ الْأَجْزَلُ الذَّجُ لِلْحَصْرِ بِالْعَمَةِ مَتَى شَاءَ وَالْحَصْرُ بِالْحَجِّ إِذَا تَحْلَلَّ
فَعَلِيهِ حَجٌّ وَعَمَةٌ وَعَلَى الْحَصْرِ بِالْعَمَةِ الْقَضَاءُ وَعَلَى الْقَارِنِ حَجَّةٌ
وَعَمَرَتَانِ فَإِنْ بَعَثَ الْقَارِنَ هَدْيًا وَوَعَدَهُمْ أَنْ يَذْبَحُوهُ
فِي يَوْمٍ بَعْنَةٍ ثُمَّ زَالَ الْأَحْصَارُ فَإِنْ أَدْرَكَ الْهَدْيُ وَالْحَجَّ لَزِمَ

في يوم بعنة ثم زال
الأحصار فإن أدرك
الهدى والحج لزم

لَزِمَهُ التَّوَجُّهُ وَإِنْ أَدْرَكَ الْهَدْيَ دُونَ الْحَجِّ تَحْلُلُ وَإِنْ أَدْرَكَ
الْحَجَّ دُونَ الْهَدْيِ جَازِلَهُ التَّحْلِيلُ اسْتَحْسَانُ لَوْ هَذَا التَّنْصِيمُ
فِي الْحَجِّ يَسْتَقِيمُ عَلَى قَوْلِ الْحَنِيفَةِ ^{لَهُ} لِأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ يَوْمَ النَّحْرِ
وَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ ثُمَّ أَحْصَرَ لَا يَكُونُ مُحْصَرًا وَمَنْ أَحْصَرَ يَكُونُ مُحْصَرًا
مَنْعُ مَنْ الْوُقُوفِ وَالطَّوَافِ فِي مُحْصَرٍ فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى أَحَدٍ
فَلَيْسَ بِمُحْصَرٍ **بَابُ الْفَوَاتِ** وَمَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَفَاتَهُ الْوُقُوفُ
بِعَرَفَاتٍ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجَّ وَعَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ
وَيَسْعَى وَيَتَحَلَّلَ وَيَقْضِي مِنْ قَابِلٍ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ وَالْعَمَةُ لَا تَقُوتُ
وَهِيَ جَائِزَةٌ فِي مَجْمَعِ السَّنَةِ إِلَّا فِي خَمْسَةِ أَيَّامٍ وَيَكْرَهُ فَعْلُهَا وَهِيَ يَوْمُ
عَرَفَةَ وَيَوْمِ النَّحْرِ وَأَيَّامِ الْقَرْنِ وَالْعَمَةُ سِتَّةٌ وَهِيَ الْأَحْرَامُ وَ
الطَّوَافُ وَالسَّعْيُ **بَابُ الْحَجِّ عَنِ الْغَيْرِ** وَمَنْ أَمَرَ رَجُلَانِ
بِأَنْ يَحْجَّ عَنْ كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَجَّةً فَأَهْلُ حَجَّةٍ عَنْهُمَا فَرَى عَنْ الْحَاجِّ
وَيُضِنُّ النَّفَقَةَ فَإِنْ أَمَرَ غَيْرَهُ أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ فَالْأَدَمُ عَلَى الْحَاجِّ
كَذَلِكَ إِنْ أَمَرَ وَاحِدًا بِأَنْ يَحْجَّ عَنْهُ وَالْآخِي بِأَنْ يَحْجَّ عَنْهُمَا وَادَّعَا
بِالْقُرْآنِ فَالْأَدَمُ عَلَيْهِ وَدَمُ الْأَحْصَارِ عَلَى الْأَمْرِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ ^{لَهُ}

دمان دم لحيته ودم لعمرة الا ان يتجاوز الميقات بغير
 احرام ثم لحرم بالعمرة او الحج فيلزم دم واحد واذا اشترك
 محرمان في قتل صيد الحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل
 واذا اشترك حلالان في قتل صيد الحرم فعليهما جزاء واحد
 واذا باع الحرم الصيد او ابتاعه فالبيع باطل ومن اخرج طيئة
 من الحرم فوادت اولاد افوات هي واولادها فعليهم جزاءهن
 فان اذى جزاءهن وادت ليس عليه جزاء الولد **باب مجازة الو**
بغير احرام واذا اتى الكوفي بستان بنى عامر فاحرم لعمرة فان ارجح
 الى ذات عرق ولبي بطل عند دم الوقت فان رجع اليه ولم يلب
 حتى يدخل مكة وطاف لعمرة فعليه دم وهذا عندنا بغيره نعم ^{لا} وقا
 اذا رجع اليه محرماً فليس عليه شيء لبي ولم يلب وهذا اذا كان
 يريد الحج او العمرة فان دخل البستان لحاجة فله ان يدخل مكة بغير
 احرام ووقفة البستان وهو صاحب المنزل سواء فان احراما من
 المحل ثم وقفا بعرفة لم يكن عليه شيء ومن دخل مكة بغير احرام ثم
 خرج من عامه ذلك الى الوقت ولحرم لحيته جزاءه من دخوله مكة

مكة بغير احرام فان كانت قد تحولت السنة ثم فعل ذلك لم
 يجز عنه ومن جاوز الوقت فاحرم بعمرة واقسدها مضى فيها
 وقضاها وليس عليه لترك الوقت واذا خرج الكافي يري الحج
 فاحرم ولم يعد الى الحرم ووقف بعرفة فعليه شاة ولو خرج لحاجة
 فاحرم فوقف بعرفة فليس عليه شيء والمتنع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من الحرم
 فاحرم بالحج ووقف بعرفة فعليه دم وان رجع الى الحرم فاهل فيه قبل
 ان يقف فلا شيء عليه **بالإضافة الى الاحرام** قال ابو حنيفة
 اذا الحرم الكافي بعمرة وطاف لها شوطا ثم احرم بالحج فانه يرفض الحج
 وعليه لرفضه دم وعليه حجة وعمره فان مضى عليها اجزاه وعليه
 دم لجمع بينهما وقال ابو يوسف ومحمد بنهما رفض العمرة احب اليانا
 وقضاها وعليه دم ومن احرم بالحج ثم احرم يوم النحر بحجة اخرى
 فان حلق في الاولى لزمه الاخرى ولا دم عليه وان لم يحلق
 في الاولى لزمه الاخرى وعليه دم قصر او لم يقصر عندئذ
 وقالوا ان لم يقصر فلا شيء عليه ومن فرغ من عمرته الا بالدم
 التقصير فاحرم باخرى باخرى فعليه دم لاحرامه قبل الوقت

فعليه قيمة فان خرج من البيضة فخرج ميت فعليه قيمة وليس
 في قتل العرب والحدادة والذئب والحية والعرب والفارة
 والكلب الحقور جواز وليس في قتل البعوض والنمل والبراغيث
 والقراد شيء ومن قتل قملة تصدق بها شاة في الجامع الصغير
 اطعم شاة ومن قتل جرادة تصدق بها شاة ومن قتل خيرة من جرادة
 ولا شيء عليه في ذبح السلحفات ومن صلب صيد الحرم فعليه
 قيمة قتل لا يركل لحمه من الصيد كالسباع ونحوها فعليه
 الجزاء ولا تجاوز قيمة شاة واذا صال السبع على الحرم فقتله
 لا شيء عليه وان اضطر الحرم الى اكل صيد فقتله فعليه الجزاء ولا
 بأس للحرم ان يذبح الشاة والبقرة والبعير والدجاجة والبط
 الا هلى ولو ذبح هلى امسراً ولا او طياً مستاناً فعليه الجزاء
 واذا ذبح الحرم صيداً فذبحته ميتة لا يجعل اكلها فان اكل الحرم
 الداج من ذلك شاة فعليه قيمة ما اكل عند الحنيفة ثمه وقال
 ليس عليه جزاء ما اكل وان اكل منه معرم اخر فلا شيء عليه
 في قولهم جميعاً ولا بأس بان يأكل الحرم لحم صيد اصطادة

اصطاده حلال وزججه اذ لم يدل الحرم عليه ولا امره
 بصيده وفي صيد الحرم اذ ارجح الحلال قيمة تصدق بها
 على الفقراء ولا يجزى الصوم لانها غرامة وليست بكفارة
 ومن دخل الحرم بصيد فعليه ان يرسله فيه اذ كان في يده
 فان باعه رد البيع فيه ان كان قايماً وان كان فائتاً فعليه الجزاء
 وكذلك بيع الحرم الصيد من محرم او حلال ومن احم
 وفي ميتة او في قفص معه صيد فليس عليه ان يرسله فان
 اصاب حلال صيداً ثم احمه فارسله من يده غيره يضمن
 عند الحنيفة ثمه وقال لا يضمن فان اصاب محرم صيداً
 ثم احمه فارسله من يده غيره لا ضمان عليه في قولهم جميعاً فان
 قتله محرم احمه في يده فعلى كل واحد منهما جزاء ويرجع الاخذ
 على القاتل فان قطع حشيش الحرم او شجره الذي ليس
 بمأول وهو ملائمة الناس فعليه قيمة الا فيما جف من شجر
 حشيش الحرم ولا يقطع الا الادخ وقال ابو يوسف لا بأس بالري
 وكل شيء فعلة القارن ما ذكرنا ان فيه على المزمع شيئاً فعليه

المحاجم فعليهم عند الخيفة لله وقال عليه صدقة واهل
 راس محرم بامر او بغير امر فعلى المحلق الصدقة وعلى المحلق
 دم وان اخذ من شارب حلال او قلم اطافيره اطعم ماشاء
 وان قص اطافير يديه ورجليه فعليهم وان قص يدا او رجلا
 فعليهم وان قص اقل من خمسة اطافير فعليه صدقة معناه
 بكل ظفر صدقة وان قص خمسة اطافير متفرقة من يديه ورجليه
 فعليه صدقة عند الخيفة والي يوسف عليه السلام فقال له الله عليه
 دم وان اكسر ظفر المحرم وتعلق فاحذ لا شيء عليه وان تطيب
 او لبس فخطا او خلق من عذر فهو بخير ان شاء ذبح شاة وان
 شاء تصدق على ستة مساكين بثلاثة اصوع من الطعام وان
 شاء صام ثلثة ايام **فصل** واذا نظر الى فرج امرأة شهوة
 فامس لا شيء عليه وان قبل او لمس شهوة فعليهم وفي المجامع
 الصغير اذا لمس شهوة فامس ولو جامع في احد السبلين قبل
 الوقوف برفة فسد حجه وعليه شاة ويمضي في الجماع يمضي من
 وعليه القضاء وليس عليه ان يغسل امرأته في قضاء ما افسد

هذا فعليه صدقة وعليه ان يغسل امرأته في قضاء ما افسد

ومن جامع بعد الوقوف برفة لم يفسد حجه وعليه بركة وان جامع
 بعد الخلق فعليه شاة ومن جامع في العرة قبل ان يطوف اربعة اشواط
 فسدت عمرته يمضي فيها ويقضيها وعليه شاة وان جامع بعد
 ان يطوف اربعة اشواط او اكثر فعليه شاة ولا تفسد عمرته ومن جامع
 ناسيا كان كمن جامع متعمدا **فصل** ومن طاف طواف التمتع
 محذرا فعليه شاة فان كان جنبا فعليه بركة فالأفضل ان يعيد الطواف
 الطواف ما دام بكه ولا يذبح عليه من طاف طواف الصدقة محذرا
 فعليه صدقة وان طاف جنبا فعليه شاة ومن ترك طواف الزيارة
 ثلثة اشواط فادونها فعليه شاة ومن ترك اربعة اشواط بقي محرما بالذبا
 حتى يطوفها ومن ترك طواف الصدق او اربعة اشواط منه فعليه
 شاة ومن ترك ثلثة اشواط من طواف الصدق فعليه الصدقة
 ومن طاف طواف الواجب في خوف الحج فان كان بكه اعاده
 وان اعاد على الحج اجزأه فان رجع الى اهله لم يعد فعليهم ومن
 طاف طواف الزيارة على غير وضوء وطواف الصدق في آخر
 ايام التشريق طاهرا فعليه فان طاف طواف الزيارة جنبا

الحكم

ويكرهه فاذا دخل مكة طاف وسعى ولم يتحلل ويحرم بالبحر يوم =
التروية فان قدم الاحرام قبله جاز وعليه دم وما جعل المتمتع من
الاحرام بالبحر فهو افضل فاذا حلق يوم النحر فقد حل من الاحرامين
وليس لاهل مكة تمتع ولا قران وانما لهم الافراد خاصة واذا
عاد المتمتع الى بلدك بعد فراغك من العمرة ولم يكن ساق الهلك
بطل تمتعه ومن احرم بالعمرة قبل شهر الحج فطاف لها اقل من اربعة
اشواط ثم دخل شهر الحج فتمها واحرم بالبحر كان متمتعا وان طاف
لعمرة قبل شهر الحج اربعة اشواط فصاعدا ثم حج من عامه ذلك
لم يكن متمتعا وشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة
فان قدم الاحرام بالبحر عليها جاز لحرامه وان فقد تجا والقدم الكو
بعمرة في شهر الحج ففرغ منها وقصر ثم اغتذ مكة او البصرة دارا
وحج من عامه ذلك فهو متمتع فان قدم بعمرة فافسدها ففرغ
منها وقصر ثم اغتذ بالبصرة دارا ثم اعتمر في شهر الحج وحج من عامه
ذلك لم يكن متمتعا عند الحنفية لقولهم وقالوا هو متمتع فان كان
رجع الى اهله ثم اعتمر في شهر الحج وحج من عامه يكون متمتعا في

تمت ما

في قولهم جميعا ومن اعتمر في شهر الحج من عامه فايها افسد مضى في
سقط دم التمتع واذا تم عمر الحرة ففصح شاة لم يحرمها من التمتع واذا
حاضت المرأة عند الوقوف اغتسلت ولحزمت وضعت كما يصنع
الحاج غير انها لا تطوف بالبيت حتى تطهر فان حاضت بعد
الوقوف وطواف الزيارة انصرفت من مكة ولا شيء عليها الترك
الطواف ومن اتخذ مكة دارا فليس عليه طواف الصدقة **بالبحرية**
اذا تطيب الحرم فعليه الكفارة وان طيب عضو كاملا فزاد
فعليه دم وان طيب اقل من عضو فعليه الصدقة وان حضب راسه حناء
فعليه دم وان ارهق بزيوت فعليه دم عند الحنفية لقولهم وقالوا عليه
صدقة وان لبس ثوبا مخيطا او غطي راسه بوشاحا كاملا فعليه دم فان
كان اقل من ذلك فعليه صدقة فان حلق ربع راسه او ربع لحية
فصاعدا فعليه دم فان كان اقل من الربع فعليه صدقة وان حلق
الرقبة كلها فعليه دم وان حلق الابطين او احدهما فعليه دم وقالوا
اذا حلق عضو كاملا فعليه دم وان كان اقل من ذلك فطعام
وان اخذ من شاة في فعلية حكومة عدل ومن حلق مواضع

ولا ترمل ولا تسعي بين اليدين الاخضرين ولا غلق ولكن تقص
وتلبس من الخيط ما بدا لها ومن قلد بدنة تطوعا او تذر او جزا
صيد او ثيابا من الانبياء وتوجه معها بريد الحج فقد احرم فان يغ
بها ثم توجه لم يصح حتى يلحقها الا في بدنة التمتع فانه يحرم حين
توجه قبل ان يلحقها فان جلد بدنة او شعرها او قد شاة لم يكن
محرمًا والبدنة من الابل والبقر **باب القران** القران افضل
من التمتع والا واد وصفه القران ان يهل بالعمرة والحج معا من المتنا
ويقول عقيب اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرها لي وتقبلها
متى فاذا دخل مكة ابتداء ^{السعي} وطاف البيت سبعة اشواط
يوم في الثلثة الاول وهذه افعال العمرة ثم يطوف بعد
السعي طواف القدوم سبعة اشواط ويسعى بين الصفا والمرا
كما بينا في الفرم فان طاف طوافين لعمرة وحج وسعى سبعين
يجزيه وقد ساء داورى الحج يوم النحر ذبح شاة او بقرة او
بدنة وهذا دم القران وان لم يكن ذبح صام ثلثة ايام في الحج
اخرها يوم عرفة وسبعة ايام اذا رجع الى اهله وان صامها

والمرا

صامها مكة بعد فرائضه من الحج جاز فان فات الصوم حتى انى
يوم النحر لم يحرم الا الدم فان لم يدخل الفارن مكة وتوجه الى
عرفات فقد صار رافضا للعمرة بالوقوف وسقط عنه دم الفريضة
وعليه دم لرفض العمرة وعليه قضاؤها **باب التمتع** التمتع افضل
من الافراد عندنا التمتع على وجهين متمتع بيسوق الهدى ومتمتع
لا يسوق الهدى وصفه التمتع ان يتك من اليقات فيحرم
بالعمرة ويدخل مكة ويطوف لها ويسعى ويحلق او يقصر قد حل من
عمرة ويقطع التلبية اذ التكب بالطواف ويقم بكه حلالا فاذا كان
يوم التروية احرم بالحج من المسجد وفعل كما يفعل الحاج المفرد عليه
دم التمتع فان لم يجد صام ثلثة ايام من شوال ثم اعتمر لم يجز من
هذه الثلثة وان صامها بعد الحرام بالعمرة قبل ان يطوف جاز ولا
تاخيرها الى اخر وقتها وهو يوم عرفة وان اراد التمتع ان يسوق
الهدى احرم وساق هديه فان كانت بدنة فكلدها بمزادة او
نعل واشعر البدنة عند ابي يوسف ومحمد لله وهما ان يشق
سنامها من الجانب الايمن والايسر ولا يشعر عنقه ^{السعي} حتى يشق

الحج وسعد اذ رجع الى اهله
فان صام ثلثة ايام

يقصر الحلق افضل وقد حل كل شئ الا النساء ثم يأتي بكّة
من يومه ذلك او من الغدا وبعد الغدا فيطوف بالبيت طواف
الزيارة شعبة اسواط فان كان قد سعى بين الصفا والمروة
عقب طواف القدم لم يرمل في هذا الطواف ولا سعى عليه
وان كان لم يقيم السعي رمل في هذا الطواف وسعى بعد على ما
بيننا وقد حل له النساء وهذا الطواف هو المرفوض في الحج ويكره
التأخير عن هذه الايام فان اخره عنها رجع دم عند احنيفه
ثم يعود الى متى يقيم بها فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من
ايام النحر رمى الجمار الثلاث ميّدة بالتي يلي مسجد الحيف فيرميها
بسع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ويدعو ثم
يرمي بالتي يليها مثل ذلك ويقف عندها ثم يرمي حجرة
العقبة كذلك ولا يقف عندها فاذا كان من الغد رمى
الجمار الثلاث بعد زوال الشمس كذلك واذا اراد ان يحل
النفر فمر الى مكة وان اراد ان يقيم رمى الجمار الثلاث في
اليوم الرابع بعد زوال الشمس فاذا قدم الرمي في هذا

اليوم

اليوم قبل الزوال بعد طلوع الفجر اذ عند احنيفه هم خلافا
لها وان رمها ركنها اخره وكل رمى بعد رمى فالافضل ان
يرمي ما شيا ولا فيرميه ركنها ويكره ان يقدم الرجل ثقل الى
مكة ويقيم بمناحى يري فاذا نزل الى مكة نزل بالمحصب ثم ظر
مكة وطاف بالبيت سبعة اشواط لا يرمل فيها وهذا الطواف
الصدر وهو واجب الاعلى اهل مكة ثم يأتي زمزم فيشرب
من ما فيها ثم يأتي الملتزم وهو ما بين الحجر والباب فيضع صدره
ووجهه عليه ويتشبث بالاستار ساعة ويدعو ثم يعود الى مكة
وص فان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفات ووقف فيها
كما يتناه سقط عنه طواف القدم ولا شئ عليه التزكرو ومن ادرك
الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر
يوم النحر فقد ادرك الحج ومن اجتزأ بعرفات نايما او رمى عليه اولا
يعلم انها عرفات اجزاء عن الوقوف ومن اغنى عليه فاهل عنده فقاؤه
جاز عند احنيفه بخلافها والمرأة في جميع ذلك كالرجل غير انها
لا تكشف راسها وتكشف وجهها ولا ترفع صوتها بالتلبية

على اهل مكة طواف القدوم ثم يخرج الى الصفا فيصعد
عليه ويستقبل البيت ويكبر ويصل على النبي عليه السلام
ويرفع يديه ويدعو الله تعالى حاجته ثم يخط غزاة المروة على هيئته
فاذا بلغ الالبطن الوادي سعى بين اليدين الاخضرين سعيا
وتسعى على هيئته حتى ياتي المروة فيصعد عليها ويفعل كما فعل
على الصفا وهذا شوط فيطوف سبعة اشواط اسداء بالصفا
ويحتم بالمروة ثم يقيم بمكة حراما ويطوف بالبيت كلما بدله فاذا
كان قبل التروية يوم خطب الامام خطبة يعلم الناس فيها
الخروج للمني والصلوة بعرفات والوقوف والافاضة فاذا صلى
الفجر من يوم التروية بمكة خرج الى منى فاقام بها حتى يصلي الفجر من
يوم عرفة ثم توجه الى عرفات فيقيم بها فاذا زالت الشمس صلى
الامام بالناس الظهر والعصر ويتدعى فيخطب خطبة يعلم الناس
فيها الوقوف بعرفة والمزدلفة ومنى الحجار والفرح الخلق وطواف
الزيارة ويصلي بهم الظهر والعصر في وقت الظهر باذان واقامتين
فان صلى غير خطبة اجزاه ومن صلى الظهر في رحله وحده صلى

صلى العصر في وقته عند الحنيفة يومه ولا يجمع بينهما المنفرد ايضا
ثم توجه الى الوقف فيقف بقرب الجبل وعرفات كلها موقف الالبطن
عرنة وينبغي للامام ان يقف بعرفة على رحلته ويدعو ويعلم الناس
الناسك ويستحب ان يغتسل قبل الوقوف بعرفة ويحتمل في
الدعاء فاذا غربت الشمس افاض الامام والناس مع على هيئتهم
حتى ياتوا مزدلفة والمستحب ان ينزل بقرب الجبل الذي عليه
الميقدة يقال له قرح ويصلي الامام المغرب والعشاء باذان
واقامة ومن صلى المغرب في الطريق لم يجز عند الحنيفة ومالكهما
وتعيد قبل طلوع الفجر فاذا طلع الفجر صلى الامام بالناس الفجر بغسل
ثم وقف الامام ووقف الناس معه والمزدلفة كلها موقف الالبطن
محصرا فاذا طلعت الشمس افاض الامام والناس مع حتى ياتوا
منى قال رضي الله عنه وهذا غلط والاصح اذا اسفرا قاض كل ثوبا
في الاصل فيلبيح الجمرة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات
مثل حصات الحذف ويكبر مع كل حصاة ولا يقف عندها
ويقطع التلبية مع اول حصاة ثم يذبح ان احب ثم يحلق او

على هيئتهم

قدم الاحرام على هذه المواقيت جاز ومن كان داخل الميقات
 فوفقه الحل ومن كان في مكة فيمقته في الحج للحرم وفي العمرة الحل
باب الاحرام واذا اراد الاحرام اغتسل او توشأ والغسل
 افضل ولبس ثوبين جديدين او غيلين اذا راى رداءه من
 طيبا ان كان له وصلى ركعتين وقال اللهم اني اريد الحج فبشره
 وتقبله متى ثم يلبس عقيب صلوة فان كان مفرا بالحج ينوي
 بتلبية الحج والتلبية ان يقول لبيك اللهم لبيك لا
 شريك لك لبيك ان لم ير النعمة والملك لا شريك لك
 ولا ينبغي ان يخل بشئ من هذه الكلمات فان زاد فيها جاز
 واذا لبى فقد احرم ويتق ما نفى الله تعالى عنه من الرفث والفسق
 والمجدال ولا يقتل سيكا ولا يشهر اليه ولا يدع عليه ولا يلبس
 قيصا ولا سراويل ولا عمامة ولا قلنسوة ولا قباء ولا خفين
 الا ان لا يجد نعلين فيقطعهما اسفل من الكعبين ولا يغطي
 وجهه ولا راسه ولا يمس طيبا ولا علق راسه ولا شعر بدنه
 ولا يقص من لحته ولا يلبس ثوبا مصبوغا بوزر ولا يعمرا

بزعران ولا بعصفور الا ان يكون غسिला لا يفيض ولا يبار
 بان يغتسل ويدخل الحمام ويستظل بالبيت من الحمل ويشد
 في وسطه الهيان ولا يغسل راسه ولحيته بالخطمي ويكثر من التلبية
 عقب الصلوات وكلما علا شرفا وهبط واديا ادا لقي بها
 وبلا اسحار ويرفع صوته بالتلبية واذا دخل مكة ابتداء بالحج
 بالمسجد فاذا عاين البيت كبر وهل انتم ابتداء بالحج الاسود
 فاستقبله وكبر ورفع يديه واستلمه وقبل ان استطاع من غير
 ان يوذى مسلما وياخذ عن يمينه مما يلي الباب وقد اضطلع
 قبل ذلك رداءه فيطوف بالبيت سبعة اشواط والاضطباع
 ان يجعل الرداء تحت ابطة اليمين ويلقيه على كفه الايسر ويجعل
 طوافه من وراء الحطيم ويرمل في الاشواط الثلاثة الاول ويشي
 فيما بقى على هيئته ويرمل من الحجر الى الحجر ويستلم الحجر كما امره ان
 استطاع ويستلم الركن اليماني ويحجم بالاستلام الطواف ثم يأتي
 المقام فيصلي عنك ركعتين او حيث يتيسر من السجدة وهذا
 الطواف طواف القدوم وهو سنة وليس بواجب وليس

فضاؤه وإذا لحاض المرأة أو نفست افطرت وقضت و
 وإذا قدم السافر أو ظهرت الحائض في بعض النهار استكاثت
 يومها وإذا تسحر وهو يظن أن الفجر لم يطلع فإذا هو طالع أو
 افطر وهو يرى أن الشمس قد غربت فإذا هي لم تغرب استك
 بقية يومه وعليه القضاء ولا كفارة عليه من كل ناسي في رمضان
 فظن أن ذلك يفطره فكل بعد ذلك متعمدا فعليه القضاء دون
 الكفارة وإذا جومعت النائمة أو المجنونة وهي صائمة فعليهما
 القضاء دون الكفارة **فصل في ما يوجب عليه التكفير** وإذا قال شر على
 صوم يوم الغرأ فطر وقضى فإن نوى بينا فعليه كفارة يمين وقال
 أبو يوسف رحمه الله إن أرادها لا يكون يميناً ومن قال لله على صوم هذه
 السنة فافطر يوم الغرأ ويوم الغرأ أيام التشريق قضاها وعليه
 كفارة يمين إن أرادها ومن أصبح يوم الغرأ يافطر ولا شيء
 عليه قال أبو يوسف في النواذر عليه القضاء **باب الاعتكاف**
 الاعتكاف مستحب وهو اللبث في المسجد مع الصوم ونية الاعتكاف
 ولا يخرج من المسجد إلا الحاجة إلى الماء أو الجمعة فاما الأكل والشرب

والشرب والنوم يكون في معتكفه ولا بأس أن يبيع ويباع
 في المسجد من غير أن يحضر السلعة ولا يتكلم إلا بخير ويكويه له
 الصمت ويحرم على المعتكف الوطئ والمسهى والقبلة فإن جاء
 ليلا ونهارا عابدا أو ناسيا بطل اعتكافه ومن أوجب على نفسه
 اعتكاف أيام لزمه اعتكافها بلياليها متتابعة وإن لم يشترط
 المتتابع فإن أوجب اعتكاف يومين لزمه بليالتهما وعن أبي يوسف
 أنه لا يدخل الليلة الأولى **كتاب الحج** ويجب على
 الأحرار البالغين العقل والأصحاء إذا قدروا على الزاد والراحلة فإلا
 عن السكينة لا بد منه وعن نفقة عياله للرجل عوده وكان الطريق
 أمنا ويعتبر في المرأة أن يكون لها محرم يحج بها أو زوج ولا يجوز
 لها أن تحج بغيرهما إذا كان بينها وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام
 وإذا بلغ الصبي بعد ما عزم أو عتق العبد فضيالم يحج بها عن حجة
 الإسلام والواقيت التي لا يجوز أن يتجاوزها الإنسان إلا بحج
 خمسة لأهل المدينة ذوالخليفة ولأهل العراق ذات عرق
 ولأهل الشام محففة ولأهل بخدقن ولأهل اليمن يلم فإن

ومن ابتلع الحصة أو النواة أو الحديد أو فطر فلا كفارة عليه
 ومن جامع عامدا في أحد السبيلين أو كل أو شرب ما يتخذ
 به أو تدأوى فعليه القضاء والكفارة مثل كفارة الظهار ومن
 جامع فيما دون الفرج فأنزل فعليه ولا كفارة عليه وليس في
 إفساد غير رمضان كفارة ومن احتقن أو استعط أو قطر في
 أذنه أو فطر فأن داوى جائفة أو أمتد بدواي وصل خوفه أو غشا
 فطر عند الجحيفة رضوخا لا يفطر فإن أقطر في أحليله لم يفطر
 عند الجحيفة **نعم** وقال أبو يوسف **نعم** يفطر وقول محمد **نعم** مضطر
 ومن ذاق شيئا بلسانه لم يفطر ويكره له ذلك ويكره للمرأة أن تضع
 أصبعها بالطعام إذا كان لها منه بد ومضع العلك لا يفطر الصائم
 ويكره ولا بأس بالكحل وتدهين الشارب والسواك الرطب
 بالغذاء والعشي **فصل** ومن كان مريضا في رمضان فخاف
 أن صام إذا مرضه فطر وقضى وإن كان مسافرا لا يستنصر
 بالصوم فصومه أفضل وإن فطر وقضى جاز وإن مات المرأة
 والمسافر وهما على حالهما لم يلزمهما القضاء وإن صح المريض أو

أو لا
 له بيمينه أو نكاحه
 يدين

أو لا

أو أقام المسلخ ثم ماتا لزمها القضاء بقدر الصحة والإقامة و
 قضاء رمضان أن شأفرقه وإن شأنا بغيره وإن أخره حتى دخل
 رمضان أقرصام رمضان الثاني وقضى الأول بعد ولا فدية عليه
 والمأكل والمرضع إذا خافا على ولديهما فطرا وقضا ولا فدية عليهما
 والشيخ الثاني الذي لا يقنع على الصوم يفطر ويطعم لكل يوم مسكنا
 كما يطعم في الكفارات ومن مات وعليه قضاء رمضان فادفع به الطعم
 عنه ولية لكل يوم مسكنا نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو شعير
 ومن دخل في صوم التطوع أو صلوة التطوع ثم انسلها قضاها وإذا
 بلغ الصبي أو أسلم الكافر في نهار رمضان أسكنا بغيره أو صاما
 ما بعلد ولم يقضيا يومها ولا ما مضى وإن نوى المسافر الإفطار ثم
 قدم المص قبل الزوال فنوى الصوم أجره ومن اغشى عليه فريضة
 لم يقض اليوم الذي حدث فيه الإغماء وقضى ما بعلد وإن اغشى عليه
 أو ليلة منه قضى كل غير يوم تلك الليلة ومن اغشى عليه في رمضان
 كله قضى كله ومن جن رمضان كله لم يقض فإن أفاق في بعضه
 قضى ما مضى منه ومن لم ينو في رمضان كله لا صوما ولا فطرا فعليه

بترلة الشعب وهو رواية الحسن عن جندب بن عبد الصاع عن جندب
 ويحيى بن يحيى ثمانية رطل بالعراق وقال أبو يوسف ثمانية رطل
 وثلاث رطل وجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفجر من يوم الفطر
 ومن مات قبل ذلك لم يجب فطرته ومن أسلم أو ولد بعد
 طلوع الفجر والمستحب أن يخرج الناس الفطرة يوم الفطر قبل الفجر
 إلى الصلوة فإن قدّموها على يوم الفطر جاز وإن أخرها عن يوم
 الفطر لم يفسد وكان عليهم إخراجها **كتاب الصوم**
 الصوم ضربان واجب ونفل فالواجب ضربان منه ما يتعلق
 بزمان بعينه كصوم رمضان والنذر العيني فيصوم بنية من الليل
 وإن لم ينوح حتى أصبح لجزائه نية ما بينه وبين الزوال وفي الجملة
 الصغير قبل نصف النهار والضرب الثاني ما نبت في الذمة
 كقضاء رمضان والنذر المطلق وصوم الكفارة فلا يجوز إلا
 بنية من الليل والنفل كله يجوز بنية قبل الزوال وينبغي للناس
 أن يلتزموا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان
 فإن دلوه صاموا وإن غم عليهم اكملوا عدة شعبان ثلثين يوماً

لم يحرم فطرته

يوماً ثم صاموا ولا يصومون يوم الشك الانتواعاً ومن راي
 هلال رمضان وحك صام وإن لم يقبل الاسم شهادة وإذا
 كان في السماء علامة قبل الاسم شهادة الواحد العدل في روية الهلال
 رجلاً كان أو امرأة حرّاً كان أو عبداً فإن لم يكن بالسماء علامة لم يقبل
 الشهادة حتى يراجع كثير يقع العلم بخبرهم ومن راي هلال
 الفطر وحك لم يفطر وإذا كان بالسماء علامة لم يقبل إلا شهادة
 جماعة يقع العلم بخبرهم وقت الصوم من حين طلوع الفجر
 الثاني الغروب الشمس والصوم هو الامتناع عن الأكل والشرب
 والجماع نهاراً مع النية **باب يجب القضاء والكفارة** وإذا أكل
 الصائم أو شرب أو جامع ناسياً لم يفطر فإن نام فاحتلم أو نطف
 إلى فرج امرأة فأنزل أو أدهن أو احتجم أو كتحل أو قبل أو دخل
 حلقة دباب وهو ذكراً الصوم أو أكل الخبيث أسانده لم يفطر
 فإن أنزل بقبلة أو لم يستعد فعليه القضاء ولا بأس بالقبلة إذا
 أمن على نفسه ويكفي أن يؤمن فإن نذره القبي لم يفطر وإن لم يتقأ
 عمداً ملأ فيه فعليه القضاء وإن قاء أقل من ملا فيه فعليه فطر

رجلين أو رجل وامرأتين وإن لم يكن
 ٢ السماء علامة لم يقبل إلا شهادة

دون الكفارة

يدفع الزكاة الى كل واحد منهم وله ان يقتصر على صنف واحد ولا
يجوز ان يدفع الزكاة الى ذئبي ويدفع ما سوى ذلك من الصدقة
وقد روي عن ابى يوسف رحمه الله لا يدفع ولا يبي منها مسجدا ولا
يكفي بها ميت ولا يقضى بها دين ميت ولا تشتري بها رقبة
تعتق ولا تدفع الى غني ولا يدفع الكسبي زكوة الى ابيه وجده
وان علا ولا الى ولد وولد ذلك وان سفل ولا الى امرأة ولا
تدفع المرأة الى زوجها عند احيائه ولا تدفع اليه ولا تدفع
الى مكاتبه ومدبره وامه ولا الى عبد قد اغتق بعضه عند
الحيضة لله ولا يدفع اليه ولا يدفع الى مملوك غني ولا الى طرد
غني اذا كان صغيرا ولا يدفع الى بني هاشم وهم اهل البيت
عباس والجعفر والاعقيل والجارث بن عبد المطلب و
مولاهم وصوان الله عليهم وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا دفع
الزكاة الى رجل يظنه فقيرا ثم بان انه غني او هاشمي او كافر
او دفع في ظلمة فبان انه ابوه او ابنه فلا اعادة عليه قال ابو
عليه الاعادة ولو دفع الى شخص ثم علم انه عبد او مكاتب لم يجز

موم

لم يجز في قولهم ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك نصيبا من اى
مال كان ويجوز دفعها الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا
مكتسبا ويكره ان يدفع الى واحد ما يدرهم فصاعدا وان دفع
جاز ولا بأس ان يدفع اقل من ذلك وقال محمد بن عيسى
انسانا يحب الى ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد وانما رقت
كل يوم فهم الآن ينقلها الانسان الى قرانه الى قوم هم احوج
من اهل بلده **باب صدقة الفطر** صدقة الفطر واجبة على كل مسلم
اذا كان مالكا لمقدار النصاب فاضلا عن مسكنه وثيابه واثامه ومعه
وسلحه وعبيد ويخرج ذلك عن نفسه وعن اولاده الصغار وعن
ماليكه للخدمة ولا يورث عن زوجة ولا عن اولاده الكبار وان كانوا
في عياله ولا يخرج عن مكاتبه ولا عن ماليكه للتجارة والعبد بين
شركين لا فطر على كل واحد منهما وكذلك العبيد عند احيائهم لله
ويورث المسلم الفطر عن عبيد الكافر ومن باع عبدا ولحدها
ففطره على من بصير له الفطر نصف صاع من ترواق او دقيق او
ذبيب او صاع من تمر وشعير وقال ابو يوسف ومحمد بن عيسى
الذبيب

احب الى

بالخيار

او سويق

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

العشر إذا بلغ الخارج خمسة أعداد من أعلى ما يقدر به نوعه
فأعتبر في العطن خمسة أحوال كل حمل ثلثه من وفي الزعفران
خمس أمنا وفي العمل عشر إذا أخذ من أرض العشر قل وكفر
عند الخليفة ثم وقال أبو يوسف لا شيء فيه حتى يبلغ عشر
وعنه خمسة أمنا وعند محمد ثم خمسة أفرق والفرق ستة
ثلثون رطلا وليس في الخارج من أرض الخارج عشر وكل شيء
أخرجته الأرض مما فيه العشر لا يختص فيه أجر العامل ونفقة
البقر وإذا كان للتغلي أرض عشر عليه العشر مضاعفاً فإن
اشتراها منه ففيها على حالها عندهم وكذلك إن اشتراها
مسلم أو أسلم التغلي عند الخليفة وقال أبو يوسف ثم يهود
إلى عشر واحد وهو قول محمد ثم فيما تقع عنه ولو كانت الأرض
مسلم بأعها من نصاري وقبضها فعلى الخراج عند الخليفة ثم
وعلى العشر مضاعفاً عند أبي يوسف ثم وعند محمد ثم هي على
حالتها إذا أخذها مسلم بالشفعة أو ردت على البائع
البيع ففي عشرته كم كانت وإذا كانت مسلم دار خطه جعلها

وكذلك إن اشتراها مسلم
أو أسلم النصارى فهو على
هذا الخلاف

جعلها بستاناً ففيه العشر معناه الأسقاء بقاء العشر وليس
على الجوسي في داره شيء فإن جعلها بستاناً فعلى الخراج وفي أرض
المرأة والصبي التغليين ما في أرض الرجل وليس في غير القبر
والنقط في أرض العشر شيء وعليه في أرض الخراج خراج قال أبو
هذا إذا كان حرمة صالحاً للزراعة ويوضع على مولى التغلي
الخراج بمنزلة مولى القرشي **باب من يجوز دفع الصدقة ومن لا يجوز**
قال الله تعالى إنا الصدقات للفقراء والمساكين الآية فهذه
ثانية أصناف وقد سقط منها المؤلفه قلوبهم لأن الله تعالى
أعز الإسلام واعتنى عنهم والفقير من له شيء والمساكين
من لا شيء له والعالم يدفع إليه الإمام أن عمل بقدر عمله فيعطيه
ما يسعه وأعوانه غير مقدم بالثمن وفي الرقاب أن يعان
المكاتبون منها في ذلك رقابهم والقارم من الرميدين ولا
ملك نصيباً فاضلاً عن دينه وفي سبيل الله تعالى منقطع العرق
وعند محمد منقطع الحاج وابن السبيل ومن كاله مال في طنة
وهو في مكان لا شيء له فيه فهذا جهات الزكوة ولما كان

وإن سقاه بقاء العشر

فَانْ لَمْ يَأْخُذْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْهُمْ فَاِنْ مَرَّ عَلَى عَاشِرِ فَعَشْرَهُمْ ثُمَّ مَرَّ
مَرَّةً أُخْرَى لَمْ يَعِشْهُ حَتَّى يَجُودَ اَنْ عَشْرَ فُوجَعَ اِلَى الْحَرْبِ ثُمَّ
خَرَجَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ عَشْرَهُ اَيْضًا وَاِنْ مَرَّ ذِي نَجْرٍ اَوْ خَزِيرٍ عَشْرَ
دُونَ الْخَزِيرِ وَلَوْ مَرَّ صَبِيٍّ اَوْ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي تَغْلِبَ بِأَلْ فَلَيْسَ عَلَى
الصَّبِيِّ شَيْءٌ وَعَلَى الْمَرْأَةِ مَا عَلَى الرَّجُلِ وَمِنْ مَرَّ عَلَى عَاشِرٍ بَايَةَ فَاخْبِرْ
اَنْ لَمْ يَنْتَزِلْ مَرَّةً أُخْرَى قَدْ حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ لَمْ يَنْتَزِلْ اِلَّا
فَلَوْ مَرَّ بِدَرْهَمٍ بِضَاعَةٍ لَمْ يَعِشْهَا وَكَذَلِكَ الْمَضَارِبَةُ وَكَانَ ابْنُ خَنْفَةَ
يَقُولُ اَوَّلًا يَعِشْهَا ثُمَّ رَجَعَ قَالَ لَا يَعِشْهَا وَلَوْ مَرَّ عِيدًا مَا ذُوْنَ
بَاتِي دَرْهَمٍ وَلَيْسَ عَلَيْهِ دِينَ عَشْرَةً وَقَالَ ابُو يُوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اَنْ اَبَا
رَجَعَ عَنْ هَذَا اَمْ لَا وَقِيَاسُ قَوْلِهِ الثَّانِي فِي الْمَضَارِبَةِ وَهُوَ قَوْلُهَا
اَنْ لَا يَعِشْهَا وَمِنْ مَرَّ عَلَى عَاشِرٍ الْخَوَارِجُ فِي اَرْضٍ قَدْ غَلِبُوا عَلَيْهَا
فَعَشْرَةُ شَيْءٍ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ **بَابُ الْعِبَادَةِ وَالرَّكَازِ** مَعْدَنُ ذَهَبٍ
اَوْ فِضَّةٍ اَوْ حديدٍ اَوْ رصاصٍ اَوْ صَفَرٍ وَجَدَ فِي اَرْضٍ خَرَجَ اَوْ عَشْرَ
فَقِيْرَةِ الْخَمْسِ اِنْ وَجَدَ فِي دَارِهِ مَعْدَنُ ذَهَبٍ فَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ عِنْدَ
الْبَحِيْفَةِ عَلَيْهِ وَقَالَ ابْنُ الْخَمْسِ فَاِنْ وَجَدَ فِي اَرْضِهِ فَقِيْرَةً رَوَاتَانِ

رَوَاتَانِ وَاِنْ وَجَدَ رَكَازًا اِلَى كَثْرَتِهِ اَوْ جَبِ الْخَمْسِ عِنْدَهُمْ ثُمَّ الْبَاقِي
لِلْبَحِيْفَةِ عِنْدَ الْخَمِيْفَةِ وَمِنْهُمْ اَوْ عِنْدَ ابِي يُوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْوَجْدِ وَمِنْ
دَخَلَ الْحَرْبِ بِأَمَانٍ فُوجِدَ فِي دَارِهِمْ رَكَازٌ زَادَهُ عَلَيْهِمْ وَاِنْ
وَجَدَ فِي الصَّحْرِ اَمْفُورَةً وَلَا شَيْءَ فِيهِ وَلَيْسَ فِي الْفَيْرِ وَرَجَ يُوْجِدُ فِي
الْجِبَالِ خَمْسَ عِنْدَهُمْ وَلَا فِي الدَّلْوِ وَالْعَنْبَرِ خَمْسَ عِنْدَ الْخَمِيْفَةِ وَمِنْهُمْ اَيْضًا
وَقَالَ ابُو يُوْسُفَ فِيهِ الْخَمْسُ فِي كُلِّ حَالَةٍ تَخْرُجُ مِنَ الْبَحْرِ خَمْسَ وَمِنْ وَجَدَ
رَكَازًا فَهُوَ لِلَّذِي وَجَدَ وَفِيهِ الْخَمْسُ مَعَهَا اِذَا وَجَدَ فِي مَوْضِعٍ اَلْكَالِ
بَابُ زَكْوَنِ الزَّرْعِ وَالْمَارَقِ قَالَ ابُو خَمِيْفَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَلِيلٌ مَا تَخْرُجُ لِلْاَرْضِ
وَكَثِيرُهُ الْعَشْرُ سَوَاءٌ سَقِيَ سَيًّا اَوْ سَقَتْهُ السَّمَاءُ اِلَّا الْمَخْطَبُ وَالْقَصَبُ
وَالْخَشِيشُ وَقَالَ ابْنُ الْاَيْمَنِ الْعَشْرُ اَلْاَيْمَانُ ثُمَّ بَاقِيَةٌ اِذَا بَلَغَ خَمْسَةٌ اَوْ سَقِيَ
وَالْوَسْقُ سِتُونَ مَاءً اَبْصَاعَ رَسُوْلِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَلَيْسَ فِي الْخَضِرَاتِ عِنْدَ هُمَا عَشْرٌ وَمَا سَقِيَ غَرْبًا اَوْ دَالِيَةً اَوْ
سَائِيَةً فَبِهِ نِصْفُ الْعَشْرِ فِي الْقَوْلَيْنِ وَقَالَ ابُو يُوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
فِي مَا اَلَا يُوْسُفُكَ الزَّعْفَرَانُ وَالْقَطْنُ يَجِبُ فِيهِ الْعَشْرُ اِذَا بَلَغَتْ
قِيَمَتُهُ قِيَمَةَ خَمْسَةِ اَوْ سَقِيَ مِنْ اَرْضٍ اَوْ سَقِيَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَجِبُ

فيها جميعا واذا اخلا الخواج الخراج وصدقة السوايم لا يثنى عليهم
 واقتوا بان يمدوها دون الخراج وليس على الصبق من بني تغلب
 في سائمة شئ وعلى المدة فيها ما على الرجل واذا هلك المال بعد وجوب
 الزكوة سقطت زكوة المال وان قدم الزكوة على الخول وهو مال
 للنصاب جاز **فصل في الفضة** ليس فيما دون مائتي درهم
 صدقة فاذا كانت مائتين وحال عليها الخول ففيها خمسة دراهم
 ولا شئ في الزيادة حتى يبلغ اربعين فكون فيها درهم ثم وكل
 اربعين درهما درهم وقال اما زاد على المائتين فزكاة بحسابها
 واذا كان الغالب على الورق الفضة فهو في حكم الفضة واذا كان
 الغالب عليها الفضة فهي في حكم العرض يعتبر ان تبلغ قيمة
 نصابا **فصل في الذهب** ليس فيما دون عشرين مثقالا
 من ذهب صدقة فاذا كانت عشرين مثقالا او حال عليها
 الخول ففيها نصف مثقال ثم في كل اربعة مثاقيل قيراطان
 وليس فيما دون اربع مثاقيل صدقة عند النبي **فصل في الفضة**
 فيما زاد على العشرين فزكاة بحسابها وفي تبر الذهب والفضة

والفضة وحليها واذا فيها صدقة **فصل في العروق**
 الزكوة ولعين في عروق التجارة كايته ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا
 من الورق او الذهب ^{الفضة} تقومها بما هو واقع للمساكين منها واذا كان
 النصاب كاملا في طرفي الخول فقصاره فيما بين ذلك لا يسقط الزكوة
 وتضم قيمة العروق الى الذهب والفضة وكذلك يضم الذهب الى الفضة
 بالقيمة حتى يتم النصاب وقال لا يضم الذهب الى الفضة بالقيمة بل يضم
 بالاجزاء **باب في زكاة العاشر** واذا امر على العاشر قال فقال الصبة
 منذ شهر او على دين او اديت الزكوة الى العاشر لقر او اديتها انما هو صدقة
 وكذلك صدقة السوايم الا في قوله اديتها بنفسه وان قال اخذها
 مصدق غيره وفي تلك السنة مصدق اخر وحلف صدق وان لم
 يكن له برائة وشروط الاصل العواج البراءة وما صدق فيه السلم صدق
 فيه الذمي ولا يصدق الحربي الا في الجوارى يقول هو امهان اولاد
 ويؤخذ من السلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر ومن الحربي
 العشر وان مرجح في خمسين درهما يؤخذ منه شئ الا ان لا يؤخذ
 متامن مثله او امر على درهم ولا يعلم ياخذون من اخذ منه العشر

وقوله كايته ما كانت اي ان تجوز بكونت
 سواء كانت حرة او مملوكة
 كما السوايم او لم يكن كالنصاب
 والحمر والبغال

فإذا بلغت ثلاثين سائمة وحال عليها الحول ففيها تبع أو تبع
وهي التي طعت في الثانية وفي أربعين مسن أو مسنة وهي التي
طعت في الثالثة فإذا زادت على أربعين ففي الزيادة وجبت بقوله
ذلك إلى ستين عند أبي حنيفة رحمه الله في الواحدة الزائدة ربع عشرة مسنة
وفي الستين نصف عشر مسنة وفي الثلثة ثلثه أربع عشر مسنة
وقال الأشي في الزيادة حتى تبلغ ستين فيكون فيها تبعان أو
تبعان وهي رواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه وفي سبعين مسنة
وتبع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلثة تبعه وفي المائة
تبعان ومسنة وعلى هذا يتغير الغرض في كل عشر من تبع مسنة
ومن مسنة إلى تبع والجواميس في البقر سواء **فصل في الغنم**
ليس في أقل من أربعين من الغنم سائمة صدقة فإذا كانت
أربعين سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة إلى مائة وعشرين
فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين فإذا زادت واحدة ففيها
ثلاث شياه فإذا بلغت إلى أربع مائة ففيها أربع شياه ثم في كل مائة
شاة شاة والضأن والغنم سواء ويؤخذ الثني في ذكورها ولا يؤخذ

ويؤخذ الجذع من الضأن الأفيرواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله
والثني من الشاة مائة سنة والجذع مائة على الكثر السنة **فصل في**
الخيول إذا كانت الخيل سائمة ذكورا وإناثا فصاحبها بالخيار أن
يعطا من كل فرس ديناراً وإن شاء قورها وأعطى من كل مائة درهم
خمس دراهم وليس في ذكورها منفعة ركة عند أبي حنيفة رحمه الله وفي الإناث
النفقات عنه روايان وقالوا لا ركة في الخيل ولا شئ في البغال والحمير
الآن يكون للتجارة **فصل في** وليس في الفصلان والحلوان **فصل في**
صدقة عند أبي حنيفة رحمه الله ومحمد بنهما إلا أن يكون معها أهلك وقال أبو يوسف
فيها واحدة منها ومن وجب عليه سن ولم يوجد أخذ الصدقة على
منها ورد الفضل أو أخذ دونها وأخذ الفضل ويجوز دفع القيمة في الركة
وليس في العوامل والحوامل والعلفة صدقة ولا يأخذ المصنف
خيار المال ولا ذكراً ولا أنثى ولا يأخذ الوسط ومن كان له نصاب فاستغنى
في أثناء الحول من جنسه فتم إليه ونكاه به والسائمة هي التي تكفي بالبر
في أكثر الحول فإن علمها نصف الحول أو أكثر فلا ركة فيها والركوة
عند أبي حنيفة وأبي يوسف لهما في النصاب دون العفو وقال

الحول وليس على الصبي والمجنون والمكاتب زكاة ومن كان
 عليه دين يعيط باله فلا زكاة عليه فان كان ماله اكثر من دينه تكي
 الفاضل اذا بلغ نصابا وليس في دور السكينة وشباب البدن
 واثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح
 الاستعمال زكاة ومن كان له على الخريف بن ثمان سنين ثم قام
 به بينتم يزكاه لما مضى ومن اشترى جارية للتجارة فنواها
 للخدمة بطلت عنها الزكاة وان نواها للتجارة بعد ذلك لم يكن
 للتجارة حتى يبيعها فيكون في ثمنها زكاة ولا يجوز اداء الزكاة الا
 بنية مقارئة للاداء او لقارئة لعزل مقدار الواجب ومن تصدق
 بجميع ماله لابنوى الزكاة سقط فرضها عنه **باب صدقة السوايم**
فصل في الابل ليس في اقل من خمس ذود من الابل صدقة فاذا
 بلغت خمسا سائمة وحال عليها الحول فيها شاة الى التسع فاذا كانت
 عشر افيتها شاة ان الى اربع عشرة فاذا كانت خمس عشرة ففيها
 ثلث شياه الى التسع عشرة فاذا كانت عشرين ففيها اربع شياه
 الى اربع وعشرين فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض

مخاض وهي التي طعنت في الثانية الى خمس وثلاثين فاذا كانت
 ستا وثلاثين ففيها بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة الى
 خمس واربعين فاذا كانت ستا واربعين ففيها حققة وهي التي
 طعنت في الرابعة الى ستين فاذا كانت احدى وستين ففيها جعدة
 وهي التي طعنت في الخامسة الى سبعين فاذا كانت ستا و
 سبعين ففيها بنتا لبون الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها
 حققتان الى مائة وعشرين ثم تستأنف الفريضة وتكون في الخمس
 شاة مع الحققتين في العشرين شاة وفي خمس عشرة ثلث شياه وفي
 العشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض الى مائة وخمسين
 فكون فيها ثلث حقا ثم تستأنف الفريضة ففي الخمس شاة وفي
 العشرين شاة وفي خمس عشرة ثلث شياه وفي العشرين اربع شياه
 وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون
 فاذا بلغت مائة وستا وتسعين ففيها اربع حقا الى مائتين ثم
 تستأنف الفريضة ابتداء تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والنجدة
 والعرب سواء **فصل في البقر ليس في اقل من اثنين من**

او يسلم احد ابويه وان لم يسب مع احد ابويه صلى عليه وان مات
 الكافر ولم يمسلم بفلسه ويكفن ويدفنه **فصل في حمل**
الجنازة واذا حملوا الميت على سريره لخذوا بقوايم الاربع ويستون
 به مصرعين دون الخشب واذا بلغوا القبره يكره للناس ان
 يجلسوا قبل ان يوضع من اعناق الرجال وكيفية الحمل ان تضع
 مقدم الجنازة على يمينك ثم مؤخرها على يمينك ثم مؤخرها على
 يسارك **فصل في الدفن** ويجزى القبر ويلحد ويدخل الميت
 مما يلي القبلة واذا وضع فليد بقول واضعه بسم الله وعلى سلة رسول الله
 ويوجه الى القبلة ويجعل العقد ويسوى اللين عليه ويستحب قبر المرأة
 بثوب حتى يجعل اللين على اللحد ولا يسحب قبر الرجل ويكره الاجتر
 والخشب ولا باس بالقصب وفي الجاع الصغير ويستحب اللين
 والقصب ثم بهال التراب ويسمى القبر ولا يسلح **باب الشهيد**
 الشهيد من قتل المشركين او وجد في المعركة وبها از الجراحة او قتله
 المسلمون ظلما ولم يجب بقتله دية فيكفن ويصلى عليه ولا يغسل
 ومن قتل اهل الحرب او اهل البغي او قطاع الطريق فبأي شيء

هذا
 ما
 في
 كتاب
 الصلاة

شيء فلو لم يغسل واذا استشهد الجنب غسل عند الجيفة **باب**
 وكذلك الصبي والحايض وقالوا لا يغسلان ولا يغسل عن الشهيد
 دمه ولا ينزع عنه ثيابه وينزع عنه الفرو والختود والقلنسوة و
 الخف والسلاح ويريدون وينقصون ما شاءوا ومن ارتش
 غسل والانتان ان ياكل او يشرب او يداوي او يقي حيا حتى يغشى
 وقت صلوة وهو يغفل او يتقل من المعركة ومن وجد قتيل في المص
 غسل الا ان يعلم انه قتل جديدا ظلما او من قتل في حيا وقصاص غسل
 وصلى عليه ومن قتل من البغاة وقطاع الطريق لم يصل عليه **باب**
الصلوة في الكعبة الصلوة في الكعبة جائزة فرضها ونقلها فان صلى
 الامام جماعة فجعل بعضهم ظهره الى ظهر الامام ومن جعل منهم
 ظهره الى وجه الامام لم يجز صلوة واذا صلى الامام في المسجد الحرام
 غلق الناس حول الكعبة وصلوا بصلوة الامام فمن كان منهم اقرب
 الى الكعبة من الامام جازت صلوة اذا لم يكن في جانب الامام ومن
 صلى على ظهر الكعبة جازت صلوة **كتاب الزكاة** الزكاة وجبة
 على الحر المسلم البالغ العاقل اذا ملك نصابا ملكا تاما وصال عليها

راسه وحيتته بالخطي ثم يَضْطَجِعُ عَلَى شَقِّ الْايسْرِ فَيَغْسِلُ
 بِالماءِ والسِّدْرِ حَتَّى يَرَى أَنَّ المَاءَ قد وَصَلَ إِلَى مَالِي التَّخْتِ مِنْهُ
 ثُمَّ يَضْطَجِعُ عَلَى شَقِّ الْاَيْمَنِ فَيَغْسِلُ حَتَّى يَرَى أَنَّ المَاءَ قد وَصَلَ
 إِلَى مَالِي التَّخْتِ مِنْهُ ثُمَّ يَجْلِسُ وَيُسَبِّحُ إِلَهَهُ بِطَنَةِ مَسْحًا
 رَفِيقًا فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ غَسَلَ وَلَا يَمْسُحُ بِهِ ثُمَّ يَنْشَفِرُ بِنُوبِي
 وَيَجْعَلُ فِي أَكْفَانِهِ وَيَجْعَلُ الْخُوطَ عَلَى رَأْسِهِ وَالْكَافُورَ عَلَى جَانِبَيْهِ
 وَلَا يَسْتَحْ شَعْرَ اللَّيْتِ وَالْحَيْتَةِ وَلَا يَنْقُصُ طَرَفًا وَلَا شَعْرَةً **فصل**
فِي التَّكْفِينِ السَّنَةُ أَنْ يَكْفَنَ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ أَرَادَ قِيصَ وَ
 لِفَافَةٍ فَإِنْ أَقْصَرُوا عَلَى ثَوْبَيْنِ جَازَ وَالثَّوْبَانِ أَنْ يَكُونَ لِفَافَةً وَلَا
 مِنْ الْفَرْقِ إِلَى الْقَدَمِ وَاللِّفَافَةُ كَذَلِكَ وَالْقِيَصُ مِنْ أَصْلِ الْعَنْقِ
 إِلَى الْقَدَمِ فَإِنْ أَرَادُوا الْكَفْنَ ابْتَدَأُوا بِجِلْبَانِهِ الْايسْرِ
 فَالْقَوَى عَلَيْهِ ثُمَّ بِالْاَيْمَنِ فَإِنْ خَافُوا أَنْ يَنْتَشِرَ الْكَفْنُ عَنْهُ عَقَدُوهُ
 وَتَكْفَنَ الْمَرْقُوفُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ دَرْعٌ وَازَارٌ وَخِمَارٌ وَلِفَافَةٌ وَخِرْقَةٌ
 تُرَبِّطُهَا فَوْقَ ثَدْيَيْهَا فَإِنْ أَقْصَرُوا عَلَى ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ جَازَ وَهِيَ ثَوْبَانِ
 وَخِمَارٌ فَيَكُونُ لِلْمَرْقُوفِ الْقِيَصُ تَحْتَ اللَّفَافَةِ وَيَجْعَلُ شَوْهًا

زار

شَعْرَهَا عَلَى صَدْرِهَا وَيُجَاهِ الْأَكْفَانَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهَا وَتَرَا
 فَلَا تَرْغُوا مِنْهُ صَلَواتُ عَلَیْهِمْ **قصصهم في الصلوة** وَأَوَّلُ الْمَنْ
 بِالصَّلَاةِ السَّلَاطَانُ إِنْ حَضَرَ وَإِنْ لَمْ يَحْضَرْ فَالْقَاضِي أَوَّلُ
 فَيَسْتَجِبُ تَقْدِيمًا إِمَامًا لِلْحَيِّ ثُمَّ الْوَلِيَّ فَإِنْ صَلَّى غَيْرَ الْوَلِيِّ وَالسَّلَاطَانُ
 أَعَادَ الْوَلِيَّ وَإِنْ صَلَّى لِمَنْ لَمْ يَحْضُرْ أَحَدًا أَنْ يَصَلِّيَ بَعْدَهُ وَتَذَادَفَ وَلَمْ يَصِلْ
 غَيْرُ صَلَاتِي قِيَمَةٍ مَا لَمْ يَنْقُصْ وَالصَّلَاةُ أَنْ يَكْبُرَ تَكْبِيرَةً ثُمَّ يَدْعُو فِيهَا لِنَفْسِهِ
 وَلِلْمَيِّتِ وَالْمُسْلِمِينَ ثُمَّ يَكْبُرُ الرَّابِعَةَ وَيُسَلِّمُ وَتُكْبِرُ الْإِمَامُ خَمْسًا
 لَمْ يَتَأَخَّرْ ثُمَّ وَتُكْبِرُ الْإِمَامُ تَكْبِيرَةً أَوْ تَكْبِيرَتَيْنِ لَا يَكْبُرُ الْآخِي حَتَّى
 يَكْبُرَ لِغَيْرِهِ بَعْدَ حُضُورِهِ وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ يَكْبُرُ حِينَ يَحْضُرُ وَيُسَلِّمُ
 الَّذِي يَصَلِّي عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ بِجِلْدِ الصَّدْرِ فَإِنْ صَلَّوْا عَنْ جَنَائِزٍ
 رَكْعَتَانِ الْجَرَامُ فِي الْقِيَاسِ وَفِي الْأَحْسَانِ لَا يَجْزِيهِمْ وَلَا بَاسٌ بِالْإِذْنِ
 فِي صَلَاةِ الْجَنَائِزِ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ لَا بَاسٌ بِالْإِذْنِ أَيْ الْأَعْلَامِ وَلَا
 يَصَلِّي عَلَى فِي مَسْجِدٍ جَمَاعَةٍ وَمَنْ اسْتَهْلَ بَعْدَ الْوَلَادَةِ سَمًى وَغَسَلَ
 وَبَصَلَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَهْلِ أَدْرَجَ فِي خِرْقَةٍ وَلَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِ وَأَدَّاسِي
 صَبَّحَ مَعَ لَحْدٍ وَالْمَدِينَةُ فَإِنْ لَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِ حَتَّى يَقْرَأَ الْإِسْلَامَ فَهُوَ بَعْدَ

حذر الله تعالى عقيقها ثم كبر تكبيرة تكبيرة ثم يدعوا فيها لنفسه

الفروضات على القيمين في الاصناف والجماعات المستحبة عند
 ابو حنيفة رحمه الله وليس على جماعة النساء اذ لم يكن منهن رجل وقالوا
 هو على كل من يصلي المكتوبة قال يعقوب صليبت بهم المغرب
 يوم عرفة فسهوت ان اكتب فكتب ابو حنيفة رحمه الله **باب صلوات الكسوف**
 اذا انكسفت الشمس صلى الامام بالناس ركعتين كهية
 النافلة في كل ركعة ركوع واحد ويطول القراءة فيها ويحني عند
 ابو حنيفة رحمه الله ولا يجهر ويدعو بعد ها حتى تجلي الشمس فيصلي
 بهم الامام الذي يصلي الجمعة فان لم يحضر صلى الناس في ادي ليس
 في خسوف القمر جماعة وانما يصلي كل واحد بنفسه وليس في الكسوف ^{خطبة}
باب الاستسقاء قال ابو حنيفة رحمه الله ليس في الاستسقاء
 صلاة مسنونة في جماعة فان صلى الناس وحدا انا جارا وانما الاستسقاء
 الدعاء والاستغفار وقال يصلي الامام ركعتين يجهر فيهما بالقراءة
 ثم يخطب ويستقبل القبلة بالدعاء ويقلب رداءه ولا يقلب
 القوم اريدتهم ولا يجهر اهل الذمة الاستسقاء **باب صلوات الخوف**
 فاذا اشتد الخوف جعل الامام الناس كما يفتي الى وجه العدو ^{وطائفة}

بالناس

خلفه فيصلي بهذه الطائفة ركعة وسجدتين فلا رفع رأسه من
 السجدة الثانية مضت هذه الطائفة الى وجه العدو وجعلت
 تلك الطائفة فيصلي بهم الامام ركعة وسجدتين وتشهد وسلم
 ولم يسلموا وذهبوا الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاولى
 وصلوا ركعة وسجدتين وحدا نابتة قراءة وتشهد وسلموا وان
 كان الامام مقبلا على الطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعتين
 وصلى بالطائفة الاولى ركعتين من المغرب وبالثانية ركعة وحدا
 ولا يقابلون في حال الصلوة فان فعلوا ذلك بطلت صلواتهم فان
 اشتد الخوف صلوا ركعتين اذ اذوا ويومنون بالركوع والسجود الى
 جهة شاءوا اذ لم يجدوا على التوجه الى القبلة **باب الجنائز**
 اذا حضر الرجل وجهه الى القبلة على شقة الايمن ولحق الشهادتين
 فاذا مات شلحياه وغض عيناه فان اراد غسله وضعوه على
 سريره وجعلوا على عورته خرقة ونزعوا ثيابه ووضعوه من غير
 مضمضة واستشاق ثم يفيضون الماء عليه ويجرسه ويتركا
 وتغلي الماء بالسدر او بلغم فان لم يكن فالماء القراح وينبسط

يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام حتى افرغ من خطبته
 واذا اذن للوذن الاذان الاول ترك الناس البيع وتوجهوا الى
 الجمعة واذا اعد الامام المنبر جلس واذن المؤذنون بين يدي
 المنبر فاذا فرغ من خطبته اقاموا **باب العيدين** قال رجب
 صلوة العيد على كل من تجب عليه صلوة الجمعة وفي الجاه الصغير
 عيدان اجتماع في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريض ولا يترك
 واحد منها ويتجرب في يوم الفطر ان يطعم الانسان قبل الخروج
 الى الصلوة فيغتسل ويستاك ويتطيب ويلبس لحسن ثيابه وركب
 صدقة الفطرة ويتوجه الى الصلوة ولا يكبر عند باب حنيفة في طريق
 الصلوة وعند ما يكبر ولا يتنفل في الصلوة قبل العيد فاذا حلت
 الصلوة بارتفاع الشمس دخل وقتها الى الزوال واذا زالت الشمس
 خرج وقتها ويصلى الامام بالناس ركعتين يكبر في الاولى تكبيرة
 الانشراح وثلاثا بعدها ثم يقرأ الفاتحة وسورة ويكبر اربعة ركع
 بها وهذا قول ابن مسعود رضي الله عنه وهو مذهبنا وقال ابن عباس
 يكبر في الاولى تكبيرة الانشراح وحسب بعدها وفي الثانية يكبر

يكبر خمساً ثم يقرأ وفي رواية يكبر في الثانية اربعاً ويرفع يديه
 في تكبيرات العيدين ثم يحطب الامام بعد الصلوة خطبتين
 يعلم الناس فيها صدقة الفطر واحكامها ومن فاته صلوة
 العيد مع الامام لم يقضها فان غم لهلال على الناس وشهد عند
 الامام بوزية لهلال بعد الزوال صلى العيد من الغد فان حدث
 عنه منع الناس من الصلوة في اليوم الثاني لم يصلها بعد ويتجرب
 في يوم الاضحى ان يغتسل ويتطيب ويؤخر الاكل حتى يفرغ من الصلوة
 ويتوجه الى الصلوة وهو يكبر ويصلي ركعتين كالفطر ويحطب بعدها
 خطبتين ويعلم الناس فيها الاضحى وتكبير التثنية فان كان عند نبع
 من الصلوة في يوم الاضحى صلاها من الغد وبعد الغد ولا يصلها
 بعد ذلك والتثنية التي يصنعها الناس بغير محرمه ليس بشئ **فصل**
 في تكبير التثنية ويبدأ بتكبير التثنية بعد صلوة الفجر من يوم عرفة ويحتم
 عقيب العصر من يوم الفطر عند باب حنيفة ثم قال لا يحتم عقيب العصر
 من ايام التثنية والتكبير ان يقول مرة واحداً الله اكبر الله اكبر
 لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد وهو عقيب الصلوات

اتم الصلوة وان لم ينو الإقامة فيه ومن كان له وطن فانتقل منه
 فاستوطن غيره ثم سافر ودخل وطنه الاول قصر واذنوى
 المسافر ان يقيم بكرة ومنا خمسة عشر يوما لم يتم الصلوة ومن فاتت
 صلوة في السفر قضاها في الحضر ركعتين ومن فاتت في الحضر قضاها
 في السفر اربعا والعاصي والطبع في السفر في الركعة سواد **باب الجمعة**
 ولا تصح الجمعة الا في مصر جامع اوفي على مصر ولا تجوز في القرى
 وتجوز بئنا ان كان الامام اميرا المجاز او كان الخليفة سافرا عند
 ابي حنيفة وابي يوسف نعمهما وقال محمد بن لا الجمعة بئنا ولا الجمعة بئنا
 في قولهم جميعا ولا يجوزنا قاستها الا للسلطان او لمن امره السلطان
 ومن شرطها الوقت فيصح في وقت الظهر ولا تصح بعد الخطبة
 وهي قبل الصلوة يحط خطبتين يفصل بينهما بقعة ويجتنب قايما
 على الطهارة فان اقصر على ذكر الله جان عند ابي حنيفة نعم فقال الابد
 من ذكر طوبى لسمي خطبة فان خطب قاعدا او على غير طهارة جاز
 ويكره ومن شرطها الجماعة واقام عند ابي حنيفة نعم ثلاثة سوى
 الامام فقال الانسان سوى الامام قال نعم ولا يصح ان هذا

هذا قول ابي حنيفة رضي الله عنه وحك وان نفر الناس قبل ان يركع
 الامام وسجد الا النساء استقبل الظهر عند ابي حنيفة نعم فقالوا
 اذ نفر واعنه بعدما افتتح الصلوة يصلي الجمعة فان نفر واعنه
 بعدما ركع وسجد سجدتني على الجمعة ولا تجب على سافر ولا
 على امرأة ولا على مريض ولا عبيد ولا اعمى فان حضرا وصلوا مع
 الناس اخرهم عن فرض الوقت ويجوز للسافر والمريض والعبد
 ان يؤم في الجمعة وكذلك تعقد بهم الجمعة ومن صلى الظهر في منزله
 يوم الجمعة قبل صلوة الامام ولا عذر له كره له ذلك وجازت
 صلوة فان بدله ان يحضرها فتوجه والامام فيها بطل ظهره عند
 ابي حنيفة نعم بالسعي والالا يبطل حتى يدخل مع الامام ويكره ان
 يصلي العذر والظهر جماعة يوم الجمعة في المصركذا اهل السجين
 فان صلى قوم اجزاهم ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادرك
 ونبي عليها الجمعة وان كان ادرك في التشهد اوفي سجود السهوي
 عليها الجمعة عندها وقال محمد بن نعم ان ادرك معه اكثر الركعة الثا^{نية}
 بنحى عليها الجمعة وان ادرك اقلها بنحى عليها الظهر واذا خرج الاما

في الصلوة لم يجزهم واعادوها ولم يمدوا الصلوة وقال في التواتر
 تفسد صلواتهم فان قرأها الامام وسمعها رجل لبس معنى الصلوة
 قد دخل معه بعد ما سجدها لم يكن عليه ان يسجدها وان دخل قبل
 ان يسجدها سجد هامة وان لم يدخل معها سجدها وكل سجدة
 وجبت في الصلوة فلم يسجد في الصلوة لم يقض خارج الصلوة ومن
 تلى سجدة فلم يسجدها حتى دخل في الصلوة فاعادها وسجد اجزائه
 السجدة عن التلاوتين جميعا وان تلاها في غير الصلوة فسجد
 ثم دخل في الصلوة فتلاها سجد لها ولم تجزه السجدة الاولى ومن
 كره تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد اجزائه سجدة واحدة
 فان قرأها في مجلسه فسجد هامة ثم ذهب ورجع فقرأها سجدها
 ثانية وان لم يكن في الاولى فعليه سجدتان ومن اراد السجود كبر ولم
 يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع راسه ولا تشهد عليه ولا سلام و
 ويكره ان يقرأ السورة في صلوة وفي غيرها ويدع غايه السجدة ولا
 بأس بان يقرأ السجدة وترك ما سواها قال محمد بن النعمان ^{ابو} حب
 الى ان يقرأ قبلها آية لآيتين **باب صلوة المسافر** السفر الذي

الذي يغير به الاحكام ان يقصد الانسان موضعاً بين وبين
 ذلك مسيرة ثلثة ايام ولما إليها يسير الابل وصلى الاقدم ولا يعتبر
 فيه السبق في الماء وفرض المسافر في الرباعية ركعتان لا يزيد عليها وان
 صلى اربعاً وقعد في الثانية قعد التشهد الجزاء والاخر بان نافلة
 وان لم يقعد في الثانية قعد التشهد بطلت صلوة واذا فارق المسافر
 بيوت المصرين ركعتين ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الإقامة
 في بلد او قرية خمسة عشر يوماً او اكثر وان نوى اقل من ذلك قصر
 ولو دخل مصر على غم ان يخرج غداً او بعد غد ولم ينو مدة الاقامة
 حتى يبقى على ذلك سنين قصر واذا دخل العسكر ارض الحرب فنوا
 الإقامة بها قصر واو كذلك اذا حاصر فيها مدينة او حصراً
 اهل البقي في دار الاسلام في غير مصر او حاصر وهم في البحر فنوا
 الإقامة خمسة عشر يوماً فانهم يقصرون وان اقتدى المسافر بالقيم
 في الوقت اتم اربعاً وان دخل معه في فائتة لم تجزه وان صلى المسافر
 بالقيم ركعتين سلم واتم القيمون صلواتهم ويستحب له اذا سلم
 ان يقول اتوا صلواتكم فان اقوم سقم واذا دخل المسافر في مصر

ولم يكن إلا ناصلي أم ربنا وذلك أول ما عرض له استأنفون أن
 كان يعرض له كثير ابن علي غالب عنه وإن لم يكن له رأي بنى على
 اليقين **باب صلاة المريض** وإذا عجز المريض على القيام صلى
 قاعدا يركع ويسجد فإن لم يستطع الركوع والسجود أو هي أياها
 وجعل سجوده لخفض من ركوعه ولا يرفع إلى وجهه شيئا
 يسجد عليه إن لم يستطع القعود استلقى على ظهره وجعل جلجلىه
 إلى القبلة وأوى بالركوع والسجود وإن استلقى على جنبه وجهه
 إلى القبلة فأوى جاز فله أن يستطع الأياد بواسطة الصلوات عنه
 ولا يؤمى بعينه ولا بقلبه ولا بأجابه وأن تقدم على القيام ولم يقدر
 على الركوع والسجود لم يلزمه القيام ويصلي قاعدا يؤمى أياها وإن
 صلى الصحيح بعض صلوة قايما ثم حدث به عرض تمها قاعدا
 يركع ويسجد ويؤمى إن لم يقدر على الركوع والسجود أو مستلقيا
 إن لم يقدر على القعود ومن صلى قاعدا يركع ويسجد لم يضرب
 ثم صح بنى على صلاة قايما عند أبي حنيفة وأبي يوسف **باب سجدة**
 استقبال وإن صلى بعض صلوة قاعدا ثم قدر على الركوع والسجود

٨
 والسجود استأنف عندهم جميعا ومن افتتح التطوع قايما ثم أعياها
 لا بأس بأن يتوكل على عصى أو حائط أو يقعد وهذا عند أبي حنيفة
 وقال أبو بكر ذلك كله إلا من عذر فإن فقد من غير عذر لم يجز ومن
 صلى في السفينة قاعدا من غير عذر لجزائه عند أبي حنيفة والقياس أنظر
 وقال الأجير إلا من عذر ومن أغنى عليه خمس صلوات أو دونها قضى
 وإن كان أكثر من ذلك لم يقض **باب سجود الثلاثة** سجود الثلاثة
 في القرآن أربعة عشر في آخر الأعراف وفي الوعد والخل وبني إسرائيل
 وهزم والاول في الحج والفرقان والقل والم تنزيل وصوم السجدة
 والجم وإذا السماء انشقت وأقرأ وهو واجب في هذه المواضع
 على التثنية والسابع سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد وإن تلا
 الإمام أية السجدة سجد بها وسجد المأموم معه وإن تلا المأموم
 لم يسجد الإمام ولا المأموم في الصلوة ولا بعد الفراغ في قول أبي حنيفة
 وأبي يوسف نعمها وقال محمد بنهم يسجدونها إذا فرغوا وإن
 سمعوا وهم في الصلوة أية سجدة من رجل ليس معهم في الصلوة
 لم يسجدونها في الصلوة ويسجدونها بعدها ولو سجدوها

راكم فكبر ودفع حتى رفع الإمام رأسه لا يصبر مد كما تملك الركعة
 ولو رجع القنديل قبل إمامه فادركه الإمام في جاز **باب قضاء الغيوب**
 ومن فاتته صلاة قضاها اذ ذكرها وقد تمها على صلاة الوقت إلا
 ان يخاف فوت الوقت فيقدم الوقتية ثم يقضيها وان فاتته صلوات
 رتبها في القضاء كما وجبت في الاصل الآن تزيد الغوايب على امت
 صلوات فيسقط الترتيب فيها وفي الجامع الصغير ومن فاتته صلاة
 يوم وليلة او اقل من ذلك فصلى صلاة دخل وقتها قبل ان يبدأ
 بما فات لم يجز وان فاتته اكثر من صلاة يوم وليلة اجزأت التي بدأ
 بها ومن صلى العصر وهو ذكر انه لم يصل الظهر وصلى الفجر وهو ذكر
 انه لم يوتر ففيه فاسد عندنا في حيفه نعم الآن يكون في اخر الوقت
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله الوتر لا يقصد الفجر **باب سجود السهو**
 يسجد السهو في الزيادة والنقصان سجدتين بعد السلام ثم تشهد
 ثم يسلم ويلزمه السهو اذا زاد في صلاة فعلا من جنسها ليس بها
 او ترك فعلا مسنونا او ترك قراءة الفاتحة او القنوت او التشهد
 او تكبيرات العبد او جهرا الامام فيما يخفي او خافت فيما يجهر

على كل حال
 في كل صلاة
 سجدتين
 في كل صلاة
 سجدتين

يجهر وسوا الامام يوجب على الموم السجود فان لم يسجد الامام
 لم يسجد الموم فان سهى الموم لم يلزم الامام ولا الموم السجود ومن
 سهى عن الفعلة الاولى ثم ذكر وهو الى حال القعود اقرب عاده وقد
 وشهد وان كان اقرب الى القيام لم يعده وسجد للسهو وان سهى عن
 الفعلة الاخيرة حتى قام الى الخامسة رجع الى الفعلة ما لم يسجد
 في الخامسة والى الخامسة وسجد للسهو وان قيد الخامسة بسجدة بطل
 فرضه وتحولت صلوة تقلا وعليه ان يضم اليها ركعة سادسة
 وان قعد في الرابعة ثم قام الى الخامسة ولم يسلم عاد الى الفعلة
 ما لم يسجد لل الخامسة وسلم وان قيدها بسجدة ضم اليها ركعة
 اخرى وتم فرضه والركعتان تقلا ويسجد للسهو ومن صلى قنوت
 تطوعا فسهى فيها فسجد للسهو ثم اراد ان يصلي اخري لم يبين
 ومن سلم على يسجد السهو فدخل جلا في صلوة بعد التسليم
 فان سجد الامام كان دخلا ولا فلا وهذا عندنا في حيفه واليوسف
 وقال محمد بن وهب هو داخل سجد الامام او لم يسجد ومن سلم يريد به
 قطع الصلاة وعليه هو فعليه ان يسجد للسهو ومن شك في صلوة

في كل صلاة
 سجدتين
 في كل صلاة
 سجدتين

في نافله ثم افندها قضاها وان صلى اربعاً وقرأ في الاوليين
وقعد ثم افند الاخرين قضى ركعتين وان صلى اربعاً لم يقرأ
فيهن شيئاً قضى ركعتين ولم يقرأ في الثانية والرابعة اعد اربعاً
وان لم يقرأ في الاوليين وفي الاخرين وقعد في الاوليين اعد للثنتين
لم يقرأ فيهما وهو قول محمد بن ابي اذ لم يقرأ في الثانية والرابعة فانه
يعيد ركعتين وقال ابو يوسف نعم يعيد اربعاً وان لم يقرأ فيهن
شيئاً وتفسير قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد صلوة مثلها يعني
ركعتين بقرآن وركعتين بغير قرآن ويصلي النافلة قاعداً مع القعدة
على القيام وان افتتحها قائماً ثم قعد من غير عذر جاز عند أبي حنيفة
وقال لا يجوز الا من عذر وان كان خارج المصلى يتفعل على ما ينبغي
اي جهة توجهت يومى ايام فان افتتحها راكباً ثم تركه يمشى وان
صلى ركعة نازلاً ثم ركب استقبال **قصر** في قيام شهر رمضان
يستحب ان يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي
هم امامهم خمسين سجدة وكل ترعة بتسليمتين ويجلس بين
كل ترعة وبعين مقدار ترعة ثم يوتر بهم ولا يصلي الوتر جماعة في غير

وعند أبي حنيفة ان ترك القراءة الاوليين
لوص بطلان الفريضة واحداً من الوجوب
اما الاول فلا كل شيء من سقوط صلوة على
حدة فكان ترك الركعة فاسداً للصلوة
عنه من الركعة فكانت فاسدة بحكم قضاها
وبطلت بغير عذرهما واما الثاني فكان كقياس
الفريضة فكأنه لو تركها في إحدى ركعتي
الركعة واحدة سقطت ترك القراءة في
منسكاً بما هو في الليل على ما سجد ففقدنا
بالفساد وجوب القضاء كما في الفريضة
والثاني احتياطاً في ترك الركعة
فيل فساد الفصل في تركها في الركعة
انما يجتهد منه لان اياها بالاربعين
بفسادها اجيب بان ذلك خلاف للاختلاف
لكنه في الغالب لا يقطع وهو قولنا
واقراً واما تسريح الركعات عناء

غير رمضان **باب ادراك الفريضة** ومن صلى ركعة من الظهر
ثم اقيمت يصلي ركعة اخرى ثم يدخل مع القوم فان كان قد صلى ثلثاً
يقمها ثم يدخل مع القوم والنك يصلي معهم نافلة فان صلى من الفريضة ركعة
ثم اقيمت يقطع ويدخل معهم ومن دخل مسجد اذن فيه يكره له ان
يخرج حتى يصلي فان كان قد صلى الظهر والعشاء فلا بأس ان يخرج
ما لم يأخذ المؤذن في الاقامة فان اخذ فيها لم يخرج حتى يصليها تطوعاً
وان كانت العصر والغرب او الفجر لم يصلي ومن انتهى الى الامام
في صلوة الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر ان خشي ان تقوته ركعة ويدرك
الاخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد وان خشي ان خشي قوتهما
دخل مع الامام ولم يصل ركعتي الفجر عند باب المسجد ولم يقضهما
هنا قول أبي حنيفة وابو يوسف نعمها وقال محمد احب الى ان يقضيهما اذا
ارتفعت الشمس ومن ادرك من الظهر ركعة ولم يدرك الثلث
فانه لم يصل الظهر في جماعة عند هذا قال محمد نعم قد ادرك فصل
الجماعة ومن اتى مسجد قد صلى فيه فلا بأس ان يتطوع قبل
الكتوبة ما بدله مادام في الوقت ساعة ومن انتهى الى الامام وهو

راسه وتقفير يرسل الطارقة من جوانبه ولا ياكل ولا يشرب فان
 اكل او شرب عامدا او ناسيا فسدت صلوة ولا باس بان يكون
 مقام الامام في المسجد وسجوده في الطاق ويكره ان يقوم في
 الطاق ولا باس بان يصلي الى ظهر رجل قاعد متحدث وبان
 يصلي بين يديه مصحف معلق او سيف معلق او يصلي على
 فيه نضاد وير ولا يسجد على النضاد ويكره ان يكون فوق راسه
 في السقف او بين يديه او جذاذه نضاد او صورة معلقة
 ولذا كان الثمانيل مقطوع الراس فليس يتناول ولا باس بقتل الحية
 والغرب في الصلوة ويكره عد الآي والتسبيح فيها ويكره ابتداء
 القبلة بالفرج في الخلاء ويكره الجماعة فوق المسجد والبول والخمر
 ولا باس بالبول فوق بيت فيه مسجد ويكره ان يعلق باب المسجد
 ولا باس بان يفتش باب المسجد بلحصى الساج وما لا يذهب والله اعلم
باب صلاة الوتر الوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهما بسلام
 ويقت في الثالثة قبل الركوع في جميع السنتين وفي كل ركعة خاتمة
 الكتاب وسورة وان اراد ان يقت كبر ورفع يديه ثم قنت ولا

بقيت في صلوة غيرها فان قنت الامام في صلوة الفجر سكنت
 من خلفه عند ايخيفه ومخبرتها قال ابو يوسف يتابعه معه
باب النوافل السنت ركعتان قبل الفجر واربع قبل الظهر
 وبعدها ركعتان واربع قبل العصر وان شاء ركعتين وركعتان
 بعد المغرب واربع قبل العشاء واربع بعدها وان شاء ركعتين
 قال رضي الله عنه ما ذكر قبل العصر فذلك مستحب ونوافل النهار ان شاء
 صلى بتسليمة واحدة ركعتين وان شاء ربعا ويكره الزيادة على
 ذلك فاما نافلة الليل قال ابو حنيفة رضي الله عنه ان صلى ثمان ركعات
 بتسليمة واحدة جاز ويكره الزيادة على ذلك وما لا يزيد بالليل
 على ركعتين بتسليمة واحدة وفي الجامع الصغير وصلوة الليل ان
 صليت بتسليمة ركعتين وان شئت اربعا وان شئت ستا وصلوة
 النهار ركعتان او اربع ويكره ان تزيد وان فعلت لزمك ذلك
 صلوة الليل ثنتي ثنتي والقراءة في الفرض واجبت في الركعتين الاوليتين
 وهو مخير في الاخرتين ان شاء قرأ وان شاء سجع وان شاء سكت و
 القراءة واجبت في جميع ركعات النفل في جميع الوتر ومن شرع

لان الاصل المباح في النكاح والنفقة والنفقة هي ما لا يترك
 الاصل بالشك ولها ان يفسخ لما روينا ان صاها
 واذا لم يتد بعد ما ذكرنا من ترك ولا اعتبار في النكاح
 قايما لثبانه فماذا يفعل قال بعضهم يغف
 كخمسها لا يخالف لان كسبت مسامحة وليس بقصد
 يركي ان كفتي لا باقية بالقراءة وهو سر كذا في الامام
 لا تقرأ كسبت بقصد كخمسها لا يخالف وهو سر كذا في الامام
 للصلوة لان كخمسها لا يخالف وهو سر كذا في الامام
 مفت لا غير ما لا تقرأ كسبت اذا كان في كذا
 كذا في ينفق ان لا ينفق لان كسبت اذا كان في كذا
 ايضا لان كسبت الما يكون دليل كسبت اذا كان
 بوجه كخمسها لا ينفق لانه قاعد امامه قائم
 قال كسبت والاخر لان فعل الامام مستعمل
 على مشروع وغيره لما كان مشروعاً يتبعه فيه
 وما كان غير مشروع لا يتبعه وقال بعضهم
 فهل يسلم قبل الامام لان الامام استعمل ما
 بالمدخ فلا مذهب لا يخافه ولم يذكر كسبت لانه
 مخالف طاهره للامام فما هو مشروع وهو
 الاسلام وركعتي كسبت على جواز الاخذ
 بالسفورة عشاء

عليه قبل هذه او حدث الامام القاري فاستخلف اميا او طلعت الشمس في الفجر او دخل وقت العصر في الجمعة او كان ماسما على الجبهة فسقطت عن برء او كان صاحب عذر فانقطع عذر الاستحاضة ومن بمنهاها بطلت الصلوة في قول الجنيبة **نعم** وقال انت صلوة ومن اقتدى بالامام بعد ما صلى ركعة فحدث الامام فقدم فلما اتم صلوة الامام ضحك فتهمة او حدث متعمدا او تكلم او خرج من المسجد فسدت صلوة و صلوة القوم تامة فان لم يحدث الامام ولكن قبله التهمة ثم حدث متعمدا فسدت صلوة الذي لم يدرك اول الصلوة عند الجنيبة **نعم** وقال لا تفسد وان تكلم الامام او خرج من المسجد لم تفسد في قولهم جميعا ومن احدث في ركوعه او سجوده تضاوفي ولا يعتد بالتي احدث فيها فان ذكر وهو راكع او ساجد ان عليه سجدة فاخط من ركوعه او رفع راسه من سجوده فسجدها بعد الركوع والسجود وان لم يعد شيئا اجزاء ومن ام رجلا فحدث الامام وخرج فالاموم اما نوى الامامة او لم ينو **اما ما يفسد الصلوة وما يبرئ منها**

فيها ومن تكلم في صلوة عامدا او ناسيا بطلت صلوة فان ان فيها او تاوه او بكافا رفع بكاه فان كان من ذكر الجنة او النار لم يقطعها وان كان من وجع او مصيبة قطعها ومن عطس فقال لا اله الا الله تفسد صلوة او استنفع ففتح عليه في صلوة واجاب وجلا في الصلوة بلا اله الا الله فهذا كلام مفسد للصلوة وهو في الصلوة وان افتح على الامام لم يكن كلاما وقال ابو يوسف اذا الجاب بلا اله الا الله لا يكون كلاما ومن صلى ركعة من الظهر ثم افتتح العصر او التطوع فقد نقص الظهر وان افتتح الظهر بعد ما صلى منها ركعة فهو في وجري تلك الركعة واذا قرئ الامام من المصحف فسدت صلوته وقال اله تامة ولكن يكره وان عرت امرأة بين يدي المصلي لم يقطع الصلوة **فصل** ويكره للمصلي ان يثبث ثوبه او يجسده ولا يقبل الحصى الا ان لا يمكنه السجود فيسوي مرة واحدة ولا يرفع اصابعه ولا تجصر ولا يلتفت يمينا وشمالا ولا يتبع ولا يفتش ذراعيه ولا يرد السلام بلسانه ولا يبيد ولا يترجع الا بعد ولا يعقب شعره ولا كيف ثوبه ولا يبدل وهو ان يجعل ثوبه

تساووا فاستهم ويكره تقديم العبد والاعرابي والفاسق
والفاسق والاعمى ولد الزنا فان تعدوا اجاز ولا يطول الامام
بهم الصلوة ويكره للنساء وحدهن الجماعة فان فعلن سقطت
الامام وسطهن ومن صلى مع واحدة قامه عن يمينه وان كان
اثنين تقدم عليهما ولا يجوز للرجال ان يقتدوا بامرأة او صبي
ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء فان حازت امرأة وهما
مشركان في صلوة واحدة فسدت صلواته ان نوى الامام امامتها
وان لم ينو لم يضره ولا يجوز صلواتها ويكره لهن حضور الجماعات
ولا لباس للمحور ان يخرج في القرد القرب والعشاء قال ربه وهذا
عند ابي حنيفة عليه السلام وقال يخرجن في الصلوة كلها ولا يصلي الطاهر خلف
من به سلس البول ولا الطاهرة خلف المستحاضة ولا القاري خلف
الامى ولا الكنتسى خلف العارح ويجوز ان يؤم المتيمم التوضيئين
والناسخ على الخندق الفاسلين ويصلي القائم خلف القاعد والوى
حلف مثله ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف الوى ولا من يصلي
فرضا خلف من يصلي فرضا اخر ويصلي الشغل خلف الفترض ومن

ومن اقتدى بامام ثم علم ان امامه محدث اعاد واذا صلى امي
يقوم قارئين ويقوم آيتين فصلواتهم فاسدة عند ابي حنيفة عليه السلام وقلا
صلوة الامام ومن لا يقرأ تأمته فان قرأ الامام في الاولين ثم قدم في
الاخرين اميا فسدت صلواتهم وكذلك لو قدم في التشهد او في سجود
باب الحديث في الصلوة ومن سبقه الحدث في الصلوة انصرف
فان كان اماما استخلف وتوضى وبقي الاستيناف افضل وان ظن
انه لحدث ثم علم انه لم يحدث استقبل الصلوة وان لم يكن خرج
من المسجد يصلي ما بقى وان جن او نام فاحتلم او اغشى عليه وقتفه
في الصلوة استأنف الصلوة واعاد الوضوء جميعا وان احصر الامام
عن القراءة فقدم غيره ما جازهم عند ابي حنيفة عليه السلام وقلا لا يجزئهم وان سبقه
لحدث بعد التشهد توضا وسلم وان تعدل الحدث في هذه الحالات او
او تكلم او عمل عملا ينافي الصلوة تمت صلوة فان رأى النائم الماء في صلوة
بطلت صلوة فانراه بعد ما قعد فلهما التشهد وكان ما سحفا
مكة مسحا او خلع خفيه بعلم يسيرا وكان اميا فعلم سورة او
عربا فوجد ثوبا او موميا فقدم على الركوع والسجود او تذكر

عباد الله الصالحين شهدان لا اله الا الله وانهما
عبيد رسول ولا يريد علي هذا في القعدة الاولى وتقرأ في الركعتين
الاخريتين فاتحة الكتاب وحدها وجلس في الاخيرة كما جلس
في الاولى وتشهد وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بما شاء
فما يشبه الفاظ القرآن والادعية الماثورة ولا يدعو بما يشبه
كلام الناس ثم يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله
وعن يساره مثل ذلك وينوي بالتسليم الاولى عن يمينه
من الرجال والنساء والحفظة وكذلك في الثانية وان كان
الامام من الجانب الايمن او اليساره فاهم **فصل في القراءة**
ويجهر بالقراءة في الفجر وفي الركعتين الاولى من المغرب والعشاء
ان كان اماما وان كان منفردا فهو مخير ان شاء جهر واسمع
نفسه وان شاخت وبخفيها الامام في الظهر والعصر وان كان
بعرفة ويجهر في الجمعة والعيدين ومن فاتت العشاء فصلاها
بعد طلوع الفجر ان اتم فيها جهر وان كان وحده خافت ومن
قرأ في العشاء في الاوليين السورة ولم يقرأ فاتحة الكتاب لم يجز

لم يعد في الاخرين وان قرأ فاتحة ولم يزد عليها من في الاخرين
الفاتحة والسورة وجه واحد وانما يجزئ من القراءة في الصلوة
اية عند احدى رجليه وعند هاتئلت ايات قصار اوية طويلة
في السفر فاتحة الكتاب واية سورة شاء وفي الحضر ركعتي
الفجر باربعين اية او خمسين اية سوى فاتحة الكتاب وكذلك
في الظهر والعصر والعشاء سواء والغرب دون ذلك ويطول الركعة
الاولى من الفجر على الثانية وركعتي الظهر سواء قال محمد بن حبيب
الذي يطول الركعة الاولى على الثانية في الصلوات كلها
ليس في شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها بحيث لا يجزئ
غيرها ويكره ان يوقت بشيء من القرآن شيء من الصلوات
وان يقرأ سورة السجدة وهل الى على الانسان في الفجر كل
جمعة ولا يقرأ الامام يستمع وينصت وان قرأ الامام اية غيب
وتترقب وكذلك الخطبة وكذلك ان صلى على النبي صلى الله عليه
وسلم **باب الامامة** الجماعة سنة مؤكدة واول الناس الائمة
اعلمهم بالسنة فان تساؤوا فافاءهم فان تساؤوا فافاءهم

٤ ٥٥٢٥
٤ ٢٨٨
فقرة عشر

هذا
كتاب صلاة النبي
عليه السلام

به نقص من
١٩

قائما كبروا عقدا بيديه على الارض ووضع وجهه بين كفيه ويديه
حذاء اذنيه وسجد على انقه وجهته فان اقتصر على احدهما جاز عند
ابي حنيفة وقال لا يجوز الاقتصار على الانف الا من عذر وان سجد
على كور عمامته او فاصل ثوبه جاز ويبدى ضبعيه ويجافي بطنه عن
خفيه ويوجه اصابع رجليه نحو القبلة ويقول في سجوده سبحان ربّي اعلى
ثلاثا وذلك ادناه وتخفض المرأة في سجودها وتلحق بطنها بفخذها ثم
يرفع راسه ويكبر فاذا اطمان جالس اكبر وسجد واذا اطمان ساجدا
كبر واستوى قائما على صدره قدسية ولا يقعد ولا يعتمد بيديه
على الارض ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الاولى الا انه لا يفتح
ولا يقوذ ولا يرفع يديه الا في التكبير الاول فاذا رفع راسه من السجدة
الثانية في الركعة الثانية افترش رجل اليسرى فجلس عليها ونصب
اليمنى نصبا ووجه اصابع رجليه نحو القبلة ووضع يديه على فخذييه بسط
اصابعه وتشهد فان كانت امرأة جلست على اتيها اليسرى وكثرت
رجليها من الجانب الايمن والقشدة الحجاب ثم والصلوات والطيبات
السلام عليها ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى

ويجوز

المكتبة الظاهرية

مخطوطة

بداية المبتدي

المؤلف

علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني برهان الدين (المرغيناني)